



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

موسوعتنا
فرض الحج

دراسات تفصيلية في احكام الحج وادائها

مؤادة آية الله العظمى
الشيخ تاج محمد كرم الشيرازي مؤظفة

تحرير و تعقيب: محمد اكرم مرداني پور (التماني)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

موسوعه فريضة الحج: دراسات تفصيليه فى احكام الحج و ادلتها

كاتب:

آيت الله العظمى ناصر مكارم شيرازى

نشرت فى الطباعة:

مدرسه الامام على بن ابي طالب (عليه السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٤	موسوعه فريضة الحج: دراسات تفصيليه فى احكام الحج و ادلتها
١٤	اشاره
١٥	اشاره
٢٣	المسوّغ الموضوعى لكتابه تقارير جديده فى مبحث الحج
٢٨	ركائز الخلفيه المعرفيه للمنهج
٢٨	اشاره
٢٨	١. النباهه والفظنه
٢٨	٢. الجراء فى اقتحام المشكله
٣١	٣. النزعه التجديديه
٣٢	٤. النشاط العلمى المكثف الدؤوب
٣٢	٥. العمل الجماعى المنظّم
٣٢	٦. المعرفه الموسوعيه
٣٣	٧. الحيويّه والايجابيه الأخلاقيه
٣٤	٨. الذوق العرفى
٣٤	٩. السرعة فى اتخاذ القرار
٣٦	طريقه العمل فى هذه التقارير
٤٢	تمهيد
٤٤	كتاب الحج
٤٤	اشاره
٤٥	الأمر الأوّل : الحج لغه وإصطلاحاً
٤٥	اشاره
٥١	خلاصه البحث :
٥٢	الأمر الثانى : اهتمام الشريعة الغراء بفريضة الحج

٥٢	اشاره
٦٣	تنويه :
٦٤	حكمه الحج وآثاره :
٦٤	اشاره
٦٦	الأثر الأخلاقي :
٦٦	الأثر الاجتماعي :
٦٦	الأثر الثقافي :
٦٧	الأثر السياسي :
٦٨	الأثر الاقتصادي :
٦٨	نقطه هامه :
٦٩	أثار الحج في كزه أخرى :
٧٣	حكمه الحج وآثاره الغيبيّه :
٧٨	المسأله :١ في وجوب الحج
٧٨	اشاره
٧٨	تصوير المسأله :
٧٨	فروع المسأله :
٧٨	اشاره
٧٨	الفرع الأول : وجوب الحج مزه في العمر
٧٨	اشاره
٨٠	أدله وجوب الحج مزه واحده :
٨٠	اشاره
٨٠	الأول : الاجماع
٨١	الثاني : الأصل
٨١	الثالث : الآيه الشريفه
٨١	الرابع : الروايات
٨٤	مناقشه الصدوق ؛ في وجوب الحج

٨٤	اشاره
٨٤	الأول : استدلاله بالأية الكريمة
٨٥	الثاني : الاستدلال بالروايات
٨٥	اشاره
٨٧	معالجه التعارض :
٩٠	الفرع الثاني : الفوريه
٩٧	الفرع الثالث: فوريه الحج على مدى الاعوام
٩٩	المسأله ٢: في مقدمات الحج
٩٩	اشاره
٩٩	في المسأله فروع ثلاثه :
٩٩	الفرع الأول : في وجوب إعداد المقدمات
١٠١	الفرع الثاني : التخيير حال تعدد الرفقه
١٠٣	الفرع الثالث : وجوب المبادره عند الشك
١٠٥	المسأله ٣: لو لم يخرج مع الفرقة الأولى استقر عليه الحج
١٠٥	اشاره
١٠٧	شرط الكمال بالبلوغ والعقل
١٠٧	اشاره
١٠٨	الأدله على اشتراط العقل والبلوغ
١٠٨	اشاره
١٠٨	الأول : الإجماع
١٠٨	الثاني : بناء العقلاء
١٠٨	الثالث : الروايات
١٠٨	اشاره
١١١	الأمر الأول : حج المجنون الأذوارى
١١٣	الأمر الثاني : في صحه حج الصبي
١١٣	اشاره

- أولاً: العمومات ١١٣
- ثانياً: إرغام الصبي على الصلاة ١١٣
- ثالثاً: روايات الحج ١١٥
- الفرق بين حكم الصبي والصبيته : ١١٦
- شرعيته عباده الصبي : ١١٧
- ثمرات هذا البحث : ١١٨
- اشاره ١١٨
- الأولى : النيباه ١١٩
- الثانيه : صلاه الميت ١١٩
- الثالثه : الوقوف في الصف الامامي في الجماعه ١٢٠
- الأمر الثالث : عدم إجزاء حج الصبي عن حجّه الإسلام ١٢٠
- الأمر الرابع : هل أن حج الصبي مشروط بالإذن أو لا ؟ ١٢١
- حضانة الطفل وولايته : ١٢٤
- المسألة ١: في حج الصبي غير المميز ١٢٦
- اشاره ١٢٦
- الأمر الأول : تعدد الاستحباب ووحده في حج الصبي ١٣٠
- الأمر الثاني : طريقه إحجاج الصبي ١٣١
- الأمر الثالث : هل هناك فرق بين الصبي والصبيته في أحكام الحج ؟ ١٣٢
- الأمر الرابع : هل يلحق المجنون بالصبي؟ ١٣٤
- المسألة ٢: عدم لزوم احرام الولي في الإحرام بالصبي ١٣٩
- اشاره ١٣٩
- الأمر الأول : هل المسألة محل ابتلاء؟ ١٤٠
- الأمر الثاني : حقيقه إحرام الصبي ١٤٠
- المسألة ٣: من له أن يحرم بالصبي؟ ١٤٢
- اشاره ١٤٢
- خلاصه البحث : ١٤٦

المسأله ٤: فى نفقه حجّ الصبى	١٤٧
اشاره	١٤٧
خلاصه البحث :	١٥٠
المسأله ٥: الهدى والكفّارات على الولى	١٥١
اشاره	١٥١
الفرع الأول : الهدى على الولى	١٥١
الفرع الثانى : كفاره الصيد	١٥٥
الفرع الثالث : الكفّارات الأخرى للصبى	١٥٧
المسأله ٦: فى كمال الصبى والمجنون قبل الوقوفين	١٥٩
اشاره	١٥٩
الوقوفان :	١٥٩
روايات شرط البلوغ :	١٦٥
المسأله ٧: فى كفايه حجّ الصبى إذا بلغ قبل الميقات	١٦٨
اشاره	١٦٨
المقدمه الأولى : الحسن والقبح	١٦٩
اشاره	١٦٩
١. الطبع الانسانى	١٧٠
٢. الآيات الدالّه على ذلك	١٧٠
المقدمه الثانى : الملازمه بين حكم العقل والشرع	١٧١
المقدمه الثالثه : أقسام الادراكات العقلية	١٧٢
المسأله ٨: لو حجّ معتقداً بعدم البلوغ أو الاستطاعه فبان الخلاف	١٧٤
اشاره	١٧٤
شرط الحرّيه	١٧٨
شرط الاستطاعه المالىّه	١٨١
مفهوم الاستطاعه ودليلها :	١٨٢
المسأله ٩: اشتراط الاستطاعه الشرعيّه دون القدره العقلية	١٨٩

- ١٨٩ اشارة
- ١٩١ أدلّه القائلين بالاستطاعه الشرعيه :
- ١٩١ الأول : ظاهر الاجماع المنقوله
- ١٩١ الثاني : ظاهر الأخبار
- ١٩٢ الاستطاعه العرفيه وأدلّتها :
- ١٩٥ ردّ صاحب الجواهر :
- ١٩٩ المسأله ١٠: عدم اشتراط وجود الزاد والراحله عيناً
- ٢٠٢ المسأله ١١: المراد العرفي من الزاد والراحله
- ٢٠٢ اشارة
- ٢٠٣ أمّا الفرع الأول :
- ٢٠٣ اشارة
- ٢٠٤ دليل عدم الشأتيه في الراحله
- ٢٠٤ ١. الاطلاقات :
- ٢٠٤ ٢. الروايات :
- ٢٠٤ ٣. فعل رسول الله صلى الله عليه وآله:
- ٢٠٤ دليل القول بالشأتيه :
- ٢٠٤ الفرع الثاني :
- ٢٠٩ المسأله ١٢: ما هو مبدأ الاستطاعه للحجّ ؟
- ٢٠٩ اشارة
- ٢١٢ كاشفيه الاستطاعه المتأخّره :
- ٢١٥ المسأله ١٣: حكم أجره وسائل النقل مع غلاء الأسعار
- ٢٢١ المسأله ١٤: اشتراط وجود نفقه العود في وجوب الحجّ
- ٢٢٥ المسأله ١٥: مستثنيات الإستطاعه
- ٢٣٢ المسأله ١٦: الشأتيه في مستثنيات الاستطاعه
- ٢٣٧ المسأله ١٧: كفايه وجود النقود في وجوب الحجّ
- ٢٤٧ المسأله ١٨: لو كان له ديناً بمقدار مؤونه الحجّ

- المسألة: ١٩ لو كان عنده ما يكفيه للحج وكان عليه دين ٢٥٩
- المسألة: ٢٠ وجوب الفحص في تحقّق الاستطاعة ٢٧٦
- اشاره ٢٧٦
- تنويه : ٢٨٥
- المسألة: ٢١ حكم الشكّ في بقاء المال بعد العود في وجوب الحجّ ٢٨٨
- اشاره ٢٨٨
- الأصل المثبت : ٢٨٩
- المسألة: ٢٢ هل يلزم حفظ الاستطاعة؟ ٢٩٢
- المسألة: ٢٣ في الاستطاعة بالمال الغائب ٢٩٨
- اشاره ٢٩٨
- هل يلزم أن يكون حصول الاستطاعة فعلياً؟ ٣٠٠
- المسألة: ٢٤ وجوب الحجّ مع الجهل بقدر الاستطاعة أو الغفلة عنها ٣٠١
- المسألة: ٢٥ لو حجّ ندباً مع اعتقاده بعدم الاستطاعة ٣٠٥
- المسألة: ٢٦ هل يحصل الاستطاعة بالملك المترزّل؟ ٣١٤
- اشاره ٣١٤
- نقاط هامته : ٣١٥
- الفسخ أثناء الأداء : ٣١٩
- المسألة: ٢٧ هل يجزى الحج لو تلف بعد تمام الأعمال مؤونه عوده أو ما يكفيه في الوطن؟ ٣٢١
- المسألة: ٢٨ تحصل الاستطاعة بالاباحه اللازمه وبالوصيه مع القبول ٣٢٨
- المسألة: ٢٩ لو نذر قبل حصول الاستطاعة ٣٣٧
- اشاره ٣٣٧
- بحث أصولي : الفرق بين التعارض والتزام ٣٤٠
- المسألة: ٣٠ الحج البدلي ٣٤٢
- المسألة: ٣١ لو وهبه ما يكفيه للحجّ ٣٥٧
- اشاره ٣٥٧
- الفرع الأول : وهو في الهبه ٣٥٩

- الفرع الثانى : وهو الوقف والوصية والنذر ٣٥٩
- الفرع الثالث : الاستطاعه بالخمس والزكاه ٣٦٠
- المسأله : ٣٢ رجوع البازل عن بذله ٣٦٣
- اشاره ٣٦٣
- الصوره الأولى : الرجوع قبل الإحرام ٣٦٤
- الصوره الثانيه : الرجوع بعد الاحرام ٣٦٤
- المسأله : ٣٣ ثمن الهدى والكفارات فى الحج البذلى على من؟ ٣٦٧
- اشاره ٣٦٧
- الفرع الأول : الهدى ٣٦٧
- الفرع الثانى : الكفارات ٣٦٨
- المسأله : ٣٤ هل الحج البذلى مجز عن حجّه الاسلام؟ ٣٧٠
- اشاره ٣٧٠
- الفرع الأول: أن الحج البذل مجز عن حجّه الإسلام ؟ ٣٧٠
- الفرع الثانى : حكم رجوع البازل عن بذله فى إجزائه عن حجّه الإسلام ٣٧٤
- المسأله : ٣٥ لو عتين مقداراً ليحج به واعتقد كفايته ٣٧٧
- المسأله : ٣٦ لو قال البازل اقترض وحج وعلّى دينك ٣٨٠
- المسأله : ٣٧ لو أجر نفسه للخدمه فى طريق الحج ٣٨٢
- المسأله : ٣٨ يشترط فى الاستطاعه نفقه العيال ٣٩٤
- المسأله : ٣٩ الرجوع إلى الكفايه ٤٠٥
- المسأله : ٤٠ لا يجوز لكّل من الولد والوالد الأخذ من مال الآخر ٤١٩
- اشاره ٤١٩
- الأخذ بالمرجحات : ٤٢٩
- المسأله : ٤١ لو حصلت الاستطاعه لا يجب أن يحج من ماله ٤٣٢
- اشاره ٤٣٢
- ١ و ٢. لباس الإحرام والطواف ٤٣٤
٣. لباس صلاه الطواف ٤٣٧

- ٤٣٨ ٤. لباس السعى
- ٤٣٨ ٥. الهدى
- ٤٤٧ المسأله: ٤٢: الاستطاعه البدنيه والسرييه
- ٤٤٧ اشاره
- ٤٤٨ الفرع الأول: الاستطاعه البدنيه
- ٤٥٦ الفرع الثانى : الاستطاعه الزمانيه
- ٤٦٦ المسأله: ٤٣: لو استلزم الذهاب إلى الحج تلف المال
- ٤٧٣ المسأله: ٤٤: لو اعتقد بالغا أو مستطاعاً فحج ثم بان خلافه
- ٤٨٢ المسأله: ٤٥: لو ترك الحج مع تحقق الشرائط متعمداً
- ٤٩٢ المسأله: ٤٦: لو توقف تخليه السرب على قتال العدو
- ٤٩٥ المسأله: ٤٧: لو انحصر الطريق فى البحر أو الجؤ
- ٤٩٥ اشاره
- ٤٩٥ فى هذا المقام فروع هى كالتالى :
- ٤٩٥ اشاره
- ٤٩٦ الفرع الأول: فى وجوب ركوب البحر
- ٤٩٩ الفرع الثانى: هو الاجزاء فيما اذا ارتكب المحذورات
- ٥٠٠ الفرع الثالث: وهو جواز المشى الى الحج وكانت عليه حقوق للناس اذا استقرت عليه
- ٥٠١ الفرع الرابع: فى من استقر عليه الحج وعليه حقوق شرعيه واجبه
- ٥٠٦ فهرس المطالب
- ٥٢٢ تعريف مركز

موسوعه فریضه الحج: دراسات تفصیلیہ فی احکام الحج و ادلتها

اشاره

سرشناسه : مکارم شیرازی، ناصر، ۱۳۰۵ -

عنوان و نام پدید آور : موسوعه فریضه الحج: دراسات تفصیلیہ فی احکام الحج و ادلتها/ ناصر مکارم شیرازی مدظلہ؛ تقدیم، تقریر و تحقیق محمداکرم مردانی پور (النعمانی).

مشخصات نشر : قم: انتشارات امام علی بن ابی طالب (ع)، ۱۴۳۸ ق. = ۱۳۹۶.

مشخصات ظاہری : ج.۴.

شابک : دوره ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۳-۲۳۹-۴ : ج. ۱. ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۳-۲۲۲-۶ : ج. ۲. ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۳-۲۳۸-۷ : ج. ۳. ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۳-۲۶۵-۳ : ج. ۴. ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۳-۲۶۸-۴ :

وضعیت فهرست نویسی : فاپا

یادداشت : عربی.

یادداشت : ج. ۳ - ۴ (چاپ اول: ۱۳۹۶) (فیا).

یادداشت : ج. ۲ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. = ۱۳۹۴).

یادداشت : کتابنامه.

عنوان دیگر : دراسات تفصیلیہ فی احکام الحج و ادلتها.

موضوع : حج

موضوع : *Hajj

موضوع : فقہ جعفری -- رسالہ عملیہ

موضوع : *Islamic law, Ja'fari -- Handbooks, manuals, etc.

شناسه افزوده : مردانی پور، محمداکرم، ۱۳۴۰ -

رده بندی کنگره : ۱۳۸/۸/۱۸۸/۸/۷۵/۸۴/۱۳۹۶

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۵۷

شماره کتابشناسی ملی : ۴۷۹۴۳۱۳

ص: ۱

اشاره

ص: ٣

سماحه المرجع الدينى آيه الله

الشيخ ناصر مكارم الشيرازى (دامت بركاته)

موسوعه

فريضه الحج

مقوماتها، أحكامها، أدلتها

دراسات تفصيليه فى الحج الاسلامى وآفاقه العصريه

الجزء الأول

تقديم، تقرير وتحقيق

محمد اكرم مردانى پور «النعمانى»

ص: ٤

شكل (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه وأفضل بريته محمد وآله الطاهرين الغر الميامين .

أما بعد أنه من عميم فضل الله على ومن عظيم نعمائه في أن يشارك حشد غفير من الفضلاء الأذكياء من ذوى المواهب المتميزه فى مجلس درسى بجد واجتهاد وتحمس وسداد، فله درهم .

ومن جمله نخبهم الفاضل الموقر حجه الاسلام والمسلمين محمّد أكرم مردانيپور (النعمانى) دامت تأييداته حيث أنه من خلال بذل جهود بالغه ومساع جميله قام بتقرير هذه الدروس من بحث خارج الفقه من كتاب الحج وقد أعانه نفر من الفضلاء فى مرحله الاعداد وذلك بأسلوب عصري ودقه فائقه توفر على القارئ الكريم متعه المعرفه والوصول إلى آفاقها

ص: ٦

شكل (٢)

الرحبه وقد مٲل عمله هذا منعطفأ جديداً فى طريقه تقرير بحوث الخارج فى الحوزه العلميه المباركه

- فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء - وأرجوا أن يكون الناظر فى مختلف فصول هذا السفر الكريم عارفاً بطريقه تناول البحث فيه وأساليب الدخول فى المسائل الفقهيّه المعقده والخروج عنها بنتائجها ويكون سبباً لمزيد معرفتهم بجميع المسائل المستحدثه فى الأبواب المختلفه من هذه العباده الرقيه .

فاشكر الله تعالى على نعمه علينا ونقول: «الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لو لا أن هدانا الله».

غزه ربيع الأول ١٤٣٦

قم المقدسه الحوزه العلميه

ناصر مكارم الشيرازى

بسم الله الرحمن الرحيم

المسوّغ الموضوعي لكتابه تقارير جديده في مبحث الحجّ

في القرنين الماضيين كتبت تقارير غير قليله من كتاب الحجّ تعبّر عن آراء أصحابنا في هذا الباب من المباحث الفقهيّه، ونحن إذ نشرع - بعون الله سبحانه وحسن توفيقه - على تدوين تقارير جديده في كتاب الحجّ، قد يتساءل سائل عن المبررات الموضوعيه للخوض في هذا الباب ثانيه ثمّ تدوينها، لتكون تقارير إلى جانب التقارير الأخرى التي أهمل بعضها تماماً، ولم يذكرها أحد ولو سلباً؟

للردّ على هذا التساؤل - الذي يبدو أنه مشروع ووجيه لأوّل وهله - نقول :

إنّ هذه دعوه صريحه وصارخه إلى إغلاق باب الاجتهاد، لأنّ التقارير السابقه تمثّل آراء الفقهاء الذين تقدّموا على عصرنا الراهن ؛ فإذا أردنا لباب الاجتهاد أن يبقى مفتوحاً فعلينا أن نكفّ عن مثل هذه الدعوات الساذجه، وإنّ اقتصرنا على باب الحجّ .

ومن المردودات السلبيه لهذه الدعوه هي تفويت الفرصه على الباحث في الإطلاع على مختلف الآراء، فإن أعلم الناس من علم باختلاف آراء الناس ؛ فلنفتح

الباب على مصراعيه أمام كل من يعرض آراءه ومبنياته من الفقهاء طالما لم توجد في مدرسه أهل البيت الفقهي مرجعيه توصف بأنها المرجعيه الخاتمه !

هذا هو الردّ بوجه عام وأما من وجه خاص، فإنّ لشيخنا الأستاذ الإمام ناصر مكارم الشيرازي - دام ظلّه - منهجيّه بحثيه في الفقه لها معالمها وقواعدها وهي تكشف عن القابليه الفائقه لشيخنا الاستاذ في التجديد على الصعيد المنهجي ؛ وهذا تلخيص لأهم خصائص هذه المنهجيه التي تعرّفنا عليها من خلال حضورنا درس شيخنا الأستاذ لأكثر من عقد من الزمن :

* إنّ الشيخ الأستاذ يحظى بقابليه متميزه في تبسيط الفكره وإيضاحها مهما كان عمقها وكثرت تشعباتها، ومن يحضر درسه أو يقرأ آثاره - فقهيه أو أصوليه - يلمس ذلك بكلّ وضوح ودون ما التباس ؛ وهذا من أسباب تدفق جموع غفيره من طلبة العلم من مختلف الجنسيات وشتى اللغات على مجلس درسه العامر، ومن هذا المنطلق نادراً ما تجد طالباً يفوته تسجيل ما يلقىه الشيخ الأستاذ، ومن ثمّ نجد غير واحد من الحاضرين يسعى إلى كتابه تقريرات درسه - دام مؤيداً - ليجد ثمره جهده العلمي من أقصر وأسهل السبل .

* إنّ شيخنا الأستاذ فقيه أصولي ولكن عندما يتعامل مع النصوص الروائيه، لا يدخر جهداً لاستخراج ما ترمى إليه الروايات حتّى كأنه إخباري لا يعير لغير الأخبار اهتماماً أصلاً وأبداً، ومن هنا فهو لا يدع الطريق مفتوحاً إزاء القاعده الأصوليه ليكون الأخذ بها على نفى الأخبار التي وصلتنا من طريق أهل بيت النبوه عليهم السلام .

وهنا يُذكر أنّ بعض الأكابر - بفضل إحاطته بالأخبار - كان يستغنى عن توظيف القاعده الأصوليه التي تملأ الفراغ عند فقدان النصّ .

* وفقاً للمنهج الذي يعتمده الشيخ الأستاذ فإنّه - دام ظلّه - يدرس المسأله

الفقيهيه على ضوء متطلّبات القواعد ثم يأتي ويدرسها على ضوء الروايات لكي يتبين أنّ الروايات هل تقرّ معطيات القاعده أم ترفضها أو تضيق دائره عملها؟

وهذا أمر في غاية الأهميه، لأن هذه الطريقه تكشف عن أنه لو لم نمتلك نصّاً في المسأله فالمعتمد هو القاعده، وإنّ امتلكناه فالنصّ يرشدنا إلى طريقه التعامل مع القاعده . ومن النتائج المباركه التي تترتب على هذا الأسلوب هي تركيز الفكره الفقيهيه في ذهن المتلقى، كما أنه يميّط اللثام عن مدى فاعليته القاعده موضع البحث، في سائر المسائل .

* الاهتمام بأقوال الفقهاء، لأنّ الشيخ الأستاذ يرى أن ما هو مشهور بين الفقهاء قد تناقلته أيد أمينه من لدن عصر أئمه آل البيت عليهم السلام وقد قيل أن ما يقارب من خمس مائه مسأله فقيهيه مشهوره في مصادرنا لا توجد لها روايات في موضوعاتها، ولذلك يولى - حفظه الله - إهتماماً خاصاً بأقوال الفقهاء بحيث لا تمرّ مسأله في الدرس إلّا ويذكر أقوال الفقهاء فيها.

كما أنّ هناك أهميه أخرى لأقوال الفقهاء، وذلك لأنّها تلقي أضواءً كاشفه على هذه المسأله، فتكون عاملاً مساعداً لحصول الاطمئنان عند الفقيه ؛ غير أنّ هذا كلّ لا يعنى بحال أنّ الشيخ الأستاذ ينقاد لما قاله المشهور أياً كان وذلك لأنه قد يرفض قول المشهور بل يرفض الاجماع احياناً إذا لم تتوفر فيه الشروط اللازمه، فيحاول أن يجد الخلل في مثل هذا الإجماع ليبرّر موقفه في رفضه له .

* عند معالجه المسأله الفقيهيه يبدأ سماحته بدراسه الحكم قبل دراسه الموضوع لأنّه يرى أن أدلّه الحكم تلقى ضوءاً على موضوعه، وهذا من الالتفاتات الرائعه لأستاذنا الشيخ، هذا بالرغم ممّا هو معروف من أنّ الموضوع علّه للحكم فلا بدّ من دراسه العله [أى : الموضوع] قبل المعلول [أى : الحكم]؛ وقد احتجّ الطلبة الحضور في مجلس الدرس لأنّهم ألفوا ما يعاكس مذهب الشيخ الأستاذ، واجتياز ما هو

مألوف من الصعوبه بمكان، نعم فى اعتقاده أنّ الموضوع وإن كان قبل الحكم بحسب المرتبه الواقعيه، ولكن بحسب فهم المعنى، يكون متأخراً عنه .

* إنّ الشيخ الأستاذ فى بحثه الفقهي واقعي الاتجاه فلم يقلب القضيّه الفقهيّه إلى قضيّه طوبائيّه لا تطبق إلّا فى جمهوريّه أفلاطون المثاليّه ! بل ينظر للواقع الموضوعى المعاش بأبعاده ومراميّه، وفى ظلّ هذا الواقع يضع معالجاته، ولعمري هذه هى الوجهه التى اتّجهها أئمّه آل البيت عليهم السلام فى التعامل مع القضايا الفقهيّه، وأنت لا تترى فى شىء من تراثهم الفقهي بأنهم توغّلوا فى البعد النظرى للقضيّه الفقهيّه الذى لا يزيدها إلّا تعقيداً وبعداً عن الواقع الملموس فى حياه الناس (١).

وهذا إنّ دلّ على شىء إنّما يدلّ على أنّ التوغّل فى الجانب النظرى يفوت الفرصه على الفقيه فى معرفه حقيقه الخطابات الشرعيّه .

* إنّ فقه مدرسه أهل البيت عليهم السلام لم يغض الطرف عن فقه مدرسه الخلفاء بل كان فى تعامل دائم ومباشر معه .

ومن هنا قيل إنّ فقه مدرسه الخلفاء كالقرينه المنفصله لفقه مدرسه أهل البيت عليهم السلام ولذلك وضع البعض مذهب أهل البيت عليهم السلام إلى جانب المذاهب الأربعة فسّمى كتابه «الفقه على المذاهب الخمسه».

وبناءً على هذا الاتجاه يستعين سماحته بالفقه المقارن لتحديد معالم الحكم الشرعى، وبذا يفتح آفاقاً جديده فى بحوثه الفقهيّه ؛ هذا زائداً على اهتمامه بالروايه الفقهيّه الوارده فى المصادر الروائيّه للعائمه فإنّها أيضاً قرينه لفهم مشاكل رواياتنا.

* إنّ للمتلقى دوراً بارزاً فى منهج الشيخ الأستاذ فإن سماحته يفتح المجال فى بحثه الفقهي للمتلقى كيما يبدى رأيه مؤيداً أو مستشكلاً، وفى ذلك فوائد جمّه لأنّه

١- يذكر أن أحد الفقهاء بعد أن أنهى دوره كامله فى فقه كتاب الحجّ ذهب لأداء تلك الفريضه، وبعدهودته من هناك تبدل الكثير من فتاواه، لأنّه رآها بعيده عن الواقع الموجود هناك .

بهذا الأخذ والردّ تنضج الفكره الفقهيّه وتتكشّف الثغرات فيها إنّ كانت هناك ثغرات، وإنّ لم تكن يقوى الاعتماد عليها.

علاوه على ذلك، أثناء مناقشه الفكره تبلور جوانب أُخرى للمحاضر لم ينتبه إليها بدون ذلك .

* إنّ المباني الرجاليّه التي يعتمدها شيخنا الأستاذ ترتكز على التراث الرجالي لفظاحل المدرسه الإماميّه ومنهم أستاذاه البروجردى والسيد الخوئي ، ودراسته الدائبه لهذا العلم مذ كرمه الله ببلوغ درجه الاجتهاد فى العقد الثالث من عمره الشريف ؛ فمنذ ذلك الوقت طفق يؤسّس مبانيه الرجاليّه حتّى استوت على سوقها، وقد يشير إلى مبانيه هذه بين فينه وأُخرى لضرورات بحثيه فى مطاوى درسه المبارك ؛ وقد اقترح البعض أن تجمع هذه المباني فى مدوّنه رجاليّه يستقى منها من يشعر بالحاجه إليها.

* يشترط بعض الافذاذ يشترط أن يكون الفقيه إماماً فى النحو وهذا يميّط اللثام عن الدور الفاعل الذى تلعبه اللغه العربيّه فى عمليّه الاستنباط .

إنّ شيخنا الأستاذ يستحضر قواعد اللغه العربيّه وكأنّه ابنها، ولا غرو فإنّه قد اهتمّ بها اهتماماً بليغاً من يوم انخراطه فى سلك طلبه العلوم الدينيه، بعد ذلك دوّن دوره كامله فى تفسير القرآن الكريم الذى يمثّل سرّ اللغه العربيّه الأكبر، وهو الآن منكب على كتابه شرح لنهج البلاغه وقد أوشك على الانتهاء منه، ومن يكون هذا شأنه فحرى أن تأتية قواعد اللغه العربيّه طيعه منقاداه لا تعصى له أمراً.

هذه هى العناصر الرئيسيّه التى تشكّل المنهج المعتمد لدى شيخنا الأستاذ فى عمليّه الاستنباط ومن المؤكّد أن فعاليّه وكفاءه كلّ منهج تتوقّف على مستوى فعاليّه وكفاءه العناصر المكوّنه له ومستوى تماسك واتقان وتناغم تلك العناصر فيما بينها، وأن من

يحضر درس سماحته يشاهد بكلّ وضوح الانسجام التام والتناسق الكامل بين عناصر منهجه الفعال المنتج، ومن هنا لم نجد يوماً طول سنّي حضورنا درس شيخنا الأستاذ ان منهجه قد تعرّث في أداء دوره لبلوغ النتائج المرجوه ولو في بعض عناصره .

وسنشير في نهايه هذه الإطلاله وبعد معالجه الخلفيه المعرفيه لهذا المنهج إلى أنه عندما يختلف المنهج في مقوماته ومواصفاته تختلف النتائج بطبيعته الحال، فانتظر.

ركائز الخلفيه المعرفيه للمنهج

اشاره

هناك قضيه في غايه الأهميه تدور رحي البحث عليها بين المهتمين

ب- «فلسفه العلم» يطلق عليها البعض مقوله «ما قبل المنهج»، لا مندوحه من الإشاره إليها في هذه العجاله، وهى : أن كلّ منهج يعتمد على ركائز تكوّن الخلفيه المعرفيه لصاحب المنهج، ولا نظنّ أنّ منهج شيخنا الأستاذ لا يشدّ عن ذلك .

ويبدو لنا أنّ الخلفيه المعرفيه لهذا المنهج عنده - حفظه الله - تتركّب من المكوّنات التاليه :

١. النباهه والفتنه

إنّ الشيخ الأستاذ كان وما زال - وإن تقدّم به العمر - على أتم نباهه وفتنه، فإنّه

- احياناً - يخاطب الملحّ على إشكاله في مجلس الدرس فيقول : «لِم تُكرّر؟! إننى فهمت ما تقول أوّل ما تفوهت به!» ولذلك فهو يستوعب الفكره بسرعه خاطفه، ويردّ عليها بأفضل جواب .

٢. الجرأه في اقتحام المشكله

إنّ سماحته يقتحم المشكله من دون أن تشنيه مهابتها، فمثلاً واجه الفكر

الماركسى بقوه وجداره وعالجه بطرق ناجعه وفاعله بحيث عزى ما كان يعانیه هذا الفكر من قصور فى المعنى والمبنى، ولم يخش سماحته من وصمه بالرجعيه وما شابه ذلك من تهمة باطله تليق بأصحابها.

وكذلك موقفه فى مواجهه التيار الدخيل الذى غزا الجامعات قبل انتصار الثورة الاسلاميه فى إيران، وبعده وكان يدعى الاسلام، فهؤلاء القوم كانوا يمتلكون أدوات اعلاميه قادره على تسقيط أى شخص مهما كانت مكانته الاجتماعيه، وموقعه العلمى فلم يردعه شىء من سلطانهم الإعلامى المدمر من القيام بواجبه اتجاه الدين والأمة والتاريخ .

هذه السجيه لدى شيخنا الأستاذ لم تتوقف عند حدود المشاكل الفكرية العامه بل تتعداها إلى قضايا الفقه الساخنه فى الصميم أيضاً، فعلى سبيل المثال : إن من القضايا الفقهيه العالقه هى «ذبح الأضاحي» (١) فى الحجّ أو «رمى الجمرات» (٢) فقد

أعلن فتواه فيها على رؤوس الأشهاد من دون أن يعيقه عن ذلك لومه اللاتمين الذين ألقوا كل ما هو قديم فلم يجرؤوا على مفارقتة ! (٣)

١- يراجع : حكم الأضحيه فى عصرنا، بسماحه شيخنا الأستاذ، تقرير: أحمد القدسى .

٢- يراجع : الجمرات فى الماضى والحاضر لسماحه الشيخ الأستاذ أيضاً.

٣- وللإلقاء الضوء على هاتين المسألتين نأتى بشكل مقتضى بما أفاده سماحته (حفظه الله ورعاه) فى هذا الشأن كما يلى : ١. الجمرات ورميها : لقد تغيرت الجمرات تغييراً ملفتاً عمّا كانت عليه فى السنوات الماضيه حيث قامت الدوله بتغييرات جذريه فيها، فقامت باستحداث سبع جمرات مكان الجمره وبلغ طولها كل واحد منها ١٢٥ متراً ومجموعها يصل إلى ١٠٠٠ متر تقريباً ومن تحتها تنحدر حصى الجمرات إلى الوسط حيث مكانها الذى ينبغى أن تقع فيه فحسب ما نفتى به لا يواجه الحجيج مشكله فى ذلك ولكن حسب فتوى سائر الفقهاء فهناك مشكله معقده وذلك لرفضهم المبنى الذى نذهب إليه . حسب رأينا أن الجمره هى بمعنى مجتمع الحصى، والأعمده لم تكن أكثر من علامات وشخص، وقد نقلنا خمسين مصدراً شيعياً وستياً فى رسالتنا تؤيد ما ذهبنا إليه، فعلى رأينا لو رميا الحاج وانتهت الجمره إلى المكان الذى ينبغى أن تقع فيه فهذا يكفى وذلك لما ورد فى الروايات منانه عندما أصابت الحصى الراحله أو الانسان ثم أصابت الجمره فقد عدّ ممتلاً وصحّمنه ذلك . لكن الفقهاء الذين يشترطون اصابه العمود فى الرمي فلا يلوح فى الافق حلاً على مبناهم لأنّه قد حصلت تغييرات هامه والآن الحاج أمام سبعة أعمده . سؤال : هل يحق للحكومته السعوديه ومن يواليها التصرف فى مناسك الحجّ بما يحلو لهم ؟ أم لابدّ من تشكيل شورى فى هذا المجال من فقهاء الأمة للبت فى مثل هذه القضايا الجوهرية فى الحجّ ؟! فمن أين انبثقت هذه الولايه لهؤلاء القوم على المشاهد المشرفه ؟ ولم هذا الصمت المطلق الذى نشاهده من علماء الأمة ؟ أليست المشاهد المشرفه هى للمسلمين كافه ؟! ٢. الأضحيه : رأينا فى الأضحيه فى الظروف الراهنه بعد أن كان التعيين والأخذ برأى علماء الأمة فى هكذا اقرارات واجب هؤلاء الكف عن التلاعب بالمشاعر والمناسك وهذا معارض للموازين الشرعيه لكنفى الوقت الراهن يستفاد من لحمها وفى ذبح الأضحيه أولويتان فى داخل السعوديه وفى بلد الحاجهناك أولويه فى القرب من منى لأن أماكن الذبح خارجها عاده، لكن قريبه منها أما الأولويه هنا فيدولتنا فهى فى القرب من الاستفاده من الأضحيه لأنّ فى السعوديه غموض فى مكان الاستفاده منها. فضلاً عن ذلك فانه فى

بلد الحاج يعملون بشروط الأضحيه وأما فى السعوديه فلا وعليه فإننا الأقرب إلى مراعاة الشروط وإلى الاستفادة هو فى بلد الحجيج والأقرب من حيث المكان إلى منى هو هناك ولذلك قلنا بالتخير.

٣. النزعه التجديديه

من المقومات الرئيسيه فى الخليفه المعرفيه لشيخنا الأستاذ هى النزعه التجديديه، وهذا هو شأن العباقره فى التاريخ، لأنهم يستوعبون الموروث ولكن لا يتعبدون به بل يتطلعون إلى اعاده صياغته فى الصوره والمضمون أو فى الصوره

فقط أو في المضمون فقط مع ابقاء ما هو صحيح منه .

إنّ الميادين المعرفية التي خاض شيخنا الأستاذ غمارها، شاهد صدق على

ما ندّعيه .

٤. النشاط العلمي المكثف الدؤوب

إنّ الشيخ الأستاذ لا- يعرف في عمله المَلل والكَلل على جميع الأصعدة ومنها النشاط العلمي، فإنّه لا يفوّت فرصه إلّا واستغلها على أحسن ما يرام، فإنّه يبدأ عمله العلمي في الليل وينتهي منه في الليل وأوّل ما يمسه الكتاب وآخر ما يضعه من يده هو الكتاب، ومن هنا تجد نتاجه غزيراً يملأ الفراغات في أكثر من مجال، وما فتأ على هذه الوتيره يصدر النتاجات العلميّة التي تنال استحسان كثير من أهل الفضل والمعرفة - أطال الله في عمره الشريف -.

٥. العمل الجماعي المنظم

من أسباب غزاره نتاج الشيخ الأستاذ واقبال القارئ الفاضل المثقّف عليه، هو العمل الجماعي المنتظم، فقد قال في أكثر من مرّة بأنّ العمل العلمي الذي أناقشه ولو مع طلبتي، يخرج إلى النور ناضجاً متكاملًا يقبل عليه القارئ بكلّ رغبة، والذي

لا أعتنى به هذه العناية، فلا يخرج كامل المواصفات والمعايير.

إنّ العمل الجماعي قد أثبت فاعليته شرقاً وغرباً والسبب في ذلك واضح لأنّ الجهود الفرديّة عندما تتضافر جميعاً، تنتج ما لا ينتجه الفرد بوحده مهما بلغت قابليّاته، وتكثفت جهوده، وقوّه إرادته .

٦. المعرفة الموسوعيّة

إنّ هذا النوع من المعرفة ينبع من بنيه المعرفة الانسانيّة لأنّ المعرفة في ذاتها

واحدہ إلمًا أنّ الضرورات الملزمه اقتضت أن تتشعب إلى فروع واختصاصات، غير أنه لا يعنى ذلك بحال امتناع الحصول على المعرفة الموسوعيّه .

إنّ المعرفة الموسوعيّه هي معرفه أدنى مستوىً من المعرفة التخصّصيه بحيث يتمكن الشخص أن يلمّ بها بحسب ما يمتلك من قابليّه وذكاء إلا أنّها ضروره حتميه لا غنى عنها.

فإنّ الشيخ الأستاذ يتميّز عن اقرانه بهذه الخصوصيه، فعند ما يحلّل في درسه ظاهره «التدخين» أو «دحو الأرض» وما إلى ذلك من موضوعات تشغل أذهان الناس، تظنّه من أصحاب الاختصاص في كلّ واحد من الموضوعات التي يعالجها، ولذلك تأثير حاسم في تحديد الموقف الفقهي من مختلف شؤون الحياه، فإنّه

- حفظه الله - من هذا المنطلق أفتى بحرمة التدخين وقد برهن على موقفه الفقهي هذا فنشر فتواه في ظروف لا تخلو من التحدى !

٧. الحيويّه والايجابيه الأخلاقيه

نادراً ما تغيب الابتسامه عن شفّته - دام ظلّه - فهو هش بش ؛ حتّى أنّ في غضبه نكهه خاصّه ممتعه .

لا- شكّ أنّ السلبيّه الأخلاقيه تؤثّر - بشكل أو بآخر - على التوجّه العلمى للانسان، فهو بواسطتها ينظر للحياه نظره - تشاؤميّه - سوداويّه تبعده كلّ البعد عن الواقع الموضوعى وملابساته، كما أنّ التفائلتيه المفرطه أيضاً تبعده الانسان عن الواقع ممّا يجعله عاجزاً عن معرفه الوجه الصحيح لما يدور حوله وممّا هو عليه .

إذن الايجابيه الأخلاقيه على صلّه مباشره بالمعرفه الواقعيّه التي لا يستغنى عنها أحد حتّى العوام فضلاً عن رواد المعرفة الحقه .

٨. الذوق العرفي

إنَّ الشيخ الأستاذ لم يعيش يوماً في برج عاجي لا يرى إلّا نفسه ومن انتسب إليه، فإنّه عاش معاناه الناس بكلّ تفاصيلها - خيرها وشرّها - إمّا مباشرةً ووجهاً لوجه وإمّا من طرق غير مباشره مثل الرسائل والجرائد ووسائل الاعلام المرئية والمسموعه ؛ بل أنّه - حفظه الله - اهتمّ بقراءه القصص والروايات الأدبيّه، هذه وغيرها من الأسباب أدت إلى تكوين ذوق عرفي فائق الدقّه والتسديد لديه، وكلّ منا يعرف الدور المهم الذي يلعبه الذوق العرفي في عمليّه الاستنباط حتّى أنّنا نستطيع القول : إنّ الذي يفقد الحاسه العرفيه الصائبه، غير مؤهل للاستنباط أصلاً، وأن بلغ شأواً بعيداً في معرفته الفقهيه - الأصوليه .

٩. السرعة في اتّخاذ القرار

إنّ الفعل الانساني لا- يقتصر على ما يبرز في الخارج من نشاطات حسيّه ؛ بل أنّه يغطّي مساحات شاسعه ممّا يصنعه الانسان فيشمل المستوى العاطفي كما أنّه يشمل المستوى العقلاني، والفعل الانساني يتمثّل في جميع هذه المستويات ؛ وتأسيساً على ذلك فإنّ الفعل الانساني بمستويات يتبع نوعيه القرار المتّخذ، ومن هنا يتّضح دور سرعه اتّخاذ القرار الصائب في كلّ انجاز إنساني أياً كانت طبيعته .

وشيخنا الأستاذ يتّصف بهذه الخصوصيه بالحدّ اللازم لتحقيق انجازات كبيره في المستويات الثلاثه للفعل الانساني : المستوى الواقعي والعقلاني والعاطفي .

هذه هي الركائز الأساسيه للخلفيه المعرفيه لشيخنا الأستاذ والتي يعتمد عليها منهجه الفقهى الذي مرّ رسم معالمه وعناصره .

وعندما تختلف الخلفيه المعرفيه للفقيه سيختلف منهجه الفقهى في الاستنباط

تكويناً وتبعاً، لأن المنهج لا يولد من فراغ أبداً، وقد قيل أنّ منهج كلّ واحد هو شخصيته؛ وعندما يختلف المنهج ستختلف النتائج بالضرورة الحتمية .

بناءً على ما مرّ سيجد القارئ الحضيف في هذه التقارير نتائجاً فقهياً مغايراً لما قرأه في مباحث الحجّ إلى الآن في كثير من موضوعاته وهو أمر مسوغ، لا، بل ملزم للفقيه لكي يمارس نشاطه في عمليته الاستنباط من أجل بيان وجهات نظره في هذا الباب، كما أنّه ملزم للمتلقي لأن يكرس جهوده لتدوين ما سمعه من المحاضر ليخلده في التراث الفقهي، وهو أدنى ما يمكن أن يقوم به في أداء واجباته حيال فقه مدرسه أهل البيت عليهم السلام .

طريقه العمل فى هذه التقريرات

قد اعتمدنا طريقه خاصه فى عملنا هذا وذلك لأن للمحاضره متطلباتها وضوابطها، كما أنّ للكتابه أيضاً متطلباتها وضوابطها، ولذلك حاولنا أن نخرج البحث عن الصياغه التجزيئيه الفردائيه إلى الوحده البنائيه المنسجمه، فإنّ الدرس يقتضى التوسّع فى التوضيح والتكرار لأجل التفهيم والاستيعاب الأفضل وتركيز الفكره فى ذهن المتلقى، كما أنّ التكرار قد يكون لأجل إكمال الفكره أو لأجل نقض فكره سابقه لتبني فكره بديله .

هذا وغيره فرض علينا أن نعيد صياغه النصّ وأن نجدّد بناءه، ومن هنا سيجد القارئ الكريم أنّ البحث سينسلخ عمّا كان عليه ليأخذ اتجاهاً آخر.

* * *

إنّ الظروف التى كانت تتحكّم فى مجلس الدرس ربما حالت دون أن يلقى الشيخ الأستاذ كلّ ما يريد على أسماع مخاطبيه، فكانّ همّه الأوّل هو تحقيق الغرض الذى رسمه لمحاضراته وهو تعليم طريقه الاستنباط وتوفير مادّه خصبه تصلح لأن تكون موضعاً لتطبيق منهجه فى الاستنباط .

ونحن إذ نرى أنفسنا فى حلٍ - إلى حدّ ما - من الالتزام بهذا الغرض، سنأتى فى

الهامش بما نراه ضرورياً إلى جانب ما أفاده الشيخ الأستاذ - دام توفيقه - لإكمال الفائدة المرجوة من هذا العمل، إن شاء الله.

ومن هذا المنطلق سوف نبسط البحث في تبيين مباني الشيخ الأستاذ أكثر فأكثر في الفقه، والأصول، وعلم الرجال، والقواعد الفقهية، والتفسير، وعلوم الحديث، وكل ما له صلة - مباشرة أو غير مباشرة - في بحوثه الفقهية .

ومن الأمور التي ستشغل حيزاً واسعاً في الهامش، أقوال الفقهاء العظام - قدس الله أسرارهم - لما لذلك من دور في البحث الفقهى كما يراه الشيخ الأستاذ بغيه إكمال ما أورده سماحته في المتن .

وفي خضم البحث والتنقيب قد نعثر على دليل في المسألة موضع البحث، ولذا سنحاول - جهد الامكان - أن نذكره وندرسه إذا تطلب الأمر ذلك .

وهناك أمر آخر، وهو أن من دأب سماحه الشيخ الأستاذ في بحثه الفقهى أن يتطرق لفلسفه الأحكام لا لأجل الاستدلال بها بل لأجل الاستئناس الصرف، أعنى أن سماحته لم يجعله متركراً لتأسيس رأيه الفقهى ومع ذلك كان يوليه عناية ملحوظة وذلك تبعاً لما كان عليه أئمه أهل البيت عليهم السلام في هذا الشأن، كما نشاهد ذلك في تراثهم الروائى بكل وضوح، ونحن - بعون الله - سنتبع هذا الاسلوب في الهامش لتحقيق هذا الغرض الشريف على أتم وجهه .

الكل يعلم ما للبحث الأخلاقى من موقع ومكانه فى الحضاره الاسلاميه ولا نطنّ أن أحداً يسعه أن ينكر هذه المكانه وهذا الموقع المرموق، فالحاجه إليه ماسه وأبديّه ومُحتّمه لكافه شرائح المجتمع، ولطلبه العلم بوجه خاص، ومن هنا خصّص الشيخ الأستاذ قسطاً من وقت درس الفقه فى كلّ يوم أربعاء لطرح بحث أخلاقى ؛ ولكن بما أن لكل من علمى الأخلاق والفقه ميادينه وأسسها وغاياته، كان لزاماً علينا أن

ندع تدوين البحث الأخلاقي في تقريراتنا هذه - على ما عليه من أهميته بالغه - ليأخذ طريقه إلى الطبع في عمل مستقل، إن شاء الله.

إنَّ للفقهِ شأنًا خاصًا ومهمّة خاصّة ودورًا محدّدًا، فهو ليس مثل الفيزياء والكيمياء والفلسفه مثلاً، فإن هذه العلوم تهتمّ - أوّل ما تهتمّ - بالجانب النظرى؛ وأمّا الفقه فله شأن آخر فإنّه أوّل ما يهتمّ به هو واقع الحياه المتحرّك بشكل مباشر ليضع حلولاً ناجعه لمعالجه المشاكل القائمه فيه وادارتها بطريقه فاعله، ثمّ يهتمّ تبعاً بالجانب النظرى، فهو يواجه أوّلاً وبالذات الواقع أو الخطاب الشرعى للواقع المعينه ثمّ يخوض فى البحث النظرى، ولكن بحثه النظرى لم يكن بحثاً مثاليّاً يرمى إلى الكشف عمّا يشبه المثل الافلاطونيّه التى تدخل الانسان فى نفق من المتاهات التى لا- نهايه لها، بل يرمى إلى معرفه التشريع الذى وُضِع لتسيير الحياه الإنسانيّه المائله أمام عينى الانسان، فهى حوادث واقعه تدور بين السائل والمجيب لا مُثل بارعه!

إذا كان هذا هو شأن الفقه وهذه مهمّته فى معترك الحياه الشاخصه المائله، فلا بدّ أن تصاغ موضوعاته بلغه عصريّه لكى يقوى على أن يلعب دوره فى مسرح الحياه الانسانيّه.

وانطلاقاً من هذا المبدأ المبين الوضّاء، حاولنا أن نكتب هذه التقريرات بلغه عصريّه حيّه يفهمها القارئ سواء كان تقليدياً فى اللغه والذوق والاتّجاه، أو كان عصريّاً.

وهذا ليس بدعاً، لأننا لا نعرف فقيهاً فى التاريخ يرى نفسه ملزماً أن يكتب ويتكلّم بلغه عصر النص مثلاً، فعلى سبيل المثال نرى الشيخ الصدوق رحمه الله كان يكتب بلغه عصره وإن كان - كما يقال - يفتى بنصّ الروايه؛ وهذا أمر طبيعى تماماً تقتضيه طبيعه تطوّر اللغه فى التاريخ وتطوّر الأذواق وطريقه التفاهم، ومن الملفت أن طريقه الصدوق فى الفتوى باتت معروفه لأنّها خرجت على المعهود ولم يقتف أثره أحد من الفقهاء من بعده!

فإنَّ الله سبحانه لا يريد أن تكون شريعته مُحَنَّطه، بل يريد لها أن تنبض بالعافيه فى عمق الحياه الانسانيه ليحكم شرع الله سبحانه فى الأرض وتقام حدوده فيها، ويبقى حلاله حلالاً إلى يوم القيامة وحرامه حراماً إلى يوم القيامة فى جميع جوانب حياه الانسان . فهذا هو المطلوب، وأمّا أن يتحدّث الفقيه بلغه عتيقه مميّته منسيه لشده اندكاه فى الموروث اللغوى الماضى، فهو ما لا ينسجم مع روح الشريعه الخاتمه .

يُنقل بأنَّ آيه الله السيّد حسين البروجردى - الفقيه العصرى الفدّ - كان يحاول أن يتكلّم ويخاطب بلغه زمانه، ومثله آيه الله السيّد أبو القاسم الخوئى حيث أنّ المسحه التجديديه واضحه على لغته وأسلوب بيانه فى الفقه والأصول بل فى كلّ ما كتب، وكذلك هو شيخنا الأستاذ المكارم الشيرازى - دامت تأييداته - ومثلهم الفقيه المفكّر الشهيد السيّد محمد باقر الصدر والعلامة الراحل محمّد جواد مغنيه» حيث كانت النزعه العصريه واضحه مشرقه فى لغتهم كما نلمس ذلك فى «بحوث فى شرح العروه الوثقى» و«فقه الإمام جعفر الصادق عليه السلام» مثلاً.

وإنّما أطلنا الكلام فى هذا الشأن لأنّ البعض لا يستدوق إلّا اللغه العقيمه العتيقه فلا يتدوّق هذا الاسلوب بل يخطؤه، انطلاقاً من شعوره بأنّ الكتابه باللغه العتيقه وفاء للموروث، الشىء الذى لا يصدق عليه إلّا عنوان الرجعيه والجمود والتخلّف، فلا يكتب إلّا بلغه عجماء تشبه الطلاسم التى لا تحلّ عقدها إلّا بقدره قادر! وقصّه المحقّق الداماد فى هذا الشأن معروفه، أعنى قصّه «استقص فوق الاستقصات!».

ومن العجب أنّ هؤلاء الذين يقدسون كلّ ما هو قديم ألفوه، كانوا يسخرون من الشيخ الفاضل رائد التجديد فى النجف الأشرف محمّد رضا المظفر رحمه الله فى كتابته بلغه مفهومه سلسله حديثه !

وأما رواد الفقه من الجمهور فقد سبقونا فى ذلك، فإنّ الموسوعات الفقهيّه التى

صنّفوها في عصرنا أو في ما يقارب عصرنا، كلّها كتبت بلغه حديثه حتى يكاد أن لا ترى كتاباً فقهياً لهم صيّنّف في هذه الفترة وكتب بلغه تقليدياً! إلّا أنّ هناك فرق فارق عيّد لهم الطريق للقيام بذلك وهو أنّ تراثهم الفقهي لم يستمرّ في تطوّره بسبب اغلاق باب الاجتهاد عندهم، وهذا غير ما عليه فقه مدرسه آل البيت عليهم السلام حيث أنه تمكن من مواصلة تطوّره والحفاظ على حيويته بالتعبير عن هذا التراث الفقهي لم يكن بالأمر السهل الهين .

وباختصار: إنّ الأسباب التي تعترى طريق التفاعل مع اللغة العصرية للتعبير عن فقه مدرسه آل البيت عليهم السلام هي كالاتى :

١. أنّ فقه مدرسه آل البيت عليهم السلام استطاع أن يواصل تكامله وتطوّره .
٢. أنّ التراث الفقهي لهذه المدرسه ثرّ غنيّ كما يشهد له القاصي والداني .
٣. أنّ فطاحل فقهاء هذه المدرسه قد أنجزوا أعمالهم الفقهية بلغه عصرهم التي تعدّ اليوم لغه قديمه .
٤. أنّ النزعه التطوريّة ما زالت تحيّم على العقل الفقهي بأكمله .

فالفقيه في هذه المدرسه يواجه عقبات عدّه في محاولته للتعبير عن الموضوعه الفقهية بلغه عصرية، وهذا بخلاف ما عليه الفقيه في مدرسه الخلفاء فإنّه لا يواجه مثل هذه العقبات فيستطيع وبسهولة أن يعبر عن الرأى الفقهي للمدرسه التي ينتمى إليها لأنها أمر ثابت ومحدّد.

غير أنّ هذا لا يصلح لأن يكون مبرراً للتملّص من التعبير باللغه العصرية السائده لأنه من أولى المستلزمات للفقيه ليقوم باعباء مهمّته الصعبة أمام الله والتاريخ والأمة .

ومع ذلك كلّه أن ما قلناه لا يعنى بحال أننا ننتمى إلى الاتجاه التجديدي المتطرّف في اللغه الذي يعمل بطريقه وكأنه يريد أن ينشئ لغه حديثه فيأتى بمفردات لم ينزل الله بها من سلطان مثل مفرده «المخيال»!

إنَّ اللغة التي نتحدّث عنها هي لغة تضرب بجذورها في أعماق التراث اللغوي، فهي لم تكن لغة اجتثت من فوق الأرض فما لها من قرار! فلا مندوحة من تعلّم اللغة التراثية؛ بل تؤمن ونقول - بالحرف الواحد - لمن يريد أن يبلغ درجة الاجتهاد: من لا يتقن اللغة التراثية ولا يفهم رموزها ولا يستأنس بها، لا يبلغ درجة الاجتهاد وإنّ ملأ الدنيا بعلمه!

فلا ينبغي لطالب العلم أن يشغله أمر عن أمر، ولا يصلح له أن يهتم بجانب على حساب جانب آخر، فعليه أن يضع الأمور في مواضعها.

وبهذا نأتي على نهايه ما أردنا ايضاحه في طريقه تدوين هذه التقريرات فنسأل الله العليّ القدير أن يوفّقنا لانجاز مهمّتنا على أحسن ما يرام إنّه وليّ التوفيق وإنّه سميع مجيب، وأن يطيل في عمر شيخنا الأستاذ المرجع الديني سماحه آيه الله الشيخ ناصر مكارم الشيرازي - دامت تأييداته -.

أجد هنا لزاماً عليّ أن أتقدّم بالشكر والتقدير إلى جميع الذين كان لهم دور في هذا المشروع الربّانيّ الجليل في انطلاقته الأولى وأخصّ بالذكر منهم زملائي في مجلس الدرس الأخ الشيخ محمّد رضا الحامدي والأخ الأستاذ مسعود مكارم والسيد الكريم عبدالمهدي توكل والشيخ الاستاذ محسن الويري والأخ الفاضل أبوالقاسم عليان نجاد، حيث استفدت ممّا كتبه في مجلس الدرس، كما أتقدّم بالشكر إلى الحاج محمّد كريم آل الشيخ والأخ ميثم الكناني للمقابلته والمراجعته .

أكزّر شكري وتقديري للجميع وأدعوا لهم بالصّحّه وحسن العاقبه .

هذا والحمد لله ربّ العالمين

محمّد أكرم مردانيبور (النعمانى)

السابع عشر من جمادىالثانيه

من سنه ١٤٣٦ هـ . ق

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلّى الله على محمّد وآله

إنّ مباحث الحجّ من أهمّ المباحث الفقهيّة ولها أحكام تعمّ بها البلوى،

كما أنّ فيها مسائل مستحدّثة لعلّ البعض منها بقى من دون إجابته يلزم أن

نجيب عنها.

سنشرع بدراسه كتاب الحجّ طبقاً لمتن كتاب «تحرير الوسيله» أيضاً (١)؛ وإنّ

١- إنّ الشيخ الأستاذ - دامت تأييداته - قد اختار «تحرير الوسيله» متناً لبحوثه الفقهيّة إيماناً منه بأنّ الفروع التي وردت في «تحرير الوسيله» عامّة البلوى؛ وهو كذلك، ومن هنا نجد أنّ الإمام الخميني قدس سره في كتابه هذا قد تجنّب المسائل الافتراضيّة المحضه والمسائل التي ليست موضع ابتلاء في وقتنا الراهن مثل الفروع التي تتحدّث عن العبيد والإماء. لقد صدرت بحوث فقهيّة مباركه لشيخنا الأستاذ - دام توفيقه - اتخذت «تحرير الوسيله» متناً لها هي كآلآتي: (أ) كتاب الحدود والتعزيرات (كتاب الخمس والأنفالج) كتاب النكاحونرجو من الله أن يكون في عوننا لمواصله تدوين تقريرات محاضرات الحجّ ليظهر كتاب آخر يأخذ مكانه إلى جانب الكتب التي ألفت على ضوء محاضرات الشيخ الأستاذ الفقهيّة، إنّه وليالتوفيق .

كانت هناك مسائل تطرّق لها صاحب «العروه» (١) ولم ترد في «تحرير الوسيله»، فسوف نتعرّض لها - أيضاً - إن شاء الله تعالى .

□□

١- إنّ كتاب «تحرير الوسيله» - كما هو معروف - اعاده لتدوين كتاب «وسيله النجاه» للمغفور له السيّد أبو الحسن الأصفهاني، وقد كانت للإمام الخميني قدس سره تعليقات على «وسيله النجاه» كتبها من قبل، وبعد أن نفاه الطغاه إلى خارج البلاد اغتنم الفرصه في منفاه فأدرج التعليقات في المتن مع تغيير طفيف في صياغه المتن وإسقاط مسائل كانت خارجه عن محلّ الابتلاء وإدخال مسائل جديده عامها بلوى، إلّا أنّ «وسيله النجاه» لم تضم في ثناياها باب الحجّ - كما سيّبه الشيخ الأستاذ - غير أنّه قدس سره كانت له تعليقات على متن «العروه» فحرّر باب الحجّ من «العروه» وضمّه إلى «تحرير الوسيله» ليملاً الفراغ الحادث من فقدان كتاب «الوسيله» لهذا الباب، ولكن كتاب «العروه» هو الآخر يفتقد نصف مسائل الحجّ، ولذلك عمل السيّد الإمام على ردم الثلمه هنا أيضاً اعتماداً على مصدر آخر وهو كتاب الشرائع . ويلزم التنبيه في هذا المقام على أنّ ما أُضيف إلى «التحرير» من «العروه» لم يكن أجنبيّاً عن أصل الكتاب لأنّ كتاب «وسيله النجاه» بدوره تحرير للعروه فإنّ السيّد الاصفهاني قدس سره أعاد صياغه نصّ «العروه» صياغه انتقائيّه بالطريقه التي اتبعها السيّد الإمام في «تحرير الوسيله» إلّا أنّه - والحقّ يقال - الأسلوب التعبيري ل- «وسيله النجاه» أفضل وأسلم وأوضح سبكاً من أسلوب «العروه الوثقى»؛ رحم الله فقهاؤنا العظام جميعاً وأسكنهم فسيح جنانه .

كتاب الحج

إشاره

وهو من أركان الدين، وتركه من الكبائر. وهو واجب على كل من استجمع الشرائط الآتية .

إنَّ السيد الماتن قدس سره في عبارته هذه أشار إلى ثلاثة أمور:

(أ) إنَّ الحجَّ ركن من أركان الدين كما أفادت الأخبار.

(ب) تركه من الكبائر.

(ج) يجب أدائه بعد توفّر الشرائط الآتية .

لا شكَّ أنّ فريضة الحجّ من أعظم الفروع الدينيه ومن أهم الفرائض، وهي تترك آثاراً جمّه على الفرد والمجتمع ؛ وإذا ما أُديت بالشكل المطلوب ستعمّ بركاتها المجتمع الاسلامى برّمته .

وقبل الشروع بالبحث نقدمُ أموراً ثلاثة :

الأوّل : معنى الحجّ لغه واصطلاحاً.

الثانى : مدى اهتمام الشارع المقدّس بفريضة الحجّ .

الثالث : الآثار والحكم والأسباب الكامنه وراء هذه الفريضة المقدّسه .

الأمر الأول: الحجّ لغه وإصطلاحاً

إشاره

قال اللغويون من أمثال صاحب «القاموس» والراغب وغيرهما في معنى الحجّ: «إنّ الحج هو القصد».

وقد تطرّقوا تبعاً إلى مشتقات مفردة الحجّ، فعلى سبيل المثال قالوا: إنّ المحجّيه هي الطريق الواضح، والحجّيه هي الدليل القاطع (١).

١- قال في الصحاح: الحجّ: القصد، ورجل محجوج، أى: مقصود... قال ابن السكيت: يقول يكثران الاختلاف إليه، هذا الأصل ثمّ تُعَوِّرُ استعماله في القصد إليمه حرسها الله للنسك. والحجّيج: الحجاج، وهو جمع الحاج... وأحججت فلاناً، إذا بعثته ليحجّ... والحجّج: البرهان، نقول: حاجّه فحجّه أى غلبه بالحجّه... وهو رجل محجاج، أى: جدل. والتجاج: التخاصم... الصحاح: ١/٣٠٣ و ٣٠٤. وما جاء في القاموس (١/١٨٢)، وفي مفردات الراغب لا يزيد بشيء يذكر على ما ورد في «الصحاح». قال صاحب «التحقيق في كلمات القرآن الكريم»: والتحقيق أنّ الأصل الواحد في هذه المادّه: هو القصد الملازم للحركه والعمل... التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١٧٩/٢ ونقل النووى عن الليث: «أصل الحجّ في اللغه زياده شيء تعظّمه». المجموع: ٧/٣ وقال الشربيني في معنى الحجّ لغه: «... وقال الخليل: كثره القصد إلى من يعظّم». مغنى المحتاج: ١/٦١٩. وقال ابن منظور في اللسان: «وروى الأزهرى عن أبى طالب فى قولهم: ما حجّ ولكنه دجّ؛ قال الحجّ الزياره والإتيان، وإنّما سمى حاجّاً بزياره بيت الله تعالى... والحاج هو الذى يخرج للتجاره. لسان العرب: ٣/٥٣. والزياره هي القصد كما قال الطريحي: وزاره يزوره زياره: قصده... مجمع البحرين: ٣/٣١٩. فائده: صحاح الجوهري (٣٣٢ - ٣٩٣ هـ) يحتوى على أربعين ألف مادّه، ولسان العرب لابن منظور (٦٢٠ - ٧١١ هـ) يحتوى على ثمانين ألف، والقاموس للفيروزآبادى (٧٢٩ - ٨١٧ هـ) يحتوى على ستين ألف، ولكن صحاح الجوهري هو الأصل والجوهري نفسه قد شافه العرب العاربه فى دارهم - الحجاز -، ويُعد ابن منظور والفيروزآبادى من اتباع مدرسته والمعتمدان على تراثه؛ فالاعتماد على الصحاح فقهيّاً، لا يعد جزافاً وقد اعتمده الشيخ الأنصارى قدس سره فى كتبه. إلّا أنّ الفيروزآبادى قد انكر الجميل فاستغلّ هفوات الصحاح شر استغلال فتحامل على الجوهري قائلاً: (واختصت كتاب الجوهري من بين الكتب اللغويه - مع ما فى غالبها من الأوهام الواضحه والأغلاط الفاضحه - لتداوله واشتهاره بخصوصه واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه). إنّ صاحب القاموس لم ينصف الرجل فبالغ فى تعنيفه وتضخيم أخطائه ليصرف الانظار إليكتابه - على ما يبدو - وقد انفرد هو فى هذا التقييم بين الذين قيموا الصحاح، وقد قال الشاعر: من قال قد بطلت صحاح الجوهري لمّا أتى القاموس فهو مفترقت اسم القاموس وهو البحر إني فخر، فمعظم فخره بالجوهري بعد هذه الإشاره إلى المصادر اللغويه نقول: إنّ شيخنا الأستاذ يعتمد مصادر لغويه شتى - ومنها الصحاح - وفى نهايه المطاف يختار ما يراه الأصوب والأقرب إلى واقع اللغه.

وهناك سؤال يطرح نفسه :

هل أن الحجّ مشترك لفظي حتى تكون له معان شتى ؟ أم أن هناك معنى أصلي واحد وبقيه المعاني تعود إليه ؟

الظاهر أن جميع هذه المعاني تعود إلى معنى واحد هو الأصل، فمثلاً أن الطريق المسلوک يوصل الإنسان إلى مقصده، أو أن الدليل القاطع يوظف لافحام الخصم وبذا يصل الإنسان إلى مأربه ؛ وعليه فجميع هذه المعاني ترجع إلى القصد الذي هو المعنى الأصلي للحجّ .

* * *

وأما في الاصطلاح فقد ذكروا للحجّ تعاريف مفصّله، من جملتها ما أفاده المحقّق في الشرائع حيث يقول :

الحجّ وإن كان في اللغة القصد، فقد صار في الشرع اسماً لمجموع المناسك المؤداه في المشاعر المخصوصه (١).

١- لم تتطرق المصادر الفقهيّة للعامة في مذاهبها الأربعة للمعنى الاصطلاحي للحجّ مثل: المختصر: أحمد القدوري (٣٣٢ - ٤٢٨ هـ). بدائع الصنائع: علاء الدين الكاساني (٥٨٧ هـ). الهداية: علي الزغاني (٥١١ - ٥٩٣ هـ). مختصر الوقايه: عبيدالله المحجوبي (٧٤٥ هـ). * * * وجمع غفير من فقهاءنا الأكارم أيضاً لم يتعرّضوا للمعنى الاصطلاحي مثل: فقه الرضا: المنسوب للإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام. المقنع في الفقه: الشيخ الصدوق (المتوفى ٣٨١ هـ). الهداية: للشيخ الصدوق (المتوفى ٣٨١ هـ). ولعلّ السبب في عدم اهتمام فقهاء العامه والخاصه، هو عدم تنقيح بحث الحقيقه الشرعيّه والعرفيه ودورها في عمليّه الاستنباط في عصورهم؛ ومهما يكن من شيء نأتى بثلاثه تعاريف منالخاصه وثلاثه من العامه: - أبو الصلاح الحلبي (٣٤٧ - ٤٤٧ هـ) يبدو أنّه أول من اهتمّ بالمعنى الاصطلاحي من بينفقهاءنا الأعظم - حيث قال: [الحجّ في أصل الوضع القصد، وفي الشريعه مناسك مقصوده في زمان ومكان مخصوصين ...] الكافي في الفقه: ١٤٣. - الشيخ الطوسي في المبسوط: [الحجّ في اللغة هو القصد، وفي الشريعه كذلك إلّا أنّه اختصّ بقصد البيت الحرام لأداء مناسك مخصوصه عنده، متعلّقه بزمان مخصوص ...] المبسوط: ١/٢٩٦. - ابن إدريس الحلبي (المتوفى ٥٩٧ هـ) راداً كعادته على الشيخ الطوسي في المبسوط: [والأولى أن يقال: الحجّ في الشريعه، هو القصد إلى مواضع مخصوصه، لأداء مناسك مخصوصه عندها، متعلّقه بزمان مخصوص ...] كتاب السرائر: ١/٥٠٦. وأما أقوال فقهاء العامه: - قال السرخسي: [... وفي الشريعه: عباره عن زياره البيت على وجه التعظيم لأداء ركن من أركان الدين عظيم، ولا يتوصّل إلى ذلك إلّا بقصد وعزيمه وقطع مسافه بعيده، فالاسم الشرعي فيه معنى اللغه؛ والمناسك جمع النسك، والنسك اسم لكل ما يتقرب به إلى الله عزّ وجلّ، ومنه سمّي العابد ناسكاً، ولكنّه في لسان الشرع عباره عن أركان الحجّ] كتاب المبسوط: ٢/٦٣٩. قال ابن قدامه: [... والحجّ في الشرع، اسم لأفعال مخصوصه يأتي ذكرها إن شاء الله ...] المغني: ٣/١٦٤. وقال الصادق عبدالرحمن الغرياني: [... والحجّ في عرف الشرع: قصد مخصوص بالتوجّه إلى مكّه لأداء عبادته تشتمل على إحرام طواف وسعي ووقوف بعرفه ...] [نقلاً عن المقدمات الممهّدات: ١/٣٧٩] مدونه الفقه المالكي وأدلّته: ١/٢٠٨. ومملخص القول: بعضهم غيّب المعنى اللغوي في تعريفه للحجّ وبعض آخر ابرزه، ولكن بما أنّ الفعل الانساني لا يكون خليئاً عن القصد خصوصاً في فعل خطير مثل الحجّ، فتلقائياً يسبق القصد إلى الذهن، سواء لوحظ في التعريف أم لم يلحظ.

وهذه المناسك تكون تاره طواف، وأخرى وقوف فى المشعر و عرفات، وثالثه الذبح بمنى إلخ

ومجموع هذه المناسك هى الحج .

هذا التعريف يشتمل على العمره أيضاً لأنَّ العمره - هى الأخرى - مناسك خاصه تؤدى فى موضع خاص، ولذلك أضاف بعض الفقهاء قيد «الزمان» للتعريف، فقال : «فى زمان معين»، وهل أنه بهذا القيد تخرج العمره من تحت مظلّه التعريف ؟

قد يقال أنَّ العمره لا تخرج بذلك، لأنَّ عمره التمتع أيضاً لها زمان خاص ؛ إلا أن يقال : أنَّ عمره التمتع هى شطر من حج التمتع وليست منفصله عنه .

ولأجل الحفاظ على المعنى اللغوى عرّف بعض الفقهاء الحج بما يلى :

هو القصد لبيت الله الحرام لأداء مناسك مخصوصه عنده .

هذا التعريف هو في الواقع نفس المعنى اللغوي مع اضافته قيود له . وقد استشكل بعضهم بأن قيد «عنده» يخل بالتعريف وذلك لأنّ الوقوف في عرفه والمشعر ليس أداءً للمناسك عند البيت ؛ إذن لا ضروره لهذا القيد.

وبناء على ما مرّ، في التعريف الأوّل انتقلنا من المعنى اللغوي للمفردة إلى معنى جديد مستقل، لكنّه في التعريف الثاني حافظنا على المدلول اللغوي لها.

وهنا سؤال ينقدح في الذهن وهو:

ما هو المتبادر في عرف المتشرّعه في عصرنا، هل هو القصد أم مجموعه المناسك المعروفة عندهم ؟

فنقول : من الواضح أنّ المتبادر هو المعنى الثاني دون الأوّل أعني القصد، كما أنّ المتبادر في عصر الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله أيضاً كان هو اتيان المناسك الخاصّه لا قصد بيت الله الحرام .

وتأسيساً على ما أسلفنا لا ينبغي أن يخامرنا شكٌّ في أنّ المعنى اللغوي قد انتقل إلى معنى الجديد.

وباختصار، أنّ الحجّ في اللغة هو القصد؛ ومشتقّات هذه المفردة أيضاً تدلّ على القصد، غير أنّه في المعنى الاصطلاحي انتقل اللفظ من معنى القصد إلى معنى جديد هو المناسك الخاصّه في زمان خاص ومكان خاص .

وينبغي الانتباه هنا إلى أنّه لا- يلزم أن نبحت عن تعريف جامع مانع بحسب الضوابط المنطقيّه المقرّره ؛ لأنّ التعاريف في هذا المقام لا تهدف إلى أكثر من شرح الاسم والاشاره الاجماليّه للمعنى .

وهناك سؤال هام يطرح نفسه وهو:

هل أنّ مفردة الحجّ حقيقه شرعيّه ؟ أم هي كانت متداوله قبل بزوغ فجر الاسلام ؟ وذلك ليسعنا القول بأنّها لم تكن حقيقه شرعيّه بالمفهوم الإسلامى، بل

كانت حقيقه شرعيه بحسب الشرائع الأخرى (١).

إنَّ القرآن الكريم قد أورد الخطاب الموجه لإبراهيم الخليل عليه السلام حيث يقول: (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) (٢).

هل أن هذا الحج هو الحج المعهود في الوسط الإسلامي؟ وهل أن الخطاب توجه إلى إبراهيم باللغه العربيه؟

لا- نستطيع - وتمسكاً بهذه الآيه المباركه - أن نقول بأن الحج كان حقيقه شرعيه في شريعته نبي الله إبراهيم ثم انتقلت إلى المجتمع الجاهلي ثم إلى الإسلام، لأننا لاندرى بأن الوحي النازل على نبي الله إبراهيم عليه السلام هل كان باللغه العربيه أم لا؟ بل نحتمل بقوه أن الوحي الهابط عليه لم يكن باللغه العربيه (٣) وإن كان عرب الجاهليه

يؤدون الطواف ويذهبون إلى منى و يقيمون المناسك، ولعلمهم كانوا يؤدون السعي بين

الصفا والمروه وكانوا قد نصبوا عليهما صنمين هما اساف ونائله (٤)؛ إذن، لفظه الحج

١- إن الحقيقه الشرعيه تتشكل من ثلاث مكونات أساسيه: الهيئه اللفظيه؛ الصوره الذهنيه؛ الفعل الخارجى. فعند ما نقول أن الحج كان حقيقه شرعيه في الملل السالفه، فبحسب الاعتبارين الثانى والثالثون الأول، لأنه قد صرح الشيخ الأستاذ بأن لغه إبراهيم عليه السلام لم تكن عربيه، والمطلوب الذى يحسمه النزاع هو الاشتراك فى المكونات الثلاثه.

٢- الحج: ٢٧.

٣- تفيد المصادر التاريخيه بأن لغه إسماعيل الأم كانت سريانيه إلى أن تزوج من قبيله جُزهم وهي قبيله عربيه قدمت من اليمن إلى الجزيره العربيه ومذ ذاك تعلم إسماعيل العربيه، ولذلك يطلق عليأحفاد إسماعيل العرب المستعربه وعلى جُزهم العرب العاربه أى: الصيرحاء الخُص فى عربيته، ومن هنا يمكن القول بأن لغه إبراهيم كانت السريانيه، إلا أن بعض الباحثين ذهب إلى أن لغه النبي إبراهيم عليه السلام كانت الآراميه؛ ولا تضارب بين الرأيين بعد العلم بأن السريانيه هى من فروع الآراميه، وبذا يقوى ما ذهب إليه شيخنا الأستاذ من أن لغه نبي الله إبراهيم لم تكن عربيه.

٤- يقول هشام بن محمد الكلبي فى كتاب الأصنام: «... إن إسافاً ونائله [رجل من جُزهم يقال له إساف بن يعلى ونائله بنت زيد من جُزهم] وكانيتعشقها فى أرض اليمن فأقبلوا حجاً فدخلوا الكعبه، فوجدا غفله من الناس وخلوه فى البيت ففجر بها فى البيت، فمسخا فأصبحوا فوجدوهما مسخين [فأخرجهما] فوضعهما موضعهما فبعدهما خزاعه وقريش، ومن حج البيت بعد من العرب». كتاب الأصنام: ٩. ثم قال فى موضع آخر: ... وكان لهم إساف ونائله لما مسخا حجرتين، وضعا عند الكعبه ليتعظ الناس بهما، فلما طامكتهما وعبدت الأصنام، عبدا معها، وكان أحدهما بلصق الكعبه والآخر فى موضع زمزم فنقلتقريش الذى كان بلصق الكعبه إلى الآخر فكانوا ينحرون ويذبحون عندهما. كتاب الأصنام: ٢٩. وللإمام أمير المؤمنين على عليه السلام روايه فى الباب، لعل الكلبي اقتبس ما جاء به منها ينظر: الكافى: ٤/٥٤٦، الحديث ٢٩. وعن الجوهري: إساف ونائله صنمان كانا لقريش وضعهما عمرو بن لحي على الصفا والمروه فكان يذبح عليهما تجاه الكعبه.

كانت متداوله فى وسط عرب الجاهليّه، ومن هنا تتّضح غرابه الدعوى القائله أن مفردّه الحجّ ليست حقيقه شرعيّه، بل هى حقيقه متشرعيّه؛ وذلك لأن مفردّه الحجّ كانت متداوله فى عصر الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله كما كانت قبله؛ إذن لا نستطيع القول أصلاً بأنّ الدين الاسلامى قد استحدث هذه المفرده لهذا المعنى الحقيقى، لوضوح أنّها كانت حقيقه شرعيّه فى الشرائع السالفه .

خلاصه البحث :

- * أن لفظه الحجّ كانت متداوله فى العصر النبوى ويراد بها المناسك الخاصّه .
- * أن لفظه الحجّ كانت تطلق قبل الاسلام وفى العصر الجاهلى على مناسك تشوبها خرافات وطقوس باطله .
- * أن حقيقه الحجّ كانت متشرّعه على عهد إبراهيم الخليل عليه السلام ، ولكن لا ندرى أكان يطلق عليها لفظه الحجّ أو لا؟

الأمر الثاني : اهتمام الشريعة الغراء بفريضة الحجّ

إشاره

تتوفّر شواهد وقرائن غير قليله تدلّ على المكانه المرموقه التي تحظى بها فريضه الحجّ في الشريعه السمحاء وهي كما يلي :

الشاهد الأول :

اعتنت الآيات القرآنيه بالحجّ وأحكامه عناية ضافيه تفوق عنايتها بالصوم والصلاه، لأنّ الآيات القرآنيه تعرّضت لأركان الصلاه وأجزائها مثل الركوع والسجود والقراءه والتشهد تعرّضاً عابراً، بخلاف أحكام الحجّ وأجزائه حيث تحدّثت عنها بأسهاب فذكرت الطواف، والوقوف بعرفات، والمشعر، والأضحيه، والسعى بين الصفا والمروه، والإحرام وكفّاراته، وهذا يكشف عن المكانه الهامه التي تتمتع بها فريضه الحجّ في الشرع الاسلامي الجليل.

هذا وإنّ فاق عدد مفردات الصلاه في القرآن عدد مفردات الحجّ - إذ أنّ مفرده الحجّ لم تردّ إلّا عشر مرّات ومفرده الحاج مرّه واحده (١) - إلّا أنّ أحكام الصلاه كانت

أقلّ كما أسلفنا.

ومن ناحيه السور فإنّ أكثر أحكام الحجّ قد جاءت في سورتي البقره وآل عمران وقليل منها في سورتي الحجّ والتوبه، وعليه فإنّ أحكام الحجّ وأركانها قد غطت مساحات شاسعه ونطاقات واسعه من آفاق القرآن الكريم .

١- كما أنّ مفرده «المسجد الحرام» وردت خمس عشره مرّه ومفرده الكعبه مرّتان في سورتي منالكتاب العزيز.

الشاهد الثاني :

جاء الكتاب العزيز بتعبيرات عن الحجّ لم يرد مثلها بشأن أي عباده من العبادات الأخرى كقوله تعالى : (...وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) (١) ففي هذه الآية نكات ملفته للنظر، وهي :

* إن عبارة «الله» تشير إلى أنّ البارئ سبحانه جعل الحجّ ديناً له، وهذا ما لانجده في الواجبات الأخرى، فعلى سبيل المثال يقول سبحانه عن فريضة الصوم : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) (٢) ، وعن الصلاة يقول : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا) (٣) .

إذن ورد التعبير ب- «الله» كما هو الحال في النذر حيث يقال : «الله عليّ».

* قوله تعالى : (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فقد عدّ الحجّ سبيلاً إلى الله، ومثل هذا التعبير لم يرد بشأن الصوم والصلاة .

* قوله تعالى : (مَنْ كَفَرَ) لا يُراد منه الكفر الاعتقادي بل المراد هو المعصية لأن للفظه الكفر خمسة معانٍ إحداها: المعصية (٤) ، وعليه عندما يؤتى بكلمه الكفر

مكان كلمه العصيان يتبين ما لهذا العصيان من موقع، بمعنى أن هذا العصيان لم يُعد عصيانياً اعتيادياً.

١- آل عمران : ٩٧.

٢- البقره : ١٨٣.

٣- النساء: ١٠٣.

٤- في روايه عن أبي عبدالله عليه السلام : «... وعن قول الله عزّوجلّ : «ومن كفر» قال : يعنى الترك». لاحظ : التهذيب : ٥/١٩ ، الحديث ٤. وفي توضيح ذلك يمكن أن يقال : كما أنّ الكافر لا يأتي بالصلاه لكفره فالتارك للصلاه مثلاً يُعد كافراً لأن فعله فعل الكافر فمن هذه الجبهه يوصف بالكفر. وقد اطلق مصطلح الكفر العملى على مثلما جاء فى : «من ترك الصلاه متعمداً فقد كفر».

* قوله تعالى : (... فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ)، هذه الطريقة في التعبير تفيد اعراض المتكلم كما لو قلت لأحد: «اعمل كذا» فإن لم يفعل ما أمرته به تقول له : اذهب لا حاجة لي بك !

هذه الجوانب في الآيه المباركه تشير إلى الموقع المتميز للحجّ الاسلامى عند الله سبحانه .

وهناك آيه أخرى وهى قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ...) (١) .

ووفقاً لهذه الآيه الكريمة فإن حركه الأهلّه التدريجيّه من النقصان إلى الكمال ومن الكمال إلى النقصان، تقويم طبيعى يصلح أن يستفيد منه الجميع .

وهنا سؤال : هل هناك من عباده يحدّد وقتها بالأشهر القمرية ؟ نعم، وذلك مثل الصوم والزكاه والخمس كلّ يتحدّد وقته بهذه الأشهر، ومع ذلك لم يذكر الله سبحانه شيئاً منها فى الآيه الكريمة، وهذا إنّ دلّ على شيء إنّما يدلّ على الاهتمام البالغ للشريعه المقدّسه بفريضه الحجّ .

الشاهد الثالث :

هناك روايات تحدّثت عن الحجّ وهى إمّا متاخمه للتواتر أو أنّها متواتره وردت من طريق الفريقين - ولذلك هى فى غنى عن البحث سنداً - زائداً إلى أنّ فيها روايات صحيحه، ويمكننا أن نقسم هذه الروايات إلى طائفتين :

الطائفة الأولى : الروايات التى تؤكّد على شدّه العقاب لتارك الحجّ، وهى كثيره، نأتى على ذكر بعضها:

* محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، عن علي بن أبي حمزه (١)، عن أبي بصير، قال: سألت أبا

عبدالله عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ: (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا) (٢) قال: «ذلك الذي يسوّف نفسه الحجّ - يعنى حجّه الإسلام - حتّى يأتيه

الموت» (٣).

إنّما سأل أبو بصير عن الأعمى لأجل أن العمى هنا فى البصيره دون البصر.

وهنا نكتتان جديران بالاهتمام:

١. التفسير الذى جاءت به هذه الروايه يرمى إلى إيضاح المصداق المهم لا كافّه المصاديق (٤)، وبهذه النكته يمكن أن تحل الاشكالات التى تثار على كثير من الروايات .

٢. لِمَ وصف من لا يؤدّى فريضه الحجّ إلى أن يتوفّاه الأجل، بالأعمى؟

هذا سؤال قد يخطر فى الذهن، ويمكن الإجابة عنه بأن آثار وبركات الحجّ فى غايه الوضوح، فيقتضى ذلك أن يكون الانسان أعمى عند عدم تمكّنه من مشاهدته هذه الآثار.

* محمّد بن يعقوب، عن أبي على الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن ذريح المحاربي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من مات ولم يحجّ

١- اختلف العلماء فى توثيق على بن أبي حمزه البطائنى، والأكثر ذهب إلى عدم التوثيق . وقد بحث شيخنا الأستاذ وثاقه الرجل لأكثر من مرّه فى مجلس درسه الشريف إلّما أنّه لم يخرج بنتيجه ايجابيه فى توثيقه . ثمّ إنّّه لم يرتض ما ذهب إليه البعض من أنّ الروايات التى رويت عنه كانت قبل ارتداده فهيموثقه ؛ وذلك لأنّه يرى، أنّه لا دليل على هذا التفريق .

٢- الإسراء: ٧٢.

٣- الوسائل: ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

٤- شيخنا الأستاذ يذهب إلى أنّ الروايات المفسّره للآيات غالباً ما تهدف إلى إيضاح المصداق الأكملا الأوضح للآيه .

حجّه الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به، أو مرض لا يطيق فيه الحجّ، أو سلطان يمنعه، فليمت يهودياً أو نصرانياً» (١).

ليس معنى الروايه أن تارك الحج يموت كافراً حقيقه، بل المعنى هو أنه ينزل منزله الكفار؛ والسبب هو ما ابانته الروايات الأخرى حيث أشارت إلى أن: من ترك الحج فقد ترك شريعته من شرائع الاسلام، كما هو الحال في الروايه الآتيه .

* محمد بن علي بن الحسين باسناده عن علي بن أبي حمزه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قدر على ما يحجّ به وجعل يدفع ذلك وليس له عنه شغل يعذره الله فيه حتى جاء الموت، فقد ضيّع شريعته من شرائع الاسلام» (٢).

* في (عقاب الأعمال) عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه (٣)، عن عبد الله بن

١- الوسائل : ٨، الباب ٧ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٩.

٣- إنّ إبراهيم بن هاشم تتلمذ على يونس بن عبد الرحمن وقد أدرك أبا جعفر الثاني الإمام الجواد عليه السلام . شكك البعض في وثاقته بذريعه أنه لم يرد فيه توثيق ممّا أزعج صاحب الحداثق في «لؤلؤها البحرين» وقد كان محققاً في انزعاجه . منشأ هذا التشكيك هو الجمود على التوثيقات الواردة في مصادرهما، وهو طريق لا ينتهي دائماً بصاحبه إلى مرفأ الحق والصدق والفلاح، لأن هناك طرقاً أخرى للتوثيق منها القرائن الواضحه التي تبدد ظلمات المشككين . وقد قيل عنه قدس سره إنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم، والقميون كانوا يتشدّدون في نقل الروايه حتى أن أحمد بن محمد بن عيسى قد نفى أحمد بن محمد بن خالد من قم لأنه أكثر الروايه عنالضعفاء واعتمد المراسيل مع أنه كان ثقة في نفسه فما بالك بمن لم يكن ثقة أصلاً، كيف يسمح لهأن ينشر أخباراً في قم؟ ولعلّ هذه بوحدها تصلح لأن تكون قرينه لتوثيقه . ومن الطرق التي يعتمدها الرجاليون لتوثيق الرواه، كثره الروايه عنهم، وقد أكثر على الروايه عنأبيه، ولا مجال للقول بأن عاطفه البنوه قد غالبته فغار على أبيه، لأن هذا لا يتماشى مع ما عليه منرشاد وسداد وثبات في طريق الحق حتى صار بها معلماً من معالم الطائفه . وغير بعيد القول بأن عدم التنصيص على تعديل إبراهيم بن هاشم كان لوضوح وثاقته وعلو مكانته بحيث لو صرح أحد بذلك لعد انتقاصاً له كما لو قيل في الشيخ صاحب الجواهر أو الشياخ الأنصاري أنّهما ثقتان، فإن هذا لا يخلو من حزازة واشمئزاز. لهذه الأمور ولغيرها قد وصف البعض إبراهيم بن هاشم بأنّه ليس ثقة فحسب بل هو من مشايخالثقات بمعنى أنّه به يحصل توثيق الرواه . وقد تطرق شيخنا الأستاذ في مجلس الدرس في أكثر من مره إلى قضيه توثيق إبراهيم بنهاشم ففند ما قيل أو يقال عن عدم توثيقه رضوان الله عليه .

ميمون، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كان في وصيّه أمير المؤمنين عليه السلام قال: لا تتركوا حجّ بيت ربّكم فتهلكوا، وقال: من ترك الحجّ لحاجه من حوائج الدنيا لم تقض حثّي ينظر إلى المحلّقين» (١).

وفي تعبيره عليه السلام: «ينظر إلى المحلّقين» احتمالان:

الأول: أن يعود الحجّج فتقع نظراته عليهم وبركه هؤلاء يقضى الله حاجته.

الثاني: أن يقصد الحجّ بنفسه ويشاهد أفعال الحجّ بأمّ عينيه ويؤدّيها (٢).

الطائفة الثانية:

* محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن علي بن عبدالله البجلي، عن خالد القلانسي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال علي بن

الحسين عليهما السلام: «حجّوا واعتمروا تصحّ أبدانكم، وتتسع أرزاقكم، وتكفون مؤنات عيالاتكم»، وقال: «الحاج مغفور له وموجب له الجنّه، ومستأنف له العمل، ومحفوظ في أهله وماله» (٣).

١- الوسائل: ٨، الباب ٤ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٩.

٢- هنا روايه لعلّها تدعم الاحتمال الثاني وهي قوله عليه السلام: «ما من عبد يؤثر على الحجّ حاجه من حوائج الدنيا إلّا نظر إلى المحلّقين قد انصرفوا قبل أن تُقضى له تلك الحاجه». الوسائل: ٨، الباب ٤٨ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٣- الوسائل: ٨، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٧.

قوله عليه السلام : «مستأنف له العمل» أى : أن حجّه بمنزله ولاده جديده وكأنّه ترفع صحيفه الأعمال السابقه وبقلم العفو تشطب موبقات الأعمال الماضيه .

وقد عد عليه السلام فى هذا الحديث سبع بركات من بركات الحجّ .

* محمّد بن يعقوب، عن عدّه من أصحابنا، عن ابن فضال، عن عبدالله بن سنان عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «لما أمر إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ببناء البيت وتمّ بناؤه، قعد إبراهيم على ركن [من الأركان] ثم نادى هلمّ الحجّ، فلو نادى هلمّوا إلى الحجّ، لم يحجّ إلّا من كان يومئذٍ إنسيّاً مخلوقاً ولكنّه نادى هلمّ الحجّ [كأنّ الإمام يريد أنّ نبيّ الله إبراهيم عليه السلام خاطب الجنس البشرى حاضراً وغائباً ومن سيأتى] فلبّى الناس فى أصلاب الرجال : «لبيك داعى الله عزّ وجلّ، لبيك داعى الله» فمن لبيّ عشراً يحجّ عشراً، ومن لبيّ خمساً يحجّ خمساً، ومن لبيّ أكثر من ذلك فبعدد ذلك، ومن لبيّ واحداً حجّ واحداً ومن لم يلب لم يحجّ» (١) .

الروايه معتبره سنداً، وأما متناً ففيها نكتتان تسترعيان الانتباه :

الأولى : أنّ الحجّ يتضمّن معنى الدعوه ؛ وأما الصلاه والصوم مع ما لهما من مرتبه رفيعه، لا يتضمّنان هذا المعنى .

فإنّ نبيّ الله إبراهيم، وهو أحد أولو العزم من الرسل قد دعا بشريّه إلى الحجّ، الأمر الذى لا نجد له مثيلاً فى واحده من العبادات قطّ ! وهذه أماره على ما تتمتع به هذه الشّعيره من مرتبه .

الثانيه : ما أشارت إليه الروايه من أمر الملتين من أن بعضهم أكثر تلبيه والبعض الآخر أقلّ، فإنّه يعود للفرق بين القابلات - لأنّ التلبيه هنا بمعنى التأهل الذاتى الداخلى - ، فمن كان مؤهلاً لبيّ ومن لم يكن لم يلبّ .

* روى محمد بن الحسين الرضى فى (نهج البلاغه) عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال فى خطبه له: «فرض عليكم حج بيته الذى جعله قبله للأنام، يردونه ورود الأنعام [أى أنهم يجيئون الحج كما تجىء الأنعام الضمأى إلى مواردها] ويألّهون إليه ولوه الحمام [أى إنهم يحنون ويشتاقون إليه حنان وشوق الحمام إلى عشه حيث دواعى الاستقرار والسكينه واضفاء العطف على الفراخ! جعله سبحانه علامه لتواضعهم لعظمته، واذعانهم لعزته، واختار من خلقه سماعاً أجابوا إليه دعوته، وصدقوا كلمته [أى: جاء بمن سمع دعوته] ووقفوا مواقف أنبيائه [أى: إنهم يقفون مواقف طالما وقف عليها الأنبياء] وتشبهوا بملائكته المطيفين بعرشه... (١) [أى: أن

زوّاربيت الله الحرام يشبهون الملائكه الذين يطوفون حول العرش، ومثل هذا التعبير لم يرد فى واحده من العبادات لأن الملائكه الطائفين حول العرش هم الملائكه المقرّبون!].

هذا بعض ما عند الخاصه من الروايات التى تشير إلى الاهتمام البالغ بهذه الفريضة العظيمه، وأمّا من طرق العامه فنأتى بروايتين نقلهما صاحب «التاج الجامع للأصول» فى كتابه تؤكّد ما ذكرناه من الروايات:

* أبو هريره عن النبى صلى الله عليه وآله قال: «من حجّ لله فلم يرفث [أى: يواقع] ولم يفسق [أى: يجادل] رجع كيوم ولدته أمّه» (٢).

* أبو هريره عن النبى صلى الله عليه وآله قال: «العمره إلى العمره كفّاره لما بينهما، والحجّ المبرور ليس له جزاء إلاّ الجنّه» (٣).

١- الوسائل: ٨، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢١.

٢- التاج الجامع للأصول: ٢/١٠٦.

٣- التاج الجامع للأصول: ٢/١٠٧ منه روايه أخرى: عن شقيق بن عبدالله، عن النبى صلى الله عليه وآله قال: «تابعوا بين الحجّ والعمره فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفى الكبر خبث الحديد والذهب والفضّه وليس لحجّه مبروره جزاء إلاّ الجنّه». الكبر: أداه يستخدمها الحداد للنفخ فى النار لتأجيجها.

ومن خلال هذه الروايات نتعرّف على الأهميه الخاصه لفريضه الحجّ فى الدين الاسلامى .

الشاهد الرابع :

هناك روايات كثيره تدلّ على أنّه لو خلا بيت الله الحرام فى سنه من الحجيج ولم تحصل الاستطاعه لأحد أن يأتى لحجّه، فعلى الدوله الاسلاميه أن تُلزم أفراداً من الناس ليحجّوا، وبعبارة أخرى : أن وجوب الحجّ تاره يكون عيتياً، وأخرى كفاً؛ وحينئذٍ يجب الحجّ حتّى على من أداه قبل هذا، وذلك لأجل أن لا يفرغ البيت من الحجيج، ومن جمله ما ورد فى الباب نأتى بروائتين على سبيل المثال :

* محمّد بن يعقوب، عن عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عبدالله بن سنان، عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «لو عطلّ الناس الحجّ لوجب على الإمام أن يجبرهم على الحجّ إن شاءوا وإنّ أبوا، فإنّ هذا البيت إنّما وضع للحجّ» (١).

* محمّد بن على بن الحسين بن بابويه [الصدوق] بأسانيدّه عن حفص بن البختري، وهشام بن سالم، ومعاويه بن عمّار وغيرهم [فهى فى الواقع أربع

روايات] (٢) عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «لو أنّ الناس تركوا الحجّ لكان على الوالى أن

يجبرهم على ذلك وعلى المقام عنده [لا يجوز أن تفرغ مكّه ممّن يسكنها ويحميها]،

١- الوسائل : ٨، الباب ٥ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- حسب ما يذهب إليه شيخنا الأستاذ أنّ الروايه تتعدّد بتعدّد الرواه الذين يروون عن الإمام عليه السلام مباشرة، ولهذا الرأى أثر واضح فى التعرّف على قوّه سند الروايه وضعفه .

ولو تركوا زياره النبي صلى الله عليه و آله لكان على الوالى أن يجبرهم على ذلك [ومن ذلك تبين أن زياره الرسول الكريم صلى الله عليه و آله مندوبه إذا ما كان فى الزوّار كفايه وإلّا فتجب] وعلى المقام عنده، فإن لم يكن لهم أموال أنفق عليهم من بيت مال المسلمين» (١).

ولو قلت : إنّ الحجّ من التبعديّات وليس بتوصّلى ومن هنا يجب فيه قصد القربة، وفى حال الإيجابار على الحجّ لا يتأتّى القصد، فما هو الحل حينئذٍ؟

قلنا : فى فريضه الزكاه يلزم قصد القربه ؛ ولو امتنع الناس عن دفع الزكاه فعلى الحاكم الشرعى إلزامهم بالدفع وأما قصد القربه فهو ينوب عنهم فيه، وما نحن فيه من هذا المقام .

ونحن لا نجد مثل هذا الحكم فى واحده من العبادات مطلقاً!

تنويه :

يتّضح من ثنايا هذه الأخبار أن هناك بوناً شاسعاً بين ما ذهب إليه آل البيت عليهم السلام وما عليه المذهب الوهابى من فهم حيث إنهم لا- يجيزون المسير إلى زياره النبي الأعظم صلى الله عليه و آله (٢) فى حين أن تعاليم أئمه آل البيت عليهم السلام تفيد وجوب الزياره لو لم يتوفّر

من الزوّار ما به الكفايه . (٣)

١- الوسائل : ٨، الباب ٥ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

٢- إنّ هذا التوجّه الوهابى المتطرّف آثار حفيظه العلماء الأحرار حتّى من اتباع المذهب الوهابى نفسه، فهذا البخاثة الجرى اللوذعى السيّد محمّد بن علوى المالكى قد وجّه نقداً موضوعياً يكشف عن مساوئ مغالاه هذه الفئه فى كثير من مواقفها العقائديّه ومنها زياره الرسول الأعظم صلى الله عليه و آله فيقول :

٣- «زياره النبي صلى الله عليه و آله مشروع و قد ذكرها كثير من علماء الأئمه وأئمه السلف، وتخصيص الحنابلها بالذكر [فى عنوان البحث] المقصود منه رد فريه من زعم أنّ أئمه الحنابله لا يقولون بذلك، فاقتضيا الأمر تخصيصهم بالذكر لرد هذه الفريه، وإلّا فإن كتب فقه المذاهب الاسلاميه جميعها مشحون هو مملوءه بهذه المسأله، فانظر إنّ شئت كتب الفقه الحنفى، وانظر إنّ شئت كتب الفقه المالكى، وكتب الفقه الشافعى والحنبلى، وكتب الفقه الزيدى والأباضى والجعفرى، فإنك تجدهم قد عقدوا باباً مخصوصاً فى الزياره بعد أبواب المناسك». راجع : مفاهيم يجب أن تصحّح: للسيّد محمّد بن علوى المالكى : ص ٢٧٥.

وقد قال أحد أئمة الجماعات منهم : أربعون عاماً أتيت مسجد النبي صلى الله عليه وآله لأقيم الجماعه ولكنى إلى الآن لم أتوجه بالتحية إليه ولا مرّه واحده ! ... يا له من جفاء!

الشاهد الخامس :

فى الباب السابع والأربعين - وهو فى كراهه تأخير الحجّ النبى وكراهه الاستخاره له - قد وردت أخبار تنهى عن الاستخاره عند إرادته التوجه إلى الحجّ (١)

لكى لا تصرفه عن الذهاب إذا ما كانت ناهيه وفيه روايتان بهذا الشأن :

* محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن يونس بن عمران بن ميثم، عن سماعه، عن أبى عبدالله عليه السلام قال : قال لى : «ما لك لا تحجّ فى العام؟» فقلت : معامله كانت بينى وبين قوم واشتغال، وعسى أن يكون ذلك خيره، فقال : «لا والله، ما فعل الله لك فى ذلك من خيره»، ثم قال : «ما حبس عبد عن هذا إلّا بذنب وما يعفو أكثر» (٢).

* وعن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد رفعه قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : «ليس فى ترك الحجّ خيره» (٣).

الشاهد السادس :

نجد فى روايات الباب ٤٨ من أبواب كتاب الحجّ فى وسائل الشيعة، ما يفيد بأنّه

١- وقد ذهب العامّة إلى ما يعارض ذلك على ما يستشف ممّا ذكره النووى فى كتاب الايضاح فى آداب السفر حيث قال : «ينبغى إذا عزم على الحجّ أو غيره أن يستخير الله تعالى ...» ثمّ أضاف : «... ثمّ لم يمتض بعد الاستخاره لما ينشرح إليه صدره ...». الايضاح: ٤.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٤٧ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٣.

٣- الوسائل : ٨، الباب ٤٧ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

لا مشوره فى الحجّ لأنّها قد تؤدّى إلى ترك الحجّ، فإذا عزمتم فانطلقوا وسوف نذكر روايه واحده منها على سبيل المثال :

* محمّد بن يعقوب، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن

رجل، عن إسحاق بن عمّار، قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام : إنّ رجلاً استشارنى

فى الحجّ وكان ضعيف الحال فأشرت عليه أن لا يحجّ، فقال : «ما أخلفك أن

تمرض سنه ؟» [أى : ما دعاك أن تأخذ بدل فوات الحجّ سنه من المرض ؟]، قال : فمرضت سنه (١).

إذن تفيد الروايه بأنّه لو استشارك أحد فى الحجّ فلا تصرفه عن التوجّه إليه كائناً من كان (٢).

هذه المواصفات لم تأت فى غير الحجّ قطّ ممّا يكشف عن مكانه الحجّ الفائقه .

تنويه :

يلزم الاعتدال فى كلّ حال، ولا ينبغي أن يؤدّى الاهتمام بالحجّ إلى العزوف عن أمور هامّة أخرى مثل الانفاق واعداد مستلزمات الزواج كالمهر وغيره، فقد ورد فى الأخبار أنّ الإمام الحجّه عجل الله فرجه بعد ظهوره لا يسمح بالطواف الندبى كيما يتسنّى للحجيج باتيان الطواف الواجب ؛ ونحن بدورنا قد أفتينا بأنّه الأفضل والأرجح أن يُفَرِّغ الحجيج المطاف لمن عليه طواف واجب خصوصاً فى الأيام التى يشتدّ فيها الزحام . هذا كلّ فى الأمر الثانى .

١- الوسائل : ٨، الباب ٤٨ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- وللعمامة فى المشوره أيضاً مذهب آخر، يقول النووى فى إيضاحه : يستحب أن يشاور من يثق بدينه وخبرته وعلمه فى حجّه، وعلى المستشار أن يبذل لها النصيحة، فإنّ المستشار مؤتمن والدين النصيحة». الايضاح: ٤.

حكمة الحج وآثاره :

إشاره

وقبل الحديث عن حكمه الحجِّ ومعطياته وآثاره، يلزم التنبيه على أنَّ مصادرنا الفقهيَّة لم تبحث عن عوائد وآثار العبادات وفوائدها، في حين أنَّ العناية بذلك من الأهميَّة بمكان لأنَّ الإلمام بفوائد وآثار كلِّ عبادة يكون باعثاً للقيام بها؛ هذا مع أنَّ القرآن الكريم قد اعتنى بهذا الجانب وبيَّن فوائد بعض العبادات فعلى سبيل المثال قال في فوائد الحجِّ : (... لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ...) (١).

كما أنَّ أئمَّه الهدى من آل البيت عليهم السلام اعتنوا بهذه الجبهة أيضاً وأبانوا الفوائد والآثار والعلل المترتبه على اتيان العبادات (٢).

ومن هنا نجد أنَّ في أوَّل باب كلِّ عبادة، ذكرت علَّة وجوبها. لأجل ذلك كان لزاماً علينا أن نعتنى بهذا الأمر، وبفعل هذا الدافع تحديداً عزمنا على بحث آثار وفوائد الحجِّ، وبذا يتَّضح أن دراسته فوائد الحجِّ وآثاره لم تكن أجنبيَّة على البحث الفقهي بحال .
وقفه :

تحسن منا الاشاره هنا إلى أمرين :

الأوَّل : تاره تكون الآثار هي ما نصلح عليها بالآثار الطبيعه المتمثله في المجالات الخمسه الآتى ذكرها تبعاً؛ وأخرى وهي الآثار والمعطيات المرتبطه بعالم

١- الحجِّ : ٢٨.

٢- من السلف الصالح من علمائنا الأبرار الذين اهتموا بفلسفه الأحكام فدوّنوا ما ورد في هذا الباب من أخبار عن أئمتنا : هو المحدث الأكبر الشيخ الصدوق - قدس الله نفسه - حيث ألف عمله الذائع الصيت أعنى علل الشرائع وقد كان طوال العصور المتواليه الماضيه موضع اعتناء العلماء والفضلاء؛ وقد ذكر شيخنا الفاضل يوسف البحراني - صاحب الحدائق - في عمله القيم لؤلؤه البحرين كتابين آخرين للشيخ الصدوق في هذا المجال هما: علل الوضوء وعلل الحجِّ. راجع بهذا الصدد كتاب لؤلؤه البحرين : ص ٣٧٥، فإنَّ فيه علماً كثيراً.

الغيب مثل ما ورد فى الأثر بأنه لو حجّ الرجل لأغناه الله من الناس، وأنه لو حجّ لمنّ الله عليه بالصحة والعافيه !

نصطلح على هذه الآثار بالآثار والمعطيات الغيبية ولكن فى هذا المقام سنقدّم الحديث عن الآثار الطبيعية التى لا تقتصر الروايات عليها وإنّ كانت هى العمده، ثم نردفها بالآثار الغيبية بعد حين .

الثانى : عقب الحديث عن حكمه الحجّ وفوائده قد يخطر ببال القارئ الكريم بأنه : ما الفرق بين ما يسمى فى الفقه بـ «عله الحكم» وما ورد فى البحث من «حكمه الحكم»؟

والجواب : أن العله موضوع للحكم مثل قوله : «لا تشرب الخمر لأنه مسكر» فاذا توفر الاسكار تنصبّ الحرمة وإذا لم يتوفر فترتفع تبعاً.

إذن الحكم يدور مدار العله وأمرها الحكمه فليست موضوعاً للحكم فهى لم تكن أكثر من داع لتحقّق الآثار الفعلية للحكم، فمثلاً لو قلنا إنّ الحجّ سبب لاجتماع المسلمين، وعامل مساعد لتقدّمهم الاقتصادى والثقافى والسياسى، فلو لم يحصل شىء من ذلك، لا يرتفع وجوب الحجّ أصلاً لأن ارتفاع الحكم واثباته هو شأن العله دون الحكمه .

وقد تسأل : من أين نعلم أنّ هذه الآثار عله أو حكمه ؟

والجواب هو: إنّ القرائن تكشف عن ذلك، وبعبارة أخرى : نعرف من خلال القرائن أن هذا الأثر عله للحكم أو حكمه له .

بعد هذه الإشارة لما نحن بصدد معالجته - أعنى آثار وعوائد الحجّ وفوائده المباركه - بوسعنا أن نتحدّث عن هذه المعطيات فى معزل عن الروايات، ولكن أخذنا على أنفسنا أن نتحدّث عنها بحسب ما أفادتنا الروايات لكى لا يتوهمّ متوهمّ بأن ماجئنا به محض استحسانات ! ولذلك سنعالج القضية فى مجالات خمس :

الأثر الأخلاقي :

لو أدى المسلم فريضة الحج على وجهها الصحيح لتحوّل الانسان تحوّلًا نوعيًا

- وفقاً لما جاء في المأثور - ولتطهّر من ادران الموبقات التي تحطّ بالنفس وتعيقها عن الفوز برضا ربها.

يا له من عالم، عالم عرفات والمشعر والطواف حول الكعبة المشرفة و ... إنّه ليأخذ بمجامع القلوب ليضيء أعماق وجود الانسان بأنوار الرب، سبحانه وتعالى من ربّ كريم !

من المؤسف حقاً أنّنا حوّلنا الحجّ إلى قشره فارغه من محتوياتها! في حين أن محتوى الحجّ هو ترشيد وتربيته ربانيه في أرقى مستوياتها، بل أن التربيته والترشيد والأخلاق الطيبة هي الغرض الأوّل من كافّة العبادات، بل أنّ الاسلام في حقيقته مدرسه تربويّه متطوّره متكامله .

الأثر الاجتماعي :

جاء في المأثور أن توافد حشود المسلمين في أيام الحجّ من كلّ بقاع الأرض يؤدّي إلى وحدتهم وتلاحمهم ؛ ولولا الحجّ لما التقت هذه الحشود المتوافده من كلّ فجّ عميق كما عبّر عن ذلك القرآن الكريم ؛ وذلك لأنّه بالتباعد يستفحل سوء الظن ويتضاعف شيئاً فشيئاً، وفي المقابل فبالتقارب تتضيق الهوة وتتقارب القلوب بعضها من بعض فيتبدّد سوء الظن وينعدم .

الأثر الثقافي :

من هذا المركز الرسالي الكريم ينتشر شعاع آثار الرسول الأعظم صلى الله عليه و آله إلى كافّة أرجاء المعموره، ولو أنّ المسلمين فطنوا لما بين أيديهم من أطفاف وفيوضات في

هذه البقعه الربانيه المباركه لعقدوا المؤتمرات تلو المؤتمرات لنشر قضاياهم الثقافيه الملحه فى مواجهه التحديّات الكبرى التى تلّمّ بهم فإنّ التاريخ يحدّثنا بأنّ أيام الحجّ كانت موسماً ثقافياً ناشطاً لاتباع آل البيت عليهم السلام ومنفذاً للانطلاق ليعرضوا على الأئمّه : مخزون اسئلتهم واستفساراتهم وللارتواء من معين علومهم، لأنّه فى غير هذه الأوقات كان الوصول إلى أئمّه آل البيت عليهم السلام متعسراً بفعل المضايقات التى كانت تفرضها عليهم السلطات الغاشمه آنذاك .

الأثر السياسى :

اطلقت الأخبار على آثار الحجّ عنوان «تقويه الدين»، لأنّ الأعداء يرون بأنّ أعينهم فى هذا المشهد الجبار عظمه الاسلام وعزّه أهله فيلقى الروع والرهبه فى قلوب أولئك الأعداء الذين يريدون بالدين سوءاً؛ ولاسيّما عندما يقترن هذا المشهد بمعالجه قضايا الأئمّه الساخنه مثل قضيه فلسطين ولبنان .

جاء فى خطبه سيّده النساء فاطمه الزهراء عليها السلام التى ألقته فى مسجد النبى صلى الله عليه وآله على رؤوس الأشهاد فى حشدٍ من المهاجرين والأنصار، تعرّضت فيها لفلسفه الأحكام ومنها فلسفه الحجّ فقالت :

«... فجعل الإيمان تطهيراً لكم من الشرك ... والحجّ تشييداً للدين ...».

وقد ذكرنا مصادر هذه الخطبه المباركه فى كتابنا: «الزهراء سيّده نساء العالمين» (١).

إنّ كلمه التشييد (٢) هنا بمعنى التقويه التى ستذكر فى كلام لأمير المؤمنين على بن

١- راجع : الزهراء سيّده نساء العالمين : ١٠٥.

٢- التشييد هو الرفع والإحكام، وشيّده : أحكم بناءه وأعلاه ورفعه ؛ اذن التشييد يتضمّن معنى القوّ هو هو يتفق مع ما سيأتى من كلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام : «تقويه الدين» وفى بعض النسخ - كما فيمتن كشف الغمّه -: «والحجّ تسنيه للدين». أى : سبباً لرفعه الدين وعلوّه ؛ وهذا ليس عمّا أشرنا إليه بعيد.

أبطل عليه السلام وهي من الآثار السياسيّة للحجّ حيث تتوافد الجماهير المسلمه من مختلف أقطار البلاد الاسلاميه، زرافات ووحداً ليقيموا هذه الشعيره العظيمه المقدسه .

قال الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام :

«... فرض الله الإيمان تطهيراً من الشرك والصلاه تنزيهاً عن الكبر ... والحجّ تقويه للدين» (١).

الأثر الاقتصادي :

إنّ الفعاليات المائيه لحشود الحجيج تحلحل الكثير من المشاكل والمعضلات الاقتصاديّه لأئّن الأموال التي تصرف في هذا المجال تؤدّي إلى نشاط اقتصادي على مختلف الصعد وفي شتى الميادين ممّا يؤدّي إلى النهوض بالأوضاع الاقتصاديّه إلى المستوى المطلوب .

نقطه هامه :

في كلّ قضيه كما تلزم فاعليته الفاعل، تلزم قابليته القابل أيضاً؛ وهذا الأمر جار في فريضه الحجّ كذلك، فلكي نجني الثمار المرجوّه من أداء هذه الفريضه المقدسه يتوجب علينا عقد الملتقيات والمؤتمرات وفق خطط مدروسه وجادّه، إلّا أنّه من المؤسف أن فريضه الحجّ - حالياً - تواجه معوقين خطيرين :

١- نهج البلاغه : ٤/٥٥. وقد اختلفت نسخ نهج البلاغه في كلمه «تقويه الدين»، ففي بعضها وردت كلمه «التقويه» وفي بعضها الآخر كلمه «تقربه». إلا أن ما ذكره أكثر شراح نهج البلاغه هو كلمه «التقويه» في المتن أو في النسخ البديله الأخرى، والقرائن تدلّ على صحّه كلمه «التقويه».

أحدهما : الجماعات السلفيه المترمته التي تسعى حثيثاً لتفريغ الحجّ عن مضمونه الربّاني الرفيع لتحويله إلى طقوس شكلية باهته .

وثانيها : ضغوط أجنبية تعمل للحيلولة دون تحقّق الأغراض التي رسمتها الشريعة لهذه الفريضة المقدّسه .

في كلّ عام وقبل الوقوف بعرفات تقام في المسجد الحرام أكبر صلاه جمعه في العالم الاسلامي، ومن المفروض أن تستغلّ هذه الفريضة من خلال تعيين خطباء بمستوى المهّمّه لمعالجه قضايا العالم الإسلامي الجوهريّه في خطبهم ؛ ولكن

- وللأسف - في هذا الاجتماع الجماهيري الحاشد وبفعل دينك المعوّقين، نرى أنّ الخطيب الذي يتسنم منبر الجمعة لا يتطرّق إلّا إلى مسائل بسيطه مبتدله، مثلاً يؤكّد على أنّه : «لا تأكلوا البصل عند إتيانكم المسجد!».

وكأنّ المعضله التي شغلت مشارق العالم الإسلامي ومغاربه هو رائحه البصل المتصاعده من الأفواه في المسجد الحرام!؟

نرجوا أن تزول هذه المشاكل يوماً من الأيام، وتنتشر أخبار طيبه من تلكم الأرض الطاهره .

آثار الحجّ في كزّه أخرى :

في المجالات الخمسه الماضيه قد عرضنا صوراً مستخلصه من الأخبار عن آثار وعوائد الحجّ ومعطياته، وقد أسلفنا أنّ الآثار والمعطيات، أخلاقيه واجتماعيه وثقافيه وسياسيه واقتصاديّه ؛ إلّا أنّ الأخبار السالفه الذكر كانت تشير إلى كلّ مجال على انفراد وسوف نعرض الآن أخباراً تأتي على ذكر أكثر من أثر وفائده في روايه واحده :

* جاء في العلل وعيون الأخبار بأسانيد تتصل بالفضل بن شاذان (١) ، عن

١- الذي له روايات كثيره في علل الشرائع وفلسفه الأحكام .

الرضا عليه السلام [في حديث طويل] قال : «إنما أمروا بالحجّ لعله الوفاده [وهو الإقبال على الموقر المبجل] إلى الله عزّ وجلّ وطلب الزيادة والخروج من كلّ ما اقترف العبد [من موبقات] تائباً ممّا مضى، مستأنفاً لما يستقبل، مع ما فيه من إخراج الأموال، وتعب الأبدان، والاشتغال عن الأهل والولد، وحظر [منع] النفس عن اللذات، شاخصاً [قائماً] في الحرّ والبرد، ثابتاً على ذلك دائماً، مع الخضوع والاستكانة والتدليل [هذه هي الآثار الأخلاقية للحجّ التي تغيّر الانسان خلال تلك الأيام العبادية، وتربّي نفسه تربيته روحية عالية، مع ما في ذلك من المنافع لجميع من في شرق الأرض وغربها، ومن في البرّ والبحر ممّن يحجّ وممّن لم يحجّ، حيث إنّ المسلمين - حين اجتماعهم هناك - يضعون الخطط الاقتصادية لكافة أرجاء العالم الاسلامي ؛ إذ يجب أن يبلغ مستوى الاكتفاء الذاتي، من بين تاجر وبائع ومشتري وكاسب ومسكين ومُكّار وفقير، وقضاء حوائج أهل الأرض في المواضع الممكن لهم الاجتماع فيها - إشاره إلى العوائد الاقتصادية - مع ما فيه من التفقه ونقل أخبار الأئمة : إلى كلّ صقع وناحيه - وهذه إثاره إلى المعطيات الثقافية التي تنتج عن فريضة الحجّ المقدّسه - وقد أسلفنا أنّ في عصر الأئمة : كانت تسود مضايقات خانقه وكان الحجّ نافذه تفتح للانطلاق حيث كان الحظّ يحالف الناس في لقاء معطاء بأئمتهم للسؤال في أمر دنياهم وآخرتهم فكانوا يحملون الأخبار إلى شتى بقاع المعموره [كما قال الله عزّ وجلّ : (فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ) (١) « (٢) .

فإن قلت : إنّ الأخبار التي دلّت على وجود آثار اقتصادية للحجّ ومنها مثلاً وضع الخطط الاقتصادية، ألا يُعدّ هذا اهتماماً بالشؤون الدنيوية، في حين أنّ الناس يقدمون إلى الحجّ لينأوا بأنفسهم عن الشأن الدنيوي ؟

١- التوبه : ١٢٢.

٢- الوسائل : ٨، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١٥.

قلنا: إنَّ الاهتمام بالمصالح الشخصيه يعتبر من الاهتمامات بالشأن الدنيوي، ولكن إذا كان الاهتمام مُنصباً على التخطيط لاقتصاديات الأمه الاسلاميه فهذا ليس من الشأن الدنيوي في شيء.

وأشارت الروايه في آخرها إلى آيه النفر، وهنا قد يخطر على البال سؤال وهو:

وفقاً لما تدلّ عليه الآيه الكريمه : من هم الذين يتفقهون في الدين ؟ هل هم الفرقة الأولى التي ترحل أم الثانيه التي تقيم ؟

قد المحنا في بحوثنا الأصوليه (١) أن لايه تفسيرين :

١. أوردت بعض أسباب النزول بأنه في تلك الأيام - وحين الاستنفار - كان المسلمون يهتبون عن بكره أبيهم ؛ فجاء الخطاب القرآني : (فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ...) وفقاً لهذا السبب ان النافرين ليسوا هم المتفقهين، بل هم الذين لم يبرحوا مكانهم ولزموه .

٢. التفسير الآخر يذهب إلى عكس ما أسلفنا فيقول : الذي أُلزم بالتفقه هم النافرون لأنهم يشهدون معجزات الله ونزول نصرته في سوح القتال، فعليهم عند العوده أن يخبروا بما رأوا من النصره ومن الآيات الباهره، وهذا التفسير يتماشى مع المتبادر من الآيه، والروايه أيضاً تنسجم معه، من أنّ النافرين هم المتفقهون .

وعليه وتمشياً مع الروايه فإنّ الراحلين إلى الحجّ يرون آثار الحجّ وبركاته رؤيه معانيه، ويتعلّمون المسائل هناك ثم يحملون ما رأوا وما سمعوا إلى من أقام ولم يبرح مكانه .

١- هذا بناء على ما أفاده - حفظه الله - في مجلس درسه الشريف ؛ راجع بهذا الصدد: أنوار الأصول: ٢/٤٠٧ وما بعدها. ويلاحظ أن أنوار الأصول دوره عمليه في ثلاثه مجلّدات وضعت للفضلاء في عمليه الاستنباط من أقرب السبل المتاحه، وهي كفيله بأداء دورها في تحقيق الغرض المنشود.

وهنا سؤال مُلحَّح آخر ألا وهو:

لو سلّمنا جدلاً أنّه لا مرجّح في البين، فما هو السبيل الأنجع للتخلّص من المشكله نظراً إلى أنّ التفسيرين متضادّان لا يجتمعان؟
والجواب: وفقاً لما نذهب إليه ونأخذ به من أنّ استعمال اللفظ في أكثر من معنى جائز، نقول بأنّه لا رادع من الذهاب إلى صحّه كلا التفسيرين (١).

* ورد في العلل عن علي بن أحمد بن محمّد، ومحمّد بن أحمد السناني، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام جميعاً عن محمّد بن أبي عبد الله السكوني، عن محمّد بن إسماعيل، عن العباس، عن عمر بن عبد العزيز، عن رجل، عن هشام بن الحكم، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت له: ما العله التي من أجلها كلّف الله العباد الحجّ والطواف بالبيت؟ فقال: إنّ الله خلق الخلق (إلى أن قال) وأمرهم بما يكون من أمر الطاعة في الدين، ومصلحتهم من أمر دنياهم، فجعل فيه الاجتماع من الشرق والغرب ليتعارفوا [هذه هي الفائدة الاجتماعية للحجّ، حيث إنّ هذه المعرفة تتحقّق الوحده ويتعزّز التماسك الاجتماعي] وليربح كلّ قوم من التجارات من بلد إلى بلد ولينتفع بذلك المكارى والجمال [هذه هي الحكمة الاقتصادية لفريضة الحجّ]، ولتعرف آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وتعرف أخباره ويذكر ولا ينسى [هذه هي

١- قد تعرّض شيخنا الأستاذ إلى فكره استعمال اللفظ المشترك في أكثر من معنى في بحث شيقبعيداً عن التعقيدات وعن المطاردات البحثية أيضاً، قال - حفظه الله - عن ذلك: إنّ في المسألة ثلاثة مذاهب: القول بالجواز مطلقاً وهو المختار. القول بالامتناع مطلقاً وهو المشهور. القول بالتفصيل وقد قلّ ناصره! وقد استدللّ سماحته على ما ذهب إليه - وهو الجواز مطلقاً - بالوقوع، لأنّ خير دليل لامكانالشيء وقوعه، على أنّا في البحث اللغوي لا- نحتاج في البرهنه على صحّه الدعوى إلى أكثر منالوقوع، خصوصاً وأنّ الدعوى أعم من الحقيقة والمجاز. ولكن - بما أنّ هذا الاستعمال مخالف للظاهر - يلزم نصب قرينه لتمييز المعاني المقصوده، وإلّا يكون اللفظ مجملاً، راجع: أنوار الاصول: ١/١٤٩ - ١٥٧.

الحكمه الثقافيه للحجّ، لقد ذكرت ثلاث آثار وحكم في هذه الروايه، كما قد ورد اثنان منها في روايه الفضل بن شاذان ؛ وفي روايه أو روايتين أُخرتين عدّت أربع آثار].

[في الشطر الأخير من الروايه موضع البحث تلخّصت جميع الآثار في جمله واحده حيث قال عليه السلام :] ولو كان القوم إنّما يتكلمون على بلادهم وما فيها [أى :

لا- تهمّهم إلّا شؤونهم الخاصه]، هلكوا وخرت البلاد [أى : أنّ العمران لا- يتحقّق إلّا في ظلال وحده البلاد]، وسقط الجلب والأرباح [إشاره إلى الواردات والصادرات]، وعميت الأخبار ولم تفقوا على ذلك [أى : إنّ أحداً لم يحصل على شيء من الأخبار] فذلك علّه الحجّ (١).

حكمه الحجّ وآثاره الغيبية :

بالإضافه إلى الآثار والمعطيات التي سبق ذكرها من اقتصاديه وثقافيه وغير ذلك، تشير بعض الروايات إلى آثار غيبية ليس للعقل إليها من سبيل، ومنها هذه الروايه التي سبق أن ذكرناها وهي :

* محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن علي بن عبدالله البجلي، عن خالد القلانسي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «قال علي بن الحسين عليهما السلام : حجّوا واعتمروا تصحّ أبدانكم وتتسع أرزاقكم، وتكفون مؤنات عيالاتكم، وقال : الحاجّ مغفور له وموجب له الجنّه، ومستأنف له العمل، ومحفوظ في أهله وماله» (٢).

والروايه العشرون من هذا الباب نظيره الروايه المذكوره أعلاه، بل قد تكون هي بعينها.

١- الوسائل : ٨، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١٨.

٢- الوسائل : ٨، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٧.

وهناك روايه أخرى تفيد أنه لو شئت أن يوسّع عليك الله لتستغنى، أدّ فريضه الحجّ وهى بالإسناد التالى :

* محمّد بن على بن الحسين بن بابويه، باسناده عن السكونى، باسناده - يعنى عن الصادق عليه السلام -، عن آبائه : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (فى حديث) :

« ... وحجّوا تستغنوا » (١).

وبهذا نختم ما أردناه من تصويرٍ للمعالم التى تشير إلى معطيات الحجّ وآثاره الطبيعّيه والغيبّيه (٢).

عوداً على بدء :

كانت عبارته السيّد الماتن كما يلى :

«وهو [أى : الحجّ] من أركان الدين وتركه من الكبائر، وهو واجب على كلّ من استجمع الشرائط الآتيه».

من خلال المقدمات الثلاث الماضيه (٣)، أتضحّت الفقرات الثلاث فى عبارته

التحرير؛ ولكن لأجل إلقاء مزيد من الضوء، نأتى بشرحٍ اضافيّ مقتضبٍ لها :

أمّا فقره الأولى - فى كون الحجّ من أركان الدين - :

ومن جملة أدلّتها الروايات التى تصف الحجّ بأنّه من دعائم الاسلام، حيث

١- الوسائل : ٨، الباب ١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١٣.

٢- أشار صاحب التاج الجامع للأصول فى أحاديث الرسول، العلّامه منصور على ناصف - وهو من أساتذها لأزهر الشريف سابقاً - أشار فى حاشيته على التاج المسّماه ب- «غايه المأمول» إلى جملة من آثار الحجّ الغيبّيه والطبيعّيه حيث إنه قال : «... وكلمه الحجّ غفران الذنوب، ونفى الفقر، والتعارف بين الأقاليم، والعطف على أهل الحرمين... وتذكّر البعث بالتجرّد من الملابس، وتذكّر الوقوف بين يدي الله تعالى بوقوفهم بعرفه يبتهلون إلبالله بالتلبيه ويرجون عفوه ورضاه...». هامش التاج الجامع للأصول : ٢/١٠٦، المسّمى ب- «غايه المأمول».

٣- يعنى : (١). الحجّ لغه واصطلاحاً. ٢. اهتمام الشارع بفريضه الحجّ . ٣. معطيات الحجّ وآثاره).

إنَّ المحدثَ الأقدمَ الشيخَ الكلينيَ قدسَ سره قد ذكرَ رواياتَ ضافيه في بابِ دعائمِ الإسلامِ منها :

ما روى عن أبي جعفر عليه السلام قال : «بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ : على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودى بالولاية» (١).

إذن ورد في هذه الرواية وغيرها القول : «... ولم يناد بشيء كما نودى بالولاية».

وهذا يعني أنه لا يقاس شيء مما ورد في الحديث بالولاية لأنها صَمَامٌ أمانٌ لِإِمْتِثَالِ غيرها من الفرائض .

١- الكافي : ٢/١٨، باب دعائم الإسلام، الحديث ١، وقد جاءت هذه الرواية من طرق أهل السنّة كما يلي : ... قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ : شهادة أن لا إله إلا الله، وأتمّحَمِدًا رسولَ الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحجّ، وصوم رمضان» أخرجه البخارى [كتاب الإيمان : ٤٥١٥]، ص ٩. وقد خصّص مسلم في صحيحه باباً أسماه : «باب أركان الإسلام ودعائمه العظام» اشتمل على أربع روايات مع فرق طفيف في التقديم والتأخير والتعبير عن الشهادتين كما ورد في البخارى . ومن طرق الخاصّة أيضاً توجد روايه جاءت فيها الشهادتان إلى جانب الولاية . ولنا أن نسأل : هل أن بين هذه الروايات - في حدود الشهادتين والولاية - تضارب وتعارض أم أنالتعارض والتضارب وقتئذٍ يمكن رفعه بشيء من الدقه والتأمل ؟ هو كذلك ! لأنه يمكن القول بأن الشهادتين لَمَّا وردتا مع الفروع لا بد أن يراد بهما الانقياد العملى وهو فى حال وجود الإمام عليه السلام يتمثل فى ولايته وفقاً لما يستشف من الآيه : (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (النساء: ٥٩). وفى الروايه الخامسه من نفس الباب فى الكافي، ايماءه لطيفه تلمح إلى ذلك حيث تقول : «...ثم قال ذروه الأمر وسنامه ومفتاحه وباب الأشياء ورضا الرحمن، الطاعه للإمام بعد معرفته، إنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا) ...» (النساء: ٨٠). إذن لو التزمنا بوحده السياق فى الروايات والترابط الموضوعى بين مفرداتها، لا يبقى أمامنا غير الالتزام بما أشرنا إليه آنفاً.

وفى الروايه الخامسه من هذا الباب :

«الولاية أفضل لأنها مفتاحهنّ والوالى هو الدليل عليهنّ» (١).

أى : أنّ الإمام بيّن الأركان ويوضحها، ومن دون الولاية تغدو الأعمال عرضه للضياع .

زد على ذلك، أنّ الإمام بوصفه رئيساً للدولة يستطيع أن يستحث أفراد المجتمع وفقاً لفريضه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إذن الولاية تنطوى على الهدايه فلا بدّ من أن يقترب حبّ الأئمّه : فى مجارى الحياه بالعمل الصالح الرشيد.

وأما الفقره الثانيه من قول الماتن، فقد أتضحت من خلال البحوث السابقه التى كانت تفيد بأنّ الحجّ ركن وأن تركه من الكبائر.

وما نضيفه هنا هو أنّ كتاب الوسائل قد اشتمل على باب بعنوان «ثبوت الكفر والارتداد بترك الحجّ وتسويفه استخفافاً أو جحوداً» (٢) فهو يفيد أن ترك الحجّ يؤدّى

إلى الكفر. وفى هذا الباب وردت خمس روايات، وقد فسّر صاحب الوسائل، كلمه (الكفر) المذكور فى هذه الروايات بالكفر الاعتقادى، ولذلك اضطرّ إلى إلحاق قيود بالروايه مثل الجحود والاستخفاف، وبهذين القيدين ينتهى ترك الحجّ بالانسان إلى الكفر والارتداد.

بيد أنّنا قد أوضحنا فى بحث انكار الضرورى أن انكاره إنّما يؤدّى إلى الكفر إذا ما أدى إلى انكار النبوه وذلك لا يكون إلّا مع العلم بأنّ هذا الإنكار يؤدّى إلى انكار النبوه، ففى هذه الحال فقط يؤول إنكار الضرورى إلى تكذيب النبى صلى الله عليه و آله.

١- الكافى : ٢/١٨، باب دعائم الاسلام .

٢- نشير إلى أنّ سيّدنا الجليل صاحب العروه، تبنى مذهب صاحب الوسائل فى مسأله كفر تارك الحجّ استخفافاً.

وقد ذهب عدد غير من الفقهاء المعاصرين إلى هذا المذهب في المسألة .

وزيده القول : في الواقع أن هذا الكفر كفر عملي يقصد به ترك الواجب وليس هو كفراً اعتقادياً. وأمّا الكبيره من الذنوب فهي ما وعد الله عليها في القرآن العذاب أو كانت هي أشدّ وأغلظ ممّا وعد عليها العذاب (١).

وأمّا الفقرة الثالثة من قول الماتن، فلا تفتقر إلى إيضاح أكثر ممّا ذكر، حيث قلنا : إنّ ما كان ركناً وكان تركه من الكبائر، لا بدّ وأن يكون واجباً وليس بمستحب (٢).

١- قد تضاربت الآراء في تعريف الكبيره، فقد عرّفها صاحب العروه بما يلي : «المعصية الكبيره هي كلّ معصية ورد النص بكونها كبيره كجمله من المعاصي المذكوره فيمحلّها، أو ورد التوعيد بالنار عليها في الكتاب أو السنّه صريحاً أو ضمناً، أو ورد في الكتاب أو السنّه كونها أعظم من إحدى الكبائر المنصوصه أو الموعود عليها بالنار، أو كان عظيماً في أنفس أهلالشرع». (العروه الوثقى : ٣/١٨٩ و ١٩٠، شرائط إمام الجماعه). وقال بدرالدين الزركشى : «إذا قلنا بالمشهور [وهو تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر] فاختلّفوا في الكبيره، هل تعرف بالحدّ أو بالعد؟ على وجهين : وبالأوّل قال الجمهور، واخلتّفوا على وجه، قيل : المعصية الموجبه للحدّ، وقيل : ما لحق صاحبها وعيد شديد، وقيل : ما تؤذّن بقلّه اكتراث مرتكبها بالدين ورقّه الديانته...، وقيل ما نصّ الكتاب على تحريمه، أو وجب في جنسه حدّ؛ والظاهر أن كلّ قائل ذكر بعض أفرادها ويجمع الكبائر جميع ذلك . والقائلون بالعد اختلفوا في أنّها هل تنحصر؟ ... وقال الواحدى في المبسوط : الصحيح أنّه ليس للكبائر حدّ يعرف العباد...». قال الزركشى نفسه : «والصحيح أنّها لا تنحصر...». البحر المحيط في أصول الفقه : ٣/٣٣٥ و ٣٣٦.

٢- قال المولى المقدّس الأردبيلي في ذلك : «... وأمّا وجوبه [أى الحجّ] فالظاهر أنّه ليس من مسائل الفقه التي يستدلّ عليها، لكونه ضرورياً كالصلاه، ولهذا قال الشيخ في التهذيب والاستبصار: ولا خلاف فيه بين المسلمين، فلذلك لم نتشغل بايراد الأحاديث فيه في كونه واجباً في العمر مرّه واحده...». مجمع الفائد هو البرهان ٥/٦.

المسأله ١: فى وجوب الحجّ

اشاره

(المسأله ١): لا يجب الحجّ طول العمر فى أصل الشرع إلّا مرّه واحده، ووجوبه مع تحقّق شرائطه فورى ؛ بمعنى وجوب المبادره إليه فى العام الأوّل من الاستطاعه، ولا يجوز تأخيره، وإنّ تركه فيه ففى الثانى وهكذا.

تصوير المسأله :

قيّد السيّد الماتن الوجوب بأصل الشرع ليخرج ما كان وجوبه لأسباب أُخرى مثل النذر والعهد والقسم، أو ما كان واجباً كفاثياً لاجل عدم خلو البيت من الحجيج، أو ما كان واجباً للنيابه، أو للافساد لأن فساد الحجّ يوجب إتيانه من قابل ؛ إذن قوله «فى أصل الشرع» يعنى أنه بالعنوان الأوّل لا يجب إلّا مرّه واحده وأمّا بالعنوان الثانوى قد يجب لأكثر من مرّه .

فروع المسأله :

اشاره

فى المسأله ثلاثه فروع نأتى على دراستها الواحد تلو الآخر :

الفرع الأوّل : وجوب الحجّ مرّه فى العمر

اشاره

اجمع علماء الإسلام - إلّا ماشدّ - على وجوب الحجّ مرّه واحده طول العمر، والمعارض الوحيد من بين علمائنا هو الشيخ الصدوق قدس سره حيث قال فى العلل :

«... وعله فرض الحجّ مرّه واحده لأن الله تعالى وضع الفرائض على أدنى القوم قوّه فمن تلك الفرائض الحجّ المفروض واحد ثمّ رغب أهل القوّه على

قدر طاقتهم ... جاء فى الحديث هكذا، والذى اعتمده وأفتى به أنّ الحجّ على أهل

الجدّه في كل عام فريضة» (١).

يلاحظ عليه: أن ما ذهب إليه - قدس سره - شاذ يتعارض والاجماع، ولم يرد في كتبه الأخرى، والدليل على ما قاله روايات عديده سنأتى على بحثها تباعاً.

أقوال العلماء :

قال العلامة قدس سره : مسألة : وإنما يجب [الحجّ] بأصل الشرع في العمر مرّه واحده باجماع المسلمين على ذلك ... ولا نعلم فيه خلافاً يعتدّ به .

وقد حُكي عن بعض الناس أنه يقول : يجب في كل سنه مرّه، وهذه حكاية لا تثبت، وهي مخالفه للإجماع والسنة (٢).

كأنّ العلامة لم يدعن إلى أن الشيخ الصدوق قال بذلك ! في حين أنه ثبت عنه ذلك كما اسلفنا.

وقال سيد الرياض قدس سره :

ولا خلاف فيه [أي وجوب الحجّ مرّه واحده] (٣) أجده إلّا من الصدوق في العلل

فأوجه على المستطيع في كل عام، كما في المستفيضه المتضمنه للصحيح وغيره،

١- علل الشرائع : ٢/٤٠٥.

٢- منتهى المطلب : ٢/٦٤٣.

٣- هذا أحد وجهين لإبانه مراد العلامة، وقد قال به الشيخ الأجل صاحب الجواهر [جواهر الكلام: ١٧/ ٢٢١] وثمه وجه آخر يتبين من خلال ما أفاده النووي في مجموعه لعله هو مراد العلامة قدس سره حيث قال: «... فلا يجب على المكلف المستطيع في جميع عمره إلّا حجّه واحده وعمره واحده بالشرع، ونقل اصحابنا إجماع المسلمين على هذا، وحكى صاحب البيان وغيره عن بعض الناس : أنه يجب كل سنه . قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : وقال بعض الناس : يجب الحجّ في كل سنتين مرّه . قالوا: وهذا خلاف الإجماع، يقابله محجوج باجماع من كان قبله والله أعلم». المجموع : ٧/٩. ومن هنا جاءت عباره شيخنا الاستاذ دقيقه في محلها عندما قال : «المخالف الوحيد من بينعلمائنا...».

لكنها كقوله شاذّه مخالفه لإجماع المسلمين كافّه، كما صرّح به الشيخ في التهذيبين» (١).

وزبده القول :

الحجّ لا- يجب في العمر إلّا مرّه واحده، وقد يجب لأ-كثر من مرّه بالعنوان الثانوى وهذا متّفق عليه بين فقهاء الأمّه، والمعارض الوحيد في ذلك هو الشيخ الصدوق في العلل، هذا مع أن كتبه الأخرى لا تشير إلى شيء من ذلك، والبعض كالعلّامه حاول أن يخذش في عبارته العلل وأن يحملها على محمل آخر، وعليه فإن المشهور - بل ادعى الاجماع - هو أن الحجّ لا يجب في العمر إلّا مرّه واحده !

أدله وجوب الحجّ مرّه واحده :

اشاره

استدلّوا على وجوب الحجّ في العمره مرّه واحده، بما يلي :

الأول : الاجماع

قام اجماع علماء المسلمين على ذلك، بل قد يقال إنه من ضروريات الدين أو الفقه ؛ ومن هنا لو أنك سألت أى شخص من المتشرعه عن وجوب الحجّ لأجاب أنه لا يجب في العمر إلّا مرّه واحده، وهذا أعلى مرتبه من الاجماع .

وأما بناء على دعوى الاجماع فيمكن الخدشه فيه بأنّه مدركى .

١- الرياض : ٣/٤٦٤. يحسن التنبيه هنا بأن السيّد صاحب الرياض لا يريد أن الشيخ في التهذيبين قد وصف ما عليها الصدوق من مذهب وما استند إليه بالشذوذ؛ وإنما أراد الاشاره إلى دعوى الاجماع ووجوه الجمعيين الروايات المتعارضه في التهذيبين فحسب، وإلّا فإن الشيخ لم يشير إلى رأى الصدوق بتاتاً. راجع : التهذيب : ٥/٥٨٥؛ والاستبصار: ٢/٢٦٠ و ٢٦١.

الثانى : الأصل

لو لم يكن دليل فى البين فما هو مقتضى الأصل ؟ ما نحن فيه من قبيل الأقل والأكثر الاستقلاليين لأننا - فى حال عدم الدليل - نشك بأن الوجوب يتكرر فى كل سنه أم لا؟ والأصل الجارى فى الأقل والأكثر هو البراءه كما هو معروف .

الثالث : الآيه الشريفه

قال تعالى : (لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (١).

قد تبين فى علم الأصول وثبت بأن الأمر لا يدل إلّا على صرف الوجود وهو يحصل بالمرّه الواحده، فمثلاً عندما يأمر المولى عبده أن يعمل عملاً ما، فاذا أتى به مرّه واحده يكفى ؛ ولو أنه أراد أكثر من ذلك فعليه أن يتبّهه، وألا ليس له أن يحاسب العبد.

الرابع : الروايات

هناك روايات متعدده بعضها صحيح سنداً وقد عمل بها المشهور فلا تفتقر إلى دراسه السند، كلها تفيد أن الحجّ يجب مرّه واحده، وإليك هذه الروايات :

١. عن هشام بن سالم عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «مَا كَلَّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ إِنَّمَا كَلَّفَهُمْ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ ... إِلَى أَنْ : قَالَ وَكَلَّفَهُمْ حَجَّهٖ وَاحِدَهٗ وَهُمْ يُطِيقُونَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» (٢).

٢. عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال : «إِنَّمَا أُمِّرُوا بِحَجَّهٖ وَاحِدَهٗ لِأَنَّ اللَّهَ وَضَعَ الْفَرَائِضَ عَلَى أَدْنَى الْقُوَّةِ كَمَا قَالَ : (فَمَا اسْتَيْسِرَ مِنَ الْهُدَى) يَعْنِي شَاءَ لَيْسَعَ الْقَوَى وَالضَّعِيفَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْفَرَائِضِ إِنَّمَا وَضَعَتْ عَلَى أَدْنَى الْقَوْمِ قُوَّةً

١- آل عمران : ٩٧.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٣ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

فَكَانَ مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ الْحَجُّ الْمَفْرُوضُ وَاحِدًا ثُمَّ رَغِبَ (بَعْدَ أَهْلِ الْقُوَّةِ بِقَدْرِ طَاعَتِهِمْ) (١).

٣. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْنَانَ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى الرضا عليه السلام كَتَبَ إِلَيْهِ فِيمَا كَتَبَ مِنْ جَوَابِ مَسَائِلِهِ قَالَ : «عَلَّه فَرَضَ الْحَجَّ مَرَّةً وَاحِدَةً لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ الْفَرَائِضَ عَلَى أَذْنَى الْقَوْمِ قُوَّةً فَمِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ الْحَجُّ الْمَفْرُوضُ وَاحِدًا ثُمَّ رَغِبَ أَهْلُ الْقُوَّةِ عَلَى قَدْرِ طَاعَتِهِمْ» (٢).

هذه الروايات الثلاث صريحة في أن الحج في العمر يجب مره واحده .

٤. رَوَيْنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : «وَأَمَّا مَا يَجِبُ عَلَى الْعِبَادِ فِي أَعْمَارِهِمْ مَرَّةً وَاحِدَةً فَهُوَ الْحَجُّ فَرَضَ عَلَيْهِمْ مَرَّةً وَاحِدَةً لِبُعْدِ الْأَمْكَنِهِ وَالْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ فِي الْأَنْفُسِ وَالْأَمْوَالِ فَالْحَجُّ فَرَضَ عَلَى النَّاسِ جَمِيعًا إِلَّا مَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ» (٣).

٥. وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : «لَمَّا نَزَلَتْ (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) قَالَ الْمُؤْمِنُونَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أُمِّي كُفْلٌ عَامٌ ؟ فَسَيَكْتُرُ فَاغَادُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ : لَا، وَلَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوُؤُكُمْ) (٤).

إِنَّ الرَوَايَةَ ضَعِيفَةً سَنَدًا وَوَاضِحَةً دَلَالَةً .

وهنا سؤال يطرح نفسه : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَبْلُغُ الْأَحْكَامَ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَكَيْفَ قَالَ : لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ عَلَيْكُمْ ؟

لقد بحثنا ذلك في كتاب البيع من «أنوار الفقاهة» عند بحث ولاية الفقيه حيث

١- الوسائل : ٨، الباب ١ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٣ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٣.

٣- مستدرک الوسائل : ٨، الباب ٣ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١.

٤- مستدرک الوسائل : ٨، الباب ٣ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٢.

قلنا: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَجْمَالًا يَمْتَلِكُ وَلَا يَهِيَ التَّشْرِيْعَ، وَقَدْ آتَيْنَا بِمَوَارِدٍ هُنَاكَ حَيْثُ إِذْنُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِيهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالتَّشْرِيْعِ، وَأَمَّا الْأَيْمَةُ بِمَا أَنَّ لَهُمْ مَا لِلرَّسُولِ فَيُثَبِّتُ الْإِذْنَ بِالتَّشْرِيْعِ لَهُمْ أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ لَمْ نَعْتَرِ عَلَى مَوَارِدٍ عَنِ الْإِئْتِمَةِ فِي ذَلِكَ، وَمَا قَامَ بِهِ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ الْجَوَادُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي فَرْضِ الْخُمْسِ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ أَوْ فَرْضِ الزَّكَاةِ عَلَى الْبَغَالِ مِنْ قَبْلِ الْإِمَامِ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّهَا أَحْكَامٌ ثَانَوِيَةٌ لظُرُوفٍ مَعْيِنَةٍ يَحْكُمُ بِهَا الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ وَلَمْ تَكُنْ أَحْكَامًا أَوْلِيَةً دَائِمِيَةً .

٦. روى ابن عباس قال: لَمَّا خَطَبْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْحَجِّ قَامَ إِلَيْهِ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: فِي كُلِّ عَامٍ؟ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «لَا، وَلَوْ قُلْتُ لَوْجِبَ، وَلَوْ وَجِبَ لَمْ تَفْعَلُوا، إِنَّمَا الْحُجُّ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ فَمَنْ زَادَ فَتَطَوُّعٌ» (١).

وقد تسأل: أَنَّ الْأَحْكَامَ تَتَّبِعُ الْمَصَالِحَ وَالْمَفَاسِدَ فَكَيْفَ يَصْبِحُ الْحُكْمُ وَاجِبًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «نَعَمْ»؟

والجواب: إِنَّ الْحُكْمَ فِي نَفْسِهِ فِيهِ مَصْلَحَةٌ مَلْزَمَةٌ أَوْ مَفْسَدَةٌ مَلْزَمَةٌ وَلَكِنَّ الْبَارِيَّ سُبْحَانَهُ تَسْهِيْلًا عَلَى الْعِبَادِ لَمْ يَوْجِبْ وَلَمْ يَحْرَمْ إِلَّا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ يَلْزَمُ بِحُكْمٍ مَعْيِنٍ بِسَبَبِ إِحْسَاحِ الْبَعْضِ .

وفي هذا الشأن وردت روايات من طريق الجمهور نأتى بواحدة منها:

٧. روى مسلم بإسناده عن أبي هريره قال: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ فَحُجُّوا»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوْجِبَتْ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُمْ فَإِنَّمَا هَلَكُ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سْؤَالِهِمْ» (٢).

١- مستدرک الوسائل: ٨، الباب ٣ من ابواب وجوب الحج وشرايطه، الحديث ٤.

٢- صحيح مسلم: ٤/١٠٢؛ مسند أحمد: ٢/٥٠٨.

مناقشه الصدوق ؛ فى وجوب الحج

اشاره

قد تقدم أن الحج لا يجب فى العمر إلا مره واحده، وقد مرّ أن هناك رأى آخر للشيخ الصدوق فى علل الشرائع حيث يقول :
«إنّ الذى اعتمده وأفتى به أن الحج على أهل الجده فى كل عام فريضه».

حاول البعض أن يجد وجهاً لما ذهب إليه الصدوق، كما أن بعضاً آخر مثل العلامه ادعى عدم ثبوت مخالفه الصدوق، ورغم ذلك فهل نستطيع أن نجد محملاً لما ذهب إليه الصدوق أو لا بد من اعتباره قولاً شاذاً؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال يجب ذكر ما استدلل به الشيخ الصدوق ثم مناقشته :

الأول : استدلاله بالآيه الكريمه

(لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) (١). إنّ المضارع يدل على

الاستمرار وعليه أن (من استطاع) يعم كل السنوات المقبله، فلكل سنه خطاب مستقل، وذلك لصدق عنوان الاستطاعه فى كل عام .

يلاحظ عليه :

إنّ الخلل فى الاستدلال بالآيه واضح لأن العموم تاره أزمانى وأخرى افرادى، فتاره يقول المولى : اكرم كل فقير، وأخرى : اكرم كل فقير فى كل يوم، وبعبارة أخرى : تاره يكون العموم أفرادياً يحصل امتثاله بصرف الوجود، وتاره أزمانياً لا يحصل امتثاله بصرف الوجود.

وعليه أن العموم هنا افرادى حيث يقول إنه يجب على المستطيع اتيان الحج : والقدر المسلم منه هو اتيانه مره فى العمر ولا يستفاد منها أكثر من ذلك لعدم الاستمرار الوقتى الذى يستتبع العموم الازمانى، ومن هنا لا يصح الاستدلال بالآيه لاثبات وجوب الحج فى كل عام لمن استطاع .

الثانى : الاستدلال بالروايات

إشاره

وهى سته روايات وقد عنونها صاحب الوسائل بالعنوان التالى :

«باب أنه يجب الحج على الناس فى كل عام وجوباً كفاًياً».

أى أن صاحب الوسائل قد حمل الروايات على الواجب الكفاى لكى لا يخلو البيت من الزوار، فى حين أن الصدوق استند إلى هذه الروايات لاثبات الوجوب العينى، وهى :

١. روى على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) (١) » قال : قُلْتُ : فَمَنْ لَمْ يَحِجَّ مِنَّا فَقَدْ كَفَرَ،

قَالَ : «لَا وَلَكِنْ مَنْ قَالَ لَيْسَ هَذَا هَكَذَا فَقَدْ كَفَرَ» (٢) .

تقدّم أن الآيه لا تدل على الاستمرار، ولكن فى غير واحده من الروايات قد استدل بهذه الآيه .

٢. روى حذيفه بن منصور عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ» (٣) .

٣. روى أبو جرير القمى عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «الْحَجُّ فَرَضٌ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ» (٤) .

٤. روى حذيفه بن منصور عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ» (٥) .

١- آل عمران : ٩٧.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٢ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١.

٣- الوسائل : ٨، الباب ٢ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٢.

٤- الوسائل : ٨، الباب ٢ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٤.

٥- الوسائل : ٨، الباب ٢ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٥.

يبدو أن هذه الرواية هي نفس الرواية الثانية إلا أن الأولى رواها الشيخ في التهذيب والثانية الكليني .

٥. روى أسد بن يحيى عن شيخ من أصحابنا قال : «الْحُجُّ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَيْهِ فِي كُلِّ عَامٍ» (١).

ولم يعلم من هو الشيخ في سند الرواية هل أنه الإمام الذي لم يذكر تقيته، أم شخص آخر؟

٦. روى عبدالله بن الحسين الميثمي رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام قال : «إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ فِي كُلِّ عَامٍ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٢) .

ويمكن القول إن العبارة الإضافية وردت في الآية للتوضيح وليست من الآية فلاتشير الرواية إلى التحريف !

إن هذه الروايات الست تعانى من مشكله فى السند ومن شبهه التحريف وقد وقعت مستنداً لقول الشيخ الصدوق فيلزم دراستها بدقه للتعرف على مدى دلالتها على ما ذهب إليه الشيخ الصدوق قدس سره .

وبالإضافة إلى هذه الروايات الستة هناك روايات أخرى ذكرت فى المستدرک والمصادر الروائية للجمهور، نأتى فيما يلى بنموذجين منها :

١. محمد بن مسعود العياشى فى تفسيره، عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام فى حديث حَجَّه الوداع ... إلى أن قال : فقال سراقه بن جُعشم الكنانى : يا رسول الله صلى الله عليه و آله علمنا ديننا كأننا خُلِقْنَا اليومَ رأيتَ لهذا الذى أمرتنا به لعامنا هذا أو لكل عامٍ ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: «لَا بَلَّ لِأَبَدٍ الْأَبَدِ» (٣) .

١- الوسائل : ٨، الباب ٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٦.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٧.

٣- مستدرک الوسائل : ٨، الباب ٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٣.

وهذه الروايه ظاهره فى وجوب الحجّ فى كل عام، وهناك روايات أخرى فى المستدرک، وأُمّيا روايات الجمهور فهى التى وردت فى السنن الكبرى للبيهقى وهى :

٢. قال سمعت جابر بن عبد الله يقول أهللنا: أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بالحجّ خالصاً فذكر الحديث قال فيه : فقال سراقه بن مالك : متعتنا هذه يا رسول الله لعامنا هذا أم للأبد؟ قال صلى الله عليه وآله: لا بل للأبد، أخرجه البخارى ومسلم فى الصحيح من حديث ابن جريح (١)، وهذا يدلّ على اعتبار الروايه فى مقاييس القوم .

معالجه التعارض :

هناك طائفة من الروايات صريحه فى وجوب الحجّ مرّه واحده فى العمر، وطائفة أخرى تقول بوجوب الحجّ فى كل عام لمن استطاع، والطائفتان متضافتان ومنها روايات صحيحه، فما هو السبيل لحل التعارض بين الطائفتين ؟

قبل التطرّق إلى وجوه الجمع بين الطائفتين يلزم ايضاح بعض المصطلحات :

الجمع التبرعى : وهو الجمع الذى لم يقم عليه شاهد، وهو مرفوض لأنه

لا مبرر له.

الجمع العرفى : وهو المتداول بين أهل العرف مثل المطلق والمقيّد، والعام والخاص، حيث يجمع بين المطلق والمقيّد بالتقييد، والعام والخاص بالتخصيص، وهذا النوع من الجمع حجّه قد أفترّه الشارع .

وهناك جمع آخر وهو جمع غير متداول ولكن قام عليه شاهد من الآيات والروايات .

إذا عرفت ذلك نقول : إنّ لحل التعارض بين الطائفتين طرق :

الأول : أن نحمل روايات الطائفة الأولى على الواجب العينى، وروايات الطائفة

الثانية على الواجب الكفائي وهو الحمل الذى ذهب إليه صاحب الوسائل واعتبره جمعاً عرفياً لأنه قام عليه شاهد من الروايات فى مجموعتين :

أولاهما : المجموعه التى وردت فى الباب الخامس المعنون ب-: «وجوب اجبار الوالى الناس على الحجّ وزياره الرسول صلى الله عليه وآله والاقامه بالحرمين كفايه ووجوب الانفاق عليهم من بيت المال إن لم يكن لهم مال».

روايات هذا الباب متعدده وعلى أقل تقدير روايتان منها تدلان على المراد.

والمجموعه الثانيه : هى التى وردت فى الباب الرابع المعنون ب-: «عدم جواز تعطيل الكعبه عن الحجّ».

وعليه أنّ روايات هذا الباب تصلح شاهداً للجمع الذى ذهب إليه صاحب الوسائل ويمكن أن يكون جمعاً عرفياً.

الثانى : أن نحمل الطائفة الأولى على الحجّ الواجب، والثانية على الحجّ المندوب .

والشاهد على هذا الجمع هو أن الجمع بين الوجوب والاستحباب جمع شائع مثل الجمع بين العام والخاص وهو من قبيل النص والظاهر، أى أن روايات المرّه الواحده نصّ فى عدم الوجوب، وأما روايات الحجّ فى كل عام أمر ظاهر فى الوجوب، وبقرينه روايات المرّه الواحده، نحمل روايات الطائفة الأخرى على الاستحباب، وهذا الجمع قال به الشيخ الطوسى .

الثالث : أن نحمل الطائفة الأولى على الوجوب العيني، والثانية على الوجوب البدلى، فإذا لم يتمكن من الحجّ فى العام الأول فينتقل الوجوب للعام الثانى وإلا فإلى العام الثالث وهكذا! وهذا هو الجمع الثانى للشيخ الطوسى لكنه لم يذكر شاهداً لهذا الجمع، إلا أن روايات التسوييف التى تنهى عن تأخير الحجّ وان أخر يجب عليه الاثيان فى العام المقبل تصلح لأن تكون شاهداً.

الرابع : حسب روايات الطائفة الثانيه فإن الحجّ يجب على المستطيعين فى كل عام أى أداء فريضه الحجّ على نحو القضيّه الكليه بمعنى أنه يجب الحجّ فى هذا العام على زيد وفى العام الآتى على عمر وفى الثالث على خالد، فإن لسان هذه الروايات يساعد على هذا الجمع والشاهد عليه ما يظهر من نفس الروايات فإن قوله «أهل الجده» قضيه كليه .

والارجح بين هذه الطرق هو الجمع الأوّل وهو الجمع المتداول والجمع الرابع وهو الحمل على المستطيعين فى كلّ عام .

مرجحات الطائفة الأولى :

ولو لم ترتض شيئاً من هذه الطرق نلجأ إلى المرجحات فإن للطائفة الأولى مرجحان :

(أ) أن الطائفة الأولى موافقه للشهره الفتوائيه بين الإماميه والجمهور، لقولهم : خذ بما اشتهر بين اصحابك ودع الشاذ النادر.

(ب) الطائفة الأولى موافقه لظاهر الكتاب الذى يدل على المرّه الواحده، زائداً إلى أن روايات الطائفة الثانيه معرض عنها فهى ليست حجّه فى حد ذاتها.

والحاصل أنه لا يجب الحجّ فى العمر إلّا مرّه واحد، وأما الحجّ فى كل عام فلا دليل عليه .

وللسيد الخوئى فى الروايات التى توجب الحجّ فى كل عام رأى وهو أنه فى العصر الجاهلى كان العرب فى بعض السنين يعطلون الحجّ وفى بعض آخر يأتون به، ولعل الروايات التى توجب الحجّ فى كل عام تشير إلى ذلك .

وهذا نص عبارته :

والأولى فى توجيه هذه الروايات أن يقال : إنها ناظره إلى ما كان يصنعه أهل الجاهليّه من عدم الإتيان بالحجّ فى بعض السنين لتداخل بعض السنين فى بعض

بالحساب الشمسى، فإنَّ العرب كانت لا تحجَّ في بعض الأعوام، وكانوا يعدُّون الأشهر بالحساب الشمسى، ومنه قوله تعالى: (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ) وربما لا تقع مناسك الحجَّ في شهر ذى الحِجَّة فأنزل الله تعالى هذه الآية ردًّا عليهم بأنَّ الحجَّ يجب في كلِّ عام وأنه لا تخلو كلُّ سنه عن الحجَّ .

فالمنظور في الروايات أن كلَّ سنه قمرية لها حج ولا يجوز خلوها عن الحجَّ، لانه يجب الحجَّ على كلِّ أحد في كلِّ سنه، ولعلَّ هذا الوجه الذى ذكرناه أحسن المحامل المتقدِّمه، ولم أر من تعرَّض إليه» (١).

الفرع الثانى : الفورية

تجب الفورية في الحجَّ مع تحقُّق الشرائط بمعنى وجوب المبادرة إليه في السنه الأولى .

أقوال الفقهاء :

قال الشيخ كاشف الغطاء: يحرم تسويف الحجَّ ويجب في سنه الاستطاعه على الفور للإجماع محصِّلاً ومنقولاً بل الضروره ولظاهر الأمر ... (٢).

وأفاد صاحب الجواهر بعد نقل الفوريه عن المحقق بأنَّه : اتفاقاً محكياً عن الناصريات والخلاف وشرح الجمل للقاضى وفى التذكرة والمنتهى إنَّ لم يكن محصلاً (٣).

واما فقهاء الجمهور فقد اختلفوا فى ذلك كما قال الشيخ فى الخلاف : الحجَّ وجوبه على الفور دون التراخى، وبه قال مالك وابو يوسف والمزنى، وليس لأبى

١- المعتمد: ٢٦/٩.

٢- كشف الغطاء: ٤/٤٦٩.

٣- جواهر الكلام: ١٧/٢٢٣.

حنيفه فيه نص، وقال اصحابه يجيء على قوله أنه على الفور كقول أبي يوسف . وقال الشافعي : وجوبه على التراخي ومعناه أنه بالخيار إن شاء قَدَمَ وإنَّ شاء أُخِّرَ والتقدّم أفضل وبه قال الأوزاعي والثوري ومحمد [بن الحسن] (١).

إذن اختلفت كلمه فقهاء الجمهور على قولين الفوريه والتراخي ؛ وأما فقهاؤنا فقد اجمعوا على وجوب الفوريه .

الأدله :

قد ذُكرت أدله متعدده فى هذا الصدد، والمهم منها دليان :

الأوّل : أنّ الأمر ظاهر فى الوجوب والفوريه، وما قيل إنّه ظاهر فى الوجوب، دون الفوريه والتراخي فهو بجانب الصواب، لأنّ الأمر ظاهر فى الفوريه لوجهين :

أنّ الأمر بهيئته يدل على البعث اللفظى وهو يحل محل البعث العملى من قبل المولى فلو دفع المولى عبده ليقوم بعمل فإنّ مقتضى البعث الفعلى هو أن يقوم العبد بالواجب فى تلك اللحظه لا فى زمان آخر.

بناء العقلاء يقتضى انه لو أمر المولى عبده أن يأتى بشيء فإن تراخي فى أداء واجبه فمن حق المولى أن يعاقبه للتأخير، وليس له أن يحتجّ بأن الأمر لا يدل على الفوريه، وكذلك لو أن المسؤولين طالبوا بأمر معين من خلال إعلان عام، فلو أن الموظفين تماهلو فى القيام بواجباتهم وأخروها فللمسؤول أن يحاسبهم .

وعليه أوّلاً أنّ الأمر ظاهر فى الفوريه وهو يحل محل البعث العملى، وثانياً أنّ بناء العقلاء يقتضى الفوريه إلّا أن تقوم قرينه مقالیه أو حالیه على التراخي .

وفيما نحن فيه أن قوله تعالى : (لِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ) بحكم الأمر، فهو ظاهر فى الفوريه .

الثانى : الروايات التى وردت فى الباب السادس من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه أكثرها يدل على المقام، وهى على نحوين : فمنها ما ورد فيه كلمة التسوية، ومنها ما لم يردده وهى متضافره فلا تحتاج إلى بحث فى السند وسنأتى بنموذج من كل واحد منهما كما يلى :

١. الروايات التى وردت فيما كلمة التسوية :

(أ) روى أبو الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «قُلْتُ لَهُ أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ التَّاجِرَ ذَا الْمَالِ حِينَ يُسَوِّفُ الْحَجَّ كُلَّ عَامٍ وَلَيْسَ يَشْغَلُهُ عَنْهُ إِلَّا التَّجَارَةُ أَوْ الدِّينُ، فَقَالَ لَا عُذْرَ لَهُ يُسَوِّفُ الْحَجَّ إِنْ مَاتَ وَقَدْ تَرَكَ الْحَجَّ فَقَدْ تَرَكَ شَرِيْعَهُ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ» (١).

فقوله عليه السلام : «لا عذر له يسوّف الحجّ» مطلق ويدل على الفوريه .

(ب) روى زيد الشحام قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : التاجر يسوّف الحجّ قال «لَيْسَ لَهُ عُذْرٌ فَإِنْ مَاتَ فَقَدْ تَرَكَ شَرِيْعَهُ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ» (٢).

(ج) روى محمد بن الفضيل قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا) فقال : «نَزَلَتْ فِي مَنْ سَوَّفَ الْحَجَّ حَجَّهِ الْإِسْلَامِ وَعِنْدَهُ مَا يُحُجُّ بِهِ فَقَالَ الْعَامَ أَحُجُّ الْعَامَ أَحُجُّ حَتَّى يَمُوتَ قَبْلَ أَنْ يُحُجَّ» (٣).

٢. الروايات التى لم ترد فيها كلمة التسوية :

(أ) روى الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «إِذَا قَدَرَ الرَّجُلُ عَلَى مَا يُحُجُّ بِهِ ثُمَّ دَفَعَ ذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُ شُغْلٌ يَغْدِرُهُ بِهِ فَقَدْ تَرَكَ شَرِيْعَهُ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ» (٤).

-
- ١- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.
 - ٢- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٦.
 - ٣- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٨.
 - ٤- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٣.

ب) روى على بن أبى حمزه عن أبى عبدالله عليه السلام : أنه قال : «مَنْ قَدَرَ عَلَى مَا يُحِجُّ بِهِ وَجَعَلَ يَدْفَعُ ذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُ عَنْهُ شُغْلٌ يَعْذِرُهُ اللَّهُ فِيهِ حَتَّى جَاءَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ ضَيَّعَ شَرِيْعَهُ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ» (١).

ترى أنّ أكثر روايات هذا الباب تدل على أن تأخير الحجّ لا يجوز، إلّا أن صاحب الجواهر وبعض المعاصرين اعتمدوا أدله أخرى منها ما ورد فى الباب الخامس من أبواب النيابة فى الحجّ حيث فيه ثلاث روايات تدل على أنه لو كنت مستطيعاً فليس لك أن تكون نائباً لأداء فريضه الحجّ فتحرم النيابة عليه وقد فهم هؤلاء الاعلام الفوريه من هذه الروايات !

إلّا أنها لا تدل فى شىء منها على الفوريه كما لو قلت لأحد: إن كان عليك قضاء صوم فلا تصومن ندباً، فإن ذلك لا يدل على فوريه الصيام .

وبعبارة أوضح : إنّ هذه الروايات تقول : إنّ كنت مستطيعاً لا تنوبن عن أحد، وقد فهموا الفوريه من هذه الروايات فتحرم النيابة . وقد مرّ أن هذه الروايات لا تدل على الفوريه لأنها مثل ما لو قلنا: إنّ من عليه صوم قضاء لا يجوز له أن يصوم ندباً، وهذا لا يعنى أن قضاء الصوم فوري، فغايه ما تفيده هذه الروايات أن ذمتك مشغوله وإنّ لم يكن الواجب فورياً فهى تقول لا تفرض على نفسك ديناً عندما تكون ذمتك مشغوله، فلا ينبغى أن تشغلها مرّه أخرى، وعليه أن الروايه تدل على أولويه الحجّ لنفسه، على الحجّ نيابه عن الغير، ولا تدل على فوريه الحجّ الواجب بحال .

وفيما يلى نأتى بنموذج من هذه الروايات :

روى سعد بن أبى خلف قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل الصروره يحجّ عن الميت ؟ قال : «نَعَمْ إِذَا لَمْ يَجِدِ الصَّرُورَةَ مَا يُحِجُّ بِهِ عَنِ نَفْسِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَا

يُحَجُّ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ فَلَيْسَ يُجْزَى عَنْهُ حَتَّى يَحُجَّ مِنْ مَالِهِ وَهِيَ تُجْزَى عَنِ الْمَيْتِ إِنْ كَانَ لِلصَّرُورَةِ مَالٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ» (١).

فقوله عليه السلام: «إن كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يحج من ماله...» لا صلة له ببحث الفوريه في الحج، وغايه ما تفيده الروايه هو أنه من كان عليه حج يصح أن ينوب غيره لان الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الخاص، وسنعود إلى هذه القاعده بعد قليل .

وهناك روايتان أخريان من روايات النياه :

روى ابن أبى عمير، عن معاويه بن عمّار، عن أبى عبدالله عليه السلام فى رجل صروره مات ولم يحج حجه الإسلام وله مال، قال : «يحج عنه صروره لا مال له» (٢).

فلو كان النائب مستطيعاً، لا يتمكن أن يحج نيابه عن غيره .

روى سعيد بن عبدالله بن الأعرج أنه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن الصروره أيجب عن الميت ؟ فقال : «نعم إذا لم يجد الصروره ما يحج به فإن كان له مال فليس له ذلك حتى يحج من ماله وهو يجزى عن الميت كان له مال أو لم يكن له مال» (٣).

من هاتين الروايتين أيضاً لا نستفيد الفوريه، وماتدلّان عليه هو أنه ما دامت ذمته مشغوله بحجه لا يستطيع أن ينوب عن أحدٍ فى الحج .

إشكال التسوييف :

قد يقال أن روايات التسوييف لا تدل على الفوريه لأنها تتحدث عن التسوييف الذى ينتهى بالترك والموت لأنه يقول : «حتى يموت»، فإذا سوّف ثم أتى بالفريضه لا تشمله روايات التسوييف فيصبح الدليل أخص من المدعى .

١- الوسائل : ٨، الباب ٥ من أبواب النياه فى الحج، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٥ من أبواب النياه فى الحج، الحديث ٢.

٣- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب النياه فى الحج، الحديث ٣.

والجواب عليه :

أولاً : لم تقتصر الروايات على التسوية الذى ينتهى بالموت ! ومن جملتها مارواه أبو الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «لا عذر له يسوف الحجّ، إنّ مات وقد ترك الحجّ فقد ترك شريعته من شرائع الاسلام» (١).

وفى عبارته الإمام جملتان مستقلتان : ففي الجملة الأولى يقول : لا عذر له، وفى الثانية : يسوف الحجّ إنّ مات وقد ترك

فلو قال الإمام : لا عذر له أن يسوف الحجّ إلى أن يموت ... نستطيع القول أنّ الإمام أراد التسوية الذى ينتهى بالموت ولكنه عليه السلام عبّر بالعباره السابقه ! وهناك روايات أخرى تشبه هذه الروايه فى الدلاله .

ثانياً : لو كان التسوية حسب الروايه مقيّداً بالترك إلى لحظه الموت سيكون الحجّ واجباً موسعاً فبناء على ذلك لو لم يأت بالحجّ فى أول الوقت ومات لا يعد تاركاً شريعته من شرائع الاسلام فمن قوله : «ترك شريعته من شرائع الاسلام»، يتضح أن المراد من ترك الشريعته هو ترك فوريّه الاتيان بالفريضه .

إذن الاشكال غير وارد على دلاله روايات التسوية على الفوريه، وقد فهم الفقهاء ذلك من قبل كما فهمنا نحن .

إكمال : جاء فى ذيل روايه سعد بن أبي خلف قوله : «وهى تجزى عن الميّت إن كان للصروره مال وإن لم يكن له مال» (٢) ، فهو يدل على أنه لو كان الشخص مستطيعاً

ولم يحجّ فلو ناب عن الغير تصح نيابته وتجزى عن الميّت، وإن قلنا بفوريّه وجوب الحجّ، لأن الأمر بالشىء لا يدل على النهى عن الضد الخاص .

١- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٥ من أبواب النيابة فى الحجّ، الحديث ١.

وهنا بحث أصولي هو أن الأمر بالشئ هل يقتضى النهى عن الضد سواء العام منه - وهو الترك - أو الخاص ؟

يرى البعض أن الأمر بالشئ يقتضى النهى عن الترك، لأن الأمر مركب من إفعال ولا تترك، أى أن الأمر يدل بالدلاله التضمينيه على النهى عن الترك، إلا أن هذا الرأى يخالف التحقيق .

وقد ذهب البعض إلى أن النهى يدل على الترك بالدلاله الالتراميه، كما أن فريق قد انكر الداليتين التضمينيه والالتراميه معاً، وذلك لأن حرمه الترك تعنى أن فى الترك مفسده، ولكن هل يمكن القول إنه كلما وجدت مصلحه فتوجد إلى جانبها مفسده فى الترك ؟ لا يمكن القول بذلك لأن التاجر - مثلاً - عندما يتكاسل ولم يتاجر بماله فتفوته فائده التجاره مع بقاء رأس المال على حاله، فهذا عند العرف لا يعد خسراً، وهذا يوضح أنه ليس كلما كانت فى الفعل مصلحه فإلى جانبها مفسده فى الترك، وعليه أن الأمر بالشئ لا يلازم النهى عن الضد العام وهو الترك المطلق .

ولو سلمنا أن الأمر بالشئ يقتضى النهى عن ضده العام فهل أن الأمر بالشئ يستلزم النهى عن الضد الخاص أيضاً؟ كما لو كان أمر بأداء الدين فوراً، فلو ترك أداء الدين وأقام الصلاه وهو الضد الخاص، فهل أن ترك واجب الأداء يقتضى النهى عن الصلاه ؟ وكذلك إذا ترك تطهير المسجد وبدأ بالصلاه فى وقتها الموسع، فهل أن الأمر بتطهير المسجد يقتضى النهى عن الضد الخاص - وهو الصلاه حسب الفرض - الذى يؤدي إلى بطلانها؟

نحن نرى أن تطهير المسجد وإن كان واجباً فورياً ولكنه لم تكن فوريتيه بدرجة تتنافى مع إقامة صلاه واحده . وبالنسبه لما نحن فيه فإن الشخص وإن كان مستطيعاً وحجّه فورى ولكن نيابته عن الغير فى الحجّ غير باطله، وإن كان عاصياً لتركه الواجب الفورى لأن الأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن ضده الخاص .

الفرع الثالث: فوريه الحج على مدى الاعوام

تقدّم في الفرع الثاني أنّ الحجّ واجب فوري فلو تركه السنه الأولى ففي السنه الثانيه، هل ما زال الحجّ فورياً أم هو على التراخي؟ لأنّ الواجبات تاره تكون فوراً ففوراً، مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتطهير المسجد، وتاره تكون فوراً في أول الأمر ومع الترك تتحول إلى التراخي كما لو نذر اتيان الصلاه في أول وقتها فإذا لم يوفق، ففي الأوقات التاليه فيما بعد فتكون على التراخي!

وهكذا الحجّ فهو من قبيل القسم الأول، يعني إنّ تركه في السنه الأولى فعليه أن يأتي في السنه الثانيه وهكذا، ويبدو أنّ هذا الحكم مسلّم واجماعي .

الأدله في المقام :

الأول: الأمر ظاهر في الفور وإذا ماطل وتكاسل فيجب عليه بعد ذلك فوراً، وقد قام عليه عرف العقلاء، فالعبد إذا أمره المولى باتيان شيء، فإذا أخر لا تسقط الفوريه وعليه ما لم تقم قرينه على الخلاف فالأمر ظاهر في الاتيان فوراً ففوراً.

الثاني: قد ورد في الأحاديث أنّ التسوييف موبقه فلو لم يأت بالحجّ في السنه الأولى، ففي السنه الثانيه يصدق التسوييف، فروايات التسوييف تقتضي الفوريه فوراً ففوراً!

الثالث: الروايات

١. عن محمّد بن الفضيل قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا) فقال: «نَزَلَتْ فِيْمَنْ سَوَّفَ الْحَجَّ حَجَّهُ الْأَسْلَامَ وَعِنْدَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ فَقَالَ: الْعَامَ أَحُجُّ الْعَامَ أَحُجُّ حَتَّى يَمُوتَ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ» (١).

إنّ قول الإمام عليه السلام: ... «العام احجّ العام احجّ ...» يفيد الفوريه في كلّ عام .

٢. عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سأله أبو بصير وأنا أسمع فقال له : رجل له مائه ألف فقال : العام أحجّ العام أحجّ، فأدركه الموت ولم يحجّ حجّ الاسلام ؟ فقال : «يا أبا بصيرٍ أما سيّمت قولِ الله: (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا) (١)» .

إنّ تكرار كلمه «العام» قرينه على أنّ الحجّ فوراً ففوراً على مدى الأعوام !

١- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١٢.

المسألة ٢: في مقدمات الحجّ

إشارة

(المسألة ٢) : لو توقّف إدراكه على مقدمات بعد حصول الاستطاعة من السفر وتهيئته أسبابه، وجب تحصيلها على وجه يدركه في ذلك العام. ولو تعددت الرفقه، وتمكّن من المسير بنحو يدركه مع كلّ منهم، فهو بالتخير، والأولى اختيار أوثقهم سلامه وإدراكاً، ولو وجدت واحده ولم يكن له محذور في الخروج معها، لا يجوز التأخير إلّا مع الوثوق بحصول أخرى .

تصوير المسألة :

في المسألة فروع ثلاثة :

الفرع الأول : في وجوب إعداد المقدمات

لا نملك في هذا الفرع دليلاً من آيه أو روايه، وكلّ ما بأيدينا هو الوجوب المقدمى بمعنى أنّه حين يجب الحجّ، تجب المقدمه بحكم العقل .

وقد أنكر البعض الوجوب الشرعى للمقدمه واسند وجوبها إلى اللابدّيّ العقليّ، وعليه فلو ترك المكلف مقدمه الواجب فإن العقل يقضى بتقصيره اتّجاه ما بعهدته وأنّه لا عذر له فيما وجب عليه .

والفارق الوحيد بين المقدمتين - العقليّ والشرعيّ - يتمثّل في قصد القربه فإنّه يتأتّى على القول بالمقدمه الشرعيّ، كما في الطهارات الثلاث للصلاه فإن وجوبها مقدمى - تعبدى لا نفسى، وأمّا على القول باللابدّيّ العقليّ ففي اتیان قصد القربه إشكال ينبغى أن نثبت إمكان اتیانه بطريق ما، هذا في قصد القربه وأمّا في غير ذلك فلا فرق بين المبتئين لأنّه على كلّ واحد منهما يجب إعداد المقدمات (١).

١- قد درّس شيخنا الأستاذ «علم الأصول» في خمس دورات تقريباً ثمّ تفرّغ للفقّه، إلّا أنّه في درّس لفقّه لم ينس «علم الأصول» ما وجد لذلك متّسعاً، لأنّ الفقّه هو المجال الطبيعي لتطبيق القواعد الأصوليه ؛ إنّ هذا التوجّه يعود على طالب العلم بعوائد مباركه لأنّه مضافاً لاتقان الصنعتين - الفقهو الأصول - يجد فسحه لتنميه قابلياته في عمليّ الاستنباط، فهي دربه له ؛ ولأجل ذلك طلبنا منسماحته أن يكثر من التطبيقات فوعده خيراً، أطال الله في عمره الشريف .

ولكن نحن نرى أنّ في القرآن ايماءه إلى تهيئه المقدمات لم يستدلّ بها أحدٌ وهى :

قوله تعالى : (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا [جمع راجل] وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ [أى : خفيف اللحم ناشط] يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ [أى : طريق واسع] عَمِيقٍ (١)).

وكلمه الضامر تشير إلى إعداد المقدمات، أعنى أنّ الذى يأتى من مكان بعيد عليه أن يعد العده ويهيء المقدمات لسفره .

ولكن هنا قضيه تستحق التأمل وهى أنّ السيد الماتن قال : «... على وجه يدركه فى ذلك العام» فعليه أن يبادر لإعداد المقدمات بحيث يتمكن من اتيانه فى تلك السنه ؛ إلّا أن هذا لا يمكن تطبيقه فى زماننا لأنّ التسجيل يتمّ للسنوات الآتية وعلى المستطيع أن يسجل إلى أن تاتى نوبته بعد حين لأنّ المكلفين بالحجّ كثر والمكان لا يسع للجميع فى سنه واحده ؛ فإذا تضاعف عدد المسلمين فى العالم وازداد، يتبدّل الوجوب من عيني إلى كفائي، وسبيل الانتقاء هو القرعه بين كافه الذين وجب عليهم الحجّ، فهذا الفرع خارج عن محلّ الابتلاء.

ولكن نستطيع أن نصوّر المسأله بطريقه تصبح عامه البلوى وذلك بأن نعمّم المسأله بحيث تشمل ما إذا كانت المقدمات بحال لو هياتها فى الشهر الأوّل فهو، وإلّا يمكن أن يفوتك الوقت مثل تحصيل جواز السفر وتأشيره الدخول وحجز مكان للإقامه فى مكّه وبذا تتعدّد المصاديق، ومن خلال هذا التصوير تصبح المسأله محلّ ابتلاء، وهى لا تختصّ بباب الحجّ بل تعمّ أبواباً أخرى .

الفرع الثاني : التخيير حال تعدد الرفقه

لو تعددت الرفقه (١) وأمكن المسير مع كل واحد منها، فهل أن الحاج بالخيار أن يذهب مع أى رفته شاء أم يتعين عليه الذهاب مع الأولى منها فقط ؟

فى هذا الفرع - وإن كان هو الآخر خارج عن محلّ الابتلاء - ثلاثة أقوال :

الأول : هو للشهيد الثانى فى الروضه حيث يذهب إلى إلزام المكلف لأن يشد الرحال مع الأولى وإن تعددت الرفقه وكانت موضع وثوق بأسرها، ولذلك قال :

«لو تعددت الرفقه فى العام الواحد وجب السير مع أولها» (٢).

ولكن لا- دليل على ما ذهب إليه صاحب الروضه، ويمكن حمل عبارته على ما لو لم يحتمل إدراك الحج مع الرفقه الثانى (٣) ؛ إلا أن استظهار ذلك من عبارته بعيد،

١- لقد عبر بعض الأعلام مكان الرفقه بالقافله وهى كما فى كتب اللغه : « الرفقه الكثيره الراجعه من السفر أو المبتدئه به، ويكون معها دوابها وأمتعتها وزادها». وأما الرفقه فهى : «القوم ينهضون فى سفر يسرون معاً وينزلون معاً ولا يفترقون وكثير ما يسمون رفته إذا انهضوا ميراً [الميّار جامع الميره وهو الطعام يجمع للسفر ونحوه]. إذن اللفظان متقاربان ولعل لفظ الرفقه الذى جرى على لسان الفقهاء العظام قديماً وحديثاً هو الأولى والانصب .

٢- شرح اللمعه : ٢/١٦١.

٣- وفى معرض تعليقه على عبارته الماتن عن المصدود: «ثم يقضى فى القابل واجباً إن كان الحج واجباً وإلّا ندباً». قال الشهيد الثانى : «يجب تقييد الواجب بكونه مستقراً قبل عام الفوات، أو بتقصيره فى السفر بحيث لولاه لما فاته الحج، كأن ترك السفر مع القافله الأولى ولم تُصدّ ليتحقق وجوب القضاء، إذ لو انتفى الأمران لم يجب القضاء». [مسالك الأفهام : ٢ / ٣٨٩]. وقد علق سيد المدارك على تعليقه جده بقوله : «... وهو إنما يتم إذا أوجبنا الخروج مع الأولى، أما إذا جؤزنا التأخير إلى سفر الثانى مطلقاً أو على بعض الوجوه، سقط وجوب القضاء لعدم ثبوت الاستقرار وانتفاء التقصير». [مدارك الأحكام : ٨ / ٢٨٧]. ما قاله سيد المدارك يدعم ما يظهر من عبارته الشهيد وهو وجوب المبادره وإن وثق بالرفقه الثانى مهما يكن من شىء، فإن نقض شيخنا الأستاذ يبقى على قوته .

فتنصرف عبارته إلى ما لو لم يثق بالرفقه الأخرى (١).

الثانى : وهو رأى الشهيد فى الدروس حيث يقول بجواز التأخير ولكن بشرط حصول الوثوق بأنه يدرك الحج مع الرفقه الثانى لأن العقلاء لا يجيزون التأخير مع عدم احتمال مجيء رفقه ثانى، وهذه عبارته قدس سره :

«... ويجب البداء مع أول رفقه، إلّا أن يثق بالمسير مع غيرها» (٢).

الثالث : وهو مقاله سيّد المدارك قدس سره حيث يذهب إلى أنّه فى حال تعدّد الرفقه يجوز السفر مع أى رفقه شاء (٣) وإنّ احتمال أنّ الرفاق الأخرى لا تدرك الحج، ولادليل على المبادره فوراً، فالواجب على ما يذهب إليه موسع، فهو يقول :

«... بل يحتمل قوياً جواز التأخير بمجرّد احتمال سفر الثانى، لانتفاء الدليل على فوريّه المسير بهذا المعنى...».

والصحيح من هذه الأقوال هو الثانى لأنه ليست من آيه ولا روايه فى المقام، ولهذا السبب نقول : إنّما يصح ترك الرفقه الأولى إذا وثقنا بالرفقه التالى، ومع عدم الوثوق بالعقلاء لا يتركون الرفقه الأولى، ولذلك لو افترضنا أنّ الشخص قد توفّر على ماء للوضوء فإنّه - وفقاً لما عليه العقلاء - لا يريقه بأمل أنّه سيجد ماءً فى المسير، ومن هنا قيل : «وفى التأخير آفات».

١- قال بعض الأعلام فى بيان عبارته المدارك ما يلى : «ما حكاها فى المدارك عن بعض - وقطع به جده فى الروضه - من لزوم السير مع القافله الأولى وإنّ حصل العلم بوجود الثانى...» إلّا أنّ هذا لا يطابق ما فى الروضه والمدارك وقد جاءت عبارته الروضه كما أثبتناها آنفاً وكذلك فى المدارك .

٢- الدروس : ١/٣١٤.

٣- وقد اختاره فى «التذكرة» فى حجّ النائب، ولعلّ سيّد مشايخنا الحكيم فى المستمسك قد فهم لاطلاق فى التذكرة ليشمل الحجّ عن نفسه أيضاً. مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١١.

وإنَّ ذلكَ يوبَّخُ العقلاءَ العبدَ الذي يُؤجِّلُ سلوكَ طريقِ لامتثالِ أمرِ مولاهُ إذا ما احتَمَلَ (١) أن ذلكَ الطريقَ سيغلقُ يومَ غدٍ مثلاً؛ إذن حُكْمُ العقلِ وبناءِ العقلاءِ يقتضيانِ

الفوريَّه ؛ فما ذهبَ إليه صاحبُ المداركِ غيرَ تامٍ .

وحاصلُ الكلامِ :

عندما تجبُ المقدمهُ ففي مقامِ الإمتثالِ يلزمُ أن نأخذَ بالموثوقِ وندعِ المشكوكِ، وعليه لا يصحُّ البناءُ على ما ذهبَ إليه سيّدُ المداركِ قدس سره .

الفرع الثالث : وجوب المبادره عند الشكّ

إذا كانت رفقهُ حاضرهُ وشكُّهُ في وجود رفقهُ ثانيه، يجبُ السفرُ مع رفقهُ الحاضرهِ .

وقد مرَّ عليك أن المفروضُ في الفرعِ الثاني هو أنه يعلمُ بوجود رفقهِ ثانيه ولكنّه يشكُّ في أنّه يدركُ الحجَّ معها أم لا؟ وفي هذا الفرعِ فإنّه يشكُّ في أصلِ وجود رفقهِ الثانيه، فالدليلُ هو الدليلُ فتجبُ المبادره، بل وجوب المبادره هنا أولى .

بقي هنا أمران :

الأوّل : هل ثمَّ فرق بين الحجِّ عن الغير والحجِّ عن النفس في تحصيل المقدمات الواجبه ؟

قد تعرّض صاحبُ الجواهر (٢) لهذه المسأله، وما يجدرُ ذكره في المقامِ هو أنّ

الحجَّ نيابه يتبع الاتّفاق المبرم بين الطرفين ؛ فإذا تمّ الاتّفاق على اتیان الحج في

١- وفي المستمسك اكتفى بالتأخير مع الظن بدل الوثوق ولكنّه استدرك في نهايه المطاف قائلاً: «نعم إذا فرض الشكّ في حصول التفريط بالتأخير مع الظن، فالمرجع قاعده الاحتياط، لعدم المؤتمنعلاً؛ فيلزم دفع الضرر المحتمل». مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١٢.

٢- جواهر الكلام : ١٧/٢٢٧.

هذه السنه مثلاً فيكون الوجوب فورياً، فيجب حينئذٍ إعداد المقدمات كما لو حجَّ عن نفسه، وإنَّ انعقد الاتفاق على التوسعه والتراخي فلا يجب؛ وإنَّ لم يضرب وقت محدّد فظاهر اطلاق النيايه هو الفوريه لأنها المرتكز في الذهن العرفي (١).

الثاني: لو كانت حركه الرفقه في غير أشهر الحجّ (أى: سؤال، ذى القعدة، ذى الحجه) التي لا يمكن اتيان عمره التمتع فيها؛ فلو لم يرافقها يشكّ في ادراكه الحجّ في وقته، فهل من هذه الناحيه - أعني إعداد المقدمات - فرق بين أشهر الحجّ وغيرها من جهه أنّ الخطاب في غير أشهر الحجّ لم يتوجّه إليه بعد؟

والجواب: أن أشهر الحجّ هي ظرف أداء التكليف وليست ظرفاً للوجوب لأنّ الوجوب قد يستقرّ قبل الأداء بسنين أو أقل أو أكثر. وبعبارة أخرى: أنّ الوجوب في أشهر الحجّ من قبيل الواجب المعلق حيث إنّ الوجوب فيه فعلى والواجب استقبالي وهو يقتضى أن تعدّ مقدماته سلفاً، خلافاً للواجب المشروط الذي لم يصبح الوجوب فيه فعلياً؛ فالذي يعلم أنه سيغدو مستطيعاً في السنه الآتية لا يلزم عليه لأن يهتئ جواز سفره مثلاً من الآن خوفاً أن لا يحصل عليه في السنه المقبله .

إذن، وجوب الحجّ بالنسبه لأشهر الحجّ فعلى ومتحقّق في ظرفه بحصول الاستطاعه فهو يتطلّب إعداد مقدمات السفر دونما تأخير، ومنها السفر مع الرفقه في غير أشهر الحجّ، وأمّا الواجب فهو مطلق استقبالي يتوقّف على حلول زمان امتثاله .

□□

١- قد أشار العلامة الفقيه مغنيه إلى فوريه الحجّ نيايه بقوله: «إذا استوجر النائب وجبت عليه المبادره، ولا يجوز أن يؤخّر الحجّ عن السنه الأولى...». ولكن الإنصاف أن في المسأله تفاصيل عالج شيخنا الأستاذ طرفاً منها وستأتى كامله في مبحث الحجّ بالنيابه إن شاء الله، وقال بعض الأعلام تغمّده الله برحمته: «ثمّ إنّ الفوريه إنّما هي بالنسبه إلى حجّه الإسلام، أمّا حجّه النذر والعهد واليمين فتتبع القصد، ولو شكّ كان الأصل العدم، وحجّه الاستيجار تتبّع القرار، وأمّا حجّ الإفساد فسيأتى الكلام فيه...».

المسألة ٣: لو لم يخرج مع الفرقة الأولى استقر عليه الحج

إشاره

(المسألة ٣) : لو لم يخرج مع الأولى مع تعدد الرفقه في المسأله السابقه أو مع وحدتها، وأتفق عدم التمكّن من المسير، أو عدم إدراك الحج بسبب التأخير، استقرّ عليه الحج وإن لم يكن آثماً. نعم، لو تبين عدم إدراكه لو سار معهم أيضاً لم يستقرّ، بل وكذا لو لم يتبين إدراكه لم يحكم بالاستقرار.

تصوير المسأله :

إنّ هذه المسأله من لوازم المسأله السابقه بل أنّ البعض مثل السيّد السبزواري جعلها في ذيل المسأله الثانيه .

الأقوال :

إنّ شيخ الجواهر والسيّد في العروه كما أنّ السيّد السبزواري في «المهذب» قد تعرّضوا للمسأله فقالوا: إنّ الحج يستقر عليه لأنّه يشبه المرأه الحائض التي ثناقت عن أداء الصلاه في أوّل الوقت ثمّ حاضت وكالذي تكاسل عن أدائها في أوّل أوقاتها ثمّ مات أو أغمى عليه أو مرض فأنّه يجب عليه القضاء أو القضاء عنه !

الدليل : اطلاق الأدله

من اطلاقات وجوب الحج الآيه : (لله على الناس ...) وبما أنّ هذا الشخص مستطيع ولكنّه تغافل، فاطلاقات وجوب الحج تشملّه فيستقر الحج في ذمّته !

كما أنّ الشيخ صاحب الجواهر في معالجهته للمسأله بدل أن يتمسك باطلاقات وجوب الحج لجأ إلى روايات الباب السابع من أبواب وجوب الحج وهي روايات عديده تفيد أنّه من وجب عليه الحج ثمّ سوف حتّى مات يقال له عند الموت : مت يهودياً أو نصرانياً!

لكن يردّ على الاستدلال بالروايات أنّ الشخص قد لا يكون مقصّيراً لأنّه كان واثقاً من أنّ الرفقه الثانيه ستتصل ولكن خاب ظنّه
فلا يعد مثل هذا آثماً، فلا يصح الاستدلال بتلك الروايات في المقام والأفضل بل الصحيح هو التمسك بإطلاق آيات وروايات
الوجوب !

القول : فى شرائط وجوب حجّه الإسلام، وهى أمور :

أحدها: الكمال بالبلوغ والعقل، فلا يجب على الصبى وإن كان مراهقاً، ولا على المجنون وإن كان أدوارياً؛ إن لم يف دور إفاقته بإتيان تمام الأعمال مع مقدّماتها غير الحاصله، ولو حجّ الصبى المميّز صحّ لكن لم يجز عن حجّه الإسلام، وإن كان واجداً لجميع الشرائط عدا البلوغ. والأقوى عدم اشتراط صحّحه حجّه بإذن الولي؛ وإنّ وجب الاستئذان فى بعض الصور.

شرط الكمال بالبلوغ والعقل

إشاره

تصوير المسأله :

قال بعض الفقهاء بأن شرائط وجوب الحجّ خمسها وهى : العقل والبلوغ والحريه والاستطاعه بأقسامها الثلاثه من مائيه وبدنيه ومخلّى السرب والرجوع إلى الكفايه بمعنى أنّه يعود إلى ما يتمكّن به من إداره أوضاعه المعيشيه .

وقال البعض الآخر منهم بأن شرط الرجوع جزءاً من الاستطاعه وجعله آخرون شرطاً مستقلاً.

وأما الشرائط العامه للتكليف فهى :

البلوغ والعقل والقدرة والعلم .

ولم يذكر السيد الماتن من الشرائط العامه إلّا العقل والبلوغ لأنّ العلم والقدرة يندرجان فى الاستطاعه، فمن لم يتوفّر فيه العلم والقدرة لا يُعدّ مستطيعاً. وما أفاده السيد الماتن فى المقام يشبه ما ورد فى الشرائع والجواهر(١).

١- جواهر الكلام : ١٧/٢٢٩ فما بعد.

الأدلة على اشتراط العقل والبلوغ

إشاره

إنَّ أهمَّ الأدلَّة على اشتراطهما ما يلي :

الأول : الإجماع

أول الأدلَّة فى المقام هو الإجماع بل ضروره الدين ؛ لأنه قد يقال إنَّ الإجماع مدركى فلا يفيد علماً لأجل إحتمال أن لا يكون مستنداً إلى علم، وهو بخلاف ضروره الدين فإنَّها تفيد العلم وذلك لأنَّ كلَّ من يدخل المجتمع الإسلامى يعرف أنَّ المجنون وغير البالغ لا تكليف عليهما فى الشريعة، ومقتضى ضروره الدين هو العلم .

الثانى : بناء العقلاء

لا تكليف ولا مسؤوليته للمجنون وغير البالغ عند كافه الشعوب وأمم العالم، هذا وإن كان هناك خلاف فى تحديد سنّ البلوغ بين الشعوب والأقوام، وعليه يكون الحكم هنا إمضائياً أعنى أنَّ الشريعة قد أمضت بناء العقلاء، كما أنَّ العقل يرفع المسؤوليه عن المجنون والصبى غير المميّز، وبناء على ذلك يُعدّ اشتراط العقل والبلوغ فى جميع أبواب الفقه من المسائل العقلية والعقلانيه .

الثالث : الروايات

إشاره

وهى على طائفتين : عامه وخاصه .

أمّا الروايات العامه فهى أحاديث - رفع القلم - التى وردت فى كتب الفريقين فى كتابى الحجر والحجّ .

منها ما ورد عن أهل البيت عليهم السلام :

قال الإمام على عليه السلام: «أما علمت أنّ القلم يُرفع عن ثلاثة: عن الصبيّ حتّى يحتلم، وعن المجنون حتّى يفيق...» (١).

ومنها ما ورد عن الجمهور وهي:

روى على بن أبي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتّى يستيقظ وعن الصبيّ حتّى يشبّ وعن المعتوه حتّى يعقل» (٢).

والطائفة الثانية: أعنى الروايات الخاصّة، فنذكر منها ما ورد في كتاب الحجّ فحسب:

منها: ما رواه الصدوق بإسناده عن صفوان، عن إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحجّ؟ قال: «عليه حجّه الإسلام إذا احتلم وكذلك الجارية عليها الحجّ إذا طمّثت» (٣).

وطريق الصدوق إلى صفوان بن يحيى صحيح، وأمّا إسحاق بن عمّار فهو ثقة وإن كان فاسد المذهب لأنّه كان فطحياً وقد توقّف البعض في قبول روايته لذلك، إلّا أنّ فساد المذهب لا يؤثّر في الوثاقه فالرواية معتبرة، ومع ذلك كلّه قد وصف صاحب الجواهر الرواية بالخبر.

وهي تدلّ:

أولاً: على أنّ الحجّ الذي أدّاه الصبيّ لم يكن واجباً.

وثانياً: أنّ حجّه صحيح.

ومنها: ما رواه الكليني عن عدّه من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن شهاب عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أعتق عشيقه عرفه عبداً له أيجزئ عن العبد

حجّه الإسلام؟ قال: «نعم»، قلت: فأّم ولد أحجّها مولاهما أيجزئ عنها؟ قال: «لا»

١- الوسائل: ١، الباب ٤ من أبواب مقدّمه العبادات، الحديث ١١.

٢- المغني: ٣/١٦١.

٣- الوسائل: ٨، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

قلت : أله أجرٌ في حجّتها؟ قال : «نعم»، قال : وسألته عن ابن عشر سنين يحجّ ؟ قال : «عليه حجّه الإسلام إذا احتلم وكذلك الجارية عليها الحجّ إذا طمئت»(١).

أقول : إنّ الرأى المعتمد لدى الفقهاء فى بلوغ الفتيات كما فى كتاب الحجر - وقد ادّعى عليه الإجماع - هو تسعه سنين، وهناك رأى ضعيف يقول بالعهده، والعمده فى المسأله هو هذان الرأيان ؛ ولم نقف على رأى يقول بالبلوغ بالعهده الشهرية، لأن العاده الشهرية قد تكون فى الرابعه عشر أو السادسه عشر من عمر الفتاه .

ونذكر فى هذا الشأن التفاته قرآنيه تستحق الإهتمام بها ويبدو أنّها لم تحظ بإنتباه الباحثين، وهى :

إنّ كلمه - اليتامى - فى قوله تعالى :

(وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) (٢) وقوله :

(وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) (٣) تعمّ

الذكور والإناث لأنّ المستفاد من الآيه أنّ هؤلاء اليتامى يُختبروا عندما يبلغوا حدّ النكاح - أى البلوغ -.

وفى الروايات أنّ حدّ النكاح فى الذكور هو الإحتلام فهل أنّ حدّ النكاح فى الإناث هو العاده الشهرية - وهو الوقت الذى تتمكّن المرأة فيه من الإنجاب -؟ لأنّ الفتاه ما لم تحض لم تلد.

وبعبارة أخرى : هل نتمكّن أن نستخلص من هاتين الآيتين أنّ حدّ بلوغ الذكور هو الإحتلام، وحدّ بلوغ الإناث هو قابليته الحيض ؟

إنّ هذه المسأله تتطلّب بحثاً أكثر، ولم يقل بها أحد، كلّ ما قيل هو أنّ الحيض والولاده يدلّان على سبق البلوغ لا على البلوغ ذاته، وقد ادّعى على ذلك الإجماع .

١- جامع أحاديث الشيعة : ١٠/٢٧٢، الباب ٢٠ من أبواب وجوب الحج والعمرة، الحديث ٨٣٣ (١).

٢- النساء: ٣.

٣- النساء: ٦.

ومهما يكن من شيء فإنَّ مسأله البلوغ مسأله معقده تحتاج إلى بحث وتحقيق أكثر.

ومنها: ما رواه الكليني عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شَمّون، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصمّ، عن مسمع بن عبدالملك، عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال: «لو أنّ غلاماً حجّ عشر حجج ثمّ احتلم كانت عليه فريضة الاسلام» (١).

ويلاحظ أنّ قوله عليه السلام: «عشر حجج» قد تكون للمبالغة، وقد تكون للإشارة إلى الحجّ ما بين الخامسة والخامسة عشرة.

والرواية وإنّ كانت غير معتبرة لعدم إعتبار سهل بن زياد لكنّها قد عمل بها الأصحاب.

ومنها: ما رواه الصدوق بإسناده عن أبان بن الحكم قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «الصبيّ إذا حجّ به فقد قضى حجّه الإسلام حتّى يكبر» (٢).

أقول: هل أنّ الرواية معارضة أو يمكن حملها على أنّه لا بأس بهذا

الحجّ إلى زمن البلوغ، ولكن بعد ذلك فلا يصلح بدلاً عن الحجّ الواجب

على المكلفين، وبعبارة: أنّ حجّ الصبيّ يكفيه ما لم يبلغ وأما بعد ذلك

فلا يكفي بحال.

وبهذا الحمل تخرج الرواية عن حاله التعارض فتكون صالحه للإستدلال.

بقيت هنا أمور:

الأمر الأوّل: حجّ المجنون الأدواري

قد صرح السيّد الماتن تبعاً للجواهر بأنّه لو كان دور إفاقة بقدر إتيان الحجّ ومقدّماته، يجب عليه الحجّ حينئذٍ.

١- الوسائل: ٨، الباب ١٣ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

٢- الوسائل: ٨، الباب ١٣ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

« ... هو مرض فى العقل يقتضى فساده وتعطيله عن أفعاله وأحكامه ولو فى بعض الأوقات، من الجنان أو الجن بالكسر أو الجن بالفتح، فالمجنون من أصيب جنانه أى عقله، أو أصابته الجن، أو جعل بينه وبين عقله فستر عقله ...» (١).

وقوله قدس سره :

«... ولو فى بعض الأوقات ...» اشاره إلى الجنون الأدوارى لأنّ المجنون مطبق وأدوارى، والأدوارى هو الذى تقصر نوبته عن أداء تمام الواجب أو ما فى حكمه (٢).

ولم ترد فى ذلك آيه وما ورد آنفاً هو بحسب القاعده، لأننا نشترط العقل فى الحجّ والمفروض أنّ المجنون عاد إليه عقله بقدر إتيان اعمال الحجّ ومقدّماته، فيتوجه إليه خطاب وجوب الحجّ الذى وُجّه للعقلاء، وروايات رفع القلم عن المجنون لا تشمل هذا الشخص لأنّه لم يكن مجنوناً فى الفتره المفترضه، مع أنّنا نذهب إلى أنّ المشتق حقيقه فى من تلبس بالمبدء بالفعل، لا- من إنقضى عنه التلبس .

تنبيه :

لو كان المصاب يفيق بقدر الطواف فيعود إليه الجنون، ثمّ يفيق بقدر فتره السعى ثمّ تعود له تلك الحاله وهكذا دواليك حتّى ينتهى من الحجّ، يعنى أنّه يفيق بقدر فتره كلّ عمل من أعمال الحجّ، فهل يجب الحجّ على مثل هذا؟

ظاهر عباره السيّد الماتن هى أنّه يجب أن تستغرق الإفاقه والصّحه تمام أعمال الحجّ، كما أنّ ظاهر عبارته لا تشمل هذا المورد؛ ولكن بحسب ما نرى أنّه لا مانع من ذلك، ولم ترد روايه فى أنّه لو تخلّل الجنون بين الأعمال، تبطل الأعمال ولا يصحّ الحجّ .

١- جواهر الكلام : ٣٠/٣١٨.

٢- راجع : جواهر الكلام : ١٧/٢٢٩.

كما أنه قدس سره قد اشترط الإفاقة عند إعداد المقدمات أى أنّ الإفاقة لازمه
 لتهيئه مقدمات الحجّ أيضاً، لأنّ مقدّمه الواجب واجبه، والمجنون لم يكلف
 بالمقدّمه حال إصابته فلا تجب عليه مقدمات الحجّ، ومن لم يكلف بالمقدّمه
 لم يكلف بذبيها.

الأمر الثاني : فى صحّه حجّ الصبى

إشاره

قيل فى حجّ الصبى المميّز: لو أنّه حجّ صحّ حجّه بيد أنّه لا- يُجزى عن حجّه الإسلام، قال السيّد الماتن فى ذلك : «ولو حجّ
 الصبى المميّز صحّ لكن لم يجز عن حجّه الإسلام، وإن كان واجداً لجميع الشرائط».

وسنحاول هنا أن نعالج هذه المسأله فى نطاق أوسع فنطرح هذا السؤال :

هل أنّ عباده الصبى شرعيّه أو تمرّيته ؟

المشهور بين المعاصرين من الفقهاء، هو أنّ عبادته شرعيّه .

والدليل على ذلك :

أولاً: العمومات

أى أنّ عمومات أدلّه المشروعيه تشمل عبادات الصبى والروايات التى تقول : الحجّ مشروع، تعمّه أيضاً.

فإن قلت : ألا تكون أحاديث رفع القلم مانعه لشمول الأدلّه للصبى ؟

قلنا: إنّ أحاديث رفع القلم ترفع الإلزام دون المشروعيه .

ثانياً: إرغام الصبى على الصلاه

هناك روايات خاصّه تقول بأنّه : «مروا أولادكم بالصلاه» وهى ظاهره فى أنّ الصلاه صحيحه لا أنّها تمرّيته لأنّ الألفاظ ظاهره

ثالثاً: روايات الحجّ

قد وردت في أبواب مختلفه من كتاب الحجّ روايات يستفاد منها صحّح الصبّي :

منها: روايه إسحاق بن عمّار قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحجّ ؟ قال عليه السلام : «عليه حجّه الإسلام ...» (١).

ولا يفهم من الروايه أنّ حجّه باطل أو تمريني بل يفهم منها أنّ ما أتى به لا يجزى عن حجّه الإسلام .

ومنها: ما رواه الكليني عن عدّه من أصحابنا عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شّمون، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصمّ، عن مسمع بن عبدالملك، عن أبي عبدالله عليهما السلام في حديث قال : «لو أنّ غلاماً حجّ عشر حجج ثمّ احتلم كانت عليه فريضة الإسلام» (٢).

وما يظهر من هذه الروايه هو أنّ الحجّ الذي أتى به الغلام صحيح لا أنّه تمريني وباطل .

والأهمّ من ذلك روايات وردت - في الوسائل - في الباب السابع من أبواب أقسام الحجّ في حجّ الصبّي، وعنوان هذا الباب هو كيفيّة حجّ الصبيان، والعمده في روايات هذا الباب أنّها تختصّ بحجّ غير المميّز وهي تذكر كلّ أجزاء الحجّ وأنّ الحجّ غير تمريني لأنّ غير المميّز لم يكلف بالعمل التمريني، عندئذٍ لو صحّ حجّ غير المميّز فصحّ حجّ المميّز الذي يقوم بأعمال الحجّ بنفسه بطريق أولى .

كما أنّ ظاهر هذه الروايات هو أنّه يمكن أن يؤتى بالحجّ من قبل غير المميّز.

والروايه التي أتينا بها سابقاً تصلح لأن تكون شاهداً لهذا البحث وهي كما يلي :

محمّد بن علي بن الحسين باسناده عن أبان بن الحكم قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : «الصبّي إذا حجّ به فقد قضى حجّه الإسلام حتّى يكبر» (٣).

١- الوسائل : ٨، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٨، الباب ١٣ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

٣- الوسائل : ٨، الباب ١٣ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

الظاهر من هذه الروايه صحّه حجّه الصبّي مادام صبياً ويكفيه هذا الحجّ لكنّه عندما يبلغ الحلم ويكبر، عليه أن يأتي بحجّه الاسلام

وفي سند الخبر إشكال لأنّنا لم نجد في المصادر الرجاليه أحداً يسمّى بأبان بن الحكم، إلّا أنّ مصدر الروايه - وهو من لا يحضره الفقيه - ورد في سندها: «أبان عن الحكم».

كما أنّ جميع نسخ - من لا يحضره الفقيه - تذكر: «أبان عن الحكم» ونحن نرجح ذلك، ومن العجيب أنّ أكثر الكتب الفقهيه قد جاء فيها «أبان بن الحكم» كالجواهر والمنتهى، وكلّ هؤلاء الأعلام قالوا: «أبان بن الحكم» إلّا أنّ السيّد الخوئي في ذيل كلامه يقول: «أبان بن الحكم» غير صحيح (١).

ثمّ أنّه يرد سؤال وهو: هل أنّ صاحب الجواهر ومن سواه من الأعلام قد أخذوا الحديث من الوسائل؟ لا يمكن الذهاب إلى ذلك؛ وهل يمكن القول بأنّه كان عند صاحب الوسائل والآخرين من الأعلام نسخه ورد فيها «أبان بن الحكم»؟ وعلى فرض أن تكون العبارة «أبان عن الحكم» فمن هو أبان ومن هو الحكم؟ تخيل البعض أنّه أبان بن عثمان الثقه، والثاني هو حكم بن حكيم الثقه أيضاً، إلّا أنّ إثبات ذلك لا يخلو من صعوبه وإشكال.

بناء على ذلك، حتّى وإن قلنا: إنّ «أبان عن الحكم» لم تحسم المشكله، إلّا أنّ الروايه تصلح لأن تكون مؤيداً.

الفرق بين حكم الصبّي والصبّي :

هل بين الصبّي والصبّي فرق؟ قال بعضهم: نعم، كالمحقّق النراقي في المستند (٢).

فإنّه يرى أنّ الروايات كلّها تتحدّث عن الصبّي ولا توجد روايه واحده تشير إلى

١- كتاب الحجّ : ١/٥٢.

٢- راجع : مستند الشيعه : ١١/١٩.

الصبيّه ! إلّا أنّ البعض الآخر كصاحب الحدائق يصرّح بأنّه لا فرق بين الصبيّ والصبيّه فهو يقول :

«إنّ الأصحاب لم يفرّقوا في هذه الأحكام بين الصبيّ والصبيّه»(١).

ودليل ذلك هو أصله الإشتراك في الأحكام إلّا ما خرج بالدليل، خصوصاً وأنّ الغالب في الكتاب والسنة هو إتيان الألفاظ بصيغه المذكّر؛ إذن لا فرق بين الصبيّ والصبيّه حتّى في غير المميّز.

شرعيّه عباده الصبيّ :

هناك مسأله هامه يجب الإلتفات إليها وهي : هل أنّ عباده الصبيّ تمرّيته أم هي شرعيّه ؟ قد سبق منّا أنّها شرعيّه لأن ظاهر الأدلّه يدلّ على صحّه حجّه وصيامه وصلاته، وإطلاقات أدلّه التكليف وعموماتها تشمل عبادات الصبيّ لأنّه عندما يقال : الحجّ مستحب أو واجب، فعندما يرتفع الوجوب عن الصبيّ لا دليل على إرتفاع الاستحباب عنه أيضاً.

وبعبارة ثانيه : أنّ الإطلاقات تدلّ على المشروعيّه وحديث الرفع لا يدلّ إلّا على رفع الإلزام فمشروعيّه أفعاله تبقى على حالها.

ولصاحب الجواهر هنا رأى حيث يرى أنّ حديث الرفع كما يرفع الإستحباب يرفع الإباحه أيضاً، فعندما نقول بأنّ الصلاه مثلاً مباحه للصبيّ فذلك بحكم العقل، وعليه : فمشروعيّه عباده الصبيّ ترتفع بحديث الرفع .

١- الحدائق الناظره : ١٤/٦٥. وهذه عبارته : «... وهذه الروايات ونحوها وإن اختصّت بالصبيان إلّا أنّ الأصحاب لم يفرّقوا في هذه الأحكام بينالصبيّ والصبيّه وهو جيد، فإن أكثر الأحكام في جميع أبواب الفقه إنّما خرجت في الرجال مع أنّهاخلاف في اجرائها في النساء ولا إشكال».

والجواب : أنّ حديث الرفع يرفع الإلزام لا جميع الأحكام فعندما تقول الآية :

(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (١).

فإنّ ظاهرها هو الإلزام، ففي غسل الجمعة مثلاً لا يصحّ التعبير: «كُتِبَ عليكم» لأن ظاهرها هو الإلزام ولذلك لا تستعمل هذه الكلمه فى المستحبات والمكروهات وخصوصاً فى المباحات .

فإن قلت : قد وردت كلمه «كتب» فى الوصيه مع أنّ الوصيه ليست بواجبه !؟

قلنا: صحيح أنّ الوصيه ليست بواجبه ولكن إتصاف ثلث من الوصيه بالمعروف تدلّ على الوجوب ومن ثمّ ورد فى الآيه :

(حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) (٢).

وبناءً على ما أسلفناه فإنّ أدلّه المكروهات والمستحبات تشمل الصبى وما رفع هو الإلزام دون الاستحباب والكراهه .

ومما يؤيد ذلك، بل يدلّ عليه هو أنّ الفقهاء يذهبون إلى أنّه لو كان الصبى مميزاً فعليه أن يطوف طواف النساء بنفسه، وإنّ لم يكن مميزاً فعلى الوليّ أن ينوب عنه وإلّا تحرم عليه النساء، وهذا دليل على أنّ حجّ الصبى لم يكن تمرينياً بل هو شرعى .

وينبغى التنبيه على أنّه فى طواف النساء خلاف بسيط قد نقله صاحب الجواهر كما نقل الإجماع عن المنتهى والتذكرة على وجوب الطواف فى حجّ الصبىه .

وعليه أنّ حجّ الصبى مشروع ولم يكن تمرينياً.

ثمرات هذا البحث :

إشاره

إنّ لهذا البحث بالإضافة إلى تحصيل الثواب، عدّه ثمرات :

١- البقره : ١٨٣.

٢- البقره : ١٨٠.

الأولى : النيابة

من ثمرات البحث الهامه هو أنه لو صحّت عباده الصبى، تصحّ منه النيابة كما قال البعض، لأنهم يقولون : عندما تثبت شرعيته عبادته فلم لا تصحّ نيابته وهم يرون أنّ الذى قال بعدم صحّه نيابته يذهب إلى أنّ عبادته تمرّيته لا شرعيته .

ثم إنّ صاحب الجواهر - قدّس الله نفسه - (١) فى بحثه عن النيابة يقول بأنّه لادليل

من الآيات والروايات على أنّ البلوغ شرط فى النيابة، فبقى نحن وإطلاقات أدلّه النيابة، إلّا أنّ البعض عارض ما ذهب إليه صاحب الجواهر فقال : إنّ أدلّه النيابة منصرفه عن الصبى.

ولكن ما الدليل على عدم صحّه نيابه الصبى عندما تكون عبادته مشروعاً ؟ فى حين لم نعثر على آيه أو روايه تتخذ البلوغ شرطاً فى النيابة !

أضف إلى ذلك : ما لو كان الصبى مراهقاً ونطمئن إليه - كما كان العلّامة حيث كان مجتهداً قبل بلوغه - فلم لا نسوّغ النيابة له !؟

الثانية : صلاة الميّت

قال السيد صاحب العروه فى مستهلّ البحث عن صلاة الميّت : تصحّ صلاة الميّت عن الصبى ولكن فى اجزائها عن الغير إشكال، يعنى أنّ وجوب صلاة الميّت كفايى فهو باق على حاله، إذن، الصلاة صحيحه من جهه وغير مجزيه عن الواجب الكفايى من جهه أخرى .

وقد أورد عليه السيد الحكيم فى المستمسك (٢) بأنّه لم لا تجزى عن الواجب

١- جواهر الكلام : ١٧/٣٦١.

٢- مستمسك العروه الوثقى : ٤/٢١٧، حيث قال قدس سره : «قد تكرر فى هذا الشرع الاشاره إلى وجه كون عبادات الصبى شرعيته كعباده غيره، ولأجل ذلك كان الأقرب إجزاءها عن المكلفين، وقد تقدّم من المصنّف ؛ أنّه لا يبعد كفايتها إذا علمنا بوقوعها صحيحه جامعه للشرائط».

الكفائي؛ مع أنها قد وقعت منه صحيحه، ولم تقم روايه على أنّ صلاه الميّت لاتجزى إلّا من البالغ فلمّ لا نحكم بالإجزاء؟ وعليه لا دليل على عدم إجزاء صلاه الصبيّ على الميّت .

والشاهد على ذلك أنّ الإمام الحجّه عجل الله فرجه الشريف قد صلّى على جثمان أبيه الإمام الحسن عليه السلام وهو لم يتجاوز الخمس سنوات، وأدله الإشتراك في التكليف قائمه على أنّ كلّ ما فعله الإمام والنبى صلى الله عليه وآله هو مشترك ما لم يقم دليل على الإختصاص، كما في زواج النبي صلى الله عليه وآله بأكثر من أربعة نساء، حيث قام الدليل على إختصاصه بذلك .

الثالث : الوقوف في الصفّ الامامى في الجماعه

إنّ صحّه وقوف الصبيّ في الصفّ المتقدّم في صلاه الجماعه يتوقّف على تصحيح صلاته وإلّا ففي وقوفه إشكال .

وبناءً على ما قدّمناه تترتب ثمرات هامه على ما لو قلنا أنّ عبادته تمرّيته أو أنّها شرعيّه .

والحاصل : أنّ عبادات الصبيّ المميّز صحيحه، وفي غير المميّز فحجّه صحيح، وزائداً على ترتب الثواب لوالديه، تترتب آثار أخرى على ذلك في أبواب مختلفه من الفقه .

الأمر الثالث : عدم إجزاء حجّ الصبيّ عن حجّه الإسلام

اعلم أنّه وإن قلنا بصحّه حجّ الصبيّ إلّا أنّه لا يجرى عن حجّه الإسلام وقد قام الإجماع بقسميه عليه كما أفاده صاحب الجواهر وغيره من العلماء.

واستدلّ عليه أولاً: قيام الإجماع محصّلاً ومنقولاً على عدم كفايه حجّ الصبيّ وعدم إجزائه عن حجّه الإسلام .

ثانياً: الروايات الخاصّة: قد وردت روايات في البابين الثاني عشر والثالث عشر من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، وفي سند أربعة منها إشكال، ولكن بما أنّها متضافره وقد عمل بها الأصحاب فيجبر ضعفها، كما أنّ سند بعضها الآخر صحيح .

ونذكر من هذه الروايات ما رواه إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحجّ؟ قال: «عليه حجّه الإسلام إذا احتلم وكذلك الجارية عليها الحجّ إذا طمّث» (١).

إنّ هذه الرواية تدلّ على أنّ الصبيّه إذا حجّت يصحّ حجّها ولكن لا يجزى عن حجّه الإسلام، فما قيل من أنّه لا روايه في حجّ الصبيّه بجانب الصحّه، فإنّ هذه الروايات تدلّ بالالتزام على صحّه حجّها.

وأما الصبيّه غير المميّزه فالروايات لا تدلّ على صحّه حجّها.

الأمر الرابع: هل أنّ حجّ الصبيّ مشروط بالإذن أو لا؟

قال السيّد الماتن:

«والأقوى عدم اشتراط صحّه حجّه بإذن الوليّ، وإنّ وجب الاستئذان في بعض الصور».

لعلّه أراد بقوله: «بعض الصور» التصرفات الماليّه مثل شراء الزاد والراحله وثوبى الإحرام والهدى؛ لأنّ الصبيّ محجور عليه فيها إلّا بإذن الوليّ.

ويرى البعض بأنّ المسأله ليست موضع إبتلاء لأنّ الصبيّ لا يخرج للحجّ إلّا بإذن والده فلا يلزم التوقّف عندها ملياً! ونحن نرى أنّها عامّه البلوى وذلك لأنّ كثيراً ما يذهب التلاميذ إلى الحجّ في سفرات طلبيّه أو يذهب الصبيّ مع عمّه أو

١- الوسائل: ٨، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

أخته أو أخيه ليحج به، إذن خلافاً لما قيل، فإنه قد يتفق أن يذهب الصبي بدون إذن من أبيه أو وليه إلى الحج .

ومن ثم يجب الإهتمام بالمسألة ولاسيما إذا أردنا أن نتوسع فيها بحيث تشمل زياره المشاهد المقدسه والسفريات الترفيهيه وكل تصرفات الصبي في نفسه، وعليه هل يقتضى ذلك إذن وليه أم لا؟

أقوال الفقهاء:

قد اختلف الفقهاء في ذلك، فبعضهم اشترط إذن الأب وبعضهم لم يشترطه، وبعضهم اشترط إذنه في التصرفات المائيه دون غيرها، والبعض اشترط إذن الأب والأم، والبعض الآخر اشترط إذن الأب فقط، إذن المسألة ذات أقوال ؛ وأفضل عبارته في بيان اختلاف الآراء في المسألة هي عبارته صاحب الحدائق حيث يقول :

«اختلف الأصحاب في توقّف الحجّ المندوب من الولد البالغ على إذن الأب أو الأبوين وعدمه، فنقل عن الشيخ أنه أطلق عدم استئذانهما، وهو ظاهر اختيار الشهيد في الدروس، واعتبر العلامة في القواعد إذن الأب خاصه، وقوى شيخنا الشهيد الثاني في المسالك توقّفه على إذنهما، وفصل في الروضه فقال : إن عدم اعتبار إذنهما حسن إذا لم يكن الحجّ مستلزماً للسفر المشتمل على الخطر، وإلا فلاشترط أحسن»(١).

ومال في المدارك - بعد اعترافه بعدم الوقوف على نصّ في خصوص هذه المسألة - إلى القول الأوّل فقال :

«ومقتضى الأصل عدم الاشتراط، والواجب المصير إليه إلى أن يثبت المخرج عنه»(٢).

١- الحدائق : ١٤/٦٥.

٢- المدارك : ٧/٢٤.

وقال فى الذخيره بعد نقل هذه الأقوال :

«ولا أعلم فى هذه المسأله نصّاً متعلّقاً بها على الخصوص فلاشكال فيها ثابت» (١).

ويعنى صاحب الذخيره بذلك بأنّ المسأله مبهمه فلا بدّ من اللجوء إلى الاحتياط أو طريق آخر.

وقد نقل صاحب الجواهر من المنتهى والتذكره، الاجماع على عدم اعتبار اذن الولي فقال :

«... لا بدّ من إذن الوليّ بذلك لاستتباعه المال فى بعض الأحوال، فليس

هو عباده محضه، مع احتمال العدم لعدم كونه تصرفاً مالياً أولاً وبالذات إن

لم يكن اجماعاً كما هو ظاهر نفى الخلاف فيه بين العلماء من محكيّ المنتهى والتذكره...» (٢).

لم ترد آيه أو روايه خاصه فى مورد البحث فيقتصر الدليل على الأدله العامه وهى ولايه الأب، فلا بدّ من ملاحظه مدى حدودها.

فإن قلنا إنّ ولايه الأب على الصبيّ تقتصر على الأمور المائيه فهنا لا بدّ

من القول بأنّ المقدمات التى تتطلب صرف المال، يلزم إذن الأب فيها وإن كان غيرها فلا.

ولا مجال للحديث فى ذلك عن الأم لأنها لا ولايه لها على الصبيّ، وإن قلنا

أنّ ولايه الأب عامه وتشمل كلّ قضايا الصبيّ، ففى هذه الحال لا يتمكّن

أحد أن يحجّ بالصبيّ من دون إذن وليه لأنّ المتشرّعه والعقلاء يعدّون ذلك

مستهجنّاً وهو أماره على أنّ ولايه الأب عامه ولا تقتصر على الشؤون المائيه للصبيّ.

١- الذخيره : ٢/٥٥٨.

٢- جواهر الكلام : ١٧/٢٣٤.

حضانة الطفل وولايته :

ولنبحث المسأله فى مجال أوسع لأن المسأله يمكن أن تصالح من جهتين :

- الحضانة

- الولاية

والحضانة ترتبط بالأم أيضاً ولها معنى واسع يشمل جميع شؤون حياة الطفل من تغذيه وملبس ونظافه وتربيته وتعليم إلى أن يبلغ الحلم، وعليه فإن الحضانة أوسع نطاقاً من الولاية .

ونحن لم نعر على لفظه الحضانة فى سياق بيان الحكم الشرعى وإن وردت فى سياقين آخرين :

الأول : ما ورد عن الإمام العسكرى عليه السلام على ما نقله المجلسى فى تفسير كلمه الرحمن من سوره الحمد:

ومن رحمته أنه لما سلب الطفل قوه النهوض والتغذى جعل تلك القوه فى أمه ورقتها عليه لتقوم بتربيته وحضانهه(١) .

إن هذه الروايه لم تتعرض لحكم شرعى وإنما تشير إلى احدى مظاهر قدس سره ألا وهى رأفه الأم على الولد لأنه ضعيف لا حول له ولا قوه فإن هذه الرأفه من آيات الله الكبرى !

الثانى : ما فى صحيح البخارى فى حديث عن أم أيمن يقول :

« كانت حاضه النبى »(٢) .

ولم ترد فى الروايات كلمه الحضانة إلا فى موردين، وما ورد فى الروايات التى تبلغ سبع روايات هو قوله : « الأم أحق به » و« الأب أحق به » أو كلمه أحق أفضل

١- بحار الأنوار: ٨٩/٢٤٨.

٢- صحيح البخارى : ٤/٢١٤.

من كلمه «الحضانه» كما أن كلمه الحضانه أعم من كلمه الولايه لأن الولايه قد تقتصر على التصرفات المائيه .

وبناءً على ذلك : الأقوى لزوم الاستئذان فى الحج للصبيّ وإذا كانت انثى فيجب استئذان الأم زائداً على استئذان الأب تاره بحسب الولايه وأخرى بحسب الحضانه، لأن الأب والأم أعرف بمصالح أبنائهما فى هذه الفريضه تصرفات مائيه .

بعد بحث شرطى البلوغ والعقل قد عالج السيد الماتن ثمانى مسائل فى الصبيّ والمجنون وهى كما يأتى .

المسألة: ١ في حج الصبي غير المميّز

إشاره

(المسألة ١): يستحب للولي أن يحرم بالصبي غير المميّز فيجعله محرماً ويلبسه ثوبى الإحرام وينوى عنه ويلقنه التلبيه إن أمكن وإلّا يلتي عنه ويجنبه عن محرّمات الإحرام ويأمره بكلّ من أفعاله وإنّ لم يتمكّن شيئاً منها ينوب عنه ويطوف به ويسعى به ويقف به فى عرفات ومشعر ومنى ويأمره بالرّمى ولو لم يتمكّن يرمى عنه ويأمره بالوضوء وصلاه الطواف وإنّ لم يقدر يصلّى عنه وإن كان الأحوط إتيان الطفل صوره الوضوء والصلاه أيضاً وأحوط منه توضع لو لم يتمكّن من اتيان صورته .

تصوير المسألة :

يستحب أن يحرم الولي بالصبي لو لم يكن مميّزاً فيأتى بأفعال الاحرام ويلقنه التلبيه إن أمكن ويجنبه أفعال الاحرام ويأمره بأفعاله وإن لم يتمكّن ينوب عنه ويأمره بالوضوء وصلاه الطواف وإلّا صلّى عنه وإن كان الأحوط إتيان الصبي صوره الوضوء والصلاه والأحوط من ذلك توضع لو لم يتمكّن من اتيان صورته الوضوء بنفسه .

إنّ الاهتمام بجزئيات حجّ الصبيّ فى هذه المسألة يكشف عن أن حجّه ليس تمرّيتاً ويجب القول بأنّ هذا كلّه فى الحجّ من دون التعدّى إلى غيره، وما ينبغى التنبيه عليه هو أن الاهتمام بتفاصيل إحرام غير المميّز على هذه الشاكلة قد يكون له فى العصر الراهن مردودات سلبية فمن الأفضل أن لا يعمل له الإحرام .

أقوال الفقهاء:

يبدو أنّ المسألة اجماعية فحسب الجواهر:

«... بلا خلاف أجده فى أصل مشروعته ذلك للولى بل يمكن تحصيل

الاجماع عليه...» (١).

وقال سيّد الرياض :

«... قيل بلا خلاف...» (٢).

هل أنّ هذا التعبير يشير إلى وجود المخالف ؟

وقد عبّر السيّد في العروه وكذلك السيّد الخوئي في المعتمد (٣) بـ«لا خلاف»،

ونحن أيضاً لم نعثر على مخالف في المسأله .

وأما فقهاء العامه فقد اختلفوا فيما بينهم فمالك والشافعي وأحمد قالوا بجواز حجّ الصبي غير المميّز، إلّا أنّ أبا حنيفه قال بعدم الجواز لأنّ عباده الصبيّ تمرّيته (٤) .

أدّله المسأله :

«فذهب مالك والشافعي إلى جواز ذلك ومنع منه أبو حنيفه» (٥) .

ما يستدلّ به على المسأله :

قال الفقهاء إنّ الروايات في المقام كثيره ولكي يتّضح الأمر لابد من دراستها واحده تلو الاخرى إلّا أنّ العمده في ذلك هو ما ورد في الباب ١٧ - باب كيفيه حجّ الصبيّ - روايات الباب ثمانية، سبعة منها تصلح للاستدلال بها، اثنان منها صريحان في غير المميّز واثنان في المميّز واثنان مشتركان والسابعه تتحدّث عن الحد الذي يحرم بالصبي فيه وإليك دراستها كالآتي :

١- جواهر الكلام : ١٧/٢٣٥ .

٢- رياض المسائل : ٣/٤٦٨ .

٣- العروه الوثقى : ١/٣٤٣؛ المعتمد : ٢٦/٢٢ .

٤- المختصر في أعمال الحجّ والعمره وفقاً للمذاهب الاسلاميه : ٥١ و ٥٢؛ ويراجع : الفقه عليالمذاهب الخمسه : ١٨٩ و ١٩٠ .

٥- بدايه المجتهد : ١/٣١٩ .

١. روى محمّد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: قلت له إنّ معنا صبياً مولوداً فكيف نصنع به؟ فقال: «مر أمّه تلقى حميده فتسألها كيف تصنع بصبيانها» فأنتها فسألها كيف تصنع؟ فقالت: إذا كان يوم الترويه فاحرموا عنه وجردوه وغسلوه كما يجرد المحرم، وقفوا به الموافق، فإذا كان يوم النحر فأرموا عنه واحلقوا رأسه ثم زوروا به البيت، ومضى الجارية أن تطوف به بين الصفا والمروه (١).

الرواية صحيحة سنداً وهي واضحة في غير المميّز وأما الدقه التي أبداها السيّد الماتن من توضّئه الصبي وتلقينه التلبيه وما شاكل لا أثر لها ولا عين في الرواية، فهل هذا الاحتياط لازم أم أنّ المناسب أن يقال: ما كان يقوى عليه الصبي فليأتى به هو بنفسه، وما لا يقوى عليه فليأتى به وليه، إذن في ما قاله قدس سره مجال للتأمل.

٢. روى محمّد بن علي بن الحسين باسناده عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدّموه إلى الجحفة أو إلى بطن مرّ ويصنع بهم ما يصنع بالمحرم ويطاف بهم ويرمى عنهم ومن لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه» (٢).

إنارتان:

الأولى: أنّ ميقات أهل المدينة هو مسجد الشجرة، يقول الإمام فليكن ميقات الصبيه من الجحفة لا من مسجد الشجرة حتى لا يصابون بعنت ولا أذى.

الثانية: يتبين من هذا التعبير أنّ مصبّ البحث في الصبي غير المميّز لأنه لا يقدر على تدبير شؤونه خلافاً للصبي المميّز.

وإنّ هاتين الروايتين صحيحتان تكفيان لمشروعته حجج الصبي غير المميّز.

١- الوسائل: ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجج، الحديث ١.

٢- الوسائل: ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجج، الحديث ٣.

وأما الروايتان التاليتان فموردهما على ما يبدو حجّ الصبى المميّز وهما صحيحتان :

٣. روى الكليني باسناده عن صفوان، عن إسحاق بن عمّار قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن غلمان لنا دخلوا معنا مكّه بعمره وخرجوا معنا إلى عرفات بغير إحرام قال : «قل لهم يغتسلون ثم يحرمون واذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم» (١).

٤. وباسناده عن زراره، عن أحدهما عليهما السلام قال : «إذا حجّ الرجل بابنه وهو صغير فإنه يأمره أن يلبّي ويفرض الحجّ، فإن لم يحسن أن يلبّي لبوا عنه ويطاف به ويصلّى عنه» (٢).

ويستفاد من قوله عليه السلام : «يأمره أن يلبّي» أنّ المراد هو الصبى المميّز.

وأما الروايتان المشتركتان بين المميّز وغير المميّز فهما :

٥. قال الصدوق : كان على بن الحسين عليهما السلام يضع السكين في يد الصبى ثم يقبض على يديه الرجل فيذبح (٣).

٦. وباسناده عن أيوب أخى أديم قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام من أين يُجرد الصبيان ؟ قال : «كان أبى يجردهم من فخّ (٤)» (٥).

إنّ الروايات تختلف في أجوائها إلّا أنّها تكفى مجتمعه في البرهنه على إثبات هذه المسأله .

وقد ذكرنا أنّ هناك روايه تعين حدّاً لإحرام الصبى وهى :

٧. وباسناده عن على بن مهزيار، عن محمّد بن الفضيل قال : سألت أبا جعفر

١- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٢.

٢- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٥.

٣- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٤.

٤- الفخّ موضع كان خارج مكّه سابقاً وقد انضمّ إليها فيما بعد.

٥- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٦.

الثانى عليه السلام عن الصبى متى يُحرم به ؟ قال : «إذا ائغر» (١).

وهذه الروايه تعين حدّاً للإحرام فهل يمكن القول بأنّها تخصّص الروايات السابقه ؟ أم تحمل على الاستحباب لكونها لم يُفت بها أحد؟

البحث :

وحاصل الكلام : يلزم أن تحمل الروايه الأخيره على الاستحباب فتبقى الروايات التى سبقتها على اطلاقها فتكون الفتوى مطلقه تبعاً لها، كما يستخلص من مجموع الروايات أنّ حجّ الصبى مشروع ولم يكن تمرينياً بل لا معنى لأن يكون تمرينياً وسيأتى وجهه، ولو لم تكن شرعيه فما هو المبرر للتفاصيل التى وردت فى الأحاديث المعنيه بالمقام ؟

بقيت هنا أمور :

الأمر الأول : تعدّد الاستحباب ووحده فى حجّ الصبى

هل أنّ حجّ الصبى غير المميّز مستحب واحد أم مستحبان ؟ وبعبارة أخرى : أنّ إحجاج الصبى هل مستحب للصبى فحسب أم هو مستحب للولى أيضاً؟ علماً بأنّ استحباب حجّ الصبى لا يعنى وجود الأمر وإنّما هو يعنى تحقّق الثواب له .

ويفهم ممّا ورد فى الروايات وما أفادته عبارات العلماء أنّ الإستحباب لهما معاً، إلّا أنّ عباراتهم كانت مختلفه فى هذا الشأن فعبر السيد الخوئى بـ«يستحبّ الإحجاج بالصبى» والسيد صاحب العروه بـ«يستحب الإحرام بالصبى».

الدليل :

دليلنا هو ظاهر الروايات، فإنّ أكثر الروايات تحدّثت عن كيفية الحجّ بالصبى، إلّا أنّ واحده منها صريحه فى الاستحباب وهى معتبره معاويه بن عمّار :

١- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٨.

روى محمّد بن على بن الحسين باسناده عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدّموه إلى الجحفة أو

إلى بطن مرّ، ويصنع بهم ما يصنع بالمحرم...» (١)، وهي تتضمّن خطاباً متوجّهاً إلى الأولياء.

أضف إلى ذلك ما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى:

(تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى) (٢) وقوله صلى الله عليه وآله «الدالّ على الخير كفاعله» (٣)، وهما

شاهدان على ما نحن بصددّه.

وبذا يتبيّن أنّ الوليّ نفسه أيضاً يحصل على الثواب.

الأمر الثاني: طريقه إحجاج الصبيّ

نستكشف من الروايات السابقة أنّ مناسك حجّ الصبيّ على ثلاثة أقسام:

(أ) هناك أعمال يؤدّيها الصبيّ بنفسه مثل الطواف، والوقوف والسعي.

(ب) وهناك أعمال لا يأتي بها الصبيّ أصلاً والذي يؤدّيها هو الوليّ، وذلك مثل الوضوء والصلاه.

(ج) وهناك أعمال يشترك فيها الصبيّ ووليّه مثل وضع السكين في يد الصبيّ وقبض الوليّ على يده، وقال البعض عن الرمي بأن يضع الوليّ الحصاه في يد الصبيّ فيرمي بها الجمره.

وفي الواقع معنى الإحجاج هو أنّ كلّ ما يتمكّن منه الصبيّ يأتي به وإلّا فعلى الوليّ إتيانه.

١- الوسائل: ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٣.

٢- المائدة: ٢.

٣- سنن الترمذی، كتاب العلم، باب ما جاء في أن الدال على الخير كفاعله: ٤/١٤٧، برقم ٢٨٠٩؛ الوسائل: ١١، الباب ١٦ من أبواب كتاب الأمر بالمعروف، الحديث ٣.

وأما بالنسبة إلى الطواف حيث تشترط فيه الطهاره، فما هو تكليفه؟ ما نراه هو أنه لا تشترط فيه الطهاره وذلك لأن الروايات لم تشر إلى ذلك، وحيث إن الطفل الرضيع يكون غير متطهر غالباً فلا تضرّ النجاسه بالطواف، وأما وضوء غير المميّز فلا معنى له، إذن عندما تأمر الروايات بطواف الأطفال فلا بدّ أن يلحظ فيها جميع ذلك .

قال البعض : إنّه على الوليّ أن يتوضّأ. ولا معنى لمثل ذلك القول بأن يكون الوضوء على الأولياء والطواف على الأطفال .

وأما الملابس، فإنّ ظاهر الأدلّه يشير إلى أنّ الوليّ هو الذى يلبس الصبّي ثوبى الإحرام .

ولا يشترط أن يكون الصبّي موجّهاً نحو الأمام بمقاديمه - فى الطواف - لأنّ ذلك لو كان شرطاً لأشارت إليه الروايات، على أنّه يحسن ذلك لمن أراد الاحتياط ؛ إذن يكفي أن يحتضن الوليّ الطفل فيطوف به .

هذه هى القاعده العامه فى تقسيم أعمال الحجّ بين الوليّ والصبّي.

الأمر الثالث : هل هناك فرق بين الصبّي والصبّي فى أحكام الحجّ ؟

ظاهر كلمات الفقهاء أنّه لا فرق بينهما بل ادّعى الإجماع على ذلك، والمعارض الوحيد فى المقام هو المحقّق النراقى فى المستند كما أشار إليه السيّد الخوئى فى المعتمد، والدليل الذى اعتمده النراقى بهذا الشأن هو أنّ الروايات لم ترد إلّا فى الصبّي ولا دليل على شمولها للصبّي .

يلاحظ عليه :

أولاً: بالغاء الخصوصيّة بمعنى أنّ المعهود من أدلّه الإشتراك هو أنّه لا فرق بين الرجل والمرأه والعالم والجاهل والنبي صلى الله عليه وآله وأمهته إلّا ما خرج بالدليل، ولا دليل هنا على استثناء الصبّي فى هذه الأحكام .

ثانياً: أنّ الألفاظ التي تردّ في العبادات هي للتغليب فإذا وردت كلمة الصبيّ في الروايات مثلاً فهذا لا يدلّ بحال على أنّ الأحكام المنصبه عليه تختصّ بالذكر دون الأنثى فعلى سبيل المثال عندما يقال: «إذا شكّ الرجل بين الثالث والرابع» فلا يعنى أنّ الحكم يقتصر على الرجال دون النساء.

ثالثاً: قد روى يونس بن يعقوب، عن أبيه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنّ معي صبيّه صغيراً وأنا أخاف عليهم البرد فمن أين يحرمون؟ قال: «أنت بهم العرج فليحرموا منها فإنّك إذا أتيت بهم العرج وقعت في تهمته» ثمّ قال: «فإن خفت عليهم فأنت بهم الجحفه» (١).

والعرج مضيق بين مكّه والمدينه يقع قبل الجحفه وبعد مسجد الشجره حسب ما ورد في معجم البلدان .

وربما يتمسك بهذه الروايه لدلاله كلمه الصبيّه على الذكر والانثى ولكن الحق أنّه لا يمكن التمسك بها لإثبات ذلك .

إلّا أنّ هناك روايتين وإنّ كانتا مرسلتين غير أنّهما تصلحان لنقض دعوى المحقّق النراقى في أنّ الروايات لم تتحدّث عن الصبيّه وهما:

الأولى: روايه دعائم الإسلام عن علي عليه السلام أنّه قال في الصبيّ يحجّ به ولم يبلغ الحلم؟ قال: «لا يُجزئ ذلك عنه وعليه الحجّ إذا بلغ، وكذلك المرأه إذا حُجّ بها وهي طفله» (٢).

وعليه فإنّ الإمام عليه السلام لم يفرّق بين الصبيّه والصبيّ.

إن قلت: إنّ الروايه تفيد أنّ هذا الحجّ لا يجزى عن حجّه الإسلام بعد البلوغ وليست في مقام بيان أنّ الحجّ صحيح أو غير صحيح .

١- الوسائل : ٨، الباب ١١ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٨.

٢- مستدرک الوسائل : ٨، الباب ١١ من أبواب وجوب الحجّ، من الحديث ١.

قلنا: قد بحثنا المسأله فى علم الأصول فى مبحث الصحيح والأعم، واخترنا أنّ الألفاظ ظاهره فى الصحيح (١)، وعليه أنّ لفظه الحجّ أيضاً ظاهره فى الحجّ الصحيح

وبذلك تعرف أنّ المراد بالحجّ فى الروايه هو الحجّ الصحيح .

الثانيه : ما أورده المجلسى عن أمير المؤمنين على عليه السلام أيضاً أنّه قال فى الصبىّ يحجّ به ولم يبلغ، قال : «لا يُجزى ذلك عنه وعليه الحجّ إذا بلغ وكذلك المرأه إذا حُجّ بها وهى طفله» (٢).

وهذه الروايه عدّت صحّحه الحجّ مفروغاً عنها فاقصرت فى السؤال عن كفايه هذا الحجّ عن حجّه الإسلام .

الأمر الرابع : هل يلحق المجنون بالصبىّ؟

قد اختلفت كلمه الفقهاء فى إلحاق المجنون بالصبىّ غير المميّز فمنهم من ألحقه ومنهم من لم يلحقه .

الأقوال :

إنّ الفاضل الاصفهانى فى كشف اللثام - وبعد إيضاح أحكام الصبىّ - بحث إلحاق المجنون به فقال :

وأما المجنون فذكر المحقّق فى كتبه واستدلّ له - أى إلحاق المجنون بغير المميّز - بأنّه ليس أخفض حالاً من الصبىّ، وكذا المصنّف - أى العلّامه - فى المنتهى، وذكر الشيخ : «إنّ من أتى الميقات ولم يتمكّن من الإحرام لمرض أو غيره، أحرم عنه وليه وجنبه ما يتجنّبه المحرم» (٣).

١- راجع : أنوار الأصول : ١/١٠٣، الأمر الثامن .

٢- بحار الأنوار: ٩٦/٢٣.

٣- كشف اللثام : ٥/٧٣.

وقد استفاد الفاضل الاصفهاني شمول الحكم للمجنون من كلمه «غيره» في عبارته الشيخ ومن ذلك يتضح أنّ المكلف هو الذي يحرم لا أنّ الولي ينوب عنه .

وقد عارض سيد المدارك ذلك فقال :

«وهو مشكل لأنه قياس مع الفارق»(١).

وأما النراقي فقال :

«وردّ بأنه قياس، وهو كذلك، إلا أنه لما كان المقام مقام المسامحة تكفي في حكمه فتوى كثير من الأصحاب به»(٢).

وقد ألحق النراقي في عبارته هذه المجنون بالصبي بناءً على قاعده التسامح في أدله السنن، وهو يرى أنّ القاعده لا تقتصر على الروايه الضعيفه بل هي تعم فتوى الفقهاء أيضاً.

قد تعرّض السيد الحكيم لذلك فقال :

«فالعمده فيه : قاعده التسامح، بناء على اقتضاءها للاستحباب»(٣).

وقد أشار صاحب الحدائق إلى إلحاق المجنون بالصبي وعدّه هذا القياس قياساً مع الفارق .

ولأجل ايضاح هذه المسأله بشكل أدق نشرح المفاهيم الثلاثه التاليه :

١. قياس الأولويه . ٢. إلغاء الخصوصيه . ٣. القياس الظني .

فالأول : مثل الآيه : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ) (٤) وهو بطريق أولى يشمل حرمة ضربهما.

والثاني : مثلما إذا قال : الرجل إنّ شكّ بين الثلاثة والأربع ...، ففي مثل هذا نعلم أنّه لا خصوصيه للرجل، فتلغى الخصوصيه ولا بدّ أن يكون هذا الالغاء قطعياً.

١- مدارك الأحكام : ٧/٢٦.

٢- مستند الشيعة : ١١/٢٠.

٣- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/٢٠.

٤- الإسراء: ٢٣.

وأما الثالث : فهو ليس بحجّه .

بعد هذا الايضاح نقول :

إنّ من الحق المجنون بالصبيّ قد تمسك بدليلين :

الأول : قياس الأولويّه .

عندما يكون الحجّ مستحبّاً بالنسبه للصبيّ فيكون للمجنون بطريق أولى، كما يمكن أن نثبت الحكم بالغاء الخصوصيه .

مرّ بنا أنّ البعض وصف هذا القياس بالقياس مع الفارق ولكن لم يوضح أحد من رواد هذا الرأى الوجه الفارق فى القياس، بيد أنّ لفيفاً من المعاصرين بعد أن لم يفلح فى العثور على فارق واضح ادعى أنّ الفارق هو أنّ الصبيّ ينعم بولاية الأب وأما المجنون فاختلفت كلمتهم فيها لأنّ البعض يرى أنّ الولاية على المجنون للأب، وبعض آخر ذهب إلى أنّ ولايته للحاكم الشرعى، كما أنّ البعض ذهب إلى أنّه لو كان الجنون متّصلاً بالصغر فالولاية للأب، وإذا كان حادثاً بعد البلوغ فللحاكم .

قلنا: ذلك لا يكفى وجهاً للحكم بأنّ القياس مع الفارق ؛ لأنّ البحث فى الحجّ ولاسيما أنّه نرى مع وجود أب المجنون لا تصل النوبه إلى الحاكم الشرعى، وهو الذى يقتضيه المذاق العرفى، ومن ثمّ لم يتّضح الفرق بين الصبيّ غير المميّز والمجنون فيما ذهبوا إليه .

ومع ذلك كلّه يمكن أن نفترض وجهاً للفرق فى المقام وهو أنّ للصبيّ أرضيه لأنّ يكون عاقلاً بالغاً فتتوفّر فيه قابليته توجه الخطاب إليه، وأما المجنون فقد لا تتوفّر فيه هذه القابليه إلى نهايه حياته، فلا يصلح لتوجه الخطاب إليه أصلاً.

وعلى كلّ تقدير سواء قلنا بأنّه قياس مع الفارق أو بدونه فإنّه ظنٌّ لا يثبت به حكم شرعى وإذا كان مع الفارق فهو أسوء حالاً من غيره .

هذا إنّ أردنا معالجه المسأله من باب القياس، وأما إذا أردنا معالجتها من طريق

التمسك بقاعده التسامح في أدله السنن، فهل نتمكن أن نلحق المجنون بالصبي وفقاً لها أم لا؟

وقبل الخوض في معالجه المسأله، لا بأس من إلقاء الضوء على هذه القاعده، التي عالجتها قبل ذلك في كتابنا «أنوار الأصول» (١).

وخلال صه القول فيها هو أنه هل يلزم أن يكون سند الروايه في المستحبات معتمداً كيما نفتى بالاستحباب كما هو الحال في الواجبات والمحرمات، أم يكفي في الافتاء بها وجود روايه حتى إذا كان سندها ضعيفاً؟

ومنشأ التساؤل هو أن هناك سبع روايات وردت فيها عبارته «من بلغه...» وروايه ثامنه مطلقه تُحمل عليها.

فبناء على ما جاء في هذه الروايات ذهب البعض إلى أنه نتمكن من الإفتاء بالاستحباب اعتماداً على الروايات الضعيفه بل حتى اعتماداً على فتوى الفقهاء، وهناك بعض آخر منهم يرى غير ذلك لأن طائفه من الروايات عبرت بـ «... رجاء ثوابه...» وهذا يعنى أنه إذا أتى بعمل بقصد الرجاء يثاب، وعليه فإن روايات «...من بلغه...» لا تدل على الاستحباب، وغايه ما تفيده هو أنه يكتب الثواب لمن عمل بها فلا نستطيع أن نأتى بالعمل بقصد ورود الأمر به وإنما يصح الاتيان به بقصد تحصيل الثواب، وهو مختارنا وما نذهب إليه .

ولو سلمنا جدلاً بأنه نتمكن من الافتاء بالاستحباب اعتماداً على الروايات الضعيفه، وفقاً لقاعده التسامح في أدله السنن، ولكن هل تصلح فتوى الفقيه أن تكون مصداقاً لأحاديث «من بلغ» بناء على أن فتوى الفقيه تدل على الثواب بالدلاله الإلزاميه؟!!

لا نستطيع القول بذلك أصلاً لأن الأحاديث تقول : «من بلغه عن الله وعن النبي صلى الله عليه وآله» وهو لا يصدق إلا أن يكون هناك خبر، والفتوى ليست بخبر، بل حتى الرواية التي وردت مطلقه فإن ظاهرها أنه لا تنطبق على ما لم يكن هناك خبر.

والحاصل :

لا- نستطيع أن نفتى باستحباب إحجاج المجنون ولم يقد دليل على جواز إلحاقه بالصبي غير المميز، نعم إذا أراد أحد إحجابه رجاء، فلا بأس به .

□□

المسألة ٢: عدم لزوم احرام الولي في الإحرام بالصبي

إشارة

(المسألة ٢): لا يلزم أن يكون الولي محرماً في الإحرام بالصبي، بل يجوز ذلك وإن كان محلاً.

تصوير المسألة :

هل يلزم أن يكون الولي محرماً ليصح احرام الصبي أم لا يلزم فيجوز وإن كان محلاً؟ قد أجاب السيد الماتن بأنه لا يشترط ذلك في صحه احرامه .

الأقوال :

ادعى بعض الأصحاب عدم الخلاف في المسألة وهو كذلك، ولكن عدم الخلاف لا يعنى الاجماع بل معناه هو أن بعضهم لم يتعرض للمسألة ومن تعرض لها كان موافقاً ومن جملة الذين لم يتعرضوا للمسألة هم :

الشيخ في المبسوط والخلاف، والنراقي في المستند، وكاشف الغطاء في كشف الغطاء، وصاحب الرياض في الرياض، والفاضل الاصفهاني في كشف اللثام .

وأما الذين تعرضوا لها فهم عدد غفير من الفقهاء إلا أنهم لم يشترطوا إحرام الولي في صحه إحرام الصبي غير المميز، ومنهم السيد صاحب العروة والفقهاء الخمسة عشر الذين علقوا على العروة حيث إنه لم يعارض أحد منهم ما ورد في المتن (١) .

قال الشهيد الثاني في شرحه لكلام المحقق في الشرائع الذي أشار للمسألة :

وأما المجنون وغير المميز فيحرم عنهما الولي لا- بمعنى كونه نائباً عنهما بل بأن يجعلهما محرمين سواء أكان محلاً أو محرماً فهو في الحقيقة محرم بهما لا عنهما، فيقول : «اللهم إنني قد أحرمت بابني هذا...» (٢) .

هذه أقوال أصحابنا، وأما أهل السنه قد اختلفت كلمتهم في هذا الشأن :

١- العروة الوثقى : ٤/٣٤٨.

٢- مسالك الأفهام : ٢/١٢٦.

فقال ابن قدامه فى المغنى :

وإن كان غير مميّز فأحرم عنه من له ولاية على ماله كالأب والوصى وأمين الحاكم صحّ، ومعنى إحرامه عنه أنّه يعقد له الإحرام فيصحّ للصبيّ دون الوليّ، كما يعقد النكاح له، فعلى هذا يصحّ أن يعقد الإحرام عنه سواء كان محرماً أو حلالاً (١).

وبما أنّ المسألة قد وردت فى شرائع الاسلام، فهى قد وردت أيضاً فى شروحه تبعاً، فذكر صاحب الجواهر أنّ الشافعيّ قد عارضوا فاشترطوا إحرام الوليّ أيضاً وهذا ما أفاده :

«فما عن الشافعيّ فى وجه من كون الإحرام عنه، واضح الضعف» (٢).

وهنا أمران :

الأمر الأوّل : هل المسألة محل ابتلاء؟

إن قلت : إنّ هذه المسألة ليست عامّة البلوى لأنّ الذى لم يكن محرماً كيف يتمكّن أن يحرم بالصبيّ غير المميّز؟

قلنا: قد لا يحرم الوليّ ابتداءً فى مواضع كثيرة كما لو أراد أن يحرم هو فى مسجد الشجرة وقبل ذلك يحرم بالصبيّ، وكذلك فى العمره فمثلاً يحرم هو أولاً فيأتى بالأعمال ثمّ يحرم بالصبيّ فى ذلك الشهر من مسجد التنعيم، فى حين أنّه محلّ، فيتبيّن ممّا سقناه من أمثله، أنّ المسألة محلّ ابتلاء.

الأمر الثانى : حقيقة إحرام الصبيّ

ما هى حقيقة التيه فى إحرام الصبيّ؟ هل أنّها بمعنى أنّ الوليّ ينوى عنه فى إحرامه فيصبح محرماً أو أنّه ينوى بأن يكون الصبيّ محرماً؟

١- المغنى : ٣/٢٠٨.

٢- جواهر الكلام : ١٧/٢٣٦.

يبدو أنّ ماهيته إحرَام الصبىّ لم تتضح لمن ادّعى أنّ الوليّ يصبح محرماً بذلك، والحقيقه أنّ إحرَام الصبىّ يتركّب من إحرَامين : إحرَام بالاصاله وإحرَام بالنيابه، ومن ثمّ يتّضح أنّ إحرَام الصبىّ لا يفتقر إلى إحرَام الوليّ بالمرّه .

قد يقال : إنّ إحرَام الصبىّ يسرى إلى إحرَام الوليّ.

ولكن نقول : لا- معنى للسرايه فى الإ-حرَام لأنّه كلّ ما تمكّن الصبىّ غير المميّز من إتيانه، فعليه أن يؤدّيه، وكلّ ما لا يتمكّن من إتيانه فعلى الوليّ أن يقوم به .

فبناء على ما مرّ ووفقاً للقواعد وما تقتضيه حقيقه إحرَام الصبىّ، لا يشترط فى صحّه إحرَامه إحرَام الوليّ.

وممّا يدلّ على ذلك أيضاً هو أنّك لم تجد فى النصوص الوارده فى إحرَام الصبىّ أدنى إشاره إلى إحرَام الوليّ. وعدم التعرّض له فى باقى الروايات - مع أنّ الإمام فى مقام البيان - يدلّ على أنّ إحرَام الوليّ لا يعد شرطاً فى صحّه إحرَام الصبىّ بحال .

سؤال وإجابته :

هل من الممكن أن نسرى حكم حجّ غير المميّز إلى العبادات الأخرى، مثل غسل يوم الجمعة وزياره المشاهد المشرفه وما شابه ذلك من أعمال ؟ علماً بأنّه لا إشكال فى صحّه عباده المميّز، وإنّما البحث كلّ البحث فى عباده غير المميّز.

والجواب : لا دليل على هذا التعميم، وإذا ما جؤزنا حجّه فذلك لأسباب خاصّه، لأنّ عبادته لا تتماشى مع القواعد المقرّره فقهيّاً، وعليه نقول أنّ الشارع توسّع فى الحجّ ما لم يتوسّع فى غيره من العبادات، وبما أنّ الأمر توقيفى فلا يبقى مجال للتعدّى عنه إلى غيره من العبادات الأخرى .

المسألة ٣: من له أن يحرم بالصبي؟

إشارة

(المسألة ٣) : الأحوط أن يقتصر في الإحرام بغير المميّز على الوليّ الشرعي ؛ من الأب والجدّ والوصيّ لأحدهما والحاكم وأمينه أو الوكيل منهم والأمّ وإنّ لم تكن وليّاً، والإسراء إلى غير الوليّ الشرعي -ممن يتولّى أمر الصبيّ ويتكفّله - مشكل، وإنّ لا يخلو من قرب .

البحث في هذه المسألة عمّن له الحق في أن يحرم عن الصبيّ غير المميّز عمره كان أو حجّاً؟ وقد ذكر السيّد الماتن لذلك ثلاث طوائف :

الأولى : الأولياء والأوصياء ووكلائهم الذين لهم الحق في الاشراف على تصرّفات الصبيّ غير المميّز.

الثانية : ليس للأمّ حقّ الولاية عليه ولكن لها أن تحرم به .

الثالثة : الذين يتكفّلون أمر الصبيّ - غير الأمّ والوليّ - وذلك مثل الحاضنه .

إنّ السيّد الماتن يُجوّز للطائفتين الأولى والثانية احجاج الصبيّ إلّا أنّه في البدء يستشكل في من يتكفّله لكن في نهايه الأمر يرى أنّه لا يخلو من قرب .

أقوال الفقهاء :

للفقهاء خمسة أقوال في المسألة :

الأوّل : لا يحقّ الإحرام بالصبيّ إلّا لوليّه .

وإليه ذهب المحقّق النراقي حيث قال :

«أنّ المباشر للحجّ بغير المميّز: الوليّ»(١).

وتبعه المحقّق الخوئي في ذلك فقال :

«المشهور أنّ استحباب إحجاج الصبيّ مختصّ بالوليّ الشرعيّ، وأمّا غيره فلا يصحّ منه احجاج الصبيّ» (١).

الثاني : إلحاق الأم بمن يجوز له أن يحرم بالصبي، وهو ما قال به السيّد الماتن .

الثالث : إلحاق جميع الذين يتكفلون الصبيّ مثل العمّ والخال، وهو ما ذهب إليه السيّد في العروه (٢).

الرابع : يجوز لكلّ أحد أن يحرم بالصبي ما لم يستلزم تصرّفات ماليه، فيقول المحقّق النراقي عن ذلك :

«فإن ثبت الاجماع فيه فهو، وإلّا فالظاهر جوازه لكلّ من يتكفّل طفلاً، غايه الأمر أنّه لا يتعلّق أمر ماليّ بالطفل، بل يكون على المباشر، فتأمل» (٣).

كما أنّ السيّد الخوئي - بعد نقل قول المشهور - عبّر بما يلي :

«وبالجملة : إنّ رجوع التصرّف بالصبي إلى التصرّف في أمواله فيحتاج إلى اذن الوليّ وأمّا إذا لم يستلزم التصرّف فيه تصرّفاً في ماله، فلا- دليل على توقّف جوازه على اذن الوليّ، وعليه يجوز احجاج الصبيّ لكلّ من يتولّى أمر الصبيّ ويتكفّله وإن لم يكن وليّاً بل كان من الأجانب» (٤).

الخامس : ما نسب إلى بعض فقهاء الجمهور من أنّ في صلاحية الوصي وأمين الحاكم في تولّي أمر الصبيّ وجهان (٥).

دليل المسألة :

عند معالجه المسألة الفقهيّه يلزم أولاً أن تعالج بحسب القواعد وثانياً بحسب

١- المعتمد: ٢٥/٢٦.

٢- العروه الوثقى : ٣٤٨/٤.

٣- مستند الشيعة : ١٩/١١.

٤- المعتمد: ٢٥/٢٦.

٥- المجموع للنووي : ٢٤/٧.

الروايات، لأنه في المعالجه الأولى نتمكّن أن نستخرج حكماً كلياً في المسأله، فإذا كانت الروايات في المعالجه الثانيه قاصره عمّا أفادته القاعده فنضيق حدود القاعده، وإذا كانت أوسع نطاقاً فنوسع نطاقها.

أمّا المعالجه الأولى فنقول :

(أ) الأصل عدم صحّه عباده الصبيّ

إنّ القاعده الأولىه في عباده الصبيّ غير المميّز هي الفساد، كما أنّ الأصل في عباده الصبيّ المميّز هي الصحّه، وعليه أنّ الأصل يقتضى الفساد إلّا ما خرج بالدليل .

(ب) الأصل عدم جواز التصرف في الصبيّ

وفي المسأله أصل آخر وهو: هل أنّ الأصل في التعامل مع الصبيّ جواز التصرف فيه من دون إذن أبويه ؟ كما ذهب إليه السيّد الخوئي حيث قال : «... ولكن الظاهر عدم اختصاص احجاج الصبيّ بالوليّ الشرعي، بل يجوز لكلّ أحد أن يحرم بالصبيّ ويحجّه، إذ لا دليل على حرمة التصرف بالصبيّ ما لم يستلزم التصرف تصرفاً مائياً» (١).

غير أنه لا يمكن الذهاب إلى ذلك لأنّ المرتكز في عرف العقلاء إنّما الوليّ هو من يتولّى شؤون الصبيّ.

وبعبارة أخرى : إنّ حضانه الصبيّ إمّا بيد الأب أو بيد الأم، فما لم يبلغ القاعده تقتضى عدم جواز التصرف فيه، ولا مكان هنا لأصالة الإباحه لأنّ العقلاء والشريعه لا يرخصان التصرف في شيء من ذلك .

والحاصل : أنّ القاعدتين تقتضيان عدم الجواز، ولا فرق في ذلك بين الأمور المائيه وغيرها، وعليه أنّ كلّ تصرف يرتبط بالصبيّ يشترط فيه إذن وليه.

وأما المعالجة الثانية : وهي المعالجة بحسب الروايات، فنقول :

توجد في المقام روايات صحاح لعبدالرحمن بن الحجاج وعبدالله بن سنان ومعاوية بن عمّار وهي أفضل الروايات :

١. روى محمّد بن علي بن الحسين باسناده عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «انظروا من كان معكم من الصبيان، فقدّموه إلى الجحفه أو إلى بطن مرّ، ويصنع بهم ما يصنع بالمحرم ويطاف بهم ويرمى عنهم، ومن لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليّته» (١).

إنّ مورد الروايه هو الصبيّ غير المميّز، وقوله : «من كان معكم» مطلق يشمل الوليّ والكفيل فهما الذين يقومان بإحجابه، لكن يمكن أن يقال إنّ الإمام عليه السلام لم يكن في مقام البيان ولا يريد أن يعيّن من يكفله في إحجابه بل هو في صدد طريقه إحجابه، وعندئذٍ لا يصحّ التمسك بالروايه، بل حتّى لو شكّ أنّه في مقام البيان أم لا، لا يصحّ التمسك بها.

إذن، الروايه إمّا أنّها ليست في مقام البيان أو أنّها مشكوكه من هذه الجبهه فلا يمكن الاعتماد عليها في المقام .

٢. روى محمّد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبار، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال : قلت له : إنّ معنا صبياً مولوداً فكيف نصنع به ؟ فقال : «مرّ أمّه تلقى حميده فتسألها كيف تصنع بصبيانها...» (٢).

يقول الإمام في هذه الروايه : «... مرّ أمّه...» فمن هذا التعبير يستفاد بأنّه يجوز للأُمّ أن تحرم بالصبيّ، وهذا موافق لما أفادته القاعده.

١- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٣.

٢- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ١.

٣. روى عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : «مرّ رسول الله صلى الله عليه وآله برويته (١) وهو حاج، فقامت إليه امرأه ومعها صبى لها فقالت : يا رسول الله

أيجج عن مثل هذا؟ فقال : نعم ولك أجره» (٢).

وهناك سؤال وهو: هل أنّ الروايه تتحدّث عن احجاج الصبى أم عن النيايه عنه ؟ والجواب : إذا كانت عباره السائل : «بمثل هذا» لكان المتبادر هو الإحجاج، إلّا أنّه قال : «... عن مثل هذا...» وهو ظاهر فى النيايه، إذن الحديث الثالث الذى استدلّ به بعض الأعلام أجنبي عمّا نحن بصدده لأنّه يشير إلى النيايه دون الإحجاج .

خلاصه البحث :

ما يفهم من الأدلّه أنّ إحجاج الصبى بيد من له الولايه عليه ومن له حق حضانتّه، وهما الوليّ والأُم، وأمّا دونهم فيستدعى إحجاجهم له إذن وليه أو أمّه .

□□

١- موضع بين الحرمين على ليله من المدينه .

٢- الوسائل : ٨، الباب ٢٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

المسألة: ٤ في نفقه حجّ الصبي

إشاره

(المسألة ٤) : النفقه الزائده على نفقه الحضر على الولي، لا من مال الصبيّ إلّا إذا كان حفظه موقوفاً على السفر به، فمؤونه أصل السفر حينئذٍ على الطفل، لا مؤونه الحجّ به لو كانت زائده .

تصوير المسأله :

إنّ نفقه سفر الصبيّ الزائده على نفقه حضره بعهده الولي، إلّا إذا كان حفظه متوقفاً على السفر به ففي هذه الحال ستكون نفقه سفره من مال الصبيّ نفسه، إلّا أنّ مؤونه حجّه ستكون من الولي حتّى وإنّ زادت على الحدّ المتعارف .

وقد تسأل :

هل أنّ لحفظ الصبيّ موضوعيّة أم أنّه ذكر على سبيل المثال ؟

والجواب : لو قلنا أنّ الحفظ مصداق من مصاديق مصلحة الصبيّ فكلّ ما كانت له مصلحة فيه نستطيع أن نصرف له من ماله، مثلاً إذا أصيب بكآبه فلمعالجته يمكن أن يسافر به على نفقته (أي الصبيّ) نفسه .

ونظراً لذلك فالى أيّ من المعنيين يرمى السيد الماتن، هل يقصد المعنى الأول أو المعنى الثاني ؟ هذا ما سيأتي الجواب عنه، فانتظر!

أقوال الفقهاء :

يبدو أنّه لا خلاف في المسأله بين الأصحاب إذ يقول صاحب الجواهر :

«بلا خلاف أجده، لأنّه هو السبب، والنفق عائد إليه، ضروره عدم الثواب لغير المميّز بذلك، وعدم الانتفاع به في حال الكبر»(١)

وسياتى بأننا لا نوافق صاحب الجواهر فيما ذهب إليه .

وقال النووي :

«فرع : قال أصحابنا: نفقه الصبي في سفره في الحج يحسب منها قدر نفقته في الحضر من مال الصبي، وفي الزائد بسبب السفر خلاف ... فقال البعض بوجوبه في مال الولي وقال بعض آخر بوجوبه في مال الصبي»(١).

وقال الشيخ الطوسي في الخلاف :

«إذا أحرَم الولي بالصبي نفقته الزائدة على نفقته في الحضر، على الولي دون ماله، وبه قال أكثر الفقهاء وقال قوم منهم : يلزمه في ماله، دليلنا: أن الولي هو الذي أدخله في ذلك»(٢).

إذن المسألة بين الجمهور خلافية وإن قال بها الأكثر، وبيننا إتفاقية .

وقال صاحب الحدائق في هذا الشأن :

«قد صرح الأصحاب رضوان الله عليهم بأنه يلزم الولي متى حج بالصبي نفقته الزائدة على نفقه الحضر، بمعنى أنه يغرم ما يحتاج إليه من حيث السفر من نفسه لامن مال الطفل»(٣).

وقد عبّر صاحب كشف اللثام، والسيد الحكيم في المستمسك، و السيد الخوئي في المعتمد عن ذلك بنفس التعبير، وعليه لا خلاف إجمالاً- بين الأصحاب، وإن خالف بعض فقهاء الجمهور فقال : إن النفقة في ذلك على الصبي فهي مثل أجره المعلم حيث تدفع من مال الصبي إلا أن أكثرهم - كما أسلفنا - قد وافق ما ذهب إليه الأصحاب .

دليل المسألة :

إن مرتكز المسألة هو أن نعرف من المنتفع في حج الصبي غير المميز؟ فصاحب

١- المجموع : ٧/٢٤.

٢- الخلاف : ٢/٣٦١، كتاب الحج، المسألة ١٩٥.

٣- الحدائق الناضرة : ١٤/٦٩.

الجواهر يرى أنّ الصبى لا ينتفع شيئاً من ذلك لأنه لا ثواب له، ولعلّ دليله هو حديث عبد الله بن سنان المتقدم حيث يقول الإمام عليه السلام «... لك أجره...» فوفقاً لهذا الحديث الثواب يحسب للولى فالنفقة عليه .

ولكننا نقول : الظاهر من الروايات والقرائن أنّ كلّ واحد منهما يثاب على عمله، لأنّ الصبى فى إحتجائه يتحمّل المشقّه والله سبحانه لا يترك هذه المشقّه من دون ثواب فيدّخر الثواب لمستقبله، ولو لم يحصل الصبى على ثواب فأصل العمل يكون عرضه للتشكيك .

أضف إلى ذلك أنّ ما تفيده الروايات هو أنّ حجّ الصبى صحيح، كما أنّ الظاهر منها أنّ العمل عبادى قد فرض على الصبى فليس من الصواب أن يكون الأجر بتمامه للولى ولا يكون الصبى إلّا أداه لتحصيل هذا الأجر.

وأما روايه عبدالله بن سنان فموردها النيايه عن الصبى لا إحتجائه، وذلك للسؤال الوارد فيها: أيجب عن مثل هذا؟

ويمكن إثبات ذلك صغرياً وكبرياً:

أما الصغرى : فإنّ الصبى ينتفع بهذا الحجّ .

وأما الكبرى فكلّ منفعه عائده إليه فمؤونتها عليه .

ومع ذلك فإنّ السيّد الحكيم قد ناقش فى الكبرى وقال : صحيح أنّ الصبى ينتفع ولكن لا نستطيع أن نستخرج مؤونه كلّ منفعه له من ماله كما لو دُفع مبلغ لتعليم الصبى القرآن، لأنّ مال الصبى يختصّ بالشأن الدينوى ولا دليل على إنفاق مال الصبى فى الشأن الأخرى وإدّخار الثواب .

والحاصل : إنّنا نرى تماميه المقدمتين، إلّا أنّ صاحب الجواهر ناقش فى الصغرى (١) ، والسيّد الحكيم فى الكبرى (٢) .

١- جواهر الكلام : ١٧/٢٣٩.

٢- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/٢٤ و ٢٥.

أقحم بعض الفقهاء هذه المسألة في باب كفارة الصيد ففاس النفقه الزائده على كفارة الصيد، وسيأتى أنّ هناك روايه تقول أنّ الصبى لو صاد فكفاره صيده على عهده الولي، وقاسوا المواضع الأخرى على ذلك، وهذا القياس باطل .

خلاصه البحث :

إنّ الفوائد العائده إلى الصبى على قسمين : دنيويّه وأخرويّه .

أمّا الدنيويّه كحفظه أو تربيته أو رفع كآبته فتخرج من ماله .

وأمّا الأ-خرويّه فلا- تكفى سبباً لتكون النفقه فى أمواله، وبناء عليه تكون نفقه الحجّ على عهده الولي لأنه هو السبب فى ذلك ولأنّ الحجّ فائده أخرويّه لا دنيويّه .

إكمال :

قد يتبادر سؤال وهو: ماذا تعنى كلمه المميّز؟ وهل أنّ هناك حدّاً خاصّاً لكى يطلق عليه أنّه «مميّز» عندما يبلغه؟ أو أنّ للتمييز مراتب؟

أقول : إنّ الفقهاء لم يتعرّضوا لهذه المسأله مع شدّه الابتلاء بها فى جميع أبواب الفقه !

والحق أنّ التمييز يحصل فى الصبى تدريجياً، فمثلاً فى بدايه أمره يمشى على السجاده محتدياً حذاءه أو يلقى الطعام عليها فهو لا يميّز قبح أفعاله هذه، وهو أدنى ما يكون عليه الصبى من تمييز؛ وبعدها يبلغ مرحله يعرف بها مكّه مثلاً والإحرام ويميّز الحجّ عن المشاهد المشرفه الأخرى، إلّا أنّه لم يفهم فى هذه المرحله الأمور الجنسيّه ؛ ثمّ يتطوّر رويداً رويداً فيبلغ مرحله يستوعب فيها الأمور الجنسيّه، غير أنّه لا يقوى على فهم ملابسات المعاملات الاقتصاديّه ولعلّه بعد البلوغ يتمكّن من فهم ذلك .

فالتمييز الذى نتحدّث عنه فى باب الحجّ هو التمييز الذى يرتبط بهذه الفريضه، وعليه أنّ للتمييز فى فهم العرف مراتب يلزم الإلتفات إليها والأخذ بها.

المسأله ٥: الهدى والكفارات على الولي

اشاره

(المسأله ٥) : الهدى على الولي، وكذا كفاره الصيد، وكذا سائر الكفارات على الأحوط .

تصوير المسأله :

في المسأله فروع ثلاثه :

الأول : أنّ الهدى على الولي.

الثاني : كفاره صيد الصبي على الولي أيضاً.

الثالث : الكفارات الأخرى أيضاً يتحملها الولي.

والصبي في هذه المسأله يعمّ المميّز وغيره .

ولكن هنا سؤال : لماذا أفردت كفاره الصيد عن الكفارات الأخرى مع أنّها تنضوي تحت عنوان واحد؟

الجواب : أنّه في كفاره الصيد لا فرق بين العمد وغيره مع أنّ كفاره التروك الأخرى مقيّده بصوره العمد، وبعبارة أخرى : أنّ هناك قاعده تفيد أنّ عمد الصبي خطأ، فبحسب هذه القاعده كان ينبغي أن لا يلزم الصبي بالتروك فتسقط الكفاره بسقوط سببها كما هو الحال في التروك الأخرى، إلّا أنّ الصيد استثنى من هذه القاعده لشناعته وشده قبحه، ولذلك اقتضى تفرد كفارته عن الكفارات الأخرى .

وبعد هذه إليك دراسه الفروع :

الفرع الأول : الهدى على الولي

لا خلاف بين الفقهاء في أنّ الهدى على الولي، ولعلّ فقهاء الجمهور أيضاً لاخلاف بينهم في ذلك .

قال صاحب الجواهر:

«وأما الهدى الذى يترتب عليه بسبب الحج فكأنه لا خلاف بينهم فى وجوبه على الولي الذى هو السبب فى حجه، وقد صرح به فى صحيح زراره (١)» (٢).

وقد أشار السيد فى العروه إلى ذلك ووافقه جميع المحشيين، إلا السيد الحكيم فإنه اشكل على العروه فى أول كلامه ومال إليه فى آخره (٣).

وأما المختار عندنا فإننا نستثنى ما لو ترتبت فائده دنيوية على إحجابه كما لو كان الصبي مميزاً وبذهابه إلى الحج حصل على مكتسبات تربوية زادت فى نضوجه ونمو شخصيته فإن هذه الفائده دنيوية فتؤخذ النفقه فى هذه الحال من مال الصبي كما تؤخذ أجره الملم فى تعليمه من ماله، بناء على ذلك نستبعد أن يجعل الفقهاء الهدى فى عهده الولي.

ما يستدل به على هذا الفرع :

قد تمسك الفقهاء فى لزوم نفقه الهدى على الولي بدليلين :

الأول : وهو كون الولي سبب فى حج الصبي، وبما أن الإقدام على الشئ إقدام على لوازمه فيجب عليه أن يدفع نفقه هدى الصبي فى حجه .

الثانى : الروايات، وهى طائفتان :

الطائفة الأولى : ما ورد فى الباب السابع عشر من أبواب أقسام الحج وهى تشتمل على ثلاث روايات .

الطائفة الثانية : ما ورد فى أبواب الذبائح من المجلد العاشر، فلا يصح ما قاله صاحب الجواهر من أنه لم يتوفر فى المقام إلا روايه واحده !

١- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحج، الحديث ٢.

٢- جواهر الكلام : ١٧/٢٣٩.

٣- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/٢٥ و ٢٦.

أما روايات الطائفة الأولى : الذبح عن الصبي :

١. روى زراره، عن أحدهما عليهما السلام قال : «إذا حجَّ الرجل بابنه وهو صغير، فإنه يأمره أن يُلبّي ...» قلت : ليس لهم ما يذبحون ؟ قال : «يُذبح عن الصغار، ويصوم الكبار ... وإن قتل صيداً فعلى أبيه» (١).

وظاهر تعبيره : «يُذبح عن الصغار» أنّ الذبيحة في عهده الوليّ، فعندما لم يتوفّر الهدى على قدر الكفاية يذبح عن الصغار ويصوم الكبار.

٢. روى صفوان، عن إسحاق، عن عمّار قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن غلمان لنا دخلوا معنا مكّه بعمره وخرجوا معنا إلى عرفات بغير إحرام، قال : «قُلْ لهم يغتسلون ثمَّ يحرمون واذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم» (٢).

ماذا تعنى هذه الرواية ؟ هل ترمى إلى أنّ نفقه الهدى على الوليّ أم أنّها من المال الخاص للصبي أم أنّها ساكته ولا تبيح بشيء؟ الظاهر من قوله عليه السلام : «كما تذبحون عن أنفسكم» هو أنّ نفقه الهدى على الوليّ لاعلى مال الصبي الخاص .

٣. روى محمّد بن علي بن الحسين باسناده عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدّموه إلى الجحفة أو إلى بطن مرّ ويصنع بهم ما يصنع بالمحرم ويطاف بهم ويُرمى عنهم ومن لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه» (٣).

ومن الواضح أنّ الضمير في «منهم» يعود إلى الصبيان، وحينئذٍ هل أنّ قوله : «فليصم عنه وليه» يدلّ على أنّ كلفه الهدى ونفقته على الأب لو كان الصبي متمولاً

١- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٥.

٢- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٢.

٣- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٣.

أولاً؟ في الواقع أنّ الروايه في دلالتها لا تخلو عن إشكال بل لعلها على العكس أدلّ، ضروره أنّ ظاهر الضمير في قوله: «من لا يجد الهدى منهم» يعود إلى الصبيان لا إلى الأولياء، فتشعر أنّ الهدى في مال الصبيّ دون الوليّ، وعلى ضوء ذلك يكون معنى الروايه: أنّ الأولياء لم يسوقوا هدياً للصبيان لأنهم لم يملكوا الهدى! أو على أقلّ تقدير أنّ الروايه مجمله.

وفي هذه الروايات مشكله لا بدّ من الإشارة إليها وهي أنّ الصبيان في الغالب الأعم يفقدون المال، فتبقى موارد هذه الروايات نادره.

روايات الطائفة الثانيه: الصيام عن الصبيّ:

١. روى الشيخ باسناده عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخويه علي وداود، عن حمّاد، عن عبدالرحمن بن أعين، قال: حججنا سنه ومعنا صبيان فعزّت الأضحى فأصبنا شاه بعد شاه فذبحنا لأنفسنا وتركنا صبياننا فأتى بكبير أبا عبدالله عليه السلام فسأله فقال: «إنما كان ينبغي أن تذبحوا عن الصبيان وتصوموا أنتم عن أنفسكم، فإذا لم تفعلوا فليصم عن كلّ صبي منكم وليه» (١).

إنّ دلالة الروايه تامّه وجيّدّه جدّاً ولعلها أفضل من روايه زراره لأنّها تفيد أنّهم هم دفعوا أثمان الشياه، والإمام عليه السلام يقول كان عليهم أن يذبحوا الشياه التي كانت ملكاً لهم، وبما أنّهم لم يصنعوا بذلك فعليهم أن يصوموا عنهم، إذن الروايه تدلّ على أنّ الهدى على الوليّ دون الصبيّ.

٢. روى الشيخ محمّد بن الحسن باسناده عن موسى بن القاسم، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «يصوم عن الصبيّ وليه إذا لم يجد له هدياً وكان متمتّعاً» (٢).

١- الوسائل: ١٠، الباب ٣ من أبواب الذبح، الحديث ٣.

٢- الوسائل: ١٠، الباب ٣ من أبواب الذبح، الحديث ٢.

إنّ الضمير في «لم يجد» يعود إلى الوليّ فالهدى عليه وإن لم يجد فليصم، فهذه الروايه كسابقته تدلّ على أنّ الهدى بعهد الوليّ دون غيره .

إنّ كبار الفقهاء لم يولوا إهتماماً كافياً بهذه الروايات واقتصروا في الاستدلال على روايات الطائفة السابقه .

وبهذا ظهر ضعف ما ذكره صاحب الجواهر حيث قال إنّ لم يجد إلّا روايه واحده(١) .

ملاحظتان :

الأولى : الروايات تفيد أنّ الصوم على الوليّ، فهي تقول : «يصوم عنه وليّه» مع أنّ الصبيّ قد يتمكّن من الصوم، ولم نجد روايه تدلّ على أنّ الصيام في هذه الحال على الصبيّ نفسه، وفي ذلك إشعار بأنّ الهدى بعهد الوليّ وإن لم يتمكّن فليصم، إذن الأصل والبدل على الوليّ وما على الصبيّ شيء من ذلك .

الثانيه :

إنّ الغالب في الصبيّه هو إنعدام المال وحينئذٍ تفقد الروايات أثرها، لأنّها تُحمل على ما هو الغالب كما أسلفناه، وعندئذ لا محيص من الاستناد إلى السببيّه .

وحاصل البحث :

إنّ ثمن الهدى على الوليّ إلّا ما استثنى، وذلك حين يكون الصبيّ متمولاً فيدفع ثمن الهدى من ماله إذا ما عاد الحجّ عليه بفائده دنيويّه كما تؤخذ أجره تعليم القرآن مثلاً من ماله .

الفرع الثاني : كفاره الصيد

كفاره الصيد هل تجب على الوليّ أو الصبيّ؟

المشهور بين فقهاءنا - كما صرح السيد الحكيم في المستمسك (١) - أنها على

الولّى، وإنّ خالف العلّامة في التذكرة ذلك فقال: إنّ الكفّاره على الصبّي لو كان ذا مال، فالولّى حينئذٍ لا يتحمّل شيئاً من كفّاره صيد الصبّي بحال (٢).

واستدلّ المشهور بدليلين:

الأول: التسبب

فلو أنّ الولّى جاء بالصبّي إلى الحجّ ولنفرض أنّ الصبّي في هذه الأثناء صاد عصفوراً، ففي مثل هذا تجرى قاعده السبب والمباشر الفقهيّه، توضيح ذلك:

عندما يتحقّق عمل بتحريض أحد ومباشره آخر كما لو سلّم شخص عاقل سكينه لمجنون وطلب منه أن يطعن زيدا من الناس، فالسبب في هذا المثال هو المحرّض الذي سلّم السكينه للمجنون والمجنون في المثال هو المباشر، فالسبب هنا أقوى من المباشر لأنه بقوّته العقليّه يسيّر المباشر وهو المجنون في المثال، ومن ثمّ إنّ عُرف العقلاء يحكم بأنّ السبب هو المسؤول على ما حدث فيقتصّ منه.

ولو فرضنا أنّ المباشر كان عاقلاً والسبب كان مجنوناً فيقال: إنّ المباشر هو الأقوى ولذلك يجرى عليه حكم القصاص.

وليُعلم أنّ هذه القاعده لم تختص بباب الجنائيات بل تتعداه إلى أبواب أخرى مثل الضمان وما شابه.

وأما في موضع البحث فإنّ السبب هو الولّى الذي جلب الصبّي إلى الحجّ وأما الصبّي نفسه فهو مباشر، وبما أنّ الصبّي غير قادر على التمييز - حسب الفرض - ففعله ينسب إلى السبب وهو الولّى لأنّ السبب أقوى من المباشر - أعنى الصبّي - فشأنه في هذه الحال شأن المجنون، فلو أصاب صيداً فكفّارته بعهدته الولّى دون غيره.

١- مستمسك العروه الوثقى: ١٠/٢٧.

٢- تذكرة الفقهاء: ٧/٣٣ - ٣٦.

الثانى : روايه زراره

فقد ورد فيها:

«... ويتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب والطيب، وإنّ قتل صيداً

فعلى أبيه»(١).

فالروايه صريحه دون ما لبس بأنّ الصبىّ إذا أصاب صيداً فعلى الوليّ أن يدفع كفّاره صيده .

إلّا أنّ العلّامه - كما أسلفنا - قد عارض فى ذلك فهو يرى أنّها تجب فى مال الصبىّ، ضروره أنّه لو أتلف مال غيره فهو له ضامن فإن كان له مال فيدفع من ماله وإنّ لم يكن له مال فالضمان ساقط، وعليه حينما يكون الضمان عند إتلاف مال الغير فى مال الصبىّ نفسه، فلم لا تكون كفّاره صيده من ماله أيضاً؟

وقد أورد عليه صاحب الجواهر(٢) والسيد الحكيم(٣) بأنّ هذا إجتهد مقابل النصّ

لورود نص فى أنّ كفّاره صيد الصبىّ فى مال وليّه، مضافاً إلى أنّ ما ذهب إليه العلّامه غير صحيح حتّى وإنّ لم يرد فى ذلك نصّ، ضروره أنّه - وبصوره عامّه حتّى عند الاتلاف - إنّما يضمن الوليّ إن كان سبباً للإتلاف فلو لم يكن فلا ضمان عليه أصلاً.

الفرع الثالث : الكفّارات الأخرى للصبى

لو ارتكب الصبىّ محظوراً غير الصيد فعلى من تجب كفّارته ؟

وفى ذلك ثلاثه أقوال :

الأوّل : على الوليّ. الثانى : على الصبىّ نفسه . الثالث : لا شىء على أحد لأنّ عمد الصبىّ كخطئه فلا شىء على خطئه، فكذلك فى عمده .

١- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، الحديث ٥.

٢- جواهر الكلام : ١٧/٢٣٩.

٣- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/٢٦.

وبما أنه لا نصّ في المقام فلا محيص من معالجه المسأله بحسب القواعد، فبحسب مقتضى القواعد ما هو القول المختار؟

أمّا قاعده التسيب فتقتضى أن تكون جميع الكفّارات على الوليّ ولا فرق في ذلك بين الصيد وغيره، لأنّه كان السبب في حضور الصبيّ إلى الحجّ، وهو القول الأوّل كما هو واضح .

وأمّا القول الثالث فقد استند صاحبه إلى القاعده المعروفه التي تفيد أنّ: «عمد الصبيّ خطأ» وقد وردت في ذلك أحاديث (١).

ولا يخفى عليك أنّ البحث هذا في تروك المحرم عدا الصيد، وأمّا الصيد فلا فرق فيه بين العمد والخطأ كما تقدّم .

ويرد عليه :

أولاً: أنّ روايات عمد الصبيّ خطأ تختصّ بباب الديات حيث إنّ العاقله تتكفّل دفع الديه ولا صلّه لها بباب الحجّ .

ثانياً: إن كان عمد الصبيّ خطأ فلم يقول الإمام عليه السلام في روايه زراره : «... ويتقى عليهم ما يتقى على المحرم ...» إذن عمد الصبيّ عمد، وخطأه خطأ. فيلزم أن يُجنّب التروك، وإذا ما ارتكب واحده منها فعلى الوليّ أن يدفع الكفّاره، وأنّ الكفّارات الأخرى بعهدّه الوليّ كما هو الحال في الصيد.

فظهر لك ممّا أسلفناه أنّ الكفّارات جميعاً على الوليّ ولا فرق في ذلك بين الصيد وغيره .

□□

١- يلاحظ : الوسائل : ١٩، الباب ٣٦ من أبواب القصاص في النفس، الحديث ٢ وأبواب العاقله، الحديث ٢ و٣ و٥.

المسأله: ٦ في كمال الصبى والمجنون قبل الوقوفين

اشاره

(المسأله ٦) : لو حجّ الصبى المميّز وأدرك المشعر بالغاً، والمجنون وعقل قبل المشعر، يجزيهما عن حجّه الإسلام على الأقوى ؛ وإن كان الأحوط الإعادة بعد ذلك مع الاستطاعه .

تصوير المسأله :

لو أفاق المجنون وبلغ الصبى قبل الوقوف بالمشعر فإنّ حجّهما يجزى عن حجّه الإسلام، وإن كان الأحوط استحباباً أن يعيدا لو استطاعا، لأنّ المشعر أحد أركان الحجّ فمن أدركه صحّ حجّه، وهما قد أدركا المشعر فى حال العقل والبلوغ فيصح حجّهما.

الوقوفان :

هناك وقوف اختيارى يمتدّ من الظهر إلى غروب الشمس، واضطرابى وهو الوقوف قليلاً من الليل إذا لم يُدرك الوقوف الأوّل وذلك فى ليله العيد.

وأما المشعر فالاختيارى منه يبدأ من طلوع الفجر وينتهى بطلوع الشمس، فلاتجوز مغادره المشعر قبل الطلوع .

وأما الاضطرابى فعلى قسمين أحدهما يمتدّ ما بين طلوع الشمس إلى الظهر، والثانى هو المكوث قبل طلوع الفجر، حيث أجاز للنساء والشيوخ والمرضى ان يمكثوا قسطاً من الليل فى المشعر ثمّ يرحلوا إلى منى .

وفى المسأله بحوث كثيره تبلغ الصور فيها إثنى عشره أو ثلاث عشره صوره وسيأتى البحث فيها، والمسلّم منها هو أنّه لو أدرك اختيارى المشعر صحّ حجّه، وهو موضع البحث هنا، فلو بلغ الصبى فى اختيارى المشعر صحّ حجّه، وكذا المجنون لو أفاق من جنونه .

الاقوال فى المسأله :

المشهور بين فقهاءنا أنه يكفى هذا الحجج عن حججه الإسلام بل ادعى عليه الاجماع كما فى الخلاف والتذكره (١) حيث يقول :

عليه اجماع علمائنا.

وعبارته النراقى فى المقام جيده حيث قال :

«وهل يجزئ لو أدرك أحد الموقفين كاملاً، أم لا؟ الأول : للشيخ فى المبسوط والخلاف والوسيله والارشاد، بل أكثر الأصحاب كما صرح به جماعه، بل إجماعى كما عن الخلاف والتذكره وظاهر المسالك، وتردد فيه فى الشرائع والمنتهى والتحرير، بل نفاه جمع من متأخري المتأخرين» (٢) .

وأما قول الشيخ فى الخلاف : وإن كان البلوغ والعتق بعد الوقوف وقبل فوات وقته، مثل أن كملاً قبل طلوع الفجر، رجعا إلى عرفات والمشعر إن أمكنهما، وإن لم يمكنهما رجعا إلى المشعر ووفقا وقد أجزأهما، فإن لم يعودا إليهما أو إلى أحدهما فلا يجزئهما عن حججه الإسلام، وقال الشافعى : إن عادا إلى عرفات، فوقفا قبل طلوع الفجر، فالحكم فيه كما لو كملاً قبل الوقوف فإنه يجزئهما، وإن لم يعودا إلى عرفات لم يجزهما عن حججه الإسلام . وحكى عن ابن عباس أنه قال : يجزئهما عن حججه الإسلام .

دليلنا: إجماع الفرقه، فإنهم لا يختلفون فى أن من أدرك المشعر فقد أدرك الحج، ومن فاته فقد فاته الحج (٣) .

هل أن الاجماع الذى ادعاه الشيخ اجماع على المسأله أم أنه اجماع قام على قضيه كليته، وما نحن فيه أحد مصاديقها؟

١- تذكره الفقهاء: ٧/٣٨.

٢- مستند الشيعه : ١١/٢١.

٣- الخلاف : ٢/٣٧٩ و ٣٨٠، المسأله ٢٢٧.

الذى يظهر من عبارته الشيخ هو الثانى، والمسأله موضع البحث هى من فروع القضيئه الكليه .

والحاصل : أنّ المسأله مشهوره والاجماع المدعى ليس بمعنى اتفاق الفقهاء على المسأله، لأنّ منهم من كان منكراً لكفايه حججه الإسلام ومنهم من تردّد.

دليل المسأله :

الأول : الاجماع

ولا يمكن دعوى الاجماع هنا لأنّ المسأله مشهوره كما أسلفنا، ولو قلنا بالاجماع فإنّه مدركى فلا يصلح إلّا أن يكون مؤيداً.

الثانى : الروايات

وهى طوائف :

الطائفة الأولى : روايات من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ

الروايات التى تقول : «من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ» ومنها :

١. روى الكلينى أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن فضال، عن عبدالله بن المغيره، عن إسحاق بن عمّار، عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «من أدرك المشعر الحرام وعليه خمسه من الناس قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحجّ» (١).

سند الروايه جيّد، وقوله : «عليه خمسه» أى على المشعر خمسه بأن لا يكون آخر من يحضر المشعر وهو مستحبّ .

٢. روى أحمد بن على بن العباس النجاشى فى (كتاب الرجال) قال : روى أنّ عبدالله بن مسكان لم يسمع من أبى عبدالله عليه السلام إلّا حديث : «من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ» (٢).

١- الوسائل : ١٠، الباب ٢٣ من أبواب من فاته الوقوف بعرفه وبالمشعر، الحديث ١١.

٢- الوسائل : ١٠، الباب ٢٣ من أبواب من فاته الوقوف بعرفه وبالمشعر، الحديث ١٣.

إنّ الروايه وردت فى رجال الكشّى فى سيره عبدالله بن مسكان، ومن قوله : «وكان أصحابنا يقولون ...» يتبين أنّ الروايات كانت متعدّده .

سؤال : ما هو وجه قول الكشّى : «... عبدالله بن مسكان لم يسمع من أبى عبدالله إلّا حديث : من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ ...» (١) ، مع أنّ لعبدالله بن مسكان

روايات كثيره عن الإمام الصادق عليه السلام ؟

والجواب : لعلّه لم يسمع منه فى هذا الباب الخاصّ لا مطلقاً.

إنّ الكشّى فى رجاله يكتفى بنقل الروايه عن الأشخاص خلافاً للنجاشى حيث يوثق ويضعّف الرواه، ولعلّ مردّ الروايتين إلى روايه واحده، والمهمّ منهما هى الروايه الأولى .

والسؤال : هل يصح الاستدلال بهذه الروايات ؟ البعض أشكل بأنّها روايات تختصّ بالعاقل البالغ المختار الذى لم يدرك الوقوف الاختيارى بعرفات فيكفيه حينئذٍ الوقوف بالمشعر فاطلاق الروايات منصرف عن المقام فلا يشمل الصبىّ والمجنون .

إلّا أنّ كثيراً من كبار الفقهاء أخذوا باطلاقها فقالوا: إذا لم يكن الشخص محرماً ثمّ وصل المشعر فأحرم فأدرك الوقوف، يجزيه عن حجّه الإسلام ؛ فكيف بالصبىّ المميّز الذى قام بجميع الأعمال ثمّ بلغ فى ذلك المكان !؟

فنظراً لذلك ترجّح قبول اطلاق الروايات .

الطائفة الثانيه : روايات حجّ العبد وصلتها بالصبىّ

وهى الروايات التى وردت فى باب حجّ العبد حيث تشير إلى أنّ العبد إذا حجّ ثمّ أعتق لا يكفى حجّه عن حجّه الإسلام، غير أنّ هناك روايات تفيد بأنّ العبد إذا أعتق فى المشعر يجزى حجّه عن حجّه الإسلام، فهل يصح قياس الصبىّ على العبد؟ وسيأتى الجواب عن ذلك بعد حين :

وأما الروايات :

١. روى الصدوق باسناده عن معاوية بن عمّار، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : مملوك أعتق يوم عرفه، قال : «إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج» (١).

وسند الصدوق إلى معاوية بن عمّار صحيح وقد صحّحه المحقق الأردبيلي (٢)،

وأما الدلالة فهي متناغمه مع روايات الطائفة الأولى التي تدلّ على أنّ من أدرك أحد الوقوفين الاختياريين يصحّ حجّه .

٢. قال الشيخ : وروى في العبد إذا أعتق يوم عرفه أنه إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج (٣).

وهذه الرواية مرسله ويبدو أنّها نفس الرواية السابقة .

٣. روى جعفر بن الحسن بن سعيد المحقق في المعتمر، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام في مملوك أعتق يوم عرفه قال : «إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج وإنّ فاته الموقفان فقد فاته الحجّ ويتمّ حجّه ويستأنف حجّه الإسلام

فيما بعد» (٤).

ويبدو أيضاً أنّها نفس الرواية الأولى وعليه يتّضح أنّ الروايات الثلاث روايه واحده، والأولى من هذه الروايات صحيحه لا غبار عليها.

إن قلت : هذا قياس لأنّه قيس المجنون والصغير على العبد!

قلنا: إنّ السياق في جواب الإمام عليه السلام يدلّ على أنّ ذلك قانون عام وفي الواقع أنّ العرف يلغى الخصوصيّة قطعاً، فما أوردناه فليس من القياس في شيء.

١- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب وجوب الحجّ، الحديث ٢.

٢- مجمع الفائده والبرهان في شرح إرشاد الأذهان : ٦/٦٥.

٣- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٣.

٤- الوسائل : ٨، الباب ١٧ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

الطائفة الثالثة : وهى روايات المواقيت :

منها: وعنه عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن رجل نسى الإحرام بالحج فذكر وهو بعرفات فما حاله ؟ قال : «يقول اللهم على كتابك وسنة نبيك فقد تم إحرامه»(١).

والظاهر أن السند صحيح لأن على بن جعفر ثقة وكتابه كان عند صاحب الوسائل .

ولكن هناك فرق لأن في مفروض المسألة الصبي والمجنون قد أحرمنا من قبل وقد أدركا إختياري المشعر، والمفروض في الرواية أن الرجل قد نسي وأدرك الموقف في عرفات، ولم نجد روايه تتحدث عن نسي وأدرك الموقف في المشعر.

وصاحب الجواهر قد عبّر عن الروايه بـ«روى» ولم يتعرض للإشكال(٢).

وحاصل الكلام : بناءً على ما أسلفناه فإن روايات الطائفة الثالثة لا تدلّ في شيء منها على المقام، وأمّا الطائفة الأولى فتأمّنه الدلالة، وأمّا الثانية فإما أن نقول إنها دالّة - أيضاً - أو أنها مؤيّدته، ولذلك نذهب إلى ما ذهب إليه المشهور من أن حجّهما يجزى عن حجّ الإسلام .

بقيت هنا أمور :

الأمر الأوّل : لتصحيح حجّ المجنون إذا أفاق والصبي إذا بلغ وأدركا الوقوف الإختياري في المشعر، طريق آخر لم يتفطن إليه إلّا القليل، وهو أنه على كلّ مكلف أن يأتي بالحجّ صحيحاً مرّه في عمره حسب ما تقتضيه القواعد، والصبي قد جاء بالحجّ صحيحاً وعندما يكون صحيحاً على القواعد فلا بدّ من أن يكون حجّه مجزياً، هذا كلّّه بحسب القواعد الأوليّة .

١- الوسائل : ٨، الباب ٢٠ من أبواب المواقيت، الحديث ٣.

٢- جواهر الكلام ١٨/١٣٠.

روايات شرط البلوغ :

فلا بدّ من العود إلى الروايات كيما نعرف هل أنّ البلوغ شرط في جميع مراحل الحجّ أم يكفي في بعضها؟

بعض الروايات تتحدّث عن بلوغ الصبيّ بعد الانتهاء من الحجّ، وما نحن بصددّه هو أنّ الصبيّ قد أتى ببعض الأعمال قبل المشعر ثمّ أدرك الوقوف فيه بالغاً ثمّ أتى بباقي الأعمال بعد بلوغه فلننظر في هذه الروايات حتّى نعرف مدى دلالتها على المراد :

١. روى محمّد بن علي بن الحسين بإسناده عن صفوان، عن اسحاق بن عمّار، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحجّ، قال : «عليه حجّه الإسلام إذا احتلم وكذلك الجارية عليها الحجّ إذا طمّثت» (١).

ومن الواضح أنّه لا صلّه لهذه الرواية بموضوع بحثنا لأنّها تختصّ بما لو أتى بجميع الأعمال وهو في حال الصبي .

٢. روى محمّد بن يعقوب عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن شهاب، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال : سألته عن ابن عشر سنين يحجّ، قال : «عليه حجّه الإسلام إذا احتلم وكذلك الجارية عليها الحجّ إذا طمّثت» (٢).

كذلك من الواضح أنّ بين العشر سنين والاحتلام فاصل زمني فالأعمال التي أتى بها الصبيّ كانت في حال صغره فلا تجزى عن حجّه الاسلام .

٣. روى محمّد بن علي بن الحسين بإسناده عن أبان بن الحكم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : «الصبيّ إذا حجّ به فقد قضى حجّه الإسلام حتّى يكبر» (٣).

هذه الرواية أيضاً تختصّ بما إذا كان بلوغه بعد الانتهاء من أعمال الحجّ .

١- الوسائل : ٨، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٨، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

٣- الوسائل : ٨، الباب ١٣ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٤. روى محمد بن يعقوب عن عدّه من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصبم، عن مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام فى حديث قال: «لو أنّ غلاماً حجّ عشر حجج ثمّ احتلم كانت عليه فريضة الإسلام» (١).

على ضوء ما تقدّم من الروايات نعود ونقول: على كلّ مكلف أن يأتى بحج صحيح مرّه واحده فى تمام عمره، وكما أنّ الروايات تحدّثت عمّن أدّى الفريضة فى صغره فعلى ضوئها نقول: إنّها لا تجزى عن حجّه الإسلام حينئذٍ، ولكن ما نحن فيه هو أنّ المكلف قد أتى بأغلب الأعمال حين كبره فلم لا يكون حجّه مجزياً؟

هذه هى المحاولة الرابعه فى تصحيح حجّ الصبى.

الأمر الثانى: لو قلنا بكفايه حجّ الصبى عن حجّه الإسلام فيما لو أدرك أحد الموقفين بالغاً - كما هو الحق - فإنّ الكفايه مشروطه بما لو كان الصبى مستطيعاً - شأنه شأن سائر المكلفين - إلّا أنّ الاستطاعه آنئذٍ - وهى أمرٌ عرفى - حاصله لأنّ الأبوين يتكفلان نفقات حجّه، فيكون بحكم الحجّ البدلى، ونحن نرى أنّ الحجّ البدلى كاف فى ابراء الذمّه عن حجّه الإسلام.

الأمر الثالث: فى مفروض المسأله - وهو صحّه حجّ الصبى عندما يدرك الوقوف - هل أنّ عمرته - التى أتى بها عند صغره - مجزیه فيكون حجّه حجّ تمتّع أو لا، فينقلب حجّه إلى حجّ إفراد، وعليه أن يأتى بعمره بعد إتمام مناسك الحجّ؟

الظاهر أنّ ما أتى به يُعدّ حجّ تمتّع وما نواه قد حصل، فهو يشبه من أدّى عمرته ولكن - لسبب أو لآخر - لم يوفّق للوقوف بعرفات غير أنّه وفّق للوقوف فى المشعر بين الطلوعين، ففى هذه الحال هل أنّ حجّه يُعدّ حجّ تمتّع أم لا؟ كذلك شأن الصبى الذى يدرك الوقوف فى المشعر بالغاً.

الأمر الرابع : جاء فى أصل المسأله أنه إذا أدرك المكلف أحد الوقوف الاختياريين صحَّ حجّه، فمثلاً لو أدرك الوقوف بعرفات ولم يدرك الوقوف بالمشعر حتّى الاضطرارى منه صحَّ حجّه، بناء على ذلك لو أدرك الصبى الوقوف الإختيارى بعرفات بالغاً ولكنّه لم يوفّق فى إدراك الوقوف حتّى اضطرارى المشعر، هل يصحّ حجّه حينئذٍ أم لا؟ لا- فرق فى ذلك بين الصبى وغيره فعندما نعتبر إدراك أحد الوقوف كافياً فى صحه الحجّ فلم لا نحكم بصحه حجّه فى هذه الحال؟ إذن حجّه صحيح، خصوصاً أن روايات حجّ العبد تقول : «إنّ أدرك العبد أحد الوقوف بعد عتقه يكفيه لصحّه حجّه»، وقد قلنا أنه بالغاء الخصوصيه القطعيه العرفيه ستشمل هذه الروايات حجّ الصبى، بل الأولى أنها تشمل حجّ الصبى البالغ أيضاً.

الأمر الخامس : هل يجب على الصبى أن يجدد نيّه حجّه الإسلام بعد بلوغه

أو لا؟

والجواب : لا يجب ذلك لأنّ ماهيه حجّه الإسلام واحده ولم تتعدد، فعندما تتغير أوضاع الصبى ببلوغه يأخذ حجّه طابع حجّه الإسلام .

المسألة ٧: في كفايه حجّ الصبى إذا بلغ قبل الميقات

إشاره

(المسألة ٧) : لو مشى الصبى إلى الحجّ، فبلغ قبل أن يحرم من الميقات، وكان مستطيعاً ولو من ذلك الموضع، فحجّه حجّه الإسلام .

تصوير المسأله :

لو ذهب الصبى ليحجّ غير بالغ لكن حال استطاعته فبلغ قبل أن يحرم في الميقات ففي هذه الحال هل حجّه مجزٍ؟ نعم حجّه مجزٍ عن حجّه الإسلام .

أقوال في المسأله :

عدد غفير من الفقهاء لم يتعرّض للمسأله لوضوحها، لأنه عندما تكفى حجّه الصبى عن حجّه الإسلام إذا أدرك الوقوف بالمشعر بالغاً فكيف به لو بلغ في الميقات؟! وقد تعرض صاحب العروه للمسأله وتبعه في ذلك السيّد الماتن لأن وسيله النجاه التي أعاد تحريرها السيّد الماتن وقد أطلق عليها تحرير الوسيله لم يرد فيها كتاب الحجّ فاعتمد السيّد الماتن في مباحث الحجّ على كتاب الحجّ في العروه الوثقى .

قال بعض المعاصرين : لو كان الصبى مستطيعاً في وطنه وهو يعلم أنه يبلغ عند الميقات، هل يجب عليه أن يتوجه إلى مكّه لاداء فريضه الحجّ فيكون حجّه الإسلام بعد بلوغه أو لا؟

ما تقتضيه القاعده هو عدم الوجوب، إلّا أنّ البعض افتى بالوجوب لأنّ حديث الرفع إنّما يرفع الإلزامات الشرعيّه دون العقليّه فعلى الصبى بحكم العقل أن يقوم بالمقدّمه فيحضر الميقات .

وفي معرض الحديث عن الصبى إذا كمل في الميقات قبل الإحرام، فرّع بعض المعاصرين فرعاً آخر وهو أنه لو كان الصبى مستطيعاً في وطنه في حين يعلم أنه

سيكمل في الميقات فهل يجب على هذا الصبي أن يهيبه مقدمات أداء فريضه الحجّ الذي يجب عليه لاحقاً؟ ومثله - من بعض الجهات - ما لو علم أنه لا يجد الماء عند دخول الوقت، فهل يجب عليه أن يوفر الماء للوضوء قبل الوقت؟

البعض قال يلزم عليه أن يشدّ الرحال إلى الحجّ، ثم اشكل على نفسه بأنّه صبيّ والصبيّ مرفوعه عنه التكليف، ولكنه أجاب: صحيح أن التكليف الشرعيّ مرفوعه إلّا أن التكليف العقليّ ما زالت باقيه، ومن جملة التكليف العقليّ هو أنه لو علم أن المقدمات لم تتوفر حين الامتثال يلزم عليه أن يوفرها ليتمكّن من الامتثال عند حلول الوقت كما هو الحال في توفير الماء قبل الوقت للتمكّن من الوضوء للصلاه بعده، وعليه يلزم في مفروض المسأله أن يذهب الصبيّ إلى الميقات وإذا ما قصّر في ذلك فهو مؤاخذ وإن كان صبيّاً لأنّ خطاب العقل موجّه إليه .

تكليف الصبي :

لإيضاح الموقف إتجاه تكليف الصبيّ حسب ما يقتضيه حكم العقل قبل اكتماله، لا بد من تقديم مقدمات :

المقدّمه الأولى : الحسن والقبح

إشاره

اختلفت الآراء في قضيه الحسن والقبح، فقال الأشاعره - وهم الأكثرية من أهل السنّه -: إنّ الحسن والقبح ليسا عقليين بل الحسن ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه الشرع، وهذا ما يشير العجب حقاً!

إلّا أن هناك طائفه أخرى من الجمهور تذهب إلى أن الحسن والقبح عقليان كما عليه الاماميّه .

إنّ دعوى شرعيه الحسن والقبح واضحه البطلان إلّا أن البعض يصرّ على ذلك

انطلاقاً من تعصبهم الطائفي، وقد عالجتنا هذه الموضوعه في كتابنا «أنوار الأصول»^(١)

بالتفصيل، وفي المقام نشير باقتضاب إلى صحّحه مقاله الحسن والقبح العقليين :

١. الطبع الانساني

إنّ الطبع الانساني يقضى بعدم التساوى بين ما كان حسناً وما كان قبيحاً، فعلى سبيل المثال فلو كنت على ساحل البحر فكاد أحد الناس أن يغرق فمددت له يد العون لتنقذه إلا أن شخصاً آخر قد جاء فأغرقه فهل أن الناس يساؤون بين فعلك وفعل الشخص الآخر؟

وكذلك لو افترضنا أن أحداً ضلّ طريقه في الصحراء فتمكّن شخص من انقاذه فأنقذه، وشخص آخر كان يتمكّن من انقاذه في الوقت ذاته ولم ينقذه، فهل يصح أن نساوي بين صنع هذين الشخصين؟!

فإن الطبع الانساني يحكم على الأوّل بحسن الصنيع وعلى الثاني بقبحه حتى وإن لم يبعث أنبياء ليرشدوا الناس ويهدونهم . وإلى جانب ذلك فإنّ الكتاب العزيز أيضاً ينحو نفس المنحى في تأصيل الحسن والقبح العقليين .

٢. الآيات الدالّة على ذلك

منها : ما يقرب من خمسين آيه أفادت ذلك مثل قوله تعالى : (لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)، و(أَفَلَا تَعْقِلُونَ) .

فعندما تقرّ الآيات حجّيه العقل تلويحاً أو تصريحاً فإنها تؤكد الحسن والقبح العقليين تبعاً .

ومنها: الآيات التي وردت بطريقة الاستفهام، وهي :

قوله تعالى : (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)^(٢) .

١- أنوار الأصول : ٢/٤٥٧، المقام الأوّل، الأدلّه العقليّه القطعيّه .

٢- الرعد: ١٦.

قوله تعالى : (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ) (١).

وهاتان الآيتان صريحتان في حجّيه العقل وتحكيم الطبع الانساني .

قال تعالى : (هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) (٢).

فإن الآيه بعد الحديث عن المؤمنين والكافرين تقول إنَّ العقل يدرك الحسن والقبح، فهو حجّيه في ذلك .

قال تعالى : (مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) (٣).

والآيه تتحدث عن الحسن والقبح بعد الإشاره إلى الفريقين : المؤمنين والكافرين .

إنَّ هذه الآيات تدل بوضوح على حجّيه العقل، وأن الحسن والقبح العقليان في معزل من الشرع .

المقدمه الثانيه : الملازمه بين حكم العقل والشرع

هناك بحث في الملازمه بين حكم العقل وحكم الشرع فبعض قال

بالملازمه بينهما وبعض آخر انكرها والصحيح أن الملازمه قائمه بينهما فإنَّ

البارى سبحانه حكيم بل هو سيد العقلاء فلا يتعارض حكمه مع حكم

العقل، والفارق في أن البارى يعبر عن حكمه بلغه الوحى وأما الانسان فبلغه العقل والطبع .

إذن، إنكار الملازمه يؤدى إلى انكار الحكمه الربانيه .

١- الأنعام : ٥٠.

٢- النحل : ٧٦.

٣- هود: ٢٤.

المقدمه الثالثه : أقسام الادراكات العقليه

إن الادراكات العقليه على ضربين :

فإما أن تكون ضروريه فهي بديهيه لا تفتقر إلى برهنه واستدلال وإما أن تكون نظريه فتحتاج إلى استدلال وبرهنه لا ثبات ما تدل عليه لأنها ليست بديهيه لتكون في غنى عن ذلك .

سؤال وإجابته :

هل أن المدركات النظرية توصل إلى الحكم الشرعي ؟

قد عارض الأخباريون ذلك، والشيخ الأعظم قد فند في «الرسائل» مزاعمهم، ونحن بدورنا قد ابطنا في كتابنا «أنوار الاصول» ما ذهبوا إليه، واثبتنا أن الادراكات النظرية إن كانت قطعيه فهي حجه فلا فرق حينئذ بينها وبين الادراكات الضروريه من هذه الجبهه .

وبعد هذا العرض السريع للمقدمات فالنعد إلى محل البحث :

إن الصبى قبل البلوغ قد يتمكن من إدراك أن بعض الافعال كالقتل والزنا قبيحه، فهل أنه لو ارتكبها يعد عاصياً؟

بناء على ما ذهب إليه البعض يعد عاصياً وإن كان ادراكاته للحكم نظرياً، وعليه يلزم فيما نحن فيه أن يرحل إلى الميقات لأنه سيكمل - حسب الفرض - هناك، ولو لم يؤد ما عليه فسيعاقب .

ولكن ظاهر أدله الشرع يدل على خلاف ذلك فلا تكتب عليه معصيه ضروره أن حديث «رفع القلم» مطلق فشأن الصبى شأن النائم والمجنون في ذلك فلم يثبت العقل للصبى حكماً، وإذا ما ثبت فقد عفاه الشارع عنه .

زد على ذلك أن الصبى في بابي القصاص والديات لم يقتص منه وتؤخذ من ماله

ديه حتى فى قتل العمد لأن عمدته خطأ، كما أن الحدود لا تجرى فى حقّه، وما يتلقاه من عقوبه فهو يشبه التعزير، وفى الواقع هو تأديب له .

إذن یرد على هذا الرأى :

أولاً: أن الإلزام العقلى للصبيّ - لو قلنا به - لا ينسجم مع الأدله الشرعيه .

ثانياً: نحن نشك فى الصغرى لأن الإتيان بالمقدمات قبل الوقت ليس من الإلزام العقلى فى شىء.

□□

المسألة: ٨ لو حجاً معتقداً بعدم البلوغ أو الاستطاعة فبان الخلاف

إشارة

(المسألة ٨) : لو حجَّ ندباً باعتقاد أنه غير بالغ، فبان بعد الحجِّ خلافه، أو باعتقاد عدم الاستطاعة، فبان خلافه، لا يجزى عن حجِّه الإسلام على الأقوى، إلّا إذا أمكن الاشتباه في التطبيق .

تصوير المسألة :

لو اخطأ اعتقاده في الحجِّ بأن قصد الأمر الإلهي فنوى الحجَّ الندبيّ دون الوجوبيّ لأنه كان يظن أنه غير بالغ أو غير مستطيع فكان مصداق التكليف هو الندب، فبان فيما بعد أنه بالغ أو مستطيع، فيرى السيّد الماتن في هذه الحال أن حجِّه لا يجزى عن حجِّه الإسلام إلّا أن يكون من قبيل الخطأ في التطبيق .

وهنا يطرح السؤال التالي : ماذا يعنى الخطأ في التطبيق ؟

الخطأ في التطبيق هو أن ينوى المكلف الأمر الواقعي فمثلاً حسب أن تكليفه هو الحجَّ الندبيّ في حين أن تكليفه كان الحجَّ الواجب فأخطأ في تطبيق الأمر المكلف به على المصداق فبدلاً من أن يطبقه على الواجب طبقه على الندبيّ، ومثله ما لو نوى الصلاة خلف الإمام الحاضر ظناً منه أنه زيد، ثمّ تبين أنه عمر فهذا من قبيل الخطأ في التطبيق فتصحّ صلاته في هذه الحال، هذا بخلاف ما لو نوى الصلاة، خلف زيد من دون أن ينوى العنوان العام وهو الإمام الحاضر، فانكشف أنه عمر ففي صحّته صلاته حسب هذا الفرض اشكال .

لم تصلنا في المسألة أقوال من المتقدمين إلّا ما ورد عن صاحب كشف اللثام حيث إنه في معرض الحديث عن البلوغ في المشعر - المسألة السادسة - تطرّق للمسألة موضع البحث، كما أن السيّد في العروة قد تطرق للمسألة وتبعه في ذلك المحشون والشرح للعروة، فكان ما أورده السيّد هو محور حديث الاعلام، فقال

البعض بعدم الإجزاء مطلقاً، ويبدو من عبارته بعض آخر الإجزاء مطلقاً وقال آخرون مثل السيد الماتن بالتفصيل كما مرّت الاشارة إليه .

دليل المسأله :

لم يتوفر نص روائى فى المسأله فلم يبق أمامنا إلّا اللجوء إلى القاعده وعندما نعالج المسأله من طريق القاعده نتمكن حينئذ من التوسّع بها إلى مجالات أخرى من الفقه، ولكن قبل الخوض فى صلب الموضوع ينبغى التنبيه على ما يلى :

أولاً: أن ماهيه حجّه الإسلام تتفق مع ماهيه الحجّ الندبى فلا فرق بينهما إلّا فى أن أحدهما إلزامى والآخر تطوعى، خلافاً لصلاه الصبح ونافلتها فإنهما من العناوين القصديه فتختلفان فى الماهيه وأما حجّه الإسلام والحجّ الندبى فلا يختلفان فى الماهيه .

وباختصار فنحن من خلال الآثار نعرف على وحده الماهيه وتعددتها، فمثلاً صلاه الجمعة ذات ماهيه واحده سواء كانت واجبه أو مستحبه، وأمّا صلاتى الظهر والعصر فيختلفان فى الماهيه ومن هنا يقال : لو اخطأت فأعد، فمن مثل هذا الأثر نعرف الوحده والتعدّد.

وقد يتوهم متوهم أن عنوان حجّه الإسلام عنوان مستقلّ كما فى الروايات حيث فرّق بين الحجّ الندبى وحجّه الإسلام فلا يكفى لو لم ينو عنوان كلّ منهما على حده .

غير أن الروايات عبرت بتعبيرات مختلفه عن الحجّ الواجب فعبرت تاره

ب- «حجّه الإسلام» كما فى الروايتين الأولى والثانيه من الباب الثانى عشر، والروايه الأولى من الباب الثالث عشر من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، وبذلك يتبين أن ماهيه الحجّ فى حجّه الإسلام تختلف عن ماهيته فى الحجّ الندبى.

إلّا أن هناك روايات كانت لها تعبيرات أخرى ففى الحديث الثانى من الباب الثالث عشر قد عبر ب- «فريضه الاسلام»، وفى الحديثين التاسع والعاشر من الباب العاشر عبر بكلمه «الحجّ»، وفى الحديث الثانى من الباب العاشر عبر ب- «حجّه

تامه»، وحتى فى الآيه الشريفه ورد: (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ) فلم يأت بعنوان «حجّه الإسلام» فلم يكن عنوان حجّه الإسلام عنواناً خاصاً مستقلاً يلزم أخذه بعين الاعتبار.

ومن بين الاعلام الذين قالوا بتعدّد ماهيّتهما، السيّد الخوئى وأما السيّد الشاهرودى فقد قال بوحده الماهيه فيهما فلم ير فرقاً بين الحجّ الوجوبى المتمثل فى حجّه الإسلام والحجّ الندبى المتمثل فى الأفعال التى يأتى بها الصبى قبل بلوغه مثلاً.

بناء على ما تقدّم لو شكّ فى التعدد وأن العنوان قصدى، تجرى البراءه لأنّ الشكّ فى النيه شكّ فى الشرطيه، وعند الشكّ فى الشرطيه أو الجزئيه تجرى البراءه وهذا هو شأن المركبات الشرعيه أعنى الأقل والأكثر الارتباطيين .

وثانياً: لو اعتقد الصبى - حسب الفرض - أنه لم يكتمل بعد أو أنّه لم يستطع، فحجّ ندياً؛ فهل أن تقييد حجّه بالندب يوجب فسادّه؟ لأنّ الذى فى ذمته هو حجّه الإسلام، والذى أتى به هو الحجّ الندبى !

فى مثل هذا الفرض تاتى مقوله الخطأ فى التطبيق، فلو لم يكن الحجّ مقيداً بالندب وأتى به المكلف قربه إلى الله سبحانه فيصح حجّه؛ لأنّه أخطأ فى تطبيق ما أتى به على ما فى ذمته .

وأما إذا قيّد المأتى به بالندب، بمعنى أنه حتى لو كان يدرى أن ما فى ذمته هو الواجب، لنوى الندب أيضاً، ففى مثل ذلك لا يصح حجّه . إلّا أن هذا الفرض لا تجد له مصداقاً، لأنك لا تجد أحداً ينوى الحجّ مقيداً بالندب بحيث لا يريد اتيان الحجّ الواجب بحال .

وعليه نحن نرى أنه لا وجه للتفصيل ولا نرى له مبرراً وأن جميع الفروض هى من قبيل الخطأ فى التطبيق، ولذلك نحكم بالصحة كلما اشتبه الوجوب بالندب .

ومن هنا لو نوى شخص الغسل للصلاه مقيداً بالوجوب لأنه مقدمه للواجب، ثم

علم أنه قبل الغسل كانت الشمس قد اشرقت فيصبح غسله ندبياً، فإنّ هذا من قبيل الخطأ في التطبيق لأنه لم يقصد بحال أنه لو كان يعلم أن وقت الصلاة قد فات ولم يكن الغسل واجباً لنوى الوجوب أيضاً.

وحاصل الكلام: فإن في مفروض المسألة - وهو ما لو جهل المكلف أنه كمل أو جهل أنه مستطيع فجاء بالحجّ ندباً - يصح حجّه لأن الماهية واحده، وأن التقييد

لا يصح فرضه في المقام فلا يضر.

فروع المسألة :

وتتفرع عن هذه المسألة فروع :

الأوّل : لو ظن المكلف أن ما جاء به من حجّ في السنه الماضيه كان صحيحاً فأدى حجّه ندباً، ثم تبين أن حجّه السابق كان باطلاً، ففي هذه الحال يكون حجّه الثاني مجزياً عن حجّه الإسلام .

الثاني : لو حسب أنه أدى الفريضة فأتى بالحجّ ندباً، ثم بان أن الذي جاء به كان عمره، فعند ذلك يصبح المأتمّي به ندباً مجزياً عن حجّه الإسلام كذلك .

الثالث : إذا ظن الشخص أنه أدى الحجّ بالغاً فأتى بالحجّ في السنه التاليه ندباً، وبعد الانتهاء علم أن حجّه السابق كان قد اداه قبل البلوغ، فما أتى به ندباً يجزى عن حجّه الإسلام أيضاً، وهذه المسألة في مضمونها على عكس ما يثار في المقام .

شرط الحرّيه

الثانى من شرائط وجوب الحجّ الحرّيه وفي هذا المقام يقول صاحب العروه :

الثانى من الشروط : الحرّيه، فلا يجب على المملوك وإنّ أذن له مولاه وكان مستطيعاً من حيث المال بناء على ما هو الأقوى من القول بملكه [ولكنها فى طول ملكيه مولاه] أو بذل له مولاه الزاد والراحله [وبالذلل هنا إباحه التصرف] (١).

أقول : ليست هذه المسأله موضع ابتلاء لأن نظام الرّق قد أُلغى إلّا فى بعض النواحي من العالم، ولذلك لم نتوقف عندها، وقد تعرض السيّد الحكيم - فى ما يقرب من عشر صفحات - إلى مسأله مالكيه العبد وفروعها ونحن لا نرى مبرراً لبحث ذلك .

والأهم فى المسأله هو أن الاسلام دين المحبه والمساواه والانسانيه، قال تعالى : (يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (٢).

فوفقاً لهذه الآيه الشريفه لا فرق بين إنسان وإنسان وإنما التفضيل بالتقوى، فحسب .

وفى الحديث النبوى صلى الله عليه وآله :

«لَا فَضْلَ لِلْعَرَبِيِّ عَلَى الْعَجَمِيِّ وَلَا لِلْأَحْمَرِ عَلَى الْأَسْوَدِ إِلَّا بِالتَّقْوَى» (٣).

١- العروه الوثقى : ٤/٣٥٣.

٢- الحجرات : ١٣.

٣- مستدرک الوسائل : ١٢، الباب ٧٥ (كراهه الافتخار) من أبواب جهاد النفس وما يناسبه، الحديث ٦.

فلا فرق بين الأعراق والألوان والناس سواسيه إلّا بفارق التقوى، فنظرة الاسلام للناس نظره مساواه، «أنتم من آدم وآدم من تراب» (١).

وهنا سؤال : مع هذه النظرة الانسانيه للاسلام، نسأل : كيف يسمح هذا الدين بأن يملك الانسان اخاه الانسان؟!

والجواب : أنّ الاسلام لم يأت بنظام الرق، بل كان هذا النظام قائماً قبل ظهور الإسلام .

ومن هنا يتبدل السؤال إلى سؤال آخر وهو: لم أقرت الشريعة الاسلاميه هذا النظام ؟

وفى الجواب نقول : عند البعثة النبويه الشريفه كان نظام الرق منتشرأً فى كافه بقاع الأرض، وأما الاسلام فلم يقف مكتوف الأيدى أمام هذه الظاهره المتفشيه بل وضع خطه مرحليه مدروسه من أجل معالجتها.

وقد تسأل : لم كانت الخطه مرحليه ؟ ولم لا يُصدر قرار حاسمً لالغاء استرقاق بالمّرّه ؟

والجواب : أن مثل هذه القرار كان من شأنه أن يربك الوضع الاجتماعى آنذاك، فأصدار قرار من هذا النوع كان يؤدي إلى خلق توتر خطير يعرض حياه العبيد إلى الخطر والضياع .

فعلى سبيل المثال لو اتخذت دوله قراراً بتهجير الأجانب من أراضيها فى حين أن لهم أملاكاً وثروات فى ذلك البلد ويرتبطون بالنسيج الاجتماعى القائم فى أكثر من سبب فلو عمدت هذه الدوله على قلع هذه الشريحه من البناء الاجتماعى دفعه واحده، ألا يُحدث ذلك أزمه وإرباكاً فى التركيبيه الاجتماعيه العامه؟! لعلك لا تجد سياسياً يشعر بالمسؤوليه فيتخذ قراراً من هذا القبيل بعيداً عن الحكمه والصواب !

فالحكمه والتدبير يقتضيان أن توضع خطه تدريجيه تجنب النظام الاجتماعى الإرباك والتوتر.

إنّ الاسلام فى معالجاته لظاهره الرق اتجه هذه الوجهه فوضع خطه على ثلاث مراحل :

الأولى : شجب ظاهره الرق فقال : «شر الناس من باع الناس» (١).

الثانيه : عدّ إعتاق العبيد من أكبر العبادات، ثم وضع طرقاً لتحقيق ذلك مثل الاستيلاء والشركه والكفارات .

الثالثه : تجنب المعتق عن آثار العبوديه السابقه ومنحه كامل الحقوق والواجبات، ومن هنا كان من العبيد مستشاراً للنبي صلى الله عليه وآله ومؤذناً له، ومنهم من كان والياً، ومنهم من عُين قائداً للجيش وما إلى ذلك من مناصب ومسؤوليات شغلها العبيد غداه انعتاقهم .

وبذلك وضعت الشريعه العزاء خطه ناجعه للقضاء على ظاهره الاسترقاق .

وقد بحثنا هذه الظاهره فى تفسيرنا: «الأمثل فى تفسير كتاب الله المنزل» (٢) .

كما قد كتبنا بحثاً بعنوان : «الرق فى الاسلام».

□□

١- الوسائل : ١٢، الباب ٢١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١.

٢- الأمثل فى تفسير كتاب الله المنزل ، سوره محمّد ذيل تفسير الآيات ٤-٦. علماً بأن شيخنا الاستاذ اذفتى بحرمه الاسترقاق فى العصر الراهن .

ثالثها: الاستطاعه من حيث المال، وصحّٰه البدن وقوّته، وتخليه السرب وسلامته، وسعه الوقت وكفايته .

شُرط الاستطاعه المالىه

تصوير المسأله :

الثالث من شرائط وجوب الحجّ : الاستطاعه .

إنّ بحث شرط الاستطاعه بحث هام مترامى الأطراف ومتعدّد الفروع وقد اختصره مشهور الفقهاء فى ثلاثه أمور :

١. الزاد والراحله .

٢. صحّٰه البدن .

٣. تخليه السرب .

إلّا أن السيّد الماتن اعتبرها فى سته :

١. الاستطاعه المالىه .

٢. الصحّٰه البدنيه .

٣. القدره الجسميه .

٤. تخليه السرب .

٥. سلامته .

٦. سعه الوقت وكفايته .

ثم زاد عليها أمرين آخرين :

٧. نفقه العيال (كما سنقرأ فى المسأله : ٣٨).

٨. والعود على الكفايه فى معيشته (كما سنقرأ فى المسأله : ٣٩).

ليبلغ العدد ثمانيه أمور. ولم يحن الوقت لبحث الشرطين الأخيرين .

مفهوم الاستطاعة ودليها :

إن شرط الاستطاعة هو ما يدل عليه ظاهراً الكتاب العزيز وتواتر الروايات والإجماع، بل ضروره الدين كما يقتضيه دليل العقل أيضاً، غير أن كل دليل يشير إلى معنى من معانى الاستطاعة فتاره يشير إلى الاستطاعة العرفيه وأخرى إلى الشرعيه وفي ثالثه إلى العقلية ولكن يلزم قبل كل شيء أن نتبين معنى الاستطاعة .

أما فى الكتاب العزيز :

فتقول الآيه المباركه : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) (١) وفى

تقديرنا أن الاستطاعة المعتره فى الكتاب الكريم هى الاستطاعة العرفيه وهى أن يكون الشخص مستطيعاً فى مقاييس العرف فلا يكلف نفسه بعمل اضافى يفوق طاقته الاعتياديه، نظراً إلى أنه لم تكن هناك حقيقه شرعيه وإن كانت فلم تكن على عهد الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله، فلا يبقى لنا إلا أن نحمل الاستطاعة على المعنى العرفى للكلمه .

وأما فى السنّه :

وهى أن يحدد الشارع الاستطاعة ويبيّن ماهيتها، حاول البعض أن يستخلص من السنّه الاستطاعة الشرعيه بمعنى أنه يضيف على المعنى العرفى قيوداً، ومن هنا قال بعضهم : إن الروايات تدل على أن للراحله مثلاً موضوعيه فى الاستطاعة وعليه لو أن الانسان ذهب للحجّ راجلاً لقرب منزله من مكّه لا يعد عند الشارع المقدّس مستطيعاً حسب الفرض وإن كان مستطيعاً عند العرف واقعاً.

ولكن هذا الحمل لا يمكن الأخذ به لأن ظاهر الالفاظ يحمل على المصاديق العرفيه إلا أن يثبت الخلاف بأن هناك حقيقه شرعيه، وفيما نحن فيه لم يثبت ذلك .

وأما الدليل العقلي :

والمراد هنا من الاستطاعة العقلية هو الامكان العقلي الذي يقابل الامتناع، فلو ذهب الشخص إلى الحج بكل ما يمكن من طريق الاستجداء أو التقشف أو الاستقراض مثلاً يُعد مستطيعاً عقلاً وإن لم يكن مستطيعاً بحسب الشرع والعرف، ولو بنينا على الدليل العقلي هنا فيجب الحج على من استطاع بأي طريق حصل .

وأما الاجماع :

وأما لو كان الدليل هو الاجماع فنأخذ بالقدر المشترك بين الاستطاعتين العرفية والشرعية لأنه موضع الاجماع، فبعض المجمعين قال بالاستطاعة العرفية وبعض آخر قال بالاستطاعة الشرعية، فهذا اجتمعت كلمتهم على نفي الاستطاعة العقلية .

بعد هذا العرض السريع لما تقتضيه الأدلة الأربعة في الاستطاعة نقول :

إن الآيه الكريمة لا تدل على أكثر من الاستطاعة العرفية .

وأما الروايات : فإنها على طوائف :

الأولى : الروايات التي تدل على ثلاثه أمور: سلامة البدن، الزاد والراحله، تخليه السرب، وهي كما يلي :

١. روى الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن يحيى الخثعمي، قال : سألت حفص الكناسي أبا عبدالله عليه السلام وأنا عنده عن قول الله عزوجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ما يعنى بذلك قال : «مَنْ كَانَ صَحِيحًا فِي بَدَنِهِ مُخَلِّي سَرْبُهُ لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ فَهُوَ مَمَّنْ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ أَوْ قَالَ مَمَّنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَقَالَ لَهُ حَفْصُ الْكُنَاسِيِّ: فَإِذَا كَانَ صَحِيحًا فِي بَدَنِهِ مُخَلِّي سَرْبُهُ لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ فَلَمْ يَحِجَّ فَهُوَ مَمَّنْ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ؟ قَالَ: نَعَمْ» (١).

١- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٤.

هل أن الاستطاعه فى الروايه عرفيه أم شرعيه ؟ فلو قيل أن للراحله موضوعيه حتى عند القدره على المشى تصيح الاستطاعه شرعيه وهو فرض بعيد، وإن قيل إنها قيد غالبى، فستكون الاستطاعه عرفيه .

وقد ورد منّا فى مباحث المفاهيم فى علم الاصول فى بحث مفهوم الوصف أن القيود الغالبية لا- مفهوم لها فهى تشبه القيد التوضيحي فمثلاً فى الآيه : (وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ)، أن قيد (فى حُجُورِكُمْ) قيد غالبى لأن الأمّ التى تتزوج وهى شابه فى الغالب وعندها طفله صغيره تتربى فى حضن الزوج الثانى، وهذا لايتنافى مع أن تكون لها بنتاً كبيره . وكذلك فى الآيه : (وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) (١).

٢. روى عن أبى عبدالله عليه السلام فى قوله عزوجلّ : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ما يعنى بذلك ؟ قال : «مَنْ كَانَ صَحِيحًا فِي بَدَنِهِ مُخَلِّي سِرُّهُ لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ...» (٢).

رواه الحديث كلّهم ثقاه، ومن ناحيه المتن فلو قلنا: إن قيد الراحله قيد غالبى، ستكون الاستطاعه عرفيه .

هاتام الروايتان تدلّان على قيود الاستطاعه الثلاثه بوضوح ولا تدلّ على أكثر من الاستطاعه العرفيه (٣).

وهناك روايات تدلّ على المطلوب ولكن بطريقه أخرى، منها:

٣. روى ذريح المحاربى عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحِجَّ حَجَّهَ

١- الحجّ : ٢٧.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجّ، الحديث ٤.

٣- وهناك روايات أخرى فى المقام أوردها صاحب مستدرك الوسائل . لاحظ : مستدرك الوسائل : ٨، الباب ٧ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الأحاديث : ٣-٥.

الأسلام لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ حَاجَةٌ تُجْحِفُ بِهِ أَوْ مَرَضٌ لَا يُطِيقُ فِيهِ الْحَجَّ أَوْ سُلْطَانٌ يَمْنَعُهُ فَلْيَمْتَّ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا» (١).

هذه العبارات الثلاث تؤول إلى العبارات الثلاث التي سبقت في الروايات الماضية، لأن قوله: «حاجه تجحف به» يعنى الزاد والراحله، «ومرض لا يطيق فيه الحج» يعنى صحه البدن، و«سلطان يمنعه»، يعنى تخليه السرب .

إذن هذه الروايه وما شابهها من الروايات تدل على المصاديق التي اشارت إليها الروايات السابقه، كما وقد وردت في المستدرک في الباب السابع من أبواب وجوب الحج روايات تشبه هذه الروايات .

الطائفة الثانيه : وهى الروايات التى تشير إلى «صحّ البدن» و«الاستطاعه المالىه».

١. روى عبدالرحمن بن الحجاج قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن قوله : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا) قال : «الصَّحَّةُ فِي بَدَنِهِ وَالْقُدْرَةُ

فِي مَالِهِ» (٢) .

٢. روى حفص بن الأعمور عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «الْقُوَّةُ فِي الْبَدَنِ وَالْيَسَارُ فِي الْمَالِ» (٣) .

٣. روى معاوية بن عمّار عن أبي عبدالله عليه السلام فى قول الله عزوجل : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا) قال : «هَذَا لِمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ وَصِحَّةٌ فَإِنْ سَوَّفَهُ لِلتَّجَارَةِ فَلَا يَسَعُهُ ذَلِكَ وَإِنْ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ شَرِيْعَهُ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ إِذَا تَرَكَ الْحَجَّ وَهُوَ يَجِدُ مَا يَحُجُّ بِهِ وَإِنْ دَعَاهُ أَحَدٌ إِلَى أَنْ يَحْمِلَهُ فَاسْتَحْيَا فَلَا يَفْعَلُ فَإِنَّهُ لَا يَسِيْعُهُ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ وَلَوْ عَلَى حِمَارٍ أَجْدَعَ أَبْتَرَ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ : (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ

١- الوسائل: ٨، الباب ٧ من أبواب وجوب الحج ، الحديث ١.

٢- الوسائل: ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج ، الحديث ١٢.

٣- الوسائل: ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج ، الحديث ١٣.

اللَّهِ غَيْبٌ عَنِ الْعَالَمِينَ) قَالَ وَمَنْ تَرَكَ فَقَدْ كَفَرَ قَالَ وَلَمْ لَا يَكْفُرُ وَقَدْ تَرَكَ شَرِيْعَهُ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ ...» (١).

هذه الطائفة اشارت إلى قيدين من القيود الثلاثة ولا تتعارض مع الطائفة الأولى فإن العرف يجمع بينهما لأنه قد يكون السؤال في الطائفة الثانية في زمان كانت الطرق آمنة ولا تحتاج إلى راحله لأن عنده مال يسد به حاجته من هذه الناحية .

الطائفة الثالثة : وهي الروايات التي تقول : «له ما يحجج به» والظاهر أنها تعنى الزاد والراحله، وهي عشر روايات نأتى بروايتين منها نموذجاً :

١. روى محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) قال : «يَكُونُ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ» (٢) .

٢. روى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) قال : ما السبيل ؟ قال : «أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ» قَالَ : قُلْتُ : مَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ مَا يَحُجُّ بِهِ فَاسْتَحْيَا مِنْ ذَلِكَ أَهْوَمَمَّنْ يَسْتَطِيعُ إِلَيْهِ سَبِيلاً؟ قَالَ : «نَعَمْ مَا شَأْنُهُ أَنْ يَسْتَحْيَى وَلَوْ يَحُجُّ عَلَى حِمَارٍ أَجْدَعَ أَتْرَفَانَ كَانَ يُطِيقُ أَنْ يَمْشَى بَعْضًا وَيَرْكَبَ بَعْضًا فَلْيَحُجَّ» (٣) .

أكدت الرواية على الزاد والراحله فقط، وأما صحه البدن وتخليه السرب فلم يذكر فيها.

الطائفة الرابعة : وهي لا تذكر إلا الزاد والراحله فهي مثل الطائفة الثالثة من هذه الجهة، ولنأتى بروايتين منها :

١- الوسائل : ٨ ، الباب ٦ من أبواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ١١ .

٢- الوسائل : ٨ ، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ١ .

٣- الوسائل : ٨ ، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ٥ ولاحظ : الباب ٨ ، الأحاديث ٣ و ٤ .

روى السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال : سأله رجلٌ من أهل القدر فقال : يا ابن رسول الله أخبرنى عن قول الله عزّوجلّ : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) أليس قد جعل الله لهم الاستطاعه ؟ فقال : «وَيَحْكُكُمْ إِنَّمَا يَعْنِي بِالِاسْتِطَاعَةِ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ لَيْسَ اسْتِطَاعَهُ الْيَدْنَ فَقَالَ الرَّجُلُ : أَفَلَيْسَ إِذَا كَانَ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ لِلْحِجِّ ؟ فقال : وَيَحْكُكُمْ لَيْسَ كَمَا تَظُنُّ قَدْ تَرَى الرَّجُلَ وَعِنْدَهُ الْمَالُ الْكَثِيرُ أَكْثَرَ مِنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فَهُوَ لَا يَحِجُّ حَتَّى يَأْذَنَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ» (١).

فى سند الروايه ضعف بالسكونى، فأنه عامى وأما من ناحيه الدلاله فان أهل القدر هم القائلون بالجبر ولذلك يسمون بالقدرية فالسائل يقول أن الاستطاعه متحققه لمن شاء الله له أن يذهب وغير متحققه لمن لم يشأ! فردّ عليه الامام أن الاستطاعه هى الزاد والراحله فليس المراد من الاستطاعه الفعل الانسانى الذى يقدر بالاراده الربانيه .

فأجابه الإمام : ويحكك إنما يعنى بالاستطاعه الزاد والراحله ليس استطاعه البدن .

* عن الرضا عليه السلام فى كتابه إلى المأمون قال : «وَحِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَالسَّبِيلَ زَادَ وَرَاحِلَةً» (٢).

والروايه مرسله وهى جزء من كتاب كتبه الإمام للمأمون فى شرائع الاسلام استجابته لطلب منه، وقد وزعه صاحب الوسائل فى أبواب مختلفه من كتابه .

بقى هنا أمران :

الأول : لا- تتعارض الطوائف الأربع فيما بينها لأنّ الأئمه : احياناً كانوا يبينون الحكم بذكر المصداق فلا يقصدون الحصر فى بيانهم، فلا تعارض بين الروايات التى

١- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٥.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٩.

كانت تذكر ثلاثه مصاديق مع الروايات التي تذكر مصداقين، وبعبارة أُخرى : قلنا في مباحث المطلق والمقيّد من علم الاصول أن المثبتين لا يتقيّد أحدهما بالآخر وكذلك المنفيين، وإنما التقيّد يقع بين المنفى والمثبت وما نحن فيه مثبتان لا منفى ومثبت .

الثاني : ما يستفاد من الروايات السابقه هل هو الاستطاعه العرفيه أم الشرعيه ؟

يرى صاحب الجواهر(١) أن المستفاد من الروايات هي الاستطاعه الشرعيه،

فالاستطاعه حقيقه شرعيه كما أن المسأله - على رأيه - إجماعيه، ثم يقول : إنّ صاحب المدارك قد وسوس في الاجماع وتبعه صاحب الحدائق فيما ذهب إليه، وبما أنه يرى أن المسأله إجماعيه حاول أن يعالج التعارض بين الروايات ويبررها.

وقد سار السيّد الماتن وصاحب العروه واغلب المحشّين في ركب صاحب الجواهر! وحسب ما ذهبوا إليه لو أن شخصاً كان على مقربه من مكّه وتمكّن أن يذهب إليها راجلاً لا يُعدّ مستطيحاً لو لم يملك راحله، لأن الراحله شرط في تحقق الاستطاعه التي هي بدورها شرط في تحقق وجوب الحجّ .

وما نحن عليه هو أن الاستطاعه عرفيه وليست المسأله إجماعيه لوجود المخالف كما أشار النراقي(٢) ، ولعل القول بالاستطاعه العرفيه إجماعى، فكيف نبرر

ما ذهب إليه صاحب الجواهر(٣) من دعوى الاجماع على أن المراد من الاستطاعه

هو الاستطاعه الشرعيه، مع ما كان عليه من تضلّع في الفقه واحاطه به ؟

□□

١- جواهر الكلام : ١٧/٢٤٨-٢٥٠.

٢- مستند الشيعة : ١١/٢٤-٣٠.

٣- جواهر الكلام : ١٧/٢٤٨.

المسألة ٩: اشتراط الاستطاعه الشرعيه دون القدره العقليه

اشاره

(المسألة ٩): لا- تكفى القدره العقليه فى وجوبه، بل يشترط فيه الاستطاعه الشرعيه، وهى الزاد والراحله وسائر ما يُعتبر فيها، ومع فقدها لا- يجب ولا يكفى عن حجّه الإسلام؛ من غير فرق بين القادر عليه بالمشى مع الاكتساب بين الطريق وغيره، كان ذلك مخالفاً لزيّه وشرفه أم لا، ومن غير فرق بين القريب والبعيد.

تصوير المسأله :

إنّ السيّد الماتن يرى أنه لا تكفى القدره العقليه فى وجوب الحجّ فلا بد من تحقق الاستطاعه الشرعيه، فلو لم يتوفّر الزاد والراحله وما إلى ذلك من مستلزمات، لا يجب عليه الحجّ، وإنّ أتى بالحجّ على هذه الشاكلة فلا يكفى عن حجّه الإسلام وإن كان حجّه صحيحاً، فعند فقده لذلك لا فرق بين أن يكون قادراً على المشى والاكتساب اثناء الطريق أو لا، وسواء كان موافقاً لشأنه وشرفه أولاً، وسواء كان بعيداً عن مكّه أو قريباً منها!

مناقشه :

وفى المقام بحثان متميزان، احدهما يختص بمن كان يقطن فى مكّه أو فى موضع قريب منها وسيأتى البحث عنه، والثانى عن الذى يقطن بعيداً عن مكّه . وهنا يطرح هذا السؤال : هل يجب توفر الزاد والراحله والمستلزمات الأخرى لكى يُعدّ حجّه حجّه الإسلام؟ وبعبارة أخرى : هل تشترط فى وجوب حجّه الإسلام الاستطاعه الشرعيه أو تكفى الاستطاعه العرفيه ؟

يبدو من عبارته صاحب الجواهر أن شرط كون الاستطاعه شرعيه أمر إجماعى، وأنّ للزاد والراحله موضوعيه فى المقام وإنّ تمكّن من المشى والاكتساب اثناء

الطريق! فيقول: «... كالمقطع بكون الراحله من المراد بالاستطاعه فيتوقف الوجوب على حصولها وإنّ تمكّن بدونها بمشى ونحوه للإجماع المحكّي عن الناصريات والغنيه والتذكره والمنتهى ... وعلى كلّ حال فقد وسوس سيد المدارك وتبعه صاحب الحدائق في الحكم بالنسبه إلى الراحله فضلاً عن الزاد...» (١).

كما ترى أنّ صاحب الجواهر قد نزل رأى المخالف إلى حد الوسوسه، وقد تعرّض السيّد صاحب العروه إلى هذا الفرع فقال: في المسأله وجهان...، وقد أيد السيّد القول بأن الاستطاعه شرعيه، كما اقتفى أثره أكثر المحشّين وقد خالف بعضهم ذلك كما يظهر مما افاده المحقق النراقي، بأنّ المسأله خلافه تماماً، فهو يقول:

«هل اشتراط الراحله مختص بصوره الاحتياج إليها لعدم القدره على المشى أو للمشقه مطلقاً... أو يعم جميع الصوره وإن تساوى عنده المشى والركوب سهوله وصعوبه وشرفاً وضعه؟ ظاهر المنتهى الأوّل، حيث اشترط الراحله للمحتاج إليها وهو ظاهر الذخيره والمدارك وصریح المفاتيح وشرحه، ونسبه في الأخير إلى الشهيد بل التذكره بل يمكن استفادته من كلام جماعه... وصرح بعض المتأخرين بالثاني، بل نسب إلى الأكثر، بل نسب غيره إلى الشذوذ!» (٢).

إذن اشتراط الاستطاعه الشرعيه هو قول بعض المتأخرين حسب ما أفاده المحقق النراقي، فكيف يكون اجماعياً كما ادّعاه صاحب الجواهر؟

ملخص البحث:

إنّ المسأله ذات قولين وقد ادّعى الاجماع على كل واحد منهما ولكن الواقع أن لكل واحد من القولين بالاستطاعه: العرفيه والشرعيه رواد كثر، وأمّا فقهاء الجمهور فالرأى الغالب بينهم هو القول بالاستطاعه الشرعيه.

١- جواهر الكلام ١٧/٢٤٨ - ٢٥٠.

٢- مستند الشيعة: ١١/٢٨ - ٣٠.

أقول : مرّ أن صاحب الجواهر قد ادّعى الاجماع فى أن الاستطاعه شرعيه وقد تبعه صاحب العروه والسيد الماتن وعدد غير من الاعلام، فى حين أن المسأله لم تعد اجماعيه، لوجود الخلاف فى المسأله .

أدله القائلين بالاستطاعه الشرعيه :

الأول : ظاهر الاجماع المنقوله

أنّ الاجماع المنقوله قائمه على اطلاق كلمات الفقهاء فى اشتراط الزاد والراحله تبعاً لإطلاق الروايات الوارده فى ذلك .

الثانى : ظاهر الأخبار

وقد ذكرنا الروايات التى اشترطت الزاد والراحله، وهى مطلقه تشمل القادر على المشى والعاجز عنه .

يلاحظ على الدليلين : لو وضعنا المخافه من دعوى الاجماع جانباً وبقينا نحن والقول بوجود إعداد الراحله، لفهمنا حسب مرتكزاتنا العرفيه أن ذلك ورد لوقت الحاجه، فالذى يسبق إلى الذهن من اطلاق معقد الاجماع وإطلاق الروايات هو عدم لزوم الراحله عند عدم الحاجه إليها.

وتاريخياً فقد كان اصحاب النبى صلى الله عليه وآله يحجّون راجلين مع أن حجّهم كان حجّاً صحيحاً والآيه المباركه تقول بكل وضوح : (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا...)(١) ، أى يأتون راجلين ماشين على الأرجل، وكذلك الأمر بالنسبه للزاد.

فالذى نذهب إليه ونقول به هو أنه لا- موضوعيه للزاد والراحله فاشتراطهما تعبد لا- داعى له، ومن هنا نحمل اطلاق الروايات واطلاق معقد الاجماع المدعى على

الغالب من الافراد، وسيأتى أنه قد أُدعى الاجماع على أن المكي لا يحتاج إلى الراحله فلا تشترط عليه، ومن ذلك نكتشف أن الراحله إنما هي للذى يفتقر إليها للذى هو فى غنى عنها.

وبذلك يتضح أن عمدته أدله القائلين بالاستطاعه الشرعيه - وهو اطلاقات الروايات وإطلاق ومعقد الاجماع - لا يمكن الاعتماد عليه، لأنهما يحملان على الغالب .

وزيده القول أنه يردّ على إطلاق معقد الإجماع ما يلى :

أولاً: لا اجماع فى البين وقد ذكرنا آراء المعارضين .

ثانياً: لو قلنا أن هناك اجماع فإن الاجماع مدركى، وما مدركه الأخبار فليس بحجّه .

ثالثاً: لو قلنا إنه حجّه فإن اطلاقه يحمل على الغالب، والحمل على الغالب وإن كان معتبراً فى المواضع الاخرى إلّا أنه غير معتبر هنا لأن الزاد والراحله أداه للسفر فعندما لا نحتاج إليها فلا يجب توفيرها قطعاً.

وأما إطلاق الروايات فيردّ عليه أنّ الاطلاق فيها يحمل على الفرد الغالب أيضاً والحمل على الفرد الغالب لا يوجب لزوم توفير الوسيله على كل حال .

ومع كامل احترامنا وتقديرنا للفقهاء الذين ذهبوا إلى القول بالاستطاعه الشرعيه نقول أنهم قد اخطؤوا الغرض، وأن المطلوب فى الشريعه هو الاستطاعه العرفيه بناءً على ما تقدّم من البحث .

الاستطاعه العرفيه وأدلتها :

إنّ أدله القول بالاستطاعه العرفيه هي كالاتى :

الأول : الآيه الكريمه، حيث تقول : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) ولفظ الاستطاعه يُحمل على المعنى العرفى للقاعده المقرّره فى مباحث الألفاظ حيث تقتضى أن تحمل جميع الألفاظ على معانيها العرفيه، وعند التعارض

بين المعنيين العرفي واللغوي فإن الأصل هو الحمل على المعنى العرفي دون غيره .

وإن ادعيت الحقيقة الشرعية هنا فإن الأصل عدمها لأن الأصل هو عدم النقل إلى المعنى الجديد، وإن شك في النقل فالأصل عدمه أيضاً، وعليه تحمل الاستطاعة على المعنى العرفي فحسب !

ويظهر من جانب ما أفاده صاحب الجواهر إن بعض اساتذته كان يذهب إلى القول بالمعنى الاجمالي للاستطاعة .

ونحن نرى أن ذلك لا يصح ولا يصلح دليلاً على كون الاستطاعة حقيقه شرعيه، هذا وإن كان نفس عنوان الحج حقيقه شرعيه من دون كلام !

الثاني : قد أُدعى أن المشهور - الذي هو كالأجماع - قد ذهب إلى أنه لا يشترط في استطاعه المكي توفره على الراحله !

والسؤال هو: ما منشأ ذلك الحكم؟ أليس هو أن عدم الحاجه إلى الراحله هو السبب في عدم اشتراطها عليه؟ وهذا شاهد على أن اطلاق الروايات واطلاق معقد الاجماع يهدفان إلى اشتراط الراحله فيما إذا كانت تستدعي الحاجه إليها.

وبعبارة أخرى: إن من التفصيل بين لزوم الراحله لغير المكي وعدمها للمكي نستخلص أن الاستطاعه المأخوذه في وجوب الحج هي الاستطاعه العرفيه، ففي الواقع أن الفتوى الثانيه وهي عدم لزوم الزاد والراحله للمكي، تفسر الفتوى الأولى وهي لزوم توفر الزاد والراحله، وملخص القول أنه من هذا التفصيل نستفيد أن الاستطاعه عرضيه .

الثالث: - وهو الأهم - : الروايات التي تقول بصراحه من استطاع أن يذهب إلى الحج ماشياً فليذهب، وقد حاول القائلون بالاستطاعه الشرعيه أن يجدوا محامل لهذه الروايات تصرفها عن معارضه مقالتهم :

١. ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : فان عرض

عليه الحجج فاستحيى؟ قال: «هو ممن يستطيع» (١).

سند الروايه معتبر ودلالاتها تامه وهى فى الحجج الواجب ولا نستطيع حمل ذيلها على الحجج الندبى .

٢. ما روه الشيخ عن محمد بن مسلم، وفيه: قال عليه السلام: «فان كان يستطيع أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل» (٢).

الروايه صحيحه ودلالاتها تامه، والحجج مشياً كان متعارفاً بين مكه والمدينه وكان الراوى من أهل المدينه .

٣. روى أبو بصير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: قول الله عز وجل: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) قال: «يخرج ويمشى إن لم يكن عنده»، قلت: لا يقدر على المشى، قال: «يمشى ويركب» (٣).

الروايه ضعيفه سنداً، وأما دلالة فهي تامه، حيث إن الإمام يقول فى تفسير الآيه: يخرج ويمشى إن لم يكن عنده راحله، وفى جواب السؤال بأنه لا يقدر على المشى؟ يقول الإمام: يخدم القوم، ومن هذا الطريق يوفر ثمن الراحله فيركبها، وعليه فيخدمه القوم وشراء الراحله بما يكسب من ذلك، تحصل له الاستطاعه العرفيه إن كانت متناسبه وشأنه .

٤. روايه الكنانى، عن أبى عبدالله عليه السلام قال: «إن كان يقدر على أن يركب بعضاً ويمشى بعضاً فليفعل» (٤).

إن الروايه مرسله وهى مرسله الكنانى، ففى سندها اشكال وقد وردت فى تفسير آيه الاستطاعه .

١- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجج وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجج وشرائطه، الحديث ١.

٣- الوسائل : ٨، الباب ١١ من أبواب وجوب الحجج وشرائطه، الحديث ٢.

٤- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجج وشرائطه، الحديث ١١.

إذن بحسب بعض الروايات يصح الحجّ مشياً على نحو الإطلاق، وبحسب بعض آخر يصح الحجّ الواجب مشياً أيضاً، وقد كان منها الصحيح ومنها الصريح في ذلك كله فلا موضوعيه للزاد والراحله كما كان يدعيه القائلون بالاستطاعه الشرعيه .

ردّ صاحب الجواهر :

إلّا أنّ صاحب الجواهر قد رد على الاستناد إلى هذه الروايات بردود ثلاثة (١) :

(أ) حمل هذه الروايات على الحجّ الندبي فلا يتعارض مع لزوم الزاد والراحله في الحجّ الواجب .

يلاحظ عليه :

أولاً : طائفه من هذه الروايات صريحه في الحجّ الواجب مع أنها تامّه سنداً، فحمل هذه الروايات على الاستحباب أو الاستحباب المؤكد لا ينسجم مع ظاهرها.

وثانياً : أن الآيه : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) وردت في الحجّ الواجب، وبعض الروايات كانت بصدد تفسير الآيه، فكيف يصح حملها على الحجّ الندبي ؟

لكن صاحب الجواهر أورد على الملاحظه الثانيه بأن الآيه تعم الحجّ الواجب والندبي معاً فلا تنحصر في الواجب فقط كي تحمل الروايات عليه !

ويرد على ما أفاده : أن الحجّ الندبي لا تشترط فيه الاستطاعه، فردّه غير وجيه .

(ب) أن تحمل الروايات على من استقر الحجّ في ذمته لأن من استقر عليه الحجّ يجب عليه أداء الفريضه وإن كان ماشياً.

يلاحظ عليه أيضاً :

إن هذا الحمل حمل للروايات بلا قرينه صارفه، زد على ذلك أنّ الروايات

وردت فى تفسير الآيه التى اشترطت الاستطاعه، فهى ظاهره فى الحجّ الابتدائى، فلا يلزم اشتراط الاستطاعه فى لزوم أداء من استقر عليه الحجّ .

(ج) أن نطرح الروايات لأنها مخالفه لاطلاق معقد الاجماع كما أنها مخالفه لاطلاق الروايات .

ويرد عليه :

أنه دائماً يحمل المطلق على المقيّد والعام على الخاص، فكيف أنّ هذا المعنى غاب عن ذهن صاحب الجواهر فقال : نطرح الروايات المعارضه ؟ فإن الروايات التى اشترطت توفر الزاد والراحله فإنها بمفهومها تقول : من لم يتوفر على الزاد والراحله فلا يجب عليه الحجّ، فاطلاق المفهوم يقيد بمنطوق الروايات التى قالت : من يقدر على المشى فيجب عليه الحجّ .

ويبدو أن منشأ الاشكال فى المسأله هو اطلاق معقد الاجماع - لو كان هناك اجماع - حيث إنه لم يحمل على الغالب .

الرابع : الروايات العشر

إنّ الرابع من أدلاه عرفيه الاستطاعه لروايات العشر التى أوردناها القائله : يجب الحجّ إن كان عنده ما يحجّ به، ولم يأت فى واحده منها ذكر للراحله ولم تشر أى منها إلى أن للراحله موضوعيه فى مناسك الحجّ، ولو كانت لها موضوعيه لنبهت عليها، فانكشف من ذلك أن الراحله وسيله ولا يكون للوسيله موضوعيه بحال فليست هى من المناسك فى شىء .

والحاصل :

قد قامت ادله راسخه على كون الاستطاعه عرفيه، كما قد قام الدليل على عدم ثبوت أن الاستطاعه شرعيه .

تنبيهات :

الأول : هل ما قيل فى الراحله يمكن التفوه به فى الزاد بأن للزاد موضوعيه فى المناسك أم لا يمكن ؟ كما لو فرضنا أن هناك محطات فى الطريق توزع الطعام مجاناً فهل يقال عن مثل هذا أنه غير مستطيع كما ذهب إليه صاحب الجواهر؟
الحق أنه لم يقل بذلك أحد.

وهكذا الأمر فى صحه البدن التى اشارت إليها الروايات، فلو امكن حمل المريض بالكرسى المتحرك وتمكن من أن يأتى بجميع الاعمال من دون حرج، فهل فى هذه الحال يمكن القول بأنه غير مستطيع ؟ على ما ذهب إليه القوم أنه لا يعد مستطيعاً! فهل أنهم يلتزمون بهذه اللوازم ؟

من العجب أنهم تمسكوا بالراحله ولم يتطرقوا إلى غيرها من اجزاء الاستطاعه !

ونحن نرى أن القول بموضوعيه الراحله يستتبع القول بموضوعيه باقى عناصر الاستطاعه فى حين أنه لا يمكن الذهاب إليه .

الثانى : حكى صاحب الجواهر قولاً جديراً بالتوقف عنده قال : «ومن هنا ظن بعض مشايخنا أن المراد بالاستطاعه المتوقف عليها وجوب الحج معنى شرعى مجمل، فكل ما شك فى اعتباره فيها توقف الوجوب عليه، لأن الشك فى الشرط شك فى المشروط» (١).

وقد رفض صاحب الجواهر هذا الرأى فى ذيل كلامه، لأن الذى يرى أن الاستطاعه حقيقه شرعيه مجمله عليه أن يدخل فى الاستطاعه كل ما شك أنه داخل فيها! وهذا يؤدى إلى بروز احراجات كثيره للمكلفين !

قد توقفنا ملياً عند موضوعه الاستطاعه وقد عبدنا الدرب به حتى لا تعترض طريقنا فى المستقبل عراقيل وذلك باختيارنا أن الاستطاعه عرفيه .

الثالث : من خلال بحوثنا إلى الآن اتضح الموقف الشرعى من المقطع الثانى للمسأله وهو لزوم أو عدم لزوم الراحله للقريب من مكّه، وقد قال السيّد الماتن بلزوم الراحله للقريب من مكّه سواء كان المشى مناسباً لشأنه أم لا؟

وفى الواقع أن الأقوال فى لزوم الراحله ثلاثه :

١. لا تلزم الراحله لا للقريب ولا للبعيد إذا كان الشخص قادراً على المشى، وهو مختارنا وقد أقمنا عليه الأدله الاربعه .

٢. الراحله لازمه للقريب والبعيد وهو مختار السيّد الماتن .

٣. تلزم الراحله للبعيد دون القريب وقد إدعى عليه الاجماع !

حاصل البحث : نحن نرى أنّ الحاج البعيد عن مكّه إذا كان قادراً على المشى بسهولة لا يلزم عليه أن يكون له راحله بالأدله الأربعة المتقدمه، وإذا كان البعيد على هذه الشاكلة فالقريب من طريق أولى، لا يجب عليه ذلك .

المسألة ١٠: عدم اشتراط وجود الزاد والراحله عيناً

(المسألة ١٠): لا- يشترط وجود الزاد والراحله عنده عيناً، بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلها من المال، نقداً كان أو غيره من العروض .

تصوير المسألة :

لا- يجب توفر نفس الزاد والراحله عند المستطيع، فيكفي توفر ما يمكن تحصيلها به سواء كانت أموالاً نقدية أو عروضاً يمكن توفير الزاد والراحله بها.

مهما كان ففي المسألة أربع حالات :

١. ما إذا لم تتوفر لديه النقود ولكن يتمكن من أن يهيئ الزاد والراحله ومستلزماتها من بلده .

٢. إنّه يتوفر على النقود إلا أنه لا يستطيع شراء الزاد والراحله من بلده، أو لا يستطيع شراء كل ذلك منه، فيضطر أن يهيئ بعضه اثناء السفر.

٣. لم يتوفر على عمله ولكنه يمتلك عروضاً مثل الذهب والفضه فيتمكن من بيعها في بلده ليوفر الزاد والراحه .

٤. الصورة نفسها ولكن لا يستطيع ولا يقدر على تهيئه الزاد والراحله من بلده .

إنّ الصور الأربع واضحة وبحسب كل واحد منها يُعدّ الشخص مستطيعاً فيجب عليه الحجّ .

الأقوال في المسألة :

بما أنّ المسألة واضحة لم يتعرض لها كثير من الاعلام، ومن تعرض لها فقد صرف الكلام إلى بحث آخر، فمثلاً: صاحب الجواهر ساق الكلام إلى ما لو كان ثمن الزاد والراحله أكثر من ثمن المثل وهي من المسائل التي ستأتى معالجتها.

أما السيد صاحب العروه فقد تعرض للمسألة واقتفى اثره المحشون على العروه إلّا أن عباراتهم كانت مختلفه فالسيد الحكيم عدّها من الضروريات فقال :

«هو مما لا اشكال فيه وينبغي عدّه من الضروريات»(١).

والسيد الخوئي وصفها بأنها من الواضحات(٢).

وبعض آخر قال بصرح الخلاف فيها(٣).

دليل المسألة :

أولاً : عمومات الاستطاعه مثل قوله تعالى : (لِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) فإن الآيه تعم الصوره الاربعه دونما فرق بينها.

يرى السيد الخوئي أنّ من لا- يتمكن أن يوفر الزاد والراحله تماماً في بلاده لا يعد مستطيعاً وما يقوم به اثناء الطريق هو تحصيل للاستطاعه، هذا إذا كان الدليل هو عمومات أدله الاستطاعه، وإمّا إذا كان الدليل هو الروايات التي تقول : «عنده ما يحجّ به»، فلا اشكال .

يرد عليه أن الاستطاعه لم تقتصر على ما لو توفر على الزاد والراحله فعلاً، فإنّ العرف يعد القادر على إعداد ما يحتاج إليه اثناء الطريق مستطيعاً دون شكّ أو شبهه، ولا يعد ذلك تحصيلاً للاستطاعه أصلاً نعم إنّ العرف يعتبر إعداد المقدمات البعيده تحصيلاً للاستطاعه كما لو عمل على احياء أرض موات وزرع فيها الشجر لثمر ثمّ يبيع الثمر لتحصيل الزاد والراحله ليذهب بهما إلى الحجّ، فإنّ ذلك يعد تحصيلاً للاستطاعه .

وأما اعداد المقدمات القريبه تحصيل للاستطاعه عرفاً.

ومن العجب ما نقله السيد الخوئي في المعتمد عن جماعه حيث اعتبروا إعداد الزاد اثناء الطريق تحصيلاً للاستطاعه !

١- المستمسك : ١٠ ٧٣.

٢- المعتمد : ٢٦ ٦٦.

٣- الحجّ، تقريرات السيد الشاهرودى : ١٠٢ ١ و ١٠٣.

وهذه الفتوى مثيره للعجب لأنك لا تجد أحداً مثلاً يحمل معه جميع ما تحتاجه دابته اثناء السير فى الطريق !

ثانياً: روايات عنده ما يحجّ به

قد مرّ أن هناك عشر روايات - على أقل تقدير - لم يرد فيها ذكر الزاد والراحله وكل ما ورد فيها هو تعبير: «إذا كان عنده ما يحجّ به» وهو عام يشمل المال والعروض معاً، فإن الذين ذهبوا إلى القول بالاستطاعه الشرعيه وأن للراحله موضوعيه، أقرّوا بتماميه دلالة هذه الروايات .

ثالثاً: روايات الزاد والراحله

إن روايات الزاد والراحله تعم من يملك ثمنها، فإذا كان الثمن بيد الشخص وكان الزاد والراحله متوفران فى السوق فإن العرف يعدّه مستطيعاً لأنه يملك الزاد والراحله بالقوّه القريبه من الفعل، فالعرف بعده مالكاً بالفعل .

فى الواقع للمسأله أربع فروض :

فروض المسأله :

الأول : أنه لا يملك النقود ولكن يستطيع توفير الزاد والراحله فى بلده وما يحتاجه من مستلزمات السفر.

الثانى : يملك النقود ولكنّه لا يستطيع توفير الزاد والراحله أو بعضها من موطنه .

الثالث : لا يملك شيئاً من النقود ولكن عنده حلياً أو أشياء ثمينه تمكنه من شراء زاد وراحله فى مدينته .

الرابع : أنه يملك الحلى والأشياء الثمينه ولكن لا يتمكّن أن يوفر الزاد والراحله من مدينته .

على ضوء ما تقدّم فإن حكم هذه الفروض واضحه ومسلّمه ولا مجال للأخذ والردّ فيها.

المسأله ١١: المراد العرفى من الزاد والراحله

اشاره

(المسأله ١١): المراد من الزاد والراحله ما هو المحتاج إليه فى السفر بحسب حاله قوه وضعفاً وشرفاً وضعه، ولا يكفى ما هو دون ذلك، وكل ذلك موكول إلى العرف . ولو تكلف بالحج مع عدم ذلك لا يكفى عن حج الإسلام . كما أنه لو كان كسوباً قادراً على تحصيلهما فى الطريق لا يجب ولا يكفى عنها.

تصوير المسأله :

تطرق صاحب العروه إلى هذه المسأله قائلاً :

المراد بالزاد هنا المأكول والمشروب وسائر ما يحتاج إليه المسافر من الأوعيه التى يتوقف عليها حمل المحتاج إليه وجميع ضروريات ذلك السفر بحسب حاله قوه وضعفاً وزمانه حراً وبرداً وشأنه شرفاً وضعه وكان من اللازم ذكر مكان السير أيضاً (١).

فى المسأله فرعان :

الأول : الشأنيه

هل يجب أن يكون الزاد بحسب الحاجه قوه وضعفاً وبحسب الشأنيه شرفاً وصفه ؟ وهل أن للشأنيه دخل فى الراحله فلو لم يحصل على مركب يلىق بشأنه لا يعد مستطيعاً؟ وقد اشترطها بعض ولم يشترطها بعض آخر!

الثانى : الحج بالمهنه متسكعاً

لو لم يتوفر على ما يحج به لكن يمكنه الذهاب بأن يعمل بفضل مهنته كالطبايه

فى المسير ومن خلال ذلك يوفّر نفقه زاده وراحته، فهل يُعدّ مستطيعاً فى هذه الحال ليجب عليه الحجّ أو لا؟

أما الفرع الأوّل :

إشارة

أقوال العلماء :

١- اختلاف فى أقوال الفقهاء حول الزاد، والكل يعتقدون بأنّ الزاد والنفقه ينبغى تهيئتهما بحسب الحال، لكن الاختلاف يكمن فى الراحله، طبعاً الاختلاف هذا ليس فى القوّه والضعف بل الاختلاف فى الشرف والضعه، والبعض ادّعى أنّه ليس الخلاف فى الشرف والضعه فى الراحله لورود الروايه فى ذلك، وإنّما الخلاف هو فى الضعف والقوّه .

لقد أشار السيّد الخوئى إشارة إجماليّه إلى الاختلاف فى هذه المسأله فقال :

اختلف الأصحاب فى اعتبار الراحله من حيث الضعه والشرف فذهب جماعه إلى مراعاة شأن المكلف وحاله ضعه وشرفاً بالنسبه إلى الراحله وذهب آخرون إلى عدم اعتبار ذلك(١).

إنّه قدس سره لم يتعرّض إلى ذكر الموافقين والمخالفين، إلّا أنّ صاحب الجواهر قدس سره قد تعرّض إلى ذكر بعضهم(٢) ونقل عن صاحب المدارك أنّه قال بعدم اشتراط رعايه

الشأئيه فى الراحله، وظاهر عبارته الدروس عدم اشتراط الشأئيه كذلك، ونقل عن كشف اللثام ميله إلى هذا المعنى، إلّا أنّ ظاهر عبارات كثير من الفقهاء اشتراطها.

وعليه فلا إختلاف فى الزاد والنفقه وكذلك فى قوّه وضعف الراحله فينحصر الخلاف فى الشرف والضعه فحسب، وقبل التطرّق إلى البحث فى أدلّه الطرفين نبيّن أنواع الرواحل فى الزمان الماضى :

١- المعتمد: ٢٦/٦٨.

٢- جواهر الكلام: ١٧/٢٥٦.

ففى الماضى البعيد كانت أنواع مختلفه من الراحله فكان البعض يسير على الحمير وبعض على الخيل وبعض آخر على الجمال ومن كان، يضعف عن الركوب فكان يحمل إما على المحمل أو الهودج الذى كان يوضع فوق الجمال وهو كان من أرقى أنواع المراكب آنذاك .

دليل عدم الشائيه فى الراحله

١. الاطلاقات :

فالاطلاقات منصرفه عن التعرض إلى الشائيه فى الزاد والراحله .

٢. الروايات :

وردت روايات عديده صرحت ب-: «ولو على حمار أجدع أبت» وهى تبلغ ست روايات بهذا المضمون(١)، نذكر واحده منها ولا حاجه فى بحث السند لتضافر

الروايات فى ذلك :

روى محمّد بن مسلم فى حديث قال : قلت لأبى جعفر عليه السلام : فإن عرض عليه الحجّ فاستحى ؟ قال : «هو ممّن يستطيع الحجّ، ولم يستحى ولو على حمار أجدع أبت»(٢) .

٣. فعل رسول الله صلى الله عليه وآله:

روى أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حجّ على رحل وكانت زاملته [الدابه من الإبل يحمل عليها] (٣) وهذه روايه انفرد بها البخارى فى الحجّ، وأما الروايات التى ذكرت ركوبه

لها فى غير الحجّ فهى كثيره .

وقد ورد أيضاً أنّ الأئمه : كانوا يركبون الحمار لكن فى غير سفر الحجّ .

١- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرايطه، الأحاديث ١ و٣ و٥ و٧ و٨ و٩.

٢- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرايطه، الحديث ١.

٣- صحيح البخارى : ٢/١٤١، الحديث ١٥١٧، طبعه دار الفكر، ١٤٠١ هـ .

مناقشه الأدله الثلاثه :

الدليل الأول : فيرد عليه :

أولاً: نرفض شمول الاطلاقات، لأنها لا تنطبق إلّا على الراحله المناسبه للشأئيه ولا تعم الراحله التي تذهب بماء الوجه، قد سجّل السيد البروجردى ؛ هذه المؤاخذة على هذا الدليل فى حاشيته على العروه .

وثانياً: لو سلّمنا شمول الاطلاقات، فإنّها تخصّص بأدله نفى العسر والحرّج وقد أشار السيد إلى هذا الرد فى العروه .

إنّ نسبه أدله نفى العسر والحرّج إلى هذه العمومات هى العموم والخصوص من وجه وبما أنّ أدله العناوين الثانويه أمثال : لا ضرر ولا- حرّج حاكمه على شمول العمومات فى العناوين الأوليه، لا بدّ من القول بالحكومه هنا، إذن مع أنّ النسبه هى من قبيل العموم من وجه، لكنّها تخصّص لكون أدله العسر والحرّج حاكمه عليها.

الدليل الثانى :

فهو يصلح للاستدلال، لو لم يعد الركوب على الحمار مثلاً عيباً ونقصاً، وبما أنّه كان كذلك فى ذلك الوقت فيكون جائزاً فى وقته دون وقتنا، ومجرّد الاحتمال يكفى للحكم فى هذا المقام .

الدليل الثالث :

فمميّا ذكرنا سابقاً يتّضح الرد على الدليل الثالث أيضاً، وذلك لأنّ الركوب على دابّه الحموله هو فى زمان لم يكن عيباً ونقصاً ولم يكن منافياً للشأئيه، وعلى فرض وجود روايه فيه فإنّها تحمل على ما إذا لا يعدّ الركوب عليها عيباً.

ولقائل أن يقول : لا تشترط الشأئيه فى الحرّج عرفاً، والدليل هو ما كان يفعله الأئمّه : من الذهاب إلى الحرّج مشياً ولم يؤاخذهم أحد بذلك، فالشأئيه لا تؤخذ بعين الاعتبار، أعنى أنّ موضوع الشأئيه مفقود، لا الحكم .

دليل القول بالشأئيه :

بما أنّ الاستطاعه أمر عرفى وما كان دون الشأن يسلب الاستطاعه - حتّى وإن قلنا إنّ الشأئيه لا تعتبر فى الحجّ - فمع عدم توفر الشأئيه لا يعد المرء مستطيعاً!

سؤال : لم لا يقولون ذلك فى الزاد أيضاً لأنه قد يكون دون الشأئيه !؟

والجواب : أن السبب فى ذلك هو أنّ روايات دون الشأئيه وردت فى الراحله فحسب حيث تقول : «على حمار أجدع» ولم ترد فى الزاد!

فلو سار إلى الميقات بما هو دون شأنه ثم سار من الميقات بما يناسب شأنه، كما لو سار إلى الميقات بما هو دون القوه [فى الراحله] ثم أكمل المسير بما هو مناسب له، فهل يكون مستطيعاً؟

والجواب : نعم بالتأكيد لأن بدايه الحجّ هى من الميقات، وسيأتى بأنّ الشروط تبدأ منه .

والحاصل ممّا تقدّم : أنّنا نعتبر اشتراط الشأئيه، فان قيل بعدم وجود مصداق لذلك فهو إنكار للمصداق لا للحكم، وبعبارة أخرى هو إنكار للصغرى لا للكبرى، ودليلنا هو عدم شمول دليل الاستطاعه هنا عرفاً.

ثمّ إنّ السيد الماتن قدس سره قال :

كما أنّه لو كان كسوباً قادراً على تحصيلهما [الزاد والراحله] فى الطريق لا يجب ولا يكفى عنها [حجّه الإسلام].

الفرع الثانى :

وهو ما لو لم يكن عنده ما يحجّ به لكن يمكنه الذهاب تسكّعاً ويعمل بمهنته كالطبايه والطباخه فى المسير ويكتسب منها أجره عمله ممّا يسد حاجته من الزاد والنفقه والراحله، فما هو الحكم هنا؟

طبعاً الأجير على ضربين منهم من يستأجر من بدايه المسير إلى نهايه سفر

الحجّ وهذا يعتبر واجداً للاستطاعه .

وقد لا يكون الأجير كذلك بل يستأجر في كلّ يوم بيومه .

فهل يكون الكسوب بهذا النحو مستطيعاً؟ قال الأغلب بعدم استطاعته ولا يجزيه حجّه عن حجّه الإسلام .

أقوال العلماء:

١. قال صاحب العروه :

إذا لم يكن عنده الزاد ولكن كان كسوباً يمكنه تحصيله بالكسب في الطريق لأكله وشربه وغيرهما من بعض حوائجه، هل يجب عليه أو لا؟ الأقوى عدمه [لكونه مصداقاً لتحصيل الاستطاعه] وإن كان الأحوط (١) [الاحتياط هنا استجابي].

٢. قال آيه الله السيّد الكلبيگانی ؛ في حاشيته على العروه : لكنه لو عمل بهذا الاحتياط لا يترك الاحتياط بتكرار الحجّ بعد الاستطاعه إلّا إذا كان مستطيعاً من الميقات في الأوّل (٢) .

يعنى أنّه لو أدى فريضة الحجّ من باب الاحتياط ثمّ تحققت لديه الاستطاعه يلزم عدم اقتناعه بذلك الحجّ وعليه أن يأتي بحجّ آخر وهذا هو معنى الاحتياط .

لقد وافق الكثير على عدم استطاعه الكسوب، لكن خالف النراقي ونقل ذلك السيّد الحكيم رحمه الله في كتابه المستمسك، حيث قال :

ولو لم يجد الزاد ولكن كان كسوباً يتمكّن من الاكتساب في الطريق لكلّ يوم قدر ما يكفيه وظن إمكانه بجريان العاده من غير مشقّه، وجب الحجّ لصدق الاستطاعه (٣) .

١- العروه الوثقى : ٤/٣٦٥.

٢- العروه الوثقى : ٤/٣٦٥، الهامش رقم ٣.

٣- مستمسك العروه : ١٠/٧٧.

والبحت هنا هو: هل تصدق الاستطاعه فى هذا الفرض أم لا؟

قال المنكرون بعدم تحقّق الاستطاعه فيه، وهذا من باب تحصيل الاستطاعه وهو غير واجب لأنّ الشرط الواجب فى الواجب المشروط لا يجب تحصيله، ولكن هل يكون من هو كذلك قادراً على الحجّ عرفاً؟ نعم إنّ العرف يرى الكسوب مستطاعاً قادراً على الحجّ، ونعتقد بأنّ الحجّ هنا يجزى عن حجّه الإسلام لأنّ مقدّمات الاستطاعه حينئذٍ قريبه، فلم لا يجزى عن حجّه الإسلام؟

ومن الملفت للنظر أنّه قد وردت روايات صالحه للاستدلال بها على الإجزاء، ولكن لم يستدلّ بها أحد ومنها ما ورد فى الجمال هل يجزى حجّه عن حجّه الإسلام أم لا؟

حيث روى محمّد بن على بن الحسين باسناده عن معاويه بن عمّار، قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام: حجّه الجمال تامّه أو ناقصه؟ قال: «تامّه» (١).

وسند الروايه صحيح والدلاله مطلقه .

وروى عن معاويه بن عمّار قال: قلت لأبى عبدالله عليه السلام: الرجل يخرج فى تجاره إلى مكّه أو يكون له إبل فيكربها، حجته ناقصه أم تامّه؟ قال: «لا بل حجته تامّه» (٢).

فلماذا لم يستند الفقهاء لهذه الروايات فى المقام؟!

□□

١- الوسائل: ٨، الباب ٢٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل: ٨، الباب ٢٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

المسألة ١٢: ما هو مبدأ الاستطاعة للحجّ؟

إشاره

(المسألة ١٢): لا يعتبر الاستطاعة من بلده ووطنه، فلو استطاع العراقي أو الإيراني وهو في الشام أو الحجاز، وجب وإن لم يستطع من وطنه، بل لو مشى إلى قبل الميقات متسكعاً أو لحاجه وكان هناك جامعاً لشرائط الحجّ وجب، ويكفي عن حجّه الإسلام، بل لو أحرّم متسكعاً فاستطاع، وكان أمامه ميقات آخر يمكن القول بوجوبه، وإن لا يخلو من إشكال .

تصوير المسألة :

وفي المسألة صور ثلاث :

الأولى : لو ذهب إلى منطقه لحاجه واستطاع في تلك المنطقه .

الثانية : لو مشى إلى قبل الميقات متسكعاً أو لحاجه وكان هناك جامعاً لشرائط الحجّ .

الثالثة : لو أحرّم من الميقات الأول متسكعاً فاستطاع وكان أمامه ميقات آخر.

والفرق بين الصوله الأولى وبين الصورة الثانية واضح، لأنّه في الأولى ذهب لحاجه وتحققت الاستطاعة له، وفي الثانية ذهب قاصداً الحجّ ثمّ تحققت لديه الاستطاعة .

اتّفق الفقهاء الذين تعرّضوا للمسألة على الإجزاء عن حجّه الإسلام في الصورة الأولى وكذلك في الثانية، ولكنهم اختلفوا في الصورة الثالثة .

لم يتعرّض الفقهاء للمسألة قديماً ولا حديثاً إلا ما ندر، وقد بدؤوا بمعالجتها منذ زمن صاحب العروه، كما أنّ سيّد المدارك - من المتأخرين - قد أشار إلى بعض الشقوق في المسألة (١) :

الصورة الأولى :

لا خلاف في هذه الصورة ولا نصّ عليها ولذلك نتمسك بعموم الآية : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فهي تشمل من لم يكن مستطيعاً في بلده لكن أصبح مستطيعاً في بلد آخر، وذلك لعدم اشتراط الاستطاعة في الوطن، وكذلك الرواية : «إن كان عنده ما يحجّ به» تشمل ما نحن فيه، لأنها تشترط الاستطاعة من المكان الذي ينوي السير منه إلى مكّه، لكن يستشف من عبارته بعض الفقهاء اشتراط الاستطاعة من الوطن، إلّا أنهم لم يقيموا دليلاً على ذلك(١).

وقد استدلل صاحب المدارك على هذه المسألة برواية أخرى وهي ما رواه معاوية بن عمّار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يمرّ مجتازاً يريد اليمن أو غيرها من البلدان وطريقه بمكّه فيدرك الناس وهم يخرجون إلى الحجّ فيخرج معهم إلى المشاهد، أيجزيه ذلك عن حجّه الإسلام ؟ قال : «نعم»(٢).

وهنا نتمسك باطلاق الرواية ونقول:إنها تشمل من كان مستطيعاً في بلده ومن لم يكن.

فإن قلت : إنّ الرواية ليست في مقام البيان من هذه الجهة، بل هي في بيان أنه لم يقصد الحجّ ابتداءً وقصده الآن .

قلنا : هناك قاعده قائله بأنّ ترك الاستفصال في حكاية الحال يدل على عموم المقال، فلو لم يستفسر الإمام منه، فترك الاستفسار دليل على العموم، فعلى سبيل المثال : لو سأل سائل بأن عليه نذر لم يوفّه، والإمام يجيبه بأن عليه كفاره، فمن عدم سؤال الإمام عن النذر هل هو في أمره أم ما هو دون ذلك، نفهم العموم والشمول .

وكذلك فيما نحن فيه، فإن الإمام لم يستفسر منه بأنه استطاع في الوطن أو لا؟ وترك الاستفسار يدل على تحقق الاستطاعة سواء كان في الوطن أو في غيره .

١- العروه الوثقى (تعليقات آية الله العظمى مكارم الشيرازي وعده من الفقهاء العظام) : ٢/٢٨١.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٢٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

الصوره الثانيه :

وهي فيما لو مشى إلى ما قبل الميقات متسكعاً قاصداً الحجّ وتحققت الاستطاعه لديه في الميقات، فهل يكون حجّه مجزياً عن حجّه الإسلام؟ الدليل هو نفس الدليل الذي مرّ في الصوره السابقه، كما أن الاطلاقات تشمله أيضاً لأن العرف يعتبره مستطيعاً، كما أن روايه معاويه بن عمّار تعمه أيضاً باطلاقها أو بالغاء الخصوصيه.

الصوره الثالثه :

للفقهاء في هذه الصوره قولان :

الأول : للسيد الماتن قدس سره وصاحب العروه قدس سره والسيد الحكيم قدس سره حيث قالوا: هناك اشكال في اجزائه عن حجّه الإسلام .

الثاني : للسيد الخوئي قدس سره حيث قال : لا اشكال في المسأله ويجزيه حجّه عن حجّه الإسلام .

وهذه عبارته قدس سره :

«بل هو المتعين لكشف الاستطاعه عن عدم الأمر الندبي حين الإحرام [من الميقات الأول]، فيجب عليه الإحرام للحجّ ثانياً سواء أكان أمامه ميقات آخر أو لم يكن [ويلاحظ أنّ العباره مبهمه هنا فهل مراده أنّ هناك ميقات ثالث (1)]».

لا شكّ في أنّه قد نوى الإحرام من مسجد الشجره ولم يكن مستطيعاً لكن تحققت لديه الاستطاعه في مسجد الجحفه، فهل يعدل عن نيته الأولى أو يجدد إحرامه؟ فظاهر عبارته السيد الخوئي قدس سره تجديد الإحرام .

إلّا أنّ السيد الحكيم قدس سره يشكل أن يكون كيف يُترك الإحرام السابق، وقد فرض هنا حالات ثلاث :

١. أن يكون الإحرام السابق باطلاً من البدايه .

١- العروه الوثقى : ٤/٣٦٦، طبعه جامعه المدرسين، ١٤٢٨هـ، الهامش رقم ١.

٢. لا يبطل ولكن يجوز صرف النظر عنه .

٣. العدول عن الإحرام الأوّل هو كالعدول من صلاه إلى صلاه أخرى .

وقد أشكل على جميع الفروض، لأن الإحرام الأوّل صحيح قطعاً ولا يمكن رفع اليد عنه، لأنه لا يمكن الخروج من الإحرام إلّا بإتمام الأعمال كلها، ولا يجوز له العدول منه .

إذن فالإحرام السابق صحيح، وينبغي عليه العدول في نية فحسب، وهنا هل لحجه الاسلام والحجّ المندوب ماهيه واحده ؟ حتى وإن كانت الماهيه واحده فالعدول عن النية من واحده إلى أخرى لا يخلو من اشكال، لأنه بعد العبور من الميقات الأوّل لو تبدل رأيه فعليه أن يعود إلى مسجد الشجره ثانيه، إذن هناك اشكال في تبديل النية من نية المندوب إلى نية الواجب، ولا دليل في المقام على العدول عن الإحرام (١) .

كاشفيه الاستطاعه المتأخره :

ما هو معنى قول السيّد الخوئي ؛ في كاشفيه الاستطاعه المتأخره عن الوجوب المتقدم ؟

هناك نزاع في الاجازه في البيع الفضولي في أن إجازة المالك ناقله، كما لو كان البيع يوم السبت والإجازة يوم الأحد، من آثار ذلك هو أن النماء يكون للمشتري من يوم الأحد أو كاشفه فيكون النماء للمشتري من يوم السبت ؟ إذاً ما هو المراد من الكشف ؟ ولقد ذكرنا في «أنوار الفقاهه» (٢) أقساماً مختلفه للكشف، وقلنا إن الكشف

١- وهذه عبارته بتصرّف (١): «الاحرام السابق كان صحيحاً ولا يجوز تبديله باحرام آخر إلّا أن يكون الأوّل باطلاً أو يجوز إبطاله أو العدول عنه، وليس هنا دليل على شيء منها». مستمسك العروه: ١٠/٧٩.

٢- راجع : أنوار الفقاهه : ١/٢٤٣.

الحقيقى هو بمعنى أن المبيع كان قد انتقل إلى المشتري من يوم الخميس مثلاً لأنه كان فى علم الله أن اجازته المالك تصدر يوم الجمعة وهو السبب فى الكشف عن الانتقال وعليه فإن حصول الاجازة - ولو فى علم الله - يكشف عن حصول الانتقال من يوم البيع لا من يوم الاجازة .

وهنا سؤال يطرح نفسه : هل للكشف الحقيقى إمكان عقلى، أى هل للأمر المتأخر تأثير فى الأمر المتقدم ؟ لو اعتبرنا الاسباب الشرعيه هى كالعلة والمعلول فى الأمور التكوينيّه، فلا يمكننا تقديم المعلول [النقل والانتقال] على العلة [الاجازة]، لكن نعلم بان الاسباب الشرعيه ليست اسباباً عقليه تكوينيّه، بل هى أمور اعتباريه، واعتبارها يكون بيد الشارع فلو أنه علم فى يوم السبت أن الاجازة تصدر يوم الأحد فيعتبر انتقال الملكيه من يوم السبت، لأن عله الأمور الاعتباريه هو بيد المعتبر ولا مانع من ذلك عقلاً بأن الشارع المقدس العالم بعواقب الأمور يعلم بصدور الاجازة فى يوم الأحد، فيعتبر انتقال الملكيه من يوم السبت وهذا ليس بمحال وليس كالعلة والمعلول العقلين فى الأمور الحقيقيه التكوينيّه، ولا بد من مصلحه فى اعتبار الأمور الاعتباريه، وقد رأى الشارع مصلحه فى ذلك وهذا من قبيل الشرط المتأخر، أى أن الشارع المقدس قد نظر إلى الشرط المتأخر ورأى مصلحه فى أن يعتبر شيئاً متقدماً عليه .

نحن لا نستند إلى استحاله الكشف الحقيقى، وأن الكشف الحقيقى هو يقتضى تأخر العلة عن المعلول، لأننا لا نعتبر الشروط الشرعيه من قبيل العلة والمعلول بل هى دواعى الشارع للاعتبار، وكما يكون الشرط المتقدم والمقارن داعياً للتشريع، فكذلك الشرط المتأخر، لكنه يحتاج إلى دليل، فعلى سبيل المثال لو كانت هناك روايه صحيحه فى باب البيع الفضولى، فهل هناك دليل فى بحثنا هذا؟ والجواب : ليس هناك دليل .

إذن يرد على قول السيد الخوئي هذا الاشكال في هذه المسأله، فضلاً عن رد السيد الحكيم على هذا الرأى فى المستمسك، لأن كاشفيه الاستطاعه فى وجوب الحج ابتداءً - ولو مع عدم وجود محذور عقلى - يحتاج إلى دليل قائل بان الاستطاعه المتأخره باعته للوجوب المتقدم . والعدول من نيه إلى أخرى هو خلاف الأصل إلّا مع وجود دليل عليه، ولا دليل .

بقى هنا شىء :

للمسأله هذه فى زماننا ثمرات عديده، فعلى سبيل المثال فيما لو أحرم إلى العمره المفرده وبقى إلى أيام الحج فى مكّه وأدى فريضه الحج مع أنه لم يكن مستطيعاً فى بلده، أو فيما لو ذهب إلى جدّه لحاجه وقصد أداء الفريضه مع عدم استطاعته فى بلده، وكذلك لو ذهب العالم الدينى إلى العمره ثم دُعى هناك ليكون مرشداً للحجيج، فيكون مستطيعاً هناك، وهكذا لو ذهب الأجير إلى عمل فى مكّه ثم يستأجر لخدمه الحجيج ويحرم للحج إذن هناك مصاديق متعدده فى زماننا لمن لم يكن مستطيعاً فى بلده لكن تتحقق له الاستطاعه من الميقات، ولا فرق فى تحقق الاستطاعه من الميقات الأول أو الميقات الثانى .

والحاصل مما تقدّم :

لا يمكن قصد الحج الواجب من الميقات الثانى ولا تأثير لتحقق الاستطاعه فيه .

المسألة: ١٣ حكم أجره وسائل النقل مع غلاء الأسعار

(المسألة ١٣): لو وُجد مركب كسياره أو طياره ولم يوجد شريك للركوب فإن لم يتمكن من أجرته لم يجب عليه، وألاّ وجب إلاّ أن يكون حرجياً عليه وكذا الحال في غلاء الاسعار في تلك السنه، أو عدم وجود الزاد والراحله إلاّ بالزياده عن ثمن المثل، أو توقّف السير على بيع أملاكه بأقل منه.

تصوير المسأله :

لو كان هناك وسيله للركوب ولم يبق أمام الشخص إلاّ أن يدفع أجره السيّاره مثلاً بالكامل لعدم وجود الركاب فاذا استطاع أن يدفع فيجب عليه وإلّا فلا، كما أنّه لا- يجب عليه إنّ تمكّن ولكن كان حرجياً عليه وهكذا لا- يجب عليه إنّ كانت الصعوبه لارتفاع الأسعار في ذلك العام، وكذلك الأمر إذا لم يتوفّر الزاد والراحله إلاّ بما يفوق ثمن المثل بمعنى أنّه لم يكن الغلاء عامّاً ولكنّه ابتلى بشخص لا يبيع إلاّ بالثمن الأعلى، والصوره الأخيره هي ما لو توقّف السير على بيع أملاكه بأقل من السعر المتعارف، وقد أفرد بعض الفقهاء هذه الصوره في مسأله مستقلّه .

فروع المسأله :

في المسأله فرعان :

الفرع الأوّل : غلاء الزاد والراحله وفيه صور ثلاث، قد يكون الغلاء عامّاً أو خاصّاً أو قد يكون لعوامل طارئه(١) .

١- توضيح الصور: الأولى : قد يكون الغلاء عامّاً. الثانيه : قد يكون خاصّاً كما لو اضطرّ إلى التعامل مع شخص عديم الانصاف . الثالثه : أن يكون الغلاء لأسباب طارئه كما لو اضطرّ وحده أن يدفع أجره السيّاره كامله لعدم وجود من يشاركه في دفع أجره السفر.

وقد اعتبر السيد الماتن وغيره هذه الصورة من طراز واحد ونحن نخالفه الرأي فيها.

والثاني: في الرخص المضر، أي فيما لو استطاع لكن يجبر لتأمين مؤونه الحج على بيع بضاعته بسعر مجحف .

أما الفرع الأول :

الأقوال فيه :

في غلاء الزاد والراحله أقوال ثلاثة :

الأول : عدم الاعتناء بالغلاء.

الثاني: لو كان مطابقاً لثمن المثل فليشتر وإلاً فتشمله قاعده لاضرر ولا يكون مستطيعاً.

الثالث : التفصيل بين أن يكون الغلاء شديداً وغيره، فعلى الأول فليشتر ويكون مستطيعاً، وعلى الثاني فلا.

أدعت الشهره على القول الأول، ففي الحدائق :

المشهور في كلام الاصحاب أنه لو لم يكن له زاد ولا راحله لكنه واجد للثمن فإنه يجب عليه شراؤهما وإن زاد عن ثمن المثل وقيل إنه متى زادت قيمه الزاد والراحله عن ثمن المثل لم يجب الحج (١).

وفي الجواهر :

والأول [الوجوب] أشهر وأصح بل هو المشهور شهره عظيمه سيما بين المتأخرين، نعم عن التذكرة : إن كانت الزيادة تجحف بماله لم يجب الشراء على اشكال كشراء الماء للوضوء (٢).

١- الحدائق الناضرة : ١٤/٧٧ و ٧٨.

٢- جواهر الكلام : ١٧/٢٥٧.

وفى المبسوط :

فإن وجده [الزاد] بثمن يضرب به، وهو أن يكون فى الرخص بأكثر من ثمن مثله وفى الغلاء مثل ذلك، لم يجب عليه (١).

وعلى أن فى المسأله ثلاثه أقوال :

قول المشهور بالوجوب، وقول الشيخ فى المبسوط بعدم الوجوب، وقول العلامه فى التذكره بالتفصيل ونحن نضيف تفصيلاً آخر وهو التفريق بين الغلاء العام والغلاء الخاص فلا يكون مستطيعاً.

وأما رأى الجمهور فقد قال ابن قدامه :

والزاد الذى تشترط قدره عليه ... فإن كان يمكنه أو وجده يباع بثمن المثل فى الغلاء والرخص أو بزياده يسيره لا تجحف بماله لزمه شراؤه، وإن كانت تجحف بماله لم يلزمه (٢).

وأما الدليل على عدم السقوط :

إن دليل المشهور على عدم سقوط الوجوب بالغلاء هو إطلاق الأدله، فما ورد فى الروايات أمثال : «عنده ما يحج به»، وله «زاد وراحله» مطلق شامل لما نحن فيه، والعمل بالمطلق واجب .

وأما دليل القول غير المشهور وهو أن الغلاء مانع من الوجوب فهو قاعده لاضرار فإن احتمال الغلاء هذا يلحق الضرر والخرج وأدله نفى الضرر والخرج تخصص الاطلاقات التى استند إليها المشهور.

أمّا هناك قول لبعض الفقهاء أمثال السيد الحكيم قدس سره وغيره فى الأخذ بقاعده نفى الضرر، فقالوا بأن بعض الواجبات توجب الضرر بذاتها كالزكاه والخمس والجهاد،

١- المبسوط : ١/٣٠٠.

٢- المغنى : ٣/١٧١.

وبعض آخر قد تكون موجه للضرر احياناً كالصوم فيرتفع الوجوب مع وجود الضرر بقاعده نفي الضرر، إنَّ نسبة أدله الصيام مثلاً إلى قاعده نفي الضرر هي نسبة العموم والخصوص من وجه، لكن قاعده نفي الضرر حاكمه على الاطلاقات العامه، وتمنع من عمل الاطلاقات إلماً أنَّ التمسك بقاعده لا- ضرار في الواجبات التي تكون ضرراً تماماً يؤدي إلى اهدار هذه الواجبات فالتمسك بها عند ذلك بعيد عن الصواب .

وكذلك الحجّ فهو من العبادات الموجه للضرر ذاتاً ولا يمكن جريان قاعده نفي الضرر فيها، وغلاء الاسعار ورخصها كلها ضرر عليه، أى أن أدله الزكاه والخمس والحجّ بالنسبه إلى قاعده نفي الضرر هي نسبة العموم والخصوص المطلق، إذن تكون اطلاقات الحجّ مخصصه لأدله لا ضرر، فلا تكون قاعده نفي الضرر والخرج شامله له (١) .

قلنا: إنَّ هذا قول عجيب كيف نرى ضرراً في هذه الواجبات .

إنَّ المصاريف التي تكون في المجتمع على نوعين : نوع منها شخصيه كشرء الثياب والطعام والمنزل و ... ونوع آخر منها مصاريف عامه كالمحافظه على الأمن وإحداث الشوارع والطرق وبناء المدارس والمستشفيات وحمایه الدوله ومقوماتها وتطوير الأوضاع المعيشيه وما إلى ذلك من نفقات عامه وعلى الدوله دفعها ولتسديد هذه التكاليف يجب استيفاؤها من الشعب، هذه هي فلسفه الضرائب والخمس والزكاه في نظم الدوله الاسلاميه .

فهل هناك ضرر في بذل المال في هكذا أمور؟ كلا، لا ضرر فيها، والحجّ هو من هذا القبيل، فضلاً عن الأجر الأخرى مع أن بذل المال سبب عزه الإسلام والمسلمين، وعليه نستبعد الضرر في الجهاد والخمس والزكاه والحجّ .

ومن هنا فإن الواجبات الماليه فيها منفعه أيضاً، إلماً أن الشراء بثمن غال يكون مشمولاً لقاعده نفي الضرر، وبهذا الدليل تؤيد القائلين بالقول الثاني من الأقوال الثلاثه .

دليل القول الثالث : التفصيل .

وممّا ذكرنا يتضح دليل القائلين بالتفصيل، لأن العرف يحكم بلزوم الشراء فى الغلاء إذا كان قليلاً، ولكنه يمنع إذا كان كثيراً فيكون القول الثالث صحيحاً، والقول الرابع - وهو متفرع على القول الثالث - مثله إلّا أنّ فيه بنداً خاصّاً وهو أن الغلاء العام لا يعتبر غلاءً مانعاً لكن الغلاء الخاص داخل فى قاعده نفى الضرر.

وقد استدلل أصحاب القول بالتفصيل بروايه الكلينى، عن أبى على الأشعري [أحمد بن ادريس من الثقات] عن محمد بن عبد الجبار [من الثقات] عن صفوان بن يحيى [وكيل الإمام الرضا والإمام الجواد عليهما السلام] عن ذريح المحاربي عن أبى عبد الله عليه السلام قال : «من مات ولم يحجّ حجّه الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به [وهو عام شامل للغلاء أيضاً] أو مرض لا يطيق فيه الحجّ أو سلطان يمنعه، فليمت يهودياً أو نصرانياً» (١).

وقد ورد فى الروايه أن الاجحاف مانع من الحجّ .

والحاصل مما تقدّم : هناك فرق بين الغلاء المجحف وغير المجحف، وبين الغلاء الشخصى والغلاء العام .

لقد اعتبر السيّد الماتن قدس سره وغيره الأنواع الثلاثة من الغلاء العام والخاص والطارئ نوعاً واحداً، لكننا نرى خلاف ذلك كما أسلفنا.

تمّ الكلام فى الفرع الأوّل .

الفرع الثانى : البيع عند انخفاض الأسعار

قد يوجب انخفاض الأسعار أضراراً، فعلى سبيل المثال فمن اضطر فى الذهاب إلى الحجّ لبيع بضاعته لكن لم يجد من يشتري البضاعه إلّا بأقل من ثمن المثل، فهل يجب عليه البيع أو لا؟

١- الوسائل : ٨، الباب ٧ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

وجدير بهذا الفرع أن يرد فيه ما ورد من شقوق واحتمالات على الفرع الأول في بحث ارتفاع الاسعار، أى فإنه قد يكون الانخفاض عاماً وقد يكون خاصاً وقد يكون الانخفاض لاسباب معينه .

صرّح البعض باستطاعه من اضطر إلى البيع باقل من ثمن المثل فقالوا: يتعين عليه البيع ليذهب إلى الحرج، وتمسكوا في ذلك باطلاقات الاستطاعه، كما أن البعض تمسك بأدله نفى الضرر والحرج وقالوا بعدم لزوم البيع فلا يكون مستطيعاً، كما فرّق البعض بين المجحف وغير المجحف وبين الضرر العام والخاص، وأما نحن فنفرق بينهما كما فرقنا في الفرع السابق، أى لو كان الضرر عاماً وغير مجحف فيتعين عليه القبول بذلك .

ويينغى التنبيه إلى أن بعض الفقهاء لم يتطرق إلى هذا الفرع .

المسألة: ١٤ اشتراط وجود نفقه العود في وجوب الحجّ

(المسألة ١٤): يعتبر في وجوب الحجّ وجود نفقه العود إلى وطنه إنَّ أرادته، أو إلى ما أراد التوقف فيه، بشرط أن لا تكون نفقه العود إليه أزيد من العود إلى وطنه إلّا إذا ألجأته الضرورة إلى السكنى فيه .

تصوير المسألة :

هل تعتبر نفقه العوده من شروط الاستطاعه ؟

في المسألة صور خمس :

الأولى : فيما لو أراد الرجوع إلى وطنه بعد الحجّ .

الثانية : فيما لو رفض الرجوع إلى وطنه بعد الحجّ، مجبوراً كان أو لا .

الثالثة : في المتجول في البلدان ومن لم يرتبط ببلد .

الرابعة : فيما لو أراد البقاء في مكّه .

الخامسة : فيما لو كان مخيراً في البقاء والرجوع إلى وطنه .

وكذلك يمكننا اضافة صور أخرى، إلّا أنّ الصورة الأولى عامه البلوى .

أقوال الفقهاء :

إنّ كلام المشهور ظاهر في الاطلاق ويشمل نفقه الذهاب والعوده، ولذلك لم يتطرقوا إلى هذه الصور .

وقد أفاد صاحب الشرائع قدس سره :

والمراد بالزاد قدر الكفايه من القوت والمشروب ذهاباً وعوداً، وبالراحله راحله مثله (١) .

قول المحقّق هذا مطلق شامل للذهاب والإياب، وهو لم يشر إلى الصور المتقدمه وكذلك قول كثير من الاصحاب .

ومثل ذلك ما ورد في كتب العامه حسب ابن قدامه في المغنى :

والزاد الذى تشترط قدره عليه هو ما يحتاج إليه فى ذهابه ورجوعه(١).

كما قد استثنت صور منها فى كتب المتأخرين مثل العروه وحواشيها، وقد ذكرت هذه الكلمات فى الحدائق بتفصيل اكثر(٢) وخلصته هو ما ذكرناه، والمخالف

الوحيد لذلك هو الشافعى حيث قال بعدم اشتراط نفقه الرجوع، وقد نقل صاحب الحدائق قول الشافعى هذا عن الشيرازى الشافعى فقال :

وللشافعى فى اعتبار نفقه العود، وجهان : اعتبارها للمشقه الحاصله بالمقام فى غير وطنه [وكانه تمسك بأدله نفى الحرج] وهو الذى اخترناه، والثانى عدمه [أى عدم اعتبار نفقه العود] لتساوى البلاد بالنسبه إليه (٣).

والحاصل مما تقدم :

إنّ المشهور قائل بالاطلاق فيشمل الذهاب والرجوع، كما أن بعض المتأخرين قد فضّل فى المسأله، وأمّا الشافعى فقد رفض اشتراط نفقه الرجوع فى وجه .

١- المغنى : ٣/١٧١.

٢- قال الشيخ صاحب الحدائق : «والمسأله لا- تخلو من توقّف، فإنّه وإن كان الظاهر من اطلاق الآيه والاخبار هو حصول ما يوجب الوصول من الزاد والراحله، إلّا أنّ الاطلاق إنّما يحمل على الأفراد الغالبه المتكثّره، ولا ريب أنّ الغالب على الناس فى جميع الأدوار والأمصار أنّهم متى سافروا لغرض من الأغراض رجعوا بعد قضاءه إلى أوطانهم أو غيرها لأغراض تتجدّد، سواء كان لهم أهل وعشيرته أم لا أو مسكن أم لا، وحينئذٍ فمجرّد كونه وحيداً لا عشيره له ولا أهل لا يوجب خروجه من هذا الحكم بأن يجب عليها الحجّ بمجرّد حصول نفقه الذهاب خاصّه وكذا راحله الذهاب خاصّه، ويكلّف الاقامه بمكّه إنّ لم يكن عليه مشقه . نعم لو كان فى نيته وقصده من خروجه هو التوطن فى تلك البلاد، فما ذكره من عدم اعتبار نفقه الاياب متّجه، وإلّا فلا جريان على ما هو الغالب الشائع المتكّرر». الحدائق الناضره : ١٤/٨٦.

٣- الحدائق الناضره : ١٤/٨٥، نقلاً عن المهذب للشيرازى الشافعى : ١/١٩٧.

دليل المسأله :

ليس هناك نص خاص فى هذه المسأله، فلم تبق ألا الاطلاقات ومقتضى قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) وما تفيده الآيه هو الذهاب فحسب .

وكذلك اطلاق الروايات العشر التى ورد فيها «وعنده ما يحج به» فلا تشمل العود، والظاهر من الروايات التى ورد فيها «القدره عليه وله زاد وراحله» هو الذهاب فقط .

ظاهر الاطلاقات أن المراد هو الذهاب فحسب، لكن فيها دلالة التزاميه عرفيه، أى من لم تكن لديه نفقه الرجوع لا يقول العرف باستطاعته، كما لا يكفى التمسك بالاطلاق الابتدائى فى الاطلاقات، بل لابد من النظر فى لوازمه أيضاً.

وكذلك لا يرى العرف تحقق الاستطاعه فيمن علم بعدم خلو السرب حين العوده، أو علم بعدم سلامه بدنه فيه، لأن العرف يعتبر العوده من شرائط تحقق الاستطاعه.

ويؤيد ذلك، ما سوف نتطرق إليه وهو أنّ من شروط تحقق الاستطاعه هو الرجوع إلى الكفايه ونفقه العائله عند غيابه.

وعليه قد يبدو للوهله الأولى عدم دلالة إطلاقات الاستطاعه على شمول نفقه الرجوع فيها، لكن عند التأمل يتضح اشتراط نفقه الرجوع فى تحقق الاستطاعه .

وما قيل من الاستثناء فيمكن القول بصحة بعضها، فعلى سبيل المثال لو قصد البقاء فى مكّه فلا يشترط نفقه العود فى الاستطاعه أو فيما لو قصد الذهاب إلى سوريه - مثلاً - عند انتهائه من الحج حيث نفقه الذهاب إليها نصف نفقه العوده إلى وطنه فيشترط هذا المقدار [النصف] فحسب، أو المتجول فى البلدان فلا يشترط نفقه الرجوع فيه أيضاً، ومجمل القول إنّ الاستثناءات هذه لها مصاديق نادره يستثنى العرف نفقه الرجوع فيها متى ما اقتضى الأمر.

وقد اشترط السيد الماتن قدس سره في المخير بين العوده إلى وطنه وغير وطنه بأن لا تكون نفقه العوده إلى غير الوطن أكثر من نفقه العود إلى وطنه، ولا- غبار على هذه المسأله، ولتكن الاستطاعه قليله الكلفه ولكن لا ينبغي اضافه نفقه أكثر مما هو المتعين في تحقق الاستطاعه، ثم أفاد: إلما أن يكون مضطراً بالذهاب إلى مكان آخر غير وطنه بأجره باهضه فتكون الأجره هذه داخله ضمن شروط الاستطاعه .

المسأله: ١٥ مستثنيات الاستطاعه

(المسأله ١٥): يعتبر فى وجوبه وجدان نفقه الذهاب والإياب ؛ زائداً عمّا يحتاج إليه فى ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكناه اللاتقيه بحاله، ولا- ثياب تجملّه، ولا- أثاث بيته، ولا- آلات صناعته، ولا فرس ركوبه، أو سيّاره ركوبه، ولا سائر ما يحتاج إليه بحسب حاله وزيّه وشرفه، بل ولا- كتبه العلميه المحتاج إليها فى تحصيل العلم ؛ سواء كانت من العلوم الدينيه، أو من العلوم المباحه المحتاج إليها فى معاشه وغيره، ولا يعتبر فى شىء منها الحاجه الفعليه، ولو فرض وجود المذكورات -أو شىء منها- بيده من غير طريق الملك -كالوقف ونحوه- وجب بيعها للحجّ بشرط كون ذلك غير منافٍ لشأنه، ولم تكن المذكورات فى معرض الزوال.

تصوير المسأله :

قلنا فى باب الدين أنّ هناك مستثنيات لا ينبغى للغريم بيعها لسد الدين كدار سكناه وما يحتاجه لعيشه ومركبه، إلّا أن تكون الدار مرهونه فيتعيّن عليه بيعها ومستثنيات الدين هى فيما لو لم يكن له دين مرهون بها.

فكذلك فى باب الاستطاعه فهناك مستثنيات لا يكون الذهاب للحجّ على حسابها كدار السكن والمركب وثياب تجملّه وغيرها.

فلنذكر هنا مستثنيات الاستطاعه وهى :

١. ضروريات الحياه (المعاش) من ثياب ودار سكن و

٢. وسائل الرفاهيه وهى التى يكون وجودها أفضل من عدمها فهى ليست ضروريّه للحياه .

٣. أسباب التجميل كحلى النساء.

٤. رأس المال وآلات اكتسابه .

٥. الزائد على هذه الأمور كمن كان له قطعه أرض لا حاجة له بها.

لقد تعرّض فقهاء العامّة والخاصّة إلى هذه المسألة . كما أن صاحب العروة قدس سره قد أشار إليها في المسألة العاشره من كتابه وأفاد أنه لا- يشترط في تحقّق الاستطاعه وجود المال والزاد والراحله خارجاً، فيكفى لو كان لديه ما يمكنه شراء ذلك، كما يكفى لو كان لديه أملاكاً زائده، وبعد ذكره لهذه المقدمه قال : إلّا أن هناك استثناءات .

أقوال الفقهاء :

قام الاجماع على المسألة اجمالاً، لكن هناك بحث في تفاصيلها.

أفاد صاحب كشف اللثام : وأمّا استثناء المسكن والخادم والثياب ففي المعتبر والمنتهى وموضع من التذكرة الإجماع عليه ويعضده انتفاء العسر والخرج في الدين ... وكذا في التذكرة الإجماع على استثناء فرس الركوب، ولا أرى له وجهاً(١) .

وأفاد النراقي قدس سره في المستند: المسألة الثالثة : لا يباع - لنفقه الحجّ - الخادم ولادار السكنى ولا الثياب المحتاج إليها ولا فرس الركوب ولا- كتب العلم ولا أثاث البيت ولا آلات الصنائع كل ذلك مع الضروره والحاجه بقدرهما وعلى أكثرها حكاية الإجماع مستفيضه(٢) .

أفاد ابن قدامه في المغنى :

ويعتبر أن يكون هذا فاضلاً عن ما يحتاج إليه لنفقه عياله الذين تلزمه مؤونتهم

١- كشف اللثام : ٥/٩٤.

٢- مستند الشيعة : ١١/٣٨.

فى مضيه ورجوعه ... وأن يكون فاضلاً عما يحتاج هو وأهله إليه من مسكن وخادم وما لا بد منه (١).

كما أن الشهيد قدس سره قد خالف فى بعض منها فى الدروس (٢).

دليل المسأله :

يمكن الاستدلال على اعتبار المستثنيات بالأمر التالى :

١. الأصل

فلو لم يكن دليل آخر فالأصل يقتضى البراءه، لأنه فى الواجبات المشروطه لو شككنا فى وجود الشرط أو فى تحققه أو فى دائره مفهوم الشرط، فالشكّ هذا ينتقل إلى المشروط وتجرى أصاله البراءه عند الشكّ فى المشروط، وحسب الأصل ما شككنا فى استثنائه من الاستطاعه نستثنيه منها.

٢. الاجماع

وواضح أنّ هذا الاجماع مدركى وغير معتمد.

٣. التمسك بمفهوم الاستطاعه

يراد من الاستطاعه قوله تعالى : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا)، الاستطاعه العرفيه ولا يرى العرف فيمن يبيع دار سكناه وآلات حرفته أنه مستطيع، وعليه فإن مفهوم الاستطاعه يدل على أن هذه الأمور من المستثنيات .

٤. التمسك بقاعده نفى الضرر أو نفى الحرج أو كليهما

فمن يبيع دار سكناه ويذهب إلى الحجّ ولم يكن له دار بعد الرجوع فإنه يقع فى الحرج، وقد نفى الشارع المقدس الحرج عن الدين، كما أنه أسقط الوضوء فى أدنى حرج، فكذلك يسقط الحجّ بسببه .

١- المغنى : ٣/١٧٢.

٢- راجع : الدروس الشرعيّه : ١/٣١١.

إن السيره جاريه على عدم بيع دار السكنى وآلات الصناعه وأثاث البيت لأجل الذهاب إلى الحج .

ولم يستند الفقهاء إلى هذا الدليل لكنه من أفضل الأدله هنا.

هل تكون هذه الأدله الخمسه شامله للمستثنيات على أنواعها الثلاث فى تقسيمنا حيث قسمناها إلى ضروريه ورفاهيه وجماليه ؟ فأدله نفى الحرج شامله للضروريات ولا- تشمل الأ-مور الرفاهيه والجماليه، وعليه فلا تكون الأدله شامله لجميع المستثنيات، إلا السيره فإنها شامله لجميع المستثنيات، لكن جميع الأدله الخمسه هذه تكفى لاثبات المدعى برمته .

٦. الروايات

هناك روايات عديده إلا أن الفقهاء قد غفلوا عنها واعتمدوا فى الاستدلال على أدله نفى العسر والحرج فحسب .

لكن البعض منهم قد استدل بالروايه التاليه ولا بأس بدلالاتها :

روى ذريح المحاربى(١) ، عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «من مات ولم يحج حجه

الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به...»(٢).

لا- بأس بهذه الروايه للاستدلال على استثناء ضروريات الحياه لأن بيع البيت والمتجر ومحل العمل من مصاديق قوله : «حاجه تجحف به».

وهناك ثلاث روايات أخر لم يستدل بها الفقهاء؛ ورغم أن أسنادها غير معتبره إلا أنها متضافره، كما أن الروايه السابقه صحيحه وعليه أنها تصلح لأن تكون دليلاً بمجموعها والروايات هى :

١- قد وثقه الشيخ الطوسى ولا غبار على سند الروايه .

٢- الوسائل : ٨، الباب ٧ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١.

١. ربيع الشامي (١) قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فقال عليه السلام : ما يقول الناس [العامه]؟ قال : فقلت : له الزاد والراحله . قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : قد سئل أبو جعفر عليه السلام عن هذا فقال هلكت الناس إذن لئن كان من كان له زاد وراحله قدر ما يقوت عياله ويستغنى به عن الناس ينطلق إليهم فيسلبهم إياه لقد هلكوا إذن ... (٢) ويستغنى به عن الناس : يجب

عليه أن يحجّ بذلك، ثم يرجع فيسأل الناس بكفه لقد هلكت (٣) إذاً.

إنّ ذيل الروايه يدلّ بأن عليه أن يحجّ بالزائد من معيشته ولا يمس شيئاً من ضروريّات حياته .

٢. الأعمش (٤) عن جعفر بن محمد عليهما السلام في حديث شرائع الدين قال : «وحجّ

البيت واجب على من استطاع إليه سبيلاً وهو الزاد والراحله مع صحه البدن، وأن يكون للإنسان ما يخلفه على عياله وما يرجع إليه بعد حجّه» (٥) .

فلوباع محل عمله ووسائل مهنته وبيت سكنه لا يصح «...ما يرجع إليه بعد حجّه».

والروايه التاليه أوضح من غيرها وقد نقلها الطبرسي في مجمع البيان وقد تكون روايات متعدده جمعها في روايه واحده .

٣. روى عن ائمتنا : أنّها الزاد والراحله ونفقه من تلزمه نفقته والرجوع إلى

١- مجهول وسماه بعض : خليل، وخليد، وخالد ولم يرد فيه توثيق إلّا أنه قد روى عنه الحسن بن محبوب الذي هو من اصحاب الاجماع، لكن لا يدل هذا على توثيقه إلّا أنه دليل على حسن حاله ليس إلّا، فيمكن القول بأن روايته هذه حسنه .

٢- نقل الكليني والمفيد في المقنع هذا الحديث إلّا أنّ ذيل الروايه قد ورد في المفيد فحسب .

٣- الوسائل : ٨، الباب ٩ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١ .

٤- الأعمش إما سليمان بن مهران أو اسماعيل بن عبد الله وكلاهما مجهولان .

٥- الوسائل : ٨، الباب ٩ من أبواب وجوب الحجّ، الحديث ٤ .

كفايه إما من مال أو ضياع أو حرفه (١). ومن ذلك يتضح أنه لا يلزم بيع البيت من أجل الذهاب إلى الحج .

إنّ هذه الروايات شامله للضروريات قطعاً وقد تشمل الأمور الرفاهية لأن بعض الروايات اشارت إلى المزرعه، لكنّها لا تشمل الأمور الجماليه .

ويمكن الاستنتاج من ضم بعض الأدله إلى بعضها الآخر بأنّ الأمور المذكوره داخله في مستثنيات الاستطاعه .

وقد ذكر السيد الماتن قدس سره في ذيل هذه المسأله ملاحظه وهى : هل تشتترط الملكيه فى المستثنيات أو لا تشتترط ؟ وهل تكفى فيها الإباحه فى المنافع وهل يكفى الوقف ؟ فعلى سبيل المثال لو كان عنده مسكناً يكفيه ويناسب شأنه ففى هذه الحال لو حصل على مال يمكنه شراء دار لنفسه به فهل يعدّ مستطيعاً لوجود دار يسكن بها، وكذلك فيما لو أباح الوالد التصرف لابنه فى الدار فهل يمكنه فى هذه الحال شراء دار لعدم كون هذه الدار ملكه وعليه لا يعدّ مستطيعاً بهذا المال ؟

أو كما فى زماننا هذا حيث يكثر استئجار المساكن ولا- يكون عليهم عسر و حرج فيها فهل يكون عدم الملكيه سبباً لعدم الاستطاعه أو لا؟ وهل تعتبر ملكيه الدار شرطاً فى تحقق الاستطاعه ؟ لا يضر شىء من ذلك لأنّ المراد هو تأمين المعيشه .

والحاصل مما تقدّم : ليس لدينا ما يدلّ على اشتراط الملكيه فى تحقق الاستطاعه بل المراد كفايه الشأنيه وعدم العسر والحرج، وعليه فلا تكون الاستطاعه مشروط بالملكيه وتكفى الإباحه فى التصرف المستمر اللائق بشأنيه .

بقى هنا شىء :

قد يكون دليل الحكم هو الاطلاقات المنصرفه إلى الأعم الأغلب ولا يشمل

الأفراد النادره والشاذه، لأن دليل الحكم هو الاطلاق اللفظى ولكن قد يكون دليل الحكم العناوين الثانويه أمثال أدله نفى الضرر والخرج حيث المدار فيها هو الضرر والخرج الشخصيان، فعلى سبيل المثال لو كان فى الصوم خرج على مدينه بأكملها إلاً فى فرد واحد لوجب الصوم على هذا الفرد مع عموم الخرج، وكذلك فى صعوبه الغسل لبروده الجو على أغلب الناس إلاً لواحد منهم حيث يتمكن من الغسل فى الماء البارد، فلا يسقط عنه الوجوب لأن الضرر والخرج هنا فرديان لا نوعيان .

أما فيما نحن فيه لو كان فى عدم ملكيه المدار خرج على أغلب الناس فلا تتحقق الاستطاعه بغير ملكيه المدار، وأما لو لم يكن خرج على فرد منهم فى الاستتجار وعدم تملكه المدار فهنا تشمله أدله الاستطاعه، لأن البحث هنا ليس فى الاطلاقات كى يحمل على الاعم الاغلب بل فى الشأنيه وقد توفّر لهذا الفرد ما يناسب شأنه .

المسألة: ١٦ الشأنيه فى مستثنيات الاستطاعه

(المسألة ١٦): لو لم يكن المذكورات زائده على شأنه عيناً ولا قيمه يجب تبديلها و صرف قيمتها فى مؤونه الحجج أو تتميمها بشرط عدم كونه حرجاً ونقصاً ومهانته عليه و كانت الزيادة بمقدار المؤونه أو متممه لها ولو كانت قليله .

تصوير المسأله :

سنحاول أن نعالج هذه المسأله فى نطاق أوسع من معالجه السيد الماتن قدس سره أعنى أن من المسائل الملحوظه فى مستثنيات الاستطاعه هى الشأنيه، وما يلحظ فيها هو أن للشأنيه فى الاستطاعه جهات ثلاثه : جهه الكميّه وجهه الكيفيه والجهه القيميه، فعلى سبيل المثال فى من كان له دار تبلغ مساحته مئتي متراً لكانت تناسب شأنه فلو كان مثلاً يملك بيتاً يبلغ أربعمئه متراً لكان البيت زائداً على شأنه فعليه بيعه واستبداله بدار تناسب شأنه ويذهب إلى الحجج بباقي الثمن ولو كان له بيت يفوق شأنه من ناحيه الكيفيه فعليه استبداله بما هو لائق بشأنه ويذهب بفاضل الثمن إلى الحجج، وقد تكون الزيادة بحسب القيمه أى أن تكون الدار من جهه القيمه زائده على شأنه، فعلى سبيل المثال فيما لو كان له دار فى مكان معين مما يسبب ارتفاع قيمته، وإن كانت الدار مناسبه له من حيث الكميّه والكيفيه لكن من ناحيه القيمه زائده على شأنه فلو استبدله بدار فى غير هذا المكان لائقاً بشأنه لتعين ذلك و صرف الفاضل من ثمنه للحجج .

لقد تطرق السيد الماتن قدس سره إلى الفرع الأخير أى إلى ما هو زائد على شأنه من حيث القيمه، لكننا سنعالج الزيادة فى الشأنيه من الجهات الثلاثه أى الكميّه والكيفيه والقيميّه .

هناك نقطتان جديرتان بالذكر :

الأولى : أن الشأنيه المذكوره فى كثير من الأبواب الفقهيه - غير ما ذكرناه فى مستثنيات الاستطاعه - منها:

١. نفقه الزوجه .

٢. مؤونه السنه فى الخمس .

٣. صرف الزكاه للفقير.

٤. مستثنيات الدين .

٥. ارتزاق القاضى والعاملين من بيت المال فى الدوله الاسلاميه .

ففى جميع هذه الموارد ينبغى أن تكون المخصّصات لائقه بشؤون أصحابها.

وعليه فإن مسأله الشأنيه كثيره الإبتلاء.

كما أن للشأنيه ثلاث مستويات : دانيه، متوسطه وعاليه .

فعلى سبيل المثال من لو كانت داره مائه وخمسين متراً لكانت غير لائقه بشأنيه أما لو كانت تبلغ مئتي متراً لكانت لائقه بشأنيه وأما لو كانت تبلغ مئتي وخمسين متراً لكانت أعلى من شأنه، فلو شككنا فى كونها لائقه بشأنيه أو لا فهو شكّ فى الاستطاعه، وعند الشكّ يكون الأصل عدم الاستطاعه، وهو أصل موضوعى، وأصل البراءه من الحجج، أصل حكمى .

الثانيه : ما هو المراد بالشأنيه ؟ لم يتعرض أحد إلى ذلك فلا بد من تعريفها لكى لا يتهوم ان هناك وجود تمييز طبقى فى التشريع الاسلامى فنقول : الشأنيه هى الخصوصيات التى ترتبط بحياه الانسان الفرديّه والاجتماعيّه بحيث لو لم تلحظ فى الشخص تعد نقصاً فى الرأى العام .

ونسوق لذلك أمثله :

المثال الأوّل : لكل من المرأه الشابه والطاعنه فى السن خصوصيات تتمايزان بها،

حيث إنَّ الشابه يجب أن ترتدى ثياباً وزينه لائقتان بها، وأما العجوز فترتدى ثياباً وزينه من نوعيه أخرى وجنس مختلف، وعليه فهناك اختلاف في الشأنيه وهذا لاصله له بالتمييز الطبقي .

المثال الثاني : فى من يليق به أن يكون له خدم وحشم بالنظر لموقعه الاجتماعى ومكانته بين ذويه فتحل عليه الضيوف ويزوره الناس فيحتاج إلى من يقوم بخدمتهم .

المثال الثالث : على الغنى أن يلبس ويركب ما يليق به، ولو كان ذلك دون شأنه لأخذ عليه الناس وعدوا ذلك نقصاً عليه .

طبعاً قد تحمل حالات التقشّف والامسآك على الزهد عند بعض الناس أو على الخسّه والبخل عند بعض آخر، فعلى سبيل المثال فإن القائد الهندي غاندى عندما كان يلبس ثياباً متواضعه وكان طعامه فقط من لبن ماعز له التى كانت عنده، وقد حضر فى الأمم المتحده بهذه الحاله وتمكن من التأثير على من شاهده بهذا الوضع، فلا يوصف بالبخل ونحوه، بل هو أمر حسن منه، لا يلام عليه .

المثال الرابع : فيما لو تبرع التاجر بمقدار ما يعطيه العامل الفقير من ماله لبناء مسجد مثلاً، فإنه سيلام على فعله هذا ويوصم بالخشّه والبخل لأن ما دفعه غير لائق بشأنه .

المثال الخامس : المفروض فى صالمت الاستقبال الحكوميه أن تسع لمن يرد على البلد من وفود، فمن غير اللائق أن تكون غرفهم صغيره تضيق بالوافدين .

وعليه فإن الخصوصيات الفرديه والاجتماعيه تختلف من شخص إلى آخر وتختلف تبعاً لذلك نفقه العيش وهذا ما لا شكّ فيه .

وفى ما نحن فيه فمن كان له من مستثنيات الاستطاعه ما هو زائد على شأنه فلا بد له من استبداله بما يليق بشأنه وأن يصرف الفاضل من ثمنه فى نفقه حجّ .

وقد أفاد صاحب العروه فى المسأله الثانيه عشره، وقال :

لو لم تكن المستثنيات زائده عن اللائق بحاله بحسب عينها، لكن كانت زائده بحسب القيمه وأمكن تبديلها بما يكون أقل قيمه مع كونها لائقه بحاله أيضاً فهل يجب التبديل للصرف فى نفقه الحجّ أو لتتيممها قولان .

كما قد أفاد السيد الحكيم قدس سره فى ذيل هذه المسأله من العروه فقال :

الأوّل : الوجوب [وجوب التبديل] اختاره فى الدروس ... ووافقه عليه فى الجواهر حاكياً عن التذكرة والمسالك وغيرهما التصريح به . والقول الثانى للكركى على ما فى الجواهر واحتمله فى كشف اللثام (١) .

ومن فقهاء الجمهور قال ابن قدامه :

وإن كان له من ذلك [الأرض الزراعيه وأمثالها] شىء فاضل عن حاجته لزمه بيعه فى الحجّ، فإن كان له مسكن واسع يفضل عن حاجته وأمكنه بيعه وشراء ما يكفيه ويفضل قدر ما يحجّ به، لزمه (٢) .

لا- خلاف فى المسأله بين فقهاء الجمهور حسب الظاهر أو أنهم لم يتعرّضوا لها أصلاً، كما أن ابن قدامه لم يذكر أى خلاف فيها.

إذن فى المسأله قولان : قول بوجوب التبديل وقول بعدم الوجوب .

دليل القول بالتبديل :

فطبقاً للايه : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيلاً) فإن من ملك بيتاً ذا عده طوابق وكان زائداً عن شأنه فلا بد من استبداله ببيت أصغر على حسب شأنه ويكون حينئذ واجداً لشروط الاستطاعه .

١- مستمسك العروه الوثقى: ٨٥/١٠ و٨٦.

٢- المغنى: ٣/١٧٢.

وكذلك يكون مصداقاً لما ورد في الروايات العشر الماضيه أمثال : «عنده ما يحجّ به» و«عنده زاد وراحله»، إذن فالمستثنيات دليل على استثناء الشائيات، وفي الزائد عليها يكون مشمولاً بالأدله الاستطاعه .

دليل القول بعدم الاستبدال :

ليس هناك دليل واضح للقائلين بهذا القول ويبدو أن دليلهم هو عدم جريان السيره على خلاف ذلك، لأنه لم يرد من الائمة : آنذاك امر باستبدال دار زائده على الشائيه وصرف الفاضل في الحجّ، وكذلك لم يعمل المشرعه بذلك، بل قد جرت السيره على خلاف ذلك، كما أننا نستبعد وجوب الاستبدال إلا أن تكون الزيادة عن الشائيه واضحه جداً، فلو شككنا في أنه لائق به أو لا، فالأصل هو البراءه فنحكم بعدم الاستطاعه .

يقول السيد الماتن فيما تبقى من المسأله :

- يجب تبديلها وصرف قيمتها في مؤونه الحجّ أو تميمها بشرط عدم كونه حرجاً ونقصاً ومهانته عليه .

إن قلت : لو كان زائداً على الشائيه، لم يكن في تبديله عسر وحرج واضرار، ولو لم يكن زائداً عليها لا يلزم التبديل، فلماذا صرح السيد الماتن بذلك ؟

قلت : إنّ بعض الأشياء قد تكون زائده على الشائيه ولكن بيعها يحدث مشكله ففي بيعها عسر وحرج، إذن مع أنه زائد على الشائيه غير أنه لا يستطيع تبديلها، فكلام السيد الماتن لا غبار عليه .

المسألة: ١٧ كفايه وجود النقود في وجوب الحجّ

(المسألة ١٧): لو لم يكن عنده من أعيان ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه وتكسّبه، وكان عنده من النقود ونحوها ما يمكن شراؤها، يجوز صرفها في ذلك (١)؛ من غير فرق بين كون النقد عنده

ابتداءً، أو بالبيع بقصد التبديل أو لابقصده، بل لو صرفها في الحجّ ففي كفايه حجّه عن حجّه الإسلام إشكال بل منع . ولو كان عنده ما يكفي للحجّ ونازعته نفسه للنكاح، جاز صرفه فيه بشرط كونه ضرورياً بالنسبة إليه؛ إمّا لكون تركه مشقّه عليه، أو موجباً لضرر أو موجباً للخوف في وقوع الحرام، أو كان تركه نقصاً ومهانته عليه . ولو كانت عنده زوجته ولا يحتاج إليها، وأمكته طلاقها وصرّف نفقتها في الحجّ، لا يجب ولا يستطيع .

تصوير المسألة :

قد اتضح من المسألة السابقه بأنّه لا دور للمستثنيات التي يحتاج إليها الإنسان في تحقق الاستطاعه، والبحث في هذه المسألة هو عن أنه لو أن أحداً لا يمتلك شيئاً من تلك المستثنيات ولكنه يمتلك نقوداً لشرائها. هل يمكنه في هذه الحال أن يشتري تلك المستثنيات، أو عليه أن يؤدي فريضه الحجّ؟ وقد اختلفت كلمات الفقهاء في ذلك .

في المسألة فروع ثلاثه :

الفرع الأول :

في أنه لو كانت عنده نقود لو صرفت في مستلزمات الحياه لم يتمكّن من أداء فريضه الحجّ، ولو حجّ بها لا يستطيع أن يسد حوائج معيشته وتديير أمره .

١- لكن كثيراً من الأعلام قالوا باستطاعته فيجب عليه الحجّ .

وقد ورد هذا الفرع من المسألة فى العروه الوثقى فى المسألة الثالثة عشره ؛ ففى بدايه هذا الفرع قال : فيه إشكال ثم أضاف : الأقوى أنه يتعين عليه الحجج إلا أن يكون تركه حرجاً (١) يعنى أن يكون فى ترك توفير لوازم المعيشه عسر و حرج .

كما أن أغلب الذين تعرضوا لهذه المسألة هم المحشون على العروه إلا أن بعضهم قد وافق صاحب العروه واعتبر ما فيه حرج من المستثنيات، وبعضهم لم يعبر بلفظ الحرج بل عبر بلفظ الحاجه، حيث إن دائره شمولها أوسع، وبعضهم لم يوجب الحجج هنا أصلاً كالسيد الماتن .

إذن المسألة خلافه فبعضهم يوجب الحجج وبعض آخر لا يوجبه، كما أن بعضهم يعتبر الاستثناء هو مورد الحاجه وبعضهم يعتبره فى مورد العسر والحرج.

دليل بالوجوب :

لا توجد روايه فى المقام ولذلك فقد تمسكوا باطلاقات الاستطاعه، لأن مثل هذا الشخص يعد مستطيعاً لكن إن كان هناك عسر و حرج فيكون دليل «لا حرج» حاكماً، فيستثنون ما فيه حرج من الاستطاعه .

إن النسبه بين أدله «لا- حرج» إلى أدله الاستطاعه هى نسبه العموم والخصوص من وجه، إنما أن دليل لا- حرج حاكم، ومتى ما كانت الحكومه فلا يخذشها العموم والخصوص من وجه .

دليل بعدم الوجوب :

يعتقد القائل بعدم وجوب الحجج أن الاستطاعه لم تتحقق هنا، لأنها أمر عرفى، والعرف لا يعتبر من لا يملك بيتاً وأثاثاً مع امتلاكه النقود الكافيه لشرائها مستطيعاً،

١- وعباره العروه كما يلى : «إذا لم يكن عنده من الأعيان المستثنيات لكن كان عنده ما يمكن شراؤها به من النقود أونحوها، ففى جواز شرائها وترك الحجج إشكال، بل الأقوى عدم جوازه، إلا أن يكون عدمها موجباً للحرج عليه...».

لأن هذا الفرد حسب الفرض لا يملك نقوداً زائده يفضل منها شيء بعد الشراء فلا يُعد مستطيعاً فلا يجب عليه الحجّ .

فلو شككنا في صدق عنوان المستطيع عليه وشككنا في وجوب الحجّ عليه فما هو الحكم ؟

هنا حالتان : فلو شككنا في الاستطاعة أى صدق المستطيع عليه، فالأصل عدم الاستطاعة سواء قلنا أنها شبهه مصداقيه في الاستطاعة أو شبهه مفهوميّه، هذا على مذهب غير صاحب العروه، وأما على مذهبه من أنّ الاستطاعة مسلّم بها لكن لاندرى هل هو مصداق لقاعده لا حرج أو لا؟ فهنا نحكم بأنّه مستطيع .

فذلكه أصوليه :

إنّ هذا البحث داخل في مسأله أصوليه تقول : لو كان عام قد خصص، ولكن دار أمر المخصص بين الأقل والأكثر، فهنا نتمسك بعموم العام فنخرج الأقل وندخل ما تبقى تحت حكم العام، فعلى سبيل المثال لو قال المولى : أكرم العلماء ثم قال : لا تكرم الفساق منهم، وقد اشتبه مصداق الفاسق ولا نعرف هل أن مرتكب الكبيره فقط فاسق وهو الأقل أو المصّر على الصغيره ومرتكب الكبيره هو الفاسق وهو الأكثر؟ وهنا حيث اشتبهت دائره المخصص بين الأقل والأكثر نتمسك بعموم العام، لأن القدر المتيقن من التخصيص هو مرتكب الكبيره ولم يثبت تخصيص ما زاد على ذلك، إذن الأصل هو التمسك بعموم العام . وينبغي الانتباه إلى أنّ شرط التمسك بالعام هو أن يكون المخصص منفصلاً كما فيما نحن فيه، وأما لو كان متصلاً فلانستطيع أن نتمسك بالعام لأن إبهام المخصص يسرى إلى العام، وذلك لوجودهما في كلام واحد كما فى قولك : «أكرم العلماء إلّا الفساق منهم».

الفرع الثانى :

ذكر صاحب العروه قدس سره هذا الفرع مستقلاً تحت مسأله ١٤ والبحث فيه عن

شخص لديه نقود لكنه لم يتزوج بعد فإن صرفها في أمر الزواج لما أمكنه أن يحج كما أنه لو صرفها في الحج لا يستطيع أن يتزوج، فما هو تكليفه؟ وهذه المسألة عامه البلوى وقد ذهب الفقهاء فيها إلى ثلاثة مذاهب:

١. منهم من قال أن الحج أولى مطلقاً.

٢. ومنهم من قال أن الزواج أولى.

٣. ومنهم من قال بالتفصيل بين ما يكون الانسان في عسر وحر ج شديد فيقدم الزواج وبين ما لا يكون في حرج فيقدم الحج!

يقول المحقق على ما في متن الجواهر:

ولو كان معه قدر ما يحج به فنازعته نفسه إلى النكاح، لم يجز صرفه في النكاح وإن شق تركه (١).

وقد ذكر صاحب الجواهر تعقياً على كلام المحقق أربعة كتب ذهبت إلى ما ذهب إليه المحقق، فقال:

كما في القواعد ومحكى المبسوط والخلاف والتحرير ... بل في الثلاثة الأخيره وإن خاف العنت (٢).

وقد وردت لفظه العنت في القرآن في قوله تعالى: (ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ) (٣)، في زواج الحر من الأمه وهي في اللغة تعنى انكسار العظم بعد جبره وهو

كنايه عن الشده والمشقه.

وأما السيد اليزدى فقد قوى القول بالتفصيل وقال:

صرح جماعة بوجوب الحج وتقديمه على الترويج ... والأقوى وفاقاً لجماعه

١- جواهر الكلام: ١٧/٢٦٠.

٢- جواهر الكلام: ١٧/٢٦٠ و ٢٦١.

٣- النساء: ٢٥.

أخرى عدم وجوبه مع كون ترك التزويج حرجاً عليه أو موجباً لحدوث مرض أو للوقوع في الزنا ونحوه(١).

وقال الشيخ الطوسي قدس سره :

إذا وجد الزاد والراحله ولزمه فرض الحج ولا زوجه له، بدأ بالحج دون النكاح سواء خشى العنت أو لم يخش، وقال الأوزاعي إن خشى العنت فالنكاح أولى وإن لم يخف العنت فالحج أولى، وقال أصحاب الشافعي: ليس لنا نص غير أن الذي قاله الأوزاعي قريب(٢).

ثم استدل الشيخ قدس سره بأن الاستطاعه حاصله والحج واجب، لكن النكاح مستحب، ولا يعارض المستحب الواجب .

وعلى المختار عندنا أنه عند الحاجة يقدم الزواج، والحاجة غير الحرج مفهوماً ومصداقاً وقد يتفقان !

والدليل على ذلك :

لو قلنا بأن اطلاقات الاستطاعه تعم هذا الفرد وأنه مستطيع، يلزم أن تقيّد هذه الاطلاقات بأدله «لا حرج».

وهنا سؤال: هل أن خوف الوقوع في الحرام والمرض والمهانه مصاديق للحرج؟

والجواب أنه لا- يعتبر شيء منها حرجياً ولا يمكن اقتحامه في مسأله الحرج فلا تشملها أدله لا حرج . أما إذا قلنا بأن من هو هكذا ليس مستطيعاً عرفاً، فهنا لا حاجة لنا بدليل «لا حرج»، لأن العرف لا يعتبر غير المتزوج وهو في حال المشقه مستطيعاً، وعلاوه على الحرج فإن من خاف الوقوع في الحرام أو المرض أو المهانه، لا- يعتبره العرف مستطيعاً، كما يمكننا اضافه أمر خامس وهو الحاجة، فإن

١- العروه الوثقى : ٤/٣٧٤، المسأله ١٤.

٢- الخلاف : ٢/٢٤٨، المسأله ٥ من مسائل الاستطاعه .

الحاجه - مع غض النظر عن بقيه الاسباب - يمكن أن تكون سبباً للاستثناء فيقدم النكاح على الحجج، لأن الاستطاعه العرفيه لا تتحقق في حال الحاجه إلى الزواج .

لو شككنا - عند الحاجه إلى الزواج - في أن هذا الفرد مستطيع أو لا؟ ففي هذه الحال - وعلى أقل تقدير - الأمر داخل في الشك، والشك في شرط الواجب المشروط (وهو الاستطاعه) يؤدي إلى الشك في المشروط نفسه (وهو الحجج) وعند ذلك فالأصل الذي يجرى هو البراءه من الوجوب، فبناءً على ذلك يصلح كل واحد من هذه الأمور الخمسه لأن يرفع الاستطاعه عن هذا الشخص! فلا يجب عليه الحجج، وبذلك نختار ما ذهب إليه السيد الماتن مضيفين إليه صورته أخرى ألا وهي الحاجه إلى الزواج .

ذهب آيه الله السيد الخوئي إلى أنه لا أثر للخوف من الوقوع في الحرام، لأن وقوعه في الحرام اختياري من دون اجبار.

أقول: إن فتواه هذه تقتضى أن سماحته لا يوجب الزواج في حال الخوف من الوقوع في الحرام خلافاً لمن أوجب ذلك .

فعلى سبيل المثال لو أُقيم مجلس فسوق وفجور وفي حال الذهاب إليه يحتمل أن يقع في الحرام، فهل أن الذهاب إلى هذا المجلس حرام؟ على فرض عدم وجود روايه في ذلك فما هو حكم العقل؟ إنَّ العقل يحكم بالحرمة، لأن مقدمه الحرام حرام، والمولى يؤاخذ هكذا انسان لأنه لا يشترط العلم بالنسبه لما يحدث في المستقبل فيكفي الخوف والظن . بل أن البعض يعتبر الإحتمال أيضاً منجزاً، لأنَّ العلم لا يتحقق للمستقبل غالباً، وعليه فإنَّ العقل يعتبر الخوف منجز ويحق للمولى أن يؤاخذ عليه .

وهكذا لو أن شخصاً علم أنه في حال تصديه للقضاء قد يحكم بما يخالف الشرع وهو لا يثق بنفسه أن لا يرتكب مخالفه، فلا يجوز لمثل هذا الشخص أن يتصدى

للقضاء للخوف من الوقوع في الحرام ! ولذلك قيل بأن من يطمئن من نفسه ويثق بها فليتصد للقضاء.

وعليه أن هناك أصل عقلائي يقضى بأنه متى ما كان الخوف من الوقوع في الحرام ومخالفه أمر المولى يجب الكف فلا يكون معذوراً في حال عدم التحرز.

وخلصه القول : إن الخوف من الوقوع في الحرام منجز في مسألتنا وما قاله الشيخ الطوسي من أن النكاح مستحب والمستحب لا يمانع الواجب فهذا لا يصدق دائماً، وفي حال الخوف من الوقوع في الحرام يكون النكاح واجباً.

الفرع الثالث :

لو فرضنا أن لشخص زوجه لا -حاجه ملحه له بها فلو طلقها وجمع ما ينفق عليها يصبح مستطيعاً، على فرض أنها الزوجه الثانيه، فهل يجب عليه أن يطلق زوجته ليكون مستطيعاً ويحج ؟ قال الجميع بعدم وجوب الطلاق، لأنه لا - يصدق على ذلك تحقق الاستطاعه بل هو تحصيل للاستطاعه وهو غير واجب .

تنبيه :

إن الفقهاء قد اختلفوا في معالجه هذه المسأله بالقواعد ولم يتبعوا الروايات، في حين أنه قد وردت روايه في كتاب النذر حول الحج والزواج وتقديم الزواج عليه، وبحسب الظاهر يمكن الاستدلال بها، وبما أنها روايه واحده فلا بد من التدقيق في سندها.

روى محمد بن يعقوب (الكلينى) عن على بن إبراهيم عن أبيه (إبراهيم بن هاشم) عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل كان عليه حج الإسلام فأراد أن يحج فقبل له تزوج ثم حج، فقال إن تزوجت قبل أن أحج فغلامى حر [وكلامه هنا من قبيل شرط النتيجة لأنه شرط فى نذره عتق غلامه ونحن نرى صحه شرط النتيجة فيما إذا لم تكن صيغه خاصه فى

المعامله، وهذه الروايه دليل على صحه مقاله شرط النتيجة] فتزوج قبل أن يحجّ فقال أعتق غلامه فقلت : لم يرد بعثقه وجه الله (أى لم يقل «نذرت لله» ولم يقصد القربه التى هى واجبه فى النذر) فقال : إنه نذر فى طاعه الله (وإنّ لم يذكر اسم الله لكن لعله قالها لاهتمامه بالحجّ وكان يهدف رضى المولى وقال «غلامى حرّ» فقالها قاصداً القربه) والحجّ أحق من التزويج وأوجب عليه من التزويج قلت : فإن الحجّ تطوّع قال : وإن كان تطوعاً فهى طاعه الله قد أعتق غلامه (١).

مناقشه الروايه سنداً :

أمّا إسحاق بن عمّار فقد روى روايات عديده وهو من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام وقد وثقه عدد من علماء الرجال، وقيل أنه فطحي المذهب، والفطحيه هم اتباع «عبدالله الأفطح» وهو الابن الأكبر للإمام الصادق عليه السلام وعدوه الإمام بعد أبيه ولم يبق بعد الإمام إلّا سته أشهر فإن اتباعه يعدون الإمام الكاظم عليه السلام خليفه له فعدد الأئمه على مذهبهم ثلاثة عشر إماماً.

ويعتقد البعض بأنه قد تاب ورجع، ونحن نقول بوثاقته سواء كان فطحيّاً أو لم يكن وسواء تاب أو لم يتب، واتفق الجميع على وثاقته فرواياته موثقه ومعتبره .

قال العلّامة فى الخلاصه : فالأولى عندى التوقف فيما ينفرد به (٢) ، مع أن العلّامة

نفسه قد وثّقه فلماذا يرّد روايته؟! لعله لما اعتقده البعض من أن فساد المذهب مانع من قبول الروايه، مع أن الأمر ليس كذلك، لأنه وثاقته تكفى، كبنى فضال الذين هم من الفطحيه، ومع هذا فإن رواياتهم مقبوله، إذن لا إشكال فى الروايه من حيث السند.

١- الوسائل : ١٦، الباب ٧ من أبواب النذر، الحديث ١.

٢- راجع : جامع الرواه : ١ : ٨٢.

مناقشه الروايه دلالة :

للوهلة الأولى يبدو أنّ الروايه أفضل شاهد لمن يعتبر الحجّ مقدّمًا على الزواج، إلّا أنه بعد إمعان النظر تبين لنا أنّ فيها عدّه مشاكل :

١. لم يرد في الروايه أن لو صرف ماله في الزواج لا يتمكن من الحجّ وإذا صرفه في الحجّ لا يتمكن من الزواج، غاية ما تدل عليه الروايه هو أن لديه القدره الماليه على الحجّ والزواج، والسؤال هنا عن تقدّم الحجّ على الزواج أو تأخره عنه، وبهذا الإشكال تخرج الروايه عن محل البحث وهذا هو الاشكال الالهم .

وقد تعرّض صاحب الجواهر (١) لهذه المسأله في باب النذر.

٢. يمكن حمل هذا الحديث على التقيه، لأن فقهاء الجمهور يصحّون هذا النوع من النذر ويطلقون عليه الحلف بالعتاق، والطلاق والصدقه بما يملك، حيث إنّها باطله بحسب رواياتنا لأنّه لو حلف ونذر لوجب أن يكون بصيغ معينه وسياق هذه الروايه هو نفس السياق عند الجمهور، إذن ليس الاشكال في شرط النتيجة أو التعليق في الانشاء! فتحمل الروايه على التقيه فتسقط عن الاحتجاج بها.

٣. يقول الراوى بأن الحجّ هو تطوّع ويقول الإمام : التطوّع مقدّم، في حال أننا نعتقد بأن الزواج سنّه وطاعه لله تعالى، بل أن البعض يعتبره من العبادات، فكيف يعد الإمام عليه السلام الحجّ الاستجابى طاعه دون النكاح !؟

٤. قد اعرض الأصحاب عن الروايه ولم يحملها أحد منهم على الوجوب، وإنّ حملها بعضهم على الاستجاب، كما نقلها صاحب الجواهر عن العلّامه في القواعد حيث قال :

أنه لو قال عليّ كذا ولم يقل لله استحبّ له الوفاء، ثم استدل بهذا الحديث (٢) .

١- جواهر الكلام : ٣٧٥/٣٥.

٢- جواهر الكلام: ٣٧٥/٣٥.

إذن الروايه معرض عنها لأنهم لم يحملوها على الوجوب وإن حملوها على الاستحباب .

وهناك إشكالات أخرى وارده على هذه الروايه وبما أنها قابله للدفع فلا نتعرض لها، كما أنّ هذه الإشكالات جعلت الأصحاب لا يعتمدون عليها.

□□

المسألة: ١٨ لو كان له ديناً بمقدار مؤونه الحجّ

(المسألة ١٨): لو لم يكن عنده ما يحجّ به، ولكن كان له دين على شخص بمقدار مؤونته أو تميمها، يجب اقتضاؤه إن كان حالاً؛ ولو بالرجوع إلى حاكم الجور مع فقد حاكم الشرع أو عدم بسط يده . نعم، لو كان الاقتضاء حرجياً أو المديون معسراً لم يجب، وكذا لو لم يمكن إثبات الدين . ولو كان مؤجلاً والمديون باذلاً يجب أخذه وصرفه فيه، ولا يجب في هذه الصورة مطالبته وإنّ علم بأدائه لو طالبه . ولو كان غير مستطيع وأمكنه الاقتراض للحجّ والأداء بعده بسهولة، لم يجب ولا يكفي عن حجّه الإسلام . وكذا لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه في الحجّ فعلاً، أو مال حاضر كذلك، أو دين مؤجل لا يبذله المديون قبل أجله، لا يجب الاستقراض والصرف في الحجّ، بل كفايته على فرضه عن حجّه الإسلام مشكل بل ممنوع .

تصوير المسألة :

في هذه المسألة فرعان :

الفرع الأول : في شخص دائن يتمكن من الحجّ لو وفى إليه دينه، فعند ذلك هل يعتبر مستطيعاً أو لا؟ قد أشرنا أن للطلب حالتان :

١. أن يكون الدين حالاً أى قد آن أو ان الوفاء به .

٢. أن يكون مؤجلاً أى لم يحل موعد أدائه .

ثم إنّ للدين الذى آن أو انه وحل وقته ثلاث صور :

(أ) أداء الدين سهل ويمكن حصوله .

(ب) يستطيع الحصول عليه ولكن بالطرق القانونيه وهو الرجوع إلى الحاكم وإن كان حاكم جور، عند الضروره .

ج) أن يكون في التسديد عسر و حرج .

كما أن للدين المؤجل أيضاً ثلاث صور :

أ) أن يكون الذي عليه الدين باذلاً لدينه قبل حلول أوان المطالبه .

ب) مع عدم حلول وقت الدين لو طالب الدائن لكان المديون باذلاً له .

ج) لو طالب صاحب الدين بدينه مع عدم حلول الوقت ففي هذه الحال إما أن لا يبذل المدين ما عليه وإما أن يبذل ولكن بمنه .

ففي أى الصور الست يكون الشخص مستطيعاً؟

أقوال الفقهاء :

قد تطرق المتأخرون إلى هذه المسألة دون المتقدمين .

قال المحقق النراقي :

لو كان له دين وهو قادر على اقتضائه وجب عليه اجماعاً لصدق الاستطاعه ولو لم يقدر لم يجب [أى لم يجب عليه الحج] (١) .

وقد ذكر صاحب العروه هذا الفرع فى المسألة الخامسة عشره فقال قدس سره :

إذا لم يكن عنده ما يحج به ولكن كان له دين على شخص بمقدار مؤونته أو بما تتم به مؤونته فاللازم اقتضاؤه و صرفه فى الحج

إذا كان الدين حالاً وكان المديون باذلاً (٢) .

ترى أن العبارة تعم الصورتين الأولى والثانية .

كما أن السيد اليزدى ذكر صوراً أخرى تبعاً إلا أن الصوره الأولى لم يعلق عليها أحد من الفقهاء فهى موضع اتفاق بينهم وإن

اختلفوا فى الصور الأخرى من المسألة .

ثم إن صاحب الجواهر قد تعرّض للمسألة، من دون ذكر أقوال الفقهاء، ممّا يدلّ على أنّهم لم يتطرقوا إليها.

١- مستند الشيعة : ١١/٤١ .

٢- العروه الوثقى : ٤/٣٧٢، المسألة ١٥ .

دليل المسأله :

لم تتوفر آيه أو روايه خاصه فى هذا الباب فلم يكن لدينا إلّا اطلاقات أدله الاستطاعه فيدور البحث حولها بأن استرجاع الدين هل هو مصداق للاستطاعه أم لتحصيل الاستطاعه ؟

من الواضح أنه لا يجب تحصيل الاستطاعه، لعدم وجوب تحصيل الشرط فى الواجب المشروط، فعلى سبيل المثال إن إحدى شروط الزكاه بلوغ المال حدّ النصاب، فهل عليه أن يزرع ليصل المال إلى حدّ النصاب ؟ أو فى الخمس مثلاً، فهل عليه أن يعمل ليحصل على ربح ليؤدى خمسه ؟ لا يجب شىء من ذلك، لأن تحصيل شرط الواجب المشروط غير واجب، فيلزم أن يتحقق الشرط بنفسه، وهذا يجرى فى جميع أبواب الفقه .

لا- غبار على القاعده الكليه، إلّا أنه يرد إشكال فى الشبهه المصداقيه، فالبحث فى أنّ هذه الامور هل هى مصداق لتحصيل الاستطاعه أو أنها استطاعه متحققه .

ولنفترض أنّ لشخص مارصيداً مالياً فى أحد المصارف فلو سحبه لأمكنه الذهاب إلى الحجّ، فهل أخذ النقود من المصرف هو تحصيل للاستطاعه ؟ إنّ العرف يعتبر هذا استطاعه متحقّقه، وهنا يمكن القول بأنّه لا يُفترق بين المصرف الذى هو مدين لهذا الشخص وبين المستدين من الناس، فكما يمكن أخذ النقود من المصرف يمكن أخذها من المستدين، وكذلك فى الصوره الثانيه فيما لو لم يحل موعد الوفاء بالدين لكن كان المديون باذلاً، فإنها ليست تحصيلاً للاستطاعه بل هى الاستطاعه المتحقّقه.

فذلكه :

يمكن أن نعطي قاعده عامه هنا وهى أن الاستطاعه على ثلاثه أنواع :

(أ) أن يتوفر الزاد والراحله لا نقودهما، لأنه لا تتحقق الاستطاعه الفعليه بتوفر النقود.

ب) لم يتوفر له الزاد والراحله، إلّا أن مقدماتها القريبه حاصله بالفعل كما لو كانت لديه نقود أو أن يكون له رصيد في المصرف أو أن يكون المدين باذلاً له .

ج) أن تتوفر مقدمات بيعه .

وذلك أنه في المفهوم العرفي للاستطاعه فرق بين هذه الموارد الثلاثه، فمتى ما تحققت الاستطاعه أو مقدماتها القريبه فالمفهوم العرفي للاستطاعه حاصل، وعليه إذا كان المدين باذلاً فلا يصدق عليه تحصيل الاستطاعه، لأن المقدمات القريبه في العرف بحكم الموجوده، وأما المقدمات البعيده فلا- تتحقق بها الاستطاعه ومن هنا فإن أكثر فروض المسأله تعد من مصاديق تحقق الاستطاعه، أى متى ما أمكنه الحصول على ماله بسهولة أو امكنه المطالبه بالطرق القانونيه فهو مستطيع، وكذلك في الصوره الثانيه حيث إن المدين باذل أو أنه يبذل عند المطالبه بغير من، فإنها من مصاديق الاستطاعه أيضاً، وأما إذا كان بذله بمن أو كان بمشقه فهذا لا يصدق عليه عنوان الاستطاعه، إذن يمكن قبول أربع صورٍ من هذه الصور الست فلا غبار على أنها من مصاديق الاستطاعه، وأما الصورتان الاخيرتان فليست من مصاديق الاستطاعه في شيء.

الفرع الثاني : في أنه هل يتمكن أن يقترض ليذهب إلى مكّه فيحجّ أم لا يجب عليه ذلك ؟

وعلى فرض أنه اقترض وحجّ فهل يجزيه عن حجّه الإسلام أم لا؟

لقد ذكر السيد الماتن لذلك أربع صور هي كما يلي :

الأولى : يتمكن أن يستدين وأن يؤدي الدين من دون مشقه .

مثلاً لو استدان موظف وقسّط عليه الدين من راتبه الشهري، فهل الاستقراض في هذه الحال يجعله مستطيعاً عند ذلك أم لا؟ وهل أنه مخاطب باتيان الحجّ ؟

الثانيه : أن يكون له مال غائب لا يمكن صرفه في الحجّ فعلاً.

فلو كان له مال غائب يتمكن من بيعه لكنه لا يتمكن من التصرف فيه، كتاجر قد

استورد بضاعه ولم ترخص من قبل الجمارك بعد، إلا أنه لو استدان وحبّح يمكنه أداء دينه بعد بيع بضاعته وأنه يفى بدينه .

الثالثه : له مال حاضر غير انه لا يمكن صرفه فى الحبح فعلاً.

مثلاً: له أموال [بضاعه] كثيره لكن لا يتمكن من تسويقها، إلا أنه يعلم أنه بعد شهر يتحسن وضع السوق، فيتمكّن من بيع بضاعته بسعر مناسب، فهل عليه أن يستدين اعتماداً على ماله ويحبّح ويؤدّ دينه بعد رجوعه وبيع أمواله، أم لا؟

الرابعه : أن يكون له دين مؤجل والمدين لا يبذله قبل حلول الأجل .

مثلاً: لو كان له دين ولم يحل وقت أدائه، فهل يلزمه أن يستدين ويحبّح ثم يوفى دينه بعد رجوعه من الحبح وبعد حلول أجل دينه، أم لا؟

إنّ السيّد الماتن لا يرى وجوب الاقتراض فى جميع هذه الصور، ولو أنه اقترض وحبّح فلا يجزيه عن حجه الإسلام، ويعد حجه فى هذه الحال استجابياً.

وبذلك قد وافق السيّد الماتن صاحب العروه فى بعض فروع المسأله دون الفروع الأخرى، فقد ذهب صاحب العروه إلى التفصيل فى المسأله فإنه لا يرى لزوم الاقتراض فى الصوره الأولى، ولو اقترض وحبّح فلا يجزيه عن حجه الإسلام، إلا أنه يرى وجوب الاقتراض فى باقى الصور.

فيقول قدس سره فى المسأله السادسه عشره من العروه :

(الصوره الأولى) لا- يوجب الاقتراض للحبح إذا لم يكن له مال وإن كان قادراً على وفائه بعد ذلك بسهولة، لأنه تحصيل للاستطاعه وهو غير واجب، (الصوره الثانيه) نعم لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه فى الحبح فعلاً (الصوره الثالثه)، أو مال حاضر لا راغب فى شرائه (الصوره الرابعه)، أو دين مؤجل لا يكون المديون باذلاً له قبل الأجل وأمكنه الاستقراض والصرف فى الحبح ثم وفاؤه بعد ذلك فالظاهر وجوبه (١).

فإن أكثر المحشين على العروه ومن تقدّم عليهم وممن قارب عصرنا قد خالفوا فتوى السيّد صاحب العروه، بعضهم مثل السيّد الماتن قد خالف فتواه بصراحه، وبعضهم قد تأمل فيها، ومن جملة المخالفين السيّد الكلپايگانی، والسيّد الخوئی والسيّد البروجردی، والشيخ النائینی قدس الله اسرارهم .

لقد تعرّض المحقق قدس سره في الشرائع لهذه المسألة، وقد سبق صاحب العروه بالتفصيل الذي ذهب إليه، فقال: من ليس له مال، فلا يغنيه اقتراضه، لكن من له مال ولا يمكنه صرفه الآن فمن الأفضل أن يقترض، وهذه عبارته كما في متن الجواهر:

ولا يجب الاقتراض للحجّ إلّا أن يكون له مال بقدر ما يحتاج إليه ...

إنّ صاحب الجواهر قدس سره (١) أشار في ذيل كلام المحقق إلى المال في الذمه فقال إنه:

لا فرق بين المال الحاضر سواء كان عيناً خارجاً (غائباً كان أو حاضراً) أو ديناً في الذمه، ثمّ قوى القول بالتفصيل .

وقبل صاحب الجواهر أشار صاحب المدارك (٢) إلى ذلك ومال إلى التفصيل

وقبلهما مال الشهيد قدس سره إلى هذا القول أيضاً فقال:

وتجب الاستدانه عيناً (أى وجوباً عينياً) إذا تعذر بيع ماله وكان وافياً بالقضاء وتخيّر إذا أمكن الحجّ بماله (٣).

ماذا تعنى كلمه «تخيّر» في كلام الشهيد قدس سره؟ تعنى أنه لو كان لشخص مبلغاً من

١- جواهر الكلام: ١٧/٢٦٠. وهذه عبارته الجواهر ممزوجه: «وكيف كان فلا يجب الاقتراض للحجّ قطعاً بل لو فعل لم يكن حجّ إسلام إلّا أن يكون له مال بقدر ما يحتاج إليه في الحجّ زياده كما استثنياه من الأمور السابقه، فإنّه يجب حينئذ الاقتراض عيناً إذا كان لا يمكنه صرف ماله في الزاد والراحله، ويكون حجّ اسلام ثمّ يؤدّيه من ماله، وإلّا وجب تخييراً لصدق الاستطاعه...».

٢- مدارك الأحكام: ٣/٤٣.

٣- الدروس الشرعيّه: ١/٣١١.

الدولارات مثلاً غير أنه لأداء فريضه الحج اقتضى مبلغاً من الريالات السعودية، مع أنه كان بإمكانه تبديل الدولارات إلى ريالات سعوديه، فعند ذلك يكون الوجوب تخييرياً، ولو كانت عنده بضاعه لا يمكنه الحج بها فاقترض ريالات سعوديه، فهذا الوجوب تعينى، وبالطبع لو أمكنه الحج بتلك البضاعه يكون الوجوب تخييرياً أيضاً.

والدليل على كون الوجوب تخييرياً أنه لو تمكن من الحج بماله الذى لديه، ولكن اقتضى وحج يكون حجّه صحيحاً أيضاً.

الأدله :

١. صدق الاستطاعه العرفيه

لابد من القاء الضوء على مفهوم الاستطاعه قبل التعرض للدليل .

للاستطاعه معنيان فتارة تكون بمعنى القدره وهى من الشرائط العامه للتكليف (أعنى العلم، القدره، العقل، البلوغ)، ومن لم تتوفر فيه تلك الشرائط لا يعد مكلفاً، فهذه الاستطاعه غير الاستطاعه فى الحج ويجب تحصيلها، وأخرى بمعنى الاستطاعه للحج حيث لا يلزم تحصيلها، فمثلاً لو قال المولى : يلزم أن تنفق على عيالك، لكن هذا الشخص معدم ليس عنده ما ينفقه، فعليه أن يعمل لكى يتمكن من النفقه على العيال، ومن هنا فإن بذل النفقه مشروط بالقدره وينبغى تحصيل القدره لمن ليس عنده ما ينفقه لذلك يجب عليه تحصيل القدره، وبعبارة أخرى فإن تحصيل القدره مقدمه لدفع النفقه فيجب .

ومن ثم إن الملاك فى الحج ليست هذه القدره بل الاستطاعه الفعليه، فلو لم يتوفر على مال يحج به فلا يلزم أن يكتسبه ليحج به، كما أن فى نصاب الحنطه مثلاً لم يقل أحد بوجوب زرع حنطه ليلبغ حد نصابه لكى تجب عليه الزكاه، لأن هذه كلها من الواجبات المشروطه بالاستطاعه الفعليه .

وبناءً على ما تقدم فإن نوعاً من أنواع الاستطاعه هو الذى يعد من الشروط

العامة للتكليف سواء كانت الاستطاعة بالقوه أو بالفعل، وهناك نوع آخر للاستطاعة هو الاستطاعة الفعلية التي هي شرط وجوب الحج، ومن هنا يأتي السؤال :

هل أن هذه الاستطاعة هي استطاعة عرفيه أم شرعيه ؟

قلنا مراراً وتكراراً بأن الاستطاعة الفعلية عرفيه، والآن حان الوقت لبحث الصور الأربع لنرى أيها تدخل في الاستطاعة :

أما الصورة الأولى فمن لا يملك شيئاً فيستدين ليؤديه في ما بعد، فهذا ليس له استطاعة فعلية عرفيه، لأن الاستطاعة تتحقق له في المستقبل .

لكن في الصور الثلاث الأخر العرف يرى أن الاستطاعة الفعلية حاصله، ويعتبر من هو على هذه الحال مستطاعاً.

والحاصل : نحن نوافق القول بالتفصيل .

وهناك مثال آخر - يمكننا أن نعدّه صوره خامسه -، وهو فيما إذا أصرّ شخص على إقراض شخص آخر بإصرار من المقرض، الذي هو في الحقيقه إقراض لاستقراض، وهنا لو تمكن من دفع ما اقراض يصحّ حجّه .

جميع هذه الموارد تصحّ فيما إذا لم تكن الاستدانه مقترنه بالمن والأذى، فلو كان فيها شيء من ذلك بحيث يبلغ حد العسر والحرّج فلا يجب عليه ذلك، فلا يكون الحجّ عليه واجباً.

٢. الروايات

ذكر صاحب الوسائل في الباب خمسين من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه روايات عديده تدل على التفصيل في المسأله، ومن العجب أن الأصحاب لم يتطرقوا لها، لكن صاحب الجواهر اكتفى بالإشاره إلى روايه واحده منها.

وهذه الروايات على ثلاث طوائف :

الطائفه الأولى : ما يشير إلى الاقتراض لأداء الحجّ المندوب، وهذا خارج عن محل البحث، لأن البحث في الاستقراض لأداء حجّه الإسلام.

ونذكر من هذه الطائفة روايه واحده :

... عن يعقوب بن شعيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يحجّ بدين وقد حجّ حجّه الإسلام ؟ قال : «نعم إنّ الله سيقضى عنه إن شاء الله» (١).

الطائفة الثانيه : فى غريم لم تتحقّق استطاعته .

تحدّث هذه الروايات عن شخص غريم ليس بمستطيع، فهل عليه أن يقترض ثانيه زائداً على اقتراضه الأول ويذهب إلى الحجّ ؟ وهذا الفرض خارج عن محل البحث أيضاً، لأنّ البحث فى شخص تتحقّق لديه الاستطاعه بالاستقراض .

لقد وردت فى هذا الباب روايات أربع بهذا المضمون نذكر منها روايتين :

١. مرسله معاويه بن وهب عن غير واحد قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام : إني رجل ذو دين أفأتدين وأحجّ ؟ فقال : «نعم وهو [أى أداء الحجّ] أقضى للدين» (٢).

٢. وعن معاويه بن عمّار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه دين أعليه أن يحجّ ؟ قال : «نعم» (٣).

الطائفة الثالثه : فى الاقتراض مع القدره على الوفاء.

الراوى يسأل الامام عليه السلام بأنه يريد الاستقراض للذهاب إلى الحجّ، فالإمام يجيبه بأنه : إذا كان قادراً على الوفاء فلا بأس فى الاستقراض :

١. روى عن عبد الملك بن عتبه قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل عليه دين يستقرض ويحجّ ؟ قال : «إن كان له وجه فى مال (فلا بأس)» (٤).

إنّ قول الإمام : «إن كان له وجه فى مال» يدل على أنّ هذا الحجّ هو حجّه

١- الوسائل : ٨، الباب ٥٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٥٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٣- الوسائل : ٨، الباب ٥٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

٤- الوسائل : ٨، الباب ٥٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

الإسلام لأنَّ الحجَّ المندوب لا تشترط فيه الاستطاعه، فيجوز له الاستقراض وإن كان له بدلٌ .

كما أن الروايه عبرت بلفظ (لا- بأس) ولم تقل (يجب) لكن هذا لا- غبار عليه لأن ظاهر قول الإمام عليه السلام هو أنه من مصاديق الاستطاعه .

٢. ... عن موسى بن بكر الواسطي، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يستقرض ويحجّ ؟ فقال : «إن كان خلف ظهره مال إنَّ حدث به حدث أدى عنه فلا بأس» (١) .

٣. محمد بن الفضيل، عن موسى بن بكر، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : قلت له هل يستقرض الرجل ويحجّ إذا كان خلف ظهره ما يؤدي به عنه إذا حدث به حدث ؟ قال : «نعم» (٢) .

لقد اشارت هذه الروايات إلى شرط الاستطاعه، وهي تشهد على القول بالتفصيل الذي استخرجناه من القواعد.

بقي هنا أمران :

الأمر الأوّل :

لقد ذكرنا روايات ثلاث تعزز عمومات تحقق الاستطاعه، لكنها روايات ضعيفه وذلك لأنَّ «عبدالمملك بن عتبه» في سند الروايه الأولى، مردد بين شخصين أحدهما «عبدالمملك بن عتبه الصيرفي» الثقه، والآخر «عبدالمملك بن عتبه الهاشمي» مجهول الحال لم يرد فيه مدح ولا قدح، ونحن لا ندرى إيهما الراوى !

لكن يمكننا من خلال تتبع الرواه الذين رووا عنهما في روايات أخر أن نشخص

١- الوسائل : ٨، الباب ٥٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٧.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٥٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٩.

الراوى المشكوك فى هذه الروايه، فالذى يروى عن «عبدالمملك بن عتبه الهاشمى» فى روايات آخر هو «على بن الحكم» وفيما نحن فيه فإن الذى يروى هذه الروايه عن عبدالمملك بن عتبه هو «على بن حكم» إذن تبين بأن المراد من عبدالمملك هو «عبدالمملك الهاشمى» إذن الروايه ضعيفه السند، لجهاله حال عبدالمملك الهاشمى .

والروايتان اللتان ذكرناهما فقد رواهما «موسى بن بكر الواسطى» المجهول، ولقد وردت روايه بمدحه لكنه هو الذى يرويها، وإنّ احدى المشاكل فى علم الرجال هى انفراد المحدثين بروايه أخبار فى مدح انفسهم !

والروايه هنا عن موسى بن بكر قال : قال لى أبوالحسن الأوّل عليه السلام : مالى أراك مصفراً؟ فقلت : وعك أصابنى، فقال كل اللحم فأكلته ثمّ رآنى بعد جمعه وأنا على حال مصفر، فقال : ألم آمرك بأكل اللحم ؟ قلت : ما أكلت غيره منذ أمرتنى به، قال : كيف أكلته ؟ قلت : طيخاً، قال : لا كله كباباً، فأكلت .

ثم قال : قال لى الإمام الكاظم عليه السلام : هل تذهب إلى الشام لقضاء بعض حوائجى ؟ قلت له أنت مولاي وأنا عبد من عبيدك (١) .

يمكننا أن نستشف من هذه العبارات مدى ثقته الإمام عليه السلام به، حيث يرسله إلى قضاء حوائجه، لكن هذه الروايه انفراد هو بها ولم ينقلها أحد سواه، وإنّ شككنا فى وثاقته فنشك فى صحه هذه الروايه أيضاً، وعلاوه على ذلك فإن الناقل عن موسى بن بكر هو محمد بن سنان الذى لا يمكننا إحراز وثاقته مع كثره ما رواه من الروايات .

إذن فالروايات الثلاث ضعيفه برمتها، لكن مع ضعف سندها يمكنها أن تكون مؤيده لاطلاقات الاستطاعه .

الأمر الثانى :

قيل إنّ هناك معارض لهذه الروايات، هو :

ما رواه الكليني عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي همام، قال: قلت للرضا عليه السلام: الرجل يكون عليه الدين ويحضره الشيء، أيقضى دينه أو يحجّ؟ قال: «يقضى ببعض ويحجّ ببعض»، قلت: فإنه لا يكون إلّا بقدر نفقه الحجّ، فقال: يقضى سنه ويحجّ سنه (١).

إنّ أبا همام هو اسماعيل بن أبي همام وهو ثقة، ولا غبار على وثاقه من هو قبله.

وأما دلالة فيستشف منها أنه لا ينبغي له الاقتراض لو كان غريماً، بل لو امتلك مالا فعلية أن يؤدي دينه أولاً.

يلاحظ عليه: أن في دلالة هذه الرواية إشكال هام، وهو أنه لم ترد الرواية في حجه الإسلام بل وردت في الحجّ المندوب، فلا تصلح أن لا تكون معارضة.

□□

المسألة: ١٩ لو كان عنده ما يكفيه للحجّ وكان عليه دين

(المسألة ١٩): لو كان عنده ما يكفيه للحجّ وكان عليه دين ؛ فإن كان مؤجلاً- وكان مطمئناً بتمكّنه من أدائه زمان حلوله مع صرف ما عنده وجب، بل لا يبعد وجوبه مع التعجيل ورضا دائئه بالتأخير مع الوثوق بإمكان الأداء عند المطالبة، وفي غير هاتين الصورتين لا يجب . ولا فرق في الدين بين حصوله قبل الاستطاعة أو بعدها؛ بأن تلف مال الغير على وجه الضمان عنده بعدها. وإن كان عليه خمس أو زكاة، وكان عنده ما يكفيه للحجّ لو لا هما، فحالهما حال الدين مع المطالبة، فلا يكون مستطيعاً. والدين المؤجل بأجل طويل جداً كخمسين سنة، وما هو مبنى على المسامحة وعدم الأخذ رأساً، وما هو مبنى على الإبراء مع الاطمئنان بذلك، لم يمنع عن الاستطاعة .

تصوير المسألة :

كان بحثنا قبل هذا في الاقتراض لكن في هذه المسألة نبحت عن غريم حصل على مال يكفيه إما للوفاء بدينه أو لأداء فريضه الحجّ فأيهما يقدم ؟

لقد ذكر السيد الماتن قدس سره أربع صور لهذه المسألة :

١. لو كان الدين مؤجلاً وكان مطمئناً من تمكّنه من أدائه زمان حلوله .
 ٢. لو كان الدين معجلاً لكن وافق الدائن على التأخير إلى ما بعد أداء فريضه الحجّ .
 ٣. لو كان الدين مؤجلاً بأجل طويل، أو مبنى على المسامحة وعدم الاخذ رأساً (كالابن يقترض من أبيه).
- إن السيد الماتن قدس سره لا يرى في هذه الصور أى إخلال في تحقق الاستطاعة لأداء فريضه الحجّ .

٤. لو كان الدين حالاً والدائن مصرّاً على استيفائه، فلا يكون الغريم هنا مستطيعاً، لأنّ أداء الدين واجب فوري غير مشروط، لكن الحجّ واجب مشروط موسّع.

لقد قام السيّد الماتن قدس سره في هذه المسألة من مسائل الاستطاعة بدمج مسائل أربعة من «العروه» في مسأله واحده ونحن نذكر كل واحده منها على حده :

الفرع الأوّل : هل يكون الدين مانعاً من تحقّق الاستطاعة ؟ (وهي المسألة ١٧ من العروه).

الفرع الثاني : هل هناك فرق بين الدين السابق على تحقّق الاستطاعة واللاحق لتحققها؟ (وهي المسألة ١٨ من العروه).

الفرع الثالث : هل يعتبر الخمس والزكاه من الدين ؟ (وهي المسألة ١٩ من العروه).

الفرع الرابع : إنّ الدين المؤجل بأجل طويل، وكذا الدين المبني على الإبراء والمسامحه، لا يمنع عن تحقّق الاستطاعة (وهي المسألة ٢٠ من العروه).

أمّا الفرع الأوّل :

أقوال الفقهاء :

الأقوال في هذا الفرع مختلفه كما قال صاحب المستند فإنّ المتقدّمين - خلافاً للمتأخّرين - لم يتعرضوا لها، فإنّ للمتأخّرين فيها ثلاثه أقوال :

الأوّل: لا يكون الدين مانعاً من تحقّق الاستطاعة .

الثاني: الدين مانع مطلقاً، إلّا أن تفضل عن دينه نفقه الحجّ .

الثالث: فرق بين الدين المؤجل والمعجل، أي أنّ الدين المعجل مانع بخلاف الدين المؤجل .

قال النراقي قدس سره : فلم أعرّ للقدماء على قول في المسألة، وكذا كثير من المتأخّرين، نعم تعرّض لها جماعه منهم وهم بين مصرّح بعدم الوجوب إذا لم تفضل عن دينه نفقه الحجّ من غير تعرّض للمعجل أو المؤجل كما في الشرائع وبعض كتب

الفاضل (العلامة)، ومصرح بعدمه مع التعجيل والتأجيل كالمتهى والتحرير والدروس .. وعن المحقق الأردبيلي الوجوب، والظاهر أنه مذهب القدماء حيث لم يتعرضوا لاشتراط الخلو عن الدين (١).

إن صمت المتقدمين وعدم ذكرهم بأن من جملة شروط تحقق الاستطاعة هو الخلو من الدين، يدل على عدم كونه مانعاً من الاستطاعة .

لقد استدل على عدم الوجوب بدليلين :

عدم شمول اطلاقات الاستطاعة الغريم المطالب بالوفاء بالدين من جهتين :

أ) لعدم تحقق الاستطاعة لديه عرفاً.

ب) لو فرضنا تحقق الاستطاعة فهناك تعارض بين الدليل القائل بأداء الدين والدليل القائل بوجوب الحج، ونعلم بأن أداء الدين هو من حق الناس، والحج حق لله تعالى وأن الله تعالى يعفو عن حقه ولا يعفو عن حق الناس .

وأما مختارنا هو القول الثالث من الأقوال الثلاثة المقدمه، والدليل هو ما جرى عليه العرف في أنه لا يعتبر من كان غريماً يطالبه الدائن بالأداء ولا يفضل عن دينه نفقه الحج، مستطاعاً.

نعم إذا كان الدين مؤجلاً- إلى أجل معلوم وكان قادراً على أداء الدين عند حلول الأجل مع امتلاكه لمال يكفى نفقه حجه، فالعرف يعدّ مثل هذا مستطاعاً!

وإن سلمنا بصدق الاستطاعة في كلا الوجهين ودار الأمر بين أداء الدين وأداء فريضة الحج، فعلى رأينا أن أداء الدين مقدم على أداء الحج لأنه من حق الناس .

ومن الملفت ما أفاده السيد الحكيم قدس سره في المستمسك حيث اشكل بأنه لا دليل على تقديم حق الناس على حق الله تعالى، لأن في تصدع هذه القاعده توالٍ فاسده سيحدث جراً ما خلل في كثير من المسائل الفقهيّه .

يقول قدس سره فى المستمسك :

... فما اشتهر من أهميه حق الناس من حق الله تعالى دليله غير ظاهر ... فهذا الحكم المشهور [أى تقديم حق الناس] غير ظاهر وإن كان تساعده مرتكزات المشرعه، لكن فى بلوغ ذلك حدّ الحجّيه تأمل (١).

ادعى البعض أن هناك روايات معاكسه يعنى أنها تقدّم حق الله على حق الناس دائماً.

كما فى روايه الخثعميه التى نقلها العامّه والخاصّه حيث تقول : إنها أتت إلى رسول الله صلى الله عليه و آله، فقالت : يا رسول الله إنّ فرض الحجّ قد أدرك أبى، وهو شيخ لا يقدر على ركوب الراحله، أيجوز أن أحجّ عنه . قال صلى الله عليه و آله: «يجوز» قالت : يا رسول الله، ينفعه ذلك . قال صلى الله عليه و آله: «أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيتيه، أما كان يجزئ». قالت : نعم، قال : «فدين الله أحق» (٢).

وقد نقلها العلامة المجلسى قدس سره (٣) فى ثنايا كلامه، ويبدو أنه لم يرد لهذه الروايه

سند معتبر أصلاً.

ولكن الانصاف أن هذه الروايه ليست بصحيحه لأن هناك شواهد كثيره على لزوم تقديم حق الناس على حق البارى عزوجل، ونذكر منها ما يلى :

١. أن آيه الدين وهى أطول آيه فى القرآن حيث إنها احتوت على ثمانيه عشر حكماً فإننا لا نجد آيه وردت فى الصوم والصلاه مثلاً بقوه هذه الآيه فى الدلاله والمضمون.

٢. كذلك فى آيات الإرث من سوره النساء حيث ورد التأكيد على الدين فى أربع منها وجعل موضع الإرث بعد الوصيه وأداء الدين، وهذا إنّ دل على شىء فهو يدل على ما للدين من أهميه فى التشريع الإسلامى .

١- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١٠٠.

٢- مستدرک الوسائل : ٨، الباب ١٨ من أبواب وجوب الحجّ، الحديث ٣.

٣- بحار الأنوار: ٨٥/٣١٥.

٣. لقد وردت روايات فى أن النبى صلى الله عليه وآله ما أقام الصلاة على ميت إلاً وسأل عن دينه وهل أنه غريم أو لا؟ وإن كان الميت غريماً، لم يتم الصلاة عليه .

وفى روايه أخرى بأن النبى صلى الله عليه وآله امتنع عن الصلاة على غريم، حتى ضمن أداء دينه الإمام على عليه السلام .

فمع هذه الروايات، لو لم يكن الدين مقدماً فلا حاجة إلى كل هذا التشدد من قبله صلى الله عليه وآله .

٤. إن الغريم لو أسلم فإنه لا يقضى ما فاته من صلاه وصيام لأن الإسلام يجب ما قبله، إلاً الدين فإنه يجب عليه أدائه .

٥. لقد وردت روايه فى باب الدين من أن ذنوب الشهيد كلها تكفر بسقوط أول قطره من دمه إلاً الدين، وإليك اثنتين من هذه الروايات :

الأولى : روى حنّان بن سدير، عن أبيه عن أبى جعفر عليه السلام قال : « كل ذنب يكفره القتل فى سبيل الله إلاً الدين لا كفاره له إلاً أدائه أو يقضى صاحبه [الوصى أو القيم] أو يعفو الذى له الحق» (١) .

الثانيه : روى بشار، عن أبى جعفر عليه السلام قال : « أول قطره من دم الشهيد كفاره لذنوبه إلاً الدين فإن كفارته قضاؤه» (٢) .

وفى الواقع قد نشأت فى مرتكزات المشرعه قاعده تقديم حق الناس، والسبب فى التقديم هو ما أشرنا إليه من آيات وروايات .

وأما الجواب عن روايه الخثعميه التى اعتبرت دين الله أحق بالقضاء من غيره فهو كالاتى :

أولاً : أن الروايه لا سند لها.

وثانياً : أن النبى صلى الله عليه وآله كان يقصد من كلامه بأن حق الله مقدم على غيره من جهة أن

١- الوسائل : ١٣، الباب ٤ من أبواب أحكام الدين، الحديث ١ .

٢- الوسائل : ١٣، الباب ٤ من أبواب أحكام الدين، الحديث ٥ .

منزله الله أجل وأعلى من عبيده، فحقه أحق بالقضاء وأجدر من حق عبيده من هذه الجهة فهو مقدم ولكن في أولويه قضاء حق عبيده نقول بأن الله أكرم الكرماء وأغنى من كل شيء وعبيده فقراء إلى كل شيء، كما أنّ في عدم قضاء حق الناس توالٍ فاسده لا وجود لها في عدم قضاء حق الله تعالى . وعليه إنّ حق الله أحق بالقضاء من جهة، إلّا أن أداء حق الناس أحق من جهة أخرى .

وفي هذا الصدد تتوفر روايات عديدة أخرى تقدم حق الناس على حقّ الله نشير إلى بعض منها :

١. روى الشيخ في الخلاف عن أبي سعيد الخدرى قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه و آله في جنازه، فلما وضعت قال : هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان، فقال صلى الله عليه و آله: صلّوا على صاحبكم، فقال على عليه السلام : «هما عليّ يا رسول الله وأنا لهما ضامن»، فقام رسول الله صلى الله عليه و آله فصلّى عليه، ثمّ أقبل على علي عليه السلام فقال : «جزاك الله عن الاسلام خيراً، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك» (١).

وهذه الرواية مرسله .

٢. روى جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه و آله كان لا يصلّى على رجل عليه دين، فأتى بجنازه فقال : «هل على صاحبكم دين ؟» فقالوا: نعم، ديناران، فقال : «صلّوا على صاحبكم»، فقال أبو قتاده : هما عليّ يا رسول الله صلى الله عليه و آله، قال : فصلّى عليه ... (٢)

وبهذا نرى أنّ النبي صلى الله عليه و آله لم يصلّ على غريم وهذا يدل على أهميه حق الناس وتقدمه على حقّ الله تعالى .

٣. وقد ورد حديث قريب منه في مسند أحمد (٣) .

١- الوسائل : ١٣، الباب ٣ من أبواب أحكام الضمان، الحديث ٢.

٢- الوسائل : ١٣، الباب ٣ من أبواب أحكام الضمان، الحديث ٣.

٣- لاحظ مسند أحمد: ٣/٢٩٦.

ومن الشواهد الأخرى على تقديم حق الناس ما ذكرنا من الروايات المرتبطة بالشهيد ومكاته وأن ذنوبه تكفر إلاً ما تعلق بالدين، وهنا نذكر روايه أخرى من كتب العامه :

٤. روى العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عن محمد بن جحش أنه قال : كنا يوماً جلوساً فى موضع الجنائز مع رسول الله صلى الله عليه و آله فرفع رأسه إلى السماء ثم وضع راحته على جبهته وقال : «سبحان الله ماذا انزل من التشديد»، فسكتنا وفرقنا فلما كان من الغد سألته فقلت يا رسول الله: ما هذا التشديد الذى أنزل ؟ قال : «فى الدين والذى نفسى بيده لو أن رجلاً قتل فى سبيل الله ثم أحيى ثم قتل مرتين وعليه دين ما دخل الجنة حتى يقضى عنه دينه» (١).

إن هذه الروايه تدل على عظم خطر حق الناس بحيث لو نال الغريم الشهاده مرتين فى سبيل الله فلا يدخل الجنة حتى يؤدى دينه .

كما ورد حديث آخر فى تقديم حق الناس :

٥. روى سهل بن زياد وأحمد بن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن سماعة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل منا يكون عنده الشئ يتبلغ به وعليه دين أيطعمه عياله حتى يأتيه الله بميسره فيقضى دينه، أو يستقرض على نفسه ؟ ... قال : «يقضى مما عنده دينه» (٢).

وهكذا نرى أنه عليه السلام قدّم الدين على النفقه .

وبهذا يُعلم أن من أركان الاستطاعه هو امتلاكه لما ينفقه على عياله، والروايه صريحه بتقديم الدين على النفقه، ومن هنا نستكشف تقديم أداء الدين على أداء فريضه الحج .

١- السنن الكبرى : ٥/٣٥٥.

٢- الوسائل : ١٣، الباب ٤ من أبواب احكام الدين، الحديث ٣.

الروايات المعارضة :

تلخص من جميع ما تقدّم أن حق الناس مقدّم وقد ذكرنا روايه تفيد تقديم حق المولى على حق الناس، وعند التدقيق توصلنا إلى أن هناك روايات كثيره أخرى

- فضلاً عن روايه الخثعميه التي نقلها المجلسي (١) - معارضه لتقديم حق الناس على

حق المولى، منها ما رواه البيهقي في السنن (٢) :

١. ما ورد عن امرأه أتت النبي صلى الله عليه وآله تسأله عن أخت لها قد ماتت وهي ناذره الذهاب إلى الحجّ، فهل علينا أن نوفّ نذرهما؟ فأجابها النبي صلى الله عليه وآله: لو كان على أختك دين فهل توفين عنها؟ قالت: نعم. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ دين الله أحق بالأداء».

٢. وما ورد عن رجل جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله يسأله عن أم له قد ماتت وفي ذمتها صوم شهر رمضان. فقال له النبي صلى الله عليه وآله: «لو كان على أمك دين فهل كنت توفيه؟» قال الرجل: نعم؟ قال صلى الله عليه وآله: «إنّ دين الله أحق بالأداء».

إذن هناك روايات عديده معارضه لتقديم حق الناس على حق المولى .

وقد اشكلنا على الروايه السابقه من ناحيه سندها لكن الآن بعد نقل هذه الروايات العديده لا نستطيع التشبث بضعف السند وعليه يقتصر الرد على دلالة هذه الروايات، لأن في هذه الروايات المعارضة توهم السائل عدم أهميه حق المولى

- جل وعلا - ولهذا صرح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بأنّه لا تستصغر حق الله ولا تنس عظمته، وإن كان حق الناس مقدّم من جهات عده، لكن حق الله مقدّم من جهه عظمه الباري سبحانه وتعالى .

برأينا أنّ الكبرى الكليه التي نحن بصددّها كانت مترسخه - بحسب هذه الروايات - في أذهان جميع السائلين من النبي صلى الله عليه وآله، لأن النبي صلى الله عليه وآله كان يسألهم عند

١- البحار: ٨٥/٣١٥.

٢- السنن الكبرى: ٤/٢٥٥.

الجواب قائلاً (ما معناه): لو كان غريماً فهل كان يجب الوفاء عنه؟ وكان الجواب من الجميع أنه يجب الأداء.

إذن لم يعتبرهم شكاً في دين الناس وإنما كان الشك في تقديم دين الله، فهذه الروايات تصلح لأن تكون دليلاً على أن حق الناس مقدّم على حق المولى .

ولو سلمنا أن عندنا مجموعتان من الروايات، ولكن لا شك عند التعارض في أن الروايات السابقة القائله بتقديم حق الناس أقوى دلاله، وأصح سنداً، إذن لا شك في الكبرى الكليه التي قرناها خلافاً لما ذهب إليه السيد الحكيم (قدس سرّه).

بقي هنا شيء: لو سلمنا أن الدين والحج كلاهما واجبان، وأن الدين أولى بالأداء، فهنا لو خالف شخص وترك الواجب الأهم ورجح الواجب المهم وهو أداء الحج، فهل يكون حجّه باطلاً أو صحيحاً أو داخلاً في مسأله الترتب الأصوليه؟

وبعبارة أخرى:

لو لم يؤدّ الغريم دينه وقام بأداء فريضه الحج، فحجّه صحيح لكن هل يكون مجزياً عن حجّه الإسلام أو لا؟

فعلى الرأى الأول [وهو المختار] لا يكون الغريم مستطيعاً مادام غريماً وما أتى به من حجّ فلا يجزيه عن حجّه الإسلام .

لكن على الرأى الثانى [حيث يعتبر الغريم مستطيعاً غير أنه مكلف بأداء الدين

- الذى هو الواجب الأهم -] حجّه صحيح وأنه يجزيه عن حجّه الإسلام لكن قد ترك الواجب الأهم واشتغل بما هو دونه .

بحث أصولى :

هناك مسأله أصوليه يحسن التعرّض لها هنا ولعلّ أول من أشار إليها هو الشيخ بهاء الدين العاملى :

إنّ الأمر بشيء [كتطهير المسجد] لا يستلزم النهى عن ضده [كالصلاه] لكن

يستلزم انتفاء الأمر بالضد [الذى هو الصلاة] لأنه لا يمكن الأمر بالضدين معاً [أعنى تطهير المسجد وأداء الصلاة]. فلو أمر بتطهير المسجد فلا بد للمولى أن ينصرف عن الأمر بالصلاة، وفي ما نحن فيه لو أن الشارع المقدس قد أمر بأداء الدين فإنه قد رفع يده عن الأمر بأداء فريضه الحجّ، وبما أن الحجّ والصلاة أمور عباديه يشترط فيها قصد القربة فلا يتحقق هنا قصد القربة لتكليف لم يؤمر به، فيكون بطلان الحجّ والصلاة لا للأمر بضمهما [أى تطهير المسجد وأداء الدين] بل لعدم الأمر بهما وارتفاع تحقق قصد القربة فيهما، لأن قصد القربة يعنى قصد امتثال الأمر، وهنا لا أمر فى إقامة الصلاة وأداء الحجّ .

على رأى الشيخ بهاء الدين العاملى أنّ الأمر قد رفع عن المهم وتعلق بالأهم وبما أنّ المهم لم يتعلّق به أمر فلا يمكن امتثاله، وإنّ امتثاله المكلف يكون ما جاء به باطلاً.

هناك طرق لحلّ هذه المشكله - أعنى الأمر بالضد - فى علم الأصول :

الطريق الأول : لا يشترط فى العباده قصد امتثال الأمر بل يكفى قصد الملاك، وهنا لا زال الحجّ أمراً محبوباً لدى المولى، إلّا أنه قد اعاق امتثاله أمر آخر، [وهو الأمر بالضدّ] فإنه امتثل أحدهما وبذلك عجز عن امتثال الآخر، لكن ليس فى المقام مانعاً من كون اتيان الحجّ محبوباً لدى المولى، والمكلف هنا يقصد تلك المحبوبيه وهذا يكفى فى قصد التقرب، لأنه يريد الإتيان به لوجه الله تعالى .

الطريق الثانى : يقصد فيه امتثال الأمر للطبيعه الكليه لا لخصوص الحجّ المعارض بأداء الدين، لأن الحجّ لا أمر متعلّق به وهناك معارض يزاحمه، لكن هناك أمر متعلّق بأصل الحجّ وطبيعيه .

وبعباره أخرى : قد يتعلّق الأمر بالطبيعى وقد يتعلّق بالفرد الخاص، والأمر بالفرد الخاص قد يصادفه معارض لكن الأمر بطبيعى الحجّ يبقى على حاله بلامعارض .

الطريق الثالث : قد يكون للمسألة أمر خاص إلا أنه قد ورد على نحو الترتب، بمعنى أنه لو قال المولى للعبد: «أدّ دينك وإنّ لم تفعل حجّ»، أو لو قال: «طهّر المسجد وإنّ لم تفعل صلّ»، فهنا يكون الأمر على نحو الترتب .

فهل يجوز الأمر بالضدين على نحو الترتب أو لا؟

إنّ هذا البحث هو من الأبحاث المستحدثة ولم نعر عليه في كتب القدماء وأول جذور هذا البحث نجدها في كلام المحقق الثاني أعلى الله مقامه وبعده كاشف الغطاء ومن بعدهما الميرزا الشيرازي ثم أخذ عنه تلامذته .

إنّ المسألة خلافية فبعض قال بالصحة وبعض آخر بعدمها.

دليل عدم الجواز في المقام :

إنّ الدليل الرئيس للقائلين بعدم الجواز هو استحاله الأمر بالضدين، فبما أنّ المولى قد أمر بأداء الدين وبأداء فريضة الحجّ، وامتنال أحد هذين الأمرين يتعارض مع امتثال الأمر الآخر في آن واحد، فيكون أمراً بالضدين سواء كان الأمر على نحو الترتب [الأمر طولياً] أو لا، ويستحيل على المولى أن يأمر بالضدين .

دليل بالجواز والصحة :

وهذا هو المختار عندنا، وقد استدللّ عليه بما يلي :

١. الدليل الوجداني

مثلاً: لو أمر أب ابنه في أداء الصلاة جماعه، فلو قصّر الابن في ذلك فيخطبه قائلاً: لو لم تذهب إلى المسجد لأداء الجماعه فأدّ الصلاة في البيت لوقتها على الأقل، [فإن الصلاة جماعه هي المصداق الأعلى والصلاه الانفراديه منها هي المصداق الأضعف] فهل هذا يصدق عليه أمر بالضدين وجداناً؟

وهناك مثلاً- آخر، وهو فيما لو أرسل قائد جيش بعض جنده إلى الخطوط الأماميه، ثم قصرّوا في تنفيذ أوامره، عند ذلك يأمرهم : إنّ لم تتقدموا فأبقوا في

الخلف مساندين للقوات، فهل هذا أمر بالضدّين وجداناً؟ فإنّ العرف لا يرى استحاله صدور أمر من هذا القبيل .

كما أن كلام الإمام الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء هو من هذا القبيل، حيث خاطب شيعة آل أبي سفيان قائلاً: «إنّ لم يكن لكم دين فكونوا أحراراً في دنياكم».

وفى المقام يقول الشارع: أدّ دينك وإنّ لم تفعل حجّ . وهذا هو أمر ترتبى ولا مانع من تحققه .

إنّ بحث الترتّب ذو مقام ثبوتى، بمعنى أنه لو قال المولى هكذا فلا اشكال فيه، كما أنّه ذو مقام اثباتى، أى هل ورد هذا الحكم فى الشريعة وأم لم يرد.

ففى مقام الثبوت لو قال المولى: أدّ دينك وإنّ لم تفعل حجّ، هنا يذعن الوجدان بإمكان هذا الأمر.

٢. الدليل البرهانى

إنّ الأمر بالضدّين لو كانا فى عرض واحد فيكون فى تحقق امثالهما جمع بين الضدّين، وأمّا لو كان الأمر بأحدهما فى طول الآخر فلا إشكال، لأنّ تعلق الأمر هنا بكلّ على حده لا بالجمع، وقد حصل هنا خلط بين التكليف العرضيه والتكليف الطويله .

وقد ثبت إلى هنا أنه لا استحاله فى الترتّب فى مقام الثبوت، لكن فى مقام الإثبات يأتى السؤال: فى أى من الروايات ورد ما يفيد بأنّ أدّ الدين فإنّ لم تفعل فحجّ؟!

قد أجاب القائل بالترتب بأنّ هناك اطلاقين فى مقام الاثبات، وبعبارة أخرى: فإنّ الترتّب فى مقام الثبوت جائز عقلاً، بمعنى أنّه لو أمر المولى بامتنال الأهم وإنّ لم يفعل المكلف فعله بالمهم، وهذا الترتّب فى مقام الثبوت ليس بمحال، لكن البحث فى مقام الإثبات وأنّه هل هناك آيه وروايه تقول: إنّ لم تؤدّ دينك مثلاً فحجّ؟ والجواب هو أنّ هنا اطلاقين، اطلاق يفيد وجوب أداء الدين فى قوله مثلاً: أدّ دينك، وإطلاق آخر فى قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

سبباً)، حيث يجب امتثال كلا- الاطلاقين مهما أمكن، غير أنه لو كان ما يملكه لا يكفيه إلّا لامتثال واحد منهما، فعند ذاك يستحيل العمل بكلا الإطلاقين فلا يصح الجمع بينهما عقلاً، وعليه يلزم في مقام الاثبات العمل بمدلولي الدليلين إلّا إذا حصل التنافي بينهما، فحال ذاك يجب العمل بالأهم وفي حال ترك الأهم يجب العمل بالمهم .

ولأجل التعرّف أكثر على موضوع الترتّب راجع كتاب «أنوار الاصول» (١).

محصل البحث :

على ما ذهبنا إليه لا- تتحقق الاستطاعة لغريم ما لم يؤدّ دينه المطالب به، فلو أدى فريضه الحجّ فلا يجزيه حجّه هذا عن حجّه الإسلام، أما القائلين بتحقق الاستطاعة يعتبرون صحّه حجّه بإحدى الملاكات الثلاثة المتقدمه .

هذا إذا كان الدين معجلاً- حيث إنّ فيه فرضان : فإما أن يكون مطالباً بأدائه، ففي حجّه إشكال، أو ليس مطالباً به وقد رضى الدائن بالتأخير فيجزيه حجّه عن حجّه الإسلام لانتفاء المعارض .

إما لو كان الدين مؤجلاً لكن لا يطمئن من أدائه إنّ حل أجله، فهنا لا يكون مستطيعاً فلا يجزيه حجّه عن حجّه الاسلام، وأما إذا كان قادراً على أدائه إنّ حل أجل الوفاء به، صحّ حجّه وأجزأه .

هذا تمام الكلام في الفرع الأول من المسأله التاسعه عشره .

١- تمتد جذور فكره الترتّب إلى مباحث المحقّق الكركي ثمّ أعقبه في معالجتها وبيان معالمها الشيخالكبير جعفر كاشف الغطاء ثمّ جاء دور المحقّق الميرزا الشيرازي لتبيين حدودها وأبعادها وقد قامتليده المحقّق الفشاركي لتنقيح الفكره ليأتي بعده دور المحقّق النائيني لبيان تفاصيلها وتشيدأركانها وترتيب مقاماتها. وللتعرّف أكثر فأكثر على الفكره راجع تقاريرات درس شيخنا الأستاذ «أنوارالأصول»: ١/٤٤١ فما بعد.

الفرع الثاني : الفرق بين الدين السابق للاستطاعه والدين اللاحق لها.

وهو (المسأله : ١٨) من العروه .

ونعنى بالدين اللاحق هو ما تعلق بدمه المستطيع قبل أداء فريضه الحج، كما لو اتلاف مال غيره أو تعلقت ديه قتل الخطأ أو ديه الجريه بدمته وكان مطالباً بالدين بحيث يخرج من صدق عنوان الاستطاعه - طبعاً لو أتلّف ماله متعمداً لا يخرج من تحت عنوان الاستطاعه، فيجب أن يؤدي الحج ولو بالاستقراض - هذه صغرى القضيّه .

وعليه لو لم يكن اتلافه عن عمد، فهنا تأتي الكبرى وهي : من الواجب بقاء الاستطاعه، أى أنه يلزم بقاء الاستطاعه فى الحجّ حدوداً وبقاءً، فلو سُرِق ماله مثلاً فى طريق الحجّ فقد سقطت عنه الاستطاعه فيسقط التكليف تبعاً، وإن حجّ فلا يجزيه عن حجّه الإسلام . ومفروض مسألتنا هو تعلق الدين بعد الاستطاعه لا عن عمد بحيث يخرج من كونه مستطيعاً فلا يشمل دليل : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)، إذن لا فرق بين الدين السابق والدين اللاحق فى هذا الفرع .

الفرع الثالث : هل أن الذى تعلق بدمته خمس أو زكاه يعد مستطيعاً أو لا؟

فلو كان فى ذمه مكلف خمس أو زكاه ولديه ما يكفى إما لأداء احدهما أو للحجّ، فهل حكمه حكم المدين حيث أن دينه يمنع من الاستطاعه ؟ فعلى رأينا أن هذا مانع عن تحقق الاستطاعه، وعلى قول بعض يكون ما فى ذمته مزاحماً لأداء الحجّ فيقدم الدين - وهو الأهم - على الحجّ .

إنّ الخمس والزكاه على نحوين : فقد يكون أحدهما أو كلاهما فى ذمه المكلف، كما لو إستهلك العين التى تعلق بها الخمس أو الزكاه، وقد تكون العين موجوده ولكن بإخراج خمسها ينقص ماله فلا يستطيع الذهاب إلى الحجّ وأداء الفريضه .

إنّ هذين الفرضين مختلفان، فالخمس والزكاه من حقوق الناس إلّا أنها ملك للجهه والعنوان دون الاشخاص .

فلو كان الخمس أو الزكاه فى ذمه شخص فهما مثل الديون الأخرى يزاحمان الحجاج، وأن الدين أهم، فعلى رأى البعض هو مستطيع والحجاج مقدم لأنه الأهم فلا يسقط بالتراحم، وعلى رأينا أنه لا يكون مستطيعاً لأن الدين أهم فتسقط الاستطاعه به .

أما لو كان الخمس أو الزكاه فى عين، فالمسأله تكون أكثر وضوحاً.

وفى كتاب الخمس والزكاه بحث تفصيلى فى كيفيه تعلقهما بالعين الخارجيه وبعباره كيف يكون امتلاك العين فى باب الخمس والزكاه .

ففيما يخص الخمس أن ظاهر الآيه هو الشركه (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ...) (١) والكسور مثل (الثلاث، والنصف والخمس) ظاهره فى الشركه، إلا أن

البعض أنكر دلاله الآيه على كيفيه تعلق الخمس وادعى أن الآيه بصدد بيان مقدار الخمس فحسب .

ويرد عليه أن الآيه فى مقام بيان الكيفيه والمقدار معاً فلو شهد شاهد على أنه لزيد خمس هذه الدار، فهذه الشهاده شاهده بالملكه على نحو الإشاعه كما أنها شهاده على قدر الملكيه .

ومن الشواهد على الشركه روايات وارده فى الأمه المأسوره فى حرب بغير إذن الإمام فإنها لو أنجبت فى طيب ما انجبتة اشكال لأن خمس الغنيمه يكون للإمام عليه السلام ويكون المالك للأمه والإمام شريكاً فيها إلى أن يخرج الخمس، ولا يجوز وطئ الأمه المشتركه وهنا ينبغى أخذ الإذن من الإمام، فيما أن الإمام قد أسقط حقه والذى علل فى الروايات لأجل أن يطيب مولدهم رحمه بهم فيكون هذا الأمر أماره الشركه .

وكذلك فى المساكن والأراضى الخراجيه التى استولوا عليها بالحرب من دون إذن

الإمام، فإن الإمام أذن لهم بالتصرف رحمه منه لتقبل صلاتهم، وهذا يدل على أن الإمام شريك في العين أيضاً؛ وعليه فإننا نعتبر الخمس في الآيه دال على الشركة، فلو تكتسب في مال غير مخمس وحصل على ربح فيكون ثمانون بالمائه من الربح للمكتسب وعشرون بالمائه لأصحاب الخمس، وهذه كلها شواهد على أن النسبه مشاعه.

وهناك ثلاث روايات وردت في تعلق الخمس على نحو الإشاعه .

الأولى : ما معناها أنه لو عثر شخص على معدن ثمّ باعه فإنه يتعلق الخمس بثمره، ولو لم يكن الإمام عليه السلام شريكاً فلا يتحول الخمس - الذي هو حق الإمام - إلى الثمن، إذن اشتراك الإمام في خمس الثمن دليل على اشتراكه في الثمن أيضاً (١).

الثانية : في بيع السمك في الماء أو في الآجام، قال الإمام عليه السلام يقع الخمس في الثمن، فلو لم تكن الشراكه على نحو الإشاعه في أصل المال فلا معنى لتعلق الخمس بثمره (٢).

الثالثة : في من له شجره مثمره في بيته فاستهلك بعض الثمر وباع بعضه الآخر، قال الإمام عليه السلام يتعلق الخمس في ثمن ما باعه (٣).

وفي طريقه تعلق الزكاه بالعين احتمالات ثمانية : أحد هذه الاحتمالات هو التعلق بنحو الإشاعه أى اشتراك الفقراء كلهم في العين، وقال بعض بأنه الكلى في المعين، فعلى سبيل المثال لو اشترى عشرة أمان من الحنطه فهذا كلى لا في معين، أما لو كانت صبره معينه وقال اشترت منها عشرة أمان فهذا كلى في المعين، فعلى البائع أن يعطيه عشرة أمان من هذه الصبره فحسب، فلو احترقت مثلاً ولم يبق منها إلا عشرة أمان، فهي للمشتري فحسب .

سؤال : هل العين التي تعلق بها الزكاه حكمها حكم العين المرهونه أو لا-؟ أعنى هل تكون العين مرتهنه للفقراء ولا- يجوز التصرف فيها إلا بعد إخراج زكاتها؟

١- الوسائل : ٦، الباب ٦ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٦، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٩.

٣- الوسائل : ٦، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١٠.

الجواب : هذه المسأله موضع بحث بينهم، والتعلق بالعنوان بأى نحو كان فلا يمكن التصرف فى العين إلا بعد إخراج زكاتها، لأن الزكاه متعلقه فى العين لا فى الذمه، نعم لو كان التعلق فى الذمه أمكنه التصرف بالعين .

إذن فتعلق الخمس بالعين على نحو الإشاعه، واما تعلق الزكاه بها فمختلف فيه، وفى ما نحن فيه لو تعلق بالعين خمس أو زكاه فهى كالمال المشترك ولا يصبح الانسان مستطيعاً بالمال المشترك .

والحاصل : إنَّ الخمس والزكاه مانعان من تحقق الاستطاعه مثل الديون الأخرى ويسقط الحجج عن ذمه المكلف الذى تعلق بماله خمس أو زكاه .

الفرع الرابع : لو كان الدين مؤجلاً طويل الأمد أو مبنى على المسامحه فلا يكون مانعاً من تحقق الاستطاعه .

لقد ورد هذا الفرع فى العروه فى (المسأله : ٢٠).

مثال الدين الطويل الأمد: مهر المرأه الذى فى ذمه زوجها ولكن أمده مؤجل وكان أدائه معجلاً.

وأما الدين المبني على المسامحه فهو مثل دين الولد الغريم لوالده، أو فيما لو شرط صاحب الدين أنه يسقط دينه إذا ما ذهب المدين بالمال إلى الحجج . وأضاف صاحب العروه قدس سره فرضاً آخر وهو أن فى بلاد الهند يفرضون مهوراً ثقيلاً لا يستطيع الزوج الوفاء بها، فلا يعتبر هذا من الديون، وفى الواقع أن هذا المهر رادع أمام الزوج لكى لا يطلق زوجته .

فهذه الديون لا تمنع من تحقق الاستطاعه، لأن ما كان مؤجلاً إلى خمسين سنه مثلاً، أو ما كان مبيتاً على المسامحه، أو فيما لو اتفق على اسقاطه وقد حصل الاطمئنان بذلك، أو فيما لو كان الدين ثقيلاً بحيث يستحيل أدائه، فلا تعد هذه الموارد فى رأى العرف ديناً فيعد الغريم هنا مستطيعاً عرفاً فيجب عليه الحجج .

المسألة: ٢٠ وجوب الفحص في تحقق الاستطاعة

إشارة

(المسألة ٢٠): لو شكَّ في أنَّ ماله وصل إلى حدِّ الاستطاعة، أو علم مقدارَه وشكَّ في مقدار مصرف الحجِّ وأنه يكفيهِ، يجب عليه الفحص على الأحوط .

تصوير المسألة :

إنَّ هذه المسألة في الشبهات الموضوعية، فلو لم يعلم مثلاً- بمقدار ما يفضل من ماله ولم يتفحص في ذلك بل عمل بالاستصحاب أو أجرى أصاله البراءة ومن ثم ادَّعى عدم حصول الشروط لديه، فلا يرى مبرراً للبحث والتفحص .

أو يعلم بأن لديه مليونين من النقود مثلاً- لكن لا- يعلم بكلفه الحجِّ ولم يفحص في ذلك ومن ثمَّ يستصحب العدم أو يجري البراءة .

فهل أنَّ التحرى في مثل ذلك واجب أم لا؟ والمسألة [أعنى الشكَّ في تحقق الموضوع والتحرى عنه]، ذات أهميه، فقد ترد في أبواب مختلفه من الفقه فعلى سبيل المثال :

في باب الخمس، لو لم يراجع أمواله ولم يستقص ما فيها وأنه هل حصل على ربح لكي يدفع خمسه أم لا؟ ثمَّ بينى على عدم حصوله على الربح فلا يدفع الخمس .

أو في باب الزكاه، لا يعلم هل وصل ما لديه من الحنطه مثلاً حدَّ النصاب أم لا؟

ولا يقيم ما عنده فيتمسك بأصاله العدم في تحقق النصاب فيبنى على عدم وجوب الزكاه!

أو في المرأه، لا تعلم هل هي حائض أم لا، أو كانت حائضاً ولا تعلم هل طهرت أم لا؟ وبالتحرى يتضح ذلك لكن لا تقوم هي بذلك .

أو فيما لو نذر شخص ولم يعلم قد تحقَّق متعلِّق نذره أو لا؟ كما لو نذر أن المسافر إذا عاد سالمًا فعلى شاه، ولكنه لم يتفحص للتأكد من سلامته .

وكذلك لو لم يعلم هل هو مدين لزيد أو لا؟ فلو راجعه لعلم بذلك لكنه لم يراجع لكي لا يلزم نفسه بالدفع .

هذه شبهات موضوعيه تحتاج إلى تفحص واستقصاء، والأمثله على ذلك عديده . لكن فى الشبهات الموضوعيه فيما لو شك فى حصول شرط الواجب، فهل يجب التفحص والتحرى فى ذلك أم لا يجب ؟

أقوال الفقهاء :

أورد صاحب العروه هذا البحث فى (المسأله : ٢١) وهناك اختلاف بين المحشئين، فهى من المسائل التى لم يتطرق إليها المتقدمون ولا المتأخرون إلّا نادراً، وكان أول من تطرق لها بشكل جاد هو صاحب العروه .

فهو يقول : إن فى المسأله وجهان، أحوطهما ذلك [أى وجوب الفحص] (١) .

وقال السيد الخوئى قدس سره : لا يشترط الفحص لأنه لم ترد كلمه الفحص فى الروايات، لذلك يأتى الدور لإطلاقات البراءه والاستصحاب، أى لا يعنى الشاك بشكّه، وفى الشبهه الموضوعيه لو كانت هناك حاله سابقه فيجرى استصحابها، ولو لم تكن فتجرى أصاله البراءه (٢) .

١- العروه الوثقى : ٤/٣٨٣ .

٢- قال السيد الخوئى فى المعتمد: «لا- يهمننا صدق عنوان الفحص وعدمه وذلك لأنّ الحكم لم يعلّق على عنوان الفحص ... وإنما المهم صدق عنوان العالم والجاهل ولا واسطه بينهما، فإن كان عالماً لا يجرى فى حقّه الأصلخلاف ما إذا كان جاهلاً، نعم إنّما يجب الفحص فى الشبهات المقرونه بالعلم الاجمالى والشبهاتالحكميه وفيما إذا ثبت بدليل خاص فى الشبهات الموضوعيه . وبالجمله : متى صدق عنوان الجاهل لا- يجب عليه الفحص حتّى فى مثل ... النظر إلى الفجر، لاطلاق أدلّه الأصول، نعم قد لا يصدق الجاهل فى بعض موارد الفحص اليسير كالذى يتمكّن منال نظر إلى الأفق بفتح عينيه ليرى الفجر فلا يجرى استصحاب بقاء الليل». المعتمد: ٢٦/٩٩ .

ولقد مثل البعض في عدم وجوب الفحص بالصوم قائلاً: لو كان المكلف في مكان يستطيع فيه أن يرى طلوع الفجر، لكن تماهلاً وأكل، لا يلزم أن يرفع رأسه لرؤيته طلوع الفجر فيحق له أن يأكل .

إنّ المسألة عامّة البلوى وفيها خلاف، والحق في المسألة هو التفصيل، أي ينبغي الفحص في بعض الشبهات الموضوعية ولا يلزم في بعضها الآخر، ونحن نرى لزوم الفحص في موضعين :

١. فيما لو كان طبيعه الموضوع لا- يتضح بدون الفحص، كما في الزكاه فإن طبيعه الأعيان الزكويّه تقتضى أن توزن، فإن المحاصيل ما لم توزن وتكال لا يتبين أنها بلغت حدّ النصاب وكذلك في أرباح المكاسب بدون الحساب لا يتضح مقدارها، كما في الدين فإنه لو كان لا يتضح إلّا بالمحاسبه فيجب الفحص فيه .

٢. لو كان الفحص سهلاً يسيراً كما في طلوع الفجر، حيث يقول الشيخ عبدالكريم الحائري قدس سره : يشترط الفحص فيما لو كان العلم بالموضوع في تناول اليد، بحيث يحصل بأدنى فحص .

وأما في غيرهما من الموارد فلا يشترط الفحص، فعلى سبيل المثال لو لم يعلم ببلوغ هذا الماء حدّ الكثر، أو أن البقعه الحمراء في لباسه لا- يدري أنّها دم أو لون أحمر مثلاً، أو في المرأه لا- تعلم أنّها حامل أو لم تكن حاملاً؟ ففي مثل هذه الموارد لا يجب الفحص والتحرّي .

دليل المسألة :

ويمكن الاستدلال على ذلك بالأدله الأربعة التاليه :

(أ) الانصراف

إنّ الاطلاقات أمثال : «لا- تنقض اليقين بالشكّ» و«رفع عن أمتي ما لا يعلمون» منصرفه عن هذه الأمور، ونحن نرتضى ما قاله بعض المحسّنين على العروه من أنّه

إمّا أن يكون المكلف عالماً أو شاكاً ولا شيء بينهما لكن الشكّ الذى هو موضوع الأدلّه لا يعم هذا النوع من الشكّ فنحكم هنا بوجوب الفحص .

ومن جملة الشواهد هو ما ورد فى باب الشكّ فى الصلاه، حيث حكموا فيه بوجوب التريث والتفكر، فإن زال شكّه يستمر فى صلاته وإلا فتجرى أحكام الشكّ فى الصلاه، حيث إنّ إحدى دلائل وجوب التروى فى شكوك الصلاه هو هذا الانصراف، لأن الشكّ غير المستقرّ، الذى قد يتحول إلى اليقين بالتروى، لا يعتبر شكاً فى الصلاه .

ولو شككنا فى أن الحاكم على الدليل هو الاطلاق أو الانصراف فالأصل عدم الاطلاق، لأنه لا بدّ من ثبوت الأصول الأربعة للإطلاق؛ ومنها عدم الانصراف حتى إذا شككنا فى الانصراف فإنّ شكنا هذا يمنع من الأخذ بالاطلاق .

(ب) السيره العقلانيه

إنّ السيره العقلانيه جاريه على الفحص فى هذين الموردين، فعلى سبيل المثال لو قال المولى لعبده: لو كان لنا مال فاشترى الشئ الفلانى، فلو قال العبد [ومن غير تفحص] بأنه شكّ فى وجود المال فلم يشتر، أو فيما لو قال المولى لعبده: أدّ الدين، فلو أجاب العبد [ومن غير مراجعته لحساباته]: إننى لم أحرز أن علينا دين، ففى هاتين الصورتين لا يكون العذر مقبولاً لدى العقلاء، فيستحقّ الذم والمؤاخذه .

(ج) لزوم كثره المخالفات

متى ما كانت طبيعه الموضوع تقتضى الفحص، كالخمس والزكاه والاستطاعه وغيرها، فإن لم يكن هناك فحص فسوف تقع مخالفات كثيره .

وقد صرّح السيّد الحكيم قدس سره فى كتاب المستمسك (١) بقبول صغرى القضيّه - أى

١- وهذه عبارته قدس سره: «وقد يستدلّ عليه بأنّه لولا الفحص لزمّت المخالفه القطعيه الكثيره، التى يعلم من الشارع المقدّس كراهتها، المستلزم لوجوب الاحتياط، وفيه: أنّ لزوم المخالفه الكثيره غير بعيد، لكنكونها مكروهه على وجه تقتضى كراهتها وجوب الاحتياط غير ظاهر، بل هو مصادره». مستمسكالعروه الوثقى: ١٠/١٠٤.

لزوم كثره المخالفات على فرض عدم الفحص - إنما أنه لم يرتض الأخذ بالكبرى وهى الوقوع فى المحذور حينئذ؛ لأن كثره المخالفات ليست عن عمد فى رأيه، وانكر وجود قائل يقول بوجود مشكله فى لزوم المخالفات الكثيره .

يلاحظ عليه :

أولاً : يحصل العلم الإجمالى بوجود مخالفات كثيره فى حال عدم الفحص، والعلم الإجمالى فى الشبهه المحصوره منجز .

ثانياً : لو لم نقم بالفحص لم يتحقق غرض المولى بتمامه، وقد قامت سيره العقلاء على الاحتراز عن حصول المخالفات الكثيره لكى لا تُهدر مقاصد المولى .

ينبغى الالتفات إلى أنه - على سبيل المثال - لو كان هناك إناء بين أوانٍ خمسه وقد اشتبه بنجاسه أحدها فهنا الشبهه محصوره، ولو كان عشر أوانٍ أشته بها بين خمسين إناء فتكون الشبهه محصوره كذلك، فإن القليل فى القليل والكثير فى الكثير تعدان من الشبهه المحصوره من دون فرق بينهما.

(د) الروايات

دليلنا الرابع على وجوب الفحص فى الموردین المذكورین روايه ضعيفه سنداً، لكنّها جيده دلالة :

روى الكليني عن محمد بن عبدالله بن هلال [مجهول]، عن العلاء بن رزين [ثقه]، عن زيد الصائغ [مجهول] قال : قلت لأبى عبدالله عليه السلام : إني كنت فى قريه من قرى خراسان يقال لها: «بخارى»، فرأيت فيها دراهم تُعمل ثلث فضه، وثلث مساً، وثلث رصاصاً، وكانت تجوز عندهم وكنت أعملها وأنفقها، قال : فقال أبو عبدالله عليه السلام :

«لابأس بذلك إذا كان تجوز عندهم»، فقلت: أرأيت إنَّ حال عليها الحول وهي عندي وفيها ما يجب علىَّ فيه الزكاه، أزيها؟ قال: «نعم إنما هو مالك»، قلت: فإن أخرجتها إلى بلده لا ينفق فيها مثلها فبقيت عندي حتى حال عليها الحول، أزيها؟ قال: «إنَّ كنت تعرف أن فيها من الفضه الخالصه ما يجب عليك فيه الزكاه، فزكَّ ما كان لك فيها من الفضه الخالصه من فضه، ودع ما سوى ذلك من الخيث».

قلت: وإنَّ كنت لا أعلم ما فيها من الفضه الخالصه إلَّا أنني أعلم أنَّ فيها ما يجب فيه الزكاه؟ قال: «فاسبكها حتَّى تخلص الفضه ويحترق الخيث ثمَّ تزكِّي ما خلص من الفضه لسنة واحده» (١).

لقد ذهب السائل بالدرهم إلى بلد لا يتعامل بها أهله، لكنه يعلم ببلوغ ما في الدراهم من الفضه حدَّ النصاب إلَّا أنه يجهل مقداره، وهنا أوجب الإمام عليه السلام عليه الفحص.

وقد ورد هنا اشكالان أحدهما للسيد الحكيم قدس سره والآخر للسيد الخوئي قدس سره:

اشكال السيد الخوئي قدس سره:

قال قدس سره: لا حاجة إلى تدويب الدراهم واستخلاص الفضه منها؛ بل يتعين عليه دفع الزكاه من هذا الموجود فحسب. ولا حاجة إلى الفحص والتحرى (٢).

قلنا: إنَّ الاشكال في كلامه هو في أنه لا يجوز استعمال الدراهم المغشوشه، والروايه تقول بإذابه الدراهم ليستخلص منها الفضه، ومن ثمَّ تشترط الفحص فيها أيضاً.

١- الوسائل: ٦، الباب ٧ من أبواب زكاه الذهب والفضه، الحديث ١.

٢- وهذه عبارته قدس سره: «ولكن الروايه ضعيفه سنداً ودلاله، أمّا ضعف السند فزيد الصائغ، وأمّا دلاله فلائنه لا موجب للتصفيه والتمييز بين المسّ والرصاص والفضه إذ يمكن إعطاء الزكاه بنسبه المال الموجود فيخلص من الزكاه ولا حاجة إلى تخلص الدراهم وعلاجها وتصفيتها، والظاهر أنَّ الروايه في مقام بيان كيفيه التخلّص وتعليمها...». المعتمد: ٢٦/١٠٠.

اشكال السيد الحكيم قدس سره :

وخلصته أنّ الفحص هو في مقدار الزكاه، لكن هل يشترط الفحص في الخمس أو الاستطاعه؟ قال: لا يشترط الفحص في أى منهما ولا- يمكننا أن نعدى الحكم إلى غير ما وردت فيه الروايه، أى أنّ مدلول الروايه منحصر، في مورد معين لا- يمكننا أن نعدى حكم الروايه إلى غيره (١).

قلنا: ليس لدينا هنا تعيّد لنقول بانحصاره في الزكاه ولا- يتعداه إلى الخمس، والعرف لا- يقبل بهذا أيضاً، إذن نقول بالغاء الخصوصيه فلا فرق بين الخمس والزكاه!

وبهذا تبين أنّه لا غبار على دلاله الروايه إلّا أن سندها ضعيف ويمكن أن تكون مؤيده، لا أن نستدل بها بصوره مستقله .

بقي هنا شيء :

لقد اشترطنا الفحص في موردين من موارد الشبهه الموضوعيه؛ لكن قد يرد عليه اعتراض من أن بعض الروايات قد رفعت اشتراط الفحص فيما لو كان الشكّ في الموضوع، ولو كان متيسراً وفي متناول اليد.

نقل الشيخ الأنصاري قدس سره روايه في باب الاستصحاب، وهي صحيحه زراره، صدرها داخل في باب الاستصحاب، وفي ذيلها يسأل زراره الإمام عليه السلام قائلاً: ... فهل علىّ إن شككت في أنه أصابه شيء أن أنظر فيه؟ فقال: «لا ولكنك إنما تريد أن تذهب الشكّ الذي وقع في نفسك» (٢).

١- حيث قال: «... لروايه زيد الصائغ، المتضمّنه لوجوب تصفيه الدراهم المغشوشه مع الشكّ في مقدارها، وموردها وإن كان صوره الشكّ في قدر الواجب مع العلم بوجود النصاب، لكن يمكناستفاده الحكم منها في غيرها من الصور، لكن التعدي عن الزكاه إلى الخمس - فضلاً عن المقام - غير ظاهر». مستمسك العروه الوثق: ١٠/١٠٤.

٢- الوسائل: ٢، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

نرى أن حصول العلم في هذا المورد سهل يسير ويتوفر بمجرد الفحص لكن الإمام عليه السلام لا يشترط فيه الفحص بل قال بعدمه .

قلنا: لا- يمكننا أن نعدّي أحكام الطهاره والنجاسه إلى الأحكام الأخرى، وذلك للخصوصيه فيهما، فلو كان الأصل في أبواب النجاسات على الفحص فإن ذلك يقع الناس في العسر والحرَج وذلك لأسباب منها :

(أ) أن غالب الناس لا يباليون ولا يعملون بما لو أمر الشارع بالفحص فعندئذٍ أمرهم قبيح .

(ب) أن في وقت قله المياه (كما في عصر النبي صلى الله عليه وآله) لو اشترط الشارع البحث والفحص في النجاسات لو وقع الناس جراء ذلك في عسر وحرَج .

(ج) لقد وردت روايات تقول بأن في المدينة في صدر الإسلام، كان المسلم واليهودي والمسيحي يذهبون إلى حمام مشترك واحد، فلو وجب الفحص لاشتد الأمر وللاقي الناس صعوبه وحرَج (١).

لهذا لم يشترط الشارع المقدس الفحص في باب الطهاره والنجاسه (٢).

١- لا- بأس هنا من القاء الضوء على الوضع العام لأهل الذمه في أوساط المسلمين : إن الاسلام لم يعمل على الغاء الديانات السماويه فسعى إلى أن يتمتع أبناء هذه الديانات بالحقوق والواجبات التي حددها لهم .

٢- إن أكبر فرق بين الامبراطوريه الاسلاميه وأوروبا وجود عدد هائل من أهل الديانات الأخرى بين المسلمين واولئك هم أهل الذمه وقد استند أهل الذمه إلى ما كان بينهم وبين المسلمين من عهدوما منحوه من حقوق فلم يرضوا بالاندماج ضمن المسلمين بل كان وجود النصارى بين المسلمين سبباً لظهور مبادئ التسامح التي ينادى بها المصلحون المحذثون وكانت الحاجه إلى المعيشهالمشتركة وما ينبغى أن يكون فيها من وفاق ممّا أوجد من أوّل الأمر نوعاً من التسامح الذي لم يكن معروفاً في اوربا في العصور الوسطى . وقد كان حضور أهل الذمه بين المسلمين مكثفاً ففي جزيره العرب كان اليهود أكثر منالنصارى وهم الغالب على مدينه خيبر ثانيه مدن الحجاز عماره وتجاره وقد بالغ البعض فقال كانفى مدينه خيبر خمسون ألفاً من اليهود وفي عهد عمر بن الخطاب كان عدد الذين دفعوا الجزيهخمسمائه ألف انسان، ومعنى هذا أن أهل الذمه بلغوا خمسمائه ألف منهم اليهود، ولم يكن فيالتشريع الاسلامى ما يُغلق دون أهل الذمه أى باب من أبواب الأعمال، وكان قدمهم راسخاً فيالصنائع التي تدر الارباح الوافره فكانوا صيارفه وتجاراً وأصحاب صنائع وأطبّاء ولم تكن الحكومهالاسلاميه تتدخل في الشعائر الدينيه لأهل الذمه وكان أهل الذمه يُعاملون في مارستانات بغدادمعامله المسلمين، ولم يكن يوجد في المدن الاسلاميه احياء مختصه لليهود والنصارى بحيثلايتعدونها، وأن أثر أهل كلّ دين أن يعيشوا متقاربين وكان أهل الذمه بحكم ما كانوا يتمتعون به منتساح المسلمين معهم ومن حمايتهم لهم يدفعون الجزيه وكانت هذه الجزيه أشبه بضربيه للدفاعالوطنى فكان لا يدفعها إلّاالرجل القادر على حمل السلاح، ومن العجيب أنه لم يذكر المؤرّخونحتى المسيحيين منهم أن وقعت مشاغبات بين المسلمين وأهل الذمه إلّا قليلاً- وفيما يخصّ الحمامات الساخنه فنجد في عناية المسلمين بها وتشبيدهم الكثير منها ميراثاًمن أحسن ما أخذ من اليونان

والرومان على أن البعض من المسلمين كانوا دائماً ينظرون إلى اتخاذ الحمامات العامة نظره الارتياح، يحكى عن أبي بكر السلمي (المتوفى عام ٣١١ هـ) أنه قيل له : لو حلقت شعرك في الحمام ! فقال : لم يثبت عندي أن رسول الله صلى الله عليه وآله دخل حماماً قط ! ويؤثر عن الإمام علي عليه السلام أنه قال : بئس البيت الحمام، تكشف فيه العورات، وترفع فيها الأصوات، ولم تقرأ فيه آية من كتاب الله. لمعرفة تفاصيل ما أوردناه راجع : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، الاستاذ آدممتز، تعريب : محمد عبدالهادي أبوريده .

تنويه :

بعد امعان النظر فى باب الطهاره يبدو أنّ الشارع يرفع حكمه الوضعى عن الطهاره والنجاسه متى ما كان فيهما من عسر أو حرج،
ورغم أنا لا نفتى بهذا، إلاّ أنّه لدينا شواهد متعدده على ذلك، منها :

١. حكم الشارع بطهاره الدم المتخلف فى عروق الذبيحه، مع أننا على يقين بأنّه لا فرق بينه وبين الدم الخارج منها عند الذبح،
لكن الشارع يرى صعوبه فى تطهير الذبيحه من الدم المتخلف فيها فاعتبرها طاهره لرفع العسر والحرج .

٢. حكم الشارع بطهاره دم الحيوان غير ذى النفس السائله، مع أننا لا نلاحظ فرقاً بين دم الحيوان ذى النفس السائله ودم غيره من ناحيه التكوين، إلا أن الحيوان غير ذى النفس السائله تكون صغيره على الأعم الأغلب ومحل ابتلاء، بذلك حكم الشارع بطهاره دمه لرفع العسر والحر ج .

٣. حكم الشارع بطهاره ماء الاستنجاء، مع أن النجاسات كلها نجسه بلا استثناء لكن الشارع حكم بطهاره ماء الاستنجاء لرفع العسر والحر ج عن الإنسان لأنه قد يترشح منه ما يصيب البدن أو الثوب، فيقع الإنسان فى العسر والحر ج فى تطهيره .

٤. حكم الشارع بطهاره الأنفحة المأخوذه من بطن الحيوان الرضيع، حيث يصنع بواسطتها الجبن، وقد أخذ من الحيوان الميت ومع ذلك حكم الشارع بطهارته، مع أن الميت نجس بجميع أجزائه، لكن بما أن المتعارف لدى الناس أنهم لا يغضون الطرف عنه فلو حكم الشارع بنجاسته لكان كثير من الجبن نجس يجب الاجتناب عنه فيقع الناس فى عسر وحر ج .

٥. حكم الشارع بطهاره المسك الذى هو دم فى غده قرب سرّه الغزال، ولا فرق فى هذا الدم عن غيره لكن الشارع حكم بطهارته رفعا للحر ج .

٦. حكم الشارع بطهاره باطن الخف وأخمص القدم، مع أن الطهاره لا تتحقق بإزاله عين النجاسه فحسب، لكن الشارع استثنى منها باطن الخف وبطن القدم لأنهما فى معرض النجاسه دائماً ويعسر تطهيرهما.

٧. حكم الشارع بطهاره إناء ماء العنب الذى قد ذهب ثلثاه وطهر. فلو لم يحكم الشارع بطهارته لكان فى تطهير الإناء عسر وحر ج . أو فى البثر الذى وقعت فيه نجاسه فيطهر بالنزح على رأى المتقدمين وتطهر بتبعه آلات النزح وأطراف البثر.

٨. حكم الشارع بطهاره جسم الحيوان بزوال عين النجاسه عنه، وكذلك يطهر فى الحيوان الوليد بمجرد إزاله دم النفاس عنه . مع أن الثوب والبدن ينجسان بمجرد

ملاقاه النجاسه ويشترط تطهيرهما بعد إزاله عين النجاسه عنهما، لكن الشارع اعتبر طهاره الحيوان بمجرد زوال عين النجاسه عنه ولا يشترط تطهيره بعدها. لغايه التسهيل على المكلفين .

٩. حكم الشارع بطهاره ذرق الطيور جميعها حلّ لحمها أو حرم، وليس هذا في سائر الحيوانات والدليل على طهارته هو وقوع العسر والحرج به لو حكمنا بنجاسته.

١٠. حكم الشارع بطهاره الدم الذى تمتصه البعوضه، لأنه يقع بسببه العسر والحرج لو كان نجساً.

خلاصه ما تقدّم :

إنّ الشارع المقدّس يرفع اليد عن حكمه فى الطهارات والنجاسات إذا أديا إلى العسر أو الحرّج، فهل يمكننا من خلال استقراء هذه الموارد أن نستخرج حكماً كلياً عاماً شاملاً نطبقه فى سائر الموارد أو لا فنلتزم بمواردها.

المسألة: ٢١ حكم الشك في بقاء المال بعد العود في وجوب الحجّ

إشاره

(المسألة ٢١): لو كان ما بيده بمقدار الحجّ، وله مال لو كان باقياً يكفيه في رواج أمره بعد العود وشك في بقائه، فالظاهر وجوب الحجّ؛ كان المال حاضراً عنده أو غائباً.

تصوير المسألة :

إنّ الموضوع في كلام السيّد الماتن قدس سره هو المال الموجود الآن تحت تصرفه لكن لا يعلم بقاءه عند رجوعه، وقد ورد هذا الفرع في العروه في (المسألة : ٢٢) لكن موضوعها هو المال المشكوك فيه، قال صاحب العروه قدس سره :

لو كان بيده مقدار نفقه الذهاب والإياب وكان له مال غائب لو كان باقياً يكفيه في رواج أمره بعد العود، لكن لا يعلم بقاءه أو عدم بقاءه، فالظاهر وجوب الحجّ بهذا الذي بيده استصحاباً لبقاء الغائب (١).

ومهما كان فلا فرق في أصل البحث فيهما لأن مستقبل المال هو المأخوذ بعين الاعتبار في كليهما.

مع أنه ينبغي ذكر هذه المسألة ضمن (المسألة ٣٩): التي هي حول الرجوع إلى الكفايه.

لم يرد نص في المسألة فليس لدينا إلّا القواعد ومنها الاستصحاب كما لم يتعرّض المتقدّمون لهذه المسألة في كتبهم إلّا النراقي قدس سره حيث تطرق إليها في المستند (٢)، لكن قال البعض بأن صاحب العروه اقتبس هكذا فروع من مستند النراقي

منها هذه المسألة، وافترق المحشون في المسألة إلى ثلاث فرق فبعضهم وافق صاحب العروه وبعض آخر خالفه وبعض قبل دعوى السيّد في تحقق الاستطاعه هنا ولكن رفضوا دليله واعتبروا الاستصحاب أصل مثبت .

١- العروه الوثقى : ٢/٤٣٨، المسألة ٢٢.

٢- مستند الشيعة : ١١/٥٧ و ٥٨.

إن الدليل الرئيس في هذه المسألة هو الاستصحاب، وخلاصته هو أنه لم يعلم بقاء المال بعد عوده من الحج، [وإن كان المال غائباً طبقاً لما ورد في كتاب العروه]، فهنا تشملها اطلاقات لا تنقض اليقين بالشك .

لكن في هذا الاستصحاب اشكالان :

الأول : أنه استصحاب في الأمور المستقبلية، وهو كما في المرأة التي ترى الدم فإن كان في أيام عاداتها تعتبره حيضاً، وإن لم تكن لها عادة فإن استمر دمها إلى ثلاثة أيام فهو حيض، وهنا لا يمكنها بمجرد رؤيه الدم أن تستصحاب استمرار دمها إلى ثلاثة أيام وتبنى على أنها حائض .

فالاستصحاب لا يجرى في الأمور المستقبلية (١)، لأن أدله الاستصحاب منصرفه

عن هذا الشك وذلك لأن معنى الاستصحاب هو الحكم ببقاء اليقين السابق في ظرف الشك اللاحق، لكن المراد هنا هو الحكم ببقاء اليقين اللاحق وجريانه عند الشك في المستقبل وهو خلاف الظاهر، وروايات الاستصحاب لا تشمل الحالة المستقبلية اطلاقاً، فإنه حتى الشك في الشمول أو الانصراف يكفي لعدم جريان الاستصحاب .

الثاني : إن الاستصحاب هنا أصل مثبت في حين أن السيد الخوئي قدس سره لا يرى هذا الاستصحاب أصلاً مثبتاً.

الأصل المثبت :

إن مورد الاستصحاب إما أن يكون حكماً شرعياً كاستصحاب الوجوب أو

١- أجاز بعض الفقهاء جريان الاستصحاب في الأمور المستقبلية ودليلهم اطلاق الأدله، وذلك لأنه من شروط الاستصحاب هو وجود اليقين والشك وهما متوفران هنا [التقنين بالمال الآن والشك ببقاءهم مستقبلاً] فاليقين والشك هنا فعليان ومتعلق اليقين في الحال هو نفس متعلق الشك في المستقبل، ذلك وإن قلنا بأن كل ما ورد في الروايات حول الاستصحاب هو عن اليقين السابق والشك اللاحق وأن المورد غير مخصص، إذن ما نحن فيه يكون مشمولاً لقاعده لا تنقض اليقين بالشك .

الحرمة أو النجاسة أو الطهارة، أو يكون موضوعاً لحكم شرعى كما فى ماء الكَرِّ حيث إنّ الكَرِّه موضوع لحكم شرعى ألا وهو الطهارة، واستصحاب الكَرِّه يؤدى إلى جريان حكم الطهارة، فلو كان مورد الاستصحاب خارجاً عن هذين الموردين، بأن كان لازماً عقلياً لموضوع الحكم الشرعى فإنه يسمّى أصلاً مثبتاً، فعلى سبيل المثال لو نذر إنَّ عاش أخوه خمسين سنة فعليه شاه، وأخوه مفقود لكنه يستصحب بقاءه واللازم العقلى لبقائه هو بلوغه خمسين عاماً، فهذا ليس حكماً شرعياً ولا موضوعاً لحكم شرعى، حتّى يترتب عليه الحكم فليس بحجّه (١).

وكذلك فى ما نحن فيه حيث صرّح السيّد الخوئى قدس سره: لو استصحب بقاء المال فهذا - أعنى: بقاء المال - لا هو حكم شرعى ولا هو موضوع لحكم شرعى، بل اللازم العقلى لبقاء المال هو الرجوع إلى الكفايه التى لها حكم شرعى (٢).

قلنا: إنّ هذا ليس أصلاً مثبتاً، لأننا لا نستصحب المال، بل نستصحب بقاء الملكيه، والرجوع إلى الكفايه هى فى بقاء الملكيه، أى يملك مالاً يرفع به حوائجه.

والحاصل: نحن لا نرى أنّ هذا الاستصحاب أصلاً مثبتاً، وإنّ كنا نرفض بأن يكون هناك استصحاب فى الأمور المستقبلية.

إلا أنّ هنا أصلاً عقلائياً (سواء قلنا بحجّيه الاستصحاب فى المقام أو لم نقل) وهو أصله بقاء

١- إنّ كون الأصل مثبتاً لا يختص بالاستصحاب بل يعمّ جميع الأصول العمليه فإنّ اللوازم العقليه فيها ليست بحجّه خلافاً للوازم الشرعيه حيث إنها حجّه كما أن لوازم الأمارات حجّه سواء اللوازم العقليه منها أو الشرعيه. راجع بهذا الصدد «أنوار الأصول» تقريرات شيخنا الأستاذ التى كتبها الأخ الفاضل أحمد القدسى (دام توفيقه) فقد عولجت الأصول المثبتة فى هذه التقريرات بالتفصيل مع تطبيقات لها. أنوار الأصول: ٣/٣٧٤.

٢- كتاب الحجّ: ١/١٢٩.

السلام ه، أى أن العقلاء يرون الأصل فى الأمور المستقبليه هو السلام ه، ولا يلتفتون إلى احتمال عدم البقاء، فعلى سبيل المثال يرى العقلاء الصحه فى استئجار بيت أو فى الأجير يؤجر نفسه لعشر سنوات مع غض النظر عن سلامه البيت وحياه الأجير إلى انقضاء موعد الإجاره، أو كما فى باب السِّلْم [السلف] وهو أن يدفع المشتري الثمن نقداً ويتسلم البضاعه بعد مدّه، لكنّه لا يعلم بسلامه البضاعه إلى ذلك الحين، أو كما فى عقد النكاح المؤقت لمدّه سنه مثلاً ولا يعلم بأنه حتى إلى انصرامها أو لا؟ وكذلك جميع العقود المبنيه على المستقبل، فإنه فى السيره العقلانيه يفترض البقاء والسلام ه، ولو اخذنا بافتراض الفناء لبطلت جميع العقود.

وفى ما نحن فيه فإن من له زاد وراحله وتحققت فيه شروط الاستطاعه لكنه لا يعلم ببقاء استطاعته حتى الميقات - مع أنه تشتراط الاستطاعه حدوداً وبقاءً - فبناء على السيره العقلانيه هو على السلام ه والبقاء فى الأمور المستقبليه . وليس هذا الموضوع مجرى الاستصحاب أصلاً، وإنما هو مجرى أصل عقلائي يجرى فى جميع أبواب المعاملات .

ومما ينبغى الالتفات إليه هنا هو أن بناء العقلاء ليس هو حكم العقل، لأن حكم العقل يبتنى على الحسن والقبح، كقبح الظلم، لكن بناء العقلاء هو كما فى قولنا اليد أماره الملكيه، فإنه لا دخل للحسن والقبح فيه، بل هو من الأمور الوضعيه التى تأسست لحل النزاعات والخصومات وتمشييه مجارى الحياه الاجتماعيه .

والحاصل : إن كان ذو مال فنقول ببقاء ماله بعد عوده، ويجب عليه الحجّ، ولا ترتّب أثراً على احتمال انعدامه وضياعه بالمرّه .

المسألة: ٢٢ هل يلزم حفظ الاستطاعة؟

(المسألة ٢٢): لو كان عنده ما يكفي للحج، فإن لم يتمكن من المسير؛ لأجل عدم الصحّة في البدن أو عدم تخليه السرب، فالأقوى جواز التصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعة، وإن كان لأجل عدم تهيئه الأسباب أو فقدان الرفقه، فلا يجوز مع احتمال الحصول، فضلاً عن العلم به، وكذا لا يجوز التصرف قبل مجيء وقت الحج، فلو تصرف استقرّ عليه لو فرض رفع العذر فيما بعد في الفرض الأوّل، وبقاء الشرائط في الثاني، والظاهر جواز التصرف لو لم يتمكن في هذا العام وإنّ علم بتمكّنه في العام القابل، فلا يجب إبقاء المال إلى السنين القابلة .

تصوير المسألة :

لو حصلت الاستطاعة الماليه والا- يعلم حصول بقيه الشروط، فهل عليه الحفاظ على الاستطاعة الماليه هذه إلى تحقق سائر الشروط، أو يمكنه الإخلال بها؟ فعلى سبيل المثال : من تحققت فيه الاستطاعة الماليه لكنه لا- يعلم بخلو السرب فهل عليه المحافظه على الاستطاعة الماليه هذه أم لا يشترط الحفاظ عليها حتى تتحقق الشرائط الأخرى ؟

إنّ هذه المسألة موضع ابتلاء، كما لو حصل على الاستطاعة الماليه وقام بالتسجيل للحجّ لكن لا يعلم بوجود استطاعته البدنيه إلى أن يأتي دوره، فهل يجب عليه المحافظه على الاستطاعة الماليه أم لا؟

لهذه المسألة خمس صور :

١. من تحققت لديه الاستطاعة الماليه، لكن لم تتحقق لديه الصحّة في البدن وخلو السرب، ولا يأمل حصولهما في هذا العام .

٢. من تحققت لديه الاستطاعة الماليه، ولم تتحقق لديه الصحه في البدن وخلو السرب لكن يحتمل حصولهما.

٣. من تحققت لديه الاستطاعة الماليه والصحه في البدن وخلو السرب، لكن لم تنهياً لديه الأسباب - كالزاد والراحله - ولا يأمل حصولها.

٤. من تحققت لديه الاستطاعة الماليه والصحه في البدن وخلو السرب ولم يهيئ الأسباب، كالزاد والراحله، لكن له أمل بتهيئتها.

٥. من تحققت لديه الاستطاعة الماليه والصحه في البدن وخلو السرب ولم يهيئ الأسباب [كالزاد والراحله] ولا يأمل بتهيئتها في هذا العام، بل يأمل ذلك في العام القادم .

فهل ينبغي عليه الحفاظ على الاستطاعة الماليه في هذه الصور كلها أو لا؟

إدعى البعض الإجماع على عدم اشتراط المحافظه على الاستطاعة الماليه إلى العام القادم، ولازم كلامهم هذا أنه لا تتحقق الاستطاعة لأى أحد في وقتنا الراهن .

ولأجل توضيح البحث نختصر الصور الخمس في صورتين :

١. من تحققت جميع الشروط لديه لكن لم يحن وقت الحج بعد، فهل يجوز له الإخلال في الاستطاعة ؟ وهذا هو محل بحثنا.

فالسؤال هو: في أى وقت لا يجوز التصرف في الأموال وإخراجها؟

لعل الملاك فيها هو السنه بأكملها، وقد يكون الملاك هو موسم الحج أعنى خروج القوافل للحج، أى لا يجوز له التصرف في ماله وقت خروج القوافل إلى الحج، ويحتمل أن يكون المراد منه هو أشهر الحج : شوال، ذى القعدة، ذى الحجه، فلا يجوز له الإخلال في الاستطاعة بعد دخوله في شهر شوال .

٢. من تحققت لديه الاستطاعة الماليه وشك في تحقق سائر الشروط، فهل يجب عليه الحفاظ على الاستطاعة أو يجوز له الإخلال بها؟

لقد ذكر السيد الحكيم قدس سره قولاً يتبين منه تعرّض الكثير من الفقهاء لهذه المسألة وها هو مضمون كلامه :

المذكور في كلام جماعه أن المدار في المنع حضور وقت السفر كما في المنتهى والتذكرة والدروس والمدارك وكشف اللثام والذخيره ... وبالجملة يظهر من كلماتهم : التسالم على جواز إذهاب الاستطاعه قبل خروج الرفقه (١) :

ثم تطرّق قدس سره إلى زمن السفر بأنه ما هو المراد منه ؟ فهل هو وقت ذهاب القافله، أو هو أشهر الحجّ، أو أحدهما لا على التعيين ؟

صرّح قدس سره بأن المسألة متسالم عليها أى أنها موضع اتفاقهم ولا خلاف فيها، هذا مع أن السيد الماتن اختار أن الملاك هو السنه الأولى فعارض التسالم الذى ادعاه السيد صاحب المستمسك .

دليل المسألة :

ليس فى البين روايه خاصّه فى المقام فكل ما عندنا فى هذا الباب هى الاطلاقات فحسب، ففى الوسائل أبواب ثلاثه تحتوى على ثلاثين روايه بعضها تصرّح بأن الاستطاعه تعنى الزاد والراحله، وأضاف بعضها سلامه البدن، وفى أخرى ورد خلو السرب وبعض آخر منها عبّر بالمال .

نذكر بعضها للتوضيح :

١. روى عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «إذا قدر الرجل على ما يحجّ به ثمّ دفع ذلك وليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام» (٢) .

وهذه الروايه صحيحه سنداً، وأمّا دلالة فلم تتطرق إلى وقت الحجّ هل هو أشهر الحجّ، أو السنه بأكملها أو ذهاب القافله إلى الحجّ فهى ليست بصدد بيان ذلك .

١- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١٠٥ .

٢- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١ .

٢. ما رواه معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «قال الله: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)، قال هذه لمن كان عنده مال . إلى أن قال : وعن قول الله عزوجل : (وَمَنْ كَفَرَ) يعني من ترك» (١).

لم يعين الامام في هذه الروايه وقت حصول المال .

٣. روى الكليني باسناده عن ابن أبي عمير عن محمّد بن يحيى الخثعمي قال : سألت حفص الكناسي أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن قول الله عزوجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ما يعني بذلك ؟ قال : «من كان صحيحاً في بدنه مخلي سربه له زاد وراحله فهو ممن يستطيع الحج» (٢).

والروايات كلها هي من هذا القبيل، فعند ما لا يكون لنا دليل آخر في المسأله فما الذي يمكننا أن نستنبطه من هذه الروايات ؟

فلو اعتبرنا ما افاده السيد الحكيم قدس سره - الذي قال إنه المتسالم عليه -، لأمكن أن يكون دليلاً لكن ظاهر الروايات هو أن يكون واجداً لهذه الأمور عند حلول موسم الحج.

هنا يجب أن نرى إلى أي حد يتسع شمول اطلاقات هذه الروايات ؟

ظاهر الروايات أن وجوب الذهاب على المستطيع هو وقت ذهاب القوافل، فلو قلنا بهذا فلا معنى لأن يكون الملاك هو من بدايه السنه الذي قال به السيد الماتن قدس سره وغيره من الفقهاء، والحاصل من هذا هو أنه لو امتلك مالاً في بدايه السنه يمكنه صرفه، وإن حصلت له الاستطاعه وقت الحج فيجب عليه الحج، وهذا هو المنسوب إلى المشهور من أن وقت الحج هو إما وقت الخروج إليه أو أشهر الحج أو أحدهما.

كما عتبر البعض بأنه لا اشكال في صرف المال قبل موسم الحج، وبذلك لا يستقر بدمته وجوب الحج.

١- الوسائل : ٨، الباب ٧ من أبواب وجوب الحج وشرايطه، الحديث ٢.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرايطه، الحديث ٤.

فإن قلت : لو تحققت الشروط كلها فمتى لا- يجوز له التصرف في ماله ؟ فهل يكف عن التصرف في ماله من بدايه السنه أو ابتداءً من موسم الحج، أو من خروج الرفقه إلى الحج، أو من أول شوال - الذى هو أول أشهر الحج -؟

قلت : إن الأصل في هذه المسأله هو الأخذ بالقدر المتيقن الذى هو أقصر الأوقات، بمعنى أنه لو شككنا: هل يحق له التصرف في ماله أم لا؟ فالأصل هو الإباحه.

وظاهر الإطلاقات مؤيد لذلك، لعدم ورود دليل خاص فى المقام، ولأن الآيه القرآنيه ظاهره فى الفوريه فهى تقول : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا).

وعلى هذا فإن معنى الفوريه يقتضى دخول أيام الحج، لأن البعث إلى الحج هو فى موسمهم فيكون الملاك هو موسم الحج، وعليه يمكنه الغاء الاستطاعه الحادثه قبل الموسم .

وشاهدنا الآخر على ذلك هو آيه أخرى من القرآن الكريم تقول :

(وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) (١).

فوفقاً لهذه الآيه على الناس الذهاب إلى الحج مشياً أو ركباناً، ووقت ذلك هو موسم الحج لأن الآيه تقول : «يأتوك» وذلك لا يكون إلا فى هذا الموسم .

وشاهدنا الثالث : وهو ورود روايات متعدده تقول : «من كان له زاد وراحله»، وهما مما يعدّهما المسافر حين ذهابه إلى الفريضة التى هى فى موسم الحج .

فبناءً على الأصل وطبقاً لظواهر الآيات والروايات أن الاستطاعه التى يلزم الحفاظ عليها وعدم الإخلال بها هى الاستطاعه الحاصله عند حلول موسم الحج، ولا دليل على وجوب الحفاظ عليها قبله، وقد صرح السيد الحكيم قدس سره بدلاله عبارات الأصحاب على هذا أيضاً فقال : يظهر من كلماتهم التسالم ... (٢) .

١- الحج : ٢٧.

٢- مستمسك العروه الوثقى : ١٠٦/١٠.

وهنا تجدر الاشاره إلى نقطتين :

الأولى : لو اضطررنا إلى إعداد الزاد والراحله قبل حلول موسم الحجّ بسنوات فهذا يعنى أن حلول موسم حجّه من ذلك الزمان وعليه يكون حساب الاستطاعه من ذلك الوقت لتعذر اعدادهما فى موسم الحجّ كما هو الحال فى زماننا هذا حيث لا يتيسر تهيئه الزاد والراحله إلّا بعد التسجيل الذى يسبق وقت الحجّ بسنوات عاده فهو ليس من قبيل تحصيل الاستطاعه بل من باب مقدمه الواجب .

برأينا أن من تحققت لديه شروط الاستطاعه الماليه فى زماننا فعليه تسجيل اسمه، لتشمله الآيه المباركه : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) (١) .

الثانيه : ذكر النراقى قدس سره فى مستنده : لو خالف المستطيع وأخلّ فى الاستطاعه كما لو باع ماله أو وهبه (سواء فى بدايه السنه أو فى الموسم أو فى أشهر الحجّ) فهل يصحّ هنا عقد البيع أو الهبه أو لا؟

يرى النراقى بطلان البيع والهبه لأنّ النهى فى المعامله مفسد لها (٢) .

ويرد عليه : أن المتفق عليه هو عدم فساد المعاملات فى النهى التكليفى [الالوضعى]، لأنه لا يشترط فيها [أى المعاملات] قصد القربه، وإن كان آثماً.

□□

١- آل عمران : ٩٧.

٢- قال فى المستند بعد بيان تقديم الحجّ على النكاح إذا لم يستلزم الحرج وابتناء ذلك على وجوبابقاء مقدمه الواجب ما لفظه : «... ويلزمه عدم جواز وقفه وهبته وبيعه بثمن قليل تنتفى معه الاستطاعه وأنّه لو فعله لبطلالموقف بل الهبه والبيع أيضاً على القول باستلزام النهى فى المعاملات للفساد كما هو التحقيق». مستند الشيعه : ١١/٦٠.

المسألة: ٢٣ فى الاستطاعه بالمال الغائب

إشاره

(المسألة ٢٣): إن كان له مال غائب بقدر الاستطاعه وحده أو مع غيره وتمكّن من التصرف فيه ولو بالتوكيل، يكون مستطیعاً وإلا فلا، فلو تلف فى الصورة الأولى بعد مضى الموسم أو كان التلف بتقصير منه، ولو قبل أو ان خروج الرفقه استقرّ عليه الحجّ على الأقوى، وكذا الحال لو مات مورثه وهو فى بلد آخر.

تصوير المسأله :

إنّ السید الماتن قدس سره اقتبس هذه المسأله من (المسأله : ٢٤) من كتاب العروه، مع اختلاف يسير بينهما من ناحیه التقصير وعدمه، فإنها لم ترد فى العروه لكن وردت فى حواشيها، ولم يذكر - من المتقدمين - هذه المسأله قبل العروه إلا النراقى قدس سره (١).

أصل المسأله :

هل أنّ المشروط هو الاستطاعه العرفیه أو الاستطاعه الشرعیه ؟

قلنا فى ما مضى بأنّ الملاك هو الاستطاعه العرفیه .

فإن قلت : هل الاستطاعه العرفیه تتحقق بالملكيه، أو بالملكيه والتمكّن من التصرف، أو لا تشترط الملكيه وتكفى المكنه من التصرف فحسب ؟

قلنا: لا. تكفى الملكيه بدون التمكن من التصرف، كما لو ملك مالا لكنه ممنوع من التصرف فيه فلا يكون مستطیعاً عرفاً ولا شرعاً، وعليه إن كان مالکاً وله القدره على التصرف فهو مستطیع قطعاً، ولو كانت له القدره على التصرف لكنّه ليس مالکاً،

١- قال المحقق النراقى بهذا الصدد: «وهل يشترط وجود ما يصلح أن يكون إزاء للمؤونه عيناً أو منفعه أو يكفى الاقتدار والتمكّن عليتحصيله من غير مشقّه، بل بسهولة حال اجتماع سائر الشرائط ؟ ظاهر كثير من كلماتهم الأوّل... وظاهر بعض كلماتهم الثانى...». مستند الشيعه : ١١/٥٦ و ٥٧.

كما لو أبيع له التصرف في مال - كما ستلحظ ذلك في (المسألة : ٢٨) - فهذه الإباحة مستلزمة للاستطاعه العرفيه، لأن في قوله (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) أو في الروايه : «له زاد وراحله» لا يقتصر هذا على المالك فحسب بل يشمل من أبيع له التصرف أيضاً.

دليل المسأله :

لم يرد نصٌ خاص في هذه المسأله، فلم يبق إلا العمومات والاطلاقات والقواعد.

ومن هنا لو كان مالكاً و متمكناً من التصرف فلا شبهه في كونه مستطاعاً عرفاً، وتشمله الإطلاقات .

صور تلف المال :

يمكن أن نفرض في تلف المال ثلاث صور :

١. فيما لو تلف ماله بعد موسم الحج، وكان التأخير بتفريط منه، ففي هذه الحاله يستقر الحج في ذمته، ويلزم بالأداء في أول سنه ولو بالاستدانه .

٢. فيما لو تلف ماله قبل الموسم بلا تقصير منه، فلا يكون مستطاعاً، كما لو سرق ماله في طريق سفره، فلا يكون مستطاعاً في هذه الحاله، ولذا لا يستقر الحج في ذمته لأنه تشترط الاستطاعه حدوثاً وبقاءً.

٣. فيما لو تلف ماله قبل موسم الحج بتقصير منه، فإن كان مقصيراً وعامداً في إتلافه - كما لو وهب ماله قبل الموسم أو صرفه - فتشمله أدله التسوييف لأنه متمكن من الذهاب إلى الحج لكنه أ تلف ماله بنفسه، فهنا يكون وجوب الحج مستقراً في ذمته.

ملاحظه : في ما مضى كان بحثنا في أنه هل يشترط كون تحقق الاستطاعه في موسم الحج أو في السنه كلها؟

المشهور هو اشتراط الاستطاعه في الموسم، لكن ظاهر عبارات السيد الماتن قدس سره

- في المسائل الماضيه - (١) القول بخلاف المشهور، حيث حصر مدار الاستطاعه

١- قد أشار إلى ذلك في المسأله ٢١.

بالسنه فقال : ولا يجب حفظ المال إلى الأعوام القادمه، لكنه وافق المشهور في هذه المسأله حيث اعتبر فيها وقت الموسم فحسب

هل يلزم أن يكون حصول الاستطاعه فعلياً؟

أى هل يجب التكبُّب ليكون مستطيعاً؟ لم يقل أحد بذلك، لكن إنَّ رغب في التكبُّب لأجل ذلك أو اقتصد وادَّخر مالاً ليحجَّ به، فلو تحققت لديه الاستطاعه الماليه وجب عليه الحجَّ .

إنَّ العناوين الفقهيَّه تنصرف جميعاً إلى الفعلية، ففي قولهم : إنَّ زيداً مجتهداً، مرادهم أنه مجتهد بالفعل لا بالقوه، وفي قولهم : أنَّ زيداً خياطاً، فمرادهم أنه خياط بالفعل .

إذن جميع العناوين المأخوذه فى الأدله ظاهره فى الفعلية، لكن هل القوه المتأخمه للفعل كافيه فى تحقق الاستطاعه، فعلى سبيل المثال لو ذهب الطيب إلى الحجَّ تسكعاً وأمكنه الحصول على نفقه الحجَّ من خلال مداواته للحجاج، أو الطباخ الذى يمكنه تحصيل نفقه حجَّه من خلال طبخه للحجاج، فهذه العناوين من مصاديق القوه المتأخمه للفعل، فهل هذا يكفى لتحقيق الاستطاعه حيث يشمل قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)؟

نحن نرى كفايه هذا فى تحقق الاستطاعه، لأنَّ القوه القريبه من الفعل بحكم الفعل وهذا الاكتسات يختلف عن الاكتسابات الأخرى .

وإن هذا المبنى يصلح لأن يكون أساساً لحلَّ المسائل الآتية .

المسألة: ٢٤ وجوب الحج مع الجهل بقدر الاستطاعة أو الغفلة عنها

(المسألة ٢٤): لو وصل ماله بقدر الاستطاعة وكان جاهلاً به أو غافلاً عن وجوب الحج عليه، ثم تذكر بعد تلفه بتقصير منه ولو قبل أوان خروج الرفقة، أو تلف ولو بلا تقصير منه بعد مضي الموسم، استقر عليه مع حصول سائر الشرائط حال وجوده .

تصوير المسألة :

لو كان مستطيعاً واقعاً وكان جاهلاً بالموضوع أو بالحكم، ثم تذكر بعد التلف، فإن كان التلف بعد مضي الموسم استقر عليه الوجوب سواء كان التلف بتقصير منه أو بلا- تقصير مع حصول سائر الشرائط، وإن كان التلف قبل الموسم بلا تقصير منه فلا يستقر عليه وجوب الحج .

الأقوال الفقهاء :

يبدو أن أول من تطرق لهذه المسألة هو الميرزا القمي قدس سره في كتابه «جامع الشتات»، ومضمون قوله :

من ورث مالا يبلغ به حد الاستطاعة ويكفيه لمؤونه الحج، وغفل عن أنه إذا باعه يتمكن من أداء فريضه الحج به، فوهبه لأرحامه بعقد لازم، ثم تفتن بعدها بتحقيق الاستطاعة لديه قبل الهبة، والآن لا تبلغ به أمواله المتبقية حد الاستطاعة، فهل يكون مشغول الذمه بالحج أو لا؟(١)

أقول : إن للميرزا القمي جواب مفصل في هذه المسألة حيث قال في جزء منه : يبدو صحه العقود التي أجزاها ولا يكون مشغول الذمه بالحج، لأنه كان غافلاً عن استقرار وجوب الحج في ذمته، لرفع التكليف عن الغافل، ولا يتعلق به خطاب الحج

لخروج المال من يده بعد تفتّنه [وهذا بخلاف ما قال به صاحب العروه والسيد الماتن ٠].

تعرّض صاحب العروه قدس سره إلى قول الميرزا القمّي في المسأله ٢٥ وأجاب عنها معتبراً استقرار الحجّ في ذمه الغافل، وأيده أغلب المحشّين على العروه، إلّا أن السيد الخوئي قدس سره اعتبر استقرار وجوب الحجّ مع التقصير فحسب، ودليله حديث الرفع حيث إنّه يرفع الحكم عن الغافل والناسي واقعاً، هذا مع أن المتعارف هو أن حديث الرفع يرفع الحكم عن الغافل والناسي ظاهراً لا-واقعاً، وإنما لم يقل إنه مرفوع عن الجاهل واقعاً لأنه يستلزم التصويب، وعليه فيكون السيد الخوئي موافقاً للميرزا القمّي في قوله هذا إجمالاً.

دليل المسأله :

تمسك الفقهاء في هذه المسأله بدليلين :

الأول: القواعد والعمومات والاطلاقات

ففي قوله تعالى في الآية الكريمة : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) أنّ المراد هو الاستطاعه العرفيه، لكن هل المراد الاستطاعه العرفيه المطلقه، بمعنى القدره المطلقه، أو الاستطاعه العرفيه في المال وسلامه البدن وخلوّ السرب ؟ فلو كانت الاستطاعه العرفيه - التي هي موضوع الحجّ - بمعنى القدره المطلقه، فالجاهل لا يكون قادراً لأنّ شرط القدره العلم .

وإنّ كانت الاستطاعه العرفيه بمعنى القدره في الزاد والراحله وسلامه البدن وخلوّ السرب، فيكون الجاهل قادراً، وهنا يكمن سر القضيّه .

يبدو من الروايات المفسّره للايه المباركه أنّ القدره يراد منها الأمور الثلاثه، وأنّ الألفاظ تحمل على المعاني الحقيقيه لا على المعاني الخارجيه المعلومه، فعلى سبيل المثال في قولنا «الدم نجس»، أى على نحو الحقيقيه لا أن الدم نجس بقيد العلم به.

إذن لو قلنا بأن الاستطاعة هي القدره، نعى توفر الأمور الثلاثة [الزاد والراحله وسلامه البدن وخلو السرب] فيدخل الجاهل في عنوان الاستطاعة أيضاً وإن كان غير قادر، ويكون هنا قول السيد الماتن قدس سره وصاحب العروه هو الصحيح .

وإن قلنا بأن الاستطاعة هي القدره المطلقة فيكون قول الميرزا القمى هو الصحيح .

وكما ذكرنا فإن السيد الخوئى قدس سره سلك طريقاً آخر وتمسك بحديث الرفع وصرح برفع الحكم الواقعى هنا. وهذا نص عبارته فى كتاب المعتمد وفى حاشيه العروه :

فإن كانت الغفله مستنده إلى تقصير منه فالأمر كما ذكره فى المتن، وهو استقرار وجوب الحجّ فى الذمه، وإن كانت غير مستنده إلى التقصير فلا يجب عليه الحجّ واقعاً، فتخصص هنا أدله وجوب الحجّ واقعاً، لأن حديث الرفع فى حقه رفع واقعى، وقد ذكرنا فى محله (١) أن حديث الرفع بالنسبه إلى غير ما لا يعلمون رفع واقعى وفى

الحقيقه تخصيص فى الأدله الأوليه، والحكم غير ثابت فى حقه واقعاً (٢) .

يلاحظ عليه : المشهور فى حديث الرفع هو رفع الحكم ظاهراً، أى لا- تتم مؤاخذه المكلف وإن كان الحكم هو الوجوب فى الواقع . وإن قلنا بأن حديث الرفع يكون مخصّصاً للأدله الواقعيه، فهذا يستلزم لوازم عديده لا يلتزم بها السيد الخوئى نفسه، فعلى سبيل المثال لو لم يصلّ المكلف لَنسيانٍ، فلو قلنا برفع التكليف عنه واقعاً فلازمه عدم تعلّق الوجوب فى ذمته ولا قضاء عليه لأن القضاء تابع للأداء، ولو قلنا بأن حديث الرفع يكون رافعاً للأحكام الوضعيه أيضاً فلو نسى النجاسه فلازمه أن لا يكون نجساً واقعاً.

تتمّه : يبدو لنا أن حديث الرفع قبل أن يكون حكماً شرعياً هو حكم عقلائى،

١- مصباح الاصول: ٢٠٦٥.

٢- المعتمد: ٢٦٠٧ و ١٠٨.

والعقلاء يعتقدون برفع ما لا يعلمون والخطأ وغيره، وحديث الرفع هو فى الحقيقه امضاء لما تقتضيه السيره العقلائيه، وعليه لو كان حديث الرفع معتمداً على السيره العقلائيه لكان هذا مؤيداً لقولنا، لأن فى السيره العقلائيه يكون الرفع عن الحكم رفعاً ظاهرياً لا واقعياً.

والحاصل : طبقاً للقواعد المقرره يكون الحجج واجباً على الغافل فى كلتا صورتين، ويلزم عليه القضاء، وهو مستطيع وإن تلف ماله .

الثانى: الروايات

لقد تمسك البعض لإثبات المسأله ببعض الروايات منها :

ما رواه زيد الشحام قال : قلت لأبى عبدالله عليه السلام : التاجر يسوف الحج، قال : «ليس له عذر فإن مات فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام» (١).

والروايه ضعيفه سنداً.

وأما دلالة فقد ورد فى بقيه الروايات عبارته «ليس له عذر» وشبهها، وقال المستدل بأن العذر شامل للغفله والنسيان أيضاً، إذن - وطبقاً لمفهوم الروايه - لا يستقر الحجج فى ذمته وإنما يستقر لو لم يكن له عذر.

فان قلت : هل المراد من العذر هنا هو الأمور الثلاثه : السلام ه فى البدن، وخلو السرب، والزاد والراحله، أو مطلق العذر؟

قلنا : المتيقن هنا أن العذر ليس هو النسيان والغفله، بل المراد منه الأمور الثلاثه، إذن لا تصلح هذه الروايه وأمثالها للاستدلال، وقد صرح السيد الحكيم (٢) بذلك أيضاً.

١- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٦.

٢- قال السيد الحكيم قدس سره : «إن المفهوم من النصوص العذر الواقعي الذى لا- يشمل قصور المكلف من جهه غلظه وجهله واشتباها، بل يختص بالأمر الواقعي الذى يكون معلوماً تاره ومجهولاً أخرى». مستمسك العروها لوثقى : ١٠/١١١.

المسألة: ٢٥: لو حجّ ندباً مع اعتقاده بعدم الاستطاعة

(المسألة ٢٥): لو اعتقد أنه غير مستطيع فحجّ ندباً، فإن أمكن فيه الاشتباه في التطبيق صحّ وأجزأ عن حجّه الإسلام، لكن حصوله مع العلم والالتفات بالحكم والموضوع مشكل، وإن قصد الأمر الندبي على وجه التقييد لم يجزعه، وفي صحّ حجّه تأمل، وكذا لو علم باستطاعته ثم غفل عنها، ولو تخيل عدم فوريته فقصد الندب لا يجزى، وفي صحّته تأمل.

تصوير المسألة :

هذه مسألة فرعية ولكن ما يشبهها في أبواب الفقه كثير، ويبدو أن السيد في العروه قد انفرد بذكرها.

والمسألة هي في من استطاع ولكنه لا علم له بتحقيق الاستطاعة فيه، وحجّ ندباً، ففي المسألة وجوه :

الوجه الأول :

الخطأ في التطبيق والمراد منه أنه قصد امتثال الأمر الواقعي لكن في مقام التطبيق انطبق على شيء غير ذلك، فمثلاً تخيل أن في ذمته حجّ ندبي ونواه، ثم تبين بعد ذلك أن الذي في ذمته هو حجّه الإسلام، والمثال الواضح المعروف للخطأ في التطبيق هو فيما لو كان لمسجد واحد أكثر من إمام، وكان المأموم عالماً بهم، فينوي الصلاة خلف الإمام الحاضر على أنه زيد مثلاً، ثم تبين أنه عمر، فهذا من الخطأ في التطبيق ولا إشكال فيه، وليس هو خطأ في التيه .

وفي مانحن فيه فإن المكلف يأتي بحجّه الواجب، ويتصور أن تكليفه هو الحجّ الندبي مع أن تكليفه كان حجّه الإسلام واقعاً، لكنه كان يجهل ذلك مع نيته امتثال الأمر الواقعي .

فحسب القاعده لو كان هذا من باب الخطاء في التطبيق فيكون حجّه صحيحاً لأنه مستطيع وقد أتى بالحجّ وقصد امتثال الأمر الواقعي .

وفى المقام قد اعترض السيد الحكيم والسيد الخوئي على هذه المسألة بما يلي :

(أ) ما قاله السيد الحكيم قدس سره

لا يخفى أن الاشكال فى امثال هذا المورد ليس فى مجرد قصد الأمر الندبى لكى يزول بفرضيه الخطأ فى التطبيق، لأن المطلوب منه هو قصد الأمر وهو الوجوب والندب أولاً، وقصد الأمور به ثانياً، فكيف يجرى عن الأمور به، بناء على ما يأتى من أن الحجج الاسلامى غير الحجج الندبى ماهيه؟! فلو تمكّن من حل المشكله فى قصد الأمر بفرضيه الخطأ فى التطبيق فهى لا تنحل فى مقام قصد الأمور به لتغاير ماهيه فى الحجج الندبى والاسلامى، وحينئذ لا مجال للحكم بالاجزاء، إلّا إذا كان الاشتباه فى التطبيق بالنسبه إلى الأمر والمأمور به معاً (١).

يلاحظ عليه :

أولاً : نحن نرى أنّ ماهيته حجه الإسلام والحجج الندبى واحده، فلو كان مستطيعاً وأدى الحجج فحجه هو حجه الإسلام، وإن لم يكن مستطيعاً فحجه حجج ندبى، والحجج متكوّن من هذه الأركان المخصوصه، فلم تكن لحجه الإسلام ماهيته مستقله . نعم إنّ نلافه الصبح وصلاته الصبح عنوانين قصديين وهناك اختلاف فى الماهيه، بينما ليس هناك اختلاف فى حجه الإسلام والحجج الندبى بل لهما عنوان واحد فحسب، ولو شككنا بعنوان خاص لأحدهما فالأصل العدم .

(ب) أنّ المكلف ينوى امتثال أمر المولى، ويقصد الأمر والمأمور به الواقعيين،

١- إنّ عبارته السيد الحكيم رحمه الله هى كالاتى : «لا يخفى أن الاشكال فى امثال هذا المورد ليس فى مجرد قصد الأمر الندبى مع أنّ المتوجه إليه قصد الأمر الوجوبى، بل فى قصد غير الأمور به، فكيف يجرى عن الأمور به، بناء على ما يأتى : من أنّ الحجج الاسلامى غير الحجج الندبى، وحينئذ لا مجال للحكم بالاجزاء إلّا إذا كان الاشتباه فيالتطبيق بالنسبه إلى الأمر والمأمور به معاً...» . مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١١١ .

ولانجد أى إشكال فى إجراء فرضيه الخطأ فى التطبيق، ويكون ما أتى صحيحاً، حجّه حجّه الإسلام .

الثانى : ما قاله السيد الخوئى قدس سره :

إنّ سماحته يعتقد بعدم ورود الخطأ فى التطبيق هنا، فيقول : ليس المقام من موارد التقييد، وإنما هو من موارد التخلف فى الداعى، وذلك لأنّ التقييد إنّما يتصور فى الأمور الكليه التى لها سعه وقابليه للتقسيم إلى الأنواع والأصناف كالصلاه حيث إنّ لها أنواعاً وأصنافاً كصلاه الفجر ونافلتها ونحو ذلك من الأقسام، وأمّا الأمر الخارجى الجزئى الذى لا يقبل التقسيم فلا يتصور فيه التقييد ... فإنّ الأمر بالحجّ المتوجّه إليه فى هذه السنه أمر شخص ثابت فى ذمته وليس منه سعه حتى يتضيّق ويتقيّد، والثابت فى ذمته ليس إلّا حجّه الإسلام وقد أتى بها، فإنّ حجّ الاسلام ليس إلّا صدور هذه الأعمال من البالغ الحر المستطيع الواجد لجميع الشرائط، والمفروض حصولها» (١).

يلاحظ عليه : صحيح أنّ الخطأ فى التطبيق يكون فى المعانى الواسعه ذات المصاديق المتعدده، لكن هذا فى عالم التصوّر لا فى الخارج حيث له فى الخارج مصداق واحد فحسب، وعلى سبيل المثال أنّ الإمام الحاضر هو واحد فى الخارج لكن فى عالم التصوّر يتخيّل هل أنّه زيد أو عمرو أو بكر.

وزد على ذلك أنّه لو اعترض سماحته قدس سره على الخطأ فى التطبيق فهذا يؤدّى إلى الاعتراض على جميع الموارد، لأنّ فى مثالنا وقع الخطأ فى التطبيق فى إمام الجماعه، والإمام الحاضر هو جزئى حقيقى متعدّد فى الذهن، وفيما نحن فيه هناك تعدّد فى الذهن أيضاً أعنى : حجّه الإسلام والحجّ الندبى، إذن عند الخطأ فى التطبيق يكون المصداق الخارجى جزئى حقيقى، وفى الذهن يكون متعدّد وكلّى فى جميع الموارد.

إذاً تبين أنّ الحجّ فى الصوره الأولى صحيح، ويعد من حجّه الإسلام .

الوجه الثاني :

فى المستطع الذى يجهل استطاعته وفى هذه الحال أتى بالحجّ المندوب مقيداً بالندب ولم يقصد امتثال الأمر الواقعى، خطأ منه فى التطبيق أيضاً. فهنا صرّح السيّد الماتن قدس سره بأنه لا يجرى حجّه عن حجّه الإسلام، كما لا يخلو حجّه المندوب هذا من إشكال .

أما عدم إجزائه عن حجّه الإسلام فواضح، وأما الإشكال فى حجّه المندوب فلو جوب حجّه الإسلام فى ذمته، ولا يصح منه الحجّ المندوب مع اشتغال ذمته بالحجّ الواجب فى حين أنه قصد تقييد حجّه بالمندوب .

والظاهر أنّ ذلك يجرى فى جميع الموارد فمثلاً- لو نوى الصلاه خلف إمام جماعه على أنه زيد ثمّ تبين أنه عمرو، ففى حال التقييد [بزيد] لا تصح صلاته، وهكذا فى سائر الموارد التى يقع التقييد منه فيها.

هنا لا- غبار على الكبرى فى المسأله، لكن بحثنا فى الصغرى، وهو هل أن التقييد فى العرف هو بهذا المعنى ؟ مثلاً هل يقول القائل : أحجّ مقيداً بالندب ولا أقصد امتثال الأمر الواقعى للمولى ؟

بلا شكّ لن يحدث هذا على أرض الواقع، بل مراد عامه الناس هو امتثال أمر المولى.

ربما نجد معانداً يقصد أنّ يأتى العمل بهذه الشاكلة ولا يعتدّ بما أمر به، إلّا أن الناس عادة فى مثل هذا يقصدون الندب خطأ منهم فى التطبيق، وفى الغالب أنّ الشبهه فى مثل هذا موضوعيه .

الوجه الثالث :

فيمن كان عالماً باستطاعته وغفل عنها وأتى بالحجّ ندباً. فهنا تنطبق عليه الأبحاث المذكوره فى الصوره الأولى والثانيه أيضاً، وذلك لأنّ الغافل كالجاهل ويمكن فيه الخطأ فى التطبيق والتقييد، فلو كان قد أخطأ فى التطبيق فحجّه صحيح لكن لو قصد التقييد فباطل .

إن قلت : قلنا بصحّه صلاه الجاهل بنجاسه ثوبه الذى صلى به، لكن فيمن غفل عن نجاسه ثوبه وصلّى به قلنا بطلانها، فلماذا لا نفرق بين الجاهل والغافل في ما نحن فيه ؟

قلنا: إنّ الفارق في الثوب النجس هو النص، لكن في ما نحن فيه لا- يوجد نص، ولا- فرق بين الجاهل والغافل ففسير حسب ما تقتضيه القواعد.

الوجه الرابع :

فيما لو كان عالماً باستطاعته ويعلم بوجود الحجّ على المستطيع لكن يجهل فوريه ذلك، أى تصور أداء الحجّ المندوب في هذه السنه ويأتى بالحجّ الواجب في العام المقبل، ففي هذه الصوره ينطبق عليه بحثنا المذكور في الصورتين الأولى والثانيه أيضاً، حيث لو كان قصده الندب من باب الخطأ في التطبيق، فحجّه هذا يجزيه عن حجّه الإسلام، أما إن كان من باب التقييد فلا يجزيه لا عن حجّه الإسلام ولا عن الحجّ الندبى، وهذه هي الشبهه في الصغرى التي بحثناها في موضوع التقييد.

بقى هنا شيءٌ :

هل أنّ لحجّه الإسلام والحجّ المندوب ماهيتان مختلفتان ولكل منهما عنوان مستقل خاصّ بهما؟

وقد تطرقنا إلى ذلك في ثنايا البحوث السابقه لكن ينبغي أن نلقى الضوء عليه ثانيه بصوره مستقلة لأن ذلك محل ابتلاء في هذه المسأله والمسائل الآتية .

يستشف من الآيات والروايات أن لحجّه الإسلام والحجّ المندوب ماهيه واحده، إلّا أنّ أحدهما واجب والآخر مستحب .

وبعبارة أخرى : أنهما ليسا كنافله الصبح وفريضة الصبح حيث تتسم الأولى بالندب والثانيه بالوجوب، بل هما أشبه ما يكونان بالصدقه الواجبه والصدقه المستحبه، حيث يشتركان في ماهيه واحده، ألا وهي الصدقه .

دليل المسأله :

لم ترد هنا روايه فى هذا الخصوص، وينبغى اعتماد مجموع الآيات والروايات للخروج بنتيجه مرضيه فى المقام :

١. الآيات

قد وردت كلمه الحجّ فى القرآن عشر مرّات وهى لا صلّه لها ببحثنا إلّا فى موردين فحسب :

(أ) قوله تعالى (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ) (١).

قد ورد فى البحوث الأصوليه أن الأمر بالأمر، يدل على الوجوب، ومعنى الآية هو: يا إبراهيم أدعو الناس إلى الحجّ، وهو دليل على الوجوب .

فإن قلت : إنّ هذا الوجوب كان فى الشرائع الماضيه فقط .

قلنا: أوّلاً : لو نقلنا ذلك إلى الشريعه الإسلاميه لأفاد الوجوب أيضاً.

وثانياً: صحيح أنّ ذلك ورد فى الشريعه الإبراهيميه، لكن ذكره الكتاب العزيز بلغه القبول أى لا يزال الأمر بالحجّ فى الإسلام باقياً.

إنّ الآيه تحدّثت عن الحجّ وطالبت بإتيانه ولا وجه لتقييده بالحجّ الإسلامى .

(ب) قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً).

ففى هذه الآيه يكون عنوان الحجّ مطلقاً ولا يستشف منها إلّا أصل الحجّ فلاوجه لتقييدها بحجّه الإسلام أيضاً.

٢. الروايات

نذكر هنا من الروايات طوائف تبلغ مجموعها حد التواتر، وسنكتفى من كل طائفه بروايه أو روايتين .

أ) وردت روايات متعددة في تفسير الآية ٩٧ من سورة آل عمران، لم ترد إشاره فيها إلى حجّه الإسلام، ومنها:

ما رواه محمد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)، قال: «يكون له ما يحجّ به» (١). ولم يأت ما يذكر

يشير إلى حجّه الإسلام.

ب) روايات توجب الحجّ على المستطيع ولم تُقيد بأى قيد (٢)، منها:

* - ما رواه عن أبي عبدالله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى أَهْلِ الْجَدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ» (٣).

وهذه الرواية أيضاً مطلقة ولم تُقيد بحجّه الإسلام.

* - ما رواه هشام بن سالم: «كَلَّفَهُمْ حَجَّهَ وَاحِدَةً» (٤).

وهذه الرواية أيضاً لم تشر إلى حجّه الإسلام.

ج) الروايات التي توجب الحجّ كل عام.

واضح أن الحجّ في كل عام غير واجب، فلا بدّ من حمل هذه الروايات على تأكيد الاستحباب فحسب، منها:

ما روى عنه عليه السلام أنّه قال: «الْحَجُّ فَرَضٌ عَلَى أَهْلِ الْجَدَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ» (٥).

فالإمام ذكر هنا الحجّ الواجب والمستحب معاً لأنّ الحجّ في العام الأوّل واجب وفي الأعوام التاليه مستحب، لكنّه أطلق عليهما اسم الحجّ، فلو كانا ماهيتين مختلفتين فلا يصح أن يجمعهما تحت عنوان واحد.

١- الوسائل ٨: ، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- لاحظ الوسائل : ٨ ، الباب ٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الأحاديث ١ و ٢ و ٣.

٣- لاحظ الوسائل : ٨ ، الباب ٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

٤- لاحظ الوسائل : ٨ ، الباب ٣ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٥- لاحظ الوسائل : ٨ ، الباب ٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

(د) الروايات تدلّ على وجوب الحجّ لمن له زاد وراحله أو يرجع إلى الكفايه، منها :

قوله عليه السلام : «من كان له زاد وراحله يحجّ» أو قوله عليه السلام : «من يرجع إلى كفايه يحجّ» ويلاحظ أنّها لم تقيد بنيه حجّه الإسلام .

لا يمكن حصر الروايات بهذه الموارد فحسب ؛ بل هناك روايات كثيرة أخرى فى أبواب متعدده، حول الزاد والراحله ووجوب العود إلى الكفايه حيث كلها تدل على الأمر بالحجّ، لكن هناك روايات ذكرت فيها حجّه الإسلام سواء على لسان الإمام عليه السلام أو الراوى أو كليهما، وقد وردت باسم الحجّه التامه أيضاً.

لكنّ السؤال هو هل أنّ هذه الروايات تشير إلى وجوب الحجّ على المستطيع أو أنها تعتبر لحجّه الإسلام ماهيه مستقلة تغاير ماهيته الحجّ المندوب ؟

لا بأس بذكر بعضا :

١. روى أبو بصير، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزوجل : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَصْلُهُ سَيِّئًا)؟ قال : «ذلك الذى يسوّف نفسه الحجّ، يعنى : حجّه الإسلام، حتى يأتية الموت» (١).

لا يستشف من هذه الروايه أن لحجّه الإسلام ماهيته مستقلة، بل المراد هو الحجّ الواجب، والشاهد على ذلك هو الروايه التاليه .

٢. روى أبو بصير أيضاً، وقال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من مات وهو صحيح موسر لم يحجّ فهو ممن قال الله عزوجل : (وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى) قال : قلت : سبحان الله، أعمى؟! قال : «نعم، إنّ الله عزوجل أعماه عن طريق الحق» (٢).

يلاحظ أنّ هذه الروايه كسابقتها تفسير للايه، وهى تتحدث عن المستطيع وأن حجّه الإسلام هى فرض على الإنسان المستطيع .

١- لاحظ الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

٢- لاحظ الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٧.

ولو وضعنا إحدى الروایتین إلى جانب الأخرى يتضح بأنَّ عنوان حجَّه الإسلام هو للإشارة إلى حجَّ واجب على الصحيح الموسر ولا يعنى بحال أن له ماهيته مستقلة.

٣. روى معاوية بن عمّار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل لم يكن له مال فحجَّ به رجل من إخوانه، أيجزيه ذلك عن حجَّه الإسلام، أم هي ناقصة؟ قال: «بل هي حجَّه تامّه» (١).

لم يعبّر الإمام عنها عليه السلام بحجَّه الإسلام، أليس هذا يعنى أن المطلوب هو الإتيان بالحجَّ الواجب على المستطيع وأنه لا دور للعنوان؟!

٤. روى الفضل بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل لم يكن له مال [السؤال هو عن الحجَّ البذلى] فحجَّ به أناس من أصحابه، أفضى حجَّه الإسلام؟ قال: «نعم، فإن أيسر بعد ذلك فعليه أن يحجَّ»، قلت: هل تكون حجَّته تلك تامّه أو ناقصة إذا لم يكن حجَّ من ماله؟ قال: «نعم» (٢).

اعتبر الحجَّ المندوب والحجَّ الواجب تامين في هذه الروايه، والحجَّ التام يعنى سقوط التكليف به والناقص يعنى عدم سقوط التكليف به .

فلو ضمنا هذه الروايات إلى الروايات السابقة يتضح أنّ المراد من حجَّه الإسلام هو الحجَّ الواجب على المستطيع، والمراد من الحجَّ التام هو الحجَّ المبرئ للذمه . والشاهد على ذلك هو عدم تأكيد الروايات السابقة على قصد عنوان حجَّه الإسلام في النيه .

لو سلمنا أنّ ما مرّ لا يدل على ما قلناه، فعلى الأقلّ نشكّ في كون حجَّه الإسلام عنوان قصدى أو لا؟ فيكون ما نحن بصدده من قبيل الشكّ في الأقلّ والأكثر الارتباطيين، والشكّ في الشرطيه والجزئيه، والشكّ في الأقلّ والأكثر سواء كانا ارتباطيين أو استقلاليين يقتضى جريان أصاله البراءه فيه، وعليه نجرى البراءه عند الشكّ في الجزئيه والشرطيه .

١- لاحظ الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجَّ وشرائطه، الحديث ٢.

٢- لاحظ الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجَّ وشرائطه، الحديث ٦.

المسألة: ٢٦ هل يحصل الاستطاعة بالملك المترزل؟

إشاره

(المسألة ٢٦): لا يكفي في وجوب الحج الملك المترزل، كما لو صالحه شخص بشرط الخيار إلى مدّه معيّنه، إلّا إذا كان واثقاً بعدم فسخه، لكن لو فرض فسخه يكشف عن عدم استطاعته .

تصوير المسألة :

لم يتطرق المتقدمون ولا- المتأخرون إلى هذا البحث إلّا السيّد صاحب العروه حيث علّق المحشون عليها أيضاً، وهذا وإن كان الفقهاء قد تعرّضوا إلى بحث

الملك المترزل الذي سيأتي ذكره في (المسألة : ٣٠) في الحجّ البدلي

بالبهه .

لقد اختلف المحشون على العروه في هذه المسألة وانتهى الخلاف بينهم إلى ثلاثه أقوال :

الأول : لا تتحقق الاستطاعة في الملك المترزل، إلّا حال الوثوق بعدم الفسخ، وهو مختار المصنّف .

الثاني : لا يكفي الملك المترزل حتّى مع الوثوق بعدم الفسخ، وهو مختار المحقّق النائيني وآخرين .

الثالث : يكفي الملك المترزل مطلقاً سواء حصل الوثوق بعدم الفسخ أو لا، لكن يراعى في الأمر أنه لو فسخ فالنسخ يكشف عن عدم الاستطاعة، كما أنّ عدم الفسخ يكشف عن تحقق الاستطاعة .

إنّ تصوير هذا القول لا يخلو من اشكال، لأنّ المراعاة ليس لها مفهوم محصّل لعدم وجود برزخ بين الوجود والعدم ليطلق عليه ذلك، وهذا ما سيأتي توضيحه لاحقاً، إن شاء الله.

نقاط هامه :

لايضاح أبعاد هذه المسأله لابد من القاء الضوء على النقاط التاليه :

١. أن معنى خيار الشرط هو عدم جواز الإلتلاف والتصرّف الناقل، فعلى سبيل المثال : لو باع بيتاً بشرط، وشرط أن يفى بالثمن إلى ثلاث سنوات وإلاً فيمكنه فسخ العقد، هذا يعنى عدم جواز اتلاف العين ولا التصرف الناقل فيه كالبيع، وكذلك الحال فى ما نحن بصددده، حيث وقع الصلح مع الخيار ومعناه عدم جواز التصرف بالعين من صرفها فى مؤونه الحجّ ونفقته إلى زمان معيّن، فلا تتحقق الاستطاعه عندئذ.

وهذا البحث قد ذكر فى الخيارات بصوره مفيّله، وهو: هل يجوز التصرف الناقل والمتلف ؟ وبحثنا الآن هو فى خيار الشرط والظاهر منه لزوم بقاء العين فيه، وهذا يعنى عدم جواز التصرف فيها، وهو بمعنى عدم تحقق الاستطاعه .

وفى هذا المقام رأى للمحقّق آقا ضياءالدين العراقى (طاب ثراه) تعليقا على عبارته العروه :

«هل تكفى فى الاستطاعه، الملكيه المترئزله للزاد والراحله وغيرهما ... وجهان أقواهما العدم».

فقال :

مع عدم بقاء ما يفى بمؤونته عند رجوعه على القول به فى فرض فسخه ورجوعه إلى البدل، وإلاً فالأقوى وجوبه لصدق ملكيه الزاد والراحله ودعوى انصرافه إلى الملكيه اللازمه، ممنوعه (١).

توضيح ما أرادته المحقق العراقى :

لو قلنا بالفسخ على البدل، مثلاً: لو أعطى مالا لشخص وتصلح معه ولكن احتفظ بحق الفسخ ولكن سمح له بصرف المال، إلا أنه شرط عليه إعطاء العوض

عند الفسخ، فلو تمكّن من الذهاب إلى الحجّ ففسخ صاحب المال، ففي هذه الحالة يقع حجّه صحيحاً وواجباً، وما قلناه من عدم إمكان التصرف فذلك لو وقع الفسخ على العين، وأمّا لو وقع الفسخ على البدل فلا إشكال في التصرف .

٢. ولو سلمنا بجواز التصرف الناقل والاتلاف في الملك المتزلزل فهل تتحقق الاستطاعة بالملك المتزلزل؟ والجواب أنه لا تتحقق الاستطاعة العرفية إلّا مع الوثوق بعدم الفسخ .

٣. لقد ذكر السيّد الحكيم قدس سره نقطتان في شرحه على العروة، حيث قال :

المدار يقتضى أن يكون على الواقع والتزلزل والوثوق بعدم الفسخ لا دخل لهما في حصول الاستطاعة وعدمها، فإذا لم يحجّ في الحال المذكورة فأنكشف أنه لم يفسخ ذو الخيار انكشف أنه مستطيع واقعاً... وأمّا في مقام الظاهر فيحتمل الرجوع إلى إصالة عدم الفسخ فيثبت ظاهراً أنه مستطيع (١) .

يمكننا مناقشه ما أفاده السيّد الحكيم قدس سره في أكثر من جهه :

فإنّ قوله قدس سره : المدار في الاستطاعة هو الواقع لا ننكره، لكن إذا حصل الوثوق فهو طريق عقلائي بثبوت الاستطاعة واقعاً وجميع الوثوقات على هذه الشاكلة، وعليه يمكنه الحجّ بدون الحاجه للرجوع إلى الاستصحاب، أجل لو انكشف خلاف ذلك فتبين أنه ليس مستطيعاً فلا يجب عليه الحجّ، وهذا ما قد يحصل أحياناً لكلّ وثوق، كما لو وثق الشخص بدخول الوقت وصلّى، ثمّ انكشف الخلاف فعليه إعادة الصلاة، ولذلك لا يصح ما قاله قدس سره في عموم اعتبار الوثوق، لأنّ الوثوق هو طريق إلى الواقع، فيجب على من حصل على الوثوق الحجّ .

والمناقشه الأخرى في قوله قدس سره «أصالة عدم الفسخ» وهي امكان الاستصحاب لى في حال تأثير ما يقوم به الطرف الآخر على من فسخ وعدمه، لكن هل نستطيع

أن نجرى الاستصحاب فى القضايا المستقبلية ؟ وهذا مما كان محلاً للأخذ والرد، لأن الروايات الداله على الاستصحاب - وهى أساس حجّيته - قد أخذت جميعاً الماضى بعين الاعتبار أساساً لا المستقبل، وكذلك جرى البحث فى إمكان إلغاء الخصوصيه بالنسبه للمستقبل .

ولو سلمنا بإمكان إلغاء الخصوصيه، ولكن هذا الاستصحاب أصل مثبت هنا لأنّ فى استصحاب عدم الفسخ يثبت اللازم وهو بقاء المال على ملكيته وهو لازم شرعى، أما الاستطاعه التى هى بمعنى القدره العرفيه على السير إلى الحجّ لازم عقلى لبقاء المال، إذن فلو كان مالكاً للعين فلازمه الاستطاعه ولازم ذلك وجوب الحجّ عليه، وهذا أصل مثبت فالأثر الشرعى ترتب على الواسطه العقلية .

قد قلنا فى باب الأصل المثبت بأنه متى ما ثبت الحكم الشرعى بلازم عقلى فيكون الأصل أصلاً مثبتاً، وفى الاستصحاب لا بد من اثبات الحكم الشرعى من دون واسطه.

وبعبارة ثانيه : إنّ الذى يوجب الحجّ هو الاستطاعه، والاستطاعه تعنى القدره، والقدره ملازمه للملكيه، والملكيه ملازمه لعدم الفسخ، فيكون أصل عدم الفسخ موجباً للملكيه، والملكيه تكون سبباً للقدره وهى لازم عقلى، وعند تحقق هذه القدره وهى الاستطاعه، يجب الحجّ .

المناقشه الثالثه فى ما أفاده السيد الحكيم قدس سره من أنّ الاستطاعه حاصله، سواء حصل الوثوق أولاً، أى أن الملك المترزل باعث لوجوب الحجّ مطلقاً، لأن التزلزل حادث فى كل الأمور وكل ملك هو عرضه للتزلزل والفناء، فلو قلنا بعدم الاستطاعه فى هذه الحاله فلا يمكن أن نقول بتحقيق الاستطاعه مطلقاً، إذن عرضه للزوال لا تضر بتحقيق الاستطاعه ويكون الحجّ واجباً مطلقاً.

قلنا: إنّ عرضه للزوال على نوعين :

منها ما يغض العقلاء النظر عنه فيتمسكون فيها بأصاله السلام ه، لأنّ الطبع

يقتضى السلام ه، كما فى احتمال خراب البيت بالزلزال مثلاً فلا- يعنى العقلاء بهذا الاحتمال ولا يعتبرونه مؤثراً فى تحقق الاستطاعه وعدمه .

ومنها ما لا- يغضّ العقلاء أو العرف النظر عنه مثل الملك المتزلزل حيث هو ملازم لاحتمال الفسخ فالعرف لا يعتبر الملكيه هنا موجهه لتحقيق الاستطاعه، لأن الطبع لا يقتضى السلام ه لأجل شرط الخيار.

٤. يعتقد البعض بوجوب الحجج بالملك المتزلزل إلا أنه يراعى فيه الفسخ وعدمه، وبعبارة أخرى أنه مشروط بعدم الفسخ، والمراد من المراعاة أن الشخص يعمل حسب الظاهر إلا أن يحدث له مانع، لا أن يكون معناه وجود برزخ بين الوجود والعدم، ومجمل القول فى المراعاة أنه بحسب الظاهر مالك وبينى على ذلك حتى يتوقف عند مانع، وأنه مراعى بوجود المانع وعدمه الذى يتبين فيما بعد.

إذن ما قاله بعض المحشّين على العروه بالمراعاة هو وجوب الحجج عليه على حسب الظاهر وينتظر فسخ الطرف الثانى للعقد أو امضائه، فإن لم يتحقق الفسخ فيكون مستطيعاً واقعاً، أما لو تحقق الفسخ فلا يكون مستطيعاً واقعاً فى علم الله.

ثم قال السيد الماتن قدس سره :

«لكن لو فرض فسخه يكشف عن عدم استطاعته».

أى من ملك ملكاً متزلزلاً وسار إلى الحجج مع وثوقه بالملك لكن حصل الفسخ من الطرف الثانى اثناء الطريق، فإن هذا الفسخ كاشف عن عدم تحقق الاستطاعه فى حقه، لأن الاستطاعه أمر واقعى، والالفاظ تحمل على معانيها الواقعيه، وكان ذهابه إلى الحجج هو بحسب الحكم الظاهرى القائم على الوثوق الذى هو طريق عقلاى، لكن انكشف الواقع فيما بعد وأن الوثوق لا أساس له كما فى الوثوق بطلوع الشمس وغروبها ثم ينكشف الخلاف .

وهنا إشكال :

أن الملك المتزلزل - كما لو كان صلحاً مشروطاً بالفسخ - هل يوجب الاستطاعه

أو لا؟ والجواب : فلا يجوز اتلاف العين في الصلح المشروط بالفسخ، لأن شرط الفسخ يعني أنّ الطرف الثاني مخير بالفسخ على طول المدّة المتفق عليها في خيار الشرط، وفي هذه الحال لا يمكن للمشتري اتلاف العين فيها فلا يمكنه صرفها في الزاد حينئذ، طبعاً لا اشكال في الراحلة لبقاء عينها وإنما الاشكال هنا في الزاد حيث إنه عرضه للتلف، وعليه لا تتحقق الاستطاعة عند ذلك ولو مع حصول الوثوق بعدم الفسخ، لعدم جواز هكذا تصرف مع وجود خيار الشرط .

لو سلمنا وصرفنا النظر عن هذا الإشكال وقلنا بجواز التصرف المتلف للعين أو التصرف غير المتلف لها كما في الراحلة حيث يجوز صرف المال فيها لبقاء عينها، فهنا تتحقق الاستطاعة متى ما كان واثقاً بعدم الفسخ .

الفسخ أثناء الأداء :

أما لو وقع الفسخ حين انشغاله بأداء مناسك الحجّ، فهذا كاشف عن عدم تحقق الاستطاعة من رأس وأن هذا الحجّ ليس حجّاً واجباً بل يقع مستحباً، طبعاً لا يقع حجّاً مندوباً على رأى من قال باختلاف الماهية في الحجّ المندوب وحجّه الإسلام، لأنهم زعموا ما قصد لم يقع وما وقع لم يُقصد. فعلى هذا المبنى ما الذى ينبغي فعله في هذه الحال ؟

فعلى ما نذهب إليه من وحده الماهية لا اشكال في حجّه ويقع مندوباً.

أمّا على مبنى القائلين باختلاف الماهية في الحجّ الواجب والحجّ المستحب يقع المكلف في مشكله عويصه لأنه ينبغي عليه ترك الحجّ، وهذا لا يمكنه أيضاً، فبالتالى لا يقع حجّه حجّاً واجباً ولا مندوباً، ولا يمكنه تركه حتى إتمامه .

فلو وقع الفسخ بعد فراغه من الحجّ يرجعان إلى المثل أو إلى القيمة لتلف العين، وبعد دفعه لقيمه المثل يقع حجّه مجزياً عن حجّه الإسلام .

وهنا سؤال : هل الفسخ مبطل للعقد من حين الفسخ أو من الأصل ؟

والجواب هو أنّ المتسالم عليه هو أن الفسخ مبطل للعقد من حين الفسخ لا من رأس، كما في الطلاق حيث إنّه مبطل للزوجه من حين الطلاق، وعليه لو وقع الفسخ بعد الفراغ من الحجّ فلا يضر بصحّته .

□□

المسألة: ٢٧ هل يجزى الحج لو تلف بعد تمام الأعمال مؤونه عوده أو ما يكفيه فى الوطن؟

(المسألة ٢٧): لو تلفت بعد تمام الأعمال مؤونه عوده إلى وطنه؛ أو تلف ما به الكفايه من ماله فى وطنه؛ بناء على اعتبار الرجوع إلى الكفايه فى الاستطاعه، لا يجزيه عن حجّه الإسلام، فضلاً عمّا لو تلف قبل تمامها، سيّما إذا لم يكن له مؤونه الإتمام .

تصوير المسألة :

لقد ذكر صاحب العروه قدس سره هذه المسألة فى فرعين الأوّل فى (المسألة : ٢٨) وهى فيما لو زالت استطاعته بعد الفراغ من اعمال الحجّ . والثانى فى (المسألة : ٢٩) وهى فيما لو زالت بعد اتمام الأعمال .

فرعا المسألة :

أمّا الفرع الأوّل : نتطرق إلى هذا الفرع لسهولة والذى هو الفرع الثانى من قول السيّد الماتن قدس سره ثمّ نبحت الفرع الأوّل من قوله قدس سره .

أقوال الفقهاء:

قال صاحب العروه قدس سره : لو انتفت الاستطاعه حين العمل فلا يجزيه حجّه عن حجّه الإسلام لاشتراط وجود الاستطاعه حدوثاً وبقاءً.

الدليل :

وقد وافق على هذا أغلب المحشّين على العروه، فعلى سبيل المثال لو مرض حين أدائه فريضه الحجّ بحيث أخرجه عن مصداق الاستطاعه، أو فيما لو قُطع الطريق عليه فى حين الأداء ولم يتمكن من الاستمرار فى أعماله بحيث خرج عن مصداق الاستطاعه عملياً، فلا يجزيه هذا عن حجّه الإسلام لاشتراط تحقق الاستطاعه حدوثاً وبقاءً.

ولقد تمسك صاحب العروه قدس سره باحاديث وقال : لعله يمكننا القول بصحة الحج هنا وإجزائه عن حجه الإسلام من خلال هذه الأحاديث، وقد ذكر أحاديثاً من (الباب : ٢٦) من أبواب وجوب الحج وشرائطه تفيد أنه : من أحرم ثم مات صحح حجه، وهنا لا بأس بذكر عدد من هذه الأحاديث :

١. ... عن ضريس، عن أبي جعفر عليه السلام قال : فى رجل خرج حاجاً حجه الإسلام فمات فى الطريق، فقال : «إن مات فى الحرم قد أجزأت عنه حجه الإسلام وإن مات دون الحرم فليقض عنه وليه حجه الإسلام» (١).

فإن لم يستقر الحج فى ذمته فلم يجب على الولي إتيانه .

٢. ... عن بريد العجلي قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج حاجاً ومعه جمل له ونفقة وزاد فمات فى الطريق، قال : «إن كان ضروره ثم مات فى الحرم فقد أجزأ عنه حجه الإسلام وإن كان مات وهو ضروره قبل أن يحرم جعل جملته وزاده ونفقته وما معه فى حجه الإسلام». قلت : رأيت إن كانت الحجه تطوعاً ثم مات فى الطريق قبل أن يحرم لمن يكون جملته ونفقته وما معه ؟ قال : «يكون جميع ما معه وما ترك للورثه» (٢) .

يتبين من سؤال الراوى : «رأيت إن كانت الحجه تطوعاً»، أن الفرق بين حجه الإسلام والحج المندوب هو فى الوجوب والاستحباب لا فى الماهية .

ويستشف من هذه الروايات أن من أحرم ودخل الحرم ثم مات فيجزيه هذا عن حجه الإسلام، وبما أنه كان مستطعاً فى بدايه الحج ثم انتفت عنه الاستطاعه أثناء العمل فلا بد أن نقول باجزائه عن حجه الإسلام، إلا أن ما أورده صاحب العروه وهو قول «يقرب» ولم يقل «تدل وهذا يعنى أن الروايات يمكن أن تكون مؤيده للإجزاء

١- الوسائل : ٨، الباب ٢٦ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٢٦ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٢.

عن حجّة الإسلام ولا- ترقى لأن تكون دليلاً مستقلاً على ما ادّعاه، لكن انكر المحشون ذلك على صاحب العروه وصرّحوا بأنه قياس مع الفارق، والروايات هذه هي في من مات حيث ورد فيه تسهيل ومسامحه من قبل الشارع، لكن في ما نحن فيه [وهو الذى خرج عن مصداق الاستطاعة عند الفسخ] فيمكنه الذهاب إلى الحجّ ثانيه وأداء الفريضة، ولا تكون الروايات هذه داله ولا مؤيده للإجزاء عن حجّة الإسلام في غير الميت .

فتلخص مما ذكرنا: في الفرع الأول - الذى هو الفرع الثانى من قول الماتن قدس سره - من انتفت عنه الاستطاعة في أثناء العمل فلا يجزيه حجّه هذا عن حجّة الإسلام، إذن فماذا ينبغى عليه أن يصنع ؟

إنّ القائلين بتعدّد الماهيه وقعوا في اشكال هنا لأن حجّه هذا لا يعدّ حجّه الإسلام كما لا يعدّ حجاً مندوباً بزعمهم ولا يمكنه ترك الحجّ وإنّ فسد؛ بل عليه أن يستمر إلى اتمامه . لكن نحن حيث نقول بوحده الماهيه نحكم بإتمامه على أنه مندوب.

الفرع الثانى : من المسأله (في بحثنا وهو الأول من المتن) فى أنّه لو تلف ما به الكفايه بعد إتمام أعمال الحجّ، فهل هذا مسقط للاستطاعة ويقع حجّه مندوباً؟

وقد تطرّق لهذا الفرع كبار الفقهاء من أمثال صاحب المدارك والذخيره والجواهر!

الأقوال :

وهنا قولان :

الأول : القول بالإجزاء عن حجّة الإسلام وقد قال به سيّد المدارك حسب نقل السيّد الحكيم حيث يقول :

فى المدارك قال : «فوات الاستطاعة - بعد الفراغ من أفعال الحجّ - لم يؤثّر فى سقوطه قطعاً وإلّا لوجب اعاده الحجّ مع تلف المال فى الرجوع أو حصول المرض الذى يشقّ السفر معه، وهو معلوم البطلان» (١).

والمحقق السبزواری ذهب إلى ما يقرب من مذهب صاحب المدارك .

وقال سيّد العروه أنّ فيه وجهان إلّا أنّه قوى الإجزاء وقد وافقه جمع من المحشّين على العروه .

الثانى : ما ذهب إليه صاحب الجواهر حيث قال بعد نقل كلام سيّد المدارك حسب نقل السيّد الحكيم أيضاً:

«قد يمنع معلوميّه بطلانه بناء على اعتبار الاستطاعه ذهاباً وإياباً فى الوجوب».

وقد وافق السيّد الماتن ما ذهب إليه صاحب الجواهر.

وأما نحن فنوافق القول الأوّل وهو الإجزاء لأنّه قد أدى جميع الأعمال وحين العوده طراً عليه طارئ وهذا لا يؤدّى إلى البطلان .

دليل بعدم الإجزاء :

على هذا الرأى تشترط الاستطاعه ذهاباً وإياباً، ولا- يكون مستطيعاً من يفقد نفقه العود الى الوطن، فالظاهر من الاطلاقات هو اشتراط الاستطاعه ذهاباً وإياباً فلا يكون حجّه مجزياً.

أدله بالإجزاء :

يستشف من ثنايا أقوال الفقهاء أدله عديده على القول بالإجزاء ونحن نضيف هنا أدلّه آخر :

الدليل الأوّل : الروايات

وردت روايات فى الباب ٢٦ من أبواب الحجّ وشرائطه منها :

«من أحرم ودخل الحرم ثمّ مات أجزأه عن حجّه الإسلام».

قلنا: لا يمكن الاستدلال بهذه الروايات من جهتين :

الأولى : هذا من باب القياس لأنه قياس للمرض وفقدان المال بالموت، وهو غير صحيح .

الثانية : هو قياس مع الفارق، لأن الشارع المقدّس قد أرفق بالميت وأعتبر حجّه هذا مجزياً، ولا يصحّ قياس هذا مع الحي الذي يمكنه إتيان الحجّ مرّه أخرى .

الدليل الثاني: صمت النصوص

قال السيّد الحكيم قدس سره :

«نعم سكوت النصوص عن التعرّض لذلك مع كثرة الطوارئ الحادّته في كل سنه على بعض الحجّاج ... ربما يكون دليلاً على الإجزاء» (١).

صمت النصوص عن مسأله عامه البلوى في زمان الاثمه : حيث كان الحجيج عرضه للطوارئ بعد عودهم من سطو وقطع طريق ومرض، خصوصاً ما كان من فقدان الأمن آنذاك، فهذا يدلّ على أنّ ما كان مرتكراً عند الجميع هو الإجزاء فلو لم يكن مجزياً لكان على الإمام لزاماً أنّ يشير إلى ذلك، ولكنّه لم يشر مما يكشف عن أجزاءه.

الدليل الثالث : عدم احتساب أجره العوده من الاستطاعه

قال السيّد الحكيم قدس سره : «لا نعتبر مصاريف العوده من الاستطاعه : ولا هي ثابتة بأدله الاستطاعه بل هي من باب نفى العسر والخرج لو ثبتت» (٢).

وعليه إنّ اشتراط أجره العوده ثابت بأدله نفى العسر والخرج، أي أن الشارع يرفض وقوع العسر والخرج لمن يذهب إلى الحجّ وليس له مال يعود به أو ما يكفيه لرواج أمره بعد الحجّ، إنّ أجره الذهاب ثابتة بأدله الاستطاعه وأجره العوده ثابتة بأدله نفى العسر والخرج، وكذلك الأمر في الرجوع إلى ما به الكفايه بعد الحجّ .

١- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١١٥.

٢- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١١٦. وهذه عبارته قدس سره : اللهم إلا ان يقال : ما دلّ على اشتراط الزاد والراحله في حجّه الاسلام إنّما يدلّ على اعتبار ذلكفى الذهاب ولا يشمل الاياب، واشتراط ذلك في الاياب إنّما كان بدليل نفى الحجّ ونحوه، وهو لا يجرى في الفرض لأنه خلاف الامتنان».

يلاحظ عليه : أنّ ما نحن فيه لا تشمله أدله نفى العسر والحرج، لأنها ثابتة في حق من يريد الذهاب إلى الحجّ ابتداءً حيث يجب أن يكون له ما يكفيه للعودة أيضاً، ولا يشمل من ذهب إلى الحجّ وسُرق ماله حين العودة، لأن نفى العسر والحرج امتنانى ولا امتنان في المقام .

فعلى سبيل المثال فمن يضره الصوم حيث يسقط عنه الوجوب فلو صام لكان صيامه باطلاً، وأمّا من يجهل الضرر والحرج لكن أصاباه بعد الصيام فهل يقع صيامه هذا باطلاً؟

كلا لا تشمل أدله نفى العسر والحرج هذه الموارد، لأنها ليست محل امتنان، بل في شمولها بالأدلة هذه توجب الضرر عليه لأنه لو قلنا بشمولها فيجب عليه قضاء الصوم أيضاً، وعليه قالوا بعدم شمول أدله نفى الضرر فيما لو حصل الضرر متأخراً لأن شمولها يوقع الإنسان في الضرر الأكبر وهو وجوب القضاء وهذا مناف للامتنان.

أمّا في ما نحن فيه حيث فرغ من أعمال الحجّ وسرق ماله في طرق العودة، فلو قلنا بشموله بأدله لا ضرر فلا يكون حجّه مجزياً عن حجّه الإسلام وعليه القضاء في العام المقبل فإنّ ذلك مناف للامتنان، فلا تجرى أدله نفى الضرر بعد اتمام العمل، لأنه كان مستطيعاً عند الذهاب إلى الحجّ ووقع حجّه صحيحاً ولا مانع من وقوعه في الضرر عند العودة، ولا دليل على بطلان حجّه هذا، ونحن لا نحتاج إلى هذا الدليل لأننا نعتبر نفقه العودة من الاستطاعة عرفاً.

الدليل الرابع : اشتراط الاستطاعة في الحجّ

تشرط الاستطاعة في الحجّ وفقاً للإمامين : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) وفي ما نحن فيه كان مستطيعاً عند الذهاب إلى الحجّ ويملك ما يكفيه للعودة، لكنه فاتته الاستطاعة بعد إتمام الحجّ، فلا دليل على بطلان الحجّ إذن .

وغايه ما يستفاد من الأدلة اشتراط المكنه الماليه من جهات ثلاث، وكانت متحققه بالفعل في ما نحن فيه، وأتم أعمال الحجّ بناءً على ذلك، ثمّ تبدل الموضوع بعد ذلك، فلا يكون تبدل الموضوع هذا سبباً لبطلان الحجّ .

ومما يؤيد ذلك ؛ فيما يخص الرجوع إلى الكفايه فإنه لا بد من رواج أمره بعد العوده ولم يتم تعيين مقدار ما يكفيه كمّاً وكيفاً، فلو فرضنا الملاك فيه مؤونه سنه كامله فلا بد أن يكون مالكاً لمؤونه أحد عشر شهراً بعد العوده من الحجّ، ولو فرض أن هذه المؤونه سرقت فلا يقول أحد ببطلان حجّه، إذن لا يخذش حجّه ما سرق من ماله بعد إتمام أعمال الحجّ .

والحاصل مما تقدّم : إنّ حجّه يقع صحيحاً ودليل الاستطاعه مراده الاستطاعه فى الحجّ وإن كان شاملاً لأجره العوده والرجوع إلى ما به الكفايه بعد العوده، وهو كان واجداً لها وسرق ماله بعد الفراغ من أعمال الحجّ، فهى ليست داخله فى أدله الاستطاعه لاستتباعها لوازم لا يلتزم بها أحد.

المسألة: ٢٨ تحصل الاستطاعة بالإباحة اللازمه وبالوصيّه مع القبول

(المسألة ٢٨): لو حصلت الاستطاعة بالإباحة اللازمه وجب الحجّ، ولو أوصى له بما يكفيه له فلا- يجب عليه بمجرّد موت الموصى، كما لا يجب عليه القبول .

تصوير المسألة :

هل أنّ الاستطاعة الناشئه عن إباحه لازمه - مثل الإباحه لذى رحم - تكفى لوجوب الحجّ أم يلزم أن تنشأ عن ملكيه؟! فى المسألة ثلاثه أقوال كما سيأتى .

وإنّ أوصى لشخص بما يكفيه لأداء الفريضه، لا- يجب عليه بموت الموصى لأنّ القول شرط فى التملك كما لا يلزم على الموصى له القبول .

وفى المسألة فرعان :

الفرع الأوّل : هل تتحق الاستطاعة بالإباحه اللازمه ؟

ففى الجزء الأوّل من المسألة الذى هو (المسألة : ٣٠) من العروه، يقع البحث فى أنه هل تشترط الملكيه فى الزاد والراحله ونفقه الحجّ أو تكفى الإباحه اللازمه ؟

ففى هذا الفرع أقوال ثلاثه :

القول الأوّل : تكفى الإباحه مطلقاً وإنّ كانت غير لازمه، قال به السيّد الخوئى قدس سره (١) ،

كما تتحق الاستطاعة فى الحجّ البدلى مع أنه إباحه غير لازمه .

القول الثانى : لا تكفى الإباحه سواء كانت لازمه أو غير لازمه، ويشترط الملكيه وهو قول السيّد الحكيم قدس سره فى حاشيته على العروه وفى كتابه المستمسك (٢) .

القول الثالث : تتحق الاستطاعة لو كانت الإباحه لازمه فحسب .

١- العروه الوثقى : ٤/٣٩٢ .

٢- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١٦٦ .

أقوال فقهاء الجمهور :

لم يتعرّض فقهاء الجمهور إلى هذه المسألة إلّا نادراً، فمنهم علاء الدين بن مسعود الكاشاني حيث تعرّض إلى هذه المسألة وقال :

ومنها [من شرائط الوجوب] ملك الزاد والراحله في حق النائي عن مكّه .. فقد قال عامّه العلماء إنه شرط فلا يجب الحجّ بإباحه الزاد والراحله سواء كانت الإباحه ممّن له منّهُ على المباح له أو كانت ممّن لا- منّهُ له عليه كالأب، وقال الشافعي يجب الحجّ بإباحه الزاد والراحله إذا كانت الإباحه ممّن لا منّهُ له على المباح له (١).

دليل في المسألة :

أستدل القائلون بعدم اشتراط الملكيه بأدله عديده منها :

١. الآيه الكريمه : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) :

فعلى وفق هذه الآيه لا تشترط الملكيه ؛ بل يتحقق مصداق الاستطاعه في الإباحه أيضاً. إلّا أنه يشترط الإباحه اللازمه أو الوثوق بعدم الرجوع من الباذل .

٢. الحجّ البذلي :

سوف نتطرق إلى أنه يجب الحجّ في البذل مع أنه ليس تمليك بل إباحه، أما لو قلنا بأن البذل تمليك فلا يكون شاهد على بحثنا هذا، ولو قلنا بأنه أعم من الإباحه والتملك لأمكن الاستشهاد به .

٣. الروايات :

هل يستشف من الروايات اشتراط الملكيه أو الإباحه ؟

إنّ الروايات هنا على قسمين، قسم منها أعم من الملكيه والإباحه، فعلى سبيل المثال في قوله : «من كان عنده ما يحجّ به» حيث يشمل الإباحه أيضاً، ولم يقل : «من كان له» ليقال بأن اللام داله على الملكيه، وبعض الروايات ورد فيها «وجد

سعه» وهو عام، وبعضها «إذا قدر الرجل على ما يحجّ به» حيث لا يستشف منها الملكيه، فالروايات عامه شامله للملكيه والإباحه، ولا بأس بالإشاره إلى بعض هذه الروايات :

١. روى معاويه بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «قال الله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) هذه لمن كان عنده مال وصحّته» (١).

وهذه الروايه تشير إلى ما هو عام يشمل الملكيه والإباحه .

٢. روى الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «إذا قدر الرجل على ما يحجّ به» (٢).

وقول الامام عليه السلام هذا شامل للإباحه والملكيه .

٣. ... فقال : نزلت فيمن سوف الحجّ حجّه الإسلام وعنده ما يحجّ به ... وقول الامام عليه السلام هذا عام ويشمل الملكيه والإباحه (٣).

ومن وجد سعه .. (٤). وقول الامام عليه السلام هذا يشمل الاباحه والملكيه أيضاً.

وعليه فهناك روايات عديده تدل على العموم وفيها روايات صحيحه ومتضافره .

لكن هناك روايات في قبالتها حيث ورد فيها لفظ «له» (٥) فإن قلنا بأن اللام دالّه

على الملكيه ؛ فلا- تشمل الإباحه، وإن قلنا بأنها دالّه على الاختصاص فتشمل الإباحه ايضاً، ولو قيل باضافه اللام إلى الأموال فظاهرها الملكيه .

* ... يكون له ما يحجّ به (٦).

* ... يكون له ما يحجّ به الحديث (٧).

وكذلك وردت روايات أخر من هذا القبيل .

١- الوسائل: ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل: ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٣.

٣- الوسائل: ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٨.

٤- الوسائل: ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

٥- لاحظ : الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الأحاديث ١، ٢، ٣، ٤، ٩، ١٢، ١٣.

٦- الوسائل: ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٧- الوسائل: ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٣.

الجمع بين الروايات :

هل أنّ الجمع بين الروايات يدعوننا إلى اشتراط الملكيه فى الاستطاعه أم أنّ الإباحه تكفى فيها؟ لقد جاء السيد الحكيم بوجه للجمع وجاء السيد الخوئى بوجه آخر.

جمع السيد الحكيم رحمه الله :

الجمع بالتقييد لأنّ الروايات التى وردت فى من لفظه «عنده» عامّه فإنّها تدلّ على الأعم من الملكيه والإباحه، وأمّا الروايات التى ورد فيها حرف اللام فإنّها تفيد الملكيه وفى مقام الجمع نقيّد الروايات التى وردت فيها لفظه «عنده» بالروايات التى ورد فيها لفظه «له».

والحاصل : إنّ لا يجب الحجّ ما لم تنشأ الاستطاعه عن ملك وأمّا الحجّ البذلى فإنّه خارج بالاستثناء وله دليل خاص (١).

جمع السيد الخوئى قدس سره :

يبدو أنّ هذا الجمع أكثر دقّه، لأنّه قد اسلفنا بأنّ التقييد والتخصيص يجريان فى دليلين أحدهما يفيد الاثبات والآخر النفى كما لو قال المولى : أكرم العلماء، ثم قال : لا تكرم الفساق . وأمّا ما نحن فيه فهما دليلان مثبتان، كقول المولى : أكرم الفقهاء، ثم يقول : أكرم العلماء، حيث لا منافاه بين الأمرين . إذن التقييد هو فيما لو كان أحد الدليلين مثبتاً والثانى نافياً.

إن قلت : كيف يمكن التقييد فى قوله : اعتق رقبه، ثمّ قوله : اعتق رقبه مؤمنه مع أنّهما مثبتان؟

١- قال السيد الحكيم معلّقاً على عبارته السيد فى العروه : «... فلو حصل بالإباحه اللازمه كفى...». قال : «لا مجال للاستدلال به بعد ما ورد فى تفسير الاستطاعه : بأن يكون له زاد وراحله، ممّا ظاهره الملك . نعم فى صحيح الحلبي ... وفى صحيح معاويه ... وهو أعم من الملك، لكن الجمع بينه وبين غيره يقتضى تقييده بالملك وعدم الاجتزاء بمجرد الإباحه . مستمسك العروه الوثقى : ١/١١٦.

قلنا: دليلنا هو أنّ مؤداهما فعل واحد وكفاره واحده، أى فيما لو قال : إذا أفطرت فاعتق رقبه، فهذا تكليف واحد ودليله قوله : إذا أفطرت، ولو لم يكن تكليفاً واحداً فلا منافاه فى البين فى اعتاق رقبه كافره أو مؤمنه، وعليه عندما نعلم بأنها كفاره واحده فلتبوت الوحده تثبت بذلك أنّ الكفّاره هى الرقبه المؤمنه فحسب .

فطبقاً لقول السيّد الخوئى بما أن الروايات بشقيها هى فى الاثبات فلا نقيدها بل نعمل بها، وتأسيساً على ذلك أنّ الروايات التى ورد فيها لفظ «عنده» تكون شامله للملكيه والإباحه معاً (١) .

والحاصل : تكفى الإباحه لو افادت الوثوق - جائزه كانت أو لازمه - ونحن نضم رأينا إلى رأى السيّد الماتن قدس سره إلّا أنه قيد الإباحه باللازمه، لكننا نقول بكفايه الإباحه وإنّ لم تكن لازمه، ولكن بشرط الوثوق كما أشرنا.

الفرع الثانى : ورد هذا الفرع فى (المسأله : ٣١) من العروه حيث قال : لو أوصى له بما يكفيه للحج، فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى الحجّ خصوصاً إذا لم يعتبر القبول .

وهنا ينبغى معالجه المسأله من الأساس فى باب الوصيه :

إنّ هذه المسأله متفرّعه على مبنانا فى باب الوصيه، فقد تقدّم هناك بأنّ الوصيه

١- ففى المعتمد: «وربما يناقش فى صدق الاستطاعه بأنّها بالنظر إلى الروايات المفسّره لها ليست مجرد التمكّن التصرف وإباحته فإن مقتضى قوله عليه السلام ... هو اعتبار الملك لظهور الكلام فى ذلك فلا يكفى مجرد الإباحه وأما الاكتفاء بالبذل فقد ثبت بدليل خاص وأما ما فى صحيح الحلبي ... وفى صحيح معاويه ...مما ظاهره الأعم من الملك فاللازم تقييده بالملك لحمل المطلق على المعبر. وفيه أنّ المطلق إنّما يحمل على المقيّد إذا وردا فى متعلّقات الأحكام كقولنا: اعتق رقبه واعتقرقه مؤمنه، لا فى موضوعاتها لعدم التنافى كنجاسه الخمر والمسكر». المعتمد: ٢٦/١١٣ و

على نحوين : عهدية وتمليكية ؛ فالوصية العهدية هي مثل الوصية بالتكفين والدفن وغيرها مما يجب القيام به، ولكن هذه لا تمليك بها وأما الوصية التمليكية فهي أن يملك شخص شيئاً لشخص آخر، فهل هذه الوصية عقد فيحتاج إلى القبول أم إيقاع فلا يحتاج إليه، أم مشروط بعدم الرد فالرد مانع - فإذا ردّ تبطل الملكية - أم أنه إيقاع ولكن الرد لا يؤثر فيه شيء.

إن أكثر الفقهاء يقولون أنها تحتاج إلى القبول، بل ادعى بعضهم الإجماع على ذلك، ودليلهم : أنه لا دليل عندنا على التمليك القهري، فالموصى له يحتاج إلى القبول.

لكننا في كتاب الوصية وفي تعليقنا على العروة ذكرنا أن الحق هو أن الوصية التمليكية لا تحتاج إلى القبول، وليس الرد مانعاً لها والملك قهري، وأن ظاهر قوله تعالى : (الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ) (١) يدل على تحقق الملكية بمجرد الوصية، علاوة

على هذا، فهناك مصاديق متعدده في الفقه للتمليك القهري، فمثلاً التمليك الخاص كالإرث فإنه بمجرد موت المورث ينتقل ملكه إلى الوارث ولا حاجة لقبوله هنا.

وكذلك الوقف الخاص، فإذا قبل البطن الأول فلا حاجة لقبول البطون اللاحقه ويصير ملكهم له قهرياً وكذلك الحال بالنسبة لمسأله الزكاه وسهم الساده، فإن الملك فيهما قهري حيث إنه في بعضها شخصي وفي الآخر يكون منصباً على العنوان .

وعليه فما هي علاقه هذه المباني الثلاثة بما نحن فيه ؟ فعلى القول بأن الوصية تحتاج إلى القبول، فالشخص في هذه الصوره غير مستطيع ولا يجب عليه تحصيل الاستطاعه، إذن لا يجب عليه أن يقول : (قبلت) كي يصير مستطيعاً.

أما بناء على مبنى عدم الحاجه إلى القبول، فبمجرد موت الموصى يصبح الموصى له مالكاً ومستطيعاً، وأما على المبنى الثالث من أن القبول غير واجب وأن

الرّد مانع، فبمجرّد موت الموصى يصبح الموصى له مالكاً ما لم يرد الوصيّة، وعلى هذا يصير مستطيعاً.

وهنا نقطتان لا بدّ من ملاحظتهما:

الأولى : هل الاستطاعه المذكوره هي الاستطاعه العقليّه أم العرفيه ؟

وهل قولهم : (لا يجب تحصيل الاستطاعه) بالدقه العقليّه أو العرفيه ؟

قد اتّضح أنّ الاستطاعه هنا هي الاستطاعه العرفيه، وقول الموصى له (قبلت) ليس تحصيلاً للاستطاعه، فهذه دقّه عقليه، بينما العرف يقول : (قل : قبلت، واذهب إلى الحجّ)، فإن قال : (لن أقول : « قبلت » ولن أحصيل الاستطاعه) فالعرف يعتبر أنّ هذا الشخص مستطيع وأنّ الاستطاعه قد حصلت له برغم ما تفوه به .

فهذا المورد ليس محلاً للدقّه العقليّه فلو أخذنا بالدقّه العقليّه فلا بدّ أن يكون لون الدم على الثوب - مثلاً - نجساً؛ لأنّ هذا اللون هو من الدم وذرات الدم الحقيقيّه باقيه على ذلك الثوب، ولكن العرف لا يعدّ ذلك جرماً فيحكم بطهاره الثوب . إذن فنحن نتبع المصاديق العرفيه لا العقليّه .

الثانيه : سيأتى في موضوعه الحجّ البدلى (المسأله : ٣٠) أنّه هل القبول واجب ؟ قال جماعه - منهم السيّد الماتن - بعدم وجوب القبول في الحجّ البدلى .

وهذه عبارته : (لو لم يكن له زاد وراحله ... وجب عليه، من غير فرق بين تمليكه للحجّ أو اباحته له). فهل هذا يعنى أنّ القبول لازم أم أنّه مستطيع دون القبول ؟

ما نستظهره من كلام السيّد الماتن أنّه يحتاج إلى القبول، فلو بذل له شخص وملكه وجب عليه القبول ثم الذهاب للحجّ، وعليه إذا كان القبول لازماً في الحجّ البدلى فهو فيما نحن فيه كذلك ؛ لأنّه مثله .

إن قلت : قياس ما نحن فيه على الحجّ البدلى غير جائز؛ لأنّ الحجّ البدلى وردت فيه روايات كثيره وربّما متواتره .

قلنا: إِنَّ الإمام عليه السلام يستدلّ في الحجّ البذلي - وفي عدّه روايات - بقوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ ...) ويقول: إذا بُذِلَ لك فإنّ الآيه تشملك، فأنت مصداق للمستطيع، ومعنى هذا أنّه إنّ بذل لك شخص وجب عليك القبول؛ لأنّ ذلك استطاعه وليس تحصيلاً للاستطاعه. وعليه لو كان الحجّ البذلي - بحسب القاعده - واجب القبول، فالوصيّة أيضاً يجب القبول فيها؛ لأنّها مصداق للايه المباركه .

ومن روايات الحجّ البذلي :

ما ورد عن محمّد بن مسلم في حديث قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن عُرِضَ عليه الحجّ فاستحى؟ قال: «هو ممّن يستطيع الحجّ» (١).

ومعتبره الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال: قلت له: فإن عُرِضَ عليه ما يحجّ به فاستحى من ذلك أهو ممّن يستطيع إليه سبيلاً؟ قال: «نعم، ما شأنه يستحى» (٢).

فقبول الحجّ البذلي واجب؛ لأنّه مصداق (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ونفس هذا البيان يأتي في الوصيّة أيضاً، فبناءً على ذلك فإنّ الكبرى الكلّيّه التي تستفاد من الروايات تشمل ما نحن فيه .

والحاصل :

على جميع المباني يكون الشخص المبدول له مستطيعاً؛ وذلك بدلاله الروايات المتعدّده في الحجّ البذلي التي تستفاد منها هذه الكبرى الكلّيّه التي تشمل ما نحن فيه .

□□

١- الوسائل: ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل: ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

المسألة: ٢٩ لو نذر قبل حصول الاستطاعة

إشارة

(المسألة ٢٩): لو نذر قبل حصول الاستطاعة زياره أبى عبد الله الحسين عليه السلام -مثلاً- فى كلِّ عَرَفه فاستطاع يجب عليه الحجَّ بلا إشكال، وكذا الحال لو نذر أو عاهد -مثلاً- بما يضادَّ الحجَّ . ولو زاحم الحجَّ واجب أو استلزمه فعل حرام، يلاحظ الأهمَّ عند الشارع الأقدس .

تصوير المسألة :

هذه المسألة هامّة وعمّاه البلوى، فإذا نذر شخص فعل شىء بحيث يزاحم الحجَّ، فهل يصير مع ذلك مستطيعاً أم لا؟ كما لو نذر أن يكون فى كلِّ عَرَفه عند قبر الإمام الحسين عليه السلام ، فلو صار غتياً هل يكون مستطيعاً ليجب عليه الحجَّ أو لا يكون؟

قال جماعة: لا يصبح بذلك مستطيعاً فلا يجب عليه الحج وهذا ما ذهب إليه فريق من المحشّين على العروه، والبعض نقل فى هذا المقام نذر صاحب الجواهر، والمسألة لا تنحصر فى ذلك .

فروع المسألة :

فى المسألة ثلاثه فروع :

الفرع الأوّل : إذا نذر عملاً بحيث لا يمكن الحجَّ معه طوال حياته، كما لو نذر زياره الإمام الحسين عليه السلام فى عَرَفه من كلِّ عام، فهل يجب عليه الحجَّ؟ المسألة محل خلاف .

الفرع الثانى : هناك قضيه كليّه أعنى النذر والعهد بالصدّد، وهى أعمّ من النذر بزياره الإمام الحسين عليه السلام يوم عَرَفه، مثل النذر بالبقاء للدرس والتدريس فى الحوزه العلميه فما هو الحكم حين ذاك؟

الفرع الثالث : وجود مزاحم للحجَّ غير النذر، مثل أداء الدين أو إطاعه الوالدين فالفرع الأوّل مثال، والثانى قاعده، والثالث يشملهما معاً.

أمّا الفرع الأوّل والثاني : والنذر له خصوصيّة من بين هذه الأمور، ولذا نبدأ به أولاً، فلو نذر المكلف زياره الإمام الحسين عليه السلام فى عرفه من كلّ عام، ففى هذه الحال لو حصل على المال هل يكون مستطيعاً أم لا؟

الأقوال :

فالسيد الماتن قال بوجوب الحجّ عليه بلا إشكال، وصاحب العروه لا يرى الوجوب، واختلف محشّو العروه، فكثير منهم وافق سيد العروه فقالوا بعدم الوجوب أيضاً.

هذه المسألة لم تُذكر بهذه الصورة عند القدماء، بل بصوره مشابهه لها، مثل : (لو نذر الحجّ الندبى)، بمعنى أنّه لو نذر شخص الحجّ الندبى وبعد ذلك صار مستطيعاً، ففى هذه الصورة قال الأغلب أنّ عليه الاتيان بالحجّ الندبى .

قد أشار السيد الحكيم رحمه الله إلى هذه الأقوال فى المستمسك، فقال : (يظهر من الأصحاب الاتفاق عليه، فإنّ هذه المسألة وإنّ لم تكن محرّره بخصوصها فى كلامهم، لكن ما ذكروه فى المسألة : ما لو نذر حجّاً غير حجّ الإسلام، يقتضى بناءهم على عدم وجوب الحجّ هنا) (١).

ثمّ ألمح إلى ما أفاده صاحب المدارك والدروس والذخريه والمستند والجواهر، وأضاف : «... يظهر منهم التسالم على تقديم النذر على حجّ الاسلام، وأنّه يكون رافعاً للاستطاعه» إلّا أنّ السيد الماتن قد أوجب الحجّ من دون شك وشبهه كما أسلفنا.

الدليل :

لو تمكّننا من معالجه الفرع الأوّل سيّضح حكم الفرع الثانى تبعاً لأنّه يعد كبرى للفرع الأوّل .

إنَّ حلَّ المشكله فى هذا الفرع يكمن فى تبين ثلاثة أشياء:

(أ) هل ينتقض النذر إذا ما تحققت الاستطاعه؟ أجل ينتقض النذر عند ذاك؛ لأنه يعتبر الرجحان حين العمل لا حين النذر، ومع تحقّق الاستطاعه ووجوب الحجّ يرتفع الرجحان من متعلّق النذر، وهو استحباب الزيارة فى يوم عرفه؛ لأنّ النذر عملٌ قريبٌ ولا يحصل القرب بالعمل الذى لا يكون راجحاً، وبذلك ينتفى موضوع النذر. وبعبارة أخرى: فإنّ وجوب الحجّ يرد على موضوع النذر ويرفعه.

(ب) قال بعض الفقهاء: إنّ الحجّ فرع الاستطاعه، والاستطاعه إنّما تحصل لو لم يكن مزاحم، وهنا المزاحم متحقّق وهو النذر، وهو مزاحم شرعى والمزاحم الشرعى كالمزاحم العقلى فهو مانعٌ من تحقّق الاستطاعه. مثاله: لو فقد الشخص الماء فعليه أن ليتيمّم لقوله تعالى: (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً)، وكذلك لو كان الماء غصبيّاً؛ لأنّ العذر الشرعى كالعذر العقلى مانع. فكذلك الأمر فيما نحن فيه.

إنّ شيخ الجواهر^(١) طرح المسأله بصورة أخرى وهى أنّه لو نذر حجّاً نديباً ثمّ

أصبح مستطيعاً يلزمه الإتيان بالحجّ الندبى، وصاحب الجواهر من الذين يقدّمون النذر على الحجّ فى المثال؛ لأنّ الناذر ليس مستطيعاً؛ وذلك لأنّ الأعذار الشرعيّه كالأعذار العقليّه مثل إغلاق الطريق.

ويرد عليه: أنّ رأينا ورأى كثير من الفقهاء هو أنّ الاستطاعه تتمثله فى الزاد والراحله وصحّحه البدن، وعليه أنّه لا دور لقاعده أنّ الأعذار الشرعيّه كالأعذار العقليّه فى تحقّق الاستطاعه حتّى يقال: إنّها تراحم أو لا تراحم؛ لأنّ الاستطاعه فى الآيه الشريفه هى الاستطاعه العرفيه ومن هنا نقول: إنّ هذا الشخص مستطيع ويجب عليه الحجّ، لأنّ النذر منتقض بارتفاع موضوعه؛ ذلك لأنّ زياره الإمام

الحسين عليه السلام مثلاً يجب أن تكون راجحه في ظرف العمل ليجب الوفاء بالندر؛ في حين أنّ الزياره تفقد رجحانها عندما تكون مزاحمه للواجب وهو الحج، فلا معنى في هذه الحال لقولك: «الله عليه»، إضافةً لذلك هناك روايات متعدده في أبواب النذر مثل: «ليس شيء هو الله طاعه يجعله الرجل عليه إلّا ينبغي أن يفى به» فالطاعه عند العمل هي الملايك لا حين إجراء الصيغه، وعندما يكون النذر حين العمل مرجوحاً فلا ينعقد هكذا نذر قطعاً فلا يبقى حينئذٍ إلّا وجوب الحج فيلزم إتيانه .

(ج) لو سلّمنا جدلاً أن وجوب الوفاء بالندر ووجوب الحج قد انعقدا معاً، فحينذاك يحصل التزاحم بينهما، فعندئذ يجب أن نرى أيّ الواجبين أهمّ؟ إتيان الحجّ أو الوفاء بالندر؟ ففي ذلك يقدم الأهم فيجب امتثاله .

بحث أصولي: الفرق بين التعارض والتزاحم

إن التزاحم يكون في مقام الثبوت، وأما التعارض ففي مقام الإثبات، وعليه لو كان هناك ملاكان يبقى كلّ منهما على قوته، فالصلاه مثلاً ذات مصلحه والغصب ذو مفسده فإذا وقع بينهما تزاحم؛ كأن يكون في دار مغصوبه في وقت الصلاه وجب عليه إتيان الصلاه، فإذا لم يصل فقد ترك الواجب وإذا صلّى فقد غصب، فكلاهما في مقام الثبوت والواقع ذو ملاكين .

وأما مقام التعارض فهو مقام الإثبات ودلاله الأدلّه؛ فإذا قال: (أكرم العلماء ولا تكرم الفساق)، فإنّ العالم الفاسق ليس له سوى حكم واحد، فهل (أكرم العلماء) والذي هو عام يشمله أو (لا تكرم الفساق منهم) الذي هو خاص يشمله؟ فيقال: إنّ العام قد خُصّص فيجب العمل بالخاص . وفي باب التعارض تجرى أحكام باب التعارض، ففي البدايه يكون الجمع دليلاً، وإلّا فنأخذ بالمرجّحات، يعنى (خذ بما اشتهر بين أصحابك)، وإلّا فـ(خذ بما خالف العامه...) وإذا كان الأمر في باب

التزاحم فلا حاجة لنا بالعام والخاص والمرجحات السندیة والدلائیه والخارجیه، وإتّما الحاكم فقط هو قانون الأهمّ والمهم، وأی قانون آخر يرجع أيضاً إلى هذا القانون العام .

حاصل البحث : أنه يجب الحجج في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني (أى فى حال نذر ما يضاد الحجج) يأتى جميع ما تقدّم فى بحث الفرع الأول، أعنى هل أنّ النذر ينحلّ أم الاستطاعه ؟ أم لا- شىء منهما ينحلّ ؟ وكلّ منهما يبقى على حاله فنقارن بين الأهمّ والمهم ونأخذ بالأهم !

الفرع الثالث : إذا كان هناك تعارض بين واجبين مثل (الجهاد والحجج)، فهنا لا يمكن أن نذكر مسأله الإنحلال التى ذكرناها فى النذر؛ لأنه لا نذر فى البين، لكن بحث انحلال الاستطاعه يجرى هنا أيضاً وعلى القائل - مثل صاحب الجواهر والسيد الحكيم - بأنّ الأعدار الشرعيه مثل الأعدار العقليه، أن يقول : إنّ وجوب الجهاد مانع عن الاستطاعه للحجج أيضاً فينتفى موضوع الاستطاعه . ونحن وإن قلنا بأنّ الأعدار الشرعيه مثل الأعدار العقليه، ولكن نعتقد بأنّ : هذا لا علاقته له بالاستطاعه ؛ لأنّ الاستطاعه هى الزاد والراحله وصحّه البدن وسلامه الطريق، فالاستطاعه لا- تنحلّ ؛ لأنّ تزاحم الواجب غير داخل فى موضوع الاستطاعه ؛ إذ قد انعقدت الاستطاعه وصار مستطيعاً، ومن جهه أخرى أنّ الجهاد واجب أيضاً، فالمسأله تدور بين الأهمّ والمهم، فيؤخذ بالأهمّ .

المسألة: ٣٠ الحج البدلي

(المسألة ٣٠): لو لم يكن له زاد وراحله، ولكن قيل له: «حجّ وعلّي نفقتك ونفقة عيالك»، أو قال: «حجّ بهذا المال»، وكان كافياً لذهابه وإيابه ولعياله، وجب عليه؛ من غير فرق بين تمليكه للحجّ أو إباحته له، ولا بين بذل العين أو الثمن، ولا بين وجوب البذل وعدمه، ولا بين كون الباذل واحداً أو متعدداً. نعم، يعتبر الوثوق بعدم رجوع الباذل. ولو كان عنده بعض النفقة فبذل له البقية وجب أيضاً. ولو لم يبذل تمام النفقة أو نفقة عياله لم يجب. ولا يمنع الدين من وجوبه. ولو كان حالاً والدائن مطالباً، وهو متمكّن من أدائه لو لم يحجّ، ففي كونه مانعاً وجهان، ولا يشترط الرجوع إلى الكفاية فيه. نعم، يعتبر أن لا يكون الحجّ موجباً لاختلال أمور معاشه فيما يأتي؛ لأجل غيبته.

تصوير المسألة:

في المسألة ثلاثة فروع:

الفرع الأول: هل الحجّ البدلي صحيح؟ المطابق للمسألة ٣٣ في العروه.

الفرع الثاني: إذا كان المبدول له مديوناً وطالبه الدائن وقد بذل له الحجّ فما حكمه؟ وهل يجب عليه؟ المطابق للمسألة ٣٥ في العروه.

الفرع الثالث: هل يشترط في الحجّ البدلي الرجوع إلى الكفاية؟ المطابق للمسألة ٣٤ في العروه.

أقوال الفقهاء:

أمّا الفرع الأول:

فقد اتفق علماء الطائفة على أنّ الحجّ البدلي كافٍ وعلى ذلك قام الإجماع،

ويرى صاحب الجواهر أنه إجماع منقول ومحصل، في قوله: وجب عليه الحج من حيث الاستطاعة إجماعاً محكياً في الخلاف والغنية وظاهر التذكرة والمتهى وغيرهما إن لم يكن محصلاً (١).

وأشار الشيخ الطوسى فى «الخلاف» إلى أقوال العامة، فقال: إذا بذل له الاستطاعة لزمه فرض الحج، وللشافعى فيه وجهان: أحدهما مثل ما قلناه، والثانى وهو الذى يختارونه: أنه لا يلزمه.

دليلنا: إجماع الفرقه والأخبار الوارده فى هذا المعنى، وأيضاً قوله تعالى: (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) (٢) وهذا قد استطاع (٣).

وبعض فقهاء العامة - كابن قدامه - أشكل على الوجه الأول للشافعى وحاصله أنه لا يصبح بالبذل مالاً فى حين أن الملكيه شرط فى الاستطاعة، فلا يرتفع الاشكال إلا بالملكيه.

إلا أن الإشكال غير وارد.

وقد أشكل ابن قدامه أيضاً: أن فى الحج البدلى إمتاناً، بل يرد الاشكال حتى إذا قبل المبدول له ذلك الامتان.

وهذه عبارته ابن قدامه:

«... ولا يلزمه الحج ببذل غيره له ولا يصير مستطيعاً بذلك سواء كان الباذل قريباً أو أجنبيّاً وسواء بذل له الركوب والزاد أو بذل له مالاً وعن الشافعى أنه إذا بذل له ولده ما يتمكن به من الحج لزمه لأنه أمكنه الحج من غير منه تلزمه ولا ضرر يلحقه فلزمه الحج كما لو ملك الزاد والراحله، ولنا أن قول النبى صلى الله عليه وآله يوجب الحج الزاد

١- جواهر الكلام: ١٧/٢٦١.

٢- آل عمران: ٩٧.

٣- الخلاف: ٢/٢٥١، المسأله ٩.

والراحله يتعين فيه تقدير ملكك ذلك أو ملكك ما يحصل به، بدليل ما لو كان الباذل أجنبياً ولأنه ليس بمالك للزاد والراحله ولا ثمنهما فلم يلزمه الحجج كمالو بذل له والده، ولا نسلم أنه لا يلزمه منه ولو سلمنا فيبطل ببذل الوالد وبذل من للمبذول له عليه أيادي كثيرة ونعم».

وفي هامش الكتاب :

«إن لم يكن في بذله هذا منه ففيه مكافأه ثقيله كالمثله وقد فرق الشرع والعرف بين الولد والوالد فجعل ولد المرء من كسبه وقال صلى الله عليه وآله لولد: «أنت ومالك لأبيك» (١).

بناء على ذلك لو كان الملك ولم تكن منه فالفرد يعدّ مستطيعاً.

الدليل :

والمسأله برأينا إجماعيه ولا يوجد مخالف، على أننا لا نستدل بالإجماع ؛ لأن الإجماع مدركيٌّ.

ومفتاح هذه المسأله والمسائل الست الأخرى التي ستأتى هو: هل الحجج البذلى - الوارد فى روايات كثيره متواتره - هو أمر تعبدى وعلى خلاف القاعده أم هو طبق القاعده ؟ إن بعضهم تعامل مع المسأله معاملة التعبد إلما أن كلام الشيخ الطوسى وصاحب الجواهر يشير إلى أنه مصداق للاستطاعه وأن هذا طبق القاعده لا أنه تعبد، إذن فهذا الشخص مصداق للايه الشريفه : (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٢).

وحتى لو لم تكن هذه الروايات الكثيره، فإننا سنقول بهذا الرأى ؛ كما تقتضيه القاعده، وباقى المسائل بهذه الطريقه .

ومما يؤيد أن الحجج البذلى موافق للقاعده ومبرئ للذمه هو الروايات الوارده فى هذا الباب، وهى على طائفتين :

١- المغنى : ٣/١٦٩.

٢- آل عمران : ٩٧.

الطائفه الأولى : الروايات التي استدلت بالآيه المباركه (مَنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) على كفايه الحجّ البذلي، وهي ٩ روايات تقريباً، منها:

معتبره محمّد بن مسلم في حديث قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : فإن عُرِضَ عليه الحجّ فاستحى، قال : «هو ممّن يستطيع الحجّ، ولم يستحى؟!» (١).

ومرسله المفيد قال : قال عليه السلام : «من عُرِضَ عليه نفقه الحجّ فاستحى فهو ممّن ترك الحجّ مستطيعاً إليه السبيل» (٢).

الطائفه الثانيه : الروايات التي لم يرد فيها الإستدلال بالآيه المباركه وقالت بكفايه الحجّ البذلي عن حجّه الإسلام وإنّما أشارت إلى عنوان الاستطاعه، ومن تلك الروايات موثقه معاويه بن عمّار :

عن الحسين بن سعيد، عن فضاله بن أيوب، عن معاويه بن عمّار قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : رجل لم يكن له مال فحجّ به رجل من إخوانه، أيجزيه ذلك عنه عن حجّه الإسلام أم هي ناقصه ؟ قال : «بل هي حجّه تامّه» (٣).

وهناك روايات أخرى في الباب نفسه أيضاً.

وبناءً على هذه الأدلّه نخلص إلى كفايه الحجّ البذلي عن حجّه الإسلام، ويؤيد هذا أيضاً الإجماع أو الشهره بين الأصحاب على كفايته، ولأنّ الاجماع هنا مدركى فلا يصح إلّا أن يكن مؤيداً.

ويمكننا مناقشه الفرع الأوّل وما يتفرّع عليه بما يلي :

١. هل هناك فرق بين التملك والإباحه ؟ المشهور والمعروف بين الأصحاب أنّه لا فرق في صحّه الحجّ بين الإباحه والتملك، ولم ينقل الخلاف في هذا إلّا عن ابن

١- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

٣- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

إدريس رحمه الله، فقد نقل عنه صاحب الجواهر رحمه الله ذلك وقال: إن ابن إدريس يرى أن التملك شرط (١)، وإن لم يكن مالكا فإن الحج البدلي لن يكفيه عن حجه الإسلام.

وظاهر كلمات العامه أيضاً أن التملك شرط .

دليل ذلك :

أولاً: الآيه الشريفه، (مَنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) يعنى أن الاستطاعه لازمه والاستطاعه العرفيه غير مشروطه بالتملك، ومن دون التملك تحصل الاستطاعه .

ثانياً: الروايات المتعدده، وهى ظاهره فى الإباحه أو على الأقل مطلقه فتشمل الإباحه والتملك (٢).

فمثلاً: ورد فى بعضها تعبير (عرض عليه الحج)، فهو إما ظاهر فى الإباحه أو الأعم، وهناك روايات أخرى فيها تعبير (حج به)، وهذا ظاهر فى الإباحه أيضاً أو على الأقل هى مطلقه (٣).

وإذا كانت الروايات مصداقاً للتملك فلا منافاه فيها للعموم والإطلاق؛ لأن إثبات الشيء لا ينفى ما عداه .

وأما دليل ابن إدريس؛ فلعله أن الإباحه توجب تنزيل الملكيه وإمكان الرجوع فيما يُبدل، ولكن التملك ربما لا يقبل الرجوع لأن الهبه التى يراد بها وجه الله لا تقبل الرجوع .

والهبه نوعان: هبه بدون قصد القربه، وهبه مع قصد القربه، والثانيه تسمى صدقه، وحيث إن هذا الشخص يُبدل المال له للحج فهو لله تعالى ولا يمكن الرجوع فيه، وبناءً عليه لا إشكال عند ابن إدريس؛ فى الهبه بل الإشكال فى الإباحه كما تقدم، والهبه فيما نحن فيه غير مترزله .

١- الجواهر: ١٧/٢٤٣ نقلاً عن السرائر: ١/٥١٧، حقيقه الحج .

٢- لاحظ: الوسائل: ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الأحاديث ١ و٤ و٥ و٧.

٣- الوسائل: ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديثين ٢ و٦.

٢. قال السيّد الماتن رحمه الله: (سواء بذل له العين أو الثمن). وهنا لا يوجد مخالف من الشيعة أو العامّة في كفايه بذل الزاد والراحله له أو بذل ثمنهما، ولا دليل أيضاً على الخلاف؛ لأنّ بذل العين لا يختلف عن بذل الثمن، والروايات شامله لذلك.

٣. قال السيّد الماتن رحمه الله: (ولا بين وجوب البذل وعدمه)؛ لأنّه لم يرد في أيّ من الروايات لا النذر ولا العهد ولا اليمين وورد فيها لفظ (عرض عليه الحجّ)، ولا ربط للوجوب على البازل بالمبذول له، وما يخصّ المبذول له أنّه دُعي للحجّ، وهذا الحجّ مصداق لحجّه الإسلام.

وقد نقل عن المحقّق الكركي في «جامع المقاصد» أنّه يرى وجوب الحجّ البذلي لو كان البذل واجباً، في حين أنّه لا يوجد لوجوب البذل في الروايات عين ولا أثر، ونحن نحتمل أنّ علّه ذلك أنّه أراد أن يسدّ باب الرجوع عن البذل، يعنى لأنّه وجب البذل على البازل فلا يمكنه الرجوع فيه، وفي الواقع يحصل بهذه الطريقة الوثوق والاطمئنان بعدم الرجوع في البذل.

أقول: حتّى لو لم يكن البذل واجباً، فإنّه إذا بذل لا يمكنه الرجوع فيه، لأنّ ما كان لوجه الله لا يمكن الرجوع فيه، وقد أشرنا لهذا في باب الصدقات والهبات، وعليه فلا فرق بين وجوب البذل وعدمه.

٤. قال السيّد الماتن رحمه الله: (ولا فرق بين الواحد والمتعدّد) والظاهر أنّه لا يوجد مخالف في أن يكون البازل واحداً أو متعدّداً، والدليل في هذا:

أولاً: الاطلاقات في (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) أو: (عُرِضَ عَلَيْهِ الْحَجُّ) تشمل ما لو كان البازل واحداً أو متعدّداً.

ثانياً: هناك روايات تقول: (حجّ به رجل) (١) وأخرى تقول: (دعاه قوم) (٢) وثالثه

١- الوسائل: ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

٢- الوسائل: ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٣.

تقول : (سألته عن رجل لم يكن له مال فحجَّ به أناس) (١) بناءً على ذلك فإنَّ في هذه

المسألة - إضافه إلى الإطلاقات في الباب - روايات خاصه أيضاً تشمل الموارد المذكوره .

ملاحظتان هامتان :

١. روايه واحده معارضه ترتبط بأصل المسأله في الحجّ البذلي تقول بأن هذا الحجّ غير كافٍ، يعنى أنه لو صار المبذول له مستطيعاً فيما بعد وجب عليه الإتيان بحجّه الاسلام، ولكنّها روايه واحده فلا بدّ من ملاحظه سندها. وهى : ... عن على بن أبى حمزه، عن أبى بصير، عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «لو أنّ رجلاً معسراً أحجّه رجل كانت له حجّته، فإن أيسر بعد ذلك كان عليه الحجّ» (٢).

ففى سندها على بن أبى حمزه البطائنى وهو واقفى متهم بالكذب، وعليه فالروايه ضعيفه السند فلا يمكن الاعتماد عليها.

وهنا سؤال : هل أنّ هذه الروايه تعارض ما ذكرنا من روايات الكثيره المتواتره تقول بإجزاء الحجّ البذلي عن حجّه الإسلام؟ والصحيح أنها ليست معارضه لها وذلك من الجهات التاليه :

الأولى : أنّها - كما ذكرنا - ضعيفه سنداً.

الثانيه : ربّما يكون لها جمع دلالى، فنحمل هذه الروايه على الاستحباب .

الثالثه : لو سلّمنا بأنّها معارضه، لكن هناك مرجحان للروايات الكثيره وهما:

* الشهره الروائيه والفتوائيه للروايات القائله بكفايه الحجّ البذلي .

* أنّ تلك الروايات موافقه للكتاب وفى قوله تعالى : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

١- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٦.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٢١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

النَّبِيَّتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (١) وظاهر الآية أنّ الحجّ البدلي حجّه الإسلام .

٢. هناك من يقول : إنّ الشهيد الثاني رحمه الله يرى أنّ العين هي المجزيه لا- الثمن، وهذا في قوله : (يشترط بذل عين الزاد والراحله، فلو بذل له أثمانهما لم يجب القبول) (٢) فهل الشهيد الثاني رحمه الله في هذه المسأله مخالف ؟ لا، كما هو واضح من عبارته، فإنّ بحثه في وجوب القبول، بمعنى أنّه إنّ بذلت العين وجب القبول وإن بذل الثمن لم يجب القبول، وإن قبل الثمن أيضاً فحجّه صحيح، ويصير حجّه حجّه الإسلام .

وربما كان الشهيد الثاني رحمه الله ناظراً إلى أنّ الثمن لم يرد في الروايات المعتبره كتعبير: (عُرِضَ عَلَيْهِ الْحَجُّ) أو (حجّ به رجل) أو (حجّ به أناس) .

إلا أن هذا غير صحيح ؛ لأننا نتكلّم عن الاستطاعه، فلو بُذِلَ الثمن أيضاً تحققت الاستطاعه، وإنّ القبول ليس تحصيلاً للاستطاعه، بل يكفي بذل الثمن لتحقيق الاستطاعه، كما أنّ مسأله البذل ليست تعبدية حتى يكون هناك فرق بين بذل العين وبذل الثمن .

٥. هل التقييد بالوثوق في موارد الإباحه واجب ؟ فإنّ ملكه المال فلا حاجه للوثوق ؛ لأنّ التمليك هنا بقصد القربه للحجّ، ولا رجوع فيه ؛ لأنّه (ما كان لله لا يرجع فيه أبداً)، أمّا إذا جعله على نحو الإباحه فله حالات ثلاث :

أ) لدينا وثوق ولن يرجع فيما بذل، فالاستطاعه موجوده ويجب عليه الحجّ.

ب) لدينا وثوق بالعدم، بمعنى أنّنا نعلم أنّه سيرجع فيما بذل، وهو هنا ليس مستطيعاً.

١- آل عمران : ٩٧.

٢- المسالك : ٢/١٣٣.

(ج) نشكّ في أنّه يرجع فيما بذل أم لا، وهنا التجأوا إلى ثلاثة أشياء:

الأول: الإطلاقات: فالإطلاقات تقول بأنّ الحجّ البدلي سبب لحصول الاستطاعة.

قلنا: التمسك بالإطلاقات هنا غير صحيح؛ لأنّ الشبهه مصداقيه، ولا يصح التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه، فلو قال المولى: أكرم العلماء، ونحن لا ندرى هل زيد عالم أم لا، فلا يمكن التمسك بعموم العام هنا.

الثاني: الاستصحاب في الأمر الاستقبالي: وقد مر أن السيد الحكيم يجرى الاستصحاب في الأمور الاستقباليه فنقول بأنّ البازل لا يرجع هنا إن شاء الله!

قلنا: هذا الاستصحاب غير صحيح؛ لأنّه أصل مثبت وذلك لأنّه يستصحب أنّ البازل لن يرجع عن إباحته، فنتيجه ذلك أنّ الإباحه باقيه، واللازم العقلي لذلك أنّه مصداق للمستطيع، وبما أنّها ملازمه عقليه فلا فائده في هذا الاستصحاب.

الثالث: جريان أصل البراءه.

قلنا: نحن نرى أنّه لا حاجه هنا للتمسك بهذه الأصول والإطلاقات؛ لأننا ما لم يكن لدينا وثوق فليس لدينا شكّ بأنّه غير مستطيع، لأنّ الإباحه المتزلزله لا تتحقّق الاستطاعة، فقطعاً ليس هذا المكلف مستطيعاً، في حين أنّ الاستصحاب والبراءه و... تكون في صورته الشكّ، ولا شكّ هنا.

فإن قلت: بأنّ الانسان يفقد الاستطاعة بالشكّ فهذا يجرى في أمواله الخاصه أيضاً؛ لأنّه يحتمل أن يسرقها سارق، أو أنّه يمرض، وعليه فلا بدّ من القول بأنّه غير مستطيع.

قلنا: في هذه الموارد الأصل العقلاني وهو السلام ه حاكم، وإنّ أردنا الأخذ بهذه الاحتمالات فلا يتمكّن أحد من الناس أن يفعل شيئاً لو يقوم بعمل.

فتلخص أنّه: في حال عدم الوثوق واحتمال الرجوع في البذل، لا تتحقّق الاستطاعة.

تنبيه :

قال بعض الفقهاء :

لو لم يكن هناك وثوق ببقاء الهبة أو كان وثوق بعدم البقاء ولم يحجّ وبعد ذلك ظهر أنّ الواهب لم يرجع عن إباحته لما وهبه، فهل تتبع الواقع؟

وبعبارة: مع احتمال الرجوع مع أنّ الواهب لا يرجع في الواقع، فهل تصدق الاستطاعة؟

قيل : نعم، وهذا الشخص في الواقع كان مستطيعاً فيجب عليه الحجّ من قابل .

ولكنّ الصحيح هنا تتبع الظاهر لأنّ احتمال الرجوع موجود على كلّ حال وليس للواقع تأثير في حق هذا المكلف، وإن كان في علم الله أنّ الواهب لا يرجع أبداً.

٦. إذا بذل له جزءاً من تكاليف الحجّ وكان عنده الجزء الباقي، فهل هذا حجّ بذلي؟

الظاهر أنّه لم يعارض أحد من الفقهاء في ذلك فعّدوه حجّاً بذلياً ولكن إطلاق الروايات لا يشمل هذا المورد، لأنّ ظاهرها أنّ يعطيه ما يحجّ به لا- بعضه، وما يحلّ هذه المشكله هو الآيه الشريفه فحسب، وقد تقدّم منّا أنّه على القول بأنّ المسأله مطابقيه للقاعده فلا يبقى إشكال في الفروع، إذن لو كان الحجّ البذلي على القاعده فإنّ الاستطاعه تصدق في الحجّ البذلي وإن كان المبذول بعض ما يحجّ به، إذن فالآيه تشمل هذا المورد.

الفرع الثاني : هل الدين مانع من الحجّ البذلي؟

إنّ الدين على أنحاء:

١. الدين غير المطالب به، وهو ما لم يعين له زمان، وهذا النوع من الدين غير مانع من الحجّ البذلي قطعاً، والدليل عليه : العمومات والإطلاقات .

٢. الدين المطالب به، وهو الدين الذي حلّ وقت أدائه، والدائن يطالب بدينه ولهذا النحو صورتان :

الأولى : أنّه بالفعل غير قادر على أداء دينه، سواء ذهب للحجّ أو لم يذهب، وهذا الشخص إن حجّ حجّاً بذلياً فحجّه صحيح، بدليل العمومات والإطلاقات ؛ لأنّ

الدليل يقول : إنَّ عُرْضَ عَلَيْهِ الْحَجِّ فَلْيَقْبَلْهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ أَدَاءِ دِينِهِ ، حَتَّىٰ لَوْ لَمْ يَحِجَّ ، وَعَلَيْهِ يَصْبِحُ حُجَّةً صَحِيحًا .

الثانية : أنَّ وَقْتَ أَدَاءِ الدِّينِ قَدْ حُلَّ وَيُمْكِنُهُ أَدَاءُ دِينِهِ لَوْ لَمْ يَحِجَّ ، فَهَلْ الدِّينُ مَانِعٌ مِنَ الْحَجِّ الْبَدَلِيِّ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ أَمْ لَا ؟

ذَكَرَ لَهُ صَاحِبُ العُرْوَةِ رَحِمَهُ اللهُ وَجِهَيْنِ ، وَقَالَ السَّيِّدُ المَاتِنُ رَحِمَهُ اللهُ : فَفِي كَوْنِهِ مَانِعًا وَجِهَانًا . وَأَكْثَرَ المَحْشَيْنِ عَلَى العُرْوَةِ يَرُونَ أَنَّ الدِّينَ مَانِعٌ هُنَا ، وَأَنَّ الأَقْوَى هُوَ المَنْعُ ، وَقَلِيلٌ مِنْهُمْ قَالَ بَعْدَ المَانِعِيَّةِ . وَبَحْثُ صَاحِبِ الجَوَاهِرِ رَحِمَهُ اللهُ مَسْأَلَةَ مَانِعِيَّةِ الدِّينِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ مَا إِذَا كَانَ يُمْكِنُهُ أَدَاءُ الدِّينِ أَوْ لَا . وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَرَادَهُ الصُّوَرَةَ الأُولَى وَالثَّانِيَةَ مَعًا (١) .

كَمَا أَنَّ صَاحِبَ كَشْفِ اللَّثَامِ رَحِمَهُ اللهُ وَالشَّهِيدَ الثَّانِي رَحِمَهُ اللهُ قَدْ تَعَرَّضَا لِهَذِهِ المَسْأَلَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ السَّيِّدُ الحَكِيمُ رَحِمَهُ اللهُ (٢) هَذِهِ الأَقْوَالَ ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَذْكَرُوا الصُّوَرَةَ الثَّانِيَةَ .

فَإِنْ قُلْنَا (حَسَبَ القَاعِدَةَ) : إِنَّ أَدَاءَ الدِّينِ وَاجِبٌ ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الأَمْرَ بِالشَّيْءِ (وَهُوَ أَدَاءُ الدِّينِ) يَقْتَضِي النِّهْيَ عَنِ ضِدِّهِ الخَاصِّ (وَهُوَ الحَجُّ البَدَلِيُّ) ، فِي حِينِ أَنَّ الأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَا يَقْتَضِي النِّهْيَ عَنِ ضِدِّهِ الخَاصِّ ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا يُمْكِنُهُ الإِتْيَانُ بِالحَجِّ البَدَلِيِّ وَحُجَّتِهِ صَحِيحٌ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى أَنَّهُ لَمْ يُوَدِّ الدِّينَ فِي وَقْتِهِ فَيَعِدُ عَاصِيًا فَحَسَبَ .

فَإِنْ قُلْتَ : كِلَاهُمَا وَاجِبٌ ، بِمَعْنَى أَنَّ أَدَاءَ الدِّينِ وَاجِبٌ ، وَكَذَلِكَ الحَجُّ البَدَلِيُّ

- بِإِطْلَاقِ الرُّوَايَاتِ - وَاجِبٌ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّهُمَا وَاجِبَانِ مُتْرَاحِمَانِ ، وَفِي التَّرَاحِمِ يُؤْخَذُ بِالأَهْمِ ، وَأَدَاءُ الدِّينِ أَهْمٌ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ النَّاسِ ، وَالإِسْلَامُ يُولِي حَقُوقَ النَّاسِ أَهْمِيَّةً بِالعَهِ ، وَلَكِنَّهُ إِنْ حِجَّ فَحِجَّتِهِ صَحِيحٌ وَالأَمْرُ بِالشَّيْءِ هُنَا لَا يَقْتَضِي النِّهْيَ عَنِ ضِدِّهِ الخَاصِّ ، وَالقَائِلُونَ بِالتَّرْتِبِ يَقُولُونَ هُنَا : إِنَّ لَمْ يُوَدِّ الدِّينَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحِجَّ ، إِذَا أَدَاءَ الدِّينِ هُوَ الأَهْمُ ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّهُ عِنْدَ تَرْكِهِ يَبْطُلُ الحَجُّ !

١- جواهر الكلام : ١٧/٢٦٦ .

٢- مستمسك العروة الوثقى : ١٠/١٣٣ .

ويرى بعضهم أنّ أداء الدين يمنع من حصول الاستطاعة ؛ لأنّ الأعدار الشرعيه مثل الأعدار العقليّه، فالشخص الذى عليه دين حلّ أجله فان حجّ وهو قادر على أداء الدين لا يكون حجّه حج الاسلام، لأنّ هذا عذر شرعى يمنع من تحقّق الاستطاعة فلا يكون مستطيعاً.

قلنا: تقدّم الجواب عن ذلك وذكرنا أنّ الاستطاعة أمر عرفى قوامها أربعة أمور : الزاد والراحله وصحّه البدن وسلامه الطريق، والموانع لا تضرّ بالاستطاعة ولو قلنا غير ذلك فهو يتضارب مع الأدلّه، إذ أنّ هذا الشخص مستطيع والحجّ البدلى واجب كما أنّ أداء الدين أيضاً واجب ويجب تقديم الأهمّ على المهمّ منهما، وعليه لو حجّ فحجّه صحيح وإن كان الدين أهمّ .

الفرع الثالث : الرجوع إلى الكفايه شرط فى الاستطاعة

وهو يعنى أنّ الشخص المستطيع يكفيه أن يكون قادراً على تحصيل معاشه بحيث لا تختلّ ظروفه المعيشيه بعد عودته من الحجّ .

وبعبارة أخرى : أن لا يضطر إلى بيع محل كسبه ورأس ماله لكى يحجّ ؛ لأن مثل هذا يعد مستطيعاً، وعلى هذا فهل الرجوع إلى الكفايه شرط فى الحجّ البدلى ؟ أو لا فلو كان قبل البذل فقيراً فتحصّل له حجّ بدلى، وبعد الرجوع من الحجّ كانت نفقاته من الزكاه ووجوه البر، فهذا لا يضّرّ فى أجزاء حجّه البدلى .

صرّح السيّد الماتن فى ذيل (المسأله : ٣٠) بعدم اشتراط الرجوع إلى الكفايه فيه، ثمّ قال : (نعم يعتبر أن لا يكون الحجّ موجباً لاختلال أمور معاشه فيما يأتى لأجل غيبته) فلا يجب قبول مثل هذا الحجّ إذا كان يوجب اختلال أمور معاشه .

أقوال الفقهاء : أفرد صاحب العروه (المسأله : ٣٦) لهذا المطلب وعنونها بعدم اعتبار الرجوع إلى الكفايه فى الحجّ البدلى، ولم يذكر هذا الذيل الذى تطرّق إليه السيّد الماتن رحمه الله، ولعلّ ذلك لوضوحه عنده، وتعرّض السيّد الحكيم رحمه الله فى

المستمسك (١) والسيد الخوئي؛ (٢) في المعتمد لهذه المسألة، ونقلها أيضاً السيد الحكيم

عن مستند النراقي، كما أن هذه المسألة تستفاد من بعض عبارات صاحب الجواهر رحمه الله (٣).

ولم نقف على مخالف فيها بحيث يقول بوجوب الرجوع إلى الكفاية هنا.

الأدلة :

إن الذين تعرضوا لهذه المسألة يرون أن الأدلة التي ذكرت في الحجج في اعتبار الرجوع إلى الكفاية لا تشمل الحجج البذلي .

والدليل على ذلك أمران :

١. قاعده لا حرج :

فإذا باع ما يكتسب به ليحجج وبعد الرجوع يقع في عسر وحرج، فإن أدله العسر والحرج مانعه من هذا الحجج .

وأما في الحجج البذلي فلا يباع شيء حتى يؤدي إلى العسر والحرج .

٢. النصوص الخاصه :

فهناك نصوص تقول بوجوب الرجوع إلى الكفاية، ولكن ظاهرها لا يشمل الحجج البذلي، فعندنا أربع روايات تقول باشتراط الرجوع إلى الكفاية، الروايه الأولى والثانيه منها لهما نفس المضمون وكلتاها عن أبي الربيع الشامي وهو مجهول الحال، وذكر بعضهم أن اسمه (خليد بن أوفى) وقال بعضهم أن اسمه خالد. وما يقويهما سنداً هو ورود (الحسن بن محبوب) في سند الروائتين، وهو من أصحاب الإجماع، ولكن روايه أصحاب الإجماع عن شخص لا تعنى وثاقته مع ان النقل كان عن خالد بن جرير عن أبي الربيع الشامي، إذا فالروائتان من حيث السند ضعيفتان، إلا أن عمل المشهور بهما يجبر ضعف السند فيهما.

١- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١٣٤.

٢- المعتمد: ٢٦/١٣٢.

٣- جواهر الكلام : ١٧/٢٦٧.

الروايه الأولى : عن أبي الربيع الشامى : «سئل أبو عبدالله عليه السلام عن قول الله عزوجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فقال : ما يقول الناس ؟ قال : فقلت له : الزاد والراحله، فقال أبو عبدالله عليه السلام : قد سئل أبو جعفر عليه السلام عن هذا فقال : هلك الناس إذا لئن كان من كان له زاد وراحله قدر ما يقوت عياله ويستغنى به عن الناس ينطلق إليهم فيسلبهم إياه لقد هلكوا إذاً. فقيل له : فما السبيل ؟ قال : فقال : السعه في المال إذا كان يحج ببعضٍ ويبقى بعضاً لقوت عياله» (١).

قال السيد الحكيم في باب الرجوع إلى الكفايه : هذه الروايه ذكرت قوت العيال في زمان الحج فقط، ولكن الروايه الثانيه فيها زياده (ثم يرجع فيسأل الناس بكفّه، لقد هلك). والحكم في هذه الصوره واضح، وإشكال السيد الحكيم رحمه الله على دلالتها غير وارد.

الروايه الثانيه : عن الأعمش، عن جعفر بن محمد عليهما السلام في حديث شرائع الدين قال : «وحج البيت واجب على من استطاع إليه سبيلاً، وهو الزاد والراحله مع صحه البدن، وأن يكون للانسان ما يخلفه على عياله وما يرجع إليه بعد حجه» (٢).

والأعمش يحتمل أن يكون سليمان بن مهران أو إسماعيل بن عبدالله وكلاهما مجهولان .

ودلاله الروايه صريحه بوجوب الرجوع إلى الكفايه بعد الحج .

الروايه الثالثه : المرويّه عن أئمتنا : (في مجمع البيان وهي مرسله) : أنه (لأى السبيل) الزاد والراحله، ونفقه من تلزمه نفقته، والرجوع إلى الكفايه إمّا من مال أو ضياع أو احرفه ...

وهذه الروايه من حيث السند ضعيفه، ولكن سيأتى أنّ هذه الروايات ممّا عمل

١- الوسائل : ٨، الباب ٩ من أبواب وجوب الحج، الحديث ١ و ٢.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٩ من أبواب وجوب الحج، الحديث ٤.

بها الأصحاب وهم قالوا بشرطيه الرجوع إلى الكفايه نظراً لها، ولكنها لا تشمل الحجّ البدلي؛ لأنّ التعبير فيها (له مال وراحله) وهذا التقصير لا يشمل ما كان الحجّ بذلياً، إذاً لو كان الدليل فيما نحن فيه في بحث شرط الرجوع إلى الكفايه هو هذه الروايات، فإنّها لا تشمل الحجّ البدلي.

وإذا كان الدليل هو قاعده (لا حرج) فهل تشمل ما نحن فيه؟ الجواب: لا تشمل؛ لأنّ من بُذل له الحجّ - سواء حجّ أو لم يحجّ - فهو فقير.

وإذا حجّ فلن يكون هناك عسر وحرّج زياده على ما هو عليه، خلافاً لمن يبيع ما يتكسّب به ويحجّ، وبعد الرجوع تختل أمور معاشه.

ولكن هناك دليل ثالث غير هذين الدليلين الذين استدلّ بهما الفقهاء:

٣. الرجوع إلى الكفايه مصداق من مصاديق الاستطاعه:

فمن يبيع ما يملك ممّا يدير به معاشه لا يصدق عليه أنّه مستطيع، والعرف لا يعتبره مستطيعاً أيضاً، والإمام عليه السلام في الروايه المتقدمه يبيّن لنا الطريق وأنّ كلّ هذا ورد في كلمه السبيل، يعنى أنّ الرجوع إلى الكفايه قد ورد في مفهوم السبيل فلا يكون هذا الشخص مستطيعاً. إذاً فكيف اعتبره الفقهاء أنّه مستطيع فتمسّكوا بدليل العسر والحرّج وغيره، في حين أنّه لم يتحقّق فيه الرجوع إلى الكفايه

ولا ينبغي أن يكون حجّه غير صحيح؟ مهما كان فهذا الدليل في الاستطاعه الماليه ولا يشمل الحجّ الندبي.

وعليه فالرجوع إلى الكفايه شرط في الاستطاعه. ولم يعتبر فقهاء الجمهور ذلك شرطاً وحصره الاستطاعه في الزاد والراحله وسلامه الطريق.

وأما ما استثناه السيّد الماتن رحمه الله من أنّه لو أدّى الذهاب إلى الحجّ اختلال أمور معاشه البسيطة، فالحجّ البدلي هنا غير واجب؛ لأنّ البذل مصداق للاستطاعه، وهذا الحجّ يخلّ بمعاشه، ومن هنا تكون الإطلاقات منصرفه عن شمول الحجّ البدلي.

المسألة: ٣١ لو وهبه ما يكفيه للحجّ

إشارة

(المسألة ٣١): لو وهبه ما يكفيه للحجّ لأن يحجّ وجب عليه القبول على الأقوى، وكذا لو وهبه وخيره بين أن يحجّ أو لا. وأمّا لو لم يذكر الحجّ بوجه فالظاهر عدم وجوبه. ولو وقف شخص لمن يحجّ، أو أوصى، أو نذر كذلك، فبذل المتصدّي الشرعي وجب، وكذا لو أوصى له بما يكفيه بشرط أن يحجّ فيجب بعد موته، ولو أعطاه خمساً أو زكاه وشرط عليه الحجّ لغا الشرط ولم يجب. نعم، لو أعطاه من سهم سبيل الله ليحجّ لا- يجوز صرفه في غيره، ولكن لا- يجب عليه القبول، ولا يكون من الاستطاعة الماليه ولا البذليه، ولو استطاع بعد ذلك وجب عليه الحجّ.

تصوير المسألة :

يجب الحجّ بالهبة وكذلك لو وهبه على نحو التخيير بين الحجّ وغيره وأمّا لو لم يذكر الحجّ فالظاهر لا يجب القبول وكذلك لا يجب القبول في الوقف والوصيّة والنذر ولو شرط الحجّ عند اعطاء الخمس والزكاه فالشرط ملغى ولو أعطى من سهم سبيل الله من أجل الحجّ لا يعد استطاعه ولا يصح صرفه في غير الحجّ ولا يجب القبول وإذا استطاع بعد ذلك يجب عليه الحجّ ثانية.

في المسألة ثلاثة فروع :

الأول : في الهبة وفيه ثلاث صور.

الثاني : في الوقف والوصيّة والنذر.

الثالث : في الاستطاعه بالخمس والزكاه .

أقوال الفقهاء:

قد تعرّض لهذه المسألة كثير من الفقهاء، منهم صاحب العروه رحمه الله فقد ذكرها

بجميع فروعها، وقبله صاحب كشف اللثام، وصاحب الحدائق، والسبزواري في الذخير، والأردبيلي في مجمع الفائده، والنراقي في المستند، ذلك حسب ما ورد في مستمسك السيد الحكيم رحمه الله، كما أنّ شراح العروه قد تعرّضوا لها أيضاً. إلا أنّهم قد اختلفوا في بعض صور المسأله كما أنّهم قد اتفقوا في بعض صورها الأخرى .

الدليل :

وليس في المسأله أدلّه خاصه، ولذا نبعتها بحسب القواعد العامه المستفاده من روايات الحجّ البذلي .

وهنا ملاحظه لا بدّ منها وهي :

هل هناك فرق بين الهبه والبذل ؟ ذكر صاحب الجواهر رحمه الله (١) أنّ بينهما فرقاً، فالهبه

غير البذل، وعندنا أنّ النسبه بينهما عموماً وخصوصاً مطلق، فالبذل أعم والهبه أخص؛ لأنّ البذل فيه تملك وإباحه في التصرف، ولكن الهبه تملك فحسب.

أقول أيضاً: لا فائده من الوقوف عند كلمه بذل أو هبه ؛ لأنّ كلتا الكلمتين لم تردا في النصوص، وإن وردنا في مقاعد الاجماع إلا أنّ الاجماع مدركي، وما ورد في النصوص على أربعة ألفاظ :

١. من عرض عليه الحجّ .

٢. من عرض عليه ما يحجّ به، أو من عرض عليه نفقه الحجّ .

٣. من دعاه قوم أو أناس .

٤. حجّ به رجل من إخوانه .

وعليه يلزم بحث ما هو موضوع البذل في الروايات، لا أن نقف عند كلمه البذل أو الهبه وذلك من خلال بحث حكم المسأله لنستخرج منه موضوعها.

فروع المسأله : قد أسلفنا أنّ فى المسأله ثلاثه فروع : الأوّل فى الهبه، الثانى فى الوقف والوصيه والنذر، والثالث فى الحج بالخمس والزكاه .

الفرع الأوّل : وهو فى الهبه

فلنلاحظ أىّ من العناوين الأربعه فى الروايات تنطبق عليه إحدى الصور الثلاثه للهبه (وهى المشروطه والمغيره والمطلقه) ويندرج تحتها :

أما الصوره الأولى : وهى الهبه المشروطه بالحجّ، فهى مصداق لعنوان (عُرض عليه ما يحجّ به) وعنوان (عُرض عليه نفقه الحجّ)، وعلى هذا يجب عليه القبول .

وأما الصوره الثانيه : وهى الهبه المخيره، فهل هى مصداق لعنوان (من عرض عليه الحجّ)؟ ذهب بعضهم إلى أنّها ليست مصداقاً للبذل لهذا العنوان ؛ لأنّ القدر الجامع للتخيير ليس الحجّ، بل القدر الجامع هو أن تقدم له خدمه . ولكن ما نذهب إليه نحن هو أنّ (عرض عليه الحجّ) يصدق على ذلك ؛ لأنّه إنّما يقدّم له ما يحجّ به بحيث يستطيع أن يحجّ به ويستطيع أن لا يحجّ . وعلى كلّ حال فى هذه الصوره لاينبغى التردد فى أنّ القبول واجب .

الصوره الثالثه : فليس هناك قيد فى البين وإنّما هى هبه، والهبه يجوز قبولها، وليس هنا كلام عن الحجّ لا تعييناً ولا تخيراً، فإن قبل الهبه صار مستطيعاً وإنّ لم يقبلها فهو غير مستطيع، وهذا ليس مصداقاً لعنوان (من عرض عليه الحجّ).

الفرع الثانى : وهو الوقف والوصيه والنذر

والوقف هنا هو الوقف العام وليس الوقف الخاص، بمعنى أنّه أوقف ما تعود فائدته لمن يريد الحجّ .

والنذر كذلك بأن نذر بصوره عامّه ما يعطيه للحجّ دون تعيين أحد ما.

وهكذا الوصية بأن يوصى لكن بصورة كليته دون تعيين، فلو قام المتولى على الوقف أو النذر أو الوصية بتعيين أحد للذهاب للحج فهل هو مصداق لعنوان (من عرض عليه الحج)؟

نعم هو كذلك؛ لأنه قبل التعيين كان كلياً، ولكنه عندما عين المتولى من يحج، وجب على من عرض عليه الحج القبول.

إذن لا يشترط أن يكون الذى يعرض عليه ما يحج به مالكا له، وأما فى الهبة يشترط بأن يكون الواهب مالكا للهبة.

والملاحظ أن الروايات ناظره إلى الاستطاعة، وهذا الشخص - سواء بذل له عن طريق الوصية أو النذر أو الوقف - قد صار مستطيعاً، إذا فالأمر ليس تعبدياً، بل هو مصداق للايه الشريفه: (لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً).

الفرع الثالث: الاستطاعة بالخمس والزكاة

هل يمكن إعطاء الزكاة والخمس لشخص ليحج بهما أو يزور؟ نعم يمكن ذلك. وهل يحق لمن عليه الزكاة أو الخمس أن يعين موارد صرفها؟ الجواب هو أنه لا يحق له ذلك؛ لأن الخمس حق مشترك وهو من حقوق الله تعالى، كما أنه تحتل الشركه فى الزكاة أيضاً، فيكون مالاً مشتركاً، إذاً لا يحق له التعيين، ولو شرط فشرطه لغو وبناءً على هذا لا يصير المال المعين مصداقاً لعنوان من عرض عليه الحج، ولا يجب عليه القبول.

وقد استثنى السيد الماتن ذلك فى نهايه المسأله وقال: (نعم لو أعطاه من سهم سبيل الله ليحج، لا يجوز صرفه فى غيره، ولكن يجب عليه القبول ولا يكون من الاستطاعة المائيه ولا البدليه).

ولم يتضح لنا هذا الاستثناء، ثم لماذا لا يكون من الاستطاعة البدليه؟ يتبين ذلك من

خلال ايضاح معنى سبيل الله، فصاحب العروه يرى أنّ كلّ مالٍ خصّص لأعمال الخير فهو داخل في عنوان (سبيل الله)، وهذا الكلام عام ويترتب عليه إشكالان مهمّان :

الأول : المساكين والفقراء و«في الرقاب» عناوين داخله في عنوان (في سبيل الله)، ولكن ظاهر التقابل تعدّد المعنى، أعنى أنّ (في سبيل الله) لم تكن إلّا العناوين السبعة المذكوره في الآيه، وبهذا العموم الذى يقول به السيّد اليزدى ينتفى التقابل .

الثانى : أنّ (في سبيل الله) إضافه أى أن السبيل اضيف إلى الله فيجب أن يكون فى العمل مصالح عامّه للمسلمين بما هم مسلمون مقترنه بقصد دينى، فبناء الجسور وتعميد الطرق ليس مصداقاً لعنوان (في سبيل الله)، وعليه فليس كلّ ما هو من أعمال الخير داخل فى هذا العنوان، بينما مصارف الزكاه السبعه داخل فيها القصد الدينى استجابته للأمر الربانى الخاص .

إذاً هل يمكن إعطاء شخص شيئاً من (سبيل الله) ليحجّ به ؟ يمكن ذلك فى بعض الصور، كما لو كان فى دفع المال للشخص تبليغ للدين، وفى عبارات كثير من الفقهاء اختلط سهم سبيل الله بالأسهم السبعه الأخرى مع أنّ التقابل دليل على انفصال المفاهيم عن بعضها.

دليلنا الآخر: موارد استعمال (في سبيل الله) فى القرآن، والتي أغلبها وارده فيما فيه بعد دينى، فكأنّ مصطلح (في سبيل الله) مصطلح قرآنى اطلق على ما فيه جانب ربانى.

نعود ونطرح السؤال التالى : هل للمالك حقّ فى تعيين مصرف خاص للزكاه ؟ بعضهم يرى أنّ له الحق فى ذلك ؛ لأنّه لعنوان (في سبيل الله) مواضع مختلفه للمصرف، ويجب على المالك أن يعيّن هذه المواضع .

إلّا أن ذلك غير تام عندنا؛ لأنّه لا يحق للمالك أن يقول : أنا أعطيك من سهم سبيل الله لتفعل به كذا وكذا! وهكذا الأمر فيما يُعطى للفقير من الزكاه .

ولو سلّمنا أنّه يستطيع التعيين، فهل من يعرض عليه ذلك يصبح مصداقاً لعنوان (من عرض عليه الحجّ)؟

نحن نرى أنّ العناوين الأربعة المذكوره تشمل هذا المورد، وعليه فكيف قال السيّد الماتن بجواز التعيين، ولو أخذ فلا يجوز له صرفه في غيره، ومع ذلك يقول بأنّه لا يجب عليه القبول؟!

وقد ذكر بعضهم توجيهاً عجيباً لكلام الماتن قدس سره وهو: أنّ المالك يقول له: (حجّ لي) أو (حجّ عنّي)، فهذا ليس من باب من عرض عليه الحجّ؛ لأنّ عبارته (من عرض عليه الحجّ) أخذ فيها أن يحجّ المبدول له عن نفسه لا عن الباذل.

لكن هذا التوجيه غير صحيح فيما نحن فيه؛ لأنّه في هذه الصورة ليس من الزكاه في شيء، وعرض عليه الحجّ يكون في موضع يحجّ المبدول له لنفسه لا لغيره وعليه تكون الصورة المذكوره آنفاً من باب الحجّ الاستتجاري ولا يجب فيها القبول، فلا شكّ في أنّ المراد من (في سبيل الله) أن يُعطى المبدول له المال ليحجّ عن نفسه.

وعلى هذا فلا نستطيع أن نأتى بوجه لما ذهب إليه السيّد الماتن رحمه الله، وربما كانت العبارة قاصره في تبين مراده. ونحن نرى أنّه يجب القبول في الوقف والوصيّة والنذر، وهذا مصداق واضح للحجّ البذلي.

بقي هنا شيء:

وهو: أنّه إن كان لا يحقّ للمالك تعيين موارد الصرف فهل يمكن للحاكم الشرعي أن يُعيّن مواردّه؟

إنّ الحاكم الشرعي - بالعنوان الأولي - كالمالك لا يمكنه التعيين، ولكن له التعيين بالعنوان الثانوي، وقد ورد في الأخبار أنّ للحاكم الشرعي أن يرسل مجموعه من الناس للحجّ إذا انخفض عدد الحجيج فيكون ذلك من صلاحياته.

المسألة: ٣٢ رجوع البازل عن بذله

إشاره

(المسألة ٣٢): يجوز للباذل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام، وكذا بعده على الأقوى . ولو وهبه للحجّ فقبل فالظاهر جريان حكم سائر الهبات عليه . ولو رجع عنه في أثناء الطريق فلا يبعد أن يجب عليه نفقه عوده، ولو رجع بعد الإحرام فلا يبعد وجوب بذل نفقه إتمام الحجّ عليه .

تصوير المسألة :

لهذه المسألة صورتان :

١. البذل على وجه الهبه .

٢. البذل على وجه إباحه التصرف .

فإن كان البذل هبه، فلا يمكنه الرجوع في ذلك في عدّه مواضع :

(أ) الهبه المعوّضه . ب (الهبه لذى الرحم . ج (الهبه بقصد القربه . د) أن يكون الرجوع عن الهبه سبباً في إيذاء الموهوب له . هـ (أن يتصرّف فيما وهبه كأن يهبيّ الزاد والراحله .

بناءً على هذا فالمواضع الخمس خارجه عن محلّ البحث ؛ لأنها ممّا لا يجوز الرجوع فيها.

وإن كان البذل إباحه في التصرف ففيه إشكال واحد فحسب، وهو: فيما إذا كان الرجوع عن البذل سبباً في إيذاء وإساءه المبدول له، ففي هذه الصوره لا يجوز الرجوع بحال .

أقوال الفقهاء:

هذه المسألة لم ترد في كلمات المتقدمين، وإنما ذكرها من قارب عصرنا كصاحب العروه والمحشّين عليها، كما أنّ العامه لم يذكروها أيضاً في مصادرهم الفقهيّه.

الدليل :

وليس لها نص خاص، وعليه ستكون المعالجه بحسب القواعد العامه، وهي ثلاث قواعد وسنبحث المسأله فى صورتين :

الصوره الأولى : الرجوع قبل الإحرام

يجوز الرجوع هنا؛ لأنّ هذه الهبه يمكن الرجوع فيها، و(الناس مسلّطون على أموالهم)، ولا يلزمه إلّا نفقه العوده، ودليل ذلك قاعده (المغرور يرجع إلى من غرّه).

وهذه القاعده ليست بروايه، كما تصوّر البعض وقد ادّعى صاحب الجواهر والمحقّق الثانى فى بعض كلماته أنّها روايه، والظاهر أنّها ليست روايه ولكن لدينا روايات خاصه قد ذكرناها فى «قواعدنا الفقهيّه» يمكن استخراج هذه القاعده منها وذلك يسمى اصطلياد العموم من الموارد الخاصه .

مضافاً إلى أنّ هذه القاعده هى قاعده عقلائيّه قبل أن تكون شرعيّه، والعقلاء يرون لزوم التعويض فيما إذا سبّب شخص لشخص خساره ما، كما أنّ قاعده (لا ضرر) أوسع من قاعده (الغرور)، ويمكن استخراج الثانيه من الأولى أيضاً، وقاعده (لا ضرر) حاكمه هنا فى حين أنّ الفقهاء تمسّكوا فى المقام بقاعده (الغرور).

فقول السيّد الماتن رحمه الله: (فلا يبعد أن يجب عليه نفقه عوده) خلاف ما نذهب إليه، فنحن نرى أنّه يجب عليه النفقه للعوده لا أنّه (لا يبعد).

الصوره الثانيه : الرجوع بعد الاحرام

وقعت هذه الصوره محلّ اختلاف بين الفقهاء، فقال صاحب العروه فى (المسأله : ٤١) أن فى المسأله وجهان جواز وعدمه، لكن أقوال المُحشّين على العروه انقسمت إلى ثلاثه أقوال :

١. فقال المحقق النائيني والسيد الاصفهاني والسيد عبدالهادي الشيرازي : الأقوى عدم الجواز.

٢. وقال ضياء الدين العراقي : يمكنه الرجوع، إلّا أنّه لم يذكر ماذا على المبدول له أن يفعل بعد رجوع البازل .

٣. وقال السيد الكلبيگاني والسيد الماتن : يمكن للباذل الرجوع، ويجب على البازل إعطاء شيءٍ للمبدول له حتّى يتمكن من إتمام أعماله .

وهذه الصورة واضحة ولا لبس فيها، وهناك ثلاث قواعد لمعالجتها:

١. قاعده الاستلزام (الإذن في الشيء إذن في لوازمه).

فمن أجاز شخصاً في أن يصلى في داره، وبعد ذلك وأثناء الصلاة رجع عن إجازته بقوله : أخرج من دارى، فلاّته أجازته في البدء أن يصلى فعليه أن يجيزه في لوازم الصلاة أيضاً، حتّى يتمّ صلاته ؛ إذ لا يمكنه قطعها.

فإن قلت: لم ترد هذه القاعده في الروايات ولم نجدّها عند العقلاء؛ لأنّه أذن له أن يصلى وأجازته ثمّ رجع عن إجازته بعد ذلك، فلم يجبر على الاجازة لاتمام الصلاة.

قلنا: إنّ كانت اللوازم ممّا لا يمكن التفكيك فيها، جرت القاعده، وهذا ممّا لا إشكال فيه، مثلاً إذا أذن شخص لشخصٍ آخر في المبيت في بيته ليلاً، وبعد منتصف الليل رجع عمّا أذن فيه وطالبه بالخروج، فحيث لا يمكن للمأذون الخروج بسبب الخوف من تبعات ذلك، فإنّه يمكنه البقاء حتّى الصباح ؛ لأنّه لازم قهري غير قابل للانفصال فهو لازم عقلائي .

٢. قاعده الغرور.

كمن يؤخذ به إلى الحجّ فيحرم، فإنّه لا يمكنه الإحلال من إحرامه بدون إتيان أعمال الحجّ فيجب الاتمام .

٣. قاعده لا ضرر ولا حرج .

الشخص الذى أحرم للحجّ لا بدّ أن يتمّ أعماله، وإذا لم يعطه البازل أجرته فذلك ضرر.

وقد ذهب السيد الماتن والسيد الكلبيكاني إلى أنه يجب على الباذل أن يعطى المبدول له ما يرفع به الضرر عنه وليكمل بذلك حجّه، إذ فالرجوع عن البذل بدون البدل غير جائز، وهذان العلمان الجليلان أفتيا بالرجوع مع البذل ليتمكّن المبدول له من مواصلة حجّه .

والسؤال هنا: هل نحن بحاجة إلى التعبير بـ(لا يبعد) هنا؟ الجواب أنه لا حاجة إلى ذلك وليس هناك من يقول بجواز الرجوع عن البذل بدون البدل، وعليه فنحن نفتى: بـ(الأقوى) بدلاً عن: لا يبعد.

ملاحظه: ما تقدّم هو على فرض ما لو أراد المبدول له أن يتمّ الحجّ على نفقته، ولكن إذا كان هناك من يتكفّل نفقته فلا حاجة لإعطاء الباذل البدل.

المسألة: ٣٣ ثمن الهدى والكفارات فى الحج البدلى على من؟

إشاره

(المسألة ٣٣): الظاهر أنّ ثمن الهدى على الباذل، وأمّا الكفّارات فليست على الباذل ؛ وإنّ أتى بموجبها اضطراراً أو جهلاً أو نسياناً، بل على نفسه .

تصوير المسأله :

إنّ المسأله تتحدّث عن نفقه الهدى والكفّارات فالسيّد الماتن يرى أن ثمن الهدى على المبدول له وأمّا الكفّارات فعلى المبدول له فى كلّ الأموال .

وفى المسأله فرعان :

الفرع الأول : الهدى فى الحجّ البدلى على من ؟

الفرع الثانى : ومن يدفع الكفّارات فى هذا الحجّ ؟

الفرع الأول : الهدى

لم تذكر هذه المسأله عند القدماء ولا المتأخّرين، لكنّها مذكورة فى كلام بعض المعاصرين ومن قارب عصرنا كصاحب العروه، وفى المسأله ٤٤ أفتى بأنّ نفقه الهدى (على الباذل)، وكذلك الماتن له نفس الرأى . ولكن العجيب أنّ مجموعته من المحشّين على العروه خالفوا رأى صاحب العروه، وبعضهم فضّل فى ذلك ومن اولئك المخالفين : السيّد البروجردى قدس سره فقد قال : لا يبعد عدم الوجوب، فإن بذل فهو، وإلّا انتقل إلى الصوم، مستدلاً بقوله تعالى : (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ).

وظاهر العبارة أنّه لو كان يملك نفقه الهدى فلا يجب عليه شراؤه .

أمّا بعضهم - كالسيّد الكلبايكانى - فقد فضّل فى المسأله وقال: إنّ كان المبدول له ممّن يجب عليه الهدى لكونه واجداً فهو، وإلّا لم يجب، وحينئذٍ إن لم يبذل انتقل إلى الصوم.

وبعضهم الآخر - كالسيد الحكيم - ذكر تفصيلاً آخر، وقال: إذا كان الباذل قد نذر ذلك فيجب عليه إعطاء قيمه الهدى، وأما إن لم يكن قد نذر فلا يجب .

والإشكال عند هؤلاء العظام ناشئ من أن للهدى بدلاً، ولذا يقول الباذل: أنا لأعطيكَ الهدى وأت بالبدل .

نقول: الحق في المسألة أن نلاحظ أن ظاهر كلام الباذل إلى ماذا ينصرف؟ فالظاهر من كلامه هو أنه عليه تمام النفقه، وإن لم يعطها يلزمه ذلك وفقاً لقاعده الغرور، حيث تقول: (المغرور يرجع على من غره).

الفرع الثاني: الكفّارات

قد ذكر صاحب العروه أن في الكفّارات وجهين، ولم يرجح واحداً من الوجهين بأنه على الباذل أم على المبدول له .

وهنا أيضاً اختلف المحشون؛ فبعضهم رجح الوجه الأول، وبعضهم رجح الوجه الثاني، ودليلهم هو ما استدلل به ضياء الدين العراقي حيث يقول: (لأنها عقوبات مترتبة على فعله) (١) خصوصاً إذا كان متعمداً، فالباذل لم يلتزم بأنه سوف يدفع

الكفّارات عنه .

وفصل بعضهم بين كفّاره الصيد وسائر الكفّارات، فجعلوا كفّاره الصيد على الباذل، والكفّارات الأخرى على المبدول له.

فما هو الفرق بين كفّاره الصيد وسائر الكفّارات؟

١- وهذا كامل عبارته: «أقواهما عدم الوجوب على الباذل لأن هذه عقوبات مترتبة على فعله الواجب عليه فلا يرتبط بالباذل وتوهم الملازمة بين الأذنين في المتلازمين ممنوع جداً كما عرفت كتوهم كون السبب في اسناد الفعل إلى غيره أقوى فيترتب عليه عقوبته، إذ هو كما ترى». العروه الوثقى: ٤/٤٠٥، طبعهمؤسسه النشر الاسلامى .

لا فرق بين الصيد العمدى والسهوى فى الكفّاره، ولكن فى باقى محرّمات الإحرام يُفَرّق ما بين السهو والعمد، فما فيه الكفّاره هو العمدى والاضطرارى فقط .

ولكن الإنصاف أنّ هناك تفصيلاً آخر، هو: أنّه إنّ كانت الكفّاره إضطراريّه عامّه كما لو كان جوّ المشعر بارداً - مثلاً - فاضطرّ كلّ من فى القافله - ومنهم المبدول له - إلى لبس المخيط، ففى مثل هذه الصوره تكون الكفّاره على البازل .

فهل هذا مطابق لقاعده (الالتزام بالشىء إلتزام بلوازمه)، وأنّها من اللوازم الطبيعیه والقهریه التى لا يمكن انفكاكها؟

أم أنّ هذا من صميم نفقات الحجّ أيضاً؛ لأنّ جميع من فى القافله اضطرّوا للبس المخيط والعذر عامّ؟ إذّا فمادام العذر عامّاً فهو داخل تحت قاعده الإلزام وقاعده الغرور؛ لأنّه يعلم أنّ الحجّ فيه مثل هذه النفقات، فيجب على البازل الدفع للمبدول له.

بل نقول أكثر من ذلك! فلو مرض المبدول له واضطرّ للبس المخيط، وجب إخراج الكفّاره، فالمرض أمر طبيعى ويجب على البازل دفع قيمه الفحص الطبى والدواء، إذن يجب عليه دفع الكفّاره أيضاً؛ لأنّها من لوازم الحجّ .

بناءً على هذا على البازل أن يعطى النفقه على المتعارف من النفقه، وهذه الكفّارات أيضاً من النفقه المتعارفه، إذن لا- يبعد وجوب إعطاء البازل النفقه فى الحوادث الطبيعیه العامّه والخاصّه التى تعرض على المبدول له .

المسألة: ٣٤ هل الحجّ البذلي مجزٍ عن حجّه الإسلام؟

إشاره

(المسألة ٣٤): الحجّ البذلي مجزٍ عن حجّه الإسلام؛ سواء بذل تمام النفقه أو متممها، ولو رجع عن بذله في الأثناء، وكان في ذلك المكان متمكناً من الحجّ من ماله، وجب عليه، ويجزيه عن حجّه الإسلام إن كان واجداً لسائر الشرائط قبل إحرامه، وإلا فإجزاؤه محلّ إشكال .

تصوير المسأله :

إنّ الحجّ يجزى عن حجّه الإسلام سواء بذل البازل تمام نفقه الحجّ أو بعضها ولو رجع البازل عن البذل أثناء الأداء في حين كان المبذول له متمكناً في ذلك المكان من أداء الفريضة وجب عليه الاتمام ويجزيه عن حجّه الإسلام مع توفّر الشروط الأخرى قبل إحرامه وإلا ففي أجزاء حجّه عن حجّه الإسلام إشكال .

في المسأله فرعان :

الأول : أنّ الحجّ البذل مجز عن حجّه الإسلام ؟

الثاني : إذا رجع البازل عن بذله فهل يجزيه حجّه عن حجّه الإسلام إذا كان متمكناً؟

الفرع الأول: أنّ الحجّ البذل مجزٍ عن حجّه الإسلام ؟

قد تعرّض الفقهاء منذ زمن الشيخ الطوسى إلى يومنا هذا الفرع، كما قد أفتى مشهور الفقهاء بإجزاء هذه الحجّه عن حجّه الإسلام .

وقد ذكر صاحب الجواهر رحمه الله المسأله والأقوال فيها فقال بأنّ الشهره على الإجزاء، ثم ذكر الخلاف عن الشيخ؛ في الاستبصار.

قال في الرياض :

«ولو حجّ به بعض إخوانه أجزاءه عن الفرض، فلا يحتاج إلى إذنه لو استطاع فيما

بعد، وفاقاً للأكثر، كما في المدارك، بل المشهور - كما في الذخيره - بل في غيرهما أنّ عليه فتوى علمائنا ... خلافاً للاستبصار، فيعيد مع اليسار»^(١).

قال في الحدائق :

«المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) أنه لا يجب على المبدول له إعادته الحج بعد اليسار، وذهب الشيخ في الاستبصار إلى وجوب الإعادة»^(٢).

قال صاحب الجواهر: «ثم لا يخفى ظهور النص والفتوى أو صراحتها ... أن حج المبدول له حج الإسلام، فلا يجب عليه حينئذٍ غيره وإن أيسر بعد ذلك»^(٣).

الدليل :

١. الأصل : فقد تسميك بعض الفقهاء بالأصل، في حين أنّ الأصل عدم الإجزاء؛ لأنّه حين يشكّ في إجزائه وعدم إجزائه فالأصل هو العدم، والإجزاء بحاجه إلى دليل، إلّا أن نقول : إنّ الحجّ البدلي داخل تحت قوله : (لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً).

فيكون الأصل هو عموم الآيه، يعني أنّ العموم يشمل الحجّ البدلي، وكذلك

ظاهر الروايات أيضاً فإنّها تشملها، والإمام عليه السلام يريد إدخال الحجّ البدلي تحت

عموم الآيه .

٢. الروايات : وعمده تلك الروايات ما ورد في الأبواب ٦ و ٨ و ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرايطه، وهي على طائفتين :

الطائفة الأولى : استندت إلى الآيه وجعلت الحجّ البدلي مصداقاً للاستطاعه .

الطائفة الثانيه : لم تتعرّض للايه، بل اعتبرت هذا الحجّ كافياً.

١- الرياض : ٣/٤٧.

٢- الحدائق : ١٤/١٠٥.

٣- جواهر الكلام : ١٧/٢٦٧.

أما الطائفة الأولى :

منها: عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : فإن عرض عليه الحج فاستحى، قال : «هو ممن يستطيع الحج، ولم يستحى...»(١).

* مرسله المفيد: قال عليه السلام : «من عرضت عليه نفقه الحج فاستحى فهو ممن ترك الحج مستطعاً إليه سبيلاً»(٢).

* عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : فإن عرض عليه ما يحج به فاستحى من ذلك، أهو ممن يستطيع إليه سبيلاً؟ قال : «نعم ما شأنه يسحى...»(٣).

* عن عبدالعظيم الحسني عن الحسن بن محبوب عن معاوية بن عمارة، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عزوجل : (لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)، قال : «وإن دعاه أحد إلى أن يعمله فاستحى فلا يفعل فإنه لا يسع إلا أن يخرج... وهو قول الله عزوجل : (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ)، قال : «ومن ترك فقد كفر، قال ولم لا يكفر وقد ترك شريعته من شرائع الإسلام...»(٤).

* عن العلاء بن رزين قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام ... (وذكر مثله وزاد): قلت : فمن عرض عليه فاستحى ؟ قال : «هو ممن يستطيع»(٥).

وأما الطائفة الثانية :

وهي الروايات التي تعد الحج البدلي مجزياً ولكنها لا تشير إلى الاستطاعه بشيء تأتي بروايه واحده منها كأنموذج .

- ١- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١.
- ٢- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٤.
- ٣- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٥.
- ٤- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١١.
- ٥- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٢.

* عن معاوية بن عمّار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل لم يكن له مال فحجّ به رجل من إخوانه، أيجزيه ذلك عنه عن حجّه الإسلام أم هي ناقصه ؟ قال : «بل هي حجّه تامّه» (١).

وقد اعتمد صاحب الجواهر على هذه الرواية فقط واعتبرها أفضل من بقيه الروايات فى المقام .

والروايات فيها ما يكفى من الدلاله على كفايه الحجّ البدلى .

الروايات المعارضه :

هناك روايتان معارضه لما تقدّم من الروايات التى استدلّ بها، فواحدة منهما معارضه تماماً وأما الثانيه فذهب بعضهم إلى أنّها معارضه وذهب آخرون إلى أنّها على خلاف المطلوب أدل، ومنها:

* عن على بن أبى حمزه عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال : «لو أنّ رجلاً معسراً أحجّه رجل، كانت له حجّته، فإن أيسر بعد ذلك كان عليه الحجّ» (٢) .

وفى سند الروايه (على بن أبى حمزه البطائنى) وهو واقفى فبعضهم اعتبر سندها وبعضهم ضعّفه، والبطائنى وُصف من جهه ب- (كذاب) و(متهم) و(ملعون) و(لا يعتمد على رواياته) و(هو أحد أعمده الواقفيه)، إذن فهو ضعيف . ومن جهه أخرى له قرابه ٥٤٥ روايه فى الكتب الأربعة، ووقع فى أسناد كامل الزيارات، وقد كان السيد الخوئى يرى وثاقه رجال كامل الزيارات إلّا أنّه عدل عن ذلك فى أواخر عمره الشريف إذن فحال الرجل مجهول، وأما نحن لا نعتد على رواياته .

* ... عدّه من أصحابنا عن أبان بن عثمان عن الفضل بن عبد الملك عن أبى عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل لم يكن له مال فحجّ به أناس من أصحابه، أقضى

١- الوسائل : ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٢١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

حجّه الإسلام؟ قال: «نعم، فإن أيسر بعد ذلك فعليه أن يحجّ، فإن أيسر فليحج» (١).

وهنا نبحت في الخطوه الأولى عن الجمع الدلالي بين الطائفتين وما عارضتهما، فإن كان الدليل هذه الروايات فقط، فهيكافيه، ونحمل الروايات المعارضة على الاستحباب، حملاً للظاهر على النص لأن الروايات المعارضة ظاهره ف عدم الأجزاء. ولو سلّمنا بأنه لا يمكن الجمع الدلالي بينها، فنأخذ بالمرجّحات، فالطائفتان أشهر فتوى وروايه، مضافاً إلى أنها موافقه للكتاب .

الفرع الثاني: حكم رجوع البازل عن بذله فى أجزاءه عن حجّه الإسلام

لورجع البازل عن بذله، وأكمل المبذول له حجّه، هل يجوز هذا الحجّ عن حجّه الإسلام؟

قال السيّد الماتن :

ولو رجع عن بذله فى الأثناء (أى أن الكلام فى الرجوع قبل الإحرام، كما يستفاد من العبارة التالیه) وكان فى ذلك المكان متمكناً من الحجّ من ماله وجب عليه، ويجزيه عن حجّه الإسلام إن كان واجداً لسائر الشرائط قبل إحرامه وإلا فإجزاؤه محل إشكال .

وقد ذكر صاحب العروه هذا الفرع فى (المسألة : ٤٨) إلّا أنّ عبارته تختلف عن عبارة السيّد الماتن بقليل، إذ يقول :

إذا أتى ببقية الأعمال...

هنا صورتان :

الصورة الأولى : الرجوع قبل الإحرام، وفيها حالتان :

الحالة الأولى : إذا رجع البازل قبل الإحرام ووجد باذل آخر ليدفع ثمن الحجّ للمبذول له، لإشكال فى هذه الحالة فى صحّه الحجّ والحجّ يكون بذلياً، وقد ذكرنا

سابقاً أنه يجوز تعدد البازل بأن يكون مثلاً: بذل البازل الأول إلى مسجد الشجرة، ومن بعده بذل باذل آخر.

الحاله الثانيه : أن يدفع المبدول له من أمواله ويكمل حجّه، وفي الحقيقه إنه يتمم الحجّ من ماله، وقد قيل بالصّحّه في هذه الحاله أيضاً، وقد تقدّم أنّه لا يجب على البازل أن يدفع جميع مؤونه الحجّ، بل يكفي فيه أن يدفع جزءاً من المؤونه، ويدفع المبدول له تتمتها، وقد اخترنا هذا القول سابقاً.

وعليه لو يُذلل للحاج نصف مؤونه الحجّ، وأكمل النصف الآخر من ماله، فهل تكون هذه الحاله مصداقاً لمن «عُرِضَ عليه نفقه الحجّ» أم لا؟

الظاهر: أن قوله عليه السلام: «عُرِضَ عليه نفقه الحجّ» يصدق على تمام نفقه الحجّ، لاعلى بعضها، فبذل البعض لا يكفي، وعليه لو كان واجداً لجميع الشرائط فهو مستطيعٌ ولكن إذا أتم من ماله، فلا يعدّ مستطيعاً.

وأما إذا وجد مالاً وحصل على ثروه، وأصبح مستطيعاً بذلك بحيث يكفي الرجوع، ففي هذه الحاله لو وصل إلى الميقات يصبح من مصاديق (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) إذا كان هذا هو المراد من المتمم، فهذا الشخص يعدّ مستطيعاً تماماً، وعندئذ سيخرج الموضوع عن محلّ البحث .

الصوره الثانيه : الرجوع بعد الإحرام

إذا كان الرجوع عن البذل أثناء الأعمال، أو بعد الإحرام، ففي هذه الحاله قد سبق منّا أن البازل لا يحقّ له الرجوع عندئذٍ، ولو فرضنا أنّه رجع عن البذل، ففيه ثلاثه احتمالات :

الاحتمال الأول : يمكن الرجوع إلى الحاكم الشرعي ليطالب البازل بثمان الحجّ، فعندذاك يكون الحجّ بذلياً ويجزى عن حجّه الإسلام .

الاحتمال الثاني : يقترض المبدول له على أن يسترجع ثمن الحجّ من البازل في وطنه، ويبدو أنّ هذه الحاله أيضاً من مصاديق الحجّ البذلي .

الاحتمال الثالث : الحالتان السابقتان غير ممكنتين، ولكن المبدول له لديه مال يمكنه من إكمال الحجّ به، فهنا هل تعدّ حجّته هذه حجّه الإسلام؟ وهل أنّ هذه الاستطاعة تكفي، أو أنّ الاستطاعة يشترط فيها أن تتحقّق منذ البدايه؟

في الحجّ البدلي يجب أن يكون جميع النفقه بذليّه، وفي الحجّ المالى يجب أن يكون جميع النفقه من ماله، وأما هذه الحاله (التي نحن فيها) لا هي من مصاديق الحجّ البدلي ولا هي من مصاديق الحجّ المالى، ونحن لا نجوز المتمّم، وعليه فبالرغم من أنّنا وافقنا سابقاً أنّ المتمّم يكفى ولكن لا- نوافق عليه هنا، لأنّه ليس من مصاديق (عُرض عليه نفقه الحجّ) فلا- يجزى عن حجّه الإسلام وإن كان حجّاً صحيحاً لكنّه حجّ استحبابى .

المسألة: ٣٥ لو عيّن مقداراً ليحجّ به واعتقد كفايته

(المسألة ٣٥): لو عيّن مقداراً ليحجّ به واعتقد كفايته فبان عدمها، فالظاهر عدم وجوب الإتمام عليه سواء جاز الرجوع له أم لا. ولو بذل مالا ليحجّ به فبان بعد الحجّ أنه كان مغصوباً، فالأقوى عدم كفايته عن حجّه الإسلام وكذا لو قال: حجّ وعلّي نفقتك فبذل مغصوباً.

تصوير المسألة:

قد أدغم السيد الماتن في هذه المسألة مسألتين هما: (٥٠ و ٥٢) من مسائل العروه، ولها صورتان:

الأولى: لو أعطى البازل نفقه الحجّ للمبذول له، وقال له «حجّ بهذه النفقه»، وذهب المبذول له إلى الحجّ ولكن لم تكفه النفقه، فهل يقع الحجّ صحيحاً وهل يجزى عن حجّه الإسلام؟

الثانية: لو أعطى البازل مالا ليؤدي به الحجّ، ثمّ تبين أنّ المال كان غصبياً، أيجزى عن حجّه الإسلام؟

الأقوال:

ليس في المسألة تعقيد، ولم يتعرّض لها المتقدّمون، وأوّل من بحثها صاحب العروه، وتبعه من جاء بعده.

الأدلة:

ليس لدينا نصّ معيّن في هذه المسألة ...

ففي الصورة الأولى، حيث اعتقد البازل كفايه المال المبذول ثمّ تبين له أنّه لا يكفيه، فالحجّ فيها لا يكون بذلياً ولا تتحقّق فيه استطاعه، وإن كان حجّاً صحيحاً، لأنّ المبذول له أكمل الحجّ من ماله، وواضح أنّ في هذه الصورة الحجّ لا يجزى عن

حجّه الإسلام، لأن بالتميم، لا يكون الحجّ بذلياً ولا فيه استطاعه، لأن ظاهر عباراه (عُرض عليه الحجّ) أو (عُرض عليه نفقه الحجّ) ناظره إلى تمام النفقه وليس مع المتّم.

الصورة الثانية :

في هذه الصورة شقّان :

الأول : لو بذل له مالاً ليؤدّي به فريضه الحجّ فتبيّن بعد الانتهاء من الأعمال أنّ المال مغضوب .

هنا نقول : لو كان الزاد والراحله مغضوبين فحجّه لا يبطل ولكنه لا يكون حجّ استطاعه ولا حجّ بذل لأنه يشترط في الاستطاعه والبذل حليه المال، وأما إن كان الغصب في اللباس والهدى فيبطل حجّه لأنّ الغصب يهدر الطواف والهدى .

والثاني : ما لو قال الباذل حجّ لنفسك وعلى نفقتك ثمّ بذل له مالاً فبانّ كونه مغضوباً، قد يقال ان الظاهر صحّه حجّه وإجزاءه عن حجّه الاسلام لأنه استطاع بالبذل وقرار الضمان .

ولكن يمكن القول أنّ فيه إشكال لاحتمال عدم صدق الاستطاعه في حقّه مع العلم بوجود المانع الشرعيّ لأنه مكلف بحكم العقل بالعمل بعلمه ولا يصح مخالفته فلا يكون حجّه حجّ استطاعه ولا حجّ بذل لأنه يجب أن يكون من مال حلال فلا يجزيه عن حجّه الاسلام على الأقوى ومع ذلك حجّه صحيح ندباً.

وللسيد الحكيم في المسأله رأى آخر فهو يقول بأنّ البذل إمّا انشائي كما لو قال حجّ وعلى نفقتك، أو فعلى خارجي كما لو دفع نفقه الحجّ وقال حجّ عن نفسك .

السؤال هنا: هل أنّ المعيار في الحكم هو البذل الخارجى أو البذل الانشائي؟ لاشكّ أنّ المعيار هو البذل الخارجى، وما نحن بصددّه هو أنّ البذل خارجى ولكن المال المبذول غصبى وهو كالصوم لأنه بالمال الغصبى لا يصح الانسان مستطيعاً فلا يكون حجّه حجّه الاسلام .

والسيد أفتى هنا بعدم الإجزاء عن حجه الإسلام .

يلاحظ عليه :

ولكن يمكن تصحيح هذه الصورة، لأنّ البازل تعهد بمال حلال، والمبدول له اعتماداً على وعده شدّ رحال الحجّ، وعليه إذا تبين أنّه غصبى فله أن يطالبه بمال حلال.

إنّ الذين قالوا: إنّه لا يجزى ؛ لأنّه ليس حجّاً بذلياً ولا مالياً فلم تتحقق الاستطاعة - على رأيهم - فلا يجزى عن حجه الإسلام ! ولكن نحن نقول : إذا تمكّن المبدول له من انتزاع المال، فيجزي عن حجه الإسلام، وإنّ لم يتمكن فلا يجزى حينئذ؛ لعدم بذل البازل .

وقد قلنا: إنّ في الحجّ البذلي لا تشترط نفقه العيال والرجوع إلى الكفايه لأنّ الاستطاعة هنا تعبديه .

وعليه ففي بعض صور فروض المسأله، الحجّ يجزى عن حجه الإسلام .

المسألة: ٣٦ لو قال الباذل اقترض وحبّ وعلّى دينك

(المسألة ٣٦): لو قال «اقترض وحبّ وعلّى دينك» ففي وجوبه عليه نظر، ولو قال: «اقترض لى وحبّ به» وجب مع وجود المقرض كذلك؟

تصوير المسألة :

فى هذه المسألة فرعان :

الأول : ما إذا قال الباذل : اقترض وأنا أدفع عنك وكان المبدول له قادراً على الاقتراض بسهولة ويعلم أنّ الباذل سيؤدّي، ففي هذه الحال هل يلزم أن يوافق على ذلك العرض أم لا؟

الثانى : ما لو قال الباذل : «اقترض لى وحبّ بما اقترضت»، فهل يجب عليه القبول أم لا يجب ؟

أقوال الفقهاء:

هذه هى آخر مسألة فى الحبّ البذلى ولم يتعرّض لها الفقهاء من قبل، وأوّل من تطرّق لها هو السيّد صاحب العروه وقد تفرقت كلمه الفقهاء من بعده إلى ثلاثة مذاهب :

الأول : يجب القبول فى الصورتين، وهو حبّ بذلىّ يجرى عن حبّه الإسلام، وقد ذهب إليه الفيروزآبادى .

الثانى : لا يجب القبول، فلا يكون حبّاً بذليّاً ولا يجرى عن حبّه الإسلام فى الصورتين، وهو مذهب البروجردى، والنائنى .

الثالث : هو التفصيل بين الصورة الأولى حيث إن فيها تأمل والثانية حيث يجب فيها القبول .

أمّا الأوّل ففيه نظر وإشكال، وهو رأى السيّد الماتن .

وما نحن عليه هو أنه لا يعدُّ شيءٌ من الصورتين حجاً بذلياً، فلا يجب القبول ويتّضح من خلال ذلك حال المذهب الثالث .
فالقول الثاني هو أقرب إلى الصواب .

الفرع الأول :

أدله الفرعين :

لا وجود لروايه خاصه فى المقام إذن نحن وعمومات روايات الحجّ البذلى وهى لا تشمل هذا المورد لأجل أنه لا يصدق عليه «عَرَضَ عليه الحجّ» ومعنى العرض هو : أن يقدم له نفقه الحجّ، نعم، هى مقدّمه للبذل ولكن لا يجب تحصيلها؛ لأنه إعداد مقدّمه للبذل وليس هو البذل، فلا يجب القبول، وهنا نستثنى صورةً واحده وهى : فيما لو قال : «اقترض» وتعهد آخر أن يعطى قرضاً ففى هذه الصورة يجب القبول لأنه باجتماع الأمرين يتحقّق البذل، وإذا ما شككنا فالأصل عدم الوجوب .

الفرع الثانى :

إذا قال الباذل : «اقترض لى» قرضاً، ليكون مقدّمه للبذل، فيحجّ به المبذول له، هل يجب عليه تحصيل المقدمه لى يبذل الباذل أم لا؟ بما أنه لم يكن بذلاً فعلاً فلا يجب . نعم، لو تحقق الاقتراض سيكون حجاً بذلياً.

بعد هذا نقول أنه لا يجب القبول فى الفرعين لأنه مقدّمه للبذل وليس هو بذل ومقدمه البذل لا يجب تحصيلها.

وحصيله البحث :

أولاً: أنّ الحجّ صحيح سواء قلنا بوجوب الاقتراض أو بعدمه .

ثانياً: بما أنّ الاقتراض مقدّمه للبذل تحصيل هذه المقدمه ليس بواجب .

ثالثاً: لو تحقّق البذل بالاقتراض فإنه مجز عن حجّه الاسلام بلا كلام .

المسألة: ٣٧ لو آجر نفسه للخدمه فى طريق الحجّ

(المسألة ٣٧): لو آجر نفسه للخدمه فى طريق الحجّ بأجره يصير بها مستطيعاً، وجب عليه الحجّ . ولو طلب منه إجاره نفسه للخدمه بما يصير مستطيعاً، لا يجب عليه القبول . ولو آجر نفسه للنيابه عن الغير فصار مستطيعاً بمال الإجاره، قدّم الحجّ النيابى إن كان الاستئجار للسنة الأولى . فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجب عليه الحجّ لنفسه . ولو حجّ بالإجاره، أو عن نفسه أو غيره تبرّعاً مع عدم كونه مستطيعاً لا يكفيه عن حجّه الإسلام .

تصوير المسألة :

إنّ الاستطاعه هنا استطاعه مائيه لا بذئيه فهى تتضمّن نفقه العيال والرجوع إلى الكفايه، فالمراد هى الاستطاعه بجميع أركانها، فلو آجر نفسه بأجره يصير بها مستطيعاً بجميع أركانها يجب عليه الحجّ، ولو طلب منه إجاره نفسه، بما يصبح به مستطيعاً لا يجب القبول، ولو صار مستطيعاً بإجره النيايه فإذا كانت مقيّده بالسنة الأولى فلا يجب عليه الحجّ، وإلّا يجب مع بقاء الاستطاعه، ولو حجّ مع عدم الاستطاعه عن نفسه أو غيره بالإجاره أو تبرّعاً لا تكفيه حجّته عن حجّه الإسلام.

وعليه ففى المسألة أربعة فروع :

الفرع الأوّل :

وهى (المسألة : ٥٣) من العروه، حيث قال : لو آجر نفسه للخدمه فى طريق الحجّ بأجره يصير بها مستطيعاً، وجب عليه الحجّ .

أقوال الفقهاء :

إنّ هذا الفرع مطروق منذ زمن الشيخ الطوسى (١) خلافاً للفروع التى سبقته فقد

تطرق له سيد المدارك (١) والشهيد الثاني في المسالك (٢) والاصفهانى فى كشف اللثام (٣)

وصاحب الجواهر، إلا أنّ صاحب العروه قد توسّع فيها، وهم فى الغالب قد افتوا أنّه لا يجب القبول فى حال العرض أما إذا آجر نفسه وأصبح مستطيعاً فيجب عليه ويكفى حجّه عن حجّه الإسلام وقد ادّعى عليه الاجماع أو الشهره .

ففى الجواهر ممزوجاً (٤) :

ولو استؤجر للمعونه على السفر، وشرط له الزاد والراحله أو بعض وكان بيده الباقي مع نفقه أهله، وجب عليه وأجزأه عن الفرض اذا حجّ عن نفسه، كما فى القواعد، وغيرها، وهو المراد مما فى التذكرة : ولو طلب من فاقد الاستطاعه إيجار نفسه للمساعده فى السفر بما تحصل به الاستطاعه، لم يجب القبول لأنّ تحصيل شرط الوجوب ليس بواجب .

وقال فى الحدائق (٥) :

لو طلب من فاقد الاستطاعه أن يؤجر نفسه للمساعده فى السفر بما تحصل به الاستطاعه، لم يجب عليه القبول لما تقرّر من أنّ تحصيل شرط الواجب ليس بواجب، نعم لو آجر نفسه بمال تحصل به الاستطاعه أو ببعضه إذا كان مالكاً للباقي وجب عليه الحجّ ؛ لحصول الاستطاعه .

الأدله :

الدليل الأوّل : القاعده

أمّا القاعده فهى : من آجر نفسه وأصبح بالإجاره مستطيعاً، فتصدق عليه الآيه

١- مدارك الأحكام : ٧/١٤٨.

٢- مسالك الأفهام : ٢/١٢٥.

٣- كشف اللثام : ٥/١٠٤.

٤- جواهر الكلام : ١٧/٢٦٩.

٥- الحدائق الناضره : ١٤/١٠٨.

(وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فيكون حجّه مجزياً عن حجّه الإسلام.

هنا إشكال قد أشار إليه الفقهاء في المسالك والمدارك والجواهر وحواشي العروه، وهو: إنّ الذي يؤجر نفسه للقيام بعمل ما أثناء الذهاب إلى مكّه وإلى المشاعر فعند ذلك كيف يتمكّن من التّيه لنفسه، في حين أنّ هذه الأفعال هي للغير كما في الناذر للحجّ فإنّه لا يستطيع أن يأتي بحجّه الإسلام، وعليه لا يستطيع الأجير أن ينوي الحجّ لنفسه؟

الجواب: إنّ هذا الشخص المفترض قد باع خدمته، كالطبخ في طريق الحجّ، ولم يبع عمل وقوفه في المشعر وعرفات كما لم يبع مقدمات الوقوف وهي الذهاب إلى هاتين الشعيرتين، وإنّ باع المقدمه وهي الذهاب إلى مكّه فحجّه صحيح؛ لأنّ الحجّ هو الطواف والأعمال الأخرى الواجبه في الحجّ وليس منها الذهاب إلى مكّه!

وباختصار أنّ متعلّق الإجاره غير متعلّق وجوب الحجّ، والاشتراك في السفر لا يضر.

والبعض دقق أكثر فقال: لو استؤجر أحدٌ للمرافقه في المشى خطوه خطوه، كالذي يدفع كرسيّاً متحرّكاً، فاشكال يرد هنا أيضاً بعد أن باع السير مع المؤجر.

والجواب:

لا إشكال لأنّ المسير ليس من أفعال الحجّ وإنّما هو مقدّمه للحجّ.

يقول السيّد الحكيم:

إنّ السفر إلى الحجّ جزء من الحجّ، لأنّ الآية تقول: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [بمعنى السفر إلى البيت] إذن، الذهاب إلى الميقات وإلى مكّه واجب وهو من ذى المقدمه وليس بمقدمه، ولا يمكن الأخذ بالروايات من الباب ٢٢ في صحّه حجّ الجمال لأنها خلاف ظاهر الآية. إذن، بيع المعونه والمساعده بنحو الاستئجار - كما في حال الطبخ - لا اشكال فيه ولكن في بيع

المشى للاتيان بالحج إشكال خلافاً لباقي الفقهاء (١).

ويرد عليه : لم يفهم أحد من الآيه مذ العصر الأول إلى الآن أن السفر هو جزء من الحج، وجميع الفقهاء قد فهموا أن السفر للحج مقدمه، والعرف لا يعتبر السفر عباده، وإنما العباده هي الطواف والوقوف بعرفات والمشعر.

فما قاله مخالف لظاهر الآيه الذى كان فى متناول يد الفقهاء؛ فلا نستطيع قبول ما افترضه من تفسير للايه .

الدليل الثانى فى المسأله : الروايات

وهى كالتالى :

١... قلت لأبى عبدالله عليه السلام حجّه الجمال تامه أو ناقصه؟ قال : «تامه»، قلت : حجّه الأجير تامه أو ناقصه؟ قال : «تامه» (٢).

وللروايه سندان صحيحان، وإنّ وصف المجلسى الروايه بالحسنه ؛ لعله لوجود إبراهيم بن هاشم .

٢. قلت لأبى عبدالله عليه السلام الرجل يخرج فى تجاره إلى مكّه أو يكون له إبلٌ فيكربها، حجّته ناقصه أم تامه؟ قال : «لا بل حجّته تامه» (٣).

والروايه جيده دلالة وسنداً.

١- وهذه عبارته المستمسك : «... ويظهر من التسالم على كون الحجّ عبارته عن الأفعال المخصوص وليس السفر منهما وإنّما هي مقدمه فلا مانع من أن يكون واجباً لسبب آخر، أو مملوكاً عليه بعقد إجاره ونحوها. ويشكل : بأنظاير الآيه الشريفه وجوب السفر، فإن حجّ البيت - فى الآيه الشريفه - يراد منه الذهاب إليه والسعينحوه، فيكون واجباً وجوباً نفسياً كسائر أفعاله . وإذا أجمل مبدأ السير فالقدر المتيقن منه السير فيالميقات». المستمسك: ١٥٢/١٠ و ١٥٣.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٢٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٣- الوسائل : ٨، الباب ٢٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

٣. حميد بن زياد عن ابن سماعه عن عدّه من أصحابنا. عن أبيان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام (فى حديث) قال: «وسئيل عن الرجل يكون له الإبل يكرها، فيصيب عليها فيحجّ وهو كرى تغنى عنه حجته؟ أو يكون يحمل التجاره إلى مكّه فيحجّ، فيصيب المال تجارته أو يضع تكون حجته تامّه أو ناقصه أو لا يكون حتى يذهب به إلى الحجّ ولا ينوى توى غيره أو يكون ينويهما جميعاً أيقضى ذلك حجته؟ قال: نعم حجته تامّه» (١).

والروايه من حيث الدلاله لا بأس بها، ولكنّ فى السند ابن سماعه وهو مجهول، زائداً إلى أنّه قال عن عدّه من أصحابنا، فتصبح الروايه مرسله فلا تصلح إلّا أن تكون مؤيّدّه.

٤. جاء فى بعض نسخ الفقه الرضوى عن أبيه عليهما السلام، قال: سألت عمّن خرج إلى مكّه فى تجاره أو كانت له إبل يكرها، فحجّ. قال عليه السلام: «حجّته تامّه» (٢).

هذه الروايه كسابقتها.

تلخّص: أنّ حجّ الأجير تام؛ بحسب الروايات التى فيها الصحيح وما هو دون ذلك وبحسب القواعد أيضاً.

بقى هنا شىء:

هل أنّ حجّ الجمال والخدام يشبه الحجّ البدلى أم هو حج استطاعه؟ إنّ ثمره البحث تظهر فيما لو اعتبر حجّ استطاعه فيجب الرجوع إلى الكفايه، وألّا فليس ذلك بحجّه الإسلام؛ وأما لو قلنا: أنّه شبيه بالبدلى؛ لأنّه يصدق عليه (عرض عليه الحجّ) - سواء كان حجّه مقابل عمل أو لا - فحينئذٍ يقال أنّه مستطيع، فحجّه مسقط للواجب وإنّ لم يرجع إلى الكفايه.

١- الوسائل: ٨، الباب ٢٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

٢- مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل: ٨، الباب ٢٥ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

ظاهر الروايات فى الباب ٢٢ لا- يشير إلى العود إلى الكفايه لأن الأحاديث عامه، فهو يشبه الحجّ البدلى ولكن من جهه أخرى يتوقف على القبول وله بدل . إلمّا أنّ ظاهر كلام الفقهاء إنّ حجّ استطاعه وهو يقتضى الرجوع إلى الكفايه، فيلزم أن نخصّص العمومات، ولكن نحن لا نرى هذا الرأى، فالحجّ ليس حجّ استطاعه فهو نوع خاص من الحجّ لا يحتاج معه الرجوع إلى الكفايه .

وقد تقدّم أنّ الرجوع إلى الكفايه، هو أن لا يبيع جميع ممتلكاته ويذهب إلى الحجّ بحيث أنّه لو رجع سأل بكفه ولكن إذا لم تختل أوضاعه الحياتيه، لا يشمل شرط الرجوع إلى الكفايه وعليه سواء سميناه حجّاً مالياً أو بدلياً وبعبارة يسقط عنه شرط الرجوع إلى الكفايه لعدم التأثير فى حياته سواء ذهب إلى الحجّ أو لم يذهب .

الفرع الثانى :

فى أنّه إذا عرضت على شخص عليه الإجاره للطبابة فى الحجّ مثلاً، فهل يجب عليه القبول أم لا؟ ظاهر كلمات الأصحاب عدم الوجوب لأنّه تحصيل للاستطاعه، إلّا أنّ المحقّق النراقى يرى أنّه ليس تحصيلاً للاستطاعه بل الاستطاعه حاصله فيجب القبول كما هو الحال فى الحجّ البدلى .

وهناك قول ثالث وهو إذا كان القبول سهلاً جداً حتى كأنه مستطيع فيجب القبول، وإذا كان يستلزم المشقه فلا، وهذا القول للفيروزآبادى فى حاشيه العروه (١).

وأما ما ذهب إليه النراقى، فهو يقول :

لو استأجره أحد للمعونه على السفر، أو لتعليم فيه أو نحوهما بما يكفى لنفقه الحجّ والعيال أو شرطهما له فلا شكّ فى الوجوب بعد القبول ... وهل تجب إجابته المستأجر وقبول الإجاره قبل القبول أم لا؟ المصرّح به فى كلام الأكثر الثانى - أى

لا يجب القبول - ... والحق الأول إذا كان ما استؤجر له مما لا يشقّ عليه ويتمشى منه ؛ لصدق الاستطاعه، ... وليس القبول مقدّمه للواجب المشروط بل المطلق (١).

أدله وجوب القبول :

لم يؤثر نص خاص في المسأله مطلقاً - في القبول وعدمه - فما هو الدليل ؟

قد جاء المحقّق النراقي بدليلين لصحّه ما ذهب إليه، وقد ورد الدليلان في معتمد السيّد الخوئي (٢)، وفي المستمسك (٣)، وفي مهذب الأحكام (٤).

الدليل الاول : لو اقترح عليه القيام بخدمه في الحجّ، يصبح الشخص مستطيعاً، والقبول في واقع الأمر إعداد لمقدمات السفر لأداء الفريضة .

وقد أشكل على ذلك أن اقتراح الاستئجار للعمل ليس استطاعه لا- عرفيه ولا شرعيه ؛ لأنّ العرف لا- يُعدّ ذلك استطاعه، والاستطاعه الشرعيه هي : الزاد والراحله ولا زاد ولا راحله هنا ما لم يقبل وأمّا الاستطاعه العقليه فليست معياراً في المقام .

الدليل الثاني :

وهو تشبيه منافع البدن بمنافع الأعيان، وذلك مثل بيوت الأجره حيث إنّ العرف قبل الإجاره يقول : إنّ صاحب الدار مستطيع بما يملكه من منافع، لأنّ المنافع تصلح لأنّ تتبدل إلى مال نقدي، فالاستطاعه لا تحصل بتوفّر الأموال النقديه فقط بل بالأعيان التي تصلح لأنّ تتبدل، فيصبح الانسان بعد أن يبيع الدار مستطيعاً وذلك مثل منافع الدار، وكذلك الإنسان بامتلاك نفسه يملك منافع (٥).

١- مستند الشيعة : ١١/٥٤.

٢- المعتمد: ٢٦/١٥٦ و ١٥٧.

٣- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١٥٦ و ١٥٧.

٤- مهذب الأحكام : ١٢/١٠٣ - ١٠٥.

٥- مستند الشيعة : ١١/٥٤ و ٥٥.

والجواب :

إنَّ الحرَّ ليس مالِكاً لمنافعه كما هو الحال في امتلاكه البيت ؛ لأنَّ مالكيه المنفعة فرع مالكيه العين، والحرُّ لا يملك نفسه، نعم، يصدق ذلك في العبد، ولذلك تسالم الأصحاب على أنَّه لو حبس شخص حرّاً، لا يضمن منافعه، يعني لم تكن هناك منفعة قد أتلفها الحابس، نعم، إنَّه مانع من إيجاد المنفعة، وهذا شاهد على عدم مالكيه الحر لمنافعه .

ويرد عليه :

أولاً: لو لم يملك الحرُّ منافعه فماذا ينقل للمستأجر عند الاجاره لأنَّ الاجاره هي : نقل المنافع، فعندما تصحَّ الاجاره هذا يعني أنَّه يملك شيئاً وهو المنافع ويصحَّ نقله إلى غيره، فعدم امتلاك البدن لا يدل على عدم امتلاك المنافع .

وثانياً: قولهم : «إنَّ الحرَّ لا تضمن منافعه». فإنَّ هذا أوَّل الكلام فإنَّ قاعده لا ضرر تأتي هنا كما لو منع شخص استيفاء منافع عامل مثلاً.

إذاً، هذا لا يصلح حلاً للمشكلة، فما هو الحل لمعالجه ما ذهب إليه المحقِّق النراقي؟

إنَّ الطريق الأنجع في حلِّ المشكله هو أن نرى هل تصدق الاستطاعه العرفيه هنا أم لا؟

إنَّ هذا الشخص الذي تُقترح عليه الإجاره ليس مثل صاحب البيت ؛ لأنَّ منافع البيت منافع جاهزه، وأمَّا منافع الإنسان فليست جاهزه فيلزم والحاله هذه الحمل على تحصيل المنافع، وهو تحصيل للاستطاعه، فلا يعدُّ مستطيعاً. نعم، إنَّ القول الثالث لا بأس به، وهو أنَّه إذا كان الإنسان في تحصيل منافعه لا يواجه عناءً وصعوبه، فالعرف هنا لا يعدُّ هذا تحصيلاً للاستطاعه .

وباختصار: لا- يلزم قبول اقتراح الإجاره، نعم، لو كان الامر في منتهى السهوله يجب القبول وعليه نرتضى ما ذهب إليه الفيروز آبادي ...

الفرع الثالث :

وهو: لو آجر نفسه للنيابه عن الغير فصار مستطيعاً بمال الإجاره، قدّم الحجّ النيابي إن كان الاستيجار للسنة الأولى، فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل، وجب عليه الحجّ لنفسه .

فى هذا الفرع حالتان :

الأولى : لو كان أجيراً للحجّ فى هذا العام فإنّه يصبح مستطيعاً بفضل النيايه، ولولا النيايه لما استطاع، فلو بقيت الاستطاعه إلى العام القادم يجب عليه الحجّ .

الثانيه : لو لم تقيد النيايه بهذا العام، فهو مخير بين أن ينوب فى هذا العام أو فى العام الآتى، ففى هذه الحاله صورتان :

(أ) لو أنه أتى بالحجّ فى هذا العام لم يبق له مال لكى يأتى بالحجّ النيابي فى العام القادم، فى هذه الصوره لا يعدّ مستطيعاً، فلا يجب عليه الحجّ .

(ب) لو أنّ المال كان يكفى للاتيان بالحجّ لنفسه، وبالحجّ النيابي لغيره فإنّه يستطيع أن يأتى بحجّه لنفسه فى هذا العام .

الفرع الرابع :

فى أنّه لو حجّ شخص حجّاً استجبائياً أو تبرعياً هل يكفى ذلك عن حجّه الإسلام ؟ وكذلك لو حجّ عن نفسه فى حال عدم الاستطاعه هل تكفيه عن حجّه الإسلام ؟

وعن ذلك قال السيّد الماتن : «ولو حجّ بالإجاره أو عن نفسه أو غيره تبرعاً مع عدم كونه مستطيعاً لا يكفيه عن حجّه الإسلام».

وفى هذا الفرع ثلاث صور :

١. الحجّ الاستئجارى .

٢. الحجّ التبرعى للغير .

٣. الحجّ لنفسه من غير استطاعه .

ولا يجزى شىء من الصور الثلاث عن حجّه الإسلام، ولا يحلّ محلها، ولو كانت عباره السيّد الماتن كالاتى لكان أفضل: «ولو حجّ بالإجاره أو عن غيره تبرعاً، أو عن نفسه مع عدم كونه مستطيعاً لا يكفيه عن حجّه الإسلام». مع أنّ عباره العروه تعانى من نفس المشكله .

أقوال الفقهاء:

أمّا المحقّق فى «الشرائع»، وصاحب الجواهر صوّرا المسأله بطريقه أفضل،

حيث قال:

«... أو حجّ عن غيره [تبرعاً أو بالإجاره] لم يجزه عن فرضه قطعاً... وكان عليه الحجّ إنّ وجد الاستطاعه بعد ذلك ... بلا خلاف أجده فى ذلك» (١).

فإن صاحب الجواهر ادعى عدم الخلاف، وقال صاحب المدارك: «هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه خلافاً» (٢).

إلّا أنّ المحقّق السبزوارى فى الذخيره - حسب نقل صاحب الحدائق - خالف فى ذلك فقال: «والمسأله عندى محل إشكال».

ثمّ قال صاحب الحدائق:

«وهو كذلك لما عرفت . ولولا ما يظهر من اتفاق الأصحاب قديماً وحديثاً على الحكم المذكور - الإجماع على عدم الكفايه - لكان القول بما دلّت عليه هذه الأخبار - الأخبار التى تفيد الكفايه - فى غايه القوّه ...» (٣).

والحاصل: المسأله إجماعيه إلّا أنّ صاحب الذخيره قد تردّد فى الحكم وتبعه صاحب الحدائق فى ذلك .

١- جواهر الكلام: ١٧/٢٧١.

٢- مدارك الأحكام: ٧/٤٩.

٣- حدائق الناضره: ١٤/١١٨.

إنَّ المسأله بحسب القواعد واضحه ؛ لأن الحج عن الآخرين، فكيف يكفى عمن يقوم به ؟ وبعبارة : أن قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) لا تشمل هذا الشخص لعدم تحقق الاستطاعه فيه فكيف نحكم بأنه يجزى عنه؟! .

إنَّ السبب الرئيس الذى أدى إلى أن يتردد السبزواری، وصاحب الحدائق تبعاً له فى هذا الحكم، هو ورود روايات تقول بكفايه الحج . وعلى أقل تقدير جاءت اثنان منها معتبرتان وهى :

١. روى معاويه بن عمّار عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «حجّ الصروره يجزى عنه وعمن حجّ عنه» (١) .

أقول : حمل الشيخ وغيره هذه الروايه على الإجزاء مادام معسراً فإذا أيسر وجب عليه الحجّ .

إنَّ التعبير عن الحجّ بحجّ الصروره يكشف عن أنه لم يأت بفريضه الحجّ وفقاً لمفاد الروايه أى : أنّ الإمام حكم بكفايه الحجّ النيابى عن حجّه الإسلام لمن استتاب .

٢. روى محمد بن يعقوب الكلينى، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن معاويه بن عمّار، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حجّ عن غيره، يجزيه ذلك عن حجّه الإسلام ؟ قال : «نعم» (٢) .

ورواه الصدوق باسناده عن معاويه بن عمّار، ورواه الشيخ باسناده عن أحمد بن محمد، عن ابن أبى عمير.

ومن المعلوم أن السؤال ليس عن حجّه المنوب عنه لأنّه لا شكّ فى ذلك، وإنّما السؤال عن حجّه النائب حيث يقول «إنّ ما أتى به النائب يجزيه عن حجّه الإسلام».

١- الوسائل : ٨، الباب ٢١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٢١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

٣. روى جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله عليه السلام فى رجل ليس له مال، حجّ عن رجلٍ أو أحجّه غيره ثمّ أصاب مالاّ هل عليه الحجّ؟ فقال: «يجزى عنهما جميعاً» (١).

أقول: يحتتمل كون الإجزاء حقيقه بالنسبه إلى من حُجّ عنه، مجازاً بالنسبه إلى النائب، ويحتتمل عود الضمير فى قوله: «عنهما» إلى الرجلين المنوب عنهما دون النائب، ويحتتمل الحمل على الإنكار.

فإنّ قوله: «أصاب مالاّ» يدلّ على أنه أصبح مستطيعاً، فهنا يسأل الإمام: هل أنّ ما أتى به من حجّ حال النيابه يغنى عن حجّه الإسلام؟ فقال عليه السلام: «يجزى».

... عن عمرو بن إلياس فى حديث قال: دخل أبى على أبى عبدالله عليه السلام وأنا معه فقال: «أصلحك الله إنى حججت بابنى هذا وهو ضروره، وماتت أمّه وهى ضروره، فزعم أن يجعل حجّته عن أمّه؟ فقال: «أحسن، هى عن أمّه أفضل، وهى له حجّه» (٢).

هذه الروايه هى إحدى الروايات التى تدلّ على أنّ الحجّ بالنيابه يكفى عن حجّه الإسلام، والبعض يحملها على الحجّ الندبى، ولكنّ لفظ [ضروره] يدلّ على كونها حجّه الإسلام لا الحجّ الندبى. وعليه نضمّ هذه الروايه إلى الروايات السابقه، وجميع ما قيل فى الروايات السابقه يصدق عليها أيضاً.

الروايات المعارضه:

إنّ هذه الروايات تتعارض مع روايتين تفيد أنّ هذا الحجّ لا يكفى عن حجّه الإسلام:

١. روى الشيخ باسناده عن موسى بن القاسم عن محمد بن سهل عن آدم بن على عن أبى الحسن عليه السلام قال: «من حجّ عن انسان ولم يكن له مال يحجّ به أجزأت عنه حتى يرزقه الله ما يحجّ به ويجب عليه الحجّ» (٣).

١- الوسائل: ٨، الباب ٢١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٦.

٢- الوسائل: ٨، الباب ٢١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٣.

٣- الوسائل: ٨، الباب ٢١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

فالروايه تفيد، أنّ حجّه النيايه تكفى عن حجّه الإسلام ما لم يصبح مستطيعاً، فإذا استطاع، فعليه أن يحجّ حجّه الإسلام .

وسند الروايه ضعيف بآدم بن على، وفي المستمسك : «عن مرازم» بدلاً عن «آدم».

٢. روى الشيخ عن عدّه من أصحابنا عن احمد بن محمد وسهل بن زياد جميعاً، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن على بن أبي حمزه، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لو رجلاً معسراً أحجّه رجلٌ كانت له حجّته، فإن أيسر بعد ذلك كان عليه الحجّ...» (١).

وفي سند الروايه إشكال من ناحيه على بن أبي حمزه .

وأما دلاله فإنّ المراد من (أحجّه) ليس هو الحجّ البذلى لعدم الإشكال فى ذلك، فالمقصود هنا هو الحجّ النيايى كما حمله البعض .

معالجه التعارض :

طرق المعالجه :

الطريق الأوّل : البعض أكّد فى حلّ التعارض على إرجاع الضمائر حيث قال : إنّ «يكفى عنه» أى عن المنوب عنه .

ولكن يلاحظ عليه أنه بناء على هذا الحمل كيف تتعامل مع الروايات التى تقول : أنه يكفى عن كل من النائب والمنوب عنه ؟!

الطريق الثانى : هو الطريق الذى يشير إليه الحديث التالى، حيث يقول عليه السلام : «إنّ ما أتى به يكفى عن حجّه الإسلام، ما لم يكن مستطيعاً، فإذا استطاع فعليه حجّه الإسلام» (٢).

١- الوسائل : ٨، الباب ٢١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٢١ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

الطريق الثالث : حمل الروايات على الحجج الاستنباطية ولكن هذا الحمل غير ناجع، لأن بعضها كان يقول : إنَّ الشخص ضروره ثم أصبح ذا مال .

والحاصل أنَّ هذه الروايات على فرض صححتها سنداً وتاميتها دلالة قد أعرض عنها الأصحاب كما أقرَّ بذلك صاحباً الذخيره والحدائق .

وعلى فرض عدم الجمع الدلالي، وعدم إعراض الأصحاب، فإنَّ روايات عدم الكفايه مشهوره فتوى، ومطابقه للكتاب، فتقدم على روايات الكفايه .

المسألة: ٣٨ يشترط في الاستطاعة نفقه العيال

(المسألة: ٣٨) يشترط في الاستطاعة وجود ما يمّون به عياله حتّى يرجع، والمراد بهم من يلزمه نفقته لزوماً عرفياً، وإنّ لم يكن واجب النفقه شرعاً على الأقوى .

تصوير المسألة :

من شروط الاستطاعة هو امتلاك نفقه العيال، وهذا غير الرجوع إلى الكفايه . والمقصود بالعيال هنا هم الأشخاص الذين يعدّهم العرف من عيالاته الذين يعيلهم وإن لم يُوجب الشرع النفقه لهم، وهذا موضع اختلاف بين الفقهاء، وقد تطرّق السيّد صاحب العروه لهذا الموضوع في المسألة السابعة والخمسين.

أقوال الفقهاء:

اتفق الفقهاء على كون نفقه العيال من شروط الاستطاعة إجمالاً والظاهر أنّ فقهاء الجمهور أيضاً ذهبوا إلى ذلك، لكن وقع الاختلاف في تحديد من هم الذين يلزم نفقتهم . فقد قال بعضهم بواجب النفقه شرعاً فحسب بينما ذهب الفريق الآخر إلى واجب النفقه شرعاً وعرفاً.

يقول صاحب الرياض :

ولابد من فاضل عن الزاد والراحله بقدر ما يمّون به عياله الواجبي النفقه من الكسوه وغيرها حتى يرجع، بالنص والإجماع ؛ وفي المنتهى : لا نعرف فيه خلافاً يعنى به بين العلماء ظاهراً (١).

وقال صاحب الحدائق :

والحكم (أى حكم نفقه العيال) اتفانى لا خلاف فيه (٢).

١- رياض المسائل : ٣/٤٧٤.

٢- حدائق الناضره : ١٤/١٢٤.

ويقول ابن قدامه :

ويعتبر أن يكون هذا (الزاد والراحله) فاضلاً عمياً يحتاج إليه لنفقه عياله الذين تلزمه مؤونتهم في مضيئه ورجوعه، لأنّ النفقه متعلقه بحقوق الآدميين وهم أحوج وحقهم أكد(١).

فعند ما يقع التعارض بين حقّ الله وهو الحجّ هنا، وحقّ الناس - وهو وجوب النفقه - يقدّم حقّ الناس .

أما كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة» والذي يضمّ فتاوى الأئمة الأربعة، فظاهره أنّهم متفقون على هذا الرأى أيضاً.

ومن هنا فإنّ المسأله حسب الظاهر إجماعيه ولا إشكال فيها من هذه الجهه .

الدليل :

يمكن استحصال خمسّه أدلّه من جمله ما أفاده الفقهاء فى المقام .

الأول : الإجماع

كما أوضحنا آنفاً أنّ المسأله إجماعيه ولا يمكن الإعراض عن هذا الإجماع بالرغم من أنّه مدركى، فهو ليس بدليل ولا حجّه لكنّه مؤيد قوى .

الثانى : عدم صدق عنوان الاستطاعه

نحن نذهب إلى أنّ الاستطاعه أمر عرفى، والعرف لا يعدّ من يريد الحجّ بنفقه عياله مستطاعاً، وإنّ شككنا فى شمول إطلاق الآيه لهذا الشخص فإنّ الأصل عدم شمولها له، وذلك لأنّ الأصل هو العدم، والشمول يحتاج إلى برهان، وبالتالي فإنّ الأصل فى شمول حكمٍ لشخص ما، هو العدم وبذا يعدّ هذا الشخص غير مستطيع .

وأن السيد الخوئى القائل بالاستطاعه الشرعيه، يقول فى هذه المسأله : إنّ

الاستطاعه العرفيه لا تصدق هنا(١) ، وبذلك يتبين أنه قدس سره بالرغم من قوله بالاستطاعه الشرعيه إلا أن الاستطاعه في قراره نفسه عرفيه .

الثالث : دليل وجوب النفقه سابق

في البدايه تشتغل ذمه الإنسان بحقّ الناس، ومن ثمّ ينتقل البحث إلى كونه مستطيعاً أو لا.

وبعبارة أخرى : لو فرضنا استطاعه الشخص من جهه، ووجوب نفقه العيال

عليه من الجهه الأخرى، فعند تراحم هذين الوجوبين يقدّم وجوب حقّ الناس

وهو النفقه .

الرابع : قاعده لا حرج

لو فرضنا أن الاستطاعه تتحقق بالزاد والراحله، والوجوب من خلال ذلك يعمّ الشخص المفروض، ولكن هناك عناوين ثانويه تمنع هذا الشمول لأنه يستلزم الحرج ؛ حيث يتمّ استثناء كل حكم أولى يتسبب الحرج لصاحبه، فعلى سبيل المثال : عندما يتسبب الموضوع الحرج يتم استبداله بالتيمّم . وفي مثالنا، لا يقع الحرج على الشخص، بل يمتدّ ليشمل كل ما تكابده الزوجه والأطفال من مصاعب، فينطبق دليل (لا حرج) ليكون حاكماً هنا أيضاً.

ومثله لو افترضنا: أن شخصاً فقيراً له طفل مريض لا يستطيع علاجه إلا أن يقترض مالاً بطريق الربا، فقاعده لا حرج هنا حاكمه وتبيح لهذا الفقير أخذ القرض الربوي لمعالجه طفله، فبالرغم من أن المريض هو الطفل ولكن مرضه يُعدّ حرجاً لوالده، فالحرج لا يختصّ بما يحدث للمرء في نفسه فقط، بل إنّ حرج الذين يعيلهم يُحسب حرجاً له أيضاً.

١- المعتمد في شرح العروه : ٢٦/١٥٩ و ١٦٠.

الخامس: الروايات

١. روى أحمد بن محمد، عن ابن محبوب عن أبي الربيع الشامي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عز وجل: (وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ غَبِيبٌ مِّنْ أَسْتِطَاعِ إِلَيْهِ سَبِيلًا)، قال: «ما يقول الناس» فقلت له: الزاد والراحله، فقال أبو عبدالله عليه السلام: «قد سئل أبو جعفر عن هذا فقال: هلكت الناس إذن، لا يذُنْ كان من كان له زاد وراحله قدر ما يقوت عياله ويستغنى به عن الناس، فيسلمهم إيّاه، لقد هلكوا إذن، فقليل له: فما السبيل قال: فقال: السعه في المال إذا كان يحجّ به بعض ويبقى بعضاً لقوت عياله، أليس قد فرض الله الزكاه فلم يجعلها إلّا على من ملك مائتي درهم» (١).

حيث تجب الزكاه على من ملك مائتي درهم، وأمّا ما دون ذلك فهو نفقه العيال لا يتعلّق بها الزكاه، والحجّ أيضاً كذلك. فالرواية تامّة دلالة وأمّا سنداً فهي ضعيفه، إلا أنّ الأصحاب قد عملوا بها.

واسم أبي الربيع الشامي في السند هو خالد أو خلود، وهو مجهول الحال كما في المصادر الرجاليه. وقد ضعّفه السيّد الخوئي في معتمده، إلا أن مقرّره في الحاشيه قال: إن السيّد قد وثّقه أخيراً حيث إنّه واقع في سلسله سند روايات تفسير علي بن إبراهيم القمّي (٢). (٣)

إنّ لأبي ربيع الشامي ثمانين روايه في مصادرنا الروايه كما أن له أربعين روايه في الكتب الأربعة وقد ورد أمثال ابن محبوب في سند رواياته، قد يقال ان ذلك يساعد على الذهاب إلى توثيقه ولكن الحق أنّ مثل هذه الأمور لا تستلزم التوثيق، وأفضل الطرق لإصلاح سند الروايه هو أنّها قد عمل بها الأصحاب.

١- الوسائل: ٨، الباب ٩ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١ و ٢.

٢- المعتمد: ٢٦/١٦٠.

٣- ذكره العلّامه في القسم الثاني، وفي الوجيزه: «مجهول». وروى عنه عبدالله بن مسكان من أصحاب الأجماع، وقد ذكر في خلود بن أوفى بعض وجوه توثيقه. الموسوعه الرجاليه الميسره: ٥٢٦.

وقد عدّ البعض هذه الرواية روايتين، حيث إنّ الشيخ المفيد قد نقلها في مقننته بإضافه، ولذلك عدّها في الوسائل روايتين إلا أن ذلك بعيد؛ لوحده الراوى والمروى عنه مع أن مضمون الروايتين واحد، كل ما في الأمر أنّ إحدى الروايتين أطول من الأخرى، فمدلول الرواية جليّ، وسندها مجبور، ولكن هنا سؤال وجيه وهو: هل أنّ الرواية تشمل واجب النفقه أو تعمّ غير واجب النفقه أيضاً؟ وسيوافيك الجواب عن هذا السؤال .

٢. ... محمد بن علي بن الحسين، في الخصال، بإسناده إلى الأعمش : «وحجّ البيت واجب على من استطاع إليه سبيلاً، وهو الزاد والراحله مع صحه البدن، وأن يكون للإنسان ما يخلفه على عياله وما يرجع به من حجّه» (١).

الرواية سنداً، إنّ أعمش هو سليمان بن مهران وليس له شيء كثير من الروايات وقد روى الأعمش حديثاً مفصّلاً اسمه «شرائع الاسلام» ولكنّه مُقَطَّع وما في الرواية قطعه منه وسند الصدوق في الخصال إلى الأعمش ضعيف فالرواية مؤيد ليس الا، وأما دلاله فهي تصرح بلزوم نفقه العيال .

بحث في سند الصدوق إلى الأعمش :

إنّ الشيخ الصدوق قد روى الرواية في الخصال عن سبعة من مشايخه وهم :

١. أحمد بن محمد الهيثم . ٢. أحمد بن الحسن القطام . ٣. محمد بن أحمد السناني . ٤. حسين بن ابراهيم . ٥. أحمد بن هشام .
٦. عبدالله بن محمد الصائغ . ٧. علي بن عبدالله بن وّزاد.

فهؤلاء السبعة في الطبقة الأولى من سند الخصال، وبعضهم وثّقتهم كتب الرجال، وبعضهم لم توثّقه، فأحمد بن محمد الهيثم ممن تمّ توثيقه .

مع العلم بأن المشايخ السبعة متضافرون، فلا إشكال في السند من ناحيتهم وإن لم يوثق أحد منهم .

والشخص الثاني في سند الصدوق، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريا وهو مجهول الحال وقد روى عن زكريا بن عبد الله بن حبيب، وهو أيضاً مجهول الحال والذي نقل عن تميم بن بهلول الذي لم يرد في حقه مدح أو ذم، فهو بالتالي مجهول الحال أيضاً، والأخير في السند هو أبو معاوية، وهو معاوية بن عمّار وهو ثقة . فكما نلاحظ في سند الصدوق عن الأعمش مجاهيل أكثر، لذا فإن هذا السند ليس بمعتبر بل هو ضعيف، وعليه تصبح الرواية مؤيداً جيّداً ولا ترقى إلى مستوى الدليل، وهذا هو حالها بالنسبة إلى المسألة الآتية أعنى الرجوع إلى الكفاية .

٣. روى الفضل بن الحسن الطبرسي، في مجمع البيان: «في قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا). قال المروى عن أئمتنا، أنه الزاد والراحله، ونفقه من تلزمه نفقته، والرجوع إلى كفاية...»^(١) والرواية مرسله، والتعبير

بقوله المروى يدل على أن ما رواه لم يكن من إمام واحد.

ويحتمل أن تكون هذه الرواية متّخذة من روايات سابقه كتلك الواردة في الرجوع إلى الكفاية وروايات الزاد والراحله .

بقيت هنا عدّة أمور :

الأمر الاول :

هل يتعلّق هذا الحكم بواجب النفقه الشرعى، أم أنه يتعدّاه ليشمل الأشخاص الذين يُعدّون بحكم العرف من عياله ؟

كما لو كان له أخ فاستشهد، فيقوم هو برعايه أبنائه، وهذا ليس من الواجب

١- الوسائل : ٨، الباب ٩ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

الشرعى بشيء بل إنَّ العرف هو الذى حكم بأن يتعهد بإداره حياتهم ومعيشتهم . فهل تدخل أمثال هذه الأمور فى الاستطاعه ؟
 اختلفت الأدله فى ما تقتضيه من أحكام فى هذا المورد، فبعضها يقول : بأنهم مشمولون بشرط الاستطاعه، بينما يقول البعض الآخر: بأنهم غير مشمولين .

فالدليل الأول، والذى هو الإجماع، يقتضى عدم الشمول ؛ لأنه دليل لئبى لإطلاق فيه فلا يدلّ إلّا على القدر المتيقن فيقتضى عدم شمول شرط الاستطاعه لواجبى النفقه العرفيه .

وأما الدليل الثانى، وهو عدم صدق عنوان الاستطاعه فيختلف باختلاف المباني، فإن قلنا: إنَّ الاستطاعه شرعيه، يشمل شرط الاستطاعه واجب النفقه شرعاً فقط ولم يشمل غيره . وإن قلنا إنَّها عرفيه شمل الشرط أبناء الأخ حسب الفرض، حيث إنَّ العرف لا يقبل أن لا ينفق عليهم ليذهب إلى الحجّ .

وأما الدليل الثالث، وهو تقدّم نفقه الواجب (حقّ الناس) على وجوب الحجّ (حقّ الله)، وذلك فى الحكم الذى يقضى بتقديم حقّ الناس الشرعى على حقّ الله عند تقابلهما، فإن هذا الدليل يشمل واجبى النفقه شرعاً فقط، لأنّ أبناء الأخ وإن لم يكونوا من واجبى النفقه شرعاً إلّا أنّهم من واجبى النفقه عرفاً.

وأما الدليل الرابع، فهو قاعده «لا حرج» ويشمل أيضاً غير واجبى النفقه شرعاً.

وأما الدليل الخامس، وهو الروايات فمقتضاها شمول واجبى النفقه الشرعيين فحسب فلفظ «العيال» يطلق على واجبى النفقه شرعاً دون غيرهم، وإن شككنا فى الشمول وعدمه نحكم بعدم الشمول ؛ لأنه هو الأصل .

ويجب فى التفريعات الفقهيّه أن نتبع دلالة الأدله فإن بعض الأدله هنا تفيد الشمول دون البعض الآخر.

وعليه فهل تتعارض نتيجة الدليلين العامّين مع نتيجة الأدله الثلاثه الخاصه ؟

لا ليس هناك تعارض بين النتيجة، وذلك لأن كلا- النتيجة مثبتتين ولا تعارض بين المثبتين، لذا فإن نفقه كل من واجب النفقه شرعاً، ولازم النفقه عرفاً، شرط في الاستطاعة .

الأمر الثاني :

لو تطوّع العيال بالتقشّف، أى أنهم آثروا حياه ضنكه أقل مما هو شأنهم وقنعوا بها، حتى يتمكن رب البيت من الحجّ، هل يتحقق شرط الاستطاعة ؟

هذا الأمر يختلف بالنسبه إلى من يتكفلهم من العيال، فكما بينا فى باب نفقات النكاح، أنّ نفقه الزوجه حقّ ودين، وأمّا نفقه الأب والأمّ حكم، والفرق بين الحق والحكم يكمن فى أنّ الحق يمكن إسقاطه، وأمّا الحكم فلا؛ لأنّه صادر من قبل الله تعالى فلا مجال لاسقاطه .

وعليه أنّ نفقه الزوجه حقّ ودين، ويجوز لها أن تسقطه، أمّا الأب والأم والأبناء فنفتهم حكم لا يقبل الاسقاط، ومن هنا فإنّ تنازلت الزوجه عن حقّها ووهبته للزوج ليتمكن من الذهاب إلى الحج يسقط عنه شرط نفقتها، ولكن بالنسبه للأب والأم والأطفال فلا- يمكن ذلك حتى إذا ما وهبوه نفقتهم لأنّها حكم، وبالتالي فلا تسقط عنه ويبقى شرط نفقتهم حائلاً دون تحقّق الاستطاعة وينتهى به الأمر إلى عدم وجوب الحجّ عليه .

الأمر الثالث :

لو كان هناك شخص آخر ينفق على العيال، كأن يكون أبواه ثريين ويتكفلان بنفقه العيال، هل يصبح الشخص فى هذه الحالة مستطيعاً؟

حسب القاعده تحصل الاستطاعه له، لأنّ الأدلّه القائله بوجوب امتلاكه لنفقه عياله، منصرفه عن هذا المورد؛ لأجل أنّ الروايه تقول : لو أنّ شخصاً أنفق على عياله عند ذهابه إلى الحجّ لما جاعوا، وحسب الفرض هنا ينفق شخص آخر على

العيال فلن يعتربهم الجوع . وعليه أنّ الأدله منصرفه عمّا نحن فيه، وبذلك يصير هذا الشخص مستطيعاً.

هنا إشكال تلزم معالجته، قلنا إنّ تحصل الاستطاعه وتحسب الحجّه على أنّها حجّه الإسلام، لو تكفّل فاعل خير بنفقه العيال . ونحن قلنا فى مباحث الحجّ البدلى أنّه لو ملك نصف تكاليف الحجّ وبُذِل له النصف الآخر منها، لا يكون حجّه حجّ استطاعه ولا حجّ بذل ؛ فالإشكال هو أنّه على الفرض الأول أيضاً لا يكون حجّ استطاعه ولا بذل، فيما إذا تكفّل شخص خير بنفقه العيال، وأنفق هو ما عنده على الزاد والراحله !

الجواب : قد قلنا فى الحجّ البدلى : إنّ قوله «عرض عليه الحجّ» يعنى قدّم له جميع نفقه الحجّ أمّا ما نحن فيه فالشخص من عنده دفع تكاليف الحجّ كامله، فلم يكن حجّاً بذلياً، وأمّا نفقه العيال فهى منصرفه عن أن تكون من صميم نفقه الحجّ ؛ لأنّه لها دليل خاص وعليه أنّه فى موردنا هو بنفسه تكفّل جميع نفقه حجّ نفسه، وعلى فرض تكفّل خمسين بالمائه من نفقه الحجّ فليس هو حجّ بذل، حتّى يردّ الإشكال، ولا حجّ استطاعه !

الأمر الرابع :

لا يشترط توفّر نفقه العيال فى الحجّ البدلى، ولكن ما السبب فى ذلك ؟

الجواب : إنّ نفقه العيال تكون جزء من شرط الاستطاعه فى المواضع التى يرغب فيها الشخص فى أخذ نفقه العيال و صرفها فى الذهاب إلى الحجّ، أمّا فى الحجّ البدلى فالأمر ليس كذلك، بل أنّ باذل المال يتكفّل بنفقه حجّ المبدول له لا بنفقه عياله، وليس للمبدول له الحقّ فى إنفاق المال المبدول للحجّ فى نفقه العيال، وحسب الفرض أنّ ذهاب الشخص للحجّ لا يحدث تغييراً سلبياً فى حال عياله، وعند ذلك تتحقق الاستطاعه البذليه له، فلا دليل على شرطية نفقه العيال فى الحجّ البدلى .

المسألة: ٣٩ الرجوع إلى الكفايه

(المسألة: ٣٩) الأقوى اعتبار الرجوع إلى الكفايه من تجاره، أو زراعه، أو صنعه، أو منفعه ملك، كبستان ودكان ونحوهما، بحيث لا يحتاج إلى التكفّف، ولا- يقع في الشدّه والخرج، ويكفى كونه قادراً على التكبّب اللائق بحاله، أو التجاره باعتباره ووجاهته . ولا يكفى أن يمضى أمره بمثل الزكاه والخمس، وكذا من الاستعطاء كالفقير الذى من عادته ذلك، ولم يقدر على التكبّب، وكذا من لا- يتفاوت حاله قبل الحجّ وبعده على الأقوى، فإذا كان لهم مؤونه الذهب والإياب، ومؤونه عيالهم لم يكونوا مستطيعين، ولم يجر حجّهم عن حجّه الإسلام .

تصوير المسألة :

وهي (المسألة : ٥٨) من العروه وفيها ثلاثه فروع :

الفرع الأول :

هل يكون الرجوع إلى الكفايه شرطاً؟ إنّ السيّد الماتن بقوله : (الأقوى) أفتى بشرطيه الرجوع إلى الكفايه، أى يشترط أن لا تتغيّر أوضاعه المعيشيّة نحو الأسوء، بحيث يصدق عليه أنّه محتاج، وقد أتى لذلك بالعديد من الأمثله، كالتجاره، والزراعه، والصناعه، والتجاره، هي بالاعتبار والوجاهه وهم الذين يواصلون أعمالهم ويديرون حياتهم دون رأس مال، وهناك أمثله أخرى لذلك، مثل : الذين يديرون حياتهم من الموقوفات، والنذور، أو حتى ربّات البيوت اللاتى يعتمدن على النفقه، فالأمثله لا تنحصر فيما ذكرها السيّد والتي ذكرها هي من أوضح المصاديق .

هذا الفرع هو عين ما ورد في العروه خلافاً للفرعين الثانى والثالث .

الفرع الثانى :

هل يعد الذى يدير شؤون حياته من الخمس أو الزكاه - كطالب العلوم الدينيه -

مستطيعاً ويتوفّر فيه شرط الرجوع إلى الكفايه أم لا؟ بعض أصحاب الحواشي على العروه، والسيد البروجردى وكذلك السيد الماتن يرون أنه لم يتوفّر فيهم ذلك، بل أنّ بعض المحسّنين على العروه يرون عدم استطاعه هؤلاء مطلقاً.

الفرع الثالث :

إنّ الذى لا- تتفاوت حاله بالذهاب إلى الحجّ فمعيشته تدور على اليسير من المال فمن هذا أيضاً لا يعد مستطيعاً؛ لأنّه ليس مصداقاً للرجوع إلى الكفايه كما يقول السيد الماتن وبعض المحسّنين .

ولندرس كلّ فرع على حدّه :

أمّا الفرع الأوّل :

يلزم قبل كلّ شيء أن نبيّن أصل المسأله وأدلتها حتى تتضح لنا فروعها، أى يجب أن نعرف بأنّ الرجوع إلى الكفايه شرط، ومن ثمّ نصل إلى ما يتفرّع عليه .

أقوال الفقهاء :

إنّ مسأله شرطيه الرجوع إلى الكفايه مشهوره تقريباً، ولكن هناك بعض من كبار الفقهاء قد خالف في ذلك، ومن العجب أنّ الشيخ الطوسى ادعى الإجماع عليه وقد عارضه في ذلك ما قاله ابن ادريس حيث قال : لم يوافق أحداً! أى أنّ الإجماع قام على خلافه .

يقول الشيخ الطوسى ؛ :

«من شروط وجوب الحجّ الرجوع إلى الكفايه زائداً على الزاد والراحله، ولم يعتبر ذلك (أى الرجوع إلى الكفايه) أحدً من الفقهاء (أى فقهاء الجمهور)^(١) إلّا ما

حكى عن ابن سريج أنّه قال : (لو كانت له بضاعه يتّجر بها ويربح قدر كفايته

١- فى حين أن بعض فقهاء الجمهور يعدّونه شرطاً.

اعتبرنا الزاد والراحله فى الفاضل عنها ولا يحجّ ببضاعته) وخالفه جميع أصحاب الشافعى . دليلنا إجماع الفرقه، وأيضاً الأصل براءه الذمه (١) .

يعنى ببراءه الذمه أنه لو شككنا فى الشرطيه ينتج عنها الشكّ فى المشروط، والشكّ فى ما نحن بصدده شكّ فى شرط الاستطاعه، والشكّ فى الاستطاعه شكّ فى أصل الحجّ، وفى هذه الحاله الأصل هو البراءه .

وعبارة ابن ادريس فى السرائر كما فى مختلف العلامه هى : «إنّ هذا المذهب (مشيراً إلى كلام الشيخ) لم يذهب إليه أحد من أصحابنا سوى الشيخ فى النهايه والجمل» (٢) .

نحن نرى أنّ الخطأ ليس من الشيخ، وإنّما من السرائر، وذلك لأنّ جمعاً من قدماء الأصحاب، وجماعه من المتأخرين يقولون بشرطيه الرجوع إلى الكفايه، وقد صرح النراقى بذلك، وقال :

«الحق اشتراط الرجوع إلى صنعه أو عقار، أو نحوهما مما تكون فيه الكفايه ... وفقاً للشيخين الحلبي والقاضى (ابن بزّاج) وابنى زُهره، وحمزه، وسعيد (صاحب الجامع)، وهو ظاهر الصدوق أيضاً، وفى المسالك أنه مذهب أكثر المتقدّمين، وفى الروضه (شرح اللمعه) أنه المشهور بينهم ... وعن الخلاف، والغنيه، إجماع الإماميه عليه» (٣) .

فيتضح أنّ الإجماع قد نقل عن الشيخ فى الخلاف، وعن الغنيه أيضاً.

وهناك من فقهاء الجمهور قد وافقنا على ذلك، فمن الموافقين على هذا الشرط هو ابن قدامه حيث يقول : «ومن له عقار يحتاج إليه لسكناه، أو سكنى عياله، أو يحتاج إلى أجرته لنفقه نفسه أو عياله ... لم يلزمه الحجّ» (٤) ، فهو يشترط الرجوع إلى الكفايه.

١- الخلاف : ٢/٢٤٥ .

٢- مختلف الشيعه : ٤/٥ و ٦ .

٣- مستند الشيعه : ١١/٣٥ .

٤- المغنى : ٣/١٧٢ .

وقد نقل صاحب الجواهر عدم الاشتراط عن السيّد المرتضى، وابن ادريس وابن أبي عقيل، وابن جُنيد والمتأخرين .

والمحقق كما في متن الجواهر يقول : «إنَّ عدم الشرطية أولى»^(١) .

وبهذا قد خالف الشرطية، كما يستشف من صدر عبارته شيخ الجواهر عدم ميله للشرطية.

وقد تقدّم منّا أنّ ابن ادريس في السرائر حاله حال السيّد المرتضى ومن اتّبعه في عدم اشتراط الرجوع إلى الكفاية، وهذه عبارته
ابن إدريس :

«والذي يقوى في نفسي، وثبت عندي، وأختاره وأفتى به، وأعتقد صحته، ما ذهب إليه السيّد المرتضى واختاره ؛ لأنّه إجماع
المسلمين قاطبه...»^(٢)

وقد أوضحنا أنّ رأيه بعيد عن الصواب ؛ لأنّ جماعه من فقهاء الشيعة قد قالوا باشتراطه، وأمّا أهل السنّة والجماعه فقد قال به كل
من أحمد بن حنبل، وابن قدامه في المغنى، - وهو من أتباع أحمد - حيث أفتيا بالشرطية، كما أنّ هناك آخرون قد أفتوا
بذلك^(٣) .

زبده القول :

أنّ مجموعته كبيره من الفقهاء تقول باشتراط الكفاية، كما أنّ هناك مجموعته أخرى ليست بالقليله تقول بعدم اشتراطها، وأمّا
فقهاء الجمهور فأكثرهم يذهبون إلى عدم ذلك .

الدليل على الشرطية :

١. أصل البراءة

لو لم يقدّم دليل وشككنا في وجوب الحجّ على من ليس له الرجوع إلى الكفاية،

١- جواهر الكلام : ١٧/٣٠٨ و ٣٠٩ .

٢- السرائر : ١/٥٠٨ .

٣- المجموع : ٧/٤٨ ؛ المغنى : ٣/١٧٣ .

ففى هذه الحال الأصل الجارى هو البراءه لأنه الأصل فى الشبهات الحكيمه الوجوبه حتى عند الاخباريين .

٢. الآيه الكريمه

إِنَّ الْآيَةَ الْكُرِيمَةَ تَقُولُ : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فهل الرجوع إلى الكفايه يُعد جزءاً من الاستطاعه ؟

إِنَّ الرَّجُوعَ إِلَى الْكُفَايَةِ - وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ فِيهِ الْفُقَهَاءُ - عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الأول : لو أَنَّ شَخْصاً بَاعَ مَحَلَّ عَمَلِهِ، أَوْ أَنْفَقَ رَأْسَ مَالِهِ لِيَذْهَبَ إِلَى الْحَجِّ، وَعِنْدَ الرَّجُوعِ اضْطُرَّ إِلَى التَّسَوُّلِ أَوْ الْاِقْتِرَاضِ ؛ فَإِنَّ الْعُرْفَ لَا يُعَدُّ هَذَا مُسْتَطِيعاً، وَالِاسْتِطَاعَةَ أَمْرٌ عَرْفِيٌّ، كَمَا أَسْلَفْنَا، إِضَافَةً إِلَى أَنَّ سِيرَةَ الْمُسْلِمِينَ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا يُوْجَدُ فِقْهِيٌّ وَاحِدٌ يَفْتِي بِمِثْلِ هَذَا حَتَّىٰ لَوْ كَانَ مِنْ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ شَرْطِيَّةِ الرَّجُوعِ إِلَى الْكُفَايَةِ .

الثانى : لو أَنَّ شَخْصاً فَقِيراً حَصَلَ عَلَى مَالٍ، فَدَارَ أَمْرُهُ بَيْنَ أَنْ يَسْتَشْتَرِيَ هَذَا الْمَالَ لِيَنْفِقَ مِنْ رِبْحِهِ عَلَى عِيَالِهِ أَوْ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْحَجِّ ؛ لِيَعُودَ مِنَ الْحَجِّ فَقِيراً، فَهَلْ يُعَدُّ مِنْ هَذَا حَالُهُ مُسْتَطِيعاً؟ الْعُرْفُ لَا يُعَدُّ مِثْلَ هَذَا الشَّخْصِ مُسْتَطِيعاً بِحَالٍ .

الثالث : وَهَنَّاكَ فَرَضَ آخَرَ: لَوْ أُعْطِيَ فَقِيرٌ مَالاً لِيَحْجَّ بِهِ مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَقٌّ فِي إِتْفَاقِهِ عَلَى عِيَالِهِ (كَمَا لَوْ كَانَ بَدَلاً مُشْرُوطاً أَوْ نَذْراً أَوْ وَقْفاً لِلْحَجِّ)، فَهَلْ هَذَا الشَّخْصُ مُصَدِّقٌ لِلْمُسْتَطِيعِ ؟ نَعَمْ، إِنَّهُ مُصَدِّقٌ لِلْمُسْتَطِيعِ ؛ فَلِاسْتِطَاعَةِ لَهَا سَبِيلًا، فَإِنَّهُ سِوَاءَ أَخْذِ الْمَالِ أَوْ لَمْ يَأْخُذْ لَنْ يُوْثِّرَ فِي أَوْضَاعِهِ الْمَعِيشِيَّةِ، وَفِي هَذَا يَشْبَهُ الْحَجَّ الْبَدَلِيَّ .

٣. قاعده العسر والحرص

على فرض أن الآيه قاصره عن الدلاله على اشتراط الرجوع إلى الكفايه، أليس ذهاب الشخص إلى الحج، بيع بيته وأسباب معيشته وإتفاق رأس ماله، يوقعه وعياله فى عسر وحرص ؟ فعلى فرض إطلاق الآيه فإنه يقيد بدليل لا حرج، وكذلك الحال

فى الوجه الثانى فإن قاعده لا حرج حاكمه فتسقط وجوب الحجّ فى حال عدم توفر هذا الشرط .

وفى هذا الصدد وردت خمس روايات جميعها ضعيفه سندا ولكنها متضافره :

١. عن أبى الربيع الشامى قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فقال : ما يقول الناس ؟ قال : فقلت : له الزاد والراحله قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : «قد سئل أبو جعفر عن هذا فقال : هلك الناس إذاً، لأن كان من كان له زاد وراحله قدر ما يقوت عياله ويستغنى به عن الناس ينطلق إليهم فيسلبهم إياه، فقد هلكوا إذاً». فقيل له : فما السبيل ؟ قال : فقال : «السعه فى المال إذا كان يحجّ ببعض ويبقى بعضاً لقوت عياله» (١).

أما سندا، فالروايه ضعيفه بأبى الربيع (لأنه مجهول الحال .

وأما دلاله فظنّ كثيرون أنّ الروايه تحكى عن قوت العيال ولا شأن لها بالرجوع إلى الكفايه، فلا تدلّ عليه ولكن هناك ثلاث نقاط فى الروايه يمكن الاستدلال بها على المطلوب وهو لا على شرطيه قوت العيال فحسب، بل على شرطيه الرجوع إلى الكفايه أيضاً :

ففى الروايه : «قدر ما يقوت به عياله، ويستغنى به عن الناس»، ضمير «يستغنى» عائد على الشخص الحاجّ، فيكون المعنى : أن يستغنى الحاجّ بعد رجوعه عن الناس، أى الرجوع إلى الكفايه .

وقد ورد فيها أيضاً: «يحجّ ببعض ويبقى بعضاً لقوت عياله»، فهل قوت العيال مطلق أم مقيد بذهابه إلى الحجّ ؟ فإن قلت : إنّه مطلق، دلت الروايه على شمول الشرط لزمان سفره، وما بعد رجوعه، أى الرجوع إلى الكفايه . وأما إن قلت : مقيد، فتقتصر دلاله الروايه على زمان السفر وحسب، وهذا التقييد يحتاج إلى دليل.

كما شُبِّهَ الْحَجُّ فِيهَا بِالزَّكَاةِ : «فقد وضع النصاب حتى يتمكن من توفير نفقه العام»، وهي إشارة إلى النفقه طوال العام لمن يحج، وهذا يعني رجوعه إلى الكفايه .

وعليه، وبالرغم من أن الروايه لم تصرّح بالرجوع إلى الكفايه، إلا أنّها بملاحظه الشواهد الثلاثه يمكن أن يستفاد منها الرجوع إليها.

الروايه الثانيه هي نفس الروايه السابقه، ولكنّها وردت عن المفيد بإضافات، ولروايه المفيد دلالة واضحه في الرجوع إلى الكفايه :

٢. ورواه المفيد فيالمقنعه عن أبيالربيع مثله، إلا أنه زاد بعد قوله : «ويستغنى به عن الناس»: «يجب عليه أن يحجّ بذلك ؟ ثم يرجع فيسأل الناس بكفيه، لقد هلك إذا...»(١) .

٣. عن عبدالرحيم القصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سأله حفص الأعور، وأنا أسمع عن قول الله عزوجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) قال : «ذلك القوه في المال واليسار، قال : فإن كانوا موسرين فهم ممن يستطيع...»(٢) .

أما سنداً: فعبد الرحيم مشترك بين عشره، تسعه منهم مجاهيل .

وأما دلالة فلو أنّ شخصاً كان له من المال ما يكفي لزاده وراحلته ولكنه بعد رجوعه من الحجّ اضطرّ إلى التسول، فهذا الشخص لا هو بالغنى ولا بالموسر. فنحن نرى أنّ هذه الروايه أيضاً تدلّ على الرجوع إلى الكفايه وإنّ لم تُذكر بين الروايات الداله عليها ولم يُستدل بها.

٤. عن الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام في حديث شرائع الدين قال : «وحجّ البيت واجب على من استطاع إليه سبيلاً، وهو الزاد والراحله، مع صحه البدن، وأن يكون للإنسان ما يخلفه على عياله وما يرجع إليه من حجّه»(٣) .

١- الوسائل : ٨، الباب ٩ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٢.

٢- الوسائل: ٨، الباب ٩ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٣.

٣- الوسائل : ٨، الباب ٩ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

أما سنداً: فالأعمش ثقة ولكن في السند العديد من المجاهيل .

وأما دلالة فالرواية صريحه في الرجوع إلى الكفايه .

٥. وعن الطبرسى في مجمع البيان في تفسير الآيه الشريفه، قال : المروى عن أئمتنا :: «أنه الزاد والراحله، ونفقه من تلزمه نفقته، والرجوع إلى الكفايه ؛ إما من مال أو ضياع أو حرفه ...» (١).

هذا الحديث باحتمال قوى مأخوذ من الأحاديث السابقه وهو ضعيف سنداً.

بعد وضوح التصريح مع وضعف السند في هذه الروايات، فهل تكون مقبوله أو لا؟ نحن نعتقد: أن الروايات عندما تكون متعدده ومذكوره في الكتب الأربعة، وقد عمل بها المشهور علاوه على موافقتها من الممكن أن يُستدلّ بها، وحتى إن لم تقبل الروايات كدليل مستقل فهي على أقل تقدير، مؤيد حيث إن إطلاق الآيه ودليل

لا حرج أدله لا بأس بها، فالمسأله حسب القول بوجوب الرجوع إلى الكفايه ثابتة لا شبهه فيها.

تنبيه : لو قمنا بتبسيط شرط الرجوع إلى الكفايه وعرضناه على المخالف، فمن المستبعد جداً أن لا يقبل به، وذلك لأن الشخص الذى لا يملك قوت عياله، ولا يملك ما يكفيه ويكفيهم إن عاد إليهم، لا يعدّ عند الناس مستطيعاً.

تساؤل هام : ما هي الفتره الزمنيه التي يصدق عليها الرجوع إلى الكفايه ؟ هل هي سنه بعد الحجّ أو أنها ما بقى من العمر أو إلى زمان يعتدّ به ؟ وهذا الغموض أصبح ذريعه للقول للحكم بعدم شرطيه الرجوع إلى الكفايه واستدلّوا بأنه لو كان شرطاً لما أمكن أن يكون غامضاً.

الأقوال فى عدم الشرطيه :

قد أسلفنا أنه قال بعدم شرطيه الرجوع إلى الكفايه من القدماء كل من السيد

المرتضى، وابن إدريس، ومجموعه أخرى من المتأخرين : كالمحقق، وصاحب الجواهر. وللمحقق عبارة عجيبة فى ذلك، حيث يقول : «هل الرجوع إلى كفايه من صنعه أو مال أو حرفه، شرط فى وجوب الحجّ؟ قيل : نعم، لروايه أبى الربيع الشامى، وقيل : لا؛ عملاً بعموم الآيه وهو الأولى» (١).

وقوله : قيل، يشعر بالتضعيف مع أنّ جماعه عظيمه من الفقهاء ذهبوا إلى ذلك، وقد ناقش روايه أبى الربيع فحسب، مع أنّ روايات أخرى تدلّ على الشرطيه وهى أكثر وضوحاً من روايه أبى الربيع مثل روايه الأعمش !

وأما قوله : «عملاً بالعموم»، يعنى أنّ العموم يقتضى عدم اشتراط الرجوع إلى الكفايه ! وأما قوله : فهو الأولى، يعنى عدم شرطيه الرجوع .

عدم الشرطيه :

١. عموم الآيه

تقول الآيه : (مَنْ آسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) يعنى طريق ووسائل الذهاب، وهذا لا ارتباط له من قريب أو بعيد بالرجوع إلى الكفايه .

يلاحظ عليه : لا وجود لعرف يقول : بأنّ الآيه تعمّ الفاقدين للرجوع إلى الكفايه، لأنّ القائل بذلك لن يستطيع قبول تبعات هذا القول . والواقع أنّ صور وأوجه المسأله لم تعالج بما ينبغى، فعلى سبيل المثال، لو لم يكن الرجوع إلى الكفايه شرطاً، يتوجب على الذى يسكن داراً يملكها أن يبيع داره فيكون عند ذلك مستطيعاً وعليه أن يذهب إلى بيت الله حاجاً! فلا فرق حينئذ بينه وبين ذلك الشخص الذى لا يملك داراً، فلا يشتري بما حصل عليه من مال داراً بل يذهب به إلى الحجّ ! وعلى هذا الأساس لا يمكن القول بعموم الآيه، فإنّ هذين الشخصين خارجان عن إطار مصاديق الآيه .

الروايات العامه على طائفتين :

أ) التي ورد فيها: عنده ما يحجج به

جاء في الروايات أنّ له من المال ما يمكنه من الحج، ولم تذكر الروايات شيئاً عما يكون بعد رجوعه، ومنها :

... قال : «يكون له ما يحجج به ...» (١) وقد استفادوا من هذه الروايه الإطلاق .

... قال : «أن يكون له ما يحجج به ...» (٢) هذه الروايه أيضاً مطلقه بحسب زعمهم .

ب) التي قالت : له زاد وراحله

روى الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فى كتابه إلى المأمون قال : «وحج البيت فريضه على من استطاع إليه سبيلاً والسبيل : الزاد والراحله مع الصحه» (٣) .

والروايه مطلقه ليس بها إشاره للرجوع إلى الكفايه .

وروى السكونى عن أبى عبدالله عليه السلام قال : سأله رجل من أهل القدر (الجبريه) فقال : يا بن رسول الله أخبرنى عن قوله الله عزوجل (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) أليس الله جعل لهم الاستطاعه ؟ فقال : «ويحك إنما يعنى بالاستطاعه : الزاد والراحله، ليس استطاعه البدن» (٤) .

والروايه مطلقه ولم تشر للرجوع إلى الكفايه، كسابقاتها.

يلاحظ عليه :

إن أقصى ما يُستفاد من هذه الروايات هو الإطلاق، ونحن نقيد الإطلاق بقاعده «لا-حرج» أوبالروايات السابقه، لأنها لا تقيد الروايات المطلقه وحسب، بل حاكمه عليها.

- ١- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرايطه، الحديث ١.
- ٢- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرايطه، الحديث ٣.
- ٣- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرايطه، الحديث ٦.
- ٤- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرايطه، الحديث ٥.

ولصاحب الجواهر جواب غريب فى ردّ قاعده «لا- حرج»، حيث يقول: كما أن الواضح عدم الحرج خصوصاً بعد ملاحظه ما ضمنه الله من الرزق»(١).

فلو كان الأمر على هذا الوجه، فليكن ذلك فى أصل مسأله الحجّ، أى أنّ الشخص وإن لم يكن له الزاد والراحله، عليه الذهاب إلى الحجّ؛ فالله يتكفّل رزقه!!!

تنبيه: بالرغم من أنّ روايات النفقه على العيال قليلة إلا أنّ الفقهاء قد قبلوها واشترطوا جميعاً نفقه العيال.

أمّا قضيه «الرجوع إلى الكفايه» فإنّهم يردون رواياتها؛ لقلتها إضافة إلى ما يوردونه من إشكالات عليها؛ فالسيد الحكيم مثلاً أشكل على هذه الروايات، فإنّه قدس سره يرى أن روايه أبى الربيع لا تدلّ على الرجوع، وإنّما تدلّ على نفقه العيال فقط. فقال: «أمّا الخبر فظاهر فى نفقه العيال حال السفر»(٢).

قلنا: اثبتنا أنّ هذه الروايه تدلّ - من خلال ابراز ثلاث نقاط - على نفقه العيال، والرجوع إلى الكفايه.

كما أنّه يرى أنّ روايه المفيد تتعارض مع روايه أبى الربيع. فقال: «وأمّا المرسل فى المقنعه فالموثوق به أنّه عين الخبر المذكور، وحينئذ يشكل الاستدلال به للتعارض فى النقل»(٣).

قلنا: إنّ روايه المفيد صرّحت بجلاء ووضوح «بشرطيه الرجوع إلى الكفايه»، وهى فى الواقع روايه بنسختين من المقنعه، جاء فى إحداهما ما لم يرد فى الأخرى، فدار الأمر بين تقديم النسخه التى فيها نقص والنسخه التى فيها زياده وهناك أصل عقلاى يقول: بأنّ الأصل عدم الزيادة، أى أنّ التقطيع والنسيان جائز الوقوع، وأمّا

١- جواهر الكلام: ١٧/٣٠٩.

٢- مستمسك العروه الوثقى: ١٠/١٦٢.

٣- مستمسك العروه الوثقى: ١٠/١٦٢ المصدر نفسه.

الزيادة فى الروايه فممتنع ؛ فلو دار الأمر بين الزيادة والنقيصه، فيقدم ما فيه الزيادة . ولو فرضنا وجود التعارض - جدلاً وذلك لأنه لا تعارض فى البين - فالصواب مع ما فيه الزيادة للأصل، وفى الواقع لا زياده فى البين !

وفى تعقيب له على روايه الطبرسى، قال السيد الحكيم قدس سره : «وأما مرسل مجمع البيان، فعده من قسم الخبر لا يخلو من اشكال، لظهوره فى كونه من باب بيان المضمون بحسب فهم الناقل، فهو اشبه بالفتوى من الخبر!» (١).

قلنا: يقول المرحوم الطبرسى «المروى عن أئمتنا» فهذه روايه ولكن أقصى ما يمكن قوله إنها من قبيل النقل بالمعنى، والنقل بالمعنى فى الروايات لا غبار عليه، فقد أجاز الإمام عليه السلام النقل بالمعنى فى حال حفظ الراوى مضمون الروايه (٢).

٣. الإجمال فى الرجوع إلى الكفايه

هذا هو الدليل الثالث للقائل بعدم الشرطيه وهو أنّ الرجوع إلى الكفايه أمر مجمل ولم تحدد له مدّه زمنيه، ولا يمكن أن يكون المجمل شرطاً.

قلنا: هذه المسأله جديره بالتأمل ! فلماذا لم يقدّم القائل بشرط الرجوع إلى الكفايه ببحثها ليحدد المدّه الزمنيه التى يلزم استمرار الكفايه فيها؟

قد يقال : إنّ المراد من الفتره الزمنيه هو السنه، لأنّ ملاك الفقر والغنى فى الشرع هو العام، ومن هذا الباب كان من حقّ من لا يملك قوت سنته أن يستفيد من الزكاه .

ويمكن القول : إنّ الملاك الذى تتبّعه ليس الغنى والفقر، لأنّ الروايات لم تتحدّث عنهما، بل تتبّع العرف، ويكفى المقدار الذى يصدق عليه العرف بأنّ حياه ذلك الشخص لم تتدهور وأحواله المعيشيه لم تختل ؛ لذا فالزمان كذلك ليس ملاكاً، بل يكفى أن يحكم العرف عليه أنه صاحب كفايه أولى كذلك .

١- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١٦٢.

٢- راجع : الكافى : ١/٥١ (ط - الاسلاميه).

نحن نعتقد بوجوب الرجوع إلى الأدله، وذلك لأنّ الشكّ في الفروع متى ما حدث، استلزم الرجوع إلى أصل المسأله وأدلتها. فإن كان الدليل هو العسر والجرح، فالمدار هو عدمهما، أى : يجب أن لا- يقع الحاج بعد عودته فيهما، وإن كان الدليل هو الروايات، فقد صرّحت الروايات بأن عوده الحاج يجب أن تكون رجوعاً إلى الكفايه، وظاهره أمر عرفي لا يعنى الفقر والغنى، أى : أن لا- يقول العرف أنّ هذا الحاج قد أخلّ بحياته أو أطاح بنظمها، لذا فليس فيه إجمال وإن لم يكن باستطاعتنا تحديده بزمان .

وللشهيد الثانى كلام جيد فى هذا الخصوص، فقد أعطى المسأله حقّها، حيث أبان ما أشرنا إليه بصراحه أكثر، فمن ذلك قوله :

«ما المراد بالكفايه عند القائل بها؟ ليس فى كلامهم تصريح بشىء، فيمكن أن يكون مؤونه السنه قوّه أو فعلاً؛ لأنها الكفايه والغنى الشرعيان، ويمكن اعتبار ما فيه الكفايه عاده بحيث لا يحوجه صرف مال الحجّ إلى سؤال الناس كما تشعر به روايه أبى الربيع»(١).

والحاصل : عندما لا يتسبب صرف المال فى الحجّ إلى الإخلال بنظام معيشته فقد توفّر له الرجوع إلى الكفايه، وبهذا نكون قد عالجتنا مشاكل كثيره .

ومن جهه أخرى قد ذكرنا فى الحجّ البدلى أنّ الرجوع إلى الكفايه ليس من شروطه، لأنّ صرف المال فى الحجّ لا يخلّ بنظم حياته ؛ وذلك لأنّه ليس له الحقّ فى التصرف فيه فى غير مورد الحجّ . ويتّضح من هنا أنّ طلاب العلوم الدينيه والذين يعتمدون فى حياتهم على الراتب الشهرى من الحوزه، إذا تمكّنوا من الحجّ بحيث لا يخلّ نظم حياتهم وكان الراتب الشهرى كافياً لهم، فهم مستطيعون ويجب عليهم الذهاب إلى الحجّ .

الفرع الثاني :

هل يجب الحج على من يدير شؤون حياته من عوائد الخمس والزكاة، وهل يُعدّ مستطيعاً على فرض استمرار ذلك بعد العود من الحج ؟

إنّ السيّد الماتن، وبعض أصحاب الحواشي على العروه لا- يقولون بتحقيق الاستطاعة هنا، وأمّا السيّد صاحب العروه فقد قال باستطاعتهم - والحق معه -، لأنّ أدله وجوب الرجوع إلى الكفايه تشملهم .

توضيح ذلك أنّ من أدلته هو تحقّق الاستطاعة العرفيه وهي هنا متحقّقه، ومن الأدلّه أيضاً قاعده «لا حرج»، فإنّهم لا يواجهون حرجاً بعد العود، وقد كان الدليل الآخر هو الروايه، حيث قالت : «أن لا يتسوّل الناس بعد رجوعه» وهذا العنوان لا ينطبق على هؤلاء، فمن هذا المنطلق وبناء على هذه الأدله، فإنّ الأشخاص الذين يديرون عجله حياتهم من خلال ذلك، يتوفّر فيهم شرط الرجوع إلى الكفايه، وعليه فهم مستطيعون والحج واجب عليهم .

نعم، لو أنّه طالب الناس بالخمس والزكاة حال عودته، لا يُعدّ ذلك رجوعاً إلى الكفايه، لذا فمن الأفضل أن نفصل الموضوع أكثر، فنقول : لو كانت الزكاة والخمس تصل إليه بدون تقاضٍ منه وطلب، فقد تحقّق الرجوع إلى الكفايه، وهو مستطيع، وأمّا إنّ كانت تصل إليه بعد تقاضيهما، فهذا ضرب من ضروب تكفّف الناس فليس هو بالمستطيع.

الفرع الثالث :

الشخص الذى يعود من الحج، فيتكفّف الناس وإنّ كانت حياته مؤمّنه ؛ فإن ذلك لا يُعدّ رجوعاً إلى الكفايه وفيه حرج، وإنّ رضى هو به ذلك واتخذ مسلكاً لنفسه . وقد علّم من الفرع الثاني أنّ السيّد الماتن لا يعتبر التكفّف رجوعاً إلى الكفايه .

والحاصل : أنّ الرجوع إلى الكفايه يتحقّق فى الفرع الثانى دون الثالث لعدم تحقّق الاستطاعة العرفيه ولحصول العسر والحرج وعدم شمول الروايات .

المسأله :٤٠ لا يجوز لكّل من الولد والوالد الأخذ من مال الآخر

اشاره

(المسأله ٤٠): لا يجوز لكّل من الولد والوالد أن يأخذ من مال الآخر ويحيج به، ولا يجب على واحد منهما البذل له، ولا يجب عليه الحيج وإن كان فقيراً وكانت نفقته على الآخر، ولم تكن نفقه السفر أزيد من الحضر على الأقوى .

تصوير المسأله :

قد وردت المسأله بتفصيل أكثر في العروه (المسأله : ٤٠) مدعومه بالاستدلال .

وفيه ثلاثه فروع :

الأول : لا يجوز الحيج للأب بمال الابن، وكذلك العكس .

الثاني : هل يجب بذل المال على كلّ منهما ليحيج الآخر؟

الثالث : لو كان أحدهما واجب النفقه على الآخر وكانت نفقه الحيج تعادل نفقه الحضر، هل يجب الحيج على المنفق عليه أو لا؟

أمّا الفرع الأول :

يمكن تصوير الفرع فى نطاق أوسع وهو أنه هل يستطيع الأب - لأى غرض كان - أن يأخذ من أموال ابنه ويصرفها فيما يشاء؟ وليعلم أن مفروض المسأله هو ما إذا لم يكن الأب واجب النفقه وكانت تصرّفاته فى موارد لا- تُعد من الضروريات الحياتيه كالزياره مثلاً!

أقوال الفقهاء:

وقد اختلف الفقهاء فى هذا الفرع، فبعضهم جوّز وبعض آخر لم يجوّز.

وكان الشيخ الطوسى من القائلين بجواز أخذ الأب من مال ابنه ليذهب إلى الحيج فقال فى الخلاف :

إذا كان لولده مالٌ، روى أصحابنا أنه يجب عليه (أى على الأب) الحجّ، ويأخذ منه (أى من مال ابنه) قدر كفايته ويحجّ به، وليس للابن الامتناع منه، وخالف جميع الفقهاء - أى : فقهاء الجمهور - فى ذلك . دليلنا: الأخبار المرويّة فى هذا المعنى من جهه الخاصّه قد ذكرناها فى الكتاب الكبير (١) وليس فيها ما يخالفها تدلّ على

إجماعهم على ذلك، وأيضاً قوله صلى الله عليه وآله: «أنت ومالك لأبيك» (٢) .

وقوله : «ليس فيها ما يخالفها ...» أى لا توجد روايات مخالفه، هذا فى حين أنّ هناك روايات مخالفه .

وقوله : « ... تدلّ على إجماعهم على ذلك ...» يكشف عن أنّه استفاد الإجماع من نقل الروايات، وعدم وجود المخالف لها وهو الإجماع بالقاعده ! وظاهر العبارة : «أنت ومالك لأبيك» أنّها رويت من مصادر الجمهور (٣) .

قد بان إلى الآن أنّ الشيخ الطوسى فى الخلاف أفتى بالجواز وادّعى الإجماع كما ادّعى دلالة الأخبار على ذلك أيضاً.

ولكنّ صاحب الجواهر (٤) بعد نقله لعبارات المحقّق والذى يرى عدم الوجوب،

يقول : «على الأشهر بل المشهور خلافاً للمحكى عن النهايه، والخلاف، والتهذيب، والمهذب إلّا أنّ فى الأولين النصّ على الوجوب، وفى الأخير على الجواز ... لم نعرف من وافقه على ذلك غير المفيد».

ويبدو من قوله : «لم نعرف ...» التضارب لأنّه نقل من المهذب ذلك أيضاً، غير أنّه بعد الدقّه يرتفع هذا التضارب، وذلك لأنّ الذى لا يوافق المفيد فيه أحدٌ هو الوجوب، وأمّا ما نقله عن المهذب هو الجواز، فلا تضارب !

١- تهذيب الأحكام : ٥/١٥.

٢- الخلاف : ٢/٢٥٠.

٣- يلاحظ : سنن ابن ماجه : ٢/٧٦٩.

٤- جواهر الكلام : ١٧/٢٧٥ - ٢٧٧.

وما يجب قوله هو أنّ بيان الشيخ في التهذيب يدلّ على أنّ المفيد من جملة القائلين بالجواز وقد ذكر ذلك صاحب الجواهر حيث عدّ المفيد من المخالفين إلّا أنّه بعد البحث في المقنعه تبين أنّه لا أثر لهذا الرأى، ولعلّ ذلك كان لاختلاف النسخ، ومن هنا لا نستطيع القطع بهذه النسبه للشيخ المفيد، وعليه فإنّ العمده في المخالفين هما الشيخ الطوسى والقاضى فى المهذب .

ملخص الأقوال :

المشهور بين الفقهاء هو عدم جواز الأخذ من مال الولد؛ لأداء فريضه الحجّ، والمخالف فى ذلك هو الشيخ، والمفيد، وصاحب المهذب البارع .

وأما دعوى الإجماع فهى تقوم على القاعده، وعليه أنّ المشهور هو عدم الجواز. وأما المحشون على العروه فأكثرهم ذهب إلى ما ذهب إليه المشهور إلا أنّ البعض قال بما يعارض ذلك . وأما فقهاء الجمهور فذهبوا جميعاً إلى عدم الجواز.

أدله عدم الجواز:

١. الأصل

إنّ الأصل فى الأموال هو: عدم جواز التصرف فى مال الغير إلّا بعد إحراز رضاه، وهذا أصل عقلاى يؤخذ به .

٢. الآيات

قال تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) (١) ، وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) (٢) .

وطبقاً لهاتين الآيتين الشريفتين فإنّ التصرف فى أموال الغير يجب ألماً يكون إلّا بعد إحراز رضاه، حتى لا يصبح أكل للمال بالباطل، وتصرف الأب فى أموال ابنه بدون رضاه هو مصداق للأكل بالباطل .

١- البقره: ١٨٨.

٢- النساء: ٢٩.

٣. الروايات العامه

الروايه الأولى :

« ... لا يحلّ لأحد أن يتصرّف في مال غيره بغير إذنه ... » (١).

جاءت هذه الروايه ضمن حديث مفصّل عن الإمام المنتظر (عج) وهو معمول به بين الأصحاب ويُعدّ اصلاً أساسياً في التصرفات الماليه !

الروايه الثانيه :

«الناس مسلطون على أموالهم» (٢) ، وتصرف الوالد في أموال ابنه بدون إذنه خلاف

لسلطة المالك على أمواله .

وهناك تعبير آخر من قبل القدماء وهو: أن تصرف الأب في أموال ابنه مصداق للظلم . صحيح أنّ العلقه العاطفيه تجمع بين الأب وابنه، ولكنّ هذا لا يعنى أن يتصرف الوالد في أموال ولده بدون إذنه، أجل، نفقه الأب عندما يكون محتاجاً واجبه على الابن، ولكن عندما يكون تصرفه في أمواله ليست جزءاً من النفقه يكون ظلماً وعدواناً، والظلم والعدوان في منظور الآيات والروايات حرام .

٤. الروايات الخاصه

وقد وردت روايات متعدده في هذا الخصوص (٣) فيها الصحيح والضعيف ولكن

لتعددها وتضافرها لا نرى حاجه لبحث اسنادها، وهى على طائفتين :

الطائفه الأولى :

الروايات القائله بالحرمة، وتجوز التصرف بمقدار رفع الضروره والحاجه فقط، حتى إنّ النبي صلى الله عليه وآله قد وجه فيها حديث : «أنت ومالك لأبيك».

١- الوسائل : كتاب الخمس، ج٦، باب ٣ من أبواب الأنفال ، الحديث ٦.

٢- البحار: ٢/٢٧٢، ح٧.

٣- لاحظ : الوسائل : ١٢، الباب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به .

الطائفه الثانيه :

وهي روايات قليله تقتضى الجواز والوجوب .

والمهم : هل هناك من جمع دلالي بين هاتين الطائفتين أم لا؟ فيلزم البحث عن مرجحاتها.

وأما روايات الطائفه الأولى :

١. روى محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يحتاج إلى مال ابنه، قال : «يأكل منه ما يشاء من غير سرف». وقال : في كتاب علي عليه السلام «إنّ الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلّا بإذنه، والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء، وله أن يقع على جاريه ابنه إنّ لم يكن الولد وقع عليها»، وذكر أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لرجل : «أنت ومالك لأبيك» (١).

الروايه معتبره سنداً، وأما دلالة فالتعبير: «الرجل يحتاج إلى مال ابنه...» يكشف عن رسوخ فكره عدم جواز الأخذ في حال عدم الحاجه، وفي جواب الإمام تأييد وإمضاء لما كان يدور في ذهن الراوى وإن لم يرد لفظ الحاجه في جوابه عليه السلام .

إلّا أنّ ذيل الروايه : «أنت ومالك لأبيك» يدلّ بوضوح على الجواز مع أنّ صدر الروايه كان يدلّ على المنع أو - على أقل تقدير - يشعر بذلك .

٢. روى أبو حمزه الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام : «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لرجل : «أنت ومالك لأبيك» ثمّ قال أبو جعفر عليه السلام ، ما أحب أن يأخذ من مال ابنه إلّا ما احتاج إليه مما لا بدّ منه، إنّ الله لا يحب الفساد» (٢).

إنّ صدر الروايه يناسب عدم الجواز وقوله : «ما أحب» وإن لم يدل في نفسه على التحريم، إلّا أنّه بقريته ذيل الروايه دلالتة على الحرمة تامه .

١- الوسائل، ١٢، الباب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١.

٢- الوسائل : ١٢، الباب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٣. روى الحسين بن سعيد قال : سألته [يعنى أبا عبد الله عليه السلام] : ماذا للوالد من ماله ولده ؟ قال : «أما إذا أنفق عليه ولده بأحسن النفقه، فليس له أن يأخذ من ماله شيئاً، وإن كان للوالد جاريه للولد فيها نصيب، فلا يجوز له أن يطأها إلا أن يقومها قيمه تصير لولده قيمتها عليه، قال ويعلن ذلك» قال : وسألته عن الوالد أيرزأ من مال ولده شيئاً؟ قال : «نعم، ولا يريز الوالد من مال ولده إلا بإذنه، فإن كان للرجل ولد صغار لهم جاريه فأحب أن يفتضها فليقومها على نفسه قيمه ثم ليصنع بها ما شاء...» (١).

نقول : إسناد الشيخ لحسين بن سعيد صحيح، هذا من حيث السند، وأما دلالة، فعلى ضوء قوله : «لا يجوز له أن يطأها» يحرم على الوالد وطء جاريه الولد لأنه إذا كان التصرف في مال الولد جائزاً، فلماذا يحرم ذلك على الوالد، كما أن قوله :

«... إلا أن يقومها...» يدل على عدم الجواز أيضاً، وعليه فإن الصدر والذيل معاً يدلان على المطلوب وهو الحرمة !

٤. روى الحسن بن محبوب، قال : كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام : «إني كنت وهبت لابنه لى جاريه حيث زوجها، فلم تزل عندها حتى مات زوجها فرجعت إلي هي والجاريه، أفیحل لى أن أطأ الجاريه ؟ قال : «قومها قيمه عادله وأشهد على ذلك، ثم إن شئت فطأها» (٢).

نقول : إن سند الروايه معتبر، وأما دلالة فلو كان التصرف في أموال الولد جائزاً للوالد، لما كان معنى للتقويم، فيعلم من ذلك أنه ليس للوالد الحق في التصرف في أموال ولده من دون إذنه .

وأما الهبه لبنته فهي هبه لذى رحم فلا تقبل الرجوع ومن هنا وجب عليه دفع ثمنها لتصبح ملكاً له، ثم يتصرف بها كيف شاء.

١- الوسائل : ١٢، الباب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣.

٢- الوسائل : ١٢، الباب ٧٩ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١.

أمّا الروايات الداله على الجواز وهى أقل عدداً.

الروايه الأولى : وقد ذكرناها فى أول روايات الطائفة الأولى، والتي كان صدرها دالّ على عدم الجواز، وذيلها على الجواز.

الروايه الثانيه : وهى الأهم فى هذه الطائفة، فظاهرها الاختصاص بالحجّ، وقد تمسّك بها كلّ من قال بجواز تصرّف الوالد فى أموال الولد فى حجّه :

... عن سعيد بن يسار قال : قلت لأبى عبدالله عليه السلام : «أيحجّ الرجل من مال ابنه وهو صغير؟ قال : نعم، فقلت : يحجّ حجّه الإسلام وينفق منه، قال : «نعم، يحجّ منه وينفق منه، إنّ مال الولد للوالد، وليس للولد أن يأخذ من مال والده إلّا بإذنه» (١).

فهل هذا الحديث يختص بباب الحجّ حتى يقال : إنّه أخصّ ممّا عداه من الأحاديث؟

والجواب : أنّه فى هذا الحديث قرائن داله على أنّه لا يختصّ بالحجّ، بل يعم جميع التصرفات، وهى :

أولاً : لفظ (ينفق) فإنه ليس مختصاً بالحجّ أو مقيداً به .

ثانياً : أنّ الإمام يعلل الحكم بقوله : «إنّ مال الولد للوالد»، وهذه قرينه على أنّ المقصود هو جميع أقسام التصرف، وبذلك لا تكون الروايه خاصّه لتصبح نسبتها إلى الروايات الأخرى نسبه العموم والخصوص، وإنّما النسبه هى التعارض .

ثالثاً: الروايه تقول بأنّه ليس للولد أن يأخذ من مال أبيه إطلاقاً، فيعلم من خلال ذلك إطلاق صدر الروايه أيضاً.

وعليه فإنّ الروايه ليست خاصّه بموارد الحجّ، كما لا يمكن تخصيصها فى مقابل الروايات الأخرى بل تتعارض معها.

الروايه الثالثه : عن عبيس بن هشام، عن عبدالكريم، عن أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه السلام فى الرجل يكون لولده مال فأحب أن يأخذ منه، قال : «فليأخذ وإن كانت أمه حيّه فما أحب أن تأخذ منه شيئاً إلا قرضاً على نفسها» (١).

إنّ سند الروايه ودلالاتها تامان، وقوله : (فليأخذ)، ظاهر فى التصرف بلا إذن .

الروايه الرابعه : عن محمد بن سنان أن الرضا عليه السلام كتب إليه فيما كتب من جواب مسائله وعله تحليل مال الولد للوالد بغير إذنه وليس ذلك للولد لأن الولد موهوب للوالد فى قوله عزوجلّ : (يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنِثَاءً وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ) (٢)، مع أنه

المأخوذ بمؤونته صغيراً وكبيراً والمنسوب إليه والمدعو له لقوله عزوجلّ : (أُدْعُوهُمْ لِإِبْنِهِمْ) هو أقسط عندالله ولقول النبي صلى الله عليه وآله : «أنت ومالك لأبيك وليس للوالده مثل ذلك ...» (٣) .

نقول : هل أنّ الهبه فى قوله : «... الولد موهوب للوالد ...» كهبه العبيد، حيث يقال : العبد وما بيده لمولاه ؟ وذلك لأن ملكيه العبد طويله فكذلك الابن ؟ أم أنّ ذلك تعبير أدبى لطيف لتقريب المعنى إلى الأذهان، وقد وردت النسبه للذكور والإناث على حدّ سواء، فقوله : «الولد موهوب للوالد» لا يعنى الملكيه بحال .

مهما كان فقد أجاز الامام هذا الأخذ، ولكن هل أنّ هذه الأدله التى توظف فى المقام هل أنّها تثبت الحق شرعاً أم أخلاقاً؟ فى الواقع أنّ طريقه التعبير تدلّ على أنّه حقّ أخلاقى، فهذه الروايه هى إحدى الروايات فى معالجه التعارض والجمع بين الروايات هنا، فالدليل الذى جاء فى الروايه أخلاقى محض .

علماً بأنّ حديث : «أنت ومالك لأبيك» قد ورد فى أكثر من عشرين كتاب من

١- الوسائل : ١٢ الباب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٧.

٢- الشورى : ٤٩.

٣- الوسائل : ١٢، الباب ٨ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٩.

كتب أهل السنّه منها كتاب الأم للشافعي، المغنى لابن قدامه، المبسوط للسرخسي، والمجموع للنووي، وغيرها، وسنعيد الكثره في أنّ الحكم في الحديث النبوي الشريف هل هو حكم فرعي فقهي أم أنه أخلاقي؟

الروايه الخامسه : روى على بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون لولده الجاربه أيطأها؟ قال : «إنّ أحبّ، وإن كان لولده مال وأحب أن يأخذ منه فليأخذ» (١).

الروايه صحيحه سنداً؛ لأنّ الظاهر أنّ كتاب على بن جعفر كان بيد صاحب الوسائل، وأمّا دلالة فهي جيده أيضاً فيصحّ الأخذ بها.

الروايه السادسه : روى عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الوالد يحلّ له من مال ولده إذا احتاج إليه؟ قال : «نعم، ... قال : وإن كان للرجل جاربه فأبوه أملك بها أن يقع عليها ما لم يمسه الابن» (٢).

سند الروايه معتبر وأمّا دلالة، فذيل الروايه دالّ على الجواز.

وقد وردت أخبار في مستدرک الوسائل من الطائفتين متقاربه المضمون (٣).

الجمع بين الروايات :

قلنا : إنّ العمده من الأدله في جواز وعدم جواز تصرّف الأب في مال الابن هو الروايات، وهي على طائفتين، الأولى وهي أكثر عدداً تدلّ على عدم الجواز، والثانيه وهي الأقل تدلّ على الجواز ولكن هل للطائفتين جمع عرفي ودلالي أم لا؟

١- الوسائل : ١٢، الباب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٠.

٢- الوسائل : ١٢، الباب ٧٩ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٣- مستدرک الوسائل : ١٣، ح ٤ و ٥ من أبواب ما يكتسب به من الطائفه الأولى وح ١ و ٢ و ٦ و ٧ من الطائفه الثانيه . لاحظ : مستدرک الوسائل : ١٣، الباب ٦٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤ و ٥ (الطائفه الأولى).

ذكر للجمع بينها أربع طرق :

الأول : تخصيص روايات عدم الجواز العامه بروايه سعيد بن يسار، الصحيحه، والخاصه بالحج .

قلنا: هذا الجمع مرفوض ؛ لأن روايه سعيد بن يسار ليست خاصه، بل تشمل موارد غير الحج أيضاً، فليست نسبتها مع الروايات الأخرى نسبه العام والخاص، بل النسبه بينها هي التعارض، فلا يصح هذا الجمع .

الثاني : أن نحمل الروايات المجوزه على موارد القرض، وأما النافيه التي تمنع التصرف فتحمل على مورد الأخذ من دون قرض، وعليه تقدم الروايات المانعه .

قلنا: أن هذا الجمع أيضاً لا يمكن الأخذ به ؛ لأن بعض الروايات تطلق الجواز للأب بينما تقيده للأُم بالقرض، فبقريته المقابله نقول أن الأخذ للأب جائز وإن لم يكن قرضاً، وعليه فإن هذا الجمع لا يصلح حلاً لرفع التعارض بين الروايات .

الثالث : هو ما أورده صاحب الوسائل في الباب ٧٨ بقوله : يصح الجمع إذا ما توفرت ثلاثه شروط :

أولاً: أن يكون الأب فقيراً والابن يعيله .

ثانياً: أن تتساوى تكاليف السفر والحضر.

ثالثاً: أن يثبت وجوب الحج في ذمه الأب سابقاً.

يلاحظ عليه : أن في هذا الجمع تكلف، حيث لم يرد في الروايات شرط تساوى تكاليف السفر والحضر، كما أن هذا الشرط لا يصدق إلا نادراً. فمثلاً كانت التكاليف فيما سبق متساويه وذلك عندما كان الحجيج يتوجهون من المدينه إلى مكه بأعداد غفيره مشياً على الأقدام، ولكن في وقتنا الراهن، مع قلّه من يحجّ مشياً يصعب أن تجد مصداقاً للتساوى في التكاليف .

الرابع : إن الطريق التالي هو أفضل الطرق لرفع التعارض، وهو: أن ذلك يستحب

للابن، حيث إنّ الروايات المجوّزه تعبّر بـ: «أنت ومالك لأبيك» وهو حكم أخلاقي، لأنّ الأب لا يملك ابنه، والشاهد على ذلك هو تعليل الحكم فى عدد من الروايات بقوله: «أنت ومالك لأبيك» كما أنّ هناك قرائن فى الروايات نفسها تدل على أنّ الحكم أخلاقي لا فقهي الزامى . مثل «العبد وما بيده لمولاه» حيث إنّ حكم أخلاقي، فلو ارتضينا هذا الجمع، لا تصل النوبه إلى إعمال المرّجحات وإلّا فيستقر التعارض، ولا بدّ حينئذ من الأخذ بها!

الأخذ بالمرّجحات :

فى طريقه الأخذ بالمرّجحات خلاف، فالبعض يقول : إنّ إعمالها يتم حسب ترتيبها الوارد فى الأحاديث، حيث يبدأ بالشهره «خذ ما اشتهر بين أصحابك»، ثمّ بموافقه الكتاب «خذ ما وافق الكتاب»، فمخالفه للعامه «خذ بما خالف العامه».

وفى المقابل هناك من يعتقد أنّ الترتيب فى الروايه غير ملزم، وقد وردت المرّجحات على سبيل التخيير، والترتيب كان فى عباره الراوى إلّا أنّ ظاهر الأدله هو الترتيب . فإنّ كان المختار هو الترتيب، فروايات عدم الجواز أولى ؛ لأنّها :

أولاً: أنّ الشهره الفقهيّه موافقه لها.

ثانياً: أنّها موافقه للكتاب فى المنع حيث تقول الآيه : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) (١)

أما المرّجح الثالث فهو للطائفه الثانيه القائله بالجواز، لأنّ فقهاء العامه طرّاً يقولون بعدم الجواز.

ولكن مع وجود المرّجحين الأول والثانى، لاتصل النوبه إلى المرّجح الثالث .

أضف إلى ذلك أنّ سيره المتشرّعه كانت قائمه على إستئذان الأب من الابن قبل التصرّف في أمواله وكذا الحال في سيره العقلاء فإنّها مانعه من التصرّف بدون الإذن في أموال الآخرين . فمع الأخذ بالمرجّحين الأولين، واجتماع السيرتين، قام دليل لاضرر على عدم الجواز.

زد على ذلك أنّ روايه سعيد بن يسار، وأمّثالها ليست بحجّه، لأنّها مُعرض عنها، ومن هنا لا- يبقى وجه للتعارض في المقام، ولذلك لا شكّ في أنّ الصحيح هو ما جاء في تحرير الوسيله، والعروه، وعليه فإننا نقول بعدم جواز تصرّف الأب في أموال الابن لحجّ أو لغيره .

الفرع الثاني : هل يجب على الولد البذل ؟

الجواب : يتّضح حال هذا الفرع من البحوث السابقه، أى أنّ البذل لا يجب على الولد إن كان الوالد فقيراً وإنّما هو مستحب، فالأصل عدم وجوب الحجّ كما أنّ أصل البراءه يجرى هنا أيضاً.

الفرع الثالث : فى تساوى النفقه

لو كانت نفقه السفر مساويه لنفقه الحضر، فهل يجب على الوالد الحجّ ؟

إنّ قال الأب لابنه : «أعطني نفقتى لأحجّ بها». فعلى فرض تسليم النفقه، هل يجب الحجّ على الأب ؟

إنّ صاحب العروه ذهب إلى أنّ الوجوب عليه غير بعيد؛ حيث أصبح مستطيعاً، إلّا أنّ السيّد الماتن يذهب إلى عدم الوجوب، ولم يوافق أحد من المحشّدين على العروه السيّد الماتن فى ذلك، بل إنّ بعضهم اختار الصمت ولم يفتّ بشيء، ومن هنا يرى السيّد الماتن أنّه لو ذهب الأب فى هذه الحال إلى الحجّ لا يُعدّ حجّه حجّه الإسلام ! ولعلّ السبب هو أنّه كان يرى أن هذه الاستطاعه ليست بذليه ولا عرفيه ؛ فهى ليست بالحجّه البذليه ؛ لأنّ ابنه لم يعطه النفقه للحجّ، وليست بحجّه استطاعه ؛ لأنّه محتاج لإعاله ابنه .

وبما أنه لا- يشترط في نفقه الولد على والده التمليك فتكفيه إباحه التصرف، فالنفقه ليست ملكاً خاصاً للأب، ولا يصبح بها مستطيعاً.

هذا غاية ما يمكن القول به في توجيه رأى السيد الماتن في هذه المسأله .

والانصاف أن الحق هو ما ذهب إليه صاحب العروه والمحشّين عليها لأنّ التمليك ليس شرطاً في الاستطاعه، بل أنّ الشرط هو القدره على إتيان الحجّ، والمفروض أنّ الابن قد دفع النفقه والأب أراد أن يحجّ ماشياً، ففي هذه الحال يُعدّ مصداقاً للمستطيع، فيجب عليه الحجّ .

المسألة: ٤١ لو حصلت الاستطاعة لا يجب أن يحج من ماله

إشارة

(المسألة ٤١): لو حصلت الاستطاعة، لا يجب أن يحج من ماله، فلو حج متسكعاً، أو من مال غيره ولو غصباً صح، وأجزأه . نعم، الأحوط عدم صحه صلاة الطواف مع غصبيه ثوبه، ولو شراه أو شرى الهدى كذلك، فإن كان بناؤه الأداء من الغصب ففيه إشكال، وإلا فلا إشكال في الصحه، وفي بطلانه مع غصبيه ثوب الإحرام والسعي إشكال، والأحوط الاجتناب .

تصوير المسألة :

قد يحج المرء من ماله، وهذا لا كلام فيه، وهناك طرق أخرى لأداء هذه الفريضة وهي :

١. أن يذهب إلى بيت الله الحرام متسكعاً بأن يوصل نفسه إلى بيت الله بمعونه الناس، وشق النفس ولم يستعن بمال من استطاعته، فحج هذا الشخص صحيح؛ لأنه كان مستطيعاً حسب الفرض، ومع ذلك ذهب متسكعاً وأصل كلمه «متسكع» هو «السكع» ومعناه: المشى بمشقه من دون الاعتماد على ماله (١).

٢. أن يذهب إلى الحج، وهو مستطيع إلا أن شخصاً آخر بمحض إرادته ورضاه يطلب منه أن يرافقه ويتكفل نفقته، فحج هذا الشخص صحيح أيضاً؛ لكونه في حد ذاته كان مستطيعاً وليس من شروط الحج أن يدفع تكلفه حجه من مال استطاعته.

٣. أن يشد الرحال إلى الحج ولكن بمال مغضوب، فهل حج مثل هذا حج صحيح؟

١- وفي كتب اللغة: سَيَكَعُ سَيَكَعًا، مشى على غير هدايه متعسفًا لا يدري أين يأخذ من البلاد فهو سَاكِعٌ وَسَاكِعٌ . وتسكع في أمره أو سيره لم يهتد لوجهته الحسنه . وعليه أن كلمه متسكعاً بالصوره المذكوره أنفأ تختص بالفقهاء معناً ومبناً.

لا إشكال في هذا السفر في الوقوف بعرفات، والمشعر، ورمى الجمرات - بل حتى السعي (١) - وإنما الإشكال في المواضع التاليه :

١. حال الإحرام .

٢. حال الطواف .

٣. حال صلاة الطواف .

٤. حال السعي .

٥. حال الهدى .

بمعالجه هذه المسأله تستطيع أن نعالج مسائل أخرى، فهى مسأله هامه جامعه متعدده الأطراف إلا أن مركز البحث فيها هى الصوره الثالثه .

وأما الصوره الأولى - أى الحجّ متسكعاً - والصوره الثانيه - أى إذا حجّ بمال حلال لغيره مع أنه مستطيع - فهما اجماعيان، يقول سيد المدارك :

«ولو اجتمعت الشرائط فحجّ متسكعاً أو فى نفقه غيره، أجزاء عن الفرض، هذا مما لا خلاف فيه بين العلماء» (٢) .

ويقول المحقق النراقى :

«لو حجّ المستطيع متسكعاً أو فى نفقه غيره، أجزاء الفرض بلا خلاف فيه بين العلماء» (٣) .

ويقول شيخ الجواهر عند بيان الصورتين الأولى والثانيه :

«فلا خلاف كما لا إشكال نصاً وفتوى ... بل الإجماع بقسميه عليه» (٤) .

١- على رأى كما سيأتى .

٢- مدارك الأحكام : ٧/٧٩ .

٣- مستند الشيعة : ١١/٦٨ .

٤- جواهر الكلام : ١٧/٣١٠ .

ودليل الصحه في الصورتين : هو أنّ الشارع أمر المستطيع بالحجّ ولم يحدّد أن يكون حجّه بماله أو بمال حلال لغيره، وعليه فإنّ إطلاق الأمر يدلّ على صحه هذا الحجّ في الصورتين، وبعبارة : أنّ الأمر المطلق يدلّ على الإجزاء.

الصورة الثالثة : الحجّ بالمغصوب

إذا حجّ الشخص المستطيع بمال مغصوب، هل تصحّ حجّته، وهل تجزى عن حجّه الإسلام؟

فيها أقوال :

القول الأوّل : وهو ظاهر كلام صاحب الحدائق : أنّه لا يجزى هذا الحجّ أصلاً، فلم يقيّد عدم الجواز بلباس الإحرام، أو الطواف، أو صلاة الطواف، أو السعى، أو الهدى، بل أطلق عدم الجواز، فقال : «إنّ ظواهر الأخبار الواردة في هذا المقام هو بطلان الحجّ بالمال الحرام مطلقاً»^(١).

قد استند صاحب الحدائق في فتواه إلى الروايات مع أنّ كبار الفقهاء قد صرّحوا بأنّ لا روايه في البين، والصحيح أن هناك ست روايات^(٢) تدلّ على عدم قبول الحجّ

ممنّ يحجّ بالمال الحرام .

ولكن هل أنّ هذه الروايات - كما ظنّ صاحب الحدائق - تدلّ حقيقه على بطلان الحجّ، أم أنّ المراد من عدم القبول شيءٌ آخر؟ وهل أنّ الصحه والقبول شيان مختلفان؟ أم أنّ الصحه هي القبول، والقبول هو الصحه؟

سنعود إلى بحث الروايات بعد الفراغ من بحث المسأله حسب القواعد.

القول الثاني : إنّ السيّد في العروه، وبعض المحشّين عليها يرون أنّ أعماله تبطل

١- الحدائق الناضره : ١٤/١٢٢.

٢- لاحظ : الوسائل : ٨، الباب ٥٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه .

في خمسة موارد فحسب هي (ثوب الإحرام، والطواف، وصلاه الطواف، والسعي، والهدى) وأما الباقي فهي أعمال صحيحة .

القول الثالث : البعض - مثل السيد الخوئي (١) - فَرَّقَ بين هذه الأعمال، حيث يرى

أنَّ حرمة ثوب الإحرام لا تبطل الحجَّ ؛ لأنَّ الثوب ليس شرطاً بل إنَّه واجب مستقلٌّ، وعلى هذا الأساس لا يبطل الإحرام، وهكذا الأمر في السعي حيث لا إشكال فيه إنَّ كان ثوب السعي مغصوباً، فليس الستر من شروط السعي ؛ ومعنى هذا الكلام أن العريان أيضاً يمكنه السعي . ولكنه قدس سره يرى أنَّ الثوب شرطاً في الطواف وصلاته، إلَّا أنَّه يرى لزوم حليِّه الساتر، ولا يشترط شيئاً زائداً على ذلك، وأما في الهدى قد فصل بين أن يكون شراؤه بالذمه وتسديد ثمنه بمال مغصوب ؛ حيث يحكم بصحة حجِّه، وبين ما إذا كان الشراء ببيع شخصي والتمن مغصوبٌ حيث يحكم ببطلانه . والسيد الماتن لم يحكم إلَّا ببطلان صلاه الطواف مع غصبيِّه ثوبه .

الدليل :

١. مقتضى القواعد:

اتَّفَقَ الفقهاء على أنَّه تتوفَّر لا روايه في هذه المسألة، وعليه فقد عالجوا المسألة حسب القواعد.

١- هذه نتف من تعليقه السيد الخوئي قدس سره على عبارته العروه في المعتمد: «ما ذكره على اطلاقه غير تام، فيقع الكلام في موارد أربعة : أحدها: أن ثوب الإحرام إذا كان من الحرام لا يضرُّ بصحِّه الحجَّ لأنَّ لبس ثوب الاحرام واجب مستقل ... ثانيها: أن ثوب الطواف إذا كان مغصوباً لم يصح حجُّه وطوافه، لأنَّ الستر معتبر في الطواف ... ثالثها: أنَّ السعي لا يعتبر فيه الستر ويصحَّ حتى عرياناً فلا يضرُّ بالسعي إذا كان ثوبه منالمغصوب . رابعها: أنَّ ثمن الهدى إن كان من عين المال المغصوب ... فلا ريب في بطلان البيع ... فيكونتار كاً للهدى عمداً ... وأما إذا اشتراه بالذمه ... صحَّ هديه وحجُّه ...». المعتمد: ٢٤/١٦٧.

والقاعده التي استندوا إليها في المقام هي : «امتناع اجتماع الأمر والنهي» وبعبارة أخرى : استحاله تصوّر قصد القربه في الحرام . فمفتاح هذه المسألة هو القاعده الكليته التي تقول : «لا يجوز قصد القربه بالحرام»؛ وذلك لأنه يقتضى الأمر بالضدّين .

ففي هذا الفرض ستكون أعمال الشخص حتى لحظه وصوله إلى الميقات ليست جزءاً من حجّه، وإنّما هي مقدّمه له، ومن هنا لو مشى من الميقات إلى المشعر بمال حلال فلا إشكال، بل إذا تحرّك من الميقات إلى المشعر بوسيله نقل حرام

فلا إشكال أيضاً، حيث إنّ حرمة المقدّمه لا تضرّ بالعمل، كما لو أنّ شخصاً استقلّ مركباً مغصوباً ليذهب به إلى الصلاه، فإنّ ذلك لا يوجب بطلان صلاته .

وهنا سؤال : هل أنّ عرف المتشرّعه يحكم بما حكم به العقل، أو لا؟ بعبارة أخرى، هل يحكم العرف بأنّه لا إشكال في حجّ الشخص بوسيله محرّمه ؟

من المستبعد أن يُقرّ العرف بهذا الحكم، فمثلاً لو أنّ شخصاً ارتكب محرّماً بالصلاه في أثناء صلاته ألا تبطل صلاته ؟ كما لو انصرف جلّ انتباه المصلّي للنظر إلى امرأه متبرّجه، فهل يمكن أن يقصد القربه في هذه الحال ؟ بالرغم من أنّ الحرام الذي ارتكبه غير متحد بالصلاه .

تأسيساً على ذلك نقول : إنّ الذي يحدد قصد القربه هو العرف لا الدقه العقليه .

وبعد هذه المقدّمه ننتقل إلى الموارد الخمسه لدراستها :

١ و٢. لباس الإحرام والطواف

نحن نرى أنّ إباحه لباس الإحرام شرط، خلافاً للسيد الخوئي حيث يرى أنّه واجب مستقلّ، فعلى رأينا إنّ كان اللباس من مال حرام، يستحيل فرض قصد القربه ؛ فيبطل معه الإحرام .

أمّا في الطواف، فالستر من شروطه قطعاً، بل إضافه إلى الستر، يجب أن لا يكون

عاريًا للنهي عن ذلك، فلو كان لباس إحرامه من مال حرام، فلا يمكنه قصد القربة إلى الله، وبما أنّ الطواف عباده يبطل بعدم قصده القربة .

٣. لباس صلاة الطواف

وأما في صلاة الطواف، فيجب أن يكون الستر حلالاً أيضاً، لأنّ الستر شرط في صحّة الصلاة، ولا يمكن تصوّر قصد القربة بفعل الحرام، فتبطل صلاته . وأما لو كان لباسه في ما عدا الساتر من حرام، فهل تصحّ صلاته؟ ظاهر عبارته السيّد الخوئي أنّ صلاته صحيحة .

فإن قلت : يرد على ما ذهب إليه السيّد الخوئي، أنّ الحركات الصلّاتية تصرّف في الثوب أيضاً وذلك حرام .

قلنا: قد يجيب السيّد: صحيح أنّ الحركة الصلّاتية حركة في الثوب أيضاً، إلّا أنّ العلاقة بينهما ليست بعلاقة السبب والمسبب، بل إنّ الفعلين متقارنان يصدران في آن واحد؛ حركات الصلاة وهي واجبه، وحركات غير الصلاة وهي محرّمه، أي أنّه يأتي بحركات الصلاة ويتحرّك في الثوب المغصوب في لحظة واحده .

يلاحظ على الجواب : هل أنّ المصلّي يقوم بتحريك جسمه أولاً- فيتحرّك الثوب تبعاً لذلك، أم أنّه يقوم بالفعلين منفصلاً أحدهما عن الآخر في آن واحد؟

من الواضح أنّه يتحرّك الثوب تبعاً لحركة الجسم، فإن كانت حركة الثوب حراماً فإنّ ذلك يؤدي إلى حرمة سببها أيضاً وهي حركة الجسم، لأنّها سبب للتصرّف في الحرام، فتسرى الحرمة إلى السبب .

وعلى هذا الأساس تكون الملابس جميعاً في حكم الساتر، فيستحيل قصد القربة معه إنّ كان حراماً، أمّا لو كان المال المغصوب في جيبه مثلاً، فلا يوجب البطلان؛ وذلك لأنّ التصرّف في المال يتمّ بإنفاقه وصرفه، ومحض بقائه في الجيب لا يُعدّ تصرّفاً.

٤. لباس السعى

أما في السعى، فالحكم فيه يشبه ما تقدّم في بحث الصلاة - على ما نذهب

إليه - فإنّ الستر في السعى لازم وهو شرطه، بناءً على ذلك لا يصحّ قصد القربة مع الستر المغصوب، وأما في ما يتعلّق بما هو غير الساتر من اللباس فيكون الحكم هو نفس ما ذكرناه في بحث الصلاة، أي أنّ السعى هو حركة لا سكون، وبه يتحرّك الثوب المغصوب أيضاً وهو فعل حرام فيحرم لأجله السبب؛ فيستحيل قصد القربة لحرمه القيام بالفعل. وعلى هذا فإنّ أربعة من الموارد الخمسة يلزم فيها حلّيه اللباس، فاللباس الغصبي يوجب بطلان العمل فيها.

٥. الهدى

لو استعمل المال المغصوب في شراء الهدى، فيمكن تصويره على ثلاثة أوجه :

الوجه الأوّل : أن يكون البيع نقداً وشخصياً لا في الذمّه، أي أنّ يدفع المال المغصوب ويأخذ في مقابله الهدى، فهنا بما أنّه لا يعتبر مالكا للهدى يبطل هديه .

ملاحظه مهمّه :

اختلفت الآراء في معيار البيع النقدي، فالبعض يعتقد أنّ المعيار هو تحقّق : «اشترت هذا بهذا» أي أنّ يعطى المال بيد ويستلم البضاعه بالأخرى، أما لو تحقّق الشراء ولكن كان ماله في جيبه مثلاً ثمّ أخرجه فأخذ البضاعه، فهذا البيع ليس بيعاً نقدياً وإنّما بالذمّه ! إلّا أن تجاره الناس ليست على هذا النسق، ولا يرون أنّ عدم المقابله واستلام البضاعه أولاً ثمّ إخراج المال من الجيب مثلاً- سيجعل من هذا البيع بيعاً بالذمّه، فهذا ما لا يقوّه العرف ؛ نعم، طالما أنّه لم يسلمّ المال فلا يتمّ البيع لأكثر، وعلى هذا الأساس فإنّ جميع ما يقوم به الناس من تجاره ومعاملات في حياتهم اليوميّه هو بيع نقدي شخصي وليس بيعاً بالذمّه، والبيع بالذمه إنّما يتحقّق عندما يستلم المشتري البضاعه الآن ويدفع ثمنها فيما بعد. وعليه فإنّ اشترى شخص

بضاعةً وكان المال الحرام في جيبه فهذه معامله نقديه، وبما أنّ الشخص لم يدفع ثمنها من حلال ماله، يبطل البيع .

وبتعبير أدق وأوضح : أنّ البعض يظنون بأنّ بيع الذمّه يشمل جميع المعاملات اليوميه العاديه، لأنّ في جميعها لا يستخدم لفظ : هذا بهذا، ومن تلك الجبهه يرون أنّ المعاملات بالأموال غير المخمّسه صحيحه، لأنّ الذمه تبقى مشغوله بها.

ولكننا نرى : أنّ هذه المعاملات جميعاً بيوع شخصيه، يتمّ فيها أولاً أخذ المثلث وبعد هنيهة قصيره يُدفع الثمن، فإلى أنّ يتمّ القبض والإقباض لا- يكون البيع قد تمّ، ويكتمل البيع بتبادل الثمن والمثلث، لا أنّه ينتهي الأمر بمحض إعطاء المثلث إلى ثبوت الثمن في الذمّه ويكون المال المدفوع بعد ذلك أداءً لما اشتغلت به الذمه، بناءً على هذا - وخلافاً لما يظن البعض - فإنّ الحكم هو عدم صحه البيع بالمال غير المخمّس ولا تتعلّق هذه الموارد من البيع بالذمّه .

الوجه الثاني : أن يشتري بالذمّه ولكنه لم يضمّر في نفسه دفع الثمن من المال المغصوب ؛ فهذا البيع صحيح، والمشتري يمتلك البضاعه بهذه معامله، وإنّ دفع المال فيما بعد من مال مغصوب، لأنّه لم يقصد عند أخذ البضاعه أداء ما في ذمّته بمال مغصوب .

الوجه الثالث : أن يشتري بالذمّه وينوى حين أخذ البضاعه أداء دينه من المال المغصوب، فإنّ الروايات تحكم ببطان هذا البيع، ومثل هذا الشخص مثل السارق، والقاعده العقليه تتفق مع هذا الحكم، لأنّه لا يقصد بفعله هذا معامله تجاريه صحيحه، بل يقصد أداء الدين من المال الحرام . والبعض قال ببطان الشراء احتياطاً وجوبياً وعدم تملك الدافع البضاعه، إذا ما نوى أداء الدين من المال الحرام .

تأسيساً على ما تقدّم فإنّ الحكم في الوجوه الثلاثه المذكوره على النحو التالي :

في الوجهين الأول والأخير - الشراء النقدي والشراء في الذمّه حيث نوى فيه

المشترى أداء الدين من مال حرام - لا يصبح المشتري مالكا للبضاعة، أما في الوجه الثاني فلا يبطل البيع ويصير المشتري مالكا لها؛ فإذا لم يصبح مالكا - كما في الوجهين الأول والأخير - يبطل الهدى، حيث لا يمكن له أن يقصد القرية بمال يحرم عليه.

ولو ترك الهدى عمداً، هل يأثم بتركه أم يبطل حجّه من الأساس؟

المعروف أن حجّه لا يبطل ولكن الهدى لا يسقط من ذمته ويجب أن يؤديه لاحقاً أو أن يوكل شخصاً للقيام بذلك عنه .

والحاصل : كان البحث في المسألة إلى الآن بحسب القواعد، حيث قلنا: بأن حجّه من يستخدم المال الحرام في أداء أعمال الفريضة صحيحه بشرط أن يؤدي الأعمال الخمسة المذكورة بمالٍ حلالٍ، وأما إذا تعيّد الإتيان بها بالمال الحرام بطل حجّه، ومن هنا نجد بعض المراجع يدخلون تكلفه الحجّ في محاسبته الحقوق الشرعيّة وذلك؛ ليصحّ حجّهم، وهذه فرصة لتنقيه الأموال من الأموال المستحقّة .

٢. الروايات :

إنّ بعض الروايات - محلّ البحث - صحيحه سنداً وبعض آخر منها بين مرسل وضعيف، ولكنّها تكفى في الاستدلال بمجموعها على المطلوب لأنّها متضافره فمن هذه الناحية لا إشكال، إلّا أنّ الاشكال في دلالاتها، أعنى الروايات القائلة بعدم القبول، هل أنّها تدلّ على البطلان؟ ولم يرد من جملة هذه الروايات في الكتب الأربعة إلّا روايه واحده، والروايات هي :

١. روى محمد بن علي بن الحسين قال روى عن الأئمة : أنّهم قالوا: «مَن حجّ بمال حرام نودي عند التلبية : لا ليكّ عبدى ولا سعديك»(١) .

لا شكّ أنّ هذا التعبير لا يدلّ على بطلان الحجّ وغايه ما يدلّ عليه هو عدم كمال العمل!

١- الوسائل : ٨، الباب ٥٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢. روى سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن أبان بن عثمان الأحمر عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «أربع لا يجزى في أربع: الخيانة والغلول (١)، والسرقه والربا لا يجزى في حج ولا عمره، ولا جهاد، ولا صدقه» (٢).

والرواه جميعاً ثقات، وأمياً «أبان» فهو من أصحاب الإجماع، وبالرغم من ذلك عدّوه فاسد المذهب، ولكن كيف يكون فاسد المذهب مع أنه من أصحاب الإجماع؟! ولذلك حاول البعض أن يدفع عنه هذه الشبهه . وعلى كل حال فروايته مقبولة .

هذا من ناحية السند، وأمّا من ناحية الدلالة فماذا يعنى عدم الجواز فى الروايه ؟ هل أنّ ذلك يعنى البطلان أو يعنى عدم القبول ؟!

٣. روى محمد بن على بن ماجيلويه، عن أبيه، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، ومنهال القصاب جميعاً، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «من أصاب مالاً من أربع، لم يقبل منه فى أربع، من أصاب مالاً من غلول، أو ربا، أو خيانه، أو سرقه لم يقبل منه فى زكاه، ولا صدقه، ولا حجّ، ولا عمره» (٣).

رجال السند كلهم ثقات، ولكن هل أنّ قوله: «لم يقبل» يعنى البطلان ؟ إذا كان كذلك فالحجّ كلّ باطل .

٤. روى الصدوق فى ثواب الأعمال وعقاب الأعمال بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال فى خطبه خطبها: «ومن اكتسب مالاً حراماً لم يقبل الله منه صدقه ولا عتقاً ولا حجاً ولا اعتماراً، وكتب الله له بعدد أجزاء ذلك أوزاراً، وما بقى منه بعد موته كان زاده إلى النار» (٤).

١- الغلول : هو الخيانة فى غنائم الحرب .

٢- الوسائل : ٨، الباب ٥٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

٣- الوسائل : ٨، الباب ٥٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

٤- الوسائل : ٨، الباب ٥٢ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٦.

٥. روى محمد بن موسى بن المتوكل، عن عبدالله بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن محمد - وهو أحمد بن محمد بن عيسى - عن الحسن بن محبوب، عن حديد المدائنى، عن أبى عبدالله عليه السلام: «... واعلموا أنه أيما مؤمن خضع لصاحب سلطان أو من يخالفه على دينه طالباً لما فى يديه أحمله الله ومقتته ووكله الله إليه وإن هو غلب على شىء من دنياه وصار فى يده منه شىء نزع الله البركه منه ولم يأجره على شىء ينفقه فى حج ولا عمره ولا عتق» (١).

ورجال السند كلهم ثقات .

٦. روى السكونى عن أبى عبدالله، عن أبيه عليهما السلام أن النبى صلى الله عليه و آله حمل جهازه على راحلته وقال: «هذه حجّه لا رياء فيها ولا سمعه، ثم قال: من تجهز وفى جهازه علم حرام لم يقبل الله منه الحج» (٢).

والعلم يراد به الخيط .

والسكونى ضعيف فيضعف سند الروايه .

وقد قلنا إن الروايات متضافره وفيها الصحيح، ولذلك لا يلزم بحث السند فيها فلا إشكال من هذه الجهه، وما يلزم فيه البحث هو الدلاله، وهو أنه ماذا يعنى عدم القبول؟ هذا البحث يجرى فى جميع أبواب العبادات بأنه هل المقصود من عدم القبول هو البطلان وعدم الصحه أم ماذا؟ البعض يرى أن القبول والصحه شىء واحد، لأن كل صحيح مقبول، وكل مقبول صحيح، أليس هم يقولون إنه إذا كان العمل جامعاً للأجزاء والشرائط فهو مجزى؟ فمثلاً عندما يحدد المولى شروطاً لأداء عمل، ويتم العمل موافقاً للشروط، لا يبقى معنى لعدم القبول! وكذلك فى الشرع فإنه عندما يقوم المكلف بأداء العمل آخذاً بجميع شروطه، يلزم أن يُقبل العمل، وذلك لحصول الامتثال بحسب الشروط .

١- الوسائل : ٨، الباب ٥٢ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٧.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٥٢ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٨.

من جهه أخرى قد يقال عن عمل إنّه غير مقبول مع توفره على جميع شروط الصّحّه . فمثلاً وردت روايات متعدّده تقول : «من شرب خمراً حتى يسكر لم يقبل الله منه صلاه» (١) . فهل عدم القبول هنا بمعنى عدم الصّحّه ؟

وفى موضع آخر: «لو انعدم حضور القلب فى الصلاه، لم يقبل نصفها أو ثلثها» (٢) ،

فهل للقبول نصف وثلث ؟

وبعد هذا العرض فلنبحث أدلّه القولين .

دليل القول بالوحده :

عندما يأمر المولى بعمل، والعبد يقوم بذلك العمل على نحو جامع للشرائط، فلا يمكن للمولى بأن يقول له : إنّ صلاتك صحيحة ولكنها غير مقبولة، لأنّ الصّحّه تساوى الأجزاء، والأجزاء مساوٍ للقبول، لذا يجب على المولى أن يقبل العمل بعد أن كان صحيحاً.

دليل القول بالتعدد :

وردت روايات كثيره فى أبواب متعدده تقول : بأن عمل ما ليس مقبولاً، مع القطع بصحّته، منها:

١. الروايات الواردة فى شارب الخمر (٣) وقد جاء فيها، إنّ من شرب خمراً أو

مسكراً، فلن يقبل الله عمله إلى أربعين يوماً.

فعلى رأى الفقهاء، لو أنّه صلّى فى حال السكر فصلاته بلا شكّ باطله، أمّا لو صلّى بعد زوال السكر فصلاته صحيحة، فى حين أنّ الروايات قالت : إنّ صلاته لا تقبل إلى أربعين يوماً.

١- الوسائل : ١٧، الباب ٩ من أبواب الأشربه المحرّمه، الحديث ١٧.

٢- مستدرک الوسائل : الباب ١٦ من أبواب اعداد الفرائض ونوافها وما يناسبها، الحديث ١٠.

٣- لاحظ : الوسائل : ١٧، الباب ١٣ و ١٢ و ١٦ من أبواب تحريم شرب الخمر.

وفى روايه عن أبى عبدالله عليه السلام : «قال الله تعالى : ... إني لا أقبل الصلاه إلّا ممن تواضع لعظمتى ...» (١).

مع أننا نعلم بأنّ التواضع لعظمته سبحانه ليس من شروط صحّه الصلاه، ولكن الروايه صرّحت بأنّه شرط قبولها هو ذلك .

٣. فى باب الموانع، روى عن النبى صلى الله عليه و آله أنه قال :

«من اغتاب مسلماً أو مسلمه لم يقبل الله صلاته أربعون يوماً» (٢).

مع أننا نعلم بأنّ الصلاه صحيحه، ولم يفتّ أحد بالبطلان أبداً، ولكنها فى نفس الوقت لاتقبل .

٤. الروايات التى تقول بأن المقدار الذى يُقبل من الصلاه هو ما كان فيه حضور للقلب (٣) . مع أننا نعلم أنّ الصلاه بدون حضور القلب أيضاً صحيحه، والشاهد على

ذلك هو أحكام الشكوك فى الصلاه ؛ لأنّه لا يشكّ فى صلاته إلّا من لم يحضر قلبه، ففى روايه من محاسن البرقى عنه صلى الله عليه و آله: «لا يقبل الله صلاه عبد لا يحضر قلبه» (٤) .

ومفاد ما أوردناه من روايات لى الآن هو أنّ القبول والصحّه أمران مختلفان .

وهنا سؤال :

تواترت الروايات فى الشرائط والموانع فكيف يمكن الجمع بين الصحّه وعدم القبول ؟ وبعبارة : عند ما تجتمع الشرائط فلم لا يقبل المولى العمل ؟ هذا هو الدليل العقلى، وعليه كيف يمكن الجمع بين هذا الدليل العقلى والروايات ؟

الجواب : إنّ للقبول درجات، وأدنى درجاته أن يكون جامعاً للشرائط خالياً من

١- بحار الأنوار: ١٠٨/٣٧٣.

٢- ميزان الحكمه : ٢، ماده الصلاه، ولاحظ ما ورد فيه من الروايات التى تتحدّث عن قبول الصلاه .

٣- الوسائل : ٤ الباب ٣ من أبواب أفعال الصلاه، الحديث ٦.

٤- المحاسن : ١/٢٤١.

الموانع وليس فيه شيء من المستحبات، وأعلى درجات القبول مشروطه باقتران العمل بالمستحبات، وترك المحرمات، كالغيبه وشرب الخمر، فروايات القبول ناظره إلى درجه الكمال .

يقول الله عزوجل : (إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ) (١) .

ولهذه الآية تفسيران :

١. التقوى شرط القبول، أى أنه شرط لدرجات القبول العليا.

٢. المقصود هو التقوى فى نفس العمل، أى أنها من شروط العمل وعدمها من موانعه، وشأن نزول الآية الكريمة هو قربان ابنى آدم، وعليه فإن التفسير الثانى هو أكثر ملائمه، لأن قربان قابيل لم يكن صحيحاً قطعاً؛ لذا فإن معنى «المتقين» فى الآية الكريمة، هو أهل التقوى فى نفس العمل، وفى هذه الحاله تكون الآية خارجه عن نطاق البحث .

زبده القول : فى مراتب القبول الدنيا، الصحه والقبول لهما معنى واحد ومتحدان فى المدلول، ولكن فى مراتبه العليا أن الصحه والقبول أمران مختلفان، لذا فالنزاع بين الفريقين لفظى، أى أن الذى يقول : إنهما أمران متحدان فهو يقصد المرتبه السفلى من القبول والذى يلازم الصحه، والذى يقول بأنهما أمران مختلفان فهو يقصد المرتبه العليا منه .

فإن قلت : إن بعض الروايات جاءت بدون ذكر لفظ (القبول) كروايه : «لا لييك ولا سعديك» وروايه : «لا يُجزى» .

قلنا : نحمل هذه الروايات على تلك بقرينه روايه : «لا يقبل» وبذلك نفس الروايات بعضها على ضوء بعض .

تلخص من جميع ما تقدم : أنّ معالجه مسأله الحجّ بالأموال المغصوبه لا تتأتى من طريق الروايات الخاصه وإنما تتم عن طريق القاعده، وعليه لو لم يأت أحد بالأعمال الخمسه بمال مغصوب فيمكن أن يصحّ حجّه .

ومن هنا يُعلم : لماذا اختلف صدر كلام صاحب الحدائق عن ذيله حيث قال فى الصدر: بأن الحجّ بالمال الغصبى مطلقاً باطل . وفى الذيل رجع عنه فقال :

«وبالجملة فالمسأله غير خاليه من شوب الإشكال».

فقد كان ناظراً فى صدر كلامه إلى الروايات التى تصرّح بلفظ «لا يقبل»، ولكنّه حملها بناء على ذيل الروايه على عدم الكمال .

المسألة: ٤٢ الاستطاعه البدنيه والسريه

اشاره

(المسألة ٤٢): يشترط في وجوب الحج الاستطاعه البدنيه، فلا يجب على مريض لا يقدر على الركوب، أو كان حرجاً عليه ولو على المحمل والسياره والطياره، ويشترط أيضاً الاستطاعه الزمانيه، فلا يجب لو كان الوقت ضيقاً لا يمكن الوصول إلى الحج أو أمكن بمشقه شديده، والاستطاعه السريه، بأن لا يكون في الطريق مانع لا يمكن معه الوصول إلى الميقات، أو إلى تمام الأعمال وإلا لم يجب . وكذا لو كان خائفاً على نفسه أو بدنه أو عرضه أو ماله، وكان الطريق منحصرأ فيه، أو كان جميع الطرق كذلك . ولو كان الطريق الأبعد مأموناً يجب الذهاب منه، ولو كان الجميع مخوفاً لكن يمكنه الوصول إليه بالدوران في بلاد بعيدة نائيه لا تعد طريقاً إليه، لا يجب على الأقوى .

تصوير المسأله :

في هذه المسأله ثلاثه فروع :

١. الاستطاعه البدنيه : أى : أن لا يكون مريضاً، أو غير قادر على الحراك .

٢. الاستطاعه الزمانيه : أى : أن يكون المتبقى من الزمان منذ وصول المال إليه إلى أيام الحج كافياً.

٣. الاستطاعه السريه : أى : أن لا يكون الطريق محفوفاً بالأخطار أو مسدوداً.

لهذه الفروع الثلاثه دليل عقلى قاطع وإن كان في تفاصيلها بحث وخلاف، وقد جمعها السيد الماتن في هذه المسأله بينما ذكرها صاحب العروه في (المسائل : ٦١ و ٦٢ و ٦٣)، وهى تتحدث عن أنواع الاستطاعه من دون الاستطاعه المائيه، وإليك دراسه الفروع :

الفرع الأول: الاستطاعه البدنيه

تعرض السيد صاحب العروه إلى هذا الفرع في (المسألة : ٤١)، وقد قام الإجماع بين العامه والخاصه على أنه لا بد وأن تحصل للإنسان الاستطاعه البدنيه حتى يجب عليه حج بيت الله الحرام، وحتى يدخل ضمن مصاديق الآيه المباركه : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا).

أقوال الفقهاء :

قال المحقق النراقي :

المقام الثالث : فى الاستطاعه البدنيه، وهى : الصحه من المرض العائق عن الحركه، أو الركوب أو الإتيان بالأفعال ومن العصب المانع كذلك وهو، الزمانه، والضعف، فغير الصحيح لا يجب عليه الحج بالإجماع، وعدم صدق الاستطاعه، وانتفاء الحرج، وكثير من الأخبار(١).

كما تعرض صاحب الجواهر إلى هذه المسأله لكن بصوره أخرى، وقال بأن من شرائط الحج هو إمكان السير، ثم سلامه الطريق، وصحه البدن يدخلان فى هذا الشرط أيضاً فهو يقول :

الخامس : إمكان المسير، وهو يشتمل على الصحه، وتخليه السرب، وسعه الوقت، فلو كان مريضاً لم يجب الحج - لما عرفت - بلا خلاف أجده فيه، بل عن المعبر اتفاق العلماء عليه(٢).

وقد تحدث صاحب الحدائق بمثل ما أفاده صاحب الجواهر وأضاف : «لاخلاف نصاً وفتوى»(٣).

١- مستند الشيعة : ١١/٤٤.

٢- الجواهر الكلام : ١٧/٢٧٩ وما بعدها.

٣- الحدائق الناضره : ١٤/١٢٤، وإليك نص عبارته : «لا خلاف نصاً فتوى فى أن المريض الذى يتضرر بالركوب على القتب أو فى المحمل إن وسعتها الاستطاعه لا يجب عليه الحج».

ومن فقهاء الجمهور، قال ابن رشد في بدايه المجتهد: «لا خلاف عندهم - فقهاء الجمهور - أنّ من شرطها الاستطاعه بالبدن والمال مع الأمن» (١).

ملخص القول: قد انعقد الاجماع بين المسلمين - شيعه وسنّه - على أنّ الاستطاعه البدنيه شرط في وجوب الحجّ .

الدليل :

١. الإجماع

كما بيّننا سابقاً أنّ الإجماع قام على لزوم الاستطاعه البدنيه، إلّا أنّ هذا الإجماع مدركى، ومن خصوصياته أنّه لا يصلح أن يكون دليلاً مستقلاً بل يحتاج إلى ما يؤيده ليكون حجّه .

٢. إنّ الاستطاعه البدنيه من الشروط العامه

إنّ شرط الاستطاعه البدنيه يعتبر من الشروط العامه للتكليف (أعنى : القدره، والاختيار، والعقل، والبلوغ) وهذا الشرط داخل في القدره وهى عامه فى جميع التكليف، ثم لفقدان الاستطاعه البدنيه مرحلتان :

الأولى : يُسلب معها الاختيار، ومعه يكون التكليف تكليفاً بما لا يطاق، والحاكم فى ذلك هو العقل .

الثانيه : لا يسلب الاختيار إلّا أنّه يستلزم العسر والحرّج، علماً بأنّه لا مدخله لحكم العقل فى المرحله الثانيه .

٣. قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً).

ووفقاً لهذه الآيه، أنّ الاستطاعه هنا هى الاستطاعه العرفيه، والشخص الذى

يذهب إلى الحجّ مع العسر والحرّج لا يدخل تحت هذا العنوان وإن كان داخلاً تحت عنوان الاستطاعه العقليه، لذا فإنّ الآيه الشريفه تدلّ على جميع أطراف المسأله .

٤. قاعده لا حرج

إذا لم نجد لهذه المسأله دليلاً إلّا قاعده «لا حرج» لكفى لاثبات المدعى .

فوفقاً لقاعده «لا حرج» أنّ الله تعالى ما جعل على الناس في دينه من حرج، لذا عندما يكون وضوء الإنسان مضراً له، جعل الله سبحانه له طريقاً آخر لكي يمثّل الأوامر وهو التيمم، فكذلك في الحجّ، فإنّ الشخص المريض الذى لا يستطيع الذهاب إلى الحجّ، يدخل في دائره قاعده «لا حرج» ويصبح في حاله هذه مصداقاً للقاعده.

٥. الروايات

هناك ثلاثه عناوين في ثلاثه أبواب من الروايات : بعض منها عبّر بكلمه الصّحّه، والبعض الآخر عبّر بعدم المرض، وثالث عبّر بالقوّه في البدن، وأكثرها وردت تفسيراً لقوله تعالى : (وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً). أى كلّها تدخل تحت عنوان الاستطاعه، وفيما يلي نأتى على ذكر بعضها :

(أ) روى معاويه بن عمّار، عن أبى عبدالله عليه السلام قال : «هذه لمن كان عنده مال وصحّه...» (١).

(ب) روى أبو بصير قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : «من مات وهو صحيح موسر ولم يحجّ، فهو ممّن قال الله عزوجل : (وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى...» (٢).

(ج) روى معاويه بن عمّار، عن أبى عبدالله عليه السلام في قول الله : (وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) قال : «هذا لمن كان عنده مال وصحّه...» (٣).

-
- ١- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.
 - ٢- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٧.
 - ٣- الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١١.

د) سأل حفص الكناسي أبا عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ كَانَ صَحِيحاً فِي بَدَنِهِ مَخْلَى سِرْبِهِ...» (١).

وحفص الكناسي مجهول الحال .

هـ-) عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون قال: «وَحَجَّ الْبَيْتَ فَرِيضُهُ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً، وَالسَّبِيلَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ مَعَ الصَّحَّةِ» (٢).

و) عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ كَانَ صَحِيحاً فِي بَدَنِهِ مَخْلَى سِرْبِهِ...» (٣).

ز) وعن عبدالرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) قال: «الصَّحَّةُ فِي بَدَنِهِ وَالْقُدْرَةُ فِي مَالِهِ» (٤).

والرواية صحيحة سنداً.

ح) عن ذريح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحِجَّ حَجَّهَ الْإِسْلَامَ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ حَاجُهُ تَجَحُّفٌ بِهِ، أَوْ مَرَضٌ لَا يَطِيقُ فِيهِ الْحَجَّ...» (٥).

ط) عن حفص الأعور، قال عليه السلام: «الْقُوَّةُ فِي الْبَدَنِ وَالْيَسَارُ فِي الْمَالِ» (٦).

وبالاضافة إلى هذه الروايات، هناك روايات في الباب ٢٤ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، والسؤال الغالب فيها عن المريض وهل أنه يجب عليه أن يعين نائباً حتى ينوب عنه في الحج أم لا؟

- ١- الوسائل: ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٤.
- ٢- الوسائل: ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٦.
- ٣- الوسائل: ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٧.
- ٤- الوسائل: ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١٢.
- ٥- الوسائل: ٨، الباب ٧ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١.
- ٦- الوسائل: ٨، الباب ٨ من أبواب العشرة، الحديث ١٣.

دلالة جميع الروايات بالدلاله المطابقه والالتزاميه على عدم وجوب اختيار النائب، وهذا دليل آخر على عدم وجوب الحجج على المريض، فالوجوب يسقط عنه شخصياً.

وقد بحث صاحب الجواهر ذلك في ذيل اختيار النائب، لكن السيد الماتن لم يُشر إلى هذه المسأله في هذا الباب، وأوكل البحث عنها إلى باب النيايه .

أضف إلى ذلك نحن نستنتج قاعده من الروايات بعنوان «ما غلب الله عليه» فهناك روايات كثيره تتحدّث عن هذه القاعده، فتقول :

«ما غلب الله عليه أولى بالعدر» أى : أنّ الشخص معذور، هذه الروايات جاءت في أبواب مختلفه من أبواب الروايات الفقهيّه، كباب أعداد الفرائض، والتي يسأل الراوى عن قضاء النوافل ويجب الإمام عن سقوط القضاء والذي هو من مصاديق قاعده : «ما غلب الله عليه».

وفى ما نحن فيه، إن كان المكلف مريضاً - وهذا من مشيئه البارى عزوجل - لذلك تدخل حاله فى قاعده : «ما غلب الله عليه» وهى تشمل المريض، والنائم والمغمى عليه، والمجنون، و... .

لم يُشر أحدٌ فى مباحث القواعد الفقهيّه، إلى هذه القاعده لكن إذا تمّت جميع مستنداتها ورواياتها هذه القاعده، يُعبّد الطريق لاجرائها فى أكثر الأبواب الفقهيّه، وهو أمر من الأهميّه بمكان .

إذن لا يجب الحجج على المريض، والعاجز، ثمّ إنّ مضمون كلمه المريض وما يقابلها مضمون واحد، ولكن العجز والقوه أوسع، فهو يشمل الشخص الذى لم يكن مريضاً، لكنه كان عاجزاً عن الحركه بسبب الشيخوخه مثلاً.

بقى هنا أمور :

إنّ لهذه المسأله فروع لم ترد فى كتابى : التحرير، والعروه، فلا بدّ من البحث فيها والفحص عنها :

إنّ للمريض أربع حالات :

١. أن لا يقوى على فعل شيء، بل لا يتمكّن من الحركة بحال، كالمصاب بالشلل التام، ومثل هذا لا يثبت في ذمته شيء؛ بحكم العقل والنقل .

٢. أن يملك القدره على الذهاب إلى الحجّ لكن هذا الذهاب يوقعه في عسر ومشقّه وخرج؛ فمثل هذا المريض لا يجب عليه الذهاب لأداء الفريضة، والمستند هو قاعده: «لا حرج».

٣. أن يستطيع الذهاب إلى الحجّ لكنّه في أثناء الحجّ، وبعد إكمال المناسك يقع في عسر ومشقّه، مثل اشتداد مرضه أو تأخّر شفائه، فمثل هذا المريض أيضاً لا يجب عليه الذهاب، والدليل هو قاعده: «لا حرج» أيضاً.

٤. هناك صنف آخر لا- يسبب له الذهاب إلى الحجّ العسر والمشقه كالمصاب بمرض السكرى أو مرض الكآبه وهما من الأمراض التي لا يضيق المرأ بها ذرعاً، ففي هذه النوع من الأمراض لو أردنا أن نتمسك بعموم الروايات، فلا بدّ أن نحكم بعدم وجوب الحجّ عليه . لكننا نحكم بالوجوب لدليلين :

(أ) إنّ أكثر الروايات التي تتحدّث عن المريض تستند إلى آيه الاستطاعه، والآيه لا- تشمل المريض الذي يعيقه المرض من الذهاب إلى الحجّ، فنستنج أنّ المرض الذي لا يمنع المكلف من الذهاب إلى الحجّ خارج عن محط البحث في الآيه الكريمه .

(ب) لا بدّ من إمعان النظر في قاعده: «مناسبه الحكم والموضوع»، وقد ورد هذا الدليل لأول مرّه في كلام المحقق النائيني، وهى تعنى ملاحظه العلاقه بين المرض وعدم الذهاب إلى الحجّ، والسؤال هو أنّه أى مرض هو الذى يتناسب مع الحكم هنا؟ من المؤكّد أنّ المراد من المرض هو الذى يسلب الشخص قوّه الحركة .

ولهذا نقول : إن أخذ التناسب بين الحكم والموضوع بعين الاعتبار فى فهم معانى ودلاله الروايات أمر عرْفى ومفيد جداً.

وهذا التقسيم للمرض لا يقتصر على الحجّ فحسب بل يجرى فى الصوم وباقي الواجبات، فإن الثلاثة الأولى منه مانعه، والرابع غير مانع .

الأمر الثانى :

لا يستطيع الإنسان إحياناً أن يذهب لوحده إلى الحجّ، لكن إذا أستأجر مرافقاً يعينه على إتيان الأعمال يتمكّن من ذلك، ففى هذه الحال لو توقّر هذا الانسان على استطاعه ماله، لاستئجار فيجب عليه الذهاب لأداء الفريضة، لكنّ الشخص الذى يفتقد مثل هذه الاستطاعه - وهى استئجار شخص - لا يجب عليه الحجّ من دون شكّ.

الأمر الثالث :

هل يجب على المريض أن يكون على يقين من اشتداد مرضه أو حصول ضرر معتدّ به عند ذهابه إلى الحجّ، أم يكفى مجرد احتمال الضرر أو الخوف ؟

فى بعض الموضوعات يلزم تحصيل اليقين، وفى بعضها الآخر يكفى مجرد الظن، كالضرر الذى يحصل مستقبلاً فى حال القيام بعمل خاصّ، على سبيل المثال : أنّ الضرر الحاصل من الصوم، والوضوء، لا يحتاج إلى اليقين فيهما، والخوف هنا يحلّ محلّ اليقين، كذلك الأمر فى الحجّ فإنّ الخوف الناشئ من الظن فى حصول الضرر، يكفى فى عدم الذهاب إلى الحجّ ويكون معدّراً له، ولا يحتاج إلى حصول يقين.

والدليل فى هذه المسأله هى الروايات، مضافاً إلى حكم العقل الذى يحكم بأن الخوف كافٍ ولا يحتاج إلى حصول اليقين، كما أنّه لا يحتاج إلى أن يكون الخوف، خوفاً مؤدياً إلى الهلاك، بل يكفى الخوف المؤدى إلى الضرر، فإن الحكم يسقط بحصول هذا الخوف .

الأمر الرابع :

لو كان المريض غير قادر على الذهاب إلى الحج، فهل يجب عليه استئجار من ينوب عنه فيه ؟

تعرّض صاحب الجواهر، وبعض العلماء لهذه المسألة، لكن السيّد الماتن، وصاحب العروه وسائر المحشّين على العروه لم يتعرضوا لذلك وأرجؤوا البحث فيه إلى باب النيايه، ونحن نشير إليه إلى ذلك بصورة عابره ؟

فقول : للنيايه حالتان :

الأولى : لو وجب عليه الحج بعد توفّر شرائط الوجوب فيه، إلّا أنّه لم يذهب لأدائه، لكن مرض بعد ذلك، ففي هذه الحال يجب عليه أن يستنّب من يؤدي الفريضه عنه في حياته، وإنّ مات فيجب على الورثه إخراج نفقه الحج من ماله، والدليل على ذلك هو الإجماع .

الثانيه : لو لم تتوفّر فيه شرائط الاستطاعه إلّا بعد المرض وذلك على نحو الإجمال ففي هذه الحال فإنّه لا يملك القوه لشدّ الرحال إلى الحج ! فما هو الحكم ؟ اختلف الفقهاء في ذلك، بين من أفتى بلزوم الحج عليه، فيجب أن يكلف من ينوب عنه، وبين من أفتى بعدم الوجوب .

الأمر الخامس :

لو فرض أنّ هناك مريضاً لا يقوى على الإتيان ببعض أعمال الحج وإن استطاع على الإتيان بالبعض الآخر، فهل مثل هذا يعد مستطيعاً؟

ما يفيدّه ظاهر الروايات هو أنّه لا بدّ أن يملك الشخص القدره على امثال جميع أعمال الحج، طبعاً من يتمرّض أثناء الحج يجب عليه أن يستنّب من يأتي عنه ما تبقى من الأعمال، إلّا أنّ هذا بحث آخر لأن المفروض في هذه المسألة هو أنّ الشخص من البدايه يعلم أنّه لا يستطيع أن يمثّل بعض الأعمال .

وبعبارة أخرى: إنَّ ظاهر الروايات يقتضى عدم استطاعه الشخص الذى يمكنه امتثال بعض أعمال الحجِّ دون بعضٍ، وذلك لأنَّه عندما نجد فى الروايات مفردة، كالصحة أو عدم المرض أو القوة، فإنَّها تدلُّ على أنَّ المطلوب هو الصحة الكاملة لامتنال جميع أعمال الحجِّ وليس بعضها، وكذلك فى الآية (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فإنَّ المطلوب هو الاستطاعه الكاملة لامتنال جميع الأعمال حتَّى النهايه .

الفرع الثانى : الاستطاعه الزمانيه

من شرائط وجوب الحجِّ هو توفُّر الاستطاعه الزمانيه، أى : يتوفّر لديه وقت كاف لكى يصل إلى المشاعر وليؤدى جميع المناسك .

الأقوال فى هذا الفرع :

لا- خلاف بين الأصحاب فى لزوم توفر الاستطاعه الزمانيه، بل إنَّ المسأله إجماعيه، لكنَّ بعض فقهاء الجمهور يختلفون معنا فى ذلك، حتى أنَّ السيّد الحكيم يقول : «نسبه [أى اعتبار هذا الشرط] فى التذكرة إلى علمائنا، وفى كشف اللثام : إنه إجماع . وقال فى المستند: للاجماع، وفقد الاستطاعه، ولزوم الحرج والعسر، وكونه مما يعذره الله تعالى [إشاره إلى قاعده (ما غلب الله فيه) كما صُرِّح به فى بعض الأخبار (١)].»

إذن، الشخص الذى يفتقد الاستطاعه الزمانيه، ولم يتمكّن من الوصول إلى الحجِّ فى الوقت المحدّد أو يصل بعسر وحرج لا يدخل فى دائره الاستطاعه .

وأما فقهاء الجمهور، فيقول النووى الشافعى :

«قال أصحابنا إمكان السير بحيث يدرك الحجِّ شرط لوجوبه، فإذا وجد الزاد

١- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١٦٩، ويعنى بالأخبار ما ورد فى الوسائل : ٨، الباب ٧ من أبوابوجوب الحجِّ وشرائطه، الحديث

والراحله وغيرهما من الشروط المعتره (مثل سلامه الطريق) وتكاملت، وبقي بعد تكاملها زمن يمكن فيه الحجّ، وجب، هذا مذهبنا، وحكى أصحابنا عن أحمد: إنّ إمكان السير وأمن الطريق ليسا بشرط في وجوب الحجّ. دليلنا: أن لا يكون مستطيعاً بدونهما» (١).

وهل أن أحمد - وهو أحد فقهاء الجمهور - يقول بوجوب الذهاب إلى الحجّ إذا كان الطريق مسدوداً، مع عدم توفر الوقت الكافي لأداء الفريضة؟ كلّما، إنه يريد أن الحجّ يستقرّ في ذمته، وعليه أن يأتي بالحجّ في العام القادم وإن لم تتوفر عنده مستلزمات الاستطاعه، لاستقرار وجوب الحجّ في ذمته، لأنّه كان مستطيعاً إلا أنّه لم يذهب لعدم كفايه الزمان لأداء الفريضة.

الدليل:

إنّ المهم من الأدله في المقام هي ما ذكرها المرحوم النراقي، وهي:

١. الإجماع

إنّ الإجماع هنا مؤيد ولم يكن دليلاً مستقلاً، لأنّه مدركى.

٢. عدم شمول آيه الاستطاعه

قال تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)، والاستطاعه في الآيه عرفيه، وطالما لا يوجد وقت كافٍ للشخص الذي يريد الذهاب إلى الحجّ فلا يدخل في دائره الاستطاعه، وعليه أن يؤدّي الفريضة السنه القادمه إذا كان مستطيعاً مالياً، وإلا فليس عليه أن يذهب.

٣. قاعده العسر والخرج

إذا كان الذهاب إلى الحجّ غير ممكن، فيحكم العقل بعدم الاستطاعه. وأمّا إذا كان ممكناً لكنّه يسبب له العسر والخرج، فأيات العسر والخرج تنطبق عليه،

والشرع يحكم بعدم استطاعته بحسب ما تقتضيه القاعده: (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي آلِدِينِ مِنْ حَرَجٍ) (١).

٤. دليل ما غلب

حسب القاعده: «ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر» فالشخص الذي لا يستطيع أن يذهب إلى الحج معذور من قبل المولى فلا يجب عليه .

بقي هنا شيء:

إن للسيد صاحب العروه كلام في هذه المسأله (٢) لم يشر إليه السيد الماتن وهو :

«وحيث - عندما لا يوجد وقت كافٍ - فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجب، وإلا فلا - أي إذا لم يستقر الحج فلا يجب .»

وللسيد الخوئي في تعليقه على العروه، وفي المعتمد رأى، عبر سماحته عنه ببيانين :

١. أن الاستطاعه الزمانيه، شرط للواجب وليست شرطاً للوجوب، أي : أن الوجوب فعلى، والواجب لا بد أن يقع في ذلك الزمان المعين وقال : إنه مثل الواجب المعلق حيث إن الوجوب حالي، والواجب استقبالي، بمعنى أن وجوب الحج حالي، لكن زمان امتثاله في شهر ذي الحجه .

٢. شبه ذلك بما إذا كان شخص بعيداً عن مكه بحيث إن المده التي يستغرقها للوصول تمتد الى سنه، فإنه في هذه الحال يعد مستطاعاً، فلا بد أن يحتفظ باستطاعته حتى السنه القادمه وذلك لأن الاستطاعه ليست مقيدته بسنه معينه، فعندما يصبح مستطاعاً لا بد أن يحتفظ بها إلى السنه القادمه ليؤدى فيها مناسك الحج (٣) .

١- الحج : ٧٨ .

٢- المسأله ٦٢ .

٣- موسوعه الإمام الخوئي : ٢٦/١٧٠ .

ويلاحظ عليه :

أولاً: أن السيد الخوئي ينكر الاستطاعة الزمانيه ويحكم بوجود الحج عند حصول الاستطاعات الأخرى، إلا أن ذلك يخالف الإجماع؛ لأن الإجماع قام على لزوم توفر الاستطاعة الزمانيه، وفي حال عدم وجودها لا يُعدّ مستطاعاً.

وثانياً: هناك إشكال مبني . نحن لا نعتقد بالواجب المعلق كما بيناه في كتابنا أنوار الأصول (١)، والدليل على ذلك باختصار، ما يلي :

(أ) أن في إنشاء الواجب المعلق تناقض، فمثلاً يقال في يوم الاثنين : إن الغسل واجب يوم الجمعة، ووجوبه فعليّ وليس شأنى؛ فنقول : إذا كان الوجوب فعليّ فما معنى أن يكون وجوبه في يوم الاثنين؟! ومن هنا يتبين التنافي في إنشاء الواجب المعلق وذلك لأن الوجوب الفعليّ معناه : أن يمثل الأمر الآن، وفي الواجب الاستقبالي معناه : أن يمثل الأمر في وقت آخر، أي : في المستقبل .

نعم، إذا كان المراد من الواجب المعلق هو إعداد المقدمات فلا بحث، وإلّا، فإنه عين التنافي، كما أسلفنا.

(ب) نحن نعتقد أن البعث الإنشائي يقوم مقام البعث الفعلي الخارجي، أي «إفعل» تحل محل عمله الدفع الخارجي، وهل أنك في الخارج تدفع الشخص للعمل يوم الاثنين لينجزه يوم الجمعة؟!

إذن، نحن لا نعتقد بالواجب المعلق وفقاً للمبنى الذي نقول به .

وثالثاً: على فرض أن الواجب المعلق صحيح، إلا أن ظاهر آيه (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) هو الواجب المشروط وليس الواجب المعلق وأن الواجب المعلق يفتقر إلى قرينه لكي نحمل الآيه على خلاف ظاهرها، لأجل أن الواجب المعلق دائماً خلاف الظاهر.

رابعاً: أنّ السيّد الخوئي قاس ما نحن فيه على من يكون بعيداً عن مكّه سنه أو أكثر، وهذا قياس مع الفارق لأنّ الاستطاعه بالنسبه إلى كلّ أحدٍ بحسبه فالشخص الذى يكون بعيداً لا يعدّ مستطيعاً والذى يكون قريباً من مكّه يعد مستطيعاً.

فإذن، الحق مع صاحب العروه إذ قال :

«لا يجب حفظ الاستطاعه للسنه الآتية».

ولم يقل أحد بذلك غير السيّد الخوئي، فإذا بقيت الاستطاعه فيجب عليه الحجّ وألا فلا يجب، وأنّ حفظ الاستطاعه للسنه القادمه يكون بمثابة تحصيل الاستطاعه، فالحفظ ليس بواجب !

والحاصل : أنّ ما ذهب إليه السيّد الخوئي خلاف الظاهر أولاً، وثانياً: مبنى على الواجب المعلق، ونحن لا نقول به، وثالثاً: على فرض قبول الواجب المعلق، ظاهر الآيه يدلّ على الواجب المشروط دون الواجب المعلق، ورابعاً: قياس ما نحن فيه بالشخص الذى يبعد عن مكّه سنه واحده، يكون قياس مع الفارق .

شبهه وردّ:

هناك إشكال يخصّ الواجب المعلق لا بدّ من التطرّق إليه، فعلى سبيل المثال : إذا حصلت الاستطاعه للمكّلف بشتّى أنواعها فى شهر ذيقعد، فإنّ قلنا بعدم وجوب الحجّ فهو غير صحيح، وإنّ قلنا بوجوبه فيكون زمانه لاحقاً، وهذا هو الواجب المعلق بعينه!

وبعبارة : لو تحقّق شرط الواجب المشروط قبل زمانه فهذا من قبيل الواجب المعلق، لأنّ الوجوب حالى والواجب استقبالى، فلا مفرّ من قبول الواجب المعلق .

ولكن يردّ عليه :

إنّ الواجب المشروط يبقى واجباً مشروطاً حتّى بعد تحقّق شرطه ولا تتغيّر ماهيته بعد حصول الشرط، ونحن نرى أنّ الواجب المشروط قبل الشرط أيضاً يكون واجباً، فهو من قبيل إعداد الماء للصلاه، فالعقل هنا يحكم بجلب الماء قبل

الموعد لكي لا يفوت غرض المولى وما نحن فيه من هذا القبيل فيلزم أن يذهب المستطيع من هذه اللحظة إلى الحجّ كي لا يفوت على المولى غرضه، وهذا ليس من الواجب المعلق في شيء.

الفرع الثالث : الاستطاعه السريه .

والتي يعبر عنها بالاستطاعه الطريقيه ؛ لأنّ السرب بمعنى الطريق .

أقوال الفقهاء :

اتفقت كلمه الأصحاب على أنّ الطريق لا بدّ أن يكون سالكاً بدون أخطار تهدّد الحجيج في النفس والمال والعرض، فإذا كان الطريق سالكاً لكنّه محفوفاً بالأخطار فذلك بمثابة إغلاق الطريق .

وقد اختلف فقهاؤنا مع فقهاء الجمهور حيث إنّ بعضهم ذهب إلى عدم اشتراط الاستطاعه السريه واكتفى بتوفّر الاستطاعات الأخرى، والمراد من هذا البعض هو أحمد بن حنبل الذي قال بثبوت وجوب الحجّ في ذمه المكلف مع عدم توفر شرط الاستطاعه الطريقيه (١) .

قال صاحب الحدائق : لا خلاف نصّاً وفتوى في أن امن الطريق من الخوف على النفس والبضع والمال شرط في وجوب الحجّ (٢) .

وقال المحقق النراقي : الاستطاعه السريه تحصل بتخليه السرب، واشتراطها مجمع عليه محققاً ومحكياً (٣) !

قال صاحب الجواهر: ضروره، توافقها [الكتاب والسنة والإجماع] على اعتبار تخليه السرب في الاستطاعه (٤) .

١- لاحظ : المجموع للنووي : ٧/٥٧.

٢- الحدائق الناضره : ١٤/١٤٠.

٣- مستند الشيعة : ١١/٦٠.

٤- جواهر الكلام : ١٧/٢٩٠.

وقد ادعى ابن رشد الإجماع على ذلك، مع عدم انعقاد الاجماع بينهم: لاختلاف بينهم أنّ من شروطها، الاستطاعه بالبدن والمال مع الأمن (١).

وقال النووي: «قال اصحابنا - الشافعيه - يشترط لوجوب الحجّ أمن الطريق في ثلاثه أشياء: النفس، والمال، والبضع (٢).

وقد نسب شيخ الجواهر عدم اشتراط أمن الطريق إلى أحمد ثم أردف قائلاً: إنه يعنى على الحاج أن يحافظ على استطاعته حتى السنه القادمه، فيأتى بالفريضه! (٣)

الدليل على هذا الفرع :

١. الإجماع وهو مدركى، فلا يكون إلّا مؤيداً.

٢. الآيه : فطبقاً للايه (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) إذا حصلت للمكلف الاستطاعه الماليه، وكان الطريق مسدوداً أو فيه خطرٌ، لا يعتبر مستطيعاً عرفاً.

٣. العسر والخرج : إنّ وجود الخطر في الطريق يسبب العسر والخرج، فلو كان الطريق مسدوداً، فالذهاب إلى الحجّ محال بمقتضى حكم العقل .

٤. قاعده لا ضرر: لو فرض أنّه إذا عزم على الذهاب إلى الحجّ تسرق أمواله، فدلّيل «نفي الضرر» يمنعه من الذهاب لأداء الفريضه .

فإن قلت : إنّ قاعده (لا ضرر) لا تشمل الحجّ، والخمس، والزكاه، والجهاد، لأنّ طبيعه هذه الأمور ضرريه .

قلنا: قد أجبنا عن هذا الإشكال في كتابنا «القواعد الفقهيّه» مفصلاً، والجواب إجمالاً كما يلي :

١- بدايه المجتهد: ٢/١٠٢.

٢- المجموع : ٧/٥٠.

٣- راجع الجواهر: ١٧/٢٩٠.

أولاً: لا- ضرر في طبيعه هذه الأمور لأنّ الخمس والزكاه سبب في انتشار العدله في المجتمع، كما أنّ الجهاد سبب لهمايه المجتمع، وفي هذه الأحكام مصالح ومنافع اجتماعيّه وفرديه .

ثانياً: عندما يقال بالضرر، المقصود منه الضرر الزائد عن طبيعه هذه الأمور، فمثلاً من طبيعه الحجّ لو أراد المكلف أن يذهب إلى الحجّ عن طريق ما، لا بدّ أن يصرف مليوني ريال مثلاً ونفس هذا المكلف لو أراد أن يذهب عن طريق آخر، لا بدّ وأن يصرف خمسه ملايين، فهذه الزيادة ضرر إضافي (١).

٥. الروايات: هناك روايات في الوسائل، ومستدرک الوسائل، فيها الضعيف والصحيح، لكن من حيث المجموع هي حجّه وتدلّ على شرطيه الاستطاعه السريّه (الطريقيّه).

وكانت تعبيرات هذه الروايات مختلفه، فالبعض عبّر (بتخليه السرب) والبعض الآخر (بعدم منع السلطان) وبعض ثالث (بتخليه الدرب) أي الطريق، وبعض رابع عبّر (بالأمن) والتي تدلّ كلّها على معنى واحداً.

وإليك هذه الروايات :

١. سأل حفص الكناسي، أبا عبدالله عليه السلام وأنا عنده ... فإذا كان صحيحاً في بدنه مخلى في سربه له زاد وراحله فلم يحجّ فهو ممّن يستطيع الحجّ؟ قال «نعم» (٢).

السند معتبر لا غبار عليه .

٢. ... عن هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله عزوجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) ما يعني بذلك؟ قال : «من كان صحيحاً في بدنه، مخلى سربه، له زاد وراحله» (٣).

السند معتبر أيضاً.

١- هذا ما أفاده شيخنا الأستاذ في مجلس درسه الشريف، في هذا الصددراجع «القواعد الفقهيّه» ١: ٦٧.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

٣- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٧.

٣. «... من كان صحيحاً بدنه مخلى سربه» (١).

٤. «... لم تمنعه ... سلطان ظالم ...» (٢).

٥. «... عن أبي امامه ... ولا سلطان جائر» (٣).

وهذه الرواية مرسله .

٦. ... عن ذريح المحاربي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «من مات ولم يحج حجه الإسلام، لم يمنعه من ذلك حجه تجحف به، أو مرض لا يطيق فيه الحج، أو سلطان يمنعه، فليمت يهودياً أو نصرانياً» (٤).

والرواية معتبره سنداً.

٧. روى الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان ... وتخليه الدرب من الموانع وهناك نسخه أخرى عبرت بالسرب (٥).

... والأمن ... (٦).

والحاصل :

ذكرت ثمان روايات تحت أربعة عناوين، وكانت ثلاث منها صحيحه، ثم هذه الروايات من حيث المجموع حجه وعمل بها الأصحاب، ولا يوجد معارض، إذن أدله هذا الفرع تامه وثابته .

إلما أن السؤال الذى ورد فى البحث السابق، يطرح نفسه هنا أيضاً، وهو إذا ما حصلت جميع الاستطاعات لكن كان الطريق مسدوداً، ولا يستطيع الذهاب إلى الحج، فهل يجب على المكلف أن يحتفظ بالاستطاعه إلى السنه القادمه؟

- ١- الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١٠.
- ٢- مستدرک الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٥.
- ٣- مستدرک الوسائل : ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٦.
- ٤- الوسائل : ٨، الباب ٧، من ابواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١.
- ٥- الوسائل : ٨، الباب ٩ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ٥.
- ٦- مستدرک الوسائل : ٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، الحديث ١.

بحسب رأينا أنه لا يعدّ مستطيماً، ولا يجب عليه الذهاب إلى الحجّ، ولا يلزم عليه أيضاً أن يحتفظ بالاستطاعه إلى السنه القادمه .

على أنّ السيّد الماتن تكلم في هذه المسأله تبعاً للعهود عن ثلاثه أنحاء من عدم تخليه السرب، يقول :

«لو ... كان الطريق منحصرأ فيه أو كان جميع الطرق كذلك، ولو كان الطريق الأبعد مأموناً، يجب الذهاب منه، ولو كان الجميع (الأقرب والأبعد) مخوفاً ولكن يمكنه الوصول إليه بالدوران في بلاد بعيدة نائية لا تعدّ طريقاً إليه، لا يجب على الأقوى».

وعليه فإنّ الفروض ثلاثه :

١. إنّ جميع الطرق مغلقه، ففي هذا الحال لا تتحقّق الاستطاعه السريه .

٢. إن كان الطريق القريب مسدوداً لكن الطريق البعيد آمن، ففي هذه الحال يكون المكلف مستطيماً، ويجب عليه أن يختار الطريق الأبعد.

٣. إن كان الطريق القريب والبعيد مسدودين لكن يتوفّر طريق آخر لا يسمى عرفاً بالطريق بل هي جوله حول العالم، هل يجب على المكلف أن يختار هذا الطريق ؟ وممكن مالياً؟ نحن نعتقد بالاستطاعه العرفيه ونرى أنّ العرف لا يعتبر هذا الطريق طريقاً عرفاً؛ لذا لا يعد هذا المكلف مستطيماً.

المسألة: ٤٣ لو استلزم الذهاب إلى الحجّ تلف المال

(المسألة ٤٣): لو استلزم الذهاب إلى الحجّ تلف مال له في بلده معتدّ به بحيث يكون تحمّله حرجاً عليه، لم يجب، ولو استلزم ترك واجب أهم منه أو فعل حرام كذلك يقدّم الأهم. لكن إذا خالف وحجّ، صحّ وأجزأه عن حجّه الإسلام. ولو كان في الطريق ظالم لا يندفع إلماً بالمال، فإن كان مانعاً عن العبور، ولم يكن السرب مخلي عرفاً ولكن يمكن تخليته بالمال، لا يجب، وإن لم يكن كذلك - لكن يأخذ من كلّ عابر شيئاً - يجب إلماً إذا كان دفعه حرجياً.

تصوير المسألة :

ذكر السيّد الماتن في هذه المسألة ثلاثة فروع :

الفرع الأوّل : لو أنّ مال الشخص كان عرضه للتلف في غيابه حال ذهابه إلى الحجّ، كالفلّاح في مزرعته والبستاني في بستانه حيث تتلف محاصيلهما لعدم من يقوم مقامهما في العمل، أو أنّ سفره إلى الحجّ يؤدّي إلى اغلاق متجره، فإنّ مثل هؤلاء وإن كانوا مستطيعين، لكن قاعده «لا حرج» تخرجهم عن دائره الاستطاعه .

ومما أفاده السيّد الماتن يتبين أنّه استدلّ بقاعده «لا حرج» وليس بقاعده «لا ضرر» بينما بعض الفقهاء استدلو بالقاعدتين معاً: «لا ضرر»، و«لا حرج».

الفرع الثاني : في أنّ الذهاب إلى الحجّ يسبب له ترك واجب أو فعل حرام أهمّ ؛ فمثال ترك الواجب : لو أنّ ذهب إلى الحجّ لا يتمكّن من دفع ديون الناس المستحقّه فاذا قلنا أنّ حقّ الناس واجب أهمّ فإنّ الذهاب إلى الحجّ يؤدّي إلى ترك ما هو أهمّ في الواجبات ! أو أنّ امرأه كان لها طفل رضيع لا يسعها أن تحمله معها إلى الحجّ، فالواجب الأهم هو حفظ الرضيع وبذلك يسقط وجوب الحجّ .

ومثال الفعل الحرام : لو أنّ الشخص لم تتوفّر عنده إلماً ناقله مغصوبه فالذهاب

إلى الحجّ يستلزم ارتكاب فعل حرام فإذا كان ترك الحرام أهمّ من الحجّ فعندئذٍ يسقط وجوب الحجّ عنه لمزاحمته لما هو أهم .
ثمّ يضيف السيّد الماتن : أنّ المكلف إذا خالف وفعل الحرام وحجّ، صحّ، وأجزأه عن حجّه الإسلام ؛ لأنّ الأمر بالشيء لا يقتضى النهي عن ضده الخاص .

الفرع الثالث : فى أنّه لو قطع الطريق ظالمً لا يخلّى السبيل إلّا بدفع المال، فهل يجب على من يريد الذهاب إلى الحجّ دفع المال إليه أم لا؟

يقول السيّد الماتن : كلا، لا يجب ويعتبر الطريق مسدوداً، ومع هذا الدفع للظالم لا يُعدّ السرب مخلياً، لكن لو كان المتعارف أنّ الجميع يدفعون شيئاً من المال، كالضريبة التى كانت تدفع إلى الدولة السعوديه فى الماضى بعنوان حقّ العبور، أو ما يؤخذ اليوم بازاء تقديم الخدمات أو لمنح التأشير، ففى هذه الحال يفتى السيّد الماتن بجواز الدفع .

لم يتطرّق الأصحاب لهذه الفروع إلّا القليل منهم مثل المحقّق النراقى حيث أشاروا لها بإشاره عبارته، ولم ترد نصوص شامله فيها، فلا بدّ من معالجتها من طريق القواعد الفقهيّه، كقاعده الاستطاعه، وقاعده لا ضرر ولا حرج و... .

أمّا الفرع الأول :

إنّ المحقّق النراقى قد جمع الفروع فى المستند وذكر فروعاً لم يتعرّض الفقهاء لها حتى صاحب الجواهر، وأمّا العروه فهى تحذو حذو المستند.

يقول المحقّق النراقى : المسأله الأولى : يشترط فى وجوب الحجّ - بعد حصول الاستطاعات الأربع - (الماليه، النفسيه، الطريقيه، والزمانيه) أمر آخر أيضاً وهو عدم ترتب ضرر عليه أو على غيره بالخروج إلى الحجّ فلو كان أحد بحيث لو خرج كان خروجه إلى الحجّ، موجباً لتلف ماله المعتمد به غير ما يصرف فى الحجّ، أو كانت المرأه بحيث تخاف على رضيعها وغير ذلك لم يجب الحجّ (١).

الدليل :

برهن شرّاح العروه على عدم وجوب الحجّ لذوى الأعذار بطريقتين :

الأول: قاعده لا ضرر

فحسب ما فى المعتمد للسيد الخوئى، أنّ الاستطاعه الشرعيه - وهى الزاد والراحله والصّحه - لمثل هذا المكلف حاصله إلّا أنّ قاعده لا ضرر حاكمه هنا؛ لأنّها من العناوين الثانويه وأدلتها حاكمه على أدله العناوين الأوليه . وفى الحكومه أنّ الأدله الحاكمه ناظره إلى الأدله المحكومه فتوسّع نطاقها أو تضيّقه، وبما أنّ الدليل المحكوم فى طول الدليل الحاكم، فلا دور لنوعيه النسبه من عموم وخصوص وتعارض هنا فى طريقه عمل الدليل الأول فى الدليل الآخر(١) .

الثانى : قاعده لا حرج

إنّ السيّد الحكيم والسيّد الماتن عالجا المشكله من خلال قاعده «لا حرج» لأنّهم يرون أنّ قاعده «لا ضرر» لا تجرى فى الموارد التى هى ضرريه بطبيعتها كالحجّ والجهاد، والخمس، والزكاه .

وقد أجبنا سابقاً عن ذلك بنحوين :

أولاً : أنّ هذه الموارد ليست ضرريه لأنّ النفقات على صنفين فمنها فرديه ومنها اجتماعيه، وللخمس فوائد اجتماعيه كثيره وهى الأهم، كما أنّ الفوائد الاجتماعيه تعود بالخير على الفرد نفسه، ونظراً لذلك لا يعدّ هذا ضرراً أصلاً، وأساساً لم يرد فى الإسلام حكم ضررى .

١- قال السيّد الخوئى تعليقاً على عبارته العروه : «إذا استلزم الذهاب إلى الحجّ تلف مال له فى بلده معتدبه لم يجب» ما هذا نصّه : «لقاعده نفى الضرر، فإنّ الاستطاعه الموجبه للحجّ وإن فسرت فى الروايات بالزاد والراحله وصّحه البدن وتخليه السرب فحسب، ولكن دليل نفى الضرر حاكم على جميع الأدله إلّا فى موارد خاصّه، ومقتضاه سقوط الواجب فى موارد الضرر فىكون ممّن يعذره الله تعالى فى الترك». المعتمد: ٢٦/١٧٢.

ثانياً: سلّمنا أنّها ضرريه إلّا أنّ هذا الضرر في حدود نفقات الحجّ، ولو زاد عن ذلك فتحكم القاعدة، وقاعده «لا ضرر» كما أنّها تنفي الحكم فإنّها تشبهه أيضاً، وعليه أنّ الحجّ خارج عن دائره الضرر، فجريان القاعدة ليس ببعيد، وبناء على ذلك يمكن الاستدلال بقاعده «لا ضرر» كما يمكن بقاعده: «لا حرج».

زد على ذلك أنّه على القول بالاستطاعه العرفيه لو أنّ الجفاف أصاب بستاناً أو مزرعه مثلاً، فهل يعدّ صاحبهما مستطيعاً عرفاً بعد تلفهما؟ إن عدم صدق الاستطاعه العرفيه هنا غير بعيد، وأن الآيه: (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ...) لا تشمل هذا المورد، فلا يجب عليه الحجّ

الفرع الثاني :

في أنّه لو ادى الحجّ إلى ترك واجب، أو فعل حرام ففي مثل ذلك نلجأ إلى قاعده الأهم والمهم ؛ فإذا كان فعل الواجب أهم من ترك الحرام، يلزم العزوف عن الذهاب إلى الحجّ إلّا أنّ تعيين الأهم من المهم ليس بالأمر الهين، وإن استعصى أمر التشخيص فلا بدّ من الأخذ بالتخيير.

ولكن إذا نظرنا إلى أدله الاستطاعه واعتبرنا أنّ الممتنع شرعاً كالممتنع عقلاً، فمثلاً في المركب الغصبي في الحجّ فإن وجوده كالعدم، لأنك لا تستطيع أن تستقلّه، وذلك كالماء الغصبي فإنك لا تستطيع أن تتوضأ به، فإنّه كالعدم، فعليك أن تتيمّم، ومن هنا يتبيّن أنّ الشخص في هذا الفرض ليس بمستطيع، وقوله تعالى: (مَنْ آسَـَٔطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) يريد الاستطاعه السائغه المحلله، فالاستطاعه المحرّمه كالعدم في موازين الشرع، فلا يجب عليه الحجّ .

وبناء على هذه الطريقه في الاستدلال لانحتاج إلى اللجوء لقاعده الأهم والمهم لإسقاط وجوب الحجّ .

وفي الحقيقه أنّ في هذا الشأن اتّجاهين :

١. القائلون بالاستطاعة الشرعيه يحكمون باستطاعه الشخص، فمثلاً: إذا استلزم الذهاب إلى الحج أداء الدين الواجب، أو استلزم الغضب الذي يكون تركه واجباً، فالأمر يدور بين واجبين: فقاعده الأهم والمهم هي الحاكمة، فإذا استطاع أن يحدّد الأهم من خلال الآيات والروايات كما هو الحال في أذهان المتشرعه ومذاق الشرع؛ فإنه يعمل بالأهم، وهو المطلوب، وإلّا فالحكم هو التخيير بينهما.

٢. وأمّا القائلون بالاستطاعه العرفيه - وهو الصحيح - يحكمون بعدم الاستطاعه في هذه الحال؛ لأنه يؤدي إلى ترك الواجب فإنّ الممتنع شرعاً كالممتنع عقلاً، فعلى سبيل المثال: السير عبر الطريق الغصبي، واستخدام المركب الغصبي، بمثابة عدم وجود الاستطاعه الطريقيه (السريه) ولذلك فإنّ المكلف لا يُعد مستطيعاً فمعالجه المسأله ليست من باب الأهم والمهم حسب هذا الاتجاه.

قال السيّد الحكيم في هذا الشأن: إنّ للقول بالاستطاعه العرفيه أدله، ففي الروايات دليل على ذلك، وهي الروايات التي تدل على العذر (١).

ونحن عثرنا على روايتين في هذا الخصوص:

١. روى الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا قدر الرجل على ما يحجّ به ثمّ دفع ذلك وليس شغل يعذره به، فقد ترك شريعه من شرائع الإسلام...» (٢).

والروايه معتبره.

فإنّهم اعتبروا القول «ليس له شغل» عام ومن مصاديقه أداء الدين، فلا تصل التوبه إلى التمسك بقاعده الأهم والمهم.

٢. روى علي بن حمزه عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: «... وليس له عنه شغل يعذره الله فيه» (٣).

١- مستمسك العروه الوثقى: ١٠/١٨٦ و ١٨٧.

٢- الوسائل: ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشروطه، الحديث ٣.

٣- الوسائل: ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشروطه، الحديث ٩.

لذا يمكن القول بعدم وجوب الحجّ لو أدى اتيانه إلى ترك واجب مهم، أو فعل حرام.

وفى هذه الحال لو ذهب إلى الحجّ وترك الواجب، أو فعل الحرام، فما هو حكم حجّه، وهل أنّ حجّه صحيح؟

إنّ السيد الماتن يقول بصحّه حجّه؛ لأنّ الأمر بالشىء [أداء الدين] لا يقتضى النهى عن ضده الخاص (الحجّ).

الفرع الثالث:

لو كان ظالم يمنع الناس من الذهاب إلى الحجّ إلّا أن تُدفع إليه الأموال، فهل الحجّ عند ذلك واجب ويلزم دفع الأموال إليه؟

قد نقل السيد الحكيم فى ذلك ثلاثة أقوال:

١. ذهب الشيخ، وجماعه إلى عدم وجوب الحجّ؛ لأنّ الطريق فى هذه الحال يُعدُّ مسدوداً [عدم توفّر الاستطاعة الطريقيه].

٢. كما أنّ سيد المدارك، والمحقّق فى الشرائع، قالوا: بوجوب الحجّ، ووجوب دفع الأموال للظالم؛ لأنّ هذا المال من مصارف الحجّ.

٣. القول بالتفصيل وهو التفريق بين دفع المال الخطير (الكثير) ودفع المال القليل، أى: لو كان المال المطلوب كثيراً فلا يجب دفعه ولا يجب الذهاب إلى الحجّ، وإذا كان المال قليلاً فيجب، وهذا هو مختار المحقّق فى المعتمد (١).

ويعتقد البعض أنّ الفرع الثالث داخل فى الفرع الثانى، لأنّ دفع المال إلى الظالم إعانه على ارتكاب الإثم، وبتعبير آخر أنّ الذهاب إلى الحجّ يُسبب ارتكاب الحرام، فالمكلّف حينئذٍ لا يُعدّ مستطيعاً.

قلنا: إنّ الحقّ فى المسأله هو القول الثانى، أى دفع المال للظالم واعتباره من

مصارف الحجّ، نعم إذا سبب الدفع عسراً وحرماً، فقاعده العسر والحرّج تمنع المكلف من الذهاب إلى الحجّ .

يقول السيّد الماتن بهذا الصدد: ... لو كان في الطريق ظالم يمنع الناس من الذهاب إلى الحجّ إلا بدفع مال فاذا كان الطريق مسدوداً عرفاً لا يجب دفع المال . ولكن إذا كان دفع المال يجرى على الجميع دون استثناء، فيجب الدفع والذهاب إلى الحجّ ما لم يستلزم حرماً.

ونحن نعتقد أن لا فرق بين الصورتين في هذا الفرع لأنه لو لم يدفع المال، لم يسمح للظالم بالذهاب أصلاً وترجع - في الواقع - هذه الصورة إلى الصورة الأولى، من دون فرق، مع أنّ الصورة الثانية كانت جارية في أغلب الأزمته التي فرضت السلطات الظالمة سيطرتها على الحرمين الشريفين فكانوا يأخذون الأموال من الناس، وإن لم يدفعوا فلا يمكنهم الذهاب إلى أداء الفريضة؛ لأنّ أحد مصادر دخل حكام مكّة والمدينه آنذاك كانت الأموال التي يجلبونها من الحجيج، وسيره المسلمين جرت على دفع الأموال والذهاب إلى الحجّ ولم يُعدّ هذا الأمر عندهم إغاثة للظالم في مواصلة غيه وطغيانه .

المسألة: ٤٤ لو اعتقد بالغاً أو مستطيعاً فحجّ ثم بان خلافه

(المسألة ٤٤): لو اعتقد كونه بالغاً فحجّ ثم بان خلافه، لم يجز عن حجّه الإسلام . وكذا لو اعتقد كونه مستطيعاً مالاً فبان الخلاف . ولو اعتقد عدم الضرر أو الحرج فبان الخلاف، فإن كان الضرر نفسياً أو مالياً بلغ حدّ الحرج، أو كان الحجّ حرجياً، ففي كفايته إشكال، بل عدمها لا يخلو من وجه . وأما الضرر المالى غير البالغ حدّ الحرج فغير مانع عن وجوب الحجّ . نعم، لو تحمّل الضرر والحرج حتّى بلغ الميقات، فارتفع الضرر والحرج وصار مستطيعاً، فالأقوى كفايته . ولو اعتقد عدم المزاحم الشرعى الأهمّ فحجّ فبان الخلاف، صحّ . ولو اعتقد كونه غير بالغ فحجّ ندباً فبان خلافه، ففيه تفصيل مرّ نظيره . ولو تركه مع بقاء الشرائط إلى تمام الأعمال استقرّ عليه، ويحتمل اشتراط بقائها إلى زمان إمكان العود إلى محلّه على إشكال . وإنّ اعتقد عدم كفايه ماله عن حجّه الإسلام فتركها فبان الخلاف، استقرّ عليه مع وجود سائر الشرائط . وإنّ اعتقد المانع من العدوّ أو الحرج أو الضرر المستلزم له، فترك فبان الخلاف، فالظاهر استقراره عليه، سيّما فى الحرج . وإنّ اعتقد وجود مزاحم شرعى أهمّ فترك فبان الخلاف استقرّ عليه .

تصوير المسألة :

عرض صاحب العروه هذه المسألة ضمن بحث الأمر الأوّل من الأمور التى بقيت من (المسألة : ٤٤).

ولهذه المسألة ثمانيه فروع تتفرّع منها فروع أخرى، وملخص هذه المسألة : هو أنّ المكلف فى زمان الحجّ يعتقد شيئاً والواقع شىء آخر، فما هو الحكم ؟ فلو أنّه

اعتقد استطاعته لكنّه فى الواقع لم يكن مستطيعاً، أو اعتقد أنّه بالغٌ ولكنّه فى واقع أمره لم يكن بالغاً؛ فبناءً على ذلك هل يُعدُّ حجُّه حجَّه الإسلام أم لا؟

فروع المسأله :

الفرع الأول : لو اعتقد أنّه بالغ، فظهر بعد الحجّ أنّه غير بالغ .

الفرع الثانى : لو اعتقد أنّه مستطيع، فظهر بعد الحجّ أنّه غير مستطيع .

الفرع الثالث : لو اعتقد أنّ الحجّ لا يسبب له ضرراً وحرَجاً فبان بعد الحجّ خلاف ذلك .

الفرع الرابع : أن يعتقد عدم المزاحم للحجّ - كحقّ الناس أو فعل الحرام - فتبين بعد الحجّ وجود المزاحم، كما لو استقلّ مركباً مغصوباً.

الظاهر من هذه الفروع أنّه كان يظنّ توفر الشروط فبان خلاف ذلك .

الفرع الخامس : كان يتصور أنّه غير بالغ وذهب إلى الحجّ بنيه الاستحباب وتبين بعد ذلك أنّه بالغ .

الفرع السادس : كان يعتقد بعدم استطاعته فانكشف خلافه .

الفرع السابع : كان يتصور أنّ الحجّ يسبب له ضرراً وحرَجاً فبان خلافه .

الفرع الثامن : كان يعتقد بوجود واجبٍ مزاحمٍ للحجّ، فاتّضح بعد الذهاب للحجّ خطأ اعتقاده .

والمكلّف فى هذه الفروع كان يتصور عدم توفر الشروط، فتبين الخلاف، وربّما يبدو أنّ المسأله ذات فروع متشابهه ومتداخله، ولكن يمكن تلخيص الجميع فى عباره واحده هى : أنّه كان يعتقد شيئاً والواقع خلافه .

إذن لا بدّ أن ندرس أنّه فى أى فرع من هذه الفروع تكون المخالفه للواقع مؤدّيه إلى خلاف المطلوب شرعاً.

وبيان آخر: أنّ الفروع الأربعة الأولى تشترك فى أنّ المكلّف كان يظنّ بأنّ

الشرائط متوفره والموانع مفقوده فيؤدى فريضه الحجّ ثمّ ينكشف أنّ الشرائط مفقوده والموانع قائمه، فكان اعتقاده مخالف للواقع

وأما الفروع الأربعة الثانيه فإنّه كان يظن أنّ الشرائط مفقوده والموانع قائمه، ثمّ انكشف أنّ الشرائط قائمه والموانع مفقوده سواءً في ذلك أنّه أدّى الفريضه أو لم يؤد!

فلو أدّى الحجّ فهل حجّه حسب الطائفه الأولى من الفروع يعد حجّه الإسلام؟ ولو لم يؤد حسب الطائفه الثانيه فهل فيستقرّ عليه الحجّ؟

البعض يصرّ على أنّ نعالج هذه المسأله على ضوء قاعده الإجزاء، إلّا أنّه يمكن معالجتها بدون ذلك، واستجابته لهذا الإصرار فلنبدأ بحث المسأله على ضوء معطيات قاعده الإجزاء.

لبحث الإجزاء أربعه فروع :

أنواع الأجزاء :

١. الإجزاء فى الأوامر الواقعيه الاختياريه، كالإتيان بصلاه الظهر كامله جامعاً لجميع الشروط، وهذا مجز ولا إشكال فيه .
٢. الإجزاء فى الأوامر الواقعيه الاضطراريه، كأن يؤدى الصلاه بتيمم حيث كان تكليفه تكليفاً واقعياً اضطرارياً وهو التيمم، فما أتى به مجز ولا إشكال فيه أيضاً.
٣. الإجزاء فى أمر ظاهرى شرعى، كأن يشهد عدلان بأنّ القبلة فى هذا الاتجاه فيأتى بالصلاه حسب ذلك، وبعدها ينكشف له أنّ القبلة لم تكن فى ذلك الاتجاه، وهذا أمر ظاهرى شرعى، والمفروض أنّ قول العدلين فى الموضوعات حجّه .
- أو أنّه يصلّى اعتماداً على استصحاب الوضوء، والاستصحاب أمر ظاهرى شرعى، وبعد ذلك ينكشف له الخلاف فهل أنّ هذه الصلاه وهذا الوضوء مجزيان أم لا؟ فى اعتقادنا أنّه فى حاله إبانة الخلاف يكون مجزياً إلّا ما خرج بالدليل .
٤. وأما ما لو كان الأمر أمراً ظاهرياً عقلياً (وهو أمر وهمى) كأن يتيقن بأنّ القبلة

باتجاه ما (واليقين العقلى حجه) فيصلّى، ثمّ ينكشف له خطأ يقينه، ففى هذه الحال لا يكون عمله مجزياً، وما نحن بصددده فى أغلب الفروع من هذا القبيل، أى: أنّ الأمر خيالى وبعضها يرجع إلى الأمر الواقعى الإختيارى .

إذا عرفت ذلك فلنبحث كل واحد من الفروع مع أخذ مسأله الأجزاء بعين الإعتبار :

الفرع الأول :

قال السيّد الماتن : لو اعتقد كونه بالغاً فحجّ ثم بان خلافه - أى أنه غير بالغ - لم يجز حجه عن حجه الإسلام .

دليل هذا الفرع واضح لأنّ البلوغ والعقل هما من شروط حجه الإسلام، وأنّ ظاهر الألفاظ يدلّ على الواقع الموضوعى لا المدلول الوهمى التخيلى، فعلى سبيل المثال عندما يقال : الدم مثلاً، فالمراد هو الدم الموجود فى الخارج أى الواقع الموضوعى . أو عندما يقال : الكثر فالمراد منه هو الكثر الموجود فى الخارج . وكذلك ما نحن فيه فإنه عندما يشترط البلوغ فالمراد هو البلوغ الواقعى لا البلوغ الوهمى التخيلى، طبعاً لو سافر غير البالغ للحجّ فلا يبطل حجه إلّا أنّ هذا الحجّ لم يجز عن حجه الإسلام، وإن كان يجزى عن حجه الإسلام فى حال حصول البلوغ فى المشعر يجزى عن حجه الإسلام .

الفرع الثانى : لو اعتقد أنه مستطيع، فذهب إلى الحجّ ثم انكشف بعد العوده أنه غير مستطيع، فلم يكن أمراً واقعياً وإنما كان (من استطاع) خيالياً، فليس هو مصداقاً للمستطيع، وهذا من قبيل الأمر الظاهرى العقلى، فهو غير مجزٍ.

الفرع الثالث : لو كان يعتقد بعدم وجود ضرر أو حرج عليه فى الحجّ، وبعد أداء الحجّ ظهر أنّ به ضرر أو حرج . وقد ذكر السيّد الماتن ثلاث صور لهذا الفرع :

(أ) أن يكون الضرر مالياً أو بدنياً بحيث لا يمكن احتمالاه فإنّ الحجّ غير مجزٍ؛

لأنَّ شرط عدم الحرج لم يكن متحققاً، هذا الوجه يرجع إلى الأمر الظاهري العقلي وهو الأمر الخيالي، فحجّه لا يجزى عن حجّه الإسلام .

ب) أن يكون الضرر مالياً ولا يصل إلى درجة الحرج، في هذه الحال يكون حجّه حجّاً صحيحاً، وذلك لأنَّ الضرر لو لم يبلغ مستوى الحرج لا يكون مانعاً؛ ولأنَّ طبيعه الحجّ قائمه على الضرر.

هذا ما ذهب إليه السيّد الماتن .

ولكن نحن نقول : إنَّ الضرر - وإن لم يكن حرجياً - يبيد أنه مانع، فلا- يكون مجزياً عن حجّه الإسلام إلّا أن يكون قد أتى بالمناسك فيصّح منه لحصول العلم بعد الفراغ من العمل، فلا تشمله «قاعده لا ضرر»، وما تجرى هنا هي قاعده «الإجزاء»، أمّا الحالات التي يلتفت فيها المكلف قبل العمل ويبقى مصراً، يبطل حجّه لجريان قاعده لا ضرر فيه ولذلك لو قلنا ببطلان عمله إنَّ إلتفت إلى الضرر بعد العمل ينتفى الامتنان الذي يؤخذ في قاعده لا ضرر، ولذلك فإنَّ هذا الفرض يكون مجزياً لأنَّ بعد العمل لا يتعلّق به لا حرج ولا ضرر.

ج) لو ذهب إلى الحجّ وهو يحتمل حصول الحرج أو الضرر، ووصل إلى الميقات، وهناك ارتفع الضرر والحرج، فهذا الحجّ مجزٍ عن حجّه الإسلام .

قال السيّد الماتن :

نعم، لو تحمّل الضرر والحرج حتى بلغ الميقات فارتفع الضرر والحرج فيه، فصار مستطيعاً، فالأقوى كفايته .

وعليه أن السيّد الماتن يرى أن الحجّ لا- يجزى في الصورة الأولى، وهو مجزٍ في الصورتين الثانية والثالثة، وأما نحن فنرى أن الأوجه الثلاثة مجزيه .

الفرع الرابع : «لو اعتقد عدم المزاحم الشرعي فحجّ فبان الخلاف، صحّ»، كأن يعتقد مثلاً: عدم اشتغال ذمته بقرض لأحدٍ أو أن المركب ليس غضبياً، وبعد أداء الحجّ انكشف أنه كان مخطئاً.

يقول السيد الماتن إن حجّه صحيح وذلك لأنه لم يعلم بوجود المزاحم فقصد القربه، وقاعده الأهم والمهم إنما تكون للعالم، وأما للجاهل فلا فرق بينهما، نعم، لو كان يعلم بوجود المزاحم الأهم لانتفى أمر العمل بالمهم، والذي هو الحجّ هنا فيدخل في بحث الترتّب .

وقد استثنى السيد البروجردى وآخرون مورداً في هذا الوجه، في حين أنّ السيد الماتن أطلق صحه حجّه، فالمورد المستثنى هو أنّ يتحد حرام مزاحم مع أحد أعمال الحجّ، كان يكون لباس إحرامه، أو طوافه، أو صلاه طوافه حراماً، وأن يكون هذا الشخص في جهله به مقصّراً لا قاصراً، فهنا قيدان : اتحاد الحرام مع عمل من أعمال الحجّ، وأن يكون الشخص جاهلاً مقصّراً. فبما أنّ الجاهل المقصّر كالعالم، والعالم إنّ طاف أو صلّى صلاه الطواف بلباس مغضوب بطل حجّه، فعمل الجاهل المقصّر يبطل أيضاً من باب أنه مثل العالم .

قلنا: هذا الاستثناء صحيح ولكنه خارج عن محلّ البحث ؛ لأنّ بحثنا ليس في الجاهل المقصّر وما شابهه .

الفرع الخامس : «لو اعتقد كونه غير بالغ فحجّ ندباً فبان خلافه ففيه تفصيل، مرّ نظيره».

التفصيل الذى ذكره السيد الماتن فى هذا الوجه هو ما تقدّم فى البلوغ والذى تمت معالجته فى بدايه بحث الاستطاعه، ففيه حالتان :

الأولى (حاله التقييد): كأن يقول : أنا باعتبار عدم بلوغى أحجّ ندباً، فهذا الحجّ لا يجزى .

والثانيه (حاله الخطأ فى التطبيق): كأن يقول : أحجّ حجّاً واقعياً ولكن ظن أنّ حجّه حجّ استحبابى وهو خطأ فى التطبيق فيصح حجّه لأنه قصد الحجّ الواقعى وقد كان بالغاً من غير أن يعلم .

فهذه الحالة تشبه من يأتى بالإمام الحاضر ظناً منه أنه زيد ثم بان أنه عمرو، فإنَّ صلاه هذا الشخص صحيحه، فالحجَّه فى موضع بحثنا تكون حجَّه الإسلام .

إيضاح فكره الخطأ فى التطبيق :

من المطالب الهامه فى الفقه هى بحث العناوين عند الامتثال وقد قسَّموها إلى صنفين : قصديّه وغير قصديّه فلا بأس فى القاء الضوء عليها هنا:

١. العناوين غير القصديه

وهى العناوين التى لا يلزم قصدها حين الإتيان بالعمل كغسل الملابس أو تطهير الجسد، حيث ليس لها جانب قصدى عبادى فمهما كانت التيه عند الغسل تتحقّق الطهاره.

٢. العناوين القصديه

وهى العناوين التى لا يتحقّق العمل حتّى يقصد المكلف الإتيان به من خلال العناوين، فمثلاً إن أعطى زيد مالاً، فإن كان قصده من الدفع هو الخمس اعتبر خمساً، أو الزكاه اعتبر زكاه، أو الهبه فكان هبه، وكذلك فى الصلاه مثلاً، فإن قصد الأداء بدل القضاء بطلت صلاته ؛ لأنّ المستفاد من الأدله هو أنّ الأداء والقضاء من العناوين القصديه .

وفى العناوين القصديه، لو قصد العنوان إجمالاً، وظن أنّه أحد المصاديق فلا يبطل عمله ؛ ويطلق على هذه الصوره : (الخطأ فى التطبيق) فمثلاً لو صلّى الصلاه بنيه ما فى ذمته، وكان يظن أنّها فى الواقع أداء، ولكن اتضح بعد الإتيان بها أنّها كانت قضاءً، أو أنّه نوى دفع المال عمّا فى ذمته، وكان يظنه خمساً فتيبّن أنّه زكاه، فعمله هذا صحيح ومجزّ. وأمّا إذا أتى بالصلاه قضاء بنيه أنّها قضاء، ثم اتضح أنّ المطلوب منه هو الأداء، فإنّها لا تجزى عن الأداء.

أمّا ما نحن بصددده فلو ظن الشخص البالغ أنّه غير بالغ وأدى الحجّ بنيه أداء ما فى الذمه وظنّ أن حجَّه نديباً، فاتضح فيما بعد أنّه كان بالغاً فحجَّه حجَّه الإسلام

ويجزى عما في ذمته، لأنه كانت في نفسه بئيه إجماليه لأداء ما في الذمه وهذا من باب الخطأ في التطبيع ولكن لو أنه قيّد حجّه الندبي بالندب لأنه غير بالغ، فعلم بعدها ببلوغه لم يكف حجّه عن حجّه الإسلام بسبب التقييد.

أما نحن فنعتقد أنّ لحجّه الإسلام والحجّ الندبي، ماهيه واحده ولا يلزم قصد الوجه، حتى أنّ المكلف لو أخطأ في قصده، فقصد الواجب مستحباً، والمستحب واجباً، فهذا أيضاً لا تأثير له؛ لأنّ الوجوب والاستحباب ليسا من العناوين القصديه.

تأسيساً على ذلك إنّ البحث الذي نحن بصدده ليس مصداقاً للخطأ في التطبيق، وعليه فإنّ حجّه صحيح ومجز عن حجّه الإسلام .

وقد افترض السيد الماتن لهذا الفرع حاله أخرى أيضاً، وهي: إذا ظن البالغ الحقيقي أنّه ليس بالغاً فلم يهّم بالذهاب إلى الحجّ، ثم علم بعدها أنّه كان بالغاً فهل يستقر وجوب الحجّ في ذمته؟

والجواب: نعم، يستقر الحجّ؛ لأن الشرط يتبع الواقع (البلوغ الواقعي والاستطاعة الواقعيه و...) وهذا الشخص كان في واقع الأمر بالغاً ولم يذهب إلى الحجّ فيستقر الحجّ في ذمته.

الفرع السادس:

يقول قدس سره: «وإنّ اعتقد عدم كفايه ماله عن حجّه الإسلام فتركها فبان الخلاف، استقر عليه».

لأنّ الحجّ في الواقع كان واجباً عليه والحكم يتبع الواقع مع توفّر الشرائط الأخرى.

الفرع السابع:

«وإنّ اعتقد المانع من العدو أو الحرج أو الضرر المستلزم له فترك فبان الخلاف؛ فالظاهر استقراره عليه سيّما في الحرج».

قد ذكر العدو في الروايات ؛ ولذا كان شرطاً، أما الحرج فهو عنوان ثانوى ودليل «لأحرج» حاكم، فيسد الطريق أمام وجوب الحج، ولكن العنوان الثانوى كان وهمياً فلا تأثير له .

إن الالتزام بهذا الفرع ليس أمراً بسيطاً كما ذكر، فالسيد صاحب العروه، قد أورد حكماً مخالفاً له، حيث يقول : «هل يستقرّ الحجّ عليه أو لا؟ وجهان : والأقوى عدمه (على عكس ما ورد في تحرير الوسيله) لأنّ المناط من الضرر الخوف»(١).

فللخوف موضوعيه، ولهذا لم يعتبر الخائف مستطيعاً، أمّا أصحاب الحواشى على العروه قد ذكروا أنّ الخوف لا موضوعيه له، وشأنه هو الطريقيه وهذا الطريق قد أخطأ الغرض، فلذلك يستقرّ الحجّ في ذمته .

ونحن نرى أنّ هنا لابدّ من القول بالتفصيل لأنّ الخوف تارة يكون مصداقاً للحرج الواقعي، فهنا لا يكون مستطيعاً، وأخرى لا يكون مصداقاً له كما لو كان لايبالي، ففي هذه الصوره يستقرّ عليه الحجّ .

الفرع الثامن :

«وإنّ اعتقد وجود مزاحم شرعى أهم، فترك فبان خلافه، استقرّ عليه»، فوجود المزاحم الشرعى كان وهمياً لا واقعياً، فيستقرّ الحجّ في ذمته لأنّ شروطه كانت واقعيه.

وللمسأله صوره ثانيه وهى :

ما لو ذهب إلى الحجّ مع ظنّ وجود المزاحم، وعلم بعده أنّ المزاحم وهمى لاوجود له فى الواقع، ففي هذه الحال يُعد حجّه حجّه الإسلام، وإنّ ترك ولم يذهب لأدائه، فالحجّ يستقرّ فى ذمته .

□□

المسألة: ٤٥: لو ترك الحج مع تحقق الشرائط متعمداً

(المسألة ٤٥): لو ترك الحج مع تحقق الشرائط متعمداً، استقر عليه مع بقائها إلى تمام الأعمال، ولو حج مع فقد بعضها، فإن كان البلوغ فلا يجزيه إلّا إذا بلغ قبل أحد الموقفين، فإنّه مجزٍ على الأقوى، وكذا لو حج مع فقد الاستطاعة الماليه، وإن حج مع عدم أمن الطريق، أو عدم صحه البدن وحصول الحرج، فإن صار قبل الإحرام مستطيعاً وارتفع العذر، صح وأجزأ، بخلاف ما لو فقد شرط في حال الإحرام إلى تمام الأعمال، فلو كان نفس الحج ولو ببعض أجزائه حرجياً أو ضرورياً على النفس، فالظاهر عدم الإجزاء.

تصوير المسألة :

تتكوّن هذه المسألة من فرعين، من دون أن يكون تناجس بينهما، وجاءت مثلتها في ذيل (المسألة : ٤٥) من العروه :

الفرع الأول : في ما لو ترك شخص أداء الحج مع اجتماع الشرائط، هل يستقر عليه الحج ؟ ومعنى الاستقرار هو تعيين أداء الحج عليه في العام المقبل سواءً بقيت الشروط أو لم تبق وإنّ لزم ذلك أن يحج متسكعاً.

الفرع الثاني : لو أنّ شخصاً أذى الحج بالرغم من فقدانه بعض الشروط، هل يكفي حجّه هذا عن حجّه الإسلام ؟ كما لو كان فاقداً للاستطاعة الماليه، أو أنّه كان مراهقاً لم يبلغ الحلم، أو أنّه ذهب إلى الحج ولم يكن الطريق آمناً، أو أنه ذهب إلى الحج مع وجود المرض أو الحرج أو الضرر في المال أو البدن، وباختصار، إذا ذهب إلى الحج بالرغم من فقدانه أحد شروط الاستطاعة الخمسه، هل تكفي حجّته هذه عن حجّه الإسلام أم لا؟

وإليك دراسته الفرعين :

أما الفرع الأول :

قوله قدس سره : «لو ترك الحج مع تحقق الشروط متعمداً، استقر عليه مع بقائها إلى تمام الأعمال».

أى أنه لا يأتي بأعمال الحج متعمداً إلى أن تنتهى الأعمال فبعد الانتهاء فقد الاستطاعه فعند ذلك يستقر الحج بدمته أو لا؟

وقد بينا فى (المسألة : ٤٤) أنّ السيّد الماتن احتمل لزوم بقاء الشروط إلى حين الرجوع إلى الوطن لا- إلى حين الانتهاء من الأعمال، وهذا مبنى على الاختلاف الذى ذكرناه سابقاً فى أنه إلى متى يلزم بقاء الشروط ؟ فهل يُشترط بقاؤها إلى حين تمام الأعمال وإن كان رجوعه إلى أهله بالتسوّل، أم أنه يشترط بقاءها إلى حين رجوعه إلى أهله ؟ وقد أوضحنا سابقاً أنّ الشرط هو بقاء الاستطاعه إلى حين الرجوع، فلو رجع إلى أهله بالتسوّل فقد انتفت الاستطاعه عنه عرفاً، وعليه فإنّ تكلفه العوده هى جزء لا يتجزء من الاستطاعه، وأما الآيه وإن قالت : (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) ولكن لكل ذهاب إياب !

والسؤال هو: لو بقيت الاستطاعه إلى حين انتهاء الأعمال، ولكنها انتفت عنه فى السنه التاليه، هل يجب عليه الذهاب إلى الحج فى هذه السنه ؟

الكل يقول يجب ؛ والدليل على ذلك الإجماع باستقرار الحج عليه، فلو زالت استطاعته وجب عليه أدائه من قابل وإن كان متسكعاً.

وهناك دليل آخر على ذلك، قال السيّد صاحب المدارك - حسب نقل شيخ الجواهر فى هذا البحث - : لم أجد خبراً حمل كلمه الاستقرار(١). وسنشير ذلك فى

البحوث الآتية.

ولكن صاحب الجواهر وآخرون قد ذكروا أدله على ذلك منها:

١. الآية : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا).

لم يستدل شيخ الجواهر بهذه الآية إلّا أنّ بعض أصحاب الحواشي على العروه قد استدلوا بها، وقالوا: إنّ الآية مطلقه، فإذا استطعت وجب عليك الحجّ وإذا زالت الاستطاعة يجب أيضاً.

وسؤالنا هو: هل أنّ ظاهر الآية أنّ الاستطاعة علّه محدثه للحجّ، أم أنّها علّه محدثه ومبقيه، أم أنّها - على أقل تقدير - مبهمه، فالتمسك بالآيه بعد زوال الاستطاعة في غير محلّه ؟

إنّ الآية ليس فيها ما يدل على أنّ الاستطاعة شرط حدوثاً وبقاءً فلا تشمل من زالت عنه الاستطاعة، وعلى أقل الفروض أنّ الآية ساكته عن هذا المورد؛ فالمهم في بحث الاستقرار هو الاستقرار حتّى عند زوال الاستطاعة، والآيه لا تدلّ على شيء من ذلك، لأنّ العناوين الوصفية يشترط فيها بقاء الوصف حدوثاً وبقاءً، فمثلاً الدم نجس حدوثاً وبقاءً، والماء الكثر مادام كثرًا لا ينفعل بالنجاسة حدوثاً وبقاءً، فإن انتفت الكثرية تزول عنه هذه الخاصية .

والدعوى هنا كفايه شرط الاستطاعة، وهو خلاف الظاهر.

٢. الروايات :

استدل صاحب الجواهر بحديثين، أحدهما ل- «محمد بن مسلم» والثاني

ل- «سماعه بن مهران»، وباقي أحاديث الباب مثلهما؛ بل أنّها أقوى منهما حجّه وأتم دلالة ولم يشر إليها المستدل .

١. روى سماعه بن مهران قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ولم يحجّ حجّه الإسلام، ولم يوص بها وهو موسر، فقال : «يُحجّ عنه من صُلب ماله لا يَجُوز غير ذلك» (١).

١- الوسائل : ٨، الباب ٢٨ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

فهل تدل هذه الرواية على استقرار الحجّ وإن زالت الاستطاعة؟ كلاً، بل هي تدل على خلاف المطلوب، لأنّ الرواية تقول: «وهو موسر»، والبحث عما لو فقد اليسار وصار فقيراً وكان عليه أن يحتجّ بروايات أخرى من الباب، فهذه الرواية في غير ما نحن فيه وما نروم إليه .

٢. روى محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات ولم يحجّ حجّه الإسلام ولم يوص بها، أيقضى عنه؟ قال: «نعم» (١).

هل تدل هذه الرواية على الحالات التي كان فيها مستطيعاً ثم زالت استطاعته؟ أم أنها مختصّة بمن بقيت استطاعته إلى آخر عمره بقريته روايه «هو موسر»؟ من الممكن أن يُدعى الإطلاق، ولكن مع وجود تعبيرات مثل «هو موسر» و«من صلب ماله» يشكّل الإطلاق فيها.

وقد وردت روايات في (الباب: ٦ و ١٠) نذكر واحدة من كل باب على سبيل المثال:

١. روى أبو الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت لأرأيت الرجل التاجر ذا المال حين يسوّف الحجّ كلّ عام وليس يشغله عنه إلّا تجاره أو الدين. فقال: «لا عذرله يسوّف الحجّ، إن مات وقد ترك الحجّ فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام» (٢).

وسند الرواية معتبر.

فهل أن هذه الرواية ناظرة إلى جهة زوال الاستطاعة؟ لا شك أنّ الاستدلال بها في المقام لا يخلو من صعوبه .

٢. روى أبو بصير، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من عرض عليه الحجّ ولو على حمار أجدع مقطوع الذنب، فأبى فهو مستطيع للحجّ» (٣).

١- الوسائل: ٨، الباب ٢٨ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٥.

٢- الوسائل: ٨، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٤.

٣- الوسائل: ٨، الباب ١٠ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٧.

والروايه موضوعها الحجّ البدلي، بمعنى : أنك لو دُعيت إلى الحجّ، فاستجب ولو على حمار، ولا تشير إلى إتيان الحجّ في العام القابل، بل الكلام فيها إنّما هو عن الحجّ في هذه السنه وليس الحديث عمّن عليه أن يذهب إلى الحجّ ولو متسكّعاً وإن زالت استطاعته، فلا صلّه له باستقرار الحجّ .

وعلى هذا الاساس ليس في الروايات اطلاق، ولو كان فيها إطلاق فهو ضعيف، ولذلك يجب الاحتياط في الذهاب إلى الحجّ للإجماع، ولكن لم يتوفّر دليل قوى على استقرار الحجّ كما قال صاحب المدارك ؛ لذلك فإننا نرى أنّ الاحتياط بالذهاب واجب ولو لأجل هذا الإجماع المدعى، وأنّ الإجماع ليس مدركى بل هو تحصيلى وإنّ احتمل أن يكون مدركياً لأجل إطلاق الروايات مثلاً، ولكننا لا نفتى بالوجوب، على أيّه حال لا يمكن التخلّي عن الشهره بين الأصحاب بسهولة في هذه المسأله .

وزيده القول :

إنّه يستقرّ عليه الحجّ وعليه أدائه في السنه التاليه بأيّ وجه كان ولو متسكّعاً.

وأما الفرع الثاني :

قوله قدس سره : «لو حجّ مع فقد بعضها، فإن كان البلوغ فلا يجزيه...»

هل تجزى حجّته عن حجّته الإسلام إذا حجّ ولم يكن بالغاً؟ لهذا الفرع رواياته الخاصّه به، فلو بلغ قبل الوصول إلى المشعر الحرام، صحّ حجّه وكفى عن حجّته الإسلام، أمّا لو بلغ بعد الوصول إلى المشعر، لم يجز حجّه، وفي ذلك نصّ خاص .

هذا الفرع قد عالجنّا سابقاً في (المسأله : ٦)، وليس فيها بحث كثير.

شرط الاستطاعه الماليه :

حسب ما تقدّم لو كان فاقداً للشرط الأوّل من الشروط الخمسه وهو البلوغ لا يصحّ حجّه وأمّا لو كان فاقداً للشرط الثاني منها أعنى : الاستطاعه الماليه، فهل يكفى حجّه الندبى الذى أداه عن الحجّ الواجب بعد أن يصبح مستطيعاً؟

المشهور هو عدم الكفايه، ويجب عليه الحج بعد ذلك لأن ماهية الحج الندبي تختلف عن ماهية الحج الواجب على رأى المشهور، والماهيات لا تكفى عن بعضها البعض .

يقول السيد صاحب العروه فى نقده لمذهب المشهور :

... وإن حج مع عدم الاستطاعه المالىه، فظاهرهم مسلميه عدم الإجزاء، ولادليل عليه إلا الإجماع، وإلا فالظاهر أن حج الإسلام هو الحج الأول، وإذا أتى به كفى ولو كان ندباً، كما إذا أتى الصبى صلاه الظهر مستحباً بناءً على شرعيه عبادته فبلغ فى أثناء الوقت، فإن الأقوى عدم وجوب اعادتها ودعوى أن المستحب لايجزى عن الواجب، ممنوعه بعد اتحاد ماهية الواجب والمستحب ... (١).

وقد أشكل أصحاب الحواشى على صاحب العروه : بأن ماهية الحج الواجب غير ماهية الحج المستحب، ولا يكفى الحج الندبي عن الواجب .

نقول : إن هذا الجواب لا يفي، فبالرغم من أننا نذهب إلى القول بوحده الماهية إلا أننا نعتقد أن هذا الحج لا يكفى عن حج الإسلام، ولمعالجه المسأله لابد من الرجوع إلى الآيه : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)، فالآيه مطلقه وتوجب الحج على كل مستطيع، سواءً أكان قد ذهب إلى الحج سابقاً أو لم يذهب، وكذلك الروايات الكثيره التى مرّت فإنها مطلقه، فإنها تدلّ على أن من ملك الزاد والراحله وصحّه البدن فهو مستطيع، فيجب عليه الحج، أدى فريضه الحج سابقاً أو لم يؤدّ.

فإن قلت : على رأيكم أن ماهية الحجّين الندبي والوجوبى واحده، والروايات تقول : إن الحج لا يجب إلا مرّه فى العمر لا أكثر، وقد أدى هذا الشخص الحجّ الندبي سابقاً حسب الفرض، وعليه فقد أدى حجاً واجباً أيضاً ولو مع عدم الاستطاعه المالىه، فما هى المشكله التى تنشأ من تلك الروايات؟

قلنا: الروايات تقول : إنّ الواجب واحد ولم تحدّد عدداً للحجّ المستحب، كما أنّه بعد الاستطاعه وأداء الحجّ الواجب يمكنه أن يحجّ كل عام استحباً، وعليه فإنّ مراد الروايات من «مرّه واحده» هو أن الحجّ الوجوبى الذى يجب على المكلف هو مرّه واحده طوال العمر، والآيه مفادها وجوب الحجّ الإلزامى على المستطيع مرّه واحده وإن كان قد حجّ سابقاً أو أنه سيحجّ لاحقاً، فبعد الاستطاعه يجب عليه مره واحده، وما يذهب إليه إجماع المجمعين ناشئ من هذه الاطلاقات فى الآيه والروايات ؛ لذا قالوا بأنّ حجّه لا يكفى عن حجّه الإسلام، فلهذا السبب قالوا بعدم الاجزاء لأجل تعدد الماهيه لأن الماهيه واحده، كما أسلفنا.

وهناك تعبيرات فى روايات الباب الثالث تشير إلى وحده الماهيه بين الحجّ الواجب والحجّ الندبى :

... إنّما كلفهم فى اليوم والليله خمس صلوات ... وكلفهم حجّه واحده وهم يطيقون أكثر من ذلك...».

فقوله : «أكثر من ذلك» يعنى الحجّ بتلك الماهيه لا بماهيه أخرى، فهم يستطيعون أداء أكثر من مرّه، لذلك فإنّ هذا التعبير يدلّ على وحده الماهيه فى الحجّ الواجب والندبى من دون فرق(١) .

« ... فمن تلك الفرائض الحجّ المفروض واحداً، ثمّ رغب أهل القوه على قدر طاقتهم».

وهذا شاهد آخر على اتّحاد الماهيه فقوله «على قدر طاقتهم» يعنى على قدر طاقتهم من ذلك الحجّ وبتلك الماهيه لا بماهيه أخرى(٢) .

فهذان التعبيران يدلّان على أنّ الروايات تفيد أنّ للحجّين الواجب والندبى ماهيه

١- الوسائل : ٨، الباب ٣ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ١.

٢- الوسائل : ٨، الباب ٣ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، الحديث ٣.

واحد، ولكنّ الفقهاء عندما واجهوا المشكله لم يكن أمامهم خيار غير القول بتعدد الماهية، وعلى رأينا أنه لا وجود لمثل هذه المشكله، فالماهيه واحده، كما لا يكفى الحجّ الندبى عن الحجّ الواجب بدليل إطلاق الآيه والروايات .

ما تبقي من الشروط :

إلى هنا كان البحث عن الشرط الثانى وهو الاستطاعه المالىه وقد قلنا: إنّ الحجّ السابق على الاستطاعه لا يعدّ شيئاً ولا يجزى عن الحجّ الواجب وعليه أن يحجّ ثانيه كما أفاد السيد الماتن .

وأما الشروط الثلاثه الباقيه [وهى : الصحه وأمن الطريق وعدم العسر والخرج] فلو كان مريضاً وأدى الحجّ، هل الحجّ فى حال المرض كاف عن حجّه الإسلام ؟ أو إذا كان الطريق غير آمن وذهب إلى الحجّ، ففقد أمواله وبعدها حصل الأمن فى الطريق، هل يكفى هذا الحجّ عن حجّه الإسلام ؟ أو كان الحجّ بالنسبه إليه مصحوباً بالعسر والخرج، هل حجّه هذا كاف عن حجّه الإسلام أم لا؟

فى واقع الأمر لو فقد أحد الشروط الثلاثه للاستطاعه يفقد الاستطاعه، فإذا ذهب مع ذلك إلى الحجّ، فهل يكفى حجّه هذا عن حجّه الإسلام ؟ قولان :

الأول : الحجّ الذى أذاه لا يجزى عن حجّه الإسلام ؛ لفقدانه الاستطاعه العرفيه، بناءً على هذا عندما تتوفر الاستطاعه عنده فيما بعد، سوف يشمله عموم الآيه : (وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)؛ وذلك لأنّ الآيه توجب الحجّ على من استطاع سواءً أحجّ قبل الاستطاعه أو لم يحجّ، وهذا القول هو المشهور.

الثانى : أنه يكفى عن حجّه الإسلام، حسب رأى الشهيد فى الدروس، والسيد اليزدى فى العروه، دليل الشهيد فى الدروس هو: أنّ هذا الشخص قد توفّرت عنده الشروط فكأنّه حصل الاستطاعه، فلا مانع فى ذلك وحجّه صحيح (١) .

١- قال السيد فى العروه : «وإن حجّ مع أمن الطريق، أو مع صحه البدن مع كونه حرجاً عليه، أو مع ضيق الوقت كذلك فالمشهور بينهم عدم اجزائه عن الواجب، وعن الدروس الإجزاء... وعلل الإجزاء بأنّ ذلك من بابتحصيل الشرط، فإنّه لا يجب، لكن إذا حصّله وجب...». العروه الوثقى : ٤/٤٢٤ و ٤٢٥.

قلنا: لو أنّ المريض ذهب إلى الحجّ، فليس في ذلك تحقيق للاستطاعه، نعم، لو تداوى فبعد حصول الشفاء ذهب إلى الحجّ، فقد حقّق الاستطاعه . وكذلك لو لم يكن الطريق آمناً، فأمنه، أما لو أنه في أثناء عدم أمن الطريق يذهب إلى الحجّ محتملاً انعدام الأمان، لا تتحقّق الإستطاعه بذلك ولا يكفي حجّه عن حجّه الإسلام .

ملاحظه هامه : لو وصل الشخص إلى الميقات ولم يكن جامعاً للشرائط، ولكن تحقّقت الشرائط في الميقات، كأن استتب الأمن في الطريق، أو أنّه بلغ الحلم هناك، أو صار مستطيعاً مالياً، ففي هذه الحالات قد اتفق الفقهاء على صحه حجّه، فالمهم في ذلك كلّه أن تكون الشرائط متحقّقه أثناء أداء الأعمال .

إنّ السيّد صاحب العروه لم يرتض دليل الشهيد في الدروس وإن قبل مدّعا، ولذلك أقام على هذا الرأي دليلاً آخر من أن العسر والحرّج يرفعان الوجوب ولكن يبقى الطلب قائماً وعليه أن حجّه صحيح ومجز (١) .

قلنا: أولاً؛ حسب الفرض أنّ الشخص غير مستطيع، فهو فاقد للاستطاعه العرفيه، ولكنّه يتحمّل المشقه للذهاب إلى الحجّ، بناءً على ذلك فإن الآيه لا تشمل من الأساس .

ثانياً: تقولون : إنّه بذهاب الوجوب يبقى الطلب، فهل أنّ الشارع قد أصدر حكّمين متغايرين ؟ بالطبع لا، لأنه ليس للشارع أكثر من حكم واحد، نعم لو كان

١- وهذه عبارته : «... هذا، ومع ذلك فالأقوى ما ذكره في الدروس لا لما ذكره، بل لأنّ الضرر والحرّج إذا لم يصل إلى الحدّ الحرمة إنّما يرفعان الوجوب، والإلزام لا أصل للطلب، فإذا تحمّلها وأتى بالمأمور به، كفى». العروه الوثقى : ٤/٤٢٦.

هناك حكمان، أحدهما: وجوبى، والآخر: ندبى، والندبى واقع فى دائره الحكم الوجوبى، برفع الأمر الوجوبى يبقى الأمر الندبى على حاله، ولكن عندما يكون الإنشاء واحداً لا أكثر فلن يبقى شىء بعد رفع الحكم المنشأ.

وبعبارة: أن الطلب والمرغوبيه جنس ولا بقاء له من دون فصله، فلا يمكن أن يرتفع الفصل ويبقى الجنس على حاله، صحيح أنه ليس للأمور الاعتباريه فصل وجنس، لذا وجب أن نقول: هو شبيه بالجنس والفصل ولكن هذا لا يخلّ بأصل المطلب. بناءً على هذا: أن «الطلب» جنس وال- «الإزامى» فصله، وبارتفاع الفصل وهو ال- «الإزامى» يرتفع الجنس وهو «الطلب»، فلو لم يحل مكان القيد

- أعنى الإزامى - قيد آخر مثل «ندبى» يرتفع الطلب أيضاً.

تلخص من ذلك: لو انعدمت الاستطاعه العرفيه بتمام فروعها أو بعضها، ومع ذلك أدى شخص الحج، فإنّ هذا الحج لا يقوم مقام الحج الوجوبى، فلا يكون هذا الشخص محلاً لخطاب الآيه: (لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) وإنّ حجّ ندباً عشرات المرّات قبل إحراز الشروط.

المسألة: ٤٦ لو توقّف تخليه السرب على قتال العدو

(المسألة ٤٦): لو توقّف تخليه السرب على قتال العدو، لا- يجب ولو مع العلم بالغلبة، ولو تخلى ولكن يمنعه عدوّ عن الخروج للحجّ، فلا يبعد وجوب قتاله مع العلم بالسلام ه والغلبة، أو الإطمئنان والوثوق بهما، ولا تخلو المسألة عن إشكال .

تصوير المسألة :

جاء هذا البحث في (المسألة : ٦٨)، وفيه فرعان :

الأوّل : أن يكون الطريق مغلقاً.

الثاني : أن يكون الطريق مفتوحاً، ولكن من دون السماح بالعبور.

هل هناك فرق بين الفرعين ؟ لابد من ملاحظه ذلك .

أقوال الفقهاء:

للفقهاء المتقدمين في هذه المسألة قولان : فالبعض يرى وجوب القتال وفتح الطريق لأنه - على ما ذهبوا إليه - مصداق لتخليه السرب، والبعض الآخر يرى أنها ليست مصداقاً لتخليه السرب، وأنّ تحصيل الاستطاعة ليس بواجب، وقد جاء صاحب كشف اللثام بكلام جامع فهو يقول :

... الأقرب وفاقاً للمبسوط، والشرائع ؛ سقوط الحجّ إنّ علم الافتقار إلى القتال (مع ظن السلام ه) أى العلم العادى بها وعدمه، كان العدو مسلمين أو كفاراً للأصل، وصدق عنوان تخلى السرب، وعدم وجوب قتال الكفار إلّا للدفع أو الدعاء إلى الاسلام بإذن الإمام، والمسلمين إلّا للدفع أو النهي عن المنكر ولم يفعلوا منكرًا ... وقطع في التحرير والمنتهى بعدم السقوط إذا لم يلحقه ضرر ولا خوف، واحتمله في التذكرة وكأنّه لصدق الاستطاعة ومنع عدم تخليه السرب حينئذٍ، مع تضمّن المسير

أمراً بمعروف ونهياً عن منكر، وإقامه لركن من أركان الإسلام (١).

إذن، في المسأله قولان :

أحدها: سقوط الحج لعدم تخليه السرب وعدم وجوب القتال لتأمين الطريق .

والثاني : عدم سقوط الحج ووجوب القتال لأنه من قبيل تحصيل المقدمات .

قال السيد الحكيم معلقاً على عبارته كشف اللثام :

إذا كان الضرر مأموناً، وكان دفع العدو مسوراً فالظاهر صدق تخليه السرب، وثبوت الوجوب وإذا كان الضرر مخوفاً أو كان الدفع حرجاً ومشقة لا يقدم عليها العقلاء، لم يجب الحج... (٢).

وأما الشيخ صاحب الجواهر لم يتطرق لهذه المسأله بصورة مباشرة وإنما أشار إليها ضمن مسائل أخرى، وقد رأى أنها جزء من الاستطاعة، فقد قال بوجوب فتح الطريق بالقوه عندما يعترض خطر أو ضرر وهو يمتلك العتاد والقوه، فحينئذ يكون قد أدى حجه وأقام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو من أركان الإسلام (٣).

وقد ذكر النووي معنى قريباً من هذا غير أنه استخدم كلمه «استحب» فقال :

قال أصحابنا إن كان العدو كافراً وأطاق الحاج مقاومتهم، استحب لهم الخروج إلى الحج ويقاتلونهم لينالوا الحج والجهاد جميعاً (٤).

الدليل :

لم يرد نص خاص في هذا الباب، كل ما لدينا هو اطلاق الآيه وروايات

١- كشف اللثام : ٥/١٢١.

٢- مستمسك العروه الوثقى : ١٠/١٨٩.

٣- راجع : جواهر الكلام : ١٧/٢٩٠-٢٩٢.

٤- المجموع : ٧/٨٠.

الاستطاعه، فالآيه تقول: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ) فعند ما يعلق العدو الطريق، هل يكون هذا الشخص عند العرف مستطيعاً؟ ولنفضيل أكثر، فنقول: إذا كان فتح الطريق ميسوراً حيث يمكن فتحه بسهولة، يحكم العرف بالاستطاعه، أما لو كان الأمر يستغرق وقتاً - وإن لم يكن به ضرر أو خطر - فيكون هذا من قبيل تحصيل الاستطاعه فلا يجب فتح الطريق فلا يجب الحج.

ملاحظه هامه :

هل يجب القتال من حيث وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

والجواب: إذا توفرت شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يتوجب على الحاج القتال من هذا المنطلق، أعني يجب فتح الطريق للمسلمين من خلال القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبعد الحرب تحصيل الاستطاعه بفتح الطريق ومن ثم يجب الحج.

أما الروايات التي وردت في تخليه السرب يأتي التفصيل المتقدم فيها، فإن لسانها شبيه بلسان الآيه من حيث التفصيل، وكذلك البحث في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لفتح الطريق.

المسأله ٤٧: لو انحصر الطريق في البحر أو الجو

اشاره

(المسأله ٤٧): لو انحصر الطريق في البحر أو الجو وجب الذهاب، ألما مع خوف الغرق أو السقوط أو المرض خوفاً عقلائياً، أو استلزم الإخلال بأصل صلاته لابتديل بعض حالاتها. وأما لو استلزم أكل النجس وشربه، فلا يبعد وجوبه مع الاحتراز عن النجس حتى الإمكان والاقْتصار على مقدار الضروره، ولو لم يحترز كذلك صحَّ حجّه وإن أثم، كما لو ركب المغصوب إلى الميقات بل إلى مكّه ومنى وعرفات، فإنّه آثم، وصحَّ حجّه. وكذا لو استقرّ عليه الحجّ وكان عليه خمس أو زكاه أو غيرهما من الحقوق الواجبه، فإنّه يجب أدائها، فلو مشى إلى الحجّ مع ذلك أثم وصحَّ حجّه. نعم لو كانت الحقوق في عين ماله فحكمه حكم الغصب وقد مرّ.

في هذا المقام فروع هي كالتالي :

اشاره

الأول: يجب ركوب البحر اذا ما انحصر الطريق به إلا اذا استلزم محذوراً تكوينياً مثل الغرق او المرض او محذوراً شرعياً كما لو استلزم الإخلال بالصلاه او اكل النجس او شربه.

الثاني: اذا حج مع ارتكاب المحذور فهل حجّه مجز أو لا؟

الثالث: لو استقر عليه الحجّ وكانت عليه حقوق واجبه لآدمى هل يجوز له المشى الى الحجّ؟

الرابع: وهل يصح الحج اذا ما كانت عليه حقوق شرعيه كالخمس والزكاه؟

الأدله :

الظاهر أنه لم تتوفر روايات في شيء من هذه الفروع فلا بد من معالجتها بحسب ما تقتضيه القواعد في كل فرع من الفروع :

الفرع الأول: في وجوب ركوب البحر

قال السيد الحكيم في وجوب ذلك :

«و قد نص عليه جماعه كثيره»

اتفق الفقهاء في هذا الفرع على الوجوب.

و اول من تعرض للمسأله هو الشيخ الطوسى فى المبسوط [ج ١، ص ٣٠١] ولم يتعرض احد من المتقدمين للمسأله من امثال ابن ابى عقيل، الصدوق، ابن الجنيد، المفيد، المرتضى، ابوالصلاح الحلبي، سلار، ابن البراج، ابن حمزه، الراوندى، الكيدرى وابن زهره.

وقد تعرض له من المتأخرين :

المحقق الحلبي فى المعتبر [٢: ٧٥٥]

العلامه فى تحرير الاحكام [١: ٥٥٤] والتذكره [٧: ٨٠]

فخر المحققين فى ايضاح الفوائد [١: ٢٧١]

والشهيد فى الدروس [١: ٣١٤]

ومن متأخرى المتأخرين :

المحقق الكركي فى جامع المقاصد [٣: ١٣٣ - ١٣٣]

الشهيد الثانى فى مسالك الإفهام [٢: ١٤٢]

سيد محمد العاملى فى المدارك [٧: ٦٤]

الفاضل الاصفهانى فى كشف اللثام [٥: ١١٦ - ١١٧]

يوسف البحرانى فى الحدائق الناضره [١٤: ١٤٢]

كاشف الغطاء فى كشف الغطاء [٤: ٤٨٥]

النراقى فى المستند [١١: ٦٤]

صاحب جواهر الکلام قدس سره فی جواهره [۲۹۴ ۱۷:]

و صاحب العروه ومن بعده من امثال الفقهاء العظام :

الميرزا النائيني، ضياء الدين العراقي، ابوالحسن الاصفهاني، حسين القمي، محمد حسين كاشف الغطاء، السيد البروجردى وعبدالهادى الشيرازى.

والحاصل أن كل من ذكر المسأله من الفقهاء ذهب الى وجوب ركوب البحر لو انحصر الطريق به.

و اما وجوب الركوب فمن باب المقدمه وقد اعتمد السيد الحكيم رحمه الله فى الوجوب على اطلاق الأدله فقال: ويقتضيه اطلاق دليل الوجوب (١).

وأما سقوطه اذا ما استلزم محذوراً فلحكومه قاعده لا ضرر فإنها تجرى من دون رادع.

و اما المحقق النراقى فى المستند فقد ساق الحكم الى اوسع من ذلك فقال :

«.. بل لو كان المانع مجرد الخوف من الطاعون أو البحر بحدِّ يعسر تحمُّله، وكانت فيه مشقه شديده... لم يجب ايضاً» (٢).

فإنه قدس سره تمسك فى فتواه - كما هو واضح - بقاعده لا حرج.

قد يقال: أن ما افاده يحتاج الى القيد الذى سجّله السيد الماتن من أن الخوف لا بد وأن يكون عقلاً، إلا أن ذلك لاحظ له من الصحه لأن السيد الماتن اراد الخوف الموضوعى وهو الذى ينشأ من ظروف خارجيه موضوعيه مثل اضطراب الامواج واشتداد العواصف البحرية وعدم صلاحيه الباخره للابحار واما ما اراده المحقق النراقى فهو الخوف بذاته عندما يصبح مشكله عويصه لا تطاق لمن اصيب به!

فهناك فرق دقيق يلزم الانتباه اليه فلا تعارض بين المقالين.

هذا كله على فرض ان يكون المحذور تكوينياً واما اذا كان شرعياً فهو اما أن

١- المستمسك: ١٠/١٩٠ و ١٩١.

٢- مستند الشيعه: ١١/٦٤.

يكون ترك واجب او ارتكاب حرام فهنا قد يقال: تجرى قاعده التراحم أآ أن ذلك بحاجه إلى توضيح لان الواجب الذى يلزم تركه اما ان يكون له بدل اولاً، واذا كان

له بدل اما أن يجوز التعجيز فيه اولاً- فعلى القول بجواز التعجيز فلا- مزاحمه بين الحكمين وعلى القول بعدم الجواز فإنه ينافى الاستطاعه عندهم ولا فرق حينئذ بين كون الواجب الآخر اهم من الحج وعدمه.

والذى ينبغى أن يقال هو اختصاص المانع بالواجب الذى له نوع من الأهميه بحيث يصح أن يعتذر به ترك الحج.

فاذا كان لزوم ترك الواجب او الوقوع فى الحرام عذراً فى نظر المشرعه ويصح الإعتذار به عندهم كان مانعاً من الاستطاعه وإلا فلا».

هذا ملخص ما افاده السيد الحكيم فى تحديد الموقف من المسأله ولكن هل تصلح المرتكزات عند المشرعه فيصلاً فى فض النزاع؟ يبدو أن هذه المرتكزات قد نشأت مما وصلت اليهم من نصوص فقبل أن نرجع الى مرتكزات المشرعه يلزم أن نذهب الى النصوص التى قامت عليها هذه المرتكزات. والذى نشاهده من تهويل وتخويف فى ترك فريضه الحج لا نجده فى ترك غيره من الاحكام. هذا على القول بعدم جواز التعجيز وعلى القول بجواز التعجيز فالامر واضح.

وقد يقال أن الحق هو جواز التعجيز لأنه لم يحل وقت الوجوب فلا- مانع من جواز التعجيز إلا- أن يقال أن فى ذلك تفويت لغرض المولى فلا مجال للقول به فلا يبقى الا القول بالتراحم وقد يقال عند توفر البدل - وهو المفروض فى المسأله - فلا يفوت غرض المولى وان كان التحقق فى أدنى مستوياته.

الفرع الثانى: هو الاجزاء فيما اذا ارتكب المحذورات

فإن الاجزاء هنا ليس ببعيد لأن اعمال الحج تبدأ من الميقات ومفروض المسأله

هو أنه قد ارتكب هذه المخالفات قبيل الشروع باتيان الفريضة. فلا يضر شيء من ذلك بصحة الحج وهو مثل من ذهب الى الحج على مركوب مغضوب. فكما لا يضر الغضب هناك لا تضر هذه المخالفات هنا.

هذا كله اذا لم يحرم من بيته او من وسط الطريق!

الفرع الثالث: وهو جواز المشى الى الحج وكانت عليه حقوق للناس اذا استقرت عليه

إن تعارض الحقوق ومنها تعارض حق الله مع حقوق العباد من البحوث الجوهرية التي تستحق أن ينفرد لها باب برأسه، الشيء الذي لم ينجز لحد الآن على ما يبدو! كما أنه كان من اللازم أن يخصص في موسوعات «القواعد الفقهية» فصل في قاعده تقدم حق العبد على حق الله سبحانه، وقد تقدمت معالجات تفصيلية في تقديم حق العباد على حق الله (جلّ وعلا) مما تصلح أن تنقح وتطبع مستقلة، ومن الملفت أنه قد تعرض فقهاء الجمهور للقاعده فقالوا في اجتماع حق الله وحق الأدمى على لسان الزركشى :

(أ) ما قطع فيه بتقديم حق الله تعالى كالصلاه والزكاه والصوم والحج.

(ب) ما قطع فيه بتقديم حق الأدمى كجواز التلطف بكلمه الكفر عند الاكراه.

(ج) ما فيه خلاف بحقه.

فمنها، اذا مات وعليه زكاه ودين آدمى وفيه ثلاثه اقوال :

- قيل يقدم الزكاه

- وقيل يقدم الدين

- وقيل إنهما يتساويان

والأصح تقديم حق الله تعالى. (١)

مهما يكن من شىء فإن المشهور بين فقهاء آل البيت عليهم السلام هو تقديم حق العباد على حق الله سبحانه فيما اذا تعارض الحقان إلا ان يكون حق لله عين حق العباد.

و تأسيساً على ما تقدم فإنه لا يجوز المشى الى الحج حسب ما تقتضيه قاعده تقدم حق العباد ومنه الهدايه والسداد.

ولم يتعرض السيد الماتن لهذا الفرع وكان من اللازم التعرض له.

الفرع الرابع: فى من استقر عليه الحج وعليه حقوق شرعيه واجبه

وقد فرض السيد صاحب العروه لهذه المسأله اربع صور.

الأقوال :

يبدو أن اول من تعرض للمسأله بالخصوص هو الشيخ جعفر كاشف الغطاء واما من كان قبله من الفقهاء فقد اكتفى بإطلاق منع الدين من الوجوب وهو يشمل ما نحن بصددده.

وعليه لم يتعرض للمسأله احد من المتقدمين ولا المتأخرين واول من عالجه من متأخرى المتأخرين هو صاحب كشف الغطاء كما اشرنا.

قال: «[من] استقر ما استطاع من الحج والعمره فى ذمته... والزكاه والخمس ومجهول المالك ونحوها مع بقاء العين مقدمه عليه وعلى الدين وبعد فقد العين يكون كالدين». (٢)

وفى الجواهر: «ولو كان له مال وعليه دين» حال «بقدره» خمس او زكاه أو كفاره أو نذر او لآدمى «لم يجب» الحج لعدم الاستطاعه باعتبار سبق وجوب الوفاء بما عنده على وجوب الحج. (٣)

١- الموسوعه الفقيهيه الكويتيه: ١٨/٢٢ و ٢٣.

٢- كشف الغطاء: ٤/٤٨٧.

٣- الجواهر: ١٧/٢٥٨.

وفى العروه: «إذا استقر عليه الحج وكان عليه خمس أو زكاه أو غيرهما من الحقوق الواجبه وجب عليه أداؤها، ولا يجوز له المشى الى الحج قبلها».

و وافقه جماعه كثيره من الذين علقوا على العروه :

فكل من تعرض للمسأله من الفقهاء قال بوجوب الدفع قبل الذهاب الى الحج. (١)

وتجب الاشاره إلى أن السيد صاحب العروه قد اشار الى المسأله فى كتاب الزكاه (المسأله ٣) من مسائل الغلات، وفى كتاب الخمس (المسأله ٧٦) من المسائل المتفرقه.

و على ضوء ماورد فى العروه يمكن القول بأنه لهذا الفرع اربع صور :

الأولى: وهى ما كانت الحقوق فى الذمه، فهنا لا نستطيع أن نحكم بالبطلان إلا على القول بأن الامر بالشىء يقتضى النهى عن ضده الخاص وهو الحج ولكن لا يمكن الأخذ بذلك حسب ما تقتضيه قاعده الترتب فلا يبقى امامنا إلا الحكم بالصحه.

الثانيه: وهى ما لو كانت مصاريف الحج من المال الخمس والمزكى فهنا يجرى ما تقدم أيضاً لأن هنا واجبان: وجوب أداء الحقوق ووجوب اتيان الحج فتجرى قاعده الترتب فانه بمقتضى هذه القاعده العقليه أن الشارع يقول: لو عصيت فى أداء الحقوق فعليك أن تأتى بالمناسك.

الثالثه: وهى ما لو كانت تكاليف ثوب احرامه وطوافه وسعيه ليس فيها شىء من الحقوق الواجبه، ففي هذه الصوره أيضاً يلزم الحكم بالصحه لأن ذلك لا يضر بجوهر هذه المناسك وهو قصد القربه.

الرابعه: والأخيره وهى ما لو كانت نفقات هذه المناسك من قبيل «الكلى فى المعين» فنحكم بالصحه لانه حسب هذا الفرض هناك حصه فى المال بقدر الخمس، واما اذا كان من قبيل الاشاعه فيبطل العمل لأنه وفقاً لهذا الفرض أن

الحقوق الواجبه تتعلق بكل جزء من أجزاء المال، وهذا ما اشار اليه السيد الماتن بقوله: «نعم لو كانت الحقوق فى عين ماله فحكمه حكم الغصب».

وقد أورد عليه بأن حرمة ثوب الاحرام غير ضاره بصحة الحج والاحرام لأن لبس ثوبى الاحرام واجب مستقل فغايه ما يكون هو ترك واجباً وهو لبسهما ومن هنا قالوا بأنه يتحقق الاحرام عارياً وكذلك لا تضر فى السعى لأن اللبس لا يعتبر فيه من الاساس، واما الطواف فلا يعتبر فيه اكثر من الستر كالصلاه فاذا كان الساتر مغصوباً أو محرّماً يفسد طوافه واما الهدى انما يفسد اذا كان الثمن من المال المغصوب فيفسد به الحج وأما اذا كان فى الذمه فلا!

لفته نظر!

قد يقال أنه تضارب بين «المسألة ٦٦» من العروه و«المسألة ٦٩» منها حيث حكم بالبطلان فى الأولى لأنه قال :

و اذا حج مع استلزامه لترك واجب او ارتكاب محرم لم يجزئه عن حجه الاسلام وإن اجتمعت الشروط...».

و بالصحة فى الثانية حيث قال :

«... ولو حج مع هذا - أى استلزمه الإخلال بصلاته أو ايجابه الأكل النجس أو شربه - صح حجه...».

إلا أن ذلك وهم باطل لأن الكلام فى الأولى عن نفس المناسك وفى الثانية عن مقدماتها التى لا ترتبط بمناسك الحج مباشرة. بل حتى لو قلنا أن الكلام فى كلتا المسألتين، لا يكون تضارب ايضاً لأن المفروض فى الأولى هو الحج الذى لم يستقر وفى الثانية هو الذى استقر وأما ماورد فى الجواهر من العبارة السابقه فهو مطلق يعم كلا الوجهين.

وأخيراً ...

نشكره سبحانه على ما أسداه من عنايه خاصه فى انجاز هذه المحاوله بعد مخاض عسير طال أمده، كما نتقدم بالشكر والتقدير لشيخنا الأستاذ المرجع الدينى سماحه آيه الله الشيخ ناصر مكارم الشيرازى على طول أناته ورباطه جأشه حيث طال انتظاره ولم ينفد صبره - حفظه الله - فلم يفتأ يرفد هذا المشروع الربانى الكريم بعطائه الفذ!

نسأل الله العون والسداد لإنجاز ما تبقى من اجزاء هذه الموسوعه المعطاء فى فتره قياسه لا تفوق الفتره التى أنجز فيها العمل الأول فله الشكر كل الشكر رباً كريماً رؤوفاً وله الحمد أبداً.

وما توفيقى إلّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

١٨ / جمادى الأولى / ١٤٣٦

مدرسه الامام السجّاد المباركه

آ. مردانى بور (أكرم النعمانى)

فهرس المطالب

المسوّغ الموضوعى لكتابه تقريرات جديده فى مبحث الحجّ ٩

ركائز الخلفيه المعرفيه للمنهج ١٤

١. النباهه والفظنه ١٤

٢. الجراه فى اقتحام المشكله ١٤

٣. النزعه التجديديه ١٤

٤. النشاط العلمى المكثف الدؤوب ١٧

٥. العمل الجماعى المنظّم ١٧

٦. المعرفه الموسوعيه ١٧

٧. الحيويه والايجابيه الأخلاقيه ١٨

٨. الذوق العرفى ١٩

٩. السرعه فى اتّخاذ القرار ١٩

طريقه العمل فى هذه التقريرات ٢١

ص: ٤٨٨

تمهيد / ٢٧

كتاب الحج / ٢٩

الأمر الأول : الحج لغة وإصطلاحاً ٣٠

خلاصه البحث : ٣٦

الأمر الثاني : اهتمام الشريعة الغراء بفريضه الحج ٣٧

تنويه : ٤٨

حكمه الحج وآثاره : ٤٩

الأثر الأخلاقي : ٥١

الأثر الاجتماعي : ٥١

الأثر الثقافي : ٥١

الأثر السياسي : ٥٢

الأثر الاقتصادي : ٥٣

نقطه هامه : ٥٣

آثار الحج في كره أخرى : ٥٤

حكمه الحج وآثاره الغيبية ٥٨

المسألة ١: في وجوب الحج ٦٣

فروع المسألة : ٦٣

الفرع الأول : وجوب الحج مره في العمر ٦٣

أدله وجوب الحج مره واحده : ٦٥

الأول : الأجماع ٦٥

الثاني : الأصل ٦٦

الثالث : الآيه الشريفه ٦٦

الرابع : الروايات ٦٦

مناقشه الصدوق رحمه الله فى وجوب الحج ٦٩

الأول : استدلاله بالآيه الكريمه ٦٩

الثانى : الاستدلال بالروايات ٧٠

معالجه التعارض : ٧٢

الفرع الثانى : الفوريه ٧٥

الفرع الثالث: فوريه الحج على مدى الاعوام ٨٢

المسأله ٢: فى مقدمات الحج ٨٤

فى المسأله فروع ثلاثه : ٨٤

الفرع الأول : فى وجوب إعداد المقدمات ٨٤

الفرع الثانى : التخيير حال تعدد الرفقه ٨٦

الفرع الثالث : وجوب المبادره عند الشك ٨٨

المسأله ٣: لو لم يخرج مع الفرقه الأولى استقر عليه الحج ٩٠

شرط الكمال بالبلوغ والعقل ٩٢

الأدله على اشتراط العقل والبلوغ ٩٣

الأول : الإجماع ٩٣

الثانى : بناء العقلاء ٩٣

الثالث : الروايات ٩٣

الأمر الأول : حج المجنون الأدوارى ٩٦

الأمر الثاني : فى صحّحه حجّ الصبى ٩٨

أولاً: العمومات ٩٨

ثانياً: إرغام الصبى على الصلاه ٩٨

ثالثاً: روايات الحج ٩٩

الفرق بين حكم الصبى والصبية : ١٠٠

شرعيه عباده الصبى : ١٠١

ثمرات هذا البحث : ١٠٢

الأولى : النيايه ١٠٣

الثانيه : صلاه الميّت ١٠٣

الثالثه : الوقوف فى الصفّ الامامى فى الجماعه ١٠٤

الأمر الثالث : عدم إجزاء حجّ الصبى عن حجّه الإسلام ١٠٤

الأمر الرابع : هل أنّ حجّ الصبى مشروط بالإذن أو لا؟ ١٠٥

حضانة الطفل وولايته : ١٠٨

المسأله ١: فى حجّ الصبى غير المميّز ١١٠

الأمر الأوّل : تعدّد الاستحباب ووحده فى حجّ الصبى ١١٤

الأمر الثانى : طريقه إحجاج الصبى ١١٥

الأمر الثالث : هل هناك فرق بين الصبيه والصبى فى أحكام الحجّ ؟ ١١٦

الأمر الرابع : هل يلحق المجنون بالصبى ؟ ١١٨

المسأله ٢: عدم لزوم احرام الولّى فى الإحرام بالصبى ١٢٣

الأمر الأوّل : هل المسأله محل ابتلاء؟ ١٢٤

الأمر الثانى : حقيقه إحرام الصبى ١٢٤

المسأله ٣: من له أن يحرم بالصبى ؟ ١٢٦

خلاصه البحث : ١٣٠

المسأله :٤ فى نفقه حجّ الصبى ١٣١

خلاصه البحث : ١٣٤

المسأله ٥: الهدى والكفارات على الولي ١٣٥

الفرع الأول: الهدى على الولي ١٣٥

الفرع الثاني: كفاره الصيد ١٣٩

الفرع الثالث: الكفارات الأخرى للصبي ١٤١

المسأله ٦: في كمال الصبي والمجنون قبل الوقوفين ١٤٣

الوقوفان: ١٤٣

روايات شرط البلوغ: ١٤٩

المسأله ٧: في كفايه حج الصبي إذا بلغ قبل الميقات ١٥٢

تكليف الصبي: ١٥٣

المقدمه الأولى: الحسن والقبح ١٥٣

المقدمه الثانيه: الملازمه بين حكم العقل والشرع ١٥٥

المقدمه الثالثه: أقسام الادراكات العقلية ١٥٦

المسأله ٨: لو حجاً معتقداً بعدم البلوغ أو الاستطاعه فإن الخلاف ١٥٨

شرط الحرية ١٦٢

شرط الاستطاعه المائيه ١٦٥

مفهوم الاستطاعه ودليلها: ١٦٦

المسأله ٩: اشتراط الاستطاعه الشرعيه دون القدره العقلية ١٧٣

أدله القائلين بالاستطاعه الشرعيه ١٧٥

الأول: ظاهر الاجماع المتقوله ١٧٥

الثاني : ظاهر الأخبار ١٧٥

الاستطاعه العرفيه وأدلّتها : ١٧٦

ردّ صاحب الجواهر : ١٧٩

المسألة: ١٠ عدم اشتراط وجود الزاد والراحله عيناً ١٨٣

المسألة: ١١ المراد العرفى من الزاد والراحله ١٨٦

فى المسأله فرعان : ١٨٦

أما الفرع الأول : ١٨٧

دليل عدم الشأنيه فى الراحله ١٨٨

دليل القول بالشأنيه : ١٩٠

الفرع الثانى : ١٩٠

المسألة: ١٢ ما هو مبدأ الاستطاعه للحجّ ؟ ١٩٣

كاشفيه الاستطاعه المتأخره : ١٩٦

المسألة: ١٣ حكم أجره وسائل النقل مع غلاء الأسعار ١٩٩

المسألة: ١٤ اشتراط وجود نفقه العود فى وجوب الحجّ ٢٠٥

المسألة: ١٥ مستثنيات الإستطاعه ٢٠٩

المسألة: ١٦ الشأنيه فى مستثنيات الاستطاعه ٢١٦

المسألة: ١٧ كفايه وجود النقود فى وجوب الحجّ ٢٢١

المسألة: ١٨ لو كان له ديناً بمقدار مؤونه الحجّ ٢٣١

المسألة: ١٩ لو كان عنده ما يكفيه للحجّ وكان عليه دين ٢٤٣

المسألة: ٢٠ وجوب الفحص فى تحقّق الاستطاعه ٢٦٠

تنويه : ٢٦٨

المسألة: ٢١ حكم الشكّ فى بقاء المال بعد العود فى وجوب الحجّ ٢٧١

الأصل المثبت : ٢٧٢

المسألة : ٢٢ هل يلزم حفظ الاستطاعة؟ ٢٧٥

المسألة : ٢٣ في الاستطاعة بالمال الغائب ٢٨١

هل يلزم أن يكون حصول الاستطاعة فعلياً؟ ٢٨٣

المسألة: ٢٤ وجوب الحج مع الجهل بقدر الاستطاعة أو الغفلة عنها ٢٨٤

المسألة: ٢٥ لو حج ندباً مع اعتقاده بعدم الاستطاعة ٢٨٨

المسألة: ٢٦ هل يحصل الاستطاعة بالملك المترزّل؟ ٢٩٧

نقاط هامّة: ٢٩٨

الفسخ أثناء الأداء: ٣٠٢

المسألة: ٢٧ هل يجزى الحج لو تلف بعد تمام الأعمال مؤونه عوده أو ما يكفيه في الوطن؟ ٣٠٤

المسألة: ٢٨ تحصل الاستطاعة بالاباحه اللازمه وبالوصيّه مع القبول ٣١١

المسألة: ٢٩ لو نذر قبل حصول الاستطاعة ٣١٩

بحث أصولي: الفرق بين التعارض والتراحم ٣٢٢

المسألة: ٣٠ الحج البدلي ٣٢٤

المسألة: ٣١ لو وهبه ما يكفيه للحج ٣٣٩

الفرع الأول: وهو في الهبه ٣٤١

الفرع الثاني: وهو الوقف والوصيّه والنذر ٣٤١

الفرع الثالث: الاستطاعة بالخمسه والزكاه ٣٤٢

المسألة: ٣٢ رجوع الباذل عن بذله ٣٤٥

الصوره الأولى: الرجوع قبل الإحرام ٣٤٦

الصوره الثانيه: الرجوع بعد الاحرام ٣٤٦

المسألة: ٣٣ ثمن الهدى والكفارات في الحج البدلي على من؟ ٣٤٩

الفرع الأول : الهدى ٣٤٩

الفرع الثاني : الكفّارات ٣٥٠

المسألة: ٣٤ هل الحجّ البدلي مجزٍ عن حجّه الاسلام؟ ٣٥٢

الفرع الأول: أنّ الحجّ البذل مجزٍ عن حجّه الإسلام؟ ٣٥٢

الفرع الثاني: حكم رجوع الباذل عن بذله في إجزائه عن حجّه الإسلام ٣٥٦

المسألة: ٣٥ لو عيّن مقداراً ليحجّ به واعتقد كفايته ٣٥٩

المسألة: ٣٦ لو قال الباذل اقترض وحجّ وعلّى دينك ٣٦٢

المسألة: ٣٧ لو آجر نفسه للخدمه في طريق الحجّ ٣٦٤

المسألة: ٣٨ يشترط في الاستطاعه نفقه العيال ٣٧٨

المسألة: ٣٩ الرجوع إلى الكفايه ٣٨٧

المسألة: ٤٠ لا يجوز لكلّ من الولد والوالد الأخذ من مال الآخر ٤٠١

الأخذ بالمرجّحات: ٤١١

المسألة: ٤١ لو حصلت الاستطاعه لا يجب أن يحجّ من ماله ٤١٤

٤. لباس السعي ٤٢٠

٥. الهدى ٤٢٠

المسألة: ٤٢ الاستطاعه البدئيه والسرييه ٤٢٩

الفرع الأول: الاستطاعه البدنيه ٤٣٠

الفرع الثاني: الاستطاعه الزمانيه ٤٣٨

المسألة: ٤٣ لو استلزم الذهاب إلى الحجّ تلف المال ٤٤٨

المسألة: ٤٤ لو اعتقد بالغا أو مستطاعاً فحجّ ثمّ بان خلافه ٤٥٥

المسألة: ٤٥ لو ترك الحجّ مع تحقّق الشرائط متعمّداً ٤٦٤

المسأله :٤٦ لو توقّف تخليه السرب على قتال العدو ٤٧٤

المسأله :٤٧ لو انحصر الطريق فى البحر أو الجوّ ٤٧٧

فى هذا المقام فروع هى كالتالى : ٤٧٧

الفرع الأول: فى وجوب ركوب البحر ٤٧٨

الفرع الثانى: هو الاجزاء فيما اذا ارتكب المحذورات ٤٨٠

الفرع الثالث: وهو جواز المشى الى الحج وكانت عليه حقوق للناس اذا ٤٨١

استقرت عليه ٤٨١

الفرع الرابع: فى من استقر عليه الحج وعليه حقوق شرعيه واجبه ٤٨٢

فهرس المطالب ٤٨٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

